



الحدود في درس التحوي الحديث

(Anonymous (not verified | Tue, 03/30/2010 - 17:14

نوع البحث:

رسالة ماجستير

تاريخ البحث:

2008

الكتلة التابعة لها:

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

القسم التابعة له:

قسم اللغة العربية وآدابها

اسم الباحث:

عبد الحميد وقاف

المشرف/المشرفون من جامعة تشرين:

د. ابراهيم البب

مقدمة:

يقوم كل علم على مجموعة محددة من المصطلحات التي لا يعود هذا العلم يعرف إلا بها وعن طريق استعمالها، ولا سيما بعد استقرارها الذي يعد اللبنة الأولى في سبيل استقرار العلم، ولما كانت بعض المصطلحات مستعملة في غير علم، فقد كانت معرفة المصطلح بنفسه غير ممكنة دائماً إذا لم يقترن بالعلم الذي يجعل له مفهوماً محدداً، كما أن معرفة العلم لن تكون متحققة دائماً بمعرفة مصطلحاته دون معرفة حقيقة هذه المصطلحات، ومن هنا تكون العلاقة بين العلم ومصطلحاته علاقة واهية إذا لم يعتمد واضع أسسه إلى تحديد هذه المصطلحات تحديداً دقيقاً، وهذا الكلام كله ينطبق على علم النحو العربي، فقد نشأ هذا العلم مبنياً على فكرة التقسيم، إذ ارتبط كل قسم بمصطلح لا بد من وضع حد له، لتكون نشأة علم النحو مبنية على فكرتين أساسيتين: فكرة تقسيمية وفكرة تحديدية، وهذا ما بدا جلياً في الروايات التي بين أيدينا عن نشأة النحو العربي، لتتضافر فيما بعد جهود النحاة القدماء في إنتاج علم النحو ذي المصطلحات المحددة والقواعد الموضوعية والمضبوطة متأثراً بالبيئة الثقافية العامة التي كانت قد رافقته مرافقة العنصر الفاعل منذ نشأته حتى استقراره واستقرار مصطلحاته، فكان النحو العربي الذي بين أيدينا والذي يقوم الأساتذة بتعليمه ويقوم المتعلمون بتلقيه.

إلا أن هذا النحو العربي لم يكن ليتقبله جميع النحاة في العصر الحديث، فإذا كان منهم من تلقاه بعين الرضا والقبول وحتى التقديس، فقد كان في مقابل هؤلاء جميعهم من نظر إليه نظرة الناقد غير الراضي سلفاً عن حاله وطبيعة تكوينه، وأحياناً نظرة الناقد الراض مطلقاً لبعض ما جاء فيه أو كله، فكان لا بد لهؤلاء بعد أن يعارضوه من أن يضعوا له بديلاً مقبولاً يحقق ما يصبون إليه، فكانت محاولات التجديد والتطوير في العصر الحديث، والتي كان تعرضها للمصطلح النحوي قضاء محتوماً، وكان من جملتها إما تغيير حد المصطلح، وإما وضع مصطلحات جديدة، وإما إلغاء المصطلح، لينبني على كل واحد من هذه الخيارات منهج نحوي جديد في صياغة القاعدة النحوية وفي الإعراب النحوي.

ولعل الفكرة الأبرز فيما يخص مسألة تجديد الدراسة النحوية كانت تعديل المقدمة الصرفية التي درج النحاة على ذكرها في مقدمة الأبواب النحوية، وهي مسألة تقسيم الكلم التي كانت هنا بوابة التجديد كما كانت هناك بوابة نشأة النحو العربي، فكانت نتيجة تغيير أقسام الكلم

خروج بعض الأقسام التي نتعامل معها كمصطلحات من الأقسام الثلاثة التقليدية التي كانت بين أيدينا لتدخل في أقسام أخرى، مما أدى أخيراً إلى تغيير حدود هذه الأقسام الثلاثة أو تغيير فهم حدودها على أقل تقدير، ومن ثم وضع حدود جديدة للأقسام الجديدة، ليندرج تحت هذه ما أخرجوه من تلك، وكل ذلك بعد عرض لحدود القدمات لها، وتبيين للمطاعن الموجهة إليها، والتنبيه على خروج بعض المصطلحات منها، في إشارة إلى عدم قدرة الحدود الموضوعية لها على حصرها تحتها.

والى جانب مسألة تقسيم الكلم نجد مسائل أخرى تعرض لها الدارسون في محاولاتهم لتجديد الدراسة النحوية، منها ما يتعلق بالأفعال، ومنها ما يتعلق ببعض المصطلحات النحوية الأخرى، وربما كان أبرز ما يشد الانتباه منها مصطلح عطف البيان الذي مع وجوده في النحو التقليدي فإننا نجد دعوات كثيرة لإلغاء هذا المصطلح وجعله ضرباً من التوكيد، أي هي دعوات تؤدي إلى مزج مصطلح بمصطلح آخر يطغى عليه، وذلك مع ذكر تعريف لكل واحد من المصطلحين قديماً وحديثاً، لينتهي الحديث إلى عدم وجود فرق بينهما مما يؤدي إلى دمجهما، وبطبيعة الحال إلى تماهي الحدود وإغفال دورها في التفريق بين المصطلحات، هذا إلى جانب وجود بعض المصطلحات النحوية التي نجد لها حدوداً قديمة أثبتتها المحدثون فيما كتبوا، وهي حدود تنأى عن روح المصطلح النحوي، كمصطلحات التعجب والتحذير والإغراء وسوى ذلك من مصطلحات لا تنبئ حدودها الموضوعية لها عن طبيعتها النحوية، مما يدعو إلى النظر في تلك الحدود الموضوعية لها ولغيرها قديماً وحديثاً.

لقد شكل اختلاف النحاة القدمات في تحديد كل من الاسم والفعل والحرف، واختلافهم في فعلية كلمة أو اسميتها، وكذلك مطاعنهم في الحدود الموضوعية من قبل بعض النحاة، ومن ثم رفض بعض المحدثين لها، ومحاولتهم إنشاء تقسيم جديد ذي حدود جديدة، وكذلك النظر في حدود بعض المصطلحات النحوية القديمة ومجاعة المحدثين للقدمات فيها، وظهور كثير من محاولات التجديد التي تعرضت للمصطلح النحوي وحده وللمنهج النحوي العام، كل ذلك شكل حافزاً كبيراً وسبباً أراه جديراً بالأخذ به للخوض في مسألة الحدود النحوية، لكونها نظرية كانت موجودة في النحو القديم، ولكننا أمسينا لا نسمع بمصطلح الحد إلا قليلاً في النحو الحديث، فكان هذا البحث الموسوم بـ " الحدود في الدرس النحوي الحديث " الذي يقع في ثلاثة فصول رئيسية تتلوها خاتمة لخصت فيها نتائجه.

ولمّا كان المصطلح الأساسي الذي يدور عليه هذا البحث هو مصطلح الحد، كان لا بد بداية من الحديث عن معنى هذا المصطلح بمعظم أبعاده، فكان الفصل الأول من البحث بعنوان: " الحد النحوي بين المفهوم والمصطلح "، وهو عنوان عريض يضم في ثناياه ما يتعلق بمصطلح الحد أولاً، وبظهور الحد النحوي ثانياً، فكان الحديث عن معنى الحد لغة واصطلاحاً، تناول الجانب الاصطلاحي مفهوم الحد في اصطلاح علم الشرع والرياضيات والفلسفة بشكل أساسي، ثم كان التفصيل منحصراً في مفهوم الحد في اصطلاح الفلاسفة لما بين الحد الفلسفي والحد النحوي من علاقة وثيقة كما بدا من حدود النحويين القدماء، وفي هذا الجانب تناول البحث الحديث عن مصطلح الحد عند الفلاسفة العرب منذ نشوئه وحتى استقراره وتكوين المعجمية الفلسفية وفق تسلسل تاريخي، عُرِض فيه لعدد من الفلاسفة العرب الذين نشأ على أيديهم مصطلح الحد واستقر، واقتصر هنا على الفلاسفة الذين تركوا لنا رسائل في الحدود الفلسفية خاصة بغية الاختصار في الجانب الفلسفي، ولأنني وجدت ذلك وافياً بالغاية التي أصبو إليها، فوفقت على خمس رسائل في الحدود جمعها وحققها الدكتور عبد الأمير الأعسم في كتاب واحد هو " المصطلح الفلسفي عند العرب "، عرض فيه لتطور مصطلح الحد الفلسفي عند الفلاسفة العرب، أما الغاية التي تحدثت عنها فهي التدقيق في افتراضية مفادها وجود صلة بين تطور مصطلح الحد الفلسفي وتطور مصطلح الحد النحوي، لذلك كان لزاماً علي بعد أن فرغت من عرض مسيرة تطور مصطلح الحد الفلسفي من الشروع في الحديث عن ظهور مصطلح الحد عند النحاة القدماء فيما أراه بذوراً أولى للحدود النحوية، بدأت فيه بالحديث عن رواية نشوء النحو دون التعرض كثيراً لاختلافات الباحثين فيها، وتناولت في هذا المقام جهود أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه فيما يخص هذا الجانب حتى انتهى الحديث إلى الخليل بن أحمد وسيبويه لأفصل في معاني (لفظة الحد) كما وردت في الكتاب مختتماً الحديث عن سيبويه بإيراد نماذج تكشف عن طريقته في عرض المصطلح النحوي معتبراً أن الحديث عن الحدود النحوية حتى أواخر القرن الثالث الهجري مرحلة متممة للموضوع الأساسي، وهو الحديث عن الحد النحوي بين المفهوم والمصطلح، وفي هذه الفترة تناولت بالدراسة حدود الفراء والمبرد بشكل أساسي، مبيناً في الآن ذاته العلاقة بين مفهوم مصطلح الحد عند النحاة في هذه الحقبة، ومفهومه عند من كان في الحقبة ذاتها من الفلاسفة العرب، لأختم هذا الفصل بنماذج تكشف أيضاً عن طريقة المبرد في عرض المصطلح النحوي.

ولمّا كان الفصل الأول منعقداً على مفهوم الحد وظهوره في النحو العربي، فقد كان لا بد من أن يتلى هذا الكلام بما هو متم له، على غرار ما كان الحديث عن ظهور مصطلح الحد عند الفلاسفة ثم تبلوره وتكوين نظرية الحدود الفلسفية، فكان الفصل الثاني بعنوان "تطور الحدود النحوية"، معتبراً القرن الرابع الهجري مبدءاً لهذا التطور، ذلك لأن النزعة الفلسفية بدأت تنمو في عقول النحاة في هذه الفترة، فكان لا بد من أن يؤثر هذا في مصطلح الحد إذ كان بدؤه من الفلسفة، ويقسم هذا التطور إلى جانبين أساسيين: الأول تكوين نظرية الحدود النحوية، والثاني تكوين معجمية المصطلحات النحوية بعد استكمال النظرية، على غرار ما كان عند الفلاسفة في رسائلهم في الحدود، وقد تناولت هذين الجانبين عبر دراسة منهج عدد من أعلام النحاة القدماء في الدراسة النحوية وفي صناعة الحدود عبر تتالي القرون في تسلسل تاريخي أيضاً فرضه على البحث غايته في هذا المقام التي كانت رصد مسيرة مصطلح الحد، وكانت لي في هذا المقام وقفة عند حدود الرماني، فعقدت مقارنة بسيطة بينها وبين حدود الفراء لتبين ما حدث من تطور، ولكن دون اعتبار حدود الرماني مرحلة مستقلة في تكوين معجمية المصطلحات النحوية، ذلك لأنني في هذا البحث أعد القرن الرابع الهجري مرحلة قائمة برأسها، متممة لما قبلها ومؤسسة لما بعدها، ذلك لأن الرماني لم ينظر في رسالته لنظرية الحدود النحوية، وهذا ما وجدته عند العكبري الذي نظر لها مستكملاً ما تحدث عنه الزجاجي سابقاً، لذلك كانت مرحلة استكمال نظرية الحدود النحوية كما أراها في القرن السابع الهجري على يد العكبري، مقارنة في الآن ذاته أيضاً بين مسيرة مصطلح الحد عند الفلاسفة العرب وعند النحاة القدماء، لتتبع بعد العكبري صناعة الحدود النحوية في مؤلفات النحويين التي عرضت لبعضها، مختتماً هذا الجانب بالحديث عن حدود الأبيدي في القرن التاسع الهجري الذي صنف لنا مؤلفاً مستقلاً في الحدود، وبذلك ينتهي الحديث عن مصطلح الحد ونظرية الحدود النحوية عند القدماء، منتقلاً مباشرة وفي الفصل نفسه إلى الحديث عن الحدود النحوية عند المحدثين محققاً فيما أرى نوعاً من الترابط بين أجزاء البحث، ومصدراً هذا الجانب بالحديث عن حدود الفاكهي الذي عمل على جمع حدود القدماء وضبطها وانتقاء أفضلها كما يرى، ولذلك لم أعده هنا في طائفة القدماء، بل مدخلاً لدراسة حدود المحدثين، فتناولت منهجهم العام في التعامل مع الحدود النحوية، لأخلص من ذلك إلى وضع بعض الأسس التي أراها صالحة لتكون خطوة متواضعة نحو صناعة نظرية حدود نحوية جديدة ذات صبغة نحوية مستقاة من نظرية الحدود النحوية القديمة.

كما تحدثت في هذا المقام أيضاً عن الحدود النحوية في إطار التأليف النحوي العام عند المحدثين، متناولاً تركيزهم على مسألتين أساسيتين هما: أقسام الكلم، ونظرية العامل وقضية التعليل المرتبطة بها، لعودة فكرتي التعليل والعامل إلى النظرة الفلسفية ذاتها التي رفضها بعض المحدثين رغبة منهم في تيسير الدرس النحوي وتجديده، وهي رغبة مرتبطة بتجديد المنهج النحوي العام، مختتماً هذا الفصل بتبيين موقع الحدود النحوية في نحو المحدثين تمهيداً للولوج في الفصل الثالث من هذا البحث.

ولمّا كنت قد تحدثت عن الحدود النحوية عند القدماء ومسيرة مصطلح الحد في نحوهم، أجملت الحديث عن الحدود النحوية عند المحدثين معتمداً منهج التفصيل بعد الإجمال، والشرح بعد الإيجاز، فخلصت من هذا المجلد والموجز إلى أن للمحدثين ثلاث رؤى في دراسة النحو العربي، فكان الفصل الثالث مخصصاً للتفصيل في هذه الرؤى، فجعلت عنوانه "رؤى المحدثين في دراسة النحو"، وهي كما وجدتها ثلاث رؤى: رؤية تقليدية ورؤية مطورة ورؤية جديدة.

أما الرؤية التقليدية، فهي التي نهج فيها النحاة منهج القدماء في التحديد، فتناولت أولاً تعريفاتهم للنحو التي تبين رؤيتهم للدراسة النحوية بشكل عام، ثم تناولت اختلافات المحدثين في تعريف أقسام الكلم وما يتعلق بها كاسم الفعل والفعل الناقص واللازم والمتعدي، فكان الحديث عن هذه الأخيرة مما أملاه الحديث عن تعريف الاسم والفعل، فاقترضت الحديث عن تعريف الاسم التطرق إلى الحديث عن تعريف اسم الفعل لما كان مختلفاً في انضوائه تحت حد الاسم قديماً وحديثاً، وكذلك الفعل الناقص الذي اختلف في دلالاته على الحدث، أي اختلف في وقوعه تحت حد الفعل، وال لزوم والتعدي هما أس آخر لتقسيم الأفعال، فكان لا بد من الحديث عنهما، وقد اقتضى ذلك الحديث عن المفعول به لما كان متعلقاً بتعدي الفعل، ولمّا أنهيت ذلك كان لا بد لي من الحديث عن نظرية الحدود القديمة كما بدت في تعريفات المحدثين، لأن هؤلاء كما قلنا قلّ تنظيرهم للحدود النحوية، فأوردت نماذج من تعريفات المحدثين لبعض مصطلحات علم النحو، لأنقل مباشرة إلى ما اصطلحت على تسميته حد الأسلوب، أي حد تلك المصطلحات الدالة على أساليب نحوية، كأسلوب التعجب وأسلوب النداء وسوى ذلك، مقارناً في كل ما سبق بين تعريفات المحدثين وحدود القدماء التي رأيت خلاصتها متجسدة في حدود الفاكهي مع عدم إهمال حدود من سبقه من النحاة أحياناً.

وأما الرؤية المطورة، فهي التي أفادت من الثقافة الغربية، فقدم أصحابها رؤى مختلفة عن النحو القديم، لكنها غير هدامة للأصول النحوية بشكل عام، وكان الموضوع الرئيسي في

هذا المقام هو الكلمة وأقسامها، فعرضت لتعريفات بعض المحدثين للكلمة مقارناً ذلك بحدود القدماء، ثم تناولت نموذج الدكتور تمام حسان وتلميذه الدكتور فاضل الساقى لأقسام الكلمة محاولاً أن أثبتن الأساس التقسيمي الذي حاول الأستاذان مراعاته، ومستكشفاً دقة التعريفات التي وضعها لهذه الأقسام، وعندما تحدثت عن الكلمة وأقسامها، تدرج الحديث من المفرد إلى المركب، فتحدثت عن الجملة وأقسامها، وعرضت لتعريفات بعض المحدثين للجملة ورؤيتهم لها، كما تناولت بالحديث أقسام الجملة وتعريفات بعض المحدثين لها مقارناً ذلك كله مع حدود القدماء، ولم يكن الحديث في هذا المقام خالصاً في تعريف هذه الأقسام، بل كان لا بد من التعرض لبعض الاختلافات النحوية القديمة التي ورثها المحدثون، كالاختلاف في جواز تقديم الفاعل على فعله، لأن ذلك كان مؤثراً في حد قسيمي الجملة.

وكما تحدثت في الرؤية التقليدية عن الفعل الناقص، فقد عدت لأتحدث عنه في الرؤية المطورة، إذ كان لبعض النحاة رؤية أخرى في ماهية هذا النوع من الأفعال، فذكرت آراء بعض النحويين مبيناً ما استطعت أن أراه من صحتها أو بطلانها.

وأما الرؤية الثالثة المجددة، فقد خصصتها بشكل رئيسي لعرض بعض محاولات التجديد التي قام بها بعض الباحثين المحدثين، لكن ذلك أيضاً لم يكن خالصاً، ذلك لأن من النحويين من كان في ثنايا كلامه أحياناً خارج إطار عرض محاولة تجديدية محضة يعرض لنا آراء في بعض القضايا التي تلامس جانب الحدود النحوية مغايرة للمنهج القديم بشكل كامل، فكان لا بد من الحديث عن ذلك ضمن الرؤية المجددة، كاعتبار بعض الباحثين أن فعل الأمر ليس فعلاً وإنما هو خارج قسمة الأفعال، وكان هذا الموضوع أول ما بدأت الحديث عنه ضمن هذه الرؤية، فتحدثت عن أقسام الفعل لما لم أر للمجدين رؤية جديدة فيما يخص أقسام الكلم، ثم انتقلت مباشرة إلى الحديث عن الجملة كما كنت قد فعلت في الرؤية المطورة، لكنه هنا حديث عن شكل آخر من أشكال الجملة، وهو الذي تكون فيه الجملة خالية من علاقة الإسناد، كما يرى أصحاب هذا المصطلح.

ولما لم تكن الغاية هنا الحديث عن محاولات التجديد كمناهج جديدة، وإنما الغاية الحديث عن أثر هذه المحاولات في التحديد النحوي، فقد رأيت أن أعرض لبعض الرؤى الجديدة في بعض المصطلحات والحدود المستوحاة من محاولات التجديد هذه، فبدأت بالمصطلحات النحوية الأساسية، لتكون هي التي تفرض على البحث المصطلحات التي يجب الحديث عنها، فتناولت أولاً مصطلح الإعراب لعلاقته بحد النحو عارضاً بعض تعريفات المحدثين لهذا المصطلح، ثم

ما يتعلق بالجملة الاسمية، وهما مصطلحا المبتدأ والخبر، فأدى تناول مصطلح المبتدأ مثلاً إلى ضرورة الحديث عن الفاعل، إذ جَوَزَ بعض المحدثين تقدم الفاعل على فعله، فهو فاعل على كل حال تقدم أو تأخر، وارتبط بالحديث عن الفاعل حديث عن نائب الفاعل الذي نادى بعض المحدثين بإلغاء بابه ودمجه مع الفاعل في باب واحد، ليؤدي الحديث عن نائب الفاعل إلى حديث عن المفعول به، إذ رأى باحثون آخرون أن يلحق نائب الفاعل بباب المفعول به لا بباب الفاعل، وارتبط بالحديث عن المفعول به حديث عن مصطلح الاشتغال، ليؤدي هذا الأخير إلى الحديث عن مصطلح التنازع، إذ كان قوام الاثنين كما يزعم بعض المحدثين هو فكرة العامل التي يدعون إلى إلغائها، وبعد انتهاء الحديث عن هذه المصطلحات التي تعلق بعضها ببعض تعلقاً فرضته طبيعة البحث ومنهجه تناولت الحديث عن رؤية تتعلق بالمعرفة والنكرة وتختص بما جعله بعض النحاة قسماً من أقسام المعرفة وهو المعرف بالنداء، لأنتهي بعد ذلك كله إلى الحديث عن التوابع وقسمتها وعدتها كما تجلّى ذلك في آراء بعض الباحثين المحدثين، مقارنةً في كل ما سبق بين آراء المحدثين وحدود القدماء عندما كنت أرى أن هناك حاجة لمثل هذه المقارنة، منهيّاً البحث بخاتمة لخصت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

ولا بد هنا من أن أشير إلى مسألتين مهمتين تتعلقان بمنهج البحث: المسألة الأولى تتعلق بتقسيم الرؤى التي تحدثت عنها، فالحقيقة أن فصل هذه الرؤى بعضها عن بعض أمر لا يتحقق على أرض الواقع، فلم يكن هناك باحث اختص برؤية دون أخرى اختصاصاً محضاً، فرب باحث ينهج المنهج التقليدي يعرض لنا رؤية في مسألة نحوية ما تخالف المنهج القديم، لكنه لا يهدم فيها أصلاً نحوياً، ليعود ويعرض لنا رؤية في مسألة نحوية أخرى تخالف الأصول النحوية القديمة بشكل تام، لذلك كنت أورد رأياً لنحوي ضمن الرؤية التقليدية لأعود فأورد للنحوي نفسه رأياً آخر ضمن الرؤية المطورة أو المجددة، وهذا الفصل بين هذه الرؤى إنما كان من متطلبات البحث لتسهيل عملية الدراسة لتكون جادة ما أمكن ذلك.

وأما المسألة الثانية، فهي تتعلق بالتسمية التي أطلقته على الفصل الثالث، وأعني قولي "رؤى المحدثين"، وإنما أثرت هذه التسمية، ولم أقل "مناهج المحدثين"، لأستطيع أن أجعل موضوع البحث في هذا الفصل ملاسماً إلى أقرب درجة مسألة الحدود النحوية التي بني عليها هذا البحث، فلم أتحدث عن منهج نحوي عام، بل تحدثت عن رؤية ضمن هذا المنهج، سعياً إلى الاختصار وعدم التشتت أو الخروج عن إطار هذا البحث.

وليس الحديث عن حدود المصطلحات النحوية ضرباً من العبث أو هروباً من معالجة موضوعات نحوية أخرى، أو دراسة فرضتها قلة الموضوعات النحوية المتاحة للدراسة، فأرض الدرس النحوي غنية بعناصر كثيرة تستحق الدراسة واستقصاء البحث فيها، وإنما كان للبحث في هذا الموضوع هدف واضح ومحدد يتجلى في أمرين اثنين: الأول إلقاء الضوء على منهج التحديد النحوي عند القدماء وتبيين الارتباط بين تطور هذا المنهج وتدرج انتشار الثقافة الفلسفية عند القدماء، ومن ثم محاولة معرفة أسباب اختلاف القدماء في بعض الحدود النحوية، ومعرفة منهج التحديد عند المحدثين، ومعرفة السبب الكامن وراء محاولة بعضهم التغيير في البنية النحوية ليكون هذا الأخير مدخلاً إلى الأمر الثاني وهو وضع أسس لمحاولة جديدة لتبسيط الدراسة النحوية، ولكن بطريقة أخرى، فإننا نجد أن الهدف المعلن لجميع المحدثين عند مخالفتهم الأصول النحوية إنما هو السعي نحو تبسيط الدراسة النحوية التي ناء بتعلمها المتعلمون كما يزعم هؤلاء، فرأوا أن سبب التعقيد في النحو كما يقولون هو احتوائه على بعض الأفكار الفلسفية والتقسيمات المنطقية العقلية، فأراد هؤلاء التخلص من هذا السبب ظناً منهم أنهم بذلك يبسطون الدرس النحوي، فوقعوا في اختلافات أخرى وابتدعوا أصولاً أخرى لم تحل مشكلة افتترضوا وجودها، أما هذا البحث فهو محاولة لتبسيط الدراسة النحوية، ولكن ليس لأنها معقدة غير قابلة للفهم، بل لأن طبيعة عقل المتلقي الحديث أصبحت قاصرة عن فهمها بسبب طبيعة تكوين الحياة الثقافية المعاصرة، وتتجلى هذه المحاولة في الدعوة إلى تكوين نظرية تعريف نحوية حديثة عبر اقتراح بعض الأسس لصناعتها بالفاظ نحوية مألوفة سهلة تكون قادرة على شرح المصطلح النحوي وتبينه بياناً تاماً لا مجال معه للبس أو غموض، ذلك أنني أرى أن إيضاح مصطلحات العلم هي الخطوة الأولى والقاعدة الأساسية لفهم هذا العلم، مع قناعة بأن كثيراً من مسائل الخلاف النحوي ستنتهي بالإجماع على حد دقيق وواضح للمصطلح النحوي، وهذا مع علمي بأن مثل هذا الأمر لا يستطيع أن يقوم به فرد واحد، بل هو بحاجة إلى تضافر جهود الباحثين والمؤسسات التعليمية والمجامع اللغوية لتكون النظرية المقترحة محط إجماع بين جميع الباحثين لا موطن خلاف يضاف إلى الخلافات الأخرى، ولذلك لم أصنع هنا نظرية متكاملة، بل وضعت أسساً أولى لا أزع أنها جديدة، بل هي مستقاة من النظرية القديمة، لكنها تمثل رؤية لنظرية أرى أنه من الممكن أن تكون هذه الأسس صالحة لبنائها، ولذلك لم أسع إلى تطبيقها على مصطلحات النحو العربي.

وقد تناول بعض الباحثين دراسة المصطلحات النحوية، فقدم الدكتور عوض حمد القوزي دراسة واسعة عن المصطلح النحوي حتى أواخر القرن الثالث الهجري، كما ذكر أن السيد سعيد أبو العزم إبراهيم كان قد قدم بحثاً تناول فيه نشأة المصطلحات النحوية وتطورها، وتحدث الدكتور مهدي المخزومي في كتابه " مدرسة الكوفة " عن بعض المصطلحات النحوية البصرية والكوفية، لكن كل تلك الأبحاث كانت تتناول المصطلح النحوي بوصفه عنصراً جامداً، فلم يكن هناك تطرق إلى حده أو طبيعة مجيئه في التركيب النحوي إلا نادراً، كما تناول محققاً كتاب الفاكهي " شرح الحدود النحوية "، وهما الدكتور محمد الطيب الإبراهيم والدكتور صالح العائد الحديث عن الحدود النحوية، لكنهما اقتصرنا في ذلك على نظرية الحدود النحوية عند القدماء، فلم يتطرقا إلى موقع هذه النظرية في نحو المحدثين، كما لم يسعيا إلى تكوين نظرية حدود نحوية جديدة تلبي الحاجة المرجوة، وإنما اكتفيا بالإشارة إلى أن هذه النظرية انتهت بمرحلة منطقية محضة درج القدماء على صناعة حدودهم وفق ما تمليه عليهم شروطها المنطقية، وليس هذا الكلام انتقاصاً لجهودهم، فهم السابقون، ولا يدرك اللاحق فضل السابق، ولكن لما تحدثوا عن المصطلح النحوي ونظرية الحدود النحوية القديمة، فقد آن الأوان لتناول حد المصطلح والسعي نحو نظرية حدود نحوية جديدة ومعاصرة تدور في فلك النحو القديم، لا لأنه موضع تقديس، بل لأنه موضع إجلال وإحكام أصول لم يستطع المحدثون فيما قدموه من رؤى أن يرقوا إلى درجته أو يطالوا بنيانه.

ولا بد لي أخيراً من أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الدكتور إبراهيم محمد البب الذي تفضل علي بقبول إشرافه وتقبله لموضوع هذا البحث وتشجيعه الدائم وثقته الكبيرة بمنهجه وبراءة هدفه؛ فكان له فضل التوجيه والرعاية والدعم المعنوي والعلمي، كما أشكر كل من له علي فضل، وكل من ساعدني لإنجاز هذا البحث، وكل بحسب استطاعته، ولا أريد أن أذكر أسماء خشية الإجحاف بحق من قد أنساه، وإنني أرجو من الله جل وعلا أن أكون مصدقاً لظنهم لما أحسنوا بي الظن، و " لا يكلف الله نفساً إلا وسعها "، والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

الحدُّ النَّحْوِيُّ بين المفهومِ والمصطلحِ

أولاً: في مفهوم الحد:

لا بد لنا قبل البحث في مسألة الحدود النحوية من تحديد المصطلحات التي يقوم عليها هذا البحث، ليسهل تناول الفكرة، فإن أي بحث علمي لا تتوضح مصطلحاته، ولا يرفع الغطاء عن معاني ألفاظه، سيبقى متشعباً بسواد الغموض الذي يضيع الفائدة منه، ويهدر مقاصده، ويلغي أهدافه، وأول هذه المصطلحات هو مصطلح الحد، الذي يعتبر قوام هذا البحث ومادته، فما معنى الحد، وما هو هدف التحديد، وكيف تجلّى في مؤلفات النحويين...، كلها أسئلة تطرح نفسها، ليجد من يبحث في الحدود النحوية نفسه مضطراً إلى الحديث عنها، وقبل الشروع في الحديث عن الحد كمصطلح، لا بد من التعرض لمعنى الحد اللغوي، فإنه ذو صلة وثيقة بمعناه الاصطلاحي.

- الحد في اللغة والتشريع:

الحد لغة " الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود، وفصل ما بين كل شيئين حد بينهما، ومنتهى كل شيء حده...، وحدّ الشيء من غيره يحده حداً وحدده: ميزه، وحدّ كل شيء منتهاه، لأنه يردّه ويمنعه عن التماضي...، وحدّ السارق وغيره: ما يمنعه عن المعاودة، ويمنع أيضاً غيره عن إتيان الجنايات، وجمعه حدود...، وحدود الله تعالى الأشياء التي بينّ تحريمها وتحليلها، وأمر أن لا يتعدى شيء منها فيتجاوز إلى غير ما أمر فيها، أو نهى عنه منها، ومنع من مخالفتها، واحدها حد..."¹.

فالمعنى اللغوي للفظ الحد متضمن معناها في الاصطلاح الشرعي، وهذا المعنى الاصطلاحي مأخوذ من المعنى اللغوي ومحمول عليه، إلا أنه قد أصبحت له دلالة خاصة به عند ذكر لفظ الحد في حيز العلوم الشرعية، وإذا نظرنا إلى ورودها في أي القرآن الكريم، فإننا سنلاحظ أن لفظ الحد كانت ملازمة الإضافة إلى لفظ الجلالة، إلا في موضع واحد كانت الإضافة فيه إلى غيره بمثابة الإضافة إليه في المعنى، وهو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُوا حَدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾²، وهذه الإضافة بحد ذاتها تكسبها دلالة الاصطلاح الشرعي الذي يحمل معاني

¹ - لسان العرب، ابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دت، مادة حدد.

² - التوبة، ٩٧.

متعددة، إلا أنه قد يستغنى عن هذه الإضافة في سياق الكلام إذا فهم أن المقصود باللفظ اصطلاح علم الشرع.

وقد وردت لفظة الحد في القرآن الكريم في غير موضع، قال الله جل وعلا: ﴿الطلاقُ مرتان فإمساكٌ بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسانٍ ولا يحلُّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهنَّ شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدودَ الله فإن خفتم ألا يقيما حدودَ الله فلا جناحَ عليهما فيما افتدت به تلك حدودُ الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدودَ الله فأولئك هم الظالمون﴾^١.

فالحدود هنا بمعنى الأحكام، وتعدي هذه الأحكام مجاوزتها ومخالفتها، أي " تلك هي أحكام الله في الزواج والفراق، التي أمرتم بامتثالها، فلا تتجاوزوها بالمخالفة لها"^٢، وفي الحمل على المعنى اللغوي، فإن الله سبحانه وتعالى يقول لهم بعد ذكر أحكام النكاح: " هذه الأشياء التي بينت لكم حلالها من حرامها حدودي، يعني به معالم فصول ما بين طاعتي ومعصيتي"^٣.

وقال جل من قائل: ﴿... وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيطُ الأبيضُ من الخيطِ الأسودِ من الفجرِ ثم أتموا الصيامَ إلى الليل ولا تباشروهنَّ وأنتم عاكفون في المساجدِ تلك حدودُ الله فلا تقربوها كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون﴾^٤، فطبيعة الخطاب في هذه الآية الكريمة مختلف عن سابقتها، لينتج لدينا معنى آخر لمصطلح الحد الشرعي مكتسب من اختلاف الخطاب الإلهي من (فلا تعتدوها) إلى (فلا تقربوها)، فالمقصود هنا من قوله تعالى (تلك حدود الله فلا تقربوها)، أي " تلك الأحكام المذكورة للصيام والاعتكاف حدود الله، أي محظوراته وممنوعاته، فلا تقربوها بالمخالفة"^٥.

ويضاف إلى المعنيين السابقين لمصطلح الحد الشرعي - وهما أحكام الله، ومحظوراته ونواهيه - معنى ثالث، وهو العقوبة التي تنزل فيمن يتعدى حدود الله، قال ابن الأثير: " فيه ذكر الحد والحدود في غير موضع، وهي محارم الله وعقوباته التي قرنها بالذنوب، وأصل الحد المنع والفصل بين الشيئين، فكأن حدود الشرع فصلت بين الحلال والحرام، فمنها ما لا يقرب كالقواحش المحرمة، ومنه قوله تعالى (تلك حدود الله فلا تقربوها)، ومنها ما لا يتعدى

^١ - البقرة، ٢٢٩.

^٢ - الموسوعة القرآنية الميسرة، د. وهبة الزحيلي وآخرون، دار الفكر، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢، ص ٣٧.

^٣ - جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر بن يزيد بن محمد بن جرير الطبري، حققه وعلّق حواشيه: محمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر، دت، ٥٨٤/٤.

^٤ - البقرة، ١٨٧.

^٥ - الموسوعة القرآنية الميسرة، ص ٣٠.

كالمواريث المعينة وتزويج الأربع، ومنه قوله تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها)، ومنه الحديث: إنني أصبت حداً فأقمه علي، أي أصبت ذنباً أوجب علي حداً أي عقوبة^١.

وربما أضيف إلى المعاني السابقة للفظه الحد في اصطلاح الشرع معان أخرى، فقد ذكر أن حدود الله بمعنى شروطه، قال بذلك بعض الفقهاء عند تفسير قوله تعالى: "تلك حدود الله فلا تقربوها"، فجاء في تفسير الطبري لهذه الآية الكريمة: "يقول: هذه الأشياء حددتها لكم، وأمرتكم أن تجتنبوها...، وكان بعض أهل التأويل يقول: حدود الله شروطه، وذلك معنى قريب من المعنى الذي قلنا، غير أن الذي قلنا في ذلك أشبه بتأويل الكلمة، وذلك أن حد كل شيء ما حصره من المعاني، وميز بينه وبين غيره، فقوله: تلك حدود الله من ذلك، يعني به المحارم التي ميزها من الحلال المطلق، فحددها بنعوتها وصفاتها وعرفها لعباده...، وقال بعضهم: حدود الله معاصيه...^٢.

ونحن نجد أن قول من قال: حدود الله شروطه، يندرج تحت قولنا: حدود الله أحكامه، فالشروط التي حدها الله سبحانه، وأمر بتجنبها هي أحكام وضعها، أما قولهم: حدود الله معاصيه، فهو واقع تحت قولنا: حدود الله محظوراته و نواهيها، فمن يتعدى الحد إلى الوقوع في المحظور فقد وقع في المعصية، وبذلك يكون المعنيان الأول والثاني لمصطلح الحد الشرعي فرعين من أصل واحد، والمعنى الثالث أصل قائم برأسه، لينتج لدينا في نهاية المطاف معنيان للحد في اصطلاح علم الشرع، وهما في جملةهما مستمدان من معنيين لغويين للفظه الحد، وهما المنع ومنتهى الشيء، قال الأزهري: فحدود الله عز وجل ضربان: ضرب منها حدود حدها للناس في مطاعهم ومشاربهم ومناكحهم وغيرها مما أحل وحرم وأمر بالانتهاء عما نهى عنه منها، ونهى عن تعديها، والضرب الثاني عقوبات جعلت لمن ركب ما نهى عنه، كحد السارق وهو قطع يمينه في ربع دينار فصاعداً، وكحد الزاني البكر، وهو جلد مائة وتغريب عام، وكحد المحصن إذا زنى، وهو الرجم، وكحد القاذف وهو ثمانون جلدة، سميت حدوداً لأنها تحد أي تمنع من إتيان ما جعلت عقوبات فيها، وسميت الأولى حدوداً لأنها نهايات نهى الله عن تعديها^٣.

^١ - النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تج: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٦٣، ٣٥٢/١.

^٢ - جامع البيان عن تأويل القرآن، ٥٣٥/٣.

^٣ - لسان العرب، مادة حدد.

– أنواع الحد:

رأينا أن المعاني السابقة للحد واقعة تحت مصطلح الحد الشرعي، إلا أن معناها العام – كما ذكرنا سابقاً – لا يخرج عن المعنى اللغوي كما هو واضح، فالحد لفظ تشترك فيه علوم مختلفة، ليكتسب دلالة اصطلاحية بحسب ما تقتضيه حاجة كل علم، إلا أن تعدد المعاني الاصطلاحية للفظ الحد، دفعت الباحثين إلى قسمة الحد إلى نوعين^١: الأول يتضمن المعنيين اللغويين للفظ الحد، أي المنع والفصل بين الشيئين، ومنتهى كل شيء، وهو الحد (Defintion)، والثاني خاص بالمعنى اللغوي الثاني، أي منتهى كل شيء، وهو الحد (Limitation)، ويقع تحت القسم الأول مصطلحات الحد اللغوي والشرعي والفلسفي الذي قسموه إلى حد تام وحد ناقص، كما قسموه عن طريق آخر إلى حد لفظي أو اسمي، وحد حقيقي، ثم ميزوا بين أنواع أخرى من الحد، كالحَد العملي الذي يقصدون به التعريف على طريقة المعاجم، والحَد العلمي والحَد التجريبي، والحَد الهندسي أو الرياضي، وأخيراً الحد في اصطلاح المنطقيين الذي يحمل معنى الجزء أو العنصر، وهو يقارب مدلول الحد في علم الرياضيات في قولنا: المعادلات ثنائية الحد أو ثلاثية الحد، وغير ذلك.

أما النوع الثاني من الحدود (Limitation)، فهو يحمل دلالة العنصر الفاصل بين شيئين، سواء أكان هذا العنصر سطحاً أم نقطة أم خطاً، وسواء أكان هذا الشيء زماناً أم مكاناً، ويقع تحته مدلول مجازي كما في قولنا: حدود الصبر وحدود السلطة، ويقابله أيضاً الحد (Terme)، "ويكثر استعماله في المنطق، وهو: في القضايا، أحد طرفيها من محمول أو موضوع. في القياس: الطرف الأكبر فيه أو الأصغر أو الأوسط، وأطلق في العربية على القول الدال على ماهية الشيء"^٢، أما الحد في الرياضيات فهو "منتهى التغير، تقول: إن الحد النهائي لمقدار متغير هو مقدار ثابت يكون الفرق بينه وبين المتغير أصغر من كل مقدار معين، ومعنى ذلك أن الحد هو المقدار الذي يتقرب منه المقدار المتغير تقريباً غير متناه، من دون أن يصير مساوياً له، ومن قبيل ذلك قولنا على سبيل المجاز: إن لتغيرات الأحوال النفسية حدوداً تنتهي عندها، مثال ذلك: إن الطبيعة هي الحد النهائي لحركة تناقص العادة"^٣، وهذا المعنى للحد مختلف عن معنى الحد الرياضي أو الهندسي السابق ذكره، إذ إن الحد الهندسي "حد تام دال على حقيقة المعنى

^١ - انظر: المعجم الفلسفي (صليبا) = المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٧١، ٤٢٦/١-٤٤٩.

^٢ - المعجم الفلسفي (مجمع اللغة) = المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٦٩.

^٣ - المعجم الفلسفي (صليبا)، ٤٥٠/١-٤٥١.

المتصور في الذهن، وهو إبداع عقلي ليس من شرطه أن يكون له في الوجود الخارجي مثال، وإن كان وجوده في حيز الإمكان^١.

فالحندسني إذن، عبارة عن رياضة عقلية غرضها التمرن بقصد الإبداع، وهي رياضة يفيد منها كل عالم في حيز علمه، وهذا النوع من الحدود أو الرياضة العقلية نجده عند ابن جني (٣٩٢هـ) مثلاً، ويبدو جلياً في حديث له في "باب المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول"، حيث يقول: "والكلام فيه على موضعين: أحدهما ذكر استقامة المعنى من استحالتة، والآخر: الاستطالة على اللفظ بتحريفه والتلعب به، ليكون ذلك مدرجة للفكر ومشجعة للنفس وارتياضاً لما يرد من ذلك الطرز"^٢، ثم نراه يمضي بعد ذلك في إنشاء الفروع الصحيحة من الأصول الفاسدة، فإذا فرضنا أن "الناقة من لفظ (القنو) ما يكون مثالها من الفعل؟ فجوابه أن تقول علفة، وذلك أن النون عين والألف منقلبة عن واو، والواو لام القنو، والقاف فاءه، ولو كان القنو مشتقاً من لفظ الناقة لكان مثاله لفع، فهذان أصلان فاسدان، والقياس عليهما أو بالفرعين إليهما"^٣.

فكون مثال الناقة من الفعل (علفة) ممكن الوجود إذا صح أن تكون الناقة من لفظ القنو، وكذلك كون مثال القنو (لفع) ممكن إذا صح أن يكون القنو مشتقاً من لفظ الناقة، ولما كان هذان الأصلان فاسدين حكم بعد ذلك بعدم وجود الفرعين الصحيحين إلا في حيز العقل الذي يفترض وجود ما لا وجود له على الحقيقة، وغرضنا من ذكر هذا كله أن نجعل لأقسام الحدود طريقاً إلى النحو واضحاً، فإذا صح لنا ارتباط الحد الهندسي بمثال القياس السابق، وضح ارتباطه بالنحو، إذ كان النحو قياساً كله.

أما الحد في الرياضيات فهو بأحد معانيه، إضافة إلى المعنى السابق، عبارة عن القيمتين الدنيا والعليا اللتين تحصران مجموعة القيم التي تحقق صحة المعادلة الرياضية، فهاتان القيمتان حد للقيم التي يصح أن يكون كل واحد منها هو قيمة هذا المتغير، ولا بد من ملاحظة أن المقدار المتغير هنا هو في الأصل مقدار ثابت، لكنه مجهول، وتغيره آت من باب صحة مساواته لمجموعة محددة من العناصر، وذلك كأن نقول: $٠/س = ٠$ ، معادلة محققة أياً كانت قيمة العنصر المتغير (س) ما عدا القيمة صفر، أي إن مجال تعريفه مفتوح من اللانهاية السالبة

^١ - المعجم الفلسفي (صليبا)، ١٠/٤٤٨-٤٤٩.

^٢ - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تج: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية، دت، ٣/٣٢٨.

^٣ - نفسه، ٣/٣٣٩.

إلى اللانهاية الموجبة، وضمن هذا المجال تنتهي قيمة المتغير لتقترب من الحد- وهو هنا اللانهاية- دون أن تصبح مساوية له، ومثاله قولنا: ضرب زيد، على اعتبار (زيد) عنصراً متغيراً، فنحن هنا أمام جملة صحيحة مستقيمة الإسناد أياً كان الاسم العاقل المسند إليه فعل الضرب، والممكن أن يصدر عنه هذا الفعل، وإذا نحونا بالفعل منحى مجازياً اتسعت دائرة إمكانية الإسناد الصحيح، لتضم كثيراً من الأسماء (العناصر المتغيرة) التي لا يصح صدور فعل الضرب منها حقيقة، وعلى هذا، فإمكانية الإسناد إلى الاسم المتغير (زيد) هي إمكانية لا متناهية إلا بتناهي الأسماء التي تحقق علاقة الإسناد الصحيحة، وهذا التناهي حد تقف عنده صحة هذا الإسناد، لنعود إلى وضع أفراد الألفاظ (ضرب، سكر)، على حد قول الفلاسفة "إن الطبيعة هي الحد النهائي لحركة تناقص العادة".

كان غرضنا من كل ما سبق إعطاء فكرة مجملة عن لفظة الحد كما هي في اصطلاح العلماء، وسنقوم فيما يأتي بشرح مبسط لأقسام الحد الملازمة للبحث في الحد النحوي، وأعني هنا الحد الفلسفي، وكذلك ما يتصل بها من مصطلحات نجدها تتردد في كتب النحاة، إذ كانوا قد قرروا أن الفلاسفة هم أرباب هذا العلم- أعني علم الحدود- وواضعو أسسه، ومنه أفاد علم النحو، إلا أننا سنرجئ الحديث عن الحد النحوي إلى مرحلة تالية لهذا الشرح، إذ كان- كما أرى- لا يدرك هذا إلا بإدراك ذلك، والحديث عنه قوام البحث ومادته، وتطوره كان قد سائر تطور المصطلح الفلسفي عند العرب، كما سنرى لاحقاً إن شاء الله تعالى.

- ظهور مصطلح الحدّ الفلسفيّ عند العرب وتطوّره:

١- جابر بن حيان:

يعتبر جابر بن حيان^١ (ت حوالي ١٩٠هـ) واضع هذا المصطلح في رسالته "الحدود"^٢ التي كانت "أول معجم مبسط للألفاظ الفلسفية في تاريخ التراث العربي الفلسفي على الإطلاق"^٣، وكان جابر متصفاً بالعلم الموسوعي، إلا أن رسالته في الحدود لم تذكرها المصادر التي ترجمت له على الرغم من أننا نجد أن تلك المصادر تقر لجابر بالفلسفة والتأليف فيها، فقد ذكر ابن النديم قائمة طويلة من كتبه، إلا أنه لم يذكر بينها رسالة الحدود، بل ذكر أن جابراً قال في فهرست

^١- ترجمته في: الفهرست= الفهرست، ابن النديم، ضبطه وشرحه: د. يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢، ص ٥٤٦.

^٢- انظر: المصطلح الفلسفي عند العرب، د. عبد الأمير الأعسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩، ص ١٦٣.

^٣- نفسه، ص ٢٢.

كتبه: "ألفت ثلاثمائة كتاب في الفلسفة ...، ثم ألفت كتب المنطق على رأي أرسطاليس"^١، وما يعطينا هنا صحة نسبة رسالة الحدود إلى جابر، إذ لم يشكك أحد من الباحثين في ذلك، وهذا يعطينا الحق في أن نقول: إن نشأة مصطلح الحد الفلسفي عند العرب كانت على يده^٢، وهو يذكر أن رسالته في الحدود ليست أول ما ألفه في المصطلح الفلسفي، فهو يقول: "اعلم أن لنا كتباً في الحدود ذوات أفانين ومتصرفات متباينة، بحسب طبقات العلوم التي قصد بها قصدها، وأم بها نحوها، فأما هذا الكتاب فمنزلة من الشرف لمنزلة العلوم التي اختصت بها هذه الكتب"^٣، فإذا كان جابر نفسه يقول ذلك، مفتخراً بهذا الكتاب بأنه فاق ما كتبه قبله، فلا بد بعد ذلك من دراسة عمله في نشأة المصطلح الفلسفي، مع التأكيد على ريادته في صياغة الحد، وبيان حدود العلوم، كما هو واضح من رسالته الحدود.

بدأ جابر بن حيان حديثه بعد فاتحة الكتاب بقوله: "واعلم أن الغرض من الحد هو الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة، حتى لا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه، لذلك صار لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً، إذ كان مأخوذاً من الجنس والفصول المحدثة للنوع، إلا ما كان من الزيادات من آثار فصوله المحدثة لنوعه بالكل لا بالجزء، كالحضاك للإنسان وذي الرجلين فيه، وأشباه ذلك.

ولذلك قيل في الحد: إنه لا يحتمل الزيادة والنقصان، وإن الزيادة فيه نقصان من المحدود، والنقصان منه زيادة في المحدود، وذلك على ما قدمناه لك مراراً"^٤.

فجابر هنا يبين الهدف من التحديد، وهو وضع تعريف لكل اسم اصطلاح عليه، بحيث يكون هذا التعريف جامعاً مانعاً، وهو من هذا الحيث يضع ما نستطيع أن نسميه (حد المصطلح)، وإذا كان الحد مصطلحاً، فإن جابراً هنا لا يضع له حداً على وجه الدقة، أي لا يضع ما نسميه (حد الحد)، بل يكتفي ببيان الغرض منه، ومن ثم بيان مادته، وهي كما يقول "الجنس والفصول المحدثة للنوع"، وهذا ناجم عن أن مصطلح الحد ما زال في طور التأسيس، فلم تتوضح معالمه الأساسية بتفاصيلها لتصل إلى طور الكمال، وهذا على غرار الحدود النحوية، إذ إننا سنجد أن النحاة لم يحددوا مصطلحاتهم في بداية المطاف ذلك التحديد الدقيق الذي يعبر عن الحد

^١ - الفهرست، ص ٥٤٩.

^٢ - انظر: المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ١٥ - ١٨.

^٣ - نفسه، ص ١٦٤.

^٤ - نفسه، ص ١٦٥.

كمصطلح له قوانينه، وإنما اكتفي إما بالتمثيل، وإما بالشرح المفهم للمقصود من المصطلح، كما سنرى عند الحديث عن التحديد النحوي عند القدماء.

ولا بد لنا من ملاحظة أن جابراً ينبغي الدقة في لغته الفلسفية ما أمكنه ذلك، فالحد في مفهومه ينبغي أن يكون مختصراً اختصاراً غير مخل، أما الزيادة في صياغة الحد فقد تكون مخلة إذا لم تكن تابعة للفصل المحدث للنوع بالكل، وهو يعني بهذا الصفات التي ليست من آثار الفصل، كأن نقول في حد الإنسان إنه حي ناطق أسود، فهذه الزيادة في قولنا (أسود)، أخرجت الأبيض من الحد وهو داخل فيه، أما إذا قلنا "إنه حي ناطق مائت ضحاك، فنأتي بالخاصة، أو عريض الأظفار وذو الرجلين، فنأتي بالعرض، لم ينقص المحدود، لأنه لا إنسان إلا وهذه حاله"^١، إلا أن هذه الزيادة حري بها ألا تكون موجودة في الحد، فصحيح أنها لن تنقص المحدود، ولكنها لم تدخل فيه زيادة أيضاً تكون داخلية فيه، فوجودها إذن غير مؤثر، والأحرى عدم وجود عديم التأثير في الحد^٢.

وأما النقصان، فهو مخل على كل حال، وهو نقصان يكون في الفصول بحسب رأي جابر، وهذا النقصان في الفصول يؤدي إلى زيادة في المحدود، وذلك أنه "إذا نقص فصل دخل في النوع ما عدم ذلك الفصل وما وجد فيه، لاشتراكهما في الجنس الذي هما تحته، فحصلت الزيادة في النوع المحدود، كما أننا إذا قلنا في حد الحمار إنه حيوان ذو أربع قوائم، فنقصنا فصله المتم نوعه، وهو النهاق، زاد المحدود لا محالة، إذ كان ذو أربع قوائم يجمع الحمار وغير الحمار من الماشية كالغنم والخيول والبغال والجمال، وغير ذلك من ذوات القوائم الأربع"^٣.

ولكي نقف على حقيقة قول جابر، لا بد لنا من بيان معاني المصطلحات التي أوردها في حديثه عن الحدود، وأولى هذه المصطلحات هو مصطلح (الجنس) الذي يمثل العنصر الأول من عناصر الحد، وللفلاسفة فيه عدة تعريفات^٤، وأبسطها أنه "اسم دال على كثيرين مختلفين بأنواع"^٥، وذلك كالحى بالنسبة إلى الإنسان، فهو أعم منه لأنه يشمل الإنسان والفرس وغيرهما،

^١ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ١٦٧.

^٢ - هذا يماثل إلى حد كبير رفض النحاة وجود حكم المصطلح النحوي في الحد، كما سنرى لاحقاً.

^٣ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ١٦٦.

^٤ - انظر: مفاتيح العلوم، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٨١، ص ٨٥. التعريفات، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، مكتبة البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٨، ص ٦٩. المعجم الفلسفي (صليبا)، ١/٤١٦.

المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٣١٩. المعجم الفلسفي (مجمع اللغة)، ص ٦٣.

^٥ - التعريفات، ص ٦٩.

وهما أنواع بالنسبة إليه، فالجنس يعم الأنواع، أما النوع، "فهو كلي يعم الأشخاص"^١، وما يميز الأنواع المندرجة تحت الجنس بعضها من بعض بذاتها يسمى فصلاً، وذلك كالناطق في قولنا: الإنسان حيوان ناطق، فالناطق فصل يخرج ما سوى الإنسان من هذا الحد، إذ كانت صفة النطق ملازمة له، غير موجودة في سواه، وإنما اشترط أن يكون الفصل مميزاً للنوع بذاته، لأن الشيء قد يتميز من غيره بصفة لا تمس جوهره أو ذاته، وهي عندئذ تسمى عرضاً، كالبياض والسواد، وغير ذلك مما لا يمس الجوهر.

وبعد ذلك فقد بات واضحاً أن جابراً في حديثه السابق كان يتحدث عن نظرية الحد التي كان قد أنجزها سابقاً، وذلك بيّن في قوله عند حديثه عن النقصان والزيادة في الحد وأثرهما، إذ قال: "وذلك على ما قدمناه لك مراراً"، لذلك فهو بعد أن ينهي حديثه المجمل والمختصر عن نظرية الحد، يشرع في تطبيق نظريته، فيذكر حدود الأشياء بشكل يجعله يقف على حقائقها، ويعيننا من ذلك عدة أمور:

أولها أنه يركز بشكل دائم على أن مادة الحد هي الجنس والفصول الذاتية، وهو ما سنجد أثره عند النحاة في حد حدودهم.

والثاني أن جابراً عندما يتحدث عن العلوم فإن حديثه هذا يكون من جانبين، فهو يذكر حد علم الشيء ثم يذكر حد الشيء نفسه، وذلك كأن نقول مثلاً: حد علم النحو أنه صور يدركها العقل لتحقيق السلامة في كل ما يكتب أو يتلفظ به، فعلم النحو وفق هذا الحد موجود، أي إن الناس يعرفون أن له حيزاً يشغله بين العلوم، ووجوده غير مرتبط بوجود من يتعلمه، وربما علم الجاهل به أن علم النحو يتضمن الإعراب والبناء والتركيب وغير ذلك، وإن كان يجهل حقيقة هذه الأقسام، أما حد النحو فهو معرفة هذه الصور حقيقة المعرفة، ليستطيع من يعرفها انتحاء سمت كلام العرب، فحد علم الشيء صورة عقلية، وحد الشيء معرفة أجزاء هذه الصورة المكونة لها، ووفق هذا المنهج، يذكر جابر أن "حد علم الدين أنه صور يتحلى بها العقل ليستعملها فيما يرجى الانتفاع به بعد الموت"^٢، أما حد الدين فهو "الأفعال المأمور بإتيانها للصالح فيما بعد الموت"^٣، فإذا كان علم الدين يبيح الحلال ويحرم الحرام، فيجب عند القيام بحد الدين أن يعلم المرء الأفعال المحللة ليقوم بها، والمحركة ليجتنبها، وفق رؤية جابر التي تتلخص

^١ - مفاتيح العلوم، ص ٨٥.

^٢ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ١٧٠.

^٣ - نفسه، ص ١٧٧.

في أنه ينظر إلى حدود العلوم نظرة مزدوجة، فهو يعرف العلم تعريفاً على أنه علم موجود مستقل بوجوده من جهة، وتعريفاً على أنه علم من حيث ارتباطه بمتعلمه من جهة أخرى، وتتوضح هذه النظرة أكثر فيما يذكره من حدود العلوم ثم حدود أشياءها، "فحد العلم الفلسفي أنه العلم بحقائق الموجودات المعلولة"^١، فهذا حد علمها من حيث هو علم موجود، أما حدها فهو "العلم بالأمور الطبيعية وعللها القريبة من الطبيعة من أعلى والقريبة والبعيدة من الطبيعة من أسفل"^٢.

وآخر ما نستطيع أن نلاحظه في مصطلح الحد عند جابر بن حيان، أنه وإن كان قد ذكر أن مادة الحد هي الجنس والفصول المميزة، فإنه في حدوده يستعمل مصطلح الحد على سبيل الاتساع والمجاز، إذ كانت الأشياء التي ذكر حدودها لا أجناس لها، وإنما تدرك رسومها عن طريق خواصها^٣، فهو يفرق بين الرسم والحد، لكنه أطلق عليهما اسماً واحداً على سبيل المجاز، فهما مشتركان "في الكشف عن حالها للنفس، وتحصيل صورها الجوهرية في العقل"^٤، وهذا الاستعمال المجازي للمصطلح سنجده ماثلاً أمامنا في حديثنا عن الحدود عند سيبويه.

٢- الكندي:

مثل جابر بن حيان نقطة البداية في تكوين مصطلح الحد الذي سنشهد تطوره حتى استقراره عند من أتى بعده من الفلاسفة، ويمثل الكندي^٥ (ت حوالي ٢٥٢هـ) مرحلة متممة لما قام به جابر في ميدان تطور المصطلح الفلسفي، فهو في رسالته "الحدود والرسوم" يضعنا أمام مجموعة من المصطلحات التي لم ترد في رسالة جابر في الحدود، كما أنه يخالف الطريقة التي اعتمدها جابر في حد حدوده، من حيث تقسيم العلوم ثم وضع حدود لها منفصلة عن حدود أشياءها، كما أننا نلاحظ أنه لا يمهد لنظرية الحد ولا يبين مادته وأقسامه، بل نجده يشرع مباشرة في تطبيق النظرية التي اعتبرها منجزة ليضع حدوداً لمجموعة من المصطلحات على نحو يمثل مرحلة متقدمة في صياغة الحد، وهو في بعض حدوده يخرج بمصطلح الحد إلى معناه المجازي كما فعل جابر، مما يعني أن نظرية الحد لم تتبلور بعد ولم تستقر أسسها، إلا أنه في حدود

^١ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ١٧٣.

^٢ - نفسه، ص ١٧٩.

^٣ - انظر: خاتمة رسالة الحدود لجابر ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ١٨٥.

^٤ - نفسه، ص ١٨٥.

^٥ - ترجمته في: الفهرست، ص ٤١٤. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة، تح: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٨٥.

أخرى يراعي أصول صناعة الحد بدقة، كما نجد في حده للفعل أنه تأثير، وهذا التأثير يكون فيما يقبل التأثير، يقول: " الفعل هو تأثير في موضوع قابل للتأثير، ويقال: هو الحركة التي هي أيضاً نفس المتحرك"^١، وهو في الحد الثاني الذي ذكره للفعل يضع (الحركة) جنساً أقرب للفعل، أما الفصل المميز لهذا الجنس فهو أن الحركة هي نفس المتحرك، كما أن (ضرب) وإن كان فعلاً، إلا أن الضرب هو الفعل الحقيقي^٢.

وإذا كان ابن حيان قد ذكر حداً للعلم الفلسفي وحداً آخر للفلسفة، فإن الكندي يذكر عدة حدود للفلسفة من أقوال القدماء ليذكر بعدها الحد الذي وضعه والذي يدل على مزاولته العمل في تكوين المصطلح الفلسفي في القرن الثالث، إذ يقول: " فأما ما يحده به عين الفلسفة فهو أن الفلسفة علم الأشياء الأبدية الكلي، أنياتها ومائيتها وعللها بقدر طاقة الإنسان"^٣.

لم يكن الكندي إذن ممثلاً مرحلة نشوء المصطلح الفلسفي، إنما هو مرحلة متممة لها ومتقدمة عليها، وهو بكل تأكيد لا يمثل مرحلة استقراره، وذلك على غرار سيرورة المصطلح النحوي، فكما كان المبرد (ت ٢٨٥هـ) ممثلاً لمرحلة متطورة عن سيبويه (ت ١٨٠هـ) في مسألة التحديد كما سنرى، إلا أن مصطلح الحد النحوي لم يستقر في عصره، وبشكل عام فيما يتعلق بالمصطلح الفلسفي فإننا " نلاحظ أن تكوين المصطلحات الذي ينتهي بنهاية القرن الثالث سيتحول إلى تحديد هذه المصطلحات تحديداً دقيقاً في عموم فلسفة أبي نصر الفارابي، وفلاسفة القرن الرابع الهجري، عندما ازدهرت مباحث الألفاظ ازدهاراً جعل من الحدود والرسوم أوسع مما قدمه الكندي، لكنه تنمة له بلا أدنى ريب"^٤، ليستقر بعدها ويشيع في مؤلفات الفلاسفة في القرن الخامس الهجري.

٣- الخوارزمي ودخول فكرة الحد حيّز الدراسة اللغوية:

وإذا كنا نتحدث عن شيوع المصطلحات الفلسفية واستقرارها، فإننا بالضرورة نتحدث عن شيوع حدودها واستقرارها، إذ كان ذكر المصطلح ملازماً لذكر حد هذا المصطلح، وقد أصبح هذا النوع من الدرس في القرن الرابع الهجري مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بعلم اللغة، وبدأنا نرى

^١ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ١٩١.

^٢ - انظر حديث الزجاجي في: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٩٧٣، ص ٤٣-٤٤، وفيه أن (ضرب) ليس فعل الفاعل، وإنما هو فعل المتكلم، في حين أن فعل زيد في قولنا: ضرب زيد، هو حركته، أي الضرب.

^٣ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ١٩٨.

^٤ - نفسه، ص ٤١.

بصمات واضحة للفلسفة في علم النحو بشكل خاص، وقد جعل بعض الفلاسفة من أبحاثهم طريقاً إلى خدمة اللغة، ويعبر الخوارزمي الكاتب^١ (ت ٣٨٧هـ) عن هذه الفكرة أفضل تعبير، فهو يهدف في ذكره للمصطلحات وحدودها إلى جعل اللغويين بشكل خاص على علم بها، وذلك لأن " اللغوي المبرز في الأدب إذا تأمل كتاباً من الكتب التي صنف في أبواب العلوم والحكمة، ولم يكن... من أصحاب تلك الصناعات، لم يفهم شيئاً منه"^٢، وهو يعني باللغوي المبرز في الأدب، اللغوي الذي يدرك مهمة اللغة وأهدافها، فخطابه موجه إليه، وما سيذكره من مصطلحات وحدود لها لا تعني غيره، إذ إن " أحوج الناس إلى معرفة هذه الاصطلاحات الأديب اللطيف الذي تحقق أن علم اللغة آلة لدرس الفضيلة، لا ينتفع به لذاته ما لم يجعل سبباً إلى تحصيل هذه العلوم الجليلة، ولا يستغني عن علمها طبقات الكتاب، لصدق حاجتهم إلى مطالعة فنون العلوم والآداب"^٣، وهو بقوله هذا يعطينا فكرة عن المناسبة بين علوم اللغة والفلسفة التي تحدث عنها غيره من الفلاسفة والنحويين.

والخوارزمي في حدوده لا ينظر لنظرية في الحد، بل هو يقوم بتطبيق مباشر على المصطلحات ليضع لها حدوداً، إلا أنه يعقد فصلاً في رسالته في الحدود ليعرف فيه بعض المصطلحات التي تعد مدخلاً إلى معرفة الحد، فيعرف النوع والجنس والفصل والعرض، ويفرق بين العرض والخاصة التي عرفها بأنها " عرض يخص به نوع واحد دائماً، مثل الضحك في الإنسان والنهاق في الحمار والنباح في الكلب"^٤، ليكون ذلك مدخلاً إلى التفريق بين مادة الحد ومادة الرسم، فمن " الجنس والفصل يؤخذ الحد، مثال ذلك حد الإنسان أنه حيوان ناطق، فقولنا حيوان هو الجنس، وقولنا ناطق هو الفصل...، ومن الجنس والخاصة يؤخذ رسم الشيء، كقولنا الإنسان حيوان ضاحك"^٥.

ويتضح من قوله هذا أن التمييز حاصل بكل واحد منهما، ولكن الحد يختلف عن الرسم، إذ لما كانت مادته هي الأجناس والفصول، فهو يدل بوضعه على ماهية الشيء بكمالها، في حين أن الرسم لا يحصل به إلا مجرد التمييز لغياب الفصول المميزة للمحدود بكمالها في مادته.

^١ - انظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠، ٣١٢/٥.

^٢ - مفاتيح العلوم، ص ٢.

^٣ - نفسه، ص ٣.

^٤ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢١٦، وانظر: مفاتيح العلوم، ص ٨٦.

^٥ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢١٦.

وتجسيدا لهدف الخوارزمي من سرد هذه المصطلحات- وهو خدمة اللغة كما أسلفنا القول- نجده يذكر بعض المصطلحات التي لها صلة باللغة مع ذكر مرادفها في اصطلاح النحويين، كمصطلحي المحمول والموضوع، اللذين يقابلهما في النحو من حيث المعنى مصطلحا المسند والمسند إليه، إلا أنهما- أعني المحمول والموضوع- قد اختصا بالإسناد في الجملة الاسمية، فالموضوع " هو الذي يسميه النحويون المبتدأ، وهو الذي يقتضي خبراً، وهو الموصوف، والمحمول هو الذي يسميه النحويون خبر المبتدأ وهو الصفة، ومثال ذلك في قولنا: زيد كاتب، فزيد هو الموضوع، وكاتب هو المحمول بمعنى الخبر"^١، أما سيبويه، فقد استخدم مصطلحي المبني والمبني عليه للدلالة على عملية الإسناد^٢.

كما تعرض الخوارزمي لأقسام الكلم، وأدخل نفسه في معترك اختلاف النحويين في تحديدها، فإذا كان علم النحو قد تأثر بالمنطق والفلسفة على ما يزعم كثير من النحاة، فإن عمل الخوارزمي هذا يدلنا على أن علم النحو أيضاً كان له تأثير في عمل المناطقة، فالعلاقة بين العلمين كانت علاقة تأثير وتأثر متبادلة، وقد حد الخوارزمي الاسم بأنه " كل لفظ مفرد يدل على معنى ولا يدل على زمانه المحدود، كزيد وخالد، والكلمة هي التي يسميها أهل اللغة العربية الفعل، وحدها عند المنطقيين كل لفظ مفرد يدل على معنى ويدل على زمانه المحدود، مثل مشى ويمشي وسيمشي وهو ماش، والرباطات هي التي يسميها النحويون حروف المعاني، وبعضهم يسميها الأدوات، والخوالف هي التي يسميها النحويون الأسماء المبهمة والمضمرة وأبدال الأسماء، مثل أنا وأنت وهو"^٣.

فالكلمة في اصطلاح المنطقيين^٤ مرادفة للفعل في اصطلاح النحاة، إلا أنها عند المنطقيين تشمل اسم الفاعل، وهو ما لم يجعله البصريون من أقسام الفعل، وأطلق الكوفيون عليه اسم الفعل الدائم، وما يعيننا من ذكره لحدود أقسام الكلم في هذا المقام، أنه يطبق نظرية الحد على الشيء المحدود، فقوله في حد الكلمة أنها (لفظ) جنس تشترك فيه الكلمة والاسم والرباطات، وقوله (يدل على معنى) فصل مخرج للرباطات باعتبارها لا تدل على معنى في نفسها، ولذلك كان الأجدر أن يضع في الفصل المميز لجنس الكلمة أنه لفظ يدل على معنى في نفسه، وربما

^١ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢١٦.

^٢ - انظر: الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٧، ٢٣/١.

^٣ - مفاتيح العلوم، ص ٨٨. المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٢٠.

^٤ - المنطق من أقسام الفلسفة التي قسموها إلى جزء نظري وجزء عملي، فمنهم من جعل المنطق قسماً ثالثاً، ومنهم من جعله آلة الفلسفة، انظر: المصطلح الفلسفي عند العرب- رسالة الحدود الفلسفية للخوارزمي، ص ٢٠٦-٢٠٧. التعريفات، ص ٢٠٨.

استعاض عن ذلك بقوله: (لفظ مفرد)، فإن الرباطات في حال أفرادها لا تدل على معنى تام، وقوله (يدل على زمانه المحدود) فصل مخرج للاسم، فهو لا يدل على زمان، وهو بذلك يراعي مادة الحد في صناعة حدوده، وهي الجنس والفصول المميزة.

لقد مثل الخوارزمي مرحلة مهمة من مراحل تطور المصطلح الفلسفي، وكان له أثر كبير في تحديد هذا المصطلح وشيوعه في مؤلفات الفلاسفة والنحويين، وإذا كنا لم نذكر أبا نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ)^١ في هذه الحقبة، فما ذلك إلا لأنه لم يترك مؤلفاً مستقلاً في الحدود^٢، بل كانت حدوده منتشرة في مؤلفاته عامة، ولكن هذه المرحلة " هي في واقعها من فعل أبي نصر الفارابي الذي ازدهرت فلسفته في الثلث الأول من القرن الرابع الهجري، بعد نضج اللغة الفلسفية في الترجمات اليونانية إلى العربية، فمؤثرات الفارابي كانت بارزة في اثنين من رجال القرن الرابع الهجري، أولهما الخوارزمي في حدوده التي تحدثنا عنها، والثاني أبو حيان التوحيدي (ت ٤٠٠هـ) الذي جمع لنا عشرات التعريفات الفلسفية في كتابه المقابسات، وكلها ترجع إلى الفارابي الذي تعود إليه أصول تأسيسات المدارس الفلسفية المختلفة في القرن الرابع الهجري"^٣.

٤- ابن سينا واكتمال فكرة الحدود عند العرب:

رأينا أن الخوارزمي الكاتب كان يفرق بين الحد والرسم، لكنه في الحقيقة لم يضعنا أمام حد هذين المصطلحين، كما أنه لم ينظر للحد كنظرية مستقلة لها مادتها وأسسها، وقد تصدى لهذه المهمة ابن سينا (ت ٤٢٩هـ)^٤، في رسالته "الحدود"، كما عالجها في الشفاء والإشارات والتنبيهات وغيرها من مؤلفاته، وترجع أهمية هذه الرسالة في الدرجة الأولى إلى مقدمتها التي نظر فيها للحد، فبيّن طريقة بنائه، والصعوبات التي يمكن أن تعترض من يريد صياغة الحد، وهذا أمر لم نعهده عند من سبقه من الفلاسفة العرب، " ومعنى هذا الذي قلناه، أن تطوراً واضحاً قد حصل في تأليف ابن سينا لرسالته في الحدود، قياساً بتأليف الكندي لرسالته التي خلت من

^١ - انظر: الأعلام، ٢٠/٧.

^٢ - صحيح أن الفارابي لم يترك مؤلفاً مستقلاً في الحدود، لكن عمله في ميدان الفلسفة كان له أكبر الأثر في التمازج بين علم الفلسفة وعلم النحو، فهو مثل الخوارزمي تعرض للمسائل النحوية واللغوية في فلسفته، فتحدث عن الألفاظ ودلالاتها، وحروف الإعراب وسوى ذلك مما سماه علم قوانين الألفاظ، كما أشار إشارة مهمة جداً إلى المناسبة بين علم المنطق وعلم النحو، وما يشترك فيه العلمان وما يختلفان فيه. انظر مثلاً: إحصاء العلوم، أبو نصر الفارابي، صححه ووقف على طبعه وصدره بمقدمة مع التعليق عليه: عثمان محمد أمين، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٣١، ص ٣-١٩.

^٣ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٩٠-٩١.

^٤ - انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص ٤٣٧.

إيضاح الطريقة التي بها تتحصل الحدود والرسوم، وهذه مسألة جدية باهتمامنا هنا، لأنها توضح أن ابن سينا هو أول الفلاسفة العرب في عرض نظرية التعريف في رسالته الحدود، مشروعا موجزا لما سيبسطه في الشفاء، ثم يلخصه في النجاة، ثم يعود فيجري تعديلاً على كافة نظريته في منطق المشرقيين^١.

يحدد ابن سينا الهدف من التحديد، وهو تكوين تصور تام في الذهن عن الشيء المحدود، أي إن الحد لا يؤتى به لمجرد التمييز، فإن التمييز يتحصل عن طريق آخر، بل يجب أن يتكون في الذهن عند ذكر الحد صورة عقلية كاملة مطابقة لصورة المحدود الموجود، فكما أن الشيء المحدود متصف بكمال وجوده الذاتي، كذلك يجب أن يعطي حده تصوراً متصفاً بكمال الوجود في حيز العقل، والحدود التي تكون هذه هيئتها حدود حقيقية، والواجب فيها حسب رأي ابن سينا أن تكون "دالة على ماهية الشيء، وهو كمال وجوده الذاتي، حتى لا يشذ من المحمولات الذاتية شيء إلا وهو مضمن فيه"^٢.

وابن سينا بذلك يضعنا أمام المادة التي يجب أن يصاغ منها الحد، وهي كما أسلفنا القول الأجناس والفصول، وبما أن الهدف من التحديد ليس مجرد التمييز، بل تكوين صورة مطابقة للمحدود، فهو بقوله هذا يؤكد على ضرورة وجود الجنس الأقرب للمحدود في حده، إذ إن تمييز الشيء المراد تحديده دون تصور كنهه قد يحصل "من جنس عال وفصل سافل، كقولنا: الإنسان جوهر ناطق مائت، لذلك يريدون من التحديد أن ترتسم في النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة، فكما أن الصورة الموجودة هي ما هي بكمال أوصافها الذاتية، فكذلك الحد إنما يكون حداً للشيء إذا تضمن جميع الأوصاف الذاتية بالقوة أو بالفعل، فإذا فعلوا هذا، تبعه التمييز، وطالب التحديد للتمييز كطالب معرفة شيء لأجل شيء آخر، لهذا اشترط في التحديد وضع الجنس الأقرب ليتضمن جميع الذاتيات المشتركة فيها، ثم أمر بإتباعه جميع الفصول، وإن كانت بواحد منها كفاية في التمييز، حتى قيل: لا يقتصر في التحديد على الفصل الصوري دون الهيولاني، ولا الهيولاني دون الصوري، وإن كفى أحدهما التمييز"^٣.

ومعنى هذا الكلام أن الوصول إلى الحد الحقيقي لا يكون إلا بإيراد جميع الفصول بعد ذكر الجنس القريب، ولا يقصد من ذلك إطالة الحد، فالواجب في الحد أن يكون مختصراً، ولذلك

^١ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٦٧-٦٨.

^٢ - نفسه، ص ٢٣٢.

^٣ - نفسه، ص ٢٣٣-٢٣٤.

متى حصل إدراك كنه ذات الشيء المحدود توقف الحد، فلا يلزم إيراد الأعراض أو الخواص، بل إن ذكرهما أحياناً قد يخل به، فإذا نقص أحد الفصول فإننا أمام حد ناقص، يحصل به التمييز، ولكن لا يحصل به مساواة الشيء المحدود في المعنى، وإن ساواه في العموم، لذلك وجب ذكر جميع الفصول بعد ذكر الجنس القريب، "وإذا فرضنا أن شيئاً من الأشياء له بعد جنسه فصلان يساويانه، كما قد يظن أن الحيوان له بعد كونه جسماً ذا نفس فصلان، كالحساس والمتحرك بالإرادة، فإذا أورد أحدهما وحده كفى في الحد الذي يراد به التمييز الذاتي، ولم يكف في الحد الذي يطلب فيه أن يتحقق ذات الشيء وحقيقته كما هو، ولو كان الغرض في الحد التمييز بالذاتيات كيف اتفق، لكان قولنا: الإنسان جسم ناطق مائت حداً^١."

وإذا كان ابن سينا يبين الهدف من التحديد، فإنه بعد ذلك يرى أن طريق تحصيل الحدود وعرة، إذ إن ترتيب الجنس الأقرب ثم ذكر الفصول المميزة جميعها في الحد، مسألة تحتاج إلى دقة كبيرة ووعي وبقطة، ومن هنا كان باب الخطأ في الحد مفتوحاً، فقد يوضع الفصل مكان الجنس، أو يوضع الجنس البعيد مكان الجنس القريب للتوهم بأنه الأقرب، وكثير مما يشبه هذا يحمل على الخطأ في الحدود، ولا يعنينا هنا ذكر مسارات الخطأ فيها بتفاصيلها إنما يكفينا في هذا الباب أن ابن سينا ذكر مادة الحد على الوجه الدقيق، ومن ثم فقد وضع حداً له، أي حد الحد، وهذا ما لم يكن أحد من الفلاسفة العرب قبله قد أتى على ذكره في رسائلهم في الحدود، كما أنه يفرق بينه وبين الرسم الذي يضع له حداً أيضاً، "فحد الحد ما ذكره الحكيم في كتاب طوبيقا أنه القول الدال على ماهية الشيء، أي على كمال وجوده الذاتي، وهو ما يتحصل له من جنسه القريب وفصله."

أما الرسم، فالرسم التام هو قول مؤلف من جنس شيء وأعراضه اللازمة له حتى يساويه، والرسم مطلقاً هو قول يعرف الشيء تعريفاً غير ذاتي، ولكنه خاص، أو قول مميز للشيء عما سواه لا بالذات^٢."

٥- الغزالي ونضج نظرية الحدود:

تمثل رسالة الحدود لابن سينا مرحلة استقرار المصطلح الفلسفي، ومع أن تنظيره لنظرية الحد كان موجزاً فيها، إلا أنه كان قد بسطه في كتب أخرى، ليأتي بعده

^١ - الإشارات والتنبيهات، أبو علي بن سينا، تح: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، دت، ٢٥٢/١ - ٢٥٣.

^٢ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٣٩.

الغزالي^١ (ت ٥٠٥هـ)، ويصوغ نظرية متكاملة في الحد في كتابه الحدود، ليكون عمله هذا متمماً لما بدأه ابن سينا، ودالاً على نضج المصطلح الفلسفي، وكمال نظرية الحد، وليقتصر عمل من جاء بعده على تكوين المعجمية الفلسفية، وتيسير قراءة الفلسفة بإثبات المصطلح ذي الحد الدقيق، وعملهم هذا في مجمله لم يخرج كثيراً عما كان ابن سينا قد قرره ووضع قواعده^٢.

قسم الغزالي رسالته في الحدود إلى قسمين أو فنين: الفن الأول في قوانين الحدود، والفن الثاني في استعصاء الحد، وهو في القسم الأول ينظر لنظرية متكاملة في الحد، فيبين الحاجة إليه كما يبين مادته التي يبنى منها، ثم يذكر ما يطلق عليه اسم الحد على سبيل المجاز أو التشكيك، فالغرض من الحد تشكيل تصور كامل أو تام للمحدود، أما الرسم فهو ما يطلب به مجرد التمييز، وقد يكون ناقصاً كما أن الحد إذا اختصر منه بعض الفصول كان حاداً ناقصاً، ويضيف الغزالي إلى الحد شرط الانعكاس، إذ يقول: إن الشيء " قد يفهم فهماً ملخصاً مفصلاً محيطاً بجميع الذاتيات التي بها قوام الشيء، متميزاً عن غيره في الذهن تميزاً تاماً ينعكس على الاسم وينعكس عليه الاسم... وما يفهم هذا الضرب من التفهيم يسمى حاداً... وقد يفهم الشيء مما يتميز به عن غيره بحيث ينعكس على اسمه وينعكس الاسم عليه، ولا يتميز بالصفات الذاتية المقومة التي هي الأجناس والأنواع والفصول، بل بالعوارض والخواص، فيسمى ذلك رسماً، كقولنا في تمييز الإنسان عن غيره إنه الحيوان الماشي برجلين العريض الأظفار الضحاك، فإن هذا يميزه عن غيره كالحد، وكقولك في الخمر إنه المائع المستحيل في الدن الذي يقذف بالزبد إلى غير ذلك من العوارض التي إذا اجتمعت لم توجد إلا الخمر، وهذا إذا كان أعم من الشيء المحدود بأن يترك بعض الاحترازات سمي رسماً ناقصاً، كما أن الحد إذا ترك فيه بعض الفصول الذاتية سمي حاداً ناقصاً^٣، وإذا كان هذا هو الغرض من الحد، فإن الغزالي يعود بنا إلى التعريف السينوي له، والتفريق بينه وبين الرسم، " فالحد قول دال على ماهية الشيء، والرسم هو القول المؤلف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصها جملتها بالاجتماع وتساويه"^٤.

^١ - انظر: الأعلام، ٢٢/٧.

^٢ - انظر: المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٨٢.

^٣ - نفسه، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

^٤ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٦٨. وانظر: التعريفات، ص ٩٨. المعجم الفلسفي (صليباً)، ١/ ٦١٥. المعجم الفلسفي (مجمع اللغة)، ص ٩١، حيث ينضح أن ما ذكره الغزالي هنا هو حد الرسم الناقص، وراجع حد ابن سينا للرسم.

وإذا كان ابن سينا قد ذكر أن التحديد الصحيح يقتضي ذكر الجنس الأقرب في الحد، فإنه بعد ذلك لم يبين المقصود من ذلك ، وإنما اكتفى بأن ذكر أن التمييز قد يحصل من جنس عال وفصل سافل، أما الغزالي فإنه يأخذ قول ابن سينا هذا بالشرح ليبين المراد منه، فإذا قلنا في حد الإنسان: إنه جوهر ناطق مائت، فقد أتينا بالجنس العالي، وإذا قلنا: هو جسم ناطق مائت، فقد أتينا بجنس بعيد، ولذلك فإننا لا نقول: (جوهر)، كما لا نقول: (جسم)، " بل نقول: (حيوان)، فإن الحيوان متوسط بين الجسم والإنسان، فهو أقرب إلى المطلوب من الجسم، ولا نقول في حد الخمر: إنه مائع مسكر، بل نقول: شراب مسكر، فإنه أخص من المائع، وأقرب منه إلى الخمر"^١.

ويؤكد الغزالي أيضاً على فكرة ذكرها ابن سينا، إلا أنه هنا يتناولها بالشرح المفصل، وهي أنه من الواجب في الحد ذكر جميع الفصول الذاتية دون أن يترك شيء منها، فإذا أتى بها جميعها توقف الحد، فهو إذاً يؤكد على ضرورة أن يكون الحد موجزاً إيجازاً غير مخل، فهو لا يحتمل التطويل كما أنه لا يحتمل الإيجاز في الفصول، ويضيف الغزالي إلى الحد شرطاً آخر، وهو أن يكون مطرداً، ليكتمل بذلك شرطاً الحد اللازمان، وهما الاطراد والانعكاس، فاطراده على المحدود، وانعكاسه مساواة المحدود لحدّه، ومن ثم ارتباطه به من حيث الوجود والوجود، ومعنى ذلك أن " الحد عنوان المحدود، فينبغي أن يكون مساوياً له في المعنى، فإن نقص بعض هذه الفصول سمي حداً ناقصاً، وإن كان التمييز حاصلًا به، وكان مطرداً منعكساً في طريق الحمل، ومهما ذكر الجنس القريب وأتى بجميع الفصول الذاتية فلا ينبغي أن يزيد عليه، ومهما عرفت هذه الشروط في صورة الحد ومادته، عرفت أن الشيء الواحد لا يكون له إلا حد واحد، وأنه لا يحتمل الإيجاز والتطويل، لأن إيجازه بحذف بعض الفصول وهو نقصان، وتطويله بذكر حد الجنس القريب بدل الجنس، كقولك في حد الإنسان: إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة ناطق مائت، فذكر حد الحيوان بدل الحيوان"^٢.

وكان الفلاسفة قبل الغزالي قد قرروا أن لفظة الحد قد تستعمل بالإطلاق على كل ما من شأنه التمييز، كالرسم والحد الناقص والتعريف، وذلك على سبيل الاتساع والمجاز، لا على سبيل الحقيقة، وقد حصر الغزالي هذا الاستعمال المجازي في خمسة مواضع:

^١ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٦٩.

^٢ - نفسه، ص ٢٦٩.

" الأول الحد الشارح لمعنى الاسم... الثاني بحسب الذات، وهو نتيجة برهان، والثالث ما هو بحسب الذات، وهو مبدأ برهان، والرابع ما هو بحسب الذات، والحد التام الجامع لما هو مبدأ برهان ونتيجة برهان، كما إذا سئلت عن حد الكسوف، فقلت انمحاء ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس، فانمحاء ضوء القمر هو نتيجة برهان، وتوسط الأرض المبدأ... القسم الخامس ما هو حد لأمر ليس لها علل وأسباب، ولو كان لها علل لكانت عللها غير داخلة في جواهرها، كتحديد النقطة والوحدة والحد، فإن الوحدة يذكر لها تعريف، وليس للوحدة سبب، والحد يحد، فإنه قول دال على ماهية الشيء، وللقول سبب، فإنه حادث لا محالة لعله، لكن سببه ليس ذاتياً كانمحاء ضوء القمر في الكسوف، فهذا الخامس ليس بمجرد شرح الاسم فقط، ولا هو مبدأ برهان، ولا نتيجة برهان، ولا هو مركب منهما. فهذه أقسام ما يطلق عليه اسم الحد، وقد يسمى الرسم حداً على أنه مميز، فيكون ذلك وجهاً سادساً¹.

وعلى الطريقة السينوية، يعقد الغزالي فصلاً في استعصاء الحد، وإذا كان الفلاسفة قد اشترطوا فيه الدلالة على ماهية الشيء، فإن المتكلمين لما رأوا صعوبة إدراك ذلك، اكتفوا بدلالته على التمييز، وهم بذلك لا يشترطون في الحد اشتماله على الأجناس والفصول، فقالوا: الحد هو القول الجامع المانع، ولم يشترطوا فيه إلا التمييز، فيلزم عليه الاكتفاء بذكر الخواص، فيقال في حد الفرس أنه الصهال، وفي الإنسان أنه الضحاك، وفي الكلب أنه النباح، وذلك في غاية البعد عن غرض التعرف لذات المحدود²، وإذا اقتنع في الحد بمجرد التمييز، فإنه بذلك يكون قابلاً للتعدد، إذ يمكن أن يكون للشيء غير مميز له من سواه، في حين أن الحد في عرف الفلاسفة لا يتعدد، وأن لكل محدود حداً واحداً.

– الحدّ والتّعريف والرّسم:

وإذا كان قد وضع المقصود من مصطلحي الحد والرسم، فلا بد لنا أن نضيف إليهما مصطلحاً آخر وهو التعريف، ليكمل لنا تصور هذه المصطلحات، وإمكانية التفريق بينها من حيث الدلالة والهدف، والتعريف عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر³، أي إن الهدف من التعريف وفق هذا المعنى هو مجرد إفهام المقصود من المعرف، فلا يطلب فيه إدراك كنه الشيء، ولا حصول التمييز إلا من ناحية تخصيص الاسم المعرف لشيء دون غيره،

¹ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

² - نفسه، ص ٢٨٠.

³ - التعريفات، ص ٥٤، وانظر: المعجم الفلسفي (صليبا)، ٣٠٤/١.

كقولنا في تعريف الغضنفر أنه الأسد، فهذا تعريف لفظي الهدف منه تخصيص هذا الاسم لهذا الكائن دون غيره من الكائنات، أو كقولنا في تعريف العقار أنه الخمر، أو تعريف العلم أنه المعرفة، فهذا تعريف تم بوضع اسم مكان اسم يساويه حقيقة، وقد يسمى حداً، إلا أن ذلك يكون على سبيل المجاز وإطلاق مصطلح الحد، وبهذا يتضح أنك إذا عرفت الشيء بمقابله اللفظي أو بقول شارح لمعناه، فهذا هو التعريف، وإذا عرفت الشيء بجنسه وفصوله، أي بإدراك كنه ذاته، فهذا هو الحد، "وأما إذا عرفت الشيء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه التي تختص جملتها بالاجتماع فقد عرفت ذلك الشيء برسمه"^١.

غير أن هذا المعنى للتعريف قاصر عن إيضاح وظيفته كمصطلح، فالمعنى السابق لغوي هدفه توضيح المعرف على طريقة المعاجم بأن نأتي باسم ذي دلالة أكثر وضوحاً في الذهن من الاسم المراد تعريفه، أو أن نأتي بقول يزيل ما يعتري اللفظ من لبس أو إبهام، فإذا توافرت فيه بعض الشروط فإنه من الممكن أن يصبح رسماً، كتعريف الإنسان بأنه الحيوان الضاحك، فقد ذكرنا الجنس القريب، وذكرنا بعده الخاصة لا الفصل، ولو عرفناه بأنه الجسم الضاحك، لكننا قد ذكرنا الجنس البعيد والخاصة، وهو بذلك رسم ناقص، وفي كلتا الحالتين لا يكون حداً، "فالفرق بين الحد والتعريف، أن الأول يدل على ماهية الشيء، ويتركب من الجنس والفصل، على حين أن الثاني لا يقصد منه إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها، فكل حد تعريف، وليس كل تعريف حداً تاماً، بل قد يكون حداً ناقصاً، أو رسماً تاماً، أو غير تام"^٢.

وقد قسم المناطقة التعريف إلى قسمين^٣: لفظي وهو ما سبق ذكره، وحقيقي هو الأساس في التعريف المنطقي، فالتعريف في اصطلاح المناطقة "تحديد مفهوم الكلي بذكر خصائصه ومميزاته، والتعريف الكامل ما يساوي المعرف تمام المساواة، ويسمى جامعاً مانعاً، وقصره أرسطو على ذكر الصفات الذاتية، وأقامه على أساس ميتافيزيقي، فهو يدل على ماهية الشيء وحقيقته، ويسمى الحد أو التعريف الحقيقي، ويتكون من الجنس القريب والفصول الذاتية، ويقابل الرسم"^٤.

^١ - الإشارات والتنبيهات، ١/ ٢٥٥.

^٢ - المعجم الفلسفي (صليبا)، ١/ ٣٠٥.

^٣ - انظر: التعريفات، ص ٥٤ - ٥٥.

^٤ - المعجم الفلسفي (مجمع اللغة)، ص ٤٨ - ٤٩.

وبعد السرد السابق لسيرورة تطور مصطلح الحد، فإننا يمكن أن نوجزها في عدة مراحل:

- المرحلة الأولى: الاستعمال اللغوي للفظ الحد.
- المرحلة الثانية: الاستعمال الاصطلاحي للفظ الحد في اصطلاح علم الشرع.
- المرحلة الثالثة: نشوء مصطلح الحد في الفلسفة العربية على يد جابر بن حيان في رسالته الحدود، ومن بعده الكندي.
- المرحلة الرابعة: مرحلة ازدهار مصطلح الحد في الفلسفة العربية في القرن الرابع الهجري متمثلة بالفارابي بأرائه الفلسفية التي انتشرت في بداية القرن الرابع الهجري، ومن بعده الخوارزمي الكاتب في رسالته في الحدود، وأبو حيان التوحيدي¹ في مقابساته، ليدخل مصطلح الحد في هذه المرحلة علم النحو العربي.
- المرحلة الخامسة: مرحلة التطوير المتكامل لنظرية الحد عند ابن سينا أولاً، لتستقر بعدها على صورتها النهائية على يد أبي حامد الغزالي في كتابه (الحدود)، وليقتصر عمل من جاء بعدهما على تكوين معجم للمصطلحات الفلسفية، كما نجد عند الآمدي² (ت ٦٣١هـ) في كتابه (المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين)، والجرجاني³ (ت ٨١٦هـ) في التعريفات، وذلك في ضوء نظرية الحدود كما قررها ابن سينا والغزالي، ولكن وفق ترتيب تؤسس عليه اللغة الفلسفية، وتفصيل يوضح الملتبس من المصطلحات، مع وجود بعض الاختلاف أحياناً في تعريف بعضها، ولكنها في جملتها اختلافات لا تمس جوهر المصطلح، كما أنها لا تمس جوهر نظرية التحديد.

كان غرضنا من ذكر كل ما سبق إيضاح سيرورة مصطلح الحد منذ النشوء حتى الاستقرار والتبلور، ليكون ذلك مدخلاً إلى الحديث عن الحدود النحوية عند القدماء، إذ إن نشوء مصطلح الحد واستخداماته الأولى عند النحويين، وتطوره ليتحول إلى مصطلح محدد وثابت مرتبط أشد الارتباط بنشوء مصطلح الحد الفلسفي وتطوره، ولا سيما في القرن الرابع الهجري، حيث انتشرت الفلسفة انتشاراً واسعاً ارتد صدها في لغة النحويين وحدودهم فيما بعد، فإن كثيراً من ألفاظ الفلاسفة ومصطلحاتهم، كالجنس والنوع والفصل، والتي تكون مادة الحد، ستتكرر في كتب النحويين عند حد الحدود تكراراً يظهر مدى تأثرهم بمصطلح الحد الفلسفي، وباعتاً على

¹ - انظر: الأعلام، ٤ / ٣٢٦.

² - نفسه، ٤ / ٣٣٢.

³ - نفسه، ٥ / ٧.

العمل لوضع حدود نحوية نابغة من صلب النحو العربي، مع مراعاة المعنيين اللغوي والاصطلاحي للفظة الحد بما يخدم لغتنا العربية وعلم النحو العربي.

ثانياً: البذور الأولى للحدود النحوية:

- رواية ابتداء النحو وعلاقتها بالحدود:

إن أول ما نبدأ الحديث عنه في هذا الباب هو مسألة نشوء النحو العربي، إلا أنه لا يعنينا هنا ذكر اختلاف الباحثين في مسألة أولية من وضع النحو العربي بتفاصيلها، فقد تصدت لهذه المهمة الكتب القديمة منها والحديثة^١، وإذا كان أكثرها قد أجمع على أن أول من وضع النحو هو أبو أسود الدؤلي^٢ (٦٩هـ)، فإنها في الوقت نفسه تتخبط في أمر من أمر أبا الأسود بوضع ما وضعه، فقد قيل هو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وقيل هو عمر بن الخطاب، وقيل هو زياد بن أبيه، وربما قيل بأمر من عبيد الله بن زياد^٣، إلا أن هذه الاختلافات كلها في حقيقتها لا تتجاوز نسبة نشأة النحو إلى أبي الأسود، وعلى هذا الأمر يعول من رأى أن أول من وضع النحو هو الإمام علي، فإذا كانت جميع الروايات تسند إلى أبي الأسود موضوع النشأة، فإن أبا الأسود يسنده إلى الإمام علي في رواية صريحة، "فقد روي عن أبي الأسود أنه سئل فقيل له: من أين لك هذا النحو؟ فقال لفقت حدوده من علي بن أبي طالب"^٤.

وقد فند الباحثون المحدثون روايات نشأة النحو، إلا أن آراءهم في معظمها لا تتعدى الظن أو التشكيك، وذلك مع تعدد الروايات واختلافها بعضها عن بعض وضياح ما يثبت صحة

^١ - انظر: طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، تح: محمود شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٥٢، ١/١٢. مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٢٤. أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي، اعتنى بنشره وتهذيبه: فربنس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، دت، ص ١٣ وما بعدها. طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٩٥٤، ص ٢. الفهرست، ص ٦٢. نزهة الألباء = نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأثير، تح: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط٢، ١٩٧٠، ص ١٧ وما بعدها. إنباه الرواة = إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٠، ٤/١. وفيات الأعيان، ابن خلكان، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧، ٢/٥٣٥. ضحى الإسلام، أحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٣٨، ٢/٢٨٤ وما بعدها. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٢، ١٩٦٩، ص ١٦ وما بعدها. المصطلح النحوي، د. عوض حمد القوزي، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١، ص ٢٦ وما بعدها. الوسيط في تاريخ النحو العربي، د. عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشواف، الرياض، ط١، ١٩٩٢، ص ٢٧، وما بعدها.....

^٢ - ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٣. نزهة الألباء، ص ١٧. إنباه الرواة ١/١٣. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، راجعته وزارة المعارف العمومية (في عشرين جزءاً)، دار المأمون، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٩٣٨، ١٢/٣٤. وفيات الأعيان، ابن خلكان، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧١، ٢/٥٣٥-٥٣٩. خزنة الأدب = خزنة الأدب ولب لباب العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، عني بنشره: المطبعة السلفية ومكتبتها وإدارة المطبعة المنيرية، القاهرة، ١٣٤٧ هـ، ١/٢٥٦.

^٣ - انظر: أخبار النحويين البصريين، ص ١٧.

^٤ - نزهة الألباء، ص ٢٢. الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ٣٠.

بعضها، كالقمر الذي ذكره ابن النديم في الفهرست، الذي ضاع وضاعت معه رقعة فيها كلام لأبي الأسود في النحو تؤكد نسبة نشأته إليه^١، وبذلك لم يستطع أحد من الباحثين أن يثبت برأي حاسم في هذه المسألة، فموضوع النشأة الأولى متشعب بالغموض، أو كما يقول بروكلمان: "إن أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائماً محوطة بالغموض والظلام، لأنه لا يكاد ينتظر أن يكشف النقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها"^٢.

أما رواية الرقعة التي دفعها أمير المؤمنين علي عليه السلام إلى أبي الأسود فقد رويت بأشكال مختلفة، إلا أن اختلافها في المظهر لا يلغي اتفاقها في الجوهر، فالرواية التي لم تصرح بما تضمنته الرقعة تشير إلى أن ما فيها هو كلام في النحو، فقد جاء في الفهرست: "قال أبو جعفر بن رستم الطبري: إنما سمي النحو نحواً لأن أبا الأسود الدؤلي قال لعلي عليه السلام، وقد ألقى إليه شيئاً في أصول النحو، قال أبو الأسود: فاستأذنته أن أصنع نحو ما صنع، فسمي ذلك نحواً، وقد اختلف الناس في السبب الذي دعا أبا الأسود إلى ما رسمه من النحو، فقال أبو عبيدة: أخذ النحو عن علي بن أبي طالب عليه السلام أبو الأسود، وكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي كرم الله وجهه إلى أحد حتى بعث إليه زياد...^٣"، وهي رواية السيرافي نفسها، وإنها وما يشاكلها من الروايات تتفق في أن أبا الأسود واضع النحو، وهي ترجع الفضل فيما وضعه أبو الأسود إلى الإمام علي، أو على الأقل، فإن للإمام علي فضل إرشاد أبي الأسود إلى وضع النحو، والرواية السابقة تظهر أن اختلاف الباحثين في من أمر أبا الأسود بوضع النحو لا قيمة له، فسواء كان زياداً أم ابنه أم غيرهما، فإن النحو الذي أظهره بطلب من أحدهم أو ببادرة منه، كما تذهب بعض الروايات^٤، كان أمير المؤمنين علي عليه السلام قد دفعه إليه مسبقاً، لكنه لم يظهره في وقته، فإذا صح لنا ذلك فإننا نستطيع أن نقول: إن أبا الأسود وضع أسس النحو العربي بإرشاد من أمير المؤمنين علي عليه السلام وفق خبر مشهور في كتب النحاة والكتب التي تناولت موضوع نشأة النحو، إلا أننا سنورده هنا لأن لنا فيه موضع حاجة، وله صلة وثيقة بموضوع البحث، فقد روي أن "أول من وضع علم العربية وأسس قواعده وحد حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي... وسبب وضع علي

^١ - انظر: الفهرست، ص ٦٣.

^٢ - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٦٨، ١٢٣/٢.

^٣ - الفهرست، ص ٦٢-٦٣.

^٤ - انظر: أخبار النحويين البصريين، ص ١٥.

^٥ - نفسه، ص ١٧، وانظر: الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ٢٩.

(رضي الله عنه) لهذا العلم ما روى أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس، فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء (يعني الأعاجم)، فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلي الرقعة، وفيها مكتوب: الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ به، والحرف ما جاء لمعنى، وقال لي انح هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر، وأراد بذلك الاسم المبهم، ثم قال: وضعت بابي العطف والنعت، ثم بابي التعجب والاستفهام، إلى أن وصلت إلى باب إن وأخواتها ما خلا لكن، فلما عرضتها على علي (رضي) أمرني بضم لكن إليها، وكنت كلما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه (ر) إلى أن حصلت ما فيه الكفاية، قال: ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت، فلذلك سمي النحو ^١.

تتضمن هذه الرواية التي عرضها ابن الأنباري، وتناقلها بعده كثير من النحويين موضوع نشأة النحو، وأولية الأبواب النحوية، وسبب تسمية النحو بهذا الاسم، وهذه الثلاثة مواضيع خلافية إلى وقتنا هذا، إضافة إلى أن هذه الرواية برمتها مختلف فيها وفي حقيقتها، إلا أننا سنعتمدها في هذا المقام على أنها حقيقة واقعة، مستندين إلى ورودها بنصها أو بمعناها في معظم كتب النحو العربي التي تعنى بهذا الموضوع قديمها وحديثها، فحقيقتها المعتمدة لدينا نابعة من وجودها في تلك المؤلفات النحوية، وأول المسائل التي تفرض نفسها في هذه الرواية هي مسألة قسمة الكلم، وهي ثلاثة: اسم وفعل وحرف، وهذه الأقسام الثلاثة بقيت نفسها حتى الوقت الحاضر، وذلك بغض النظر عن قسمة بعض المحدثين للكلم، والتي سيرد ذكرها في موضعها، وهي ليست قسمة منطقية بالمعنى المنطقي الخاص، وحجتنا في ذلك أن مسائل علم المنطق وأصوله لم تكن معروفة في ذلك الوقت، والتعويل على غير موجود ضرب من العبث، ولكننا نستطيع أن نقول: إن هذه القسمة قسمة تأملية في حقيقة اللغة العربية، معتمدة على التفكير السليم، من عقل مستبصر قادر على الملاحظة الدقيقة والاستقراء الصحيح للغة، من هنا كان يلحظ فيها أثر المنطق، والدليل على أنها تأملية أن الإمام علياً - كرم الله وجهه - لم يبين لنا سبب هذه القسمة كما بينها النحاة فيما بعد، ومن ثم فإن هذا التقسيم يعد الخطوة الأولى في وضع

^١ - نزهة الألباء، ص ١٨ - ١٩.

علم فرضت طبيعته القيام بها، فلا بد إذن من أن يقوم أحد بها، أما تحديد الأقسام أو رسمها أو تعريفها، فهو الذي يفترض ألا يكون دقيقاً أو نهائياً من أول الوضع، بل يجب أن يوضع أولاً كمفهوم ينمو شيئاً فشيئاً حتى يتطور ثم يتبلور ثم يستقر في الأذهان والوضع على حالة ثابتة قابلة للتغيير والتطوير بحسب طبيعة العصر وثقافته ومنهج تفكير رواده، وذلك كله حسب قانون نشوء العلوم الحية وتطورها كما أتصوره، وهذا ما نلاحظه فيما سمي بحدود أقسام الكلم في الرواية السابقة، فكون الاسم ما أنبأ عن المسمى ليس حداً يحد به الاسم، فإن هدف وضع الأسماء أن تتبئ عن مسمياتها، إذ كانت بها تعرف، وأرى أن هذا القول دال على أصل اشتقاق الاسم الذي اختلف فيه، لا على حده^١، وكذلك ما ورد من حد لكل من الفعل والحرف ليس حداً، فأسماء الاستفهام مثلاً لا تتبئ عن مسميات، كما أنه قد ينبأ بالاسم كما ينبأ بالفعل، وكل منهما يجيء لمعنى كما يجيء الحرف لمعنى، ومعنى ذلك أن هذه التعاريف لأقسام الكلم أو أيها كان اسمها لم تستطع الدلالة على المعرف أو المحدود، بل إنها لم تستطع القيام بوظيفة التمييز المنوطة بها، فهي ليست حدوداً، وإنما علامات أولى أو مفاهيم يقصد بها مجرد التمييز الأولي بين أقسام ثلاثة للكلم، ووضع حدود بينها عن طريق تغاير بين شروحها يبرز أن هناك ثلاثة أقسام مختلفة، هذا إلى جانب أن الإمام علياً - عليه السلام - لم يستخدم لفظة الحد هنا.

أما قول أبي الأسود "لفقت حدوده من علي بن أبي طالب"، فإن أبا الأسود - وبلا أدنى شك - لا يقصد الحد بمعناه الاصطلاحي، ولا بالمعنى الرسمي أيضاً، فتلك معان ظهرت بعده بوقت ليس بقصير، وإنما المعنى هنا كما نفهمه: أخذت معالمه الأساسية وعناوينه الرئيسية وأقسامه الكلية التي بها ينتهي ما يسمى النحو أو علم العربية، فنظرت فيها نظرة المفكر، وأضفت إليها حتى حصلت الكفاية وفق ما سمحت به القريحة، ذلك أنه قال: لفقت حدوده، ولم يقل: لفقته كله، فلفظة الحد إذن مجازية التعبير، ومعناها نابع من سياقها لا من كونها مصطلحاً، ولكن هذا المعنى معتمد على المعنى اللغوي المعجمي من وجه، وعلى نزعة منطقية في التفكير من وجه آخر، وقد أورد الدكتور عبد الفتاح شلبي في حديث له عن نشأة النحو ما يدل على ذلك، فذكر أن أبا الأسود "كان بخيلاً، والبخل يدعو إلى التزام الدقة والتحري والضبط"^٢، ثم روى حديثاً اقتبسه عن الأغاني قائلاً: "وقد روى أبو الفرج عن شيوخه ما يدل على بخله،

^١ - انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، منشورات جامعة البعث، مطابع الروضة النموذجية، ١٩٨٩، وانظر أقوال كل من البصريين والكوفيين في هذه المسألة، ٦/١.

^٢ - أبو علي الفارسي، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، السعودية، ط٣، ١٩٨٩، ص ٤٣٢.

ونزعت المنطقية معاً، قالوا: كان بين بني الدئل وبين بني ليث منازعة، فقتلت بنو الدئل منهم رجلاً، ثم اصطلحوا بعد ذلك على أن يؤدوا ديته، فاجتمعوا إلى أبي الأسود يسألونه المعاونة على أدائها، وألح عليه غلام منهم ذو بيان وعارضه، فقال له: يا أبا الأسود! أنت شيخ العشيرة وسيدهم، وما يمنعك من معاونتهم قلة ذات يد ولا سود... فلما أكثر أقبل عليه أبو الأسود ثم قال له: لقد أكثرت يا بن أخي، فاسمع مني: إن الرجل والله ما يعطي ماله إلا لإحدى ثلاث خلات: إما رجل أعطى ماله رجاء مكافأة ممن يعطيه، أو رجل خاف على نفسه فوقاهها بماله، أو رجل أراد وجه الله وما عنده في الآخرة، أو رجل أحقق خدع عن ماله، والله ما أنتم أحد هذه الطبقات، ولا جنتم في شيء من هذا، ولا عمك الرجل العاجز فينخدع لهؤلاء، ولما أفدتك إياه في عقلك خير لك من مال أبي الأسود لو وصل إلى بني الدئل، قوموا إذا شئتم، فقاموا يبادرون السباب. فانظر معي إلى ذلك التقسيم وما فيه لأبي الأسود من عقل رجيح، ثم تدبر تعبيره آخر الأمر: ولما أفدتك إياه في عقلك خير لك من مال أبي الأسود، فهو بهذا يدل على أن كلامه كلام حكيم يقوم الفطن، ويتقف العقول.¹

وإذا كان جابر بن حيان قد استخدم لفظة الحد كمصطلح في رسالته في الحدود بمعنى مجازي، كما ورد سابقاً، فلا ضير إذن من أن تستخدم بالمعنى المجازي قبل أن يتكون المصطلح أصلاً في علم النحو العربي، ووفق هذا المجاز نفسه، واعتماداً على رواية نشوء علم النحو العربي، فإننا نبيح لأنفسنا أن نقول: إن نشأة علم النحو كانت نشأة حدية.

– أبو الأسود وتلامذته بين المفهوم والمصطلح:

أما ما وضعه أبو الأسود من أبواب النحو، فيعطينا منه في هذا المقام وضع المصطلح لا وضع حد له، فإنه إذا قال: وضعت باب العطف أو باب التعجب، فنحن أمام مصطلحين هما مصطلح العطف ومصطلح التعجب، وإذا لم يكن بين أيدينا ما صنفه أبو الأسود تحت هذه العناوين، فإننا نستطيع أن نقول: إن التعجب مصطلح دال على مدلول بعينه وفق شرح له يبين ما يطلق عليه، أي إنه وضع أسلوب التعجب من الأشياء على طريقة العرب، ووفق اللغة العربية السليمة الخالية من الشوائب، وهذا الأسلوب بتفصيلاته هو ما يطلق عليه مصطلح التعجب، وهو بذلك يضع مصطلحاً لمفهوم موجود في اللغة، ثم يقوم بتفسير المصطلح عبر بسط هذا المفهوم، وشرح ما يدل عليه المصطلح مستعيناً بالوسائل المساعدة على إيضاحه،

¹ - أبو علي الفارسي، ص ٤٣٢-٤٣٣، وانظر: الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، دار الكتب المصرية، ١٩٦٣، ١١/١٠٤، وما ذكر فيه من أشعار لأبي الأسود تدل على نزعه المنطقية.

ويأتي في مقدمتها التمثيل، وقس على ذلك بقية المصطلحات التي جعلها أبو الأسود عناوين لأبوابه، ثم شرحها بعرض تلك الأبواب النحوية، وبذلك تبدأ المرحلة الأولى من مراحل التحديد النحوي، وهي مرحلة المفهوم، أي (مفهوم المصطلح).

ولا بد لنا هنا من التنويه بالجهود التي بذلها تلاميذ أبي الأسود في إرساء مصطلحات علم النحو، وممن ذكرتهم لنا المصادر يحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩هـ)^١ الذي عرف مصطلحات الرفع والنصب أو الوضع، " وهما أول المصطلحات العلمية الناضجة عند علماء هذه الطبقة، وردا عند يحيى بن يعمر لما بين للحجاج مواطن لحنه في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾^٢، قائلاً: فترفع أحب وهو منصوب، أو قال: فتقرؤها أحب بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان، وفي رواية القفطي يقول يحيى بن يعمر للحجاج: أما إذا سألتني أيها الأمير فإنك ترفع ما يوضع وتضع ما يرفع"^٣.

أما مصطلح الخبر الذي ورد في الرواية السابقة، وهي رواية الزبيدي، فقد طعن بعض الباحثين في حقيقة معرفة ابن يعمر له، وذلك لأن معارفه لم تكن بلغت بعد إدراك عمل الأفعال الناقصة واختصاصها باسم وخبر، وربما كان التشكيك في صحة الرواية عن أبي الأسود عندما وضع باب إن وأخواتها هو الذي قادهم إلى التشكيك ها هنا، لكنهم اعترفوا لابن يعمر بأنه " نقل هذا الاصطلاح (النصب) من مرحلة حسية خالصة إلى مرحلة التجريد والاستخدام الفني للمصطلح النحوي"^٤.

ويطالعنا مصطلح التنوين عند نصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩هـ)^٥ الذي يقره مكان مصطلح الغنة عند أستاذه الدؤلي، فيروي لنا السيرافي أن "خالد الحذاء قال: سألت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية: كيف نقرؤها قال: قل هو الله أحد. الله الصمد، لم ينون، قال: فأخبرته

^١ - ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص ٢٢. طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٢. الفهرست، ص ٦٥. نزهة الألباء، ص ٢٤.

^٢ - التوبة، ٢٤.

^٣ - المصطلح النحوي، ص ٤٣ - ٤٤، وانظر: أخبار النحويين البصريين، ص ٢٣. طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٢. إنباه الرواة، ٢٠/٤.

^٤ - المصطلح النحوي، ص ٤٤.

^٥ - انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢١. نزهة الألباء، ص ٢٣.

أن عروة ينون فقال: بئسما قال وهو للبئس أهل^١، وقد استقر هذا المصطلح إلى يومنا هذا، ولا بد من الإشارة إلى أن ما ذكر من مصطلحات لم يذكر لها حدود، وهو ما تصدى له النحاة فيما بعد، وسيأتي ذكر ذلك في حينه.

- مفاهيم لغوية تسبق الاصطلاح:

أما المسألة الثالثة في رواية نشوء النحو فهي سبب تسمية النحو نحواً، وهو مشهور في كتب النحاة، ومفاده أن الإمام علياً -عليه السلام- لما أثبت ما وضعه أبو الأسود في النحو عندما عرضه عليه قال له " ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت، فلذلك سمي النحو"^٢، إلا أن هذا المصطلح لم يكن متداولاً في كتب النحاة الأوائل، بل كانوا يعبرون عنه بمصطلحات أخرى ربما كان أشهرها مصطلح العربية، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)^٣: " أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب عليه السلام العربية"^٤، وروي أنه "جاء أبو الأسود الديلي إلى عبيد الله بن زياد يستأذنه في أن يضع العربية فأبى"^٥، وقيل أيضاً: " أول من وضع العربية أبو الأسود الديلي"^٦، وليس خافياً أن معنى وضع العربية في الروايات السابقة هو تأسيس علمها، وهو ما اصطلاح فيما بعد على تسميته بالنحو، هذا إلى جانب مصطلحات أخرى أطلقها النحاة الأوائل وهم يريدون بها علم النحو، مثل مصطلح الكلام واللحن والإعراب والمجاز^٧، وهم عندما يعنون بهذه المصطلحات علم النحو، فإنهم بعد ذلك لا يضعون لها حدوداً أو رسوماً تجعلها تختص بهذا الضرب من العلوم، بل استخدموها بكثير من الشمول على طريقة إطلاق لفظ العام مع إرادة المعنى الخاص، فمصطلح العربية بالمعنى العام يشمل الإعراب والصرف والأصوات والبلاغة وغير ذلك، فلم يكن هذا المصطلح بمعنى النحو على سبيل التدقيق، وكذلك مصطلح الكلام ومصطلح اللحن الذي يعني الخطأ أيضاً، إذ " يقال للخطأ لحن وللصواب لحن"^٨،

^١ - أخبار النحويين البصريين، ص ٢٠ - ٢١.

^٢ - نزهة الألباء، ص ١٩، وانظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ٢٤، حيث يشير الشيخ الطنطاوي إلى المناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لهذه اللفظة.

^٣ - ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص ٦٧. طبقات النحويين واللغويين، ص ١٩٤. الفهرست، ص ٨٣. نزهة الألباء ٨٤.

^٤ - أخبار النحويين البصريين، ص ١٥.

^٥ - نفسه، ص ١٧، الديلي، هكذا وردت في النص المقتبس.

^٦ - نفسه، ص ١٧.

^٧ - انظر: المصطلح النحوي، ص ٨ وما بعدها.

^٨ - الأضداد، ابن الأثير، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠، ص ٢٣٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢٤١/٤.

وقد عني به اللغة، كما عني به النحو في قول عمر بن الخطاب: "تعلموا الفرائض والسنة واللعن كما تتعلمون القرآن، قال أبو بكر الأنباري: وحدث يزيد بن هارون بهذا الحديث، فقليل له: ما اللحن؟ فقال: النحو، وقال ابن الأثير في النهاية: يريد تعلموا لغة العرب بإعرابها، كما روي: إن القرآن نزل بلحن قريش، أي بلغتهم"^١، ومن هنا يرد مصطلح الإعراب بمعنى النحو على سبيل التوسع أيضاً، وذلك أن تعلم لغة العرب بإعرابها يعني مراعاة جميع نواحي لغة العرب من أصوات ونحو وتصريف وغيرها حتى يستطيع المتكلم الإبانة عما في نفسه على طريقة العرب، وهذا التداخل بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للفظ الإعراب كان باباً إلى نزع دلالتها على النحو، وقصرها على الدلالة على اللهجة الفصيحة التي تشمل الناحية الصوتية، يقول الدكتور عوض القوزي: "ذكر السيوطي رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه استعمل كلمة (الإعراب) بمعنى النحو عندما قال: وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب، أي فليعلمهم انتحاء سبيل العرب في الكلام والإبانة، قال مالك بن أنس: الإعراب حلي اللسان فلا تمنعوا ألسنتكم حليها، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه.

من هذه الروايات يتضح لنا ما وهمه السيوطي في كون عمر استعمل الإعراب بمعنى النحو، والذي يبدو أن عمر رضي الله عنه كان يقصد - والله أعلم - أن يجتهد أبو الأسود في تعليم أهل البصرة طريقة العرب في الإبانة كي يعرب كل عن حاجته، لا أن يعلمهم ما اصطلاح عليه أخيراً من معنى للإعراب وأنه تغيير أواخر الكلم، وليس إعراب القرآن عند عمر ما نعرفه اليوم، ولكنه أهم من ذلك فيما يتعلق بمخارج حروفه وتحقيق إعرابه حال القراءة... ثم إن التمسك بالإعراب حتى في الكلام العادي خير من الرجوع إلى اللهجات الأخرى..."^٢، فالإعراب حسب الرأي السابق لا يتعدى المعنى اللغوي الصرف، لكننا إذا نظرنا في تفاصيله وجدناه لا يخرج عن قول السيوطي، وذلك أنه إذا كان النحو هو انتحاء سمت كلام العرب واتباع طريقته، فإن ما ذكره السيوطي من أن معنى الإعراب هنا هو النحو صحيح، وتغيير أواخر الكلم داخل فيه وإن لم يكن قد خص به هذا المعنى، كما أن المعنى اللغوي للفظ وهو الإبانة داخل فيه أيضاً، وذلك أن المتكلم إذا أراد أن يعبر عما في نفسه احتاج إلى علم النحو بما يعنيه من اتباع طريقة العرب في الكلام، التي تشمل مراعاة تغيير أواخر الكلم في تركيب الكلام حتى

^١ - المصطلح النحوي، ص ٩، وانظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٤. الأضداد، ص ٢٤٠. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢٤١/٤.

^٢ - المصطلح النحوي، ص ١٤.

لا يضيع المعنى، ولا تلتبس المعاني بعضها ببعض، وبدونها لا يستطيع المتكلم أن يعرب عما في نفسه، كما في الرواية التي نتحدث عن سبب وضع أبي الأسود ما وضعه من النحو، وذلك أن ابنته سألته: "ما أحسن السماء، قال: أي بنية نجومها، قالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنهما، قال: إذن فقولني: ما أحسن السماء.... وقال: إن ابنته قالت له: يا أبت ما أشد الحر في يوم شديد الحر، فقال لها: إذا كانت الصقعاء من فوقك والرمضاء من تحتك، قالت: إنما أردت أن الحر شديد، قال: فقولني إذن: ما أشد الحر^١، فتغيير أواخر الكلم مؤثر - كما هو واضح - في إبانة المتكلم عن حاجته، وكذلك كان قول عمر: (تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه)، ليس خارجاً عن معنى النحو، ولكن بالمعنى العام المتسع، لا بالمعنى الاصطلاحي الخاص، ودون أن يكون هذا المصطلح قد اختص بهذا العلم، ولكنه قصد أنه من الواجب قراءة القرآن الكريم وفق الطريقة العربية السليمة التي توضح المعاني ولا تخل بها، إضافة إلى تحقيق حروفه، ومعرفة أحكام الإعراب من فعل وفاعل ومفعول وغيرها، وبالتالي مراعاة تغيير أواخر الكلم، حتى لا يفسد المعنى، كما حصل عندما قرئ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^٢ بكسر اللام، والرواية مشهورة.^٣

أما مصطلح المجاز، فلم يكن يقصد به معناه المجازي، وإنما عنوا به النحو على سبيل الاتساع، ليشمل طريقة العرب في التعبير، وتناغم الكلمات بعضها مع بعض في الجملة، لتؤدي المعنى الذي يريده المتكلم أن يصل إلى السامع، إلى جانب المعاني الأخرى التي تشمل تغيير أواخر الكلم من إعراب وبناء، وعندما نقول إنهم أرادوا بالمجاز النحو، فهذا لا يعني أن هذا المصطلح صار علماً لهذا الضرب من العلوم، ولكنه من قبيل إطلاق لفظ إزاء لفظ آخر، فقد سمى أبو عبيدة كتابه (مجاز القرآن)، "وهذا الاصطلاح لغوي صرف، لا يقصد به المعنى الاصطلاحي المعروف في علم البلاغة، ولا ضد الحقيقة عند البلاغيين،...، وما كان استعمال أبي عبيدة لها (أي لكلمة مجاز) إلا مناظرة لكلمة النحو في عبارة غيره من علماء العربية، فإنهم سموا بحثهم النحو، أي سبيل العرب في القول، واقتصروا منه على ما يمس آخر الكلمة"^٤.

^١ - أخبار النحويين البصريين، ص ١٩.

^٢ - التوبة، ٣.

^٣ - انظر: أخبار النحويين البصريين، ص ١٦. الفهرست، ص ٦٣. نزهة الألباء، ص ٢٠. إنباه الرواة، ٥/١.

^٤ - المصطلح النحوي، ص ١٦.

- ظهور مصطلح النحو ومتابعة مفهوم المصطلح:

وعلى أية حال، فإن المصطلحات السابقة تمثل مرحلة سابقة لتخصيص المصطلح، فقد نشأ علم النحو باستقراء كلام العرب، ورصد الظواهر اللغوية، ووضعها في أطرها السليمة، والتعويل على الملاحظة الدقيقة، ليطلق على مجموع هذه الظواهر والملاحظات تسميات متعددة لم يرد منها عند أوائل النحاة تخصيص المصطلح، لذلك فهم لا يضعون لهذه التسميات حدوداً تجعلها تختص بالنحو أو غيره، " وهذا الشمول لا يستغرب في الوقت الذي كان النحو ما يزال يعني العربية بمعناها العام من إعراب وصرف وأصوات وبلاغة وغير ذلك^١، ليظهر مصطلح النحو أولاً عند عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت ١١٧) "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"^٢، وذلك عندما سأله يونس بن حبيب عن الصويق، هل يقولها أحد بمعنى السوق؟ فأجاب الحضرمي: " نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"^٣.

وإذا كان ابن أبي إسحق يقرن النحو بالقياس، فهو بذلك يمهد لوضع حد للنحو، وذلك لأن النحو كله قياس، فمن أنكر النحو فقد أنكر القياس، كما يقول ابن الأنباري^٤، والواضح مما بين أيدينا من روايات أن هذين المصطلحين، أعني النحو والقياس، كانا واضحين عند ابن أبي إسحق وضوحاً جلياً، كما يفهم من طعنه على الفرزدق في قوله^٥:

مستقبلين شمال الشام تضرينا بحاصب كنديف القطن منثور

على عمائنا يلقى وأرحلنا على زواحف تزجي مخها رير

فقال له ابن أبي إسحق مستكراً: " أسأت، إنما هو (مخها رير)، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع"^٦.

^١ - المصطلح النحوي، ص ١٦.

^٢ - انظر: أخبار النحويين البصريين، ص ٢٥. طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٥. نزهة الألباء، ص ٢٦.

^٣ - طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٤.

^٤ - طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٦.

^٥ - انظر: لمع الأدلة، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧، ص ٩٥. الاقتراح = الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تح: د. أحمد محمد قاسم، ١٩٧٦، ص ٩٥.

^٦ - انظر: أخبار النحويين البصريين، ص ٢٦. طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٦.

^٧ - طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٦.

وبذلك ينتقل النحو من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي على يد ابن أبي إسحق، ويسير جنباً إلى جنب مع مصطلح القياس، وذلك دون وضع حدود دقيقة لهذين المصطلحين، إذ إن ظهور مصطلح النحو لا يعني ظهور علم النحو واستقراره، فهذا العلم في تلك الحقبة كان ما يزال في بداية تكوينه، وبذلك فإن ظهور مصطلح النحو كان مجرد إطلاق المصطلح على علم غير مستقل بذاته، كما أن القياس عند الحضرمي - كما يفهم من قوله - يعني تفعيل دور الملاحظة بين الأشياء المتشابهة، وحملها بعضها على بعض قبل أن تكون القواعد النحوية المجردة قد وضعت ليتم التقيد بها والسير وفق قوانينها.

وأخذ النحو عن ابن أبي إسحق عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ)^١ صاحب الجامع والإكمال اللذين ضاعا، فضاغ بذلك ما يمكن أن نتحققه من وضع أبواب النحو ومصطلحاته، ووضع رسوم أو شروح لتلك المصطلحات، وبقي لنا بذلك مجرد العلم بأنه هو وأصحاب طبقتهم قد اهتموا " بالتعليل والقياس، وزادت عنايتهم بجمع الشواهد، واتجهوا إلى وضع المزيد من القواعد النحوية بعد الاستقراء، وتتبع الكثير مما نطق به العرب، وفي خلال هذا التتبع والجمع، كانوا يجدون من شعر الشعراء ما هو على خلاف الكثير المطرد، فكان بعضهم يتخذ هذا وسيلة لتخطئة العرب، والطعن عليهم كما فعل عبد الله بن أبي إسحق كثيراً في قصصه المشهورة مع الفرزدق وغيره، وكما فعل أحياناً عيسى بن عمر الذي خطأ الشاعر المشهور النابغة الذبياني في بعض أشعاره، وكان بعضهم الآخر يحكم عليه بالصحة مع الشذوذ، فيقبله ويحفظه ولا يقيس عليه، مثل أبي عمر بن العلاء".^٢

ويعود لهؤلاء فضل التنبيه على كثير من المسائل النحوية بطرحهم لتلك المسائل، واختلافهم فيها فيما بينهم، أو اتفاقهم في بعض المسائل ليتركوا للمتأولين استخلاص القاعدة، ومن ذلك تنبيههم على مسألة الاشتغال، " فعندما يقرأ عبد الله بن أبي إسحق وعيسى بن عمر قول الله عز وجل: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾، بالنصب، أو يقرآن بالنصب أيضاً قوله سبحانه: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾، عندما يقرآن بالنصب، فإن ذلك يلفت أنظار الآخرين إلى البناء على الفعل المشغول بالضمير، فالوجه في القياس قوي، حتى إن سيبويه فضل قراءة النصب على قراءة الرفع، التي أثبت العامة إلا القراءة بها، والرفع عند سيبويه على أنهما

^١ - انظر: أخبار النحويين البصريين، ص ٣١. طبقات النحويين واللغويين، ص ٣٥. الفهرست، ص ٦٥. نزهة الألباء، ص ٢٨. إنباه الرواة، ٣٧٤ / ٢. معجم الأدياء، ١٤٦ / ١٦.

^٢ - الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ٥٢.

مبتدآن"¹، وهم بذلك يستعملون مصطلح الاشتغال دون تسميته، معتمدين على ساليقتهم اللغوية السليمة، كما اعتمدوا عليها في استعمال كثير من المصطلحات الأخرى التي لم يكونوا يعرفون أسماءها، إذ إن "عبد الله بن أبي اسحق وعيسى بن عمر لم يكونا ليعرفا مصطلح الاشتغال، ولم تظهر عندهما فكرة شرطه، ولن نتصور أن أحداً ممن سبقهما من علماء العربية عرفه كاصطلاح فني لإحدى جزئيات النحو العربي، ولكن الفضل الذي يمكن أن ينسب إليهما، هو فضل تمييزه والتبنيه عليه، ليكون أيضاً لمن جاء بعدهما فضل تسميته ووضع حدوده، كما هو الشأن في جميع ما أثر عنهما من مسائل النحو"².

– الخليل بن أحمد وبسط المصطلحات النحوية:

أخذ النحو عن عيسى بن عمر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ على الأرجح)³، صاحب أول معجم في العربية، وهو الذي قال عنه الزبيدي: "هو الذي بسط النحو ومد أطنا به وسبب علله وفتق معانيه وأوضح الحجاج فيه، حتى بلغ أقصى حدوده، وانتهى إلى أبعد غاياته، ثم لم يرض أن يؤلف فيه حرفاً، أو يرسم منه رسماً، نزاهة بنفسه وترفعاً بقدره، إذ كان قد تقدم إلى القول عليه والتأليف فيه، فكره أن يكون لمن تقدمه تالياً، وعلى نظر من سبقه محتذياً، واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه، ولقنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته، فحمل سيبويه ذلك عنه، ونقله، وألف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدم قبله، كما امتنع على من تأخر بعده"⁴.

والزبيدي هنا يشيد بالخليل، فهو الذي رسخ النحو وفرعه، ووصل به إلى أبعد غاياته، وهذا كلام لم يشك فيه أحد من العلماء، ولكن قول الزبيدي بعد أنه لم يرض أن يؤلف في النحو حرفاً، تعارضه نسبة كتاب الجمل إليه، والذي نسبوه أيضاً إلى ابن شقير⁵ (ت ٣١٧هـ)⁶، ومن

¹- المصطلح النحوي، ص ٦٣.

²- نفسه، ص ٦٤.

³- انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٣. الفهرست، ص ٦٧. نزاهة الألباء، ص ٤٥.

⁴- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى بك- محمد أبو الفضل إبراهيم- علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط ٤، ١٩٥٨، ٨٠/١-٨١.

⁵- انظر: معجم الأدباء، ١١/٣. بغية الوعاة= بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٩٦٤، ٣٠٢/١.

⁶- ترجمته في: نزاهة الألباء، ص ١٨٧. معجم الأدباء، ١١/٣. بغية الوعاة، ٣٠٢/١. الأعلام، ١١٠/١.

بعد، فقد تحيروا في هذه النسبة، لينجم عن ذلك آراء متعددة شملت الاختلاف في اسم الكتاب^١، فهو كتاب الجمل، وكتاب وجوه النصب، وكتاب جملة الإعراب، ويسميه الزركلي جملة آلات العرب^٢، وهذا الاختلاف هو الذي يجعلنا لا نستطيع تجاهل كتاب الجمل على أنه للخليل حتى يثبت العكس، إذ كان البحث العلمي لا يقوم على التوهم والشك، وما يعيننا منه أنه يحتوي على تقسيمات ومصطلحات وأحكام نحوية قد يبدو بعضها غريباً أو مخالفاً لما هو معروف في تاريخ النحو العربي^٣.

والواضح أن كتاب الجمل كتاب تعليمي لا نجد فيه حدوداً أو تعاريف للمصطلحات الواردة فيه، وإنما شرح بسيط لطريقة العرب في الكلام مع تمثيل يوضح مقصده من تلك المصطلحات التي يبدو أنها كانت معروفة لديه ومفهومة فهماً كافياً، ليقر أولاً أن حركات الإعراب هي رفع ونصب وجر وجزم، يقول: "هذا كتاب فيه جملة الإعراب، إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم...، فمن عرف هذه الوجوه بعد نظره فيما صنفناه من مختصر النحو قبل هذا، استغنى عن كثير من كتب النحو... وإنما بدأنا بالنصب لأنه أكثر الإعراب طرقاً ووجوهاً"^٤.

والخليل بذلك يتحدث عن حركات الإعراب ويترك حركات البناء، وهو الذي ما أجمله سيبويه وسماه (مجاري أواخر الكلم)، فقال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب، فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء

^١ - انظر مقدمة كتاب: الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧، ص ٩ وما بعدها.

^٢ - انظر: الأعلام، ٣١٤/٢.

^٣ - انظر مثلاً وجوه النصب الإحدى والخمسين التي ذكرها في الجمل، ص ٣٤ وما بعدها.

^٤ - نفسه، ص ٣٣.

والنون، وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت، أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن^١، وهذا الكلام فيه تحديد مجازي للحركات، وليس تحديداً بالمعنى الاصطلاحي، فهي مجازي أو آخر الكلم، وحركات الإعراب- كما يقول- أربعة تدخل اللفظ كنتيجة لعمل عامل تتغير بتغيره، كما أن حركات البناء أربعة أيضاً يبنى عليها الحرف بناء لا يعترضه التغير بتغير العامل، أما حروف الإعراب، فهي الحروف التي تظهر عليها حركات الإعراب تبعاً لتغير العامل، وهي خاصة بالأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة، فنحن أمام جملة من المصطلحات المختلطة بحدودها، ولكن تلك الحدود تبقى في إطار المرحلة الأولى من مراحل التحديد النحوي، وهي مرحلة المفهوم كما ورد سابقاً، وكل ذلك دون استخدام لفظة الحد، سواء بالمعنى اللغوي أم الاصطلاحي.

وإذا كان الخليل في حديثه السابق يصرح بأسماء حركات الإعراب الأربعة، فإن كل مصطلح منها ما هو إلا عنوان كبير يضم تحته مجموعة من المصطلحات مع حدودها، أو لنقل- ابتغاء الدقة- مع رسومها، وقد تحدث الخوارزمي عن ذلك فقال: "وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يحكى عن الخليل بن أحمد: الرفع ما وقع في أعجاز الكلام منوناً، نحو قولك زيدٌ، والضم ما وقع في أعجاز الكلام غير منون، نحو يفعلُ، والتوجيه ما وقع في صدور الكلم، نحو عين عُمُر، وقاف قُثم، والحشو ما وقع في الأوساط، نحو جيم رجلٌ، والنجر ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون، مثل اللام من قولك: هذا الجبلُ، والإشمام ما وقع في صدور الكلم المنقوصة، نحو قاف قيل إذا أشم ضمة، النصب ما وقع في أعجاز الكلم منوناً، نحو زيدا، الفتح ما وقع في أعجاز الكلم غير منون، نحو باء ضرب، القعر ما وقع في صدور الكلم، نحو ضاد ضرب، والتفخيم ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة، نحو سأل، الإرسال ما وقع في أعجازها على الألفات المهموزة، نحو ألف قرأ، والتيسير هي الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم، نحو قول الله تعالى: ﴿فأضلونا السبيلاً﴾، الخفض ما وقع في أعجاز الكلم منوناً، نحو زيدٌ، والكسر ما وقع في أعجاز الكلم غير منون، نحو لام الجمل، والإضجاع ما وقع في أوساط الكلم، نحو باء الإبل، والجر ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل، نحو: لم يذهب الرجل، والجزم ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة،

^١ - الكتاب، ١/١٣.

نحو باء اضرب، والتسكين ما وقع في أوساط الأفعال، نحو فاء يفعل، والتوقيف ما وقع في أعجاز الأدوات، نحو ميم نعم^١.

يضعنا الخليل إذن أمام مجموعة من المصطلحات الدالة على الحركات، ولم يجعلها مختصة بأواخر الكلم، بل هو يبحث في بنية الكلمة ليجعل لكل حركة مصطلحاً حسب موقعه من الكلمة، وليس الفرق فيما بينها الدلالة على الإعراب والبناء، فلم يعد الرفع حركة إعراب، وإنما هو تنوين يلحق أعجاز الأسماء، في حين أن مصطلح الضم يطلق على الضمة التي تلحق أعجاز الأفعال، وهو يختلف عن النجر، الذي هو ضمة تلحق أعجاز الأسماء في حال عدم تنوينها مع أنها قابلة للتنوين، ومن توابع الرفع أيضاً التوجيه والإشمام، ولكل واحد منهما حده، والنصب مقابل الرفع، كما أن الفتح مقابل الضم، خاص بالأفعال مثله، والقعر مقابل التوجيه، والتفخيم مقابل الحشو، إلا أنه هنا اختص بالألفات المهموزة، واختص الإرسال بالأفعال، كما اختص النجر بالأسماء، أما التيسير، فهو معبر عن ألف الإطلاق في حال النصب، كما في قوله تعالى: ﴿فأضلونا السبيلاً﴾^٢.

والخفض هنا مقابل الرفع والنصب، فهو تنوين في أعجاز الكلام، أما الكسر فهو نظير الضم والفتح، وهو ما يلحق أعجاز الأسماء دون تنوين، وذلك مع وضوح مصطلح التنوين عنده وأنه خاص بالأسماء، والإضجاع مقابل الحشو والتفخيم، وهي تلحق أوساط الكلم، إلا أنه لم يسم الكسرة التي تلحق صدور الكلم، كما فعل في الرفع والنصب، وهو يجعل الجر حركة التخلّص من التقاء الساكنين عند التقاء الفعل المجزوم مع ألف الوصل بعده، وأخيراً الجزم الذي يجعله الخليل اسماً دالاً على حركة فعل الأمر، نحو اضرب، مع أن فعل الأمر مبني، وهو في كتابه الجمل يقرر أن الجزم علامة إعراب لا علامة بناء، في حين يجعل التسكين مقابلاً للحشو، إلا أنه لا يكون إلا في أوساط الأفعال، نحو فاء يفعل، ومن ثم التوقيف المختص بأعجاز الأدوات، نحو ميم نعم.

إن المتابع لكل هذه المصطلحات يتساءل عن السبب الذي دعا الخليل إلى وضعها هنا وإهمالها في الجمل، ربما رأى الخليل أن حماية اللغة من اللحن يتطلب ضبط الكلمة كلها، فأبو الأسود عندما ضبط أواخر الكلم كان يسعى إلى إيجاد حل لمشكلة اللحن التي رأى آنذاك أنها

^١ - مفاتيح العلوم، ص ٣٠.

^٢ - الأحزاب، ٦٧.

مقتصرة على الأواخر فقط، ثم قام تلاميذه بإعجام المصحف كحل لظاهرة مشابهة^١، أما الخليل فقد عظمت مسؤوليته، فرأى أن اللحن قد يتناول حركة أوائل الكلمات وأواسطها، كما يحدث في أواخرها، " وما وقع منه في أوائل الكلم ما سمعه أحد الأعراب من قراءة إمامه قول الله عز وجل: ﴿ وَلَا تَتَكَبَّرُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾، بفتح تاء تتكبروا، فقال الأعرابي: هذا قبل الإسلام قبيح، فكيف بعده؟ فقيل له: إنه لحن، والقراءة: وَلَا تَتَكَبَّرُوا، فقال: قبحه الله، لا تجعلوه بعدها إماماً، فإنه يحل ما حرم الله^٢."

أما في الجمل، فقد كانت غايته تعليمية نهج فيه نهج الاختصار والتبسيط، فأهملها هاهنا، كما أهملها من بعده سيبويه في الكتاب، إذ لم يرو عن أستاذه الخليل كل هذه التفاصيل الدقيقة التي تتناول صدور الكلم وأواسطه وأعجازه، " وربما يكون هذا تصرفاً من سيبويه مركزاً على حركات أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، موحداً بين الأسماء والأفعال في ألقاب الحركات اكتفاء بما تتضح به المعاني في الإعراب، ليكون كتاباً تعليمياً سهل المنال، محاولاً اختصاره ما استطاع إلى ذلك سبيلاً^٣."

- سيبويه والمصطلح النحوي:

وإذا كنا نرى أن هذه المصطلحات كانت واضحة عند الخليل وضوحاً تاماً، كما هي واضحة عند سيبويه، فإننا في الوقت نفسه لا نستطيع أن نزع أن هذه المصطلحات كانت قد استقرت عندهما بحدودها التي وضعها الخليل، فبعض هذه المصطلحات اندثرت، فلا نجد لها أثراً في الكتاب، والبعض الآخر بقي يستخدم استخداماً متأرجحاً يوحي بعدم الاستقرار، وهذا ما نلاحظه بشكل جلي عند حديثهما عن حركات الإعراب والبناء، فصحيح أن الخليل يصنف الرفع على أنه من علامات الإعراب، إلا أنه أحياناً يستخدمه في موضع البناء، ومن ذلك حديث له عن عدم جواز دخول الألف واللام على المنادى، فقد " زعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخل في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: يا رجل ويا فاسق، فمعناه كمعنى: يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل^٤"، ومعلوم أن المنادى هنا

^١ - انظر: المصطلح النحوي، ص ٩٣ وما بعدها.

^٢ - نفسه، ص ٩٤، وانظر: البيان والتبيين، الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٨، ٢/ ٢١٩. عيون الأخبار، ابن قتيبة، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ١، ١٩٢٨، ٢/ ١٦٠.

^٣ - المصطلح النحوي، ص ٩٠.

^٤ - الكتاب، ٢/ ١٩٧.

نكرة مقصودة، وهو مبني على الضم، وتبعه في ذلك سيبويه فقال: " اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب"^١، مع الإشارة إلى أن كلام سيبويه هذا توصيف للنداء وليس حداً له.

وإذا بحثنا في نحو الخليل، فإننا سنجد يزخر بمصطلحات كثيرة يشي ما وضعه من رسوم لها بوضوحها واستقرارها عنده، ففي حديث له عن النصب بأن وأخواتها يقول: " قولهم إن زيدا في الدار، شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول، كقولهم: ضرب زيدا عمرو، وأخرج عمراً صالحاً"^٢، فهو يدرك أن عمل إن وأخواتها كعمل الفعل المتعدي إلى مفعول، وواضح من تمثاله أن عمل (إن) يشبه عمل الفعل المتعدي الذي قدم مفعوله على فاعله، وهو بذلك يقترب كثيراً من وضع حد لهذه الحروف، ومن ثم يفرق بينها وبين كان وأخواتها، فقد " زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب، حين قلت: كان أخاك زيداً، إلا أنه ليس لك أن تقول: كان أخوك عبد الله، تريد: كأن عبد الله أخوك، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضم فيها المرفوع كما يضم في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل: هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليست بأفعال"^٣، ومن هذا الكلام نستطيع أن نستخلص أن حد (إن وأخواتها) أنها حروف - فهي ليست بأفعال - تعمل عملين هما الرفع والنصب تشبيهاً لها بالفعل المتعدي الذي يعمل عملين في فاعل ومفعول - وهما أسماء - ولكن قدم المفعول على الفاعل، ولا يجوز التصرف، وبذلك يضعنا الخليل أمام حد هذه الحروف دون استخدام مصطلح الحد، وإنما بإيراد عناصره مبنوثة في ثنايا كلامه على عمل هذه الحروف، وإن كان الخليل لم يستخدم لفظة الحد هنا، فإنه - وبكل تأكيد - واع لما قاله، ومن ثم فهو يستخدم لفظة الحد عند حديثه عن التعجب، إذ يقول: " وحد التعجب ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشيء من عادته"^٤، واستخدامه للفظ الحد هنا استخدام لها كمصطلح وليس بالمعنى اللغوي، إلا أنه ليس مصطلحاً نحوياً، فالحد المذكور للتعجب ليس حداً لمصطلح دال على أسلوب من أساليب العربية، إنما هو حد لظاهرة إنسانية نفسية يقوم بتوصيفها عن طريق رصد انفعالات النفس عند مواجهتها لأمر خارج عن المألوف، ومن ثم

^١ - الكتاب، ١٨٢/٢.

^٢ - الجمل في النحو، ص ٤٥.

^٣ - الكتاب، ١٣١/٢.

^٤ - الجمل في النحو، ص ٤٩.

إطلاق مصطلح التعجب على هذه الظاهرة، ولا أعني هنا أن مصطلح الحد بأركانه المنطقية كان معروفاً عند الخليل، ولكن مصطلح التعجب كأسلوب من أساليب العربية كان معروفاً عنده بكل تأكيد، واستخدام هذا الأسلوب يكون عند إرادة التعبير عن انفعالات النفس، لتكون اللغة أداة التعبير.

وإذا كنا قلنا سابقاً عند حديثنا عن الحركات عند الخليل وسيبويه أن تحديدهما بقي في إطار المفهوم، فإننا نعني أن هذين العالمين لم يضعوا حداً لحركات الإعراب أو البناء وفق المفهوم المنطقي لمصطلح الحد، كما أنهما لم يرتبا عناصر تعريف هذه الحركات في عبارة منسقة يمكن أن يطلق عليها تعريف أو رسم، ولذلك قلنا إن ما ذكرناه بقي في إطار المفهوم، مع العلم بأننا لا نطالبهما بالحد المنطقي، لكن هذه المرحلة ستتطور شيئاً فشيئاً لنصل إلى مرحلة الرسم، وعلى أقل تقدير، إلى مرحلة الرسم الناقص من مراحل تطور تحديد المصطلح النحوي، وقد كنا رأينا شذرات من ذلك عندما قام الخليل بتسمية الحركات في صدور الكلم وأوساطها وأعجازها، ومن ثم وضع رسومها، إلا أن ذلك سيتجلى بوضوح أكثر عندما يعتمد سيبويه إلى تنسيق أفكار أستاذه الخليل في كتابه، مضيفاً إليها ما سمحت به قريحته الفذة، ليظهر ذلك في أول باب من أبواب كتابه عند حديثه عن قسمة الكلم، إذ يقول: " هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمتلئة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع... وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو ثم وسوف..."^١.

يعتمد سيبويه القسمة الثلاثية للكلم، إلا أنه يستخدم مصطلح (الكلم) بدلاً من (الكلام)^٢ الذي ورد في رواية نشوء النحو على لسان الإمام علي - عليه السلام - لأبي الأسود، فهو يفرق إذن بين هذين المصطلحين اللذين فرق بينهما النحاة فيما بعد تقريباً حديثاً، وهو يقسم الكلام إلى خمسة أقسام، "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"^٣، فالنزعة التقسيمية في النحو تجاوزت قسمة الكلم لتشمل أيضاً قسمة في الكلام، وما يعيننا منها هنا هو تلك النزعة بحد ذاتها، والتي تدل على تأثير المنطق في دراسة النحو منذ نعومة أظفاره، أو على أقل تقدير، على أعمال دور العقل في الدراسة النحوية الذي يسمح للنحوي بالتقسيم وفق

^١ - الكتاب، ١/١٢.

^٢ - انظر حديث ابن جني عن استخدام سيبويه لمصطلح الكلم دون الكلام في الخصائص، ١/٢٥.

^٣ - الكتاب، ١/٢٥.

منهج يراه مساعداً على التمييز بين الصواب وصدده^١، وقد اكتفى سيبويه بالتمثيل لبعض أقسام الكلام السابقة، ويعرف المحال والمستقيم القبيح بقوله: "وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً... وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكى زيداً يأتيتك، وأشباه هذا..."^٢.

ومع أن سيبويه يفرق بين الكلم والكلام، فإن اعتباره المحال والمحال الكذب من أقسام الكلام يوحي بأنه يستخدم هذا اللفظ كما هو في اصطلاح اللغويين لا النحويين، إذ إن المعروف أن الكلام ما كان مفيداً، وهذا ما يمكن أن نفهمه من قول الخليل في حديث له عما يسميه الرفع بخبر الصفة، إذ يقول: "تقول: لزيد مال، ولمحمد عقل، وعليك قميص، وفي الدار زيد واقف، وإن شئت واقفاً، الرفع على خبر الصفة، والنصب على الاستغناء وتمام الكلام، ألا ترى أنك تقول: في الدار زيد، وقد تم كلامك، وإذا لم يتم كلامك فليس إلا الرفع، بك زيد مأخوذ، وإليك محمد قاصد، ألا ترى أنك إذا قلت: بك زيد، لم يكن كلاماً حتى تقول مأخوذ"^٣، وهذه العبارة الأخيرة إشارة إلى أن الكلام ما كان مفيداً فائدة يحسن السكوت عندها، وقول سيبويه: أتيتك غداً، ليس كلاماً إذن وفق المصطلح النحوي للكلام، لأنه ليس مفيداً، لكنه كلام في اصطلاح اللغويين، فهو في اصطلاحهم "اسم لكل ما يتكلم به، مفيداً كان أو غير مفيد"^٤، ولا شك في أن هذا المعنى كان معروفاً عند سيبويه كما كان معروفاً عند أستاذه الخليل، إلا أنه وضع قسمة شاملة للكلام ليكون ذلك مدخلاً للتفريق بين ما هو مفيد وما هو غير مفيد، ومن ثم للتفريق بين الكلام والكلم، فالكلم اسم وفعل وحرف، وهذا ما لا خلاف فيه بين الجمهور، وإنما وقع الخلاف في التحديد، وسيبويه يكتفي بالتمثيل للاسم، فهو مثل: رجل وفرس وحائط، ولا أثر لتعريفه في الكتاب، فعلى أصحابه ذلك بأنه "ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل"^٥، وأعتقد أن سيبويه لم يترك تحديد الاسم لأنه غير مشكل، وإنما تركه لأنه مشكل، وربما رأى أن الاسم لا يحد ولذلك لم يضع له حداً، ونحن نرى أن النحاة اختلفوا اختلافاً كثيراً في حد الاسم، ولا نجد نظيره في

^١ - انظر تعريف المنطق في: التعريفات، ص ٢٠٨. المعجم الفلسفي (مجمع اللغة)، ص ١٩٤.

^٢ - الكتاب، ٢٥/١ - ٢٦.

^٣ - الجمل في النحو، ص ١٣٩.

^٤ - انظر: شرح ابن عقيل = شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، دت، ١٤/١.

^٥ - نفسه، ١/ ١٤.

^٦ - الإيضاح في عل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٩٧٣، ص ٤٩.

تحديد الفعل والحرف، فقد ذكر الأنباري أن للنحويين فيه ما ينيف على السبعين حداً^١، ويذكر لنا الزجاجي^٢ وابن فارس^٣ بعضاً منها، ذاكرين في الآن ذاته الطعون الموجهة إليها، وخلاصتها عدم الإحاطة بجوهر المحدود عند وضعها، فأوردوا أن جميعها ليس جامعاً مانعاً، ولذلك قال بعضهم: " لا حد له، ولهذا لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثل، فقال: الاسم رجل وفرس"^٤. وهناك رأي آخر قريب من المنطق، وهو أن سيبويه في كتابه لما رأى تعدد أحوال الاسم أراد التيسير على المبتدئ، فهو إذن كتاب تعليمي انتثر في ثناياه حديث شامل عن الاسم وأحواله نقلاً عن أستاذه الخليل، وذلك أن " إحاطة الخليل بأحوال الاسم وشمول أقواله فيه، يبدو أن ذلك هو الذي جعل سيبويه من بعده لا يضع له حداً عندما تحدث عن أقسام الكلم، فقد اكتفى بقوله: والاسم رجل وفرس، وتعداه ليعرف الفعل والحرف...، وفي الحقيقة لم يكن في حاجة إلى أن يزيد لما فرع الخليل واستتبط من أحوال الاسم معرفة ونكرة، ما ينصرف وما لا ينصرف، مفرداً، أو كما يسميه أحياناً بالواحد، أو كان مثني، أو ما يسميه بالاثنين كما كان يسميه هو ويونس..."^٥.

وإذا نظرنا فيما قاله سيبويه في شرحه للفعل، فإننا سنجد أنه يستخدم لفظ (أمثلة)، وهو بذلك يراعي قوانين الحد الأولى من حيث ذكر الجنس أو المادة في الحد، أما كون هذه الأمثلة مأخوذة من لفظ أحداث الأسماء، فهذا ما لا يعتبر فصلاً مميزاً، وإنما يدل على أن أصل الاشتقاق هو الاسم، فأحداث الأسماء هي المصادر، والمصادر أسماء، ليصل إلى قوله: وبنيت لما مضى....، فهذه أقسام الفعل، وليس لها موضع في الحد، لكنها في الآن ذاته إشارة إلى ارتباط الفعل بالزمن، كما أن ربطه بين الفعل والحدث إشارة إلى أن الفعل حركة المسمى، ودال على الفعل الحقيقي، إذ كان مثل للأحداث فقال: " والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل"^٦.

أما الحرف، فقد ذكر سيبويه رسمه عندما قال: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وكان ينقص هذا الرسم إيراد الجنس - فهو إذن رسم ناقص - بأن يقول: (كلمة)، ليصبح رسمه حداً للحرف استقر إلى يومنا هذا، ومن هنا نستطيع أن نقول: إن سيبويه لم يرد وضع حدود

^١ - انظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: د. محمد بهجة البيطار - عاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٤، ص ٣٧.

^٢ - انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٨.

^٣ - انظر: الصحابي في فقه اللغة العربية، أحمد بن فارس، علق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص ٤٨.

^٤ - أسرار العربية، ص ٣٧.

^٥ - المصطلح النحوي، ص ١٠٣، وانظر أحوال الاسم عند الخليل في المصطلح النحوي، ص ١٠٥ وما بعدها.

^٦ - الكتاب، ١/١٢.

لأقسام الكلم، بل قصد إلى مجرد التمييز دون إيراد لفظة الحد في هذا الموضع، إلا أن ما ذكره يعد بلا أدنى شك مرحلة متطورة عن سبقه، إذ يمكن أن نعد ما ذكره سيبويه في الفعل والحرف رسوماً تامة إذا اعتبرنا قوله في حد الفعل أنها أمثلة جنساً له، ورسوماً ناقصة على اعتبار أن ما ذكره أعراض الفعل والحرف وخواصهما، وإذا نحونا بمصطلح الحد منحى مجازياً، فإننا نسمي ما وضعه سيبويه حدوداً، مع إشارة دقيقة إلى سيبويه (ت ١٨٠هـ) كان معاصراً لجابر بن حيان (ت ١٩٠هـ) الذي نشأ مصطلح الحد الفلسفي العربي على يده كما أسلفنا^١.

وبالمقارنة بين استخدام جابر لمصطلح الحد، وبين ما نجده عند سيبويه، فإننا قد نجد شيئاً من المشاكلة والمسايرة بين استخدام الرجلين لهذا اللفظ، ومع أن سيبويه لم يستخدمه هاهنا، إلا أننا سنجده يتكرر تكراراً كثيراً في ثنايا الكتاب في إشارة واضحة إلى حتمية تمازج العلوم السائدة في عصر ما تمازجاً لم يصل هنا بعد إلى مرحلة هيمنة علم على آخر، ولكنه تأثير خجول يشي بتلاقح علوم العصر وثقافته.

– مفهوم الحد عند سيبويه:

ترد لفظة (الحد) بمعان متعددة في الكتاب، يقترب بعضها اقتراباً كبيراً من المعنى الاصطلاحي الفلسفي وإن لم يكن مقصوداً لذاته، ويبتعد بعضها الآخر عنه ليقتصر على المعنى اللغوي المعجمي، أو المستمد من السياق.

١- يطالعنا في الكتاب مصطلح الجمع الذي على حد التنثية، ولكي نعرف مقصد سيبويه من هذا المصطلح، يجب أولاً أن نعرف حد التنثية عنده لنعرف الجمع الذي على حده، يقول سيبويه: "واعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التنثية والجمع الذي على حد التنثية، ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التنثية والجمع الذي على حد التنثية، ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً، ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى، لأن الجر للاسم لا يجاوزه، والرفع ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى، وتكون الزيادة الثانية نوناً، كأنها عوض لما منع من الحركة

^١ - انظر الحديث عن جابر ص ١٦ من هذا البحث.

والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين^١.

فهذا هو حد التنثية، أو بعبارة أدق، هذه هي طريقة تنثية الأسماء، لكنه لم يذكر جهة التنثية، أي دلالة اللفظ المثنى على الاثنين، وربما ترك ذكرها لحد المثنى لا التنثية، ونحن إذن نستطيع التفريق بين هذين المصطلحين مع جعل الدلالة على الاثنين خاصة لكليهما ليتم التمييز بينها بالخصائص الأخرى التي تحدد دلالة المصطلح، وهو عندما يقول: إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان، فهذا يعني بالضرورة سلامة لفظ الواحد، لأنه لم يذكر أي شيء عن تغيير بنيته، والجمع الذي ذكره يقصد به جمع السلامة، أي طريقة الجمع التي يسلم معها بناء الواحد أيضاً كما سلم في المثنى، وبذلك يكون معنى الجمع الذي على حد التنثية هو طريقة الجمع التي تتفق مع طريقة التنثية من حيث سلامة بناء الواحد، فهو إذن لا يقصد الاسم المجموع الدال على كثيرين، كما لم يقصد المثنى الدال على اثنين، وهو لا يقصر معنى لفظة الحد على ذلك، بل يتعداه ليشمل طريقة التنثية كلها، وذلك أنك إذا جمعت على حد التنثية لحقتها زائدتان، الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التنثية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة، فارقوا بينها وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمون ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين، ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها^٢.

فكل من التنثية وجمع السلامة يتم بزيادة لاحقتين: الأولى حرف المد أو اللين، وحكمها واحد فيهما من حيث منع الحركة والتنوين، ولكن تتم المخالفة بين التنثية والجمع من أجل حصول الفرق بينهما، أما الثانية فهي نون في كل منهما، تحرك بالكسر في المثنى وبالفتح في الجمع، فالجمع الذي على حد التنثية هو الجمع الذي يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في المثنى، ويتم بإضافة زائدتين كما في التنثية، وتتم المغايرة بينهما لحصول الفرق بين المثنى والجمع، فمعنى لفظة الحد في قوله: الجمع على حد التنثية، هو الطريقة، أي اجمع كما تنثي وفق الطريقة

^١ - الكتاب، ١٧/١ - ١٨.

^٢ - نفسه، ١٨/١.

نفسها، وما ذكره سيبويه هو رسم للتثنية والجمع، تم بإيراد جميع الأعراض والخواص لكل منهما، ولذلك فإننا عندما نقول إن معنى (الحد) هنا هو الطريقة، فإننا لا نخرج الحد عن معناه الاصطلاحي، فالواضح أن سيبويه واع لمعنى مصطلح الحد، وقد قاده هذا الوعي إلى التفريق بين المثني والتثنية، وبين الجمع والمجموع، ومن ثم فإنه إذا أراد أن يجمع وفق طريقة التثنية، فهذا يتطلب أن يحدد أولاً طريقة التثنية ليجمع الأسماء بعدها وفق هذه الطريقة، وكذلك إذا قلنا: إن ما ذكره هو رسم، فإننا لا نتخرج أبداً من إطلاق مصطلح الحد، ذلك أن هذا المصطلح في عصر سيبويه كان ما يزال في طور النشأة على يد جابر بن حيان كما ذكرنا سابقاً، وكان جابر أشار إلى اتفاق الرسم والحد في الكشف عن حال الشيء المراد تمييزه، ولذلك كان يطلق عليهما اسماً واحداً على سبيل الاتساع، ليكون حد التثنية ما ذكره، وحد الجمع الذي على حدها ما أردف به، وهو يعود مرة أخرى إلى توصيف عمليتي التثنية والجمع متحرراً الاختصار بعدما اتسع هنا ليقول: "اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالالف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه الياء والالف مفتوحاً"^١، أما الجمع، فيتحدث عنه عندما يعقد باباً للحديث عن جمع أسماء الرجال والنساء، فيقول: "اعلم أنك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار: إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجر والنصب، وإن شئت كسرتة للجمع على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع"^٢، ليرد لفظ الحد مرة أخرى بمعنى الطريقة أيضاً، ولكنه خال من المعنى الاصطلاحي، ذلك لأنه لا يريد هنا أن تجمع جمعاً على حد جمع التكسير، وإنما أن تجمع هذا الاسم جمع تكسير بالطريقة التي يقتضيها وزنه، وذلك أنه يفصل الحديث عن أوزان الأسماء وأوزان تكسيرها بعداً^٣.

٢- وترد لفظة الحد عند سيبويه بمعنى الوجه الأصيل الذي يحتمل الجواز، أو بتعبير آخر: بمعنى القاعدة، فالجملة الفعلية التي فعلها متعدد على سبيل المثال، الأصل فيها أن تتألف من فعل وفاعل ومفعول بالترتيب، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل، إلا أن الأصل هو الترتيب الأول، وسيبويه يرى أن تقديم الفاعل على المفعول هو الكلام العربي الجيد، يقول: "فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير"^٤، وهو يعني باللفظ الجملة، وهو "جنس

^١ - الكتاب، ٣/٣٨٥.

^٢ - نفسه، ٣/٣٩٥.

^٣ - نفسه، ٣/٥٦٧ وما بعدها.

^٤ - نفسه، ١/٣٤.

يشمل الكلام والكلمة والجملة^١، ولكنه لا يعني بالحد المصطلح المنطقي، لأنه إذا اعتمدنا ذلك، فإنه يخرج من حد الجملة كل ما كان فيه المفعول مقدماً، وهو داخل فيه، فهو إذن لا يتحدث عن حد الجملة، إنما يتحدث عن وجه يرى أنه قانون الجملة الأكثر اطراداً، ومثل ذلك ما ذكره في معرض الحديث عن (كان)، فإنها تختلف عن الأفعال التامة المتعدية، فهي تدخل على مبتدأ وخبر، والقاعدة، أو الحد بتعبير سيبويه، أن تبدأ بالمعرفة ثم تخبر بالنكرة، أي أن تخبر عن المعروف بما هو ملتبس أو غير معروف، وهذا هو حد الكلام، أي القاعدة التي سار عليها العرب في كلامهم، إذ يقول في باب كان: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيداً، لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلةتهما في الابتداء إذا قلت: عبد الله منطلق، تبتدئ بالأعرف، ثم تذكر الخبر"^٢، ويمكن اعتبار ما ذكره سيبويه هنا فصلاً مميزة في حد كان، كما يمكن اعتباره حداً لكان على سبيل المجاز، فهي فعل ليس بمنزلة الفعل المتعدي، تدخل على المبتدأ والخبر، فتعمل الرفع في المبتدأ الذي هو المعرفة، وذلك دون اشتراط المباشرة، فسيبويه إذن لا يمنع تقديم خبر كان على اسمها، وإنما يرى أنه لا يجوز أن نقول: كان قائم زيداً، لأن اسم كان وخبرها بمنزلة المبتدأ والخبر قبل دخول كان، فكما أنه لا يجوز أن نقول: قائم زيد، على اعتبار قائم هو المبتدأ، فكذلك لا يجوز أن نقول: كان قائم زيداً.

٣- وقد يأتي لفظ الحد بمعنى أصل الكلام، ففي قولنا: ما شأنك وعمراً، يرى سيبويه أن الأصل هو: ما شأنك وشأن عمرو، إلا أنهم نصبوا عمراً على إضمار فعل، كراهية أن يحمل آخر الكلام على أوله، يقول: "وذلك قولك: ما لك وزيداً، وما شأنك وعمراً، فإنما حد الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو، فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وإن حملته على الشأن لم يجز، لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله، إنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن، فلما كان ذلك قبيحاً، حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنك وزيداً، أي ما شأنك وتناولك زيداً"^٣.

٤- ويأتي لفظ الحد للدلالة على القياس، إذ يجوز أن نقول: سرقت الليلة أهل الدار، بنصب الليلة على أنها مفعول لسرقت، مع أن السرقة واقعة فيها، كما جاز لنا أن نقول: يا

^١ - شرح ابن عقيل، ١/١٤.

^٢ - الكتاب، ١/٤٧.

^٣ - نفسه، ١/٣٠٧.

^٤ - انظر تفصيل هذا الشاهد في خزنة الأدب، ٣/٩٥.

سارق الليلة أهل الدار، بإضافة الليلة إلى سارق على سبيل التوسع، وقد صنف سيبويه ذلك في "باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى، وذلك قولك: يا سارق الليلة أهل الدار، وتقول على هذا الحد: سرقت الليلة أهل الدار.... والمعنى إنما هو في الليلة... غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام"^١، غير أنه يقرر أنه تجب العودة إلى القاعدة التي توافق المعنى عند التنوين، فهذا هو حد الكلام، أي أصله وقانونه، الذي يجوز الخروج عليه أيضاً إذا أردنا التوسع، يقول: "فإن نونت فقلت: يا سارقاً الليلة أهل الدار، كان حد الكلام أن يكون أهل الدار على سارق منصوباً، ويكون الليلة ظرفاً، لأن هذا موضع انفصال، وإن شئت أجرينته على الفعل على سعة الكلام"^٢.

وصحيح أن سيبويه لا يعني بلفظ الحد عندما يستعمله المصطلح المنطقي على وجه التحقيق، إلا أننا لا نستطيع أن نفهم من سياق هذا الاستخدام إلا أنه يدرك ماهية القاعدة التي يجري عليها الكلام، فهو هنا لا يضع حدوداً لمصطلحات، ولكنه يضع حدوداً للكلام الصحيح في سياق معين وفق القاعدة الأصلية التي يجوز الخروج عليها أحياناً، وهذا ما نفهمه من قوله في مواطن كثيرة: هذا حد الكلام، أو هذا الحد والوجه^٣، وهو إلى جانب فهمه للقاعدة النحوية يردف هذا الفهم بنوع من التعليل المدعوم بالقياس وفق منهج عقلي يتبعه في تعليل ظاهرة نحوية عن طريق مقابلتها بظاهرة نحوية أخرى، ليضيف وفق المنهج نفسه لفظة الحد إلى المصطلح النحوي، لنصير إلى حد المصطلح، وهذا ما نجده في حديث له عن الاستثناء في باب عقده لتقديم المستثنى على المستثنى منه، فيقول: "وذلك قولك: ما فيها إلا أبأك أحد، وما لي إلا أبأك صديق، وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه، لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعدما تنفي فتبدله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائماً رجل، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجه"^٤.

^١ - الكتاب، ١٧٥/١ - ١٧٦.

^٢ - نفسه، ١٧٦/١.

^٣ - انظر: الكتاب، ٥٣/١، ٩٨/١، ١٠٢/١، ٢٣١/١، ٩/٢، ١٤/٢، ٣٦/٢، ٥١/٢، ١٢٧/٢، ٣١/٣، ٣٣٢/٣، وغيرها من المواضع.

^٤ - نفسه، ٣٣٥/٢.

فسيبويه يعلل وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه بعدم جواز مجيئه رفعاً، لأنه بذلك يصبح مبدلاً منه والمستثنى منه بدل، ووجه المستثنى عنده أن يكون بدلاً، والواضح أنه يتحدث عن الاستثناء التام المنفي الذي يجوز فيه إتباع المستثنى للمستثنى منه على البدلية، أو النصب على الاستثناء، وذلك إذا وقع المستثنى بعد المستثنى منه في كلام تام منفي أو شبه منفي، وهنا نصل إلى حد الاستثناء الذي ذكره سيبويه وهو كما يقول: (أن تداركه بعدما تنفي فتبدله)، وليس هذا بحد للاستثناء وفق المفهوم الدقيق، وإنما هو رسم ناقص بالمعنى المنطقي لحالة جائزة في الاستثناء التام المنفي، ولا يعني هنا إيراد حد دقيق للمصطلح النحوي، فهذا ما لا نستطيع أن نتوقع وجوده في الكتاب، إذ لم يكن مصطلح الحد بصيغته المنطقية قد فشا في علم النحو بعد، ولكن ما يعني في هذا المقام هو إيراد لفظة الحد مضافة إلى المصطلح النحوي، وهو واع بأن ما يذكره ليس حداً لهذا المصطلح أو تعريفاً له، وإنما ذلك وصف لحالة نحوية، وقد ذكر ما يشاكل هذا المعنى عند حديثه عن المستثنى الواجب النصب، فهو واجب النصب "لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلياً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها"¹.

أما سبب وجوب نصب المستثنى إذا تقدم فلكي يحملوه على وجه يجوز بتأخيرها، فإننا إذا قلنا: ما فيها أحد إلا أباك، جاز نصب الأب على الاستثناء ورفعها على البدلية، فلما امتنعت البدلية بتقديم المستثنى، بقي النصب على الاستثناء، مع مقارنة لطيفة بتقديم الصفة على الموصوف ونصبها على الحالية، وهذا الوجه كما يقول سيبويه: (أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجه)، وكل ذلك نقلاً عن أستاذه الخليل رحمه الله.

لم تك الغاية مما سبق ذكره تتبع لفظة الحد في كتاب سيبويه بكل معانيها وفق رؤيته وفهمه، وإنما القصد منه التدليل على أمرين:

الأول: شيوع لفظة الحد، ليس بالمعنى اللغوي المعجمي المجرد، إذ ليس معنى لفظة الحد في كل ما سبق الفصل بين شيئين أو تمييز بعضهما من بعض، فهذان معنيان لا نستطيع أن

¹ - الكتاب، ٢/٣٣٠ - ٣٣١.

نفهمهما من قوله أن حد اللفظ تقديم الفاعل على المفعول، أو أن حد الكلام أن ترفع كان المعرفة، وإنما بمعنى اصطلاحي، وهذا الأخير ليس اصطلاحاً منطقياً، وإنما هو اصطلاح ذو جذور منطقية واستعمالات لغوية نحوية ذات دلالات سياقية، كان شائعاً ليس في الكتاب فقط، أو عند سيبويه وحده، وإنما في عصره وعصر أستاذه بدليل شيوعه في كتابه، إذ من غير المعقول أن يستعمل سيبويه هذه اللفظة ذلك الاستعمال المتكرر والكثير وهي مجهولة عند المتلقين الذين يصنف سيبويه لهم كتابه ليكون كتاباً تعليمياً^١، ومن هذه الزاوية رأى بعض الباحثين أن كتاب سيبويه لا غموض في مفرداته، والغموض الذي قد نعاني منه الآن مرده إلى سعي سيبويه إلى الاختصار، وإلى تطور اللغة وفناء بعض ألفاظها وتغير في أساليب تركيبها، وهو غموض لم يكن من في عصر سيبويه قد عانى منه، إذ كان هذا الأسلوب أسلوبهم وتلك الألفاظ ألفاظهم، فاعتمد سيبويه على علمهم بتلك الأساليب في صياغة العبارة واستخدام تلك الألفاظ، فتركها دون شرح^٢.

الأمر الثاني: إن مصطلح الحد لم يكن قد استقر في عصر سيبويه واكتسب صبغته المنطقية النحوية، وهذا الأمر عائد إلى أن الثقافة الفلسفية لم تكن بعد قد انتشرت في عصره، إضافة إلى أن مصطلح الحد الفلسفي كان ما يزال في طور النشأة، أما من الناحية النحوية، فإن عدم استقرار مصطلح الحد عائد إلى عدم استقرار المصطلح النحوي في الكتاب، وهذا ما يبدو لنا من عدم استخدامه المصطلح في بعض الأحيان وإنما وصفه، كقوله: "هذا باب ما عالجت به"^٣، يعني اسم الآلة، وكذلك تعبيره عن الفكرة بغير مصطلح، فهو يطلق على التوكيد والصفة اسم الصفة، ويسمي التوكيد بدلاً^٤، والمضاف إليه مصلح يطلق عليه وعلى الاسم المجرور^٥، وحروف الإضافة تطلق على حروف الجر^٦ وياء النسب^٧، ويسمي الحال خبراً^٨، ويطلق

^١ - انظر: المصطلح النحوي، ص ٨٥.

^٢ - انظر تفصيل الآراء حول هذا الموضوع في: المصطلح النحوي، ص ٨٤ - ٨٥. سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١٥٦. مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، عيد الرحمن السيد، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨، ص ٥٤٥ - ٥٥١. سيبويه حياته وكتابه، أحمد أحمد بدوي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط٢، دت، ص ٣٤.

^٣ - الكتاب، ٩٤/٤.

^٤ - نفسه، ٣٨٥/٢ - ٣٨٦.

^٥ - نفسه، ٤١٩/١ - ٤٢٠.

^٦ - نفسه، ١٧/١.

^٧ - نفسه، ٣٣٥/٣.

^٨ - نفسه، ٨٨/٢.

مصطلح الأسماء المبهمة على أسماء الإشارة والضمائر^١، وسوى ذلك كثير مما يدل على عدم استقرار المصطلح النحوي في عصره، وهذا "يعد دليلاً قاطعاً بأن النحو كفن لا يزال في مرحلة التكوين وأنه لم ينضج بعد، وإلا لاستقرت مصطلحاته"^٢.

– طريقة سيبويه في عرض المصطلح النحوي وحدود المصطلحات:

إن عدم استقرار المصطلح النحوي عند سيبويه لا يعني أنه تلقفه من سابقه بجمود، بل إن وصفه لبعض المصطلحات سواء أكان هذا الوصف مندرجاً تحت عنوان الباب أم كان واقعاً في سياق شرحه، إضافة إلى طول عناوين بعض الأبواب النحوية "يمثل مرحلة تطويرية غير ناضجة من حياة المصطلح، يمتزج فيها مفهوم المصطلح للفكرة النحوية مع حدودها أو تعريفها"^٣، وهي غير ناضجة لأنه لا يستخدم المصطلح الحقيقي المراد الحديث عنه، فهو يتحدث تحت باب الفاعل مثلاً عن الفعل اللازم، فإذا أراد توصيفه قال: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول"^٤، وهو لا يريد الحديث عن الفاعل، وإنما كان جل حديثه عن الفعل اللازم، وتحت الباب نفسه يتحدث عن الفعل المبني للمجهول، ليصف نائب الفاعل بأنه "المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل"^٥، وكلامه هذا جاء ضمن حديثه عن الفعل اللازم والفعل المتعدي، وما يعمل عملهما من المشتقات ضمن باب من أطول عناوين الكتاب، ليضمن هذا العنوان بعض المصطلحات متجلية بأوصافها، ليقول: "باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجزى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما

^١ - انظر: الكتاب، ٧٧/٢ - ٧٨.

^٢ - المصطلح النحوي، ص ١٣٧.

^٣ - نفسه، ص ٢٤.

^٤ - الكتاب، ٣٣/١.

^٥ - نفسه، ٣٣/١.

مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك، ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل^١، وهو بعد هذا الإجمال في هذا العنوان الذي قد تتسم بعض فصوله بالغموض يعود إلى تفصيلها باستطراد يقوده أحياناً إلى الخروج على الفكرة التي كان يتحدث عنها، وما يعيننا هنا أنه يعود إلى التفصيل بعد الإجمال، ليضيف بعض الشرح أو التوصيف أو التعريف لما ذكره، فهو في حديثه عن عمل اسم الفاعل يضعنا أمام حد لاسم الفاعل العامل ليقول: "هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً"^٢، ويبين سيبويه في موضع آخر من الكتاب مواضع عمله، ليقرر أولاً أنه اسم وليس بفعل، فلا تجوز الموافقة بينهما في كل موضع، فإننا إذا قلنا: قائمٌ زيدٌ، حسن هذا على اعتبار (قائمٌ) خبراً مقدماً، وقبح إذا أردنا أن نجعل (قائمٌ) فعلاً بمعنى يقوم، وذلك "لأنه اسم، وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فنقول: هذا ضاربٌ زيداً، وأنا ضاربٌ زيداً، ولا يكون ضاربٌ زيداً على ضربت زيداً وضربت عمراً، فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم فصيل، وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة، فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه لأنه ليس مثله"^٣.

ومن أمثلة إيراد حد المصطلح مكان المصطلح في عناوين أبواب الكتاب كلامه على اسم الجنس الجمعي، فهو يضعنا أمام حد لا غبار عليه لهذا المصطلح دون ذكره، إذ يقول: "هذا باب ما كان واحداً يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع"^٤، وهو يزيد ذلك بياناً بما يورده من الأمثلة نحو: تمر وتمرّة، ونخل ونخلة، وشجر وشجرة، وهو يميز بين القلة والكثرة فيه، فإنك "إذا أردت أدنى العدد جمعت

^١ - الكتاب، ١/٣٣.

^٢ - نفسه، ١/١٦٤.

^٣ - نفسه، ٢/١٢٧ - ١٢٨.

^٤ - نفسه، ٣/٥٨٢.

الواحد بالتاء، وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر^١.

وتختلف أشكال إيراد سيبويه لحدود مصطلحاته، إذ إننا نراه يورد مجموعة من المصطلحات التي يضع لبعضها شروحاتاً وللآخر رسوماً وللثالث حدوداً، في حين لا يتعدى شرحه للمصطلح في بعض الأحيان إيراد المثال، كما في حديثه عن المسند والمسند إليه اللذين يسميهما أيضاً المبني والمبني عليه، فيصفهما بأنهما "ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك^٢.."، ويقابلهما في المنطق مصطلحا الموضوع والمحمول، وهما المبتدأ والخبر^٣، ورأى أحد الباحثين أن سيبويه قد وقع في قلب للمصطلحات^٤، فمن المعلوم أن المسند في الجملة الاسمية هو الخبر، والمسند إليه هو المبتدأ، أما سيبويه فيرى أن المبني عليه أي المسند إليه هو الخبر، والمبتدأ مسند، واستدل على ذلك بقول سيبويه أن "الابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه^٥، فهو يقابل إذن بين الثنائيات: (المبني، المبني عليه) و(المسند، المسند إليه) و(المبتدأ، الخبر)، وهذا الكلام صحيح إذا اعتبرنا أن سيبويه قد استخدم مصطلحي المبني والمبني استخدام مصطلحي المسند والمسند إليه بدقة من حيث العائد إليه الضمير، بمعنى أننا إذا قلنا: الخبر مسند، والمبتدأ مسند إليه، فالهاء هنا عائدة إلى المبتدأ وهو المسند إليه نفسه، وليست عائدة إلى الخبر، لأننا إذا جعلناها كذلك أصبح المبتدأ مسنداً إلى الخبر، وأصبح الخبر هو المسند إليه، وهذا باطل، فإذا اعتبرنا أن الهاء في قوله: (المبتدأ الأول والمبني عليه ما بعده)، عائدة إلى المبتدأ وليس إلى الخبر تصبح العبارة: المبتدأ الأول والمبني على المبتدأ ما بعده، أي إن المبتدأ مبني عليه الخبر، والخبر مبني على المبتدأ، كما أن المبتدأ مسند إليه الخبر، والخبر مسند إلى المبتدأ، وما يزيد هذا بياناً قول سيبويه: "واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو... فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو،

^١ - الكتاب، ٥٨٢/٣.

^٢ - نفسه، ٢٣/١.

^٣ - انظر: مفاتيح العلوم، ص ٨٦. الحدود الفلسفية للخوارزمي ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢١٦.

^٤ - انظر: المصطلح النحوي، ص ٨٦.

^٥ - الكتاب، ١٢٦/٢.

فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته^١.

فقد أصبح جلياً أن الهاء في قوله: المبني عليه، عائدة إلى المبتدأ، فهو يقول أن عبد الله، وهو المبتدأ، ارتفع لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق، وهو الخبر، فالمبتدأ مبني عليه الخبر، والخبر بُني على المبتدأ، فهو مبني، فنحن إذن لسنا أمام قلب في المصطلحات، إنما نحن أمام اختلاف في تقدير العائد إليه الضمير في هذا المقام، أما من حيث آخر، فيجب ألا ننسى أن المصطلح لم يكن قد استقر في عصر سيبويه، كما قررنا سابقاً، وأنه يستخدم المصطلح الواحد للدلالة على عدة مدلولات، ولذلك فإننا إذا جعلنا مصطلحي (المبني والمبني عليه) مقابل (المسند والمسند إليه)، مع اختلاف العائد إليه الضمير كما قلنا، فإننا لا نعني بذلك أن سيبويه يقر هذه المصطلحات على صورتها النهائية، بل إنه يرى أن الفعل في الجملة الفعلية مبني عليه، أما المبني فهو المفعول به، إذ يقول في (باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو آخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم): " فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً، وهو الحد، لأنك تريد أن تعمله، وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيداً عمراً، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربياً جيداً، فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيداً ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك: مبني عليه الفعل، أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول، وارتفع به، وإنما قلت عبد الله فنسبته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء... وإن شئت: زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمّر^٢.

وواضح ما في هذا الكلام من الاستعمال المتغير لمصطلحي المبني والمبني عليه، فالمبني عليه في بداية حديثه هو الفعل، والمبني هو المفعول به، ليصبح الاسم مبنياً عليه وهو المبتدأ في قوله: زيداً ضربته، والفعل مبني، وجملته هنا الخبر، ليصبح هذا الاسم المبني عليه في موضع منطلق من قولنا: عبد الله منطلق، وهو هنا الخبر، لكنه مبني على المبتدأ، فإذا بنينا عليه الفعل يصير مبنياً عليه ومرفوعاً بالابتداء، ليعود مرة أخرى فيجعل الاسم في قوله: زيداً ضربته مبنياً، والفعل المضمّر مبني عليه، ولا أعتقد أن هذا الكلام بحاجة إلى مزيد من

^١ - الكتاب، ٢/١٢٧.

^٢ - نفسه، ١/٨٠ - ٨١.

التوضيح، لكن ما أريد أن أشير إليه هنا، أن سيبويه لم يكن يريد بالبناء عملية الإسناد، وإنما يشير في استخدامه لمصطلح البناء إلى فكرة العمل والعامل، وهذا ما نفهمه من قوله: "وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به".¹

وإذا تجاوزنا هذا الجانب إلى البحث في الحدود النحوية، فإننا نجد أن سيبويه يضعنا أمام حد للمبتدأ بالمعنى الاصطلاحي للفظة الحد، فهو يقول في باب الابتداء: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع"²، وإذا أردنا تفصيل هذا الحد فإننا نقول: (اسم) جنس أقرب للمبتدأ من قوله كلمة أو لفظ، مخرج لقسمي الكلام الآخرين، وهما الفعل والحرف إذا وقعا في بداية الكلام، وقوله: (ابتدئ به) فصل مخرج لكل اسم لم يأت في بداية الكلام، كزيد في قولنا: جاء زيد، وقوله: (اليبنى عليه كلام) فصل آخر مخرج لكل اسم وقع في بداية الكلام لفظاً لا ليبنى عليه كلام، كزيد في قولنا: زيدا ضربت، وبذلك فإننا نلاحظ أن حد المبتدأ الذي بين أيدينا مستوف لشروط الحد في الاصطلاح المنطقي، مع عدم ذكره لمصطلح الحد، فقد كان غرضه التعريف بالمبتدأ، فجاء تعريفه حداً من قبيل أنه يدرك معنى الحد كمصطلح، لكنه لا يريد أن يقمعه هاهنا، إذ كانت غايته الشرح لا وضع الحدود، وهذا ما نلاحظه في عامة كتابه، وما يدلنا على هذا أنه لا يقوم بتعريف كل مصطلح نحوي يذكره، وإنما هو في أغلب الأحيان يقوم بشرح المصطلح بقصد توضيحه كما مر سابقاً، ولا أعني من إيراد عناصر الحد السابقة أن الحد في اصطلاح المناطق كان معروفاً عنده تماماً، أو أن تكون الفلسفة كثقافة قد انتشرت في عصره فاستوعبها واتكأ عليها في صناعة الحدود، فهذا مخالف لمنطق الأحداث، ولكنني أقول: إن سيبويه - وهو صاحب العقل المفكر - يستخدم عقله في صناعته، فجاء حده هذا كنتيجة طبيعية من نتائج التفكير العقلي، يضاف إلى ذلك أن الحد الذي أورده إنما قصد به مجرد التمييز وليس إدراك كنه المصطلح حسب ما يعرف به الحد الفلسفي، ودليل هذا أنه اكتفى بإيراد بعض الفصول المميزة فقط، فلم يذكر مثلاً أن المبتدأ معرفة، فهذا فصل مميز مخرج لكل النكرات، ولو ذكره لوجب عليه إجمال مواضع جواز الابتداء بالنكرة، كأن يقول مثلاً: كل اسم معرفة أو نكرة مفيدة، وسوى ذلك من فصول أخرى يشترط الفلاسفة ذكرها جميعاً في الحد³، لذلك نعود

¹ - الكتاب، ٨١/١.

² - نفسه، ١٢٦/٢.

³ - راجع رسالة الحدود لجابر بن حيان وما ذكره عن النقصان والزيادة في الفصول في: المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ١٦٥ - ١٦٧.

لنؤكد أن حد سيبويه هذا بالمعنى المجازي لمصطلح الحد على غرار ما كان عند جابر بن حيان، أما من الناحية النحوية، فهذا تعريف للمبتدأ، وإذا قلنا إنه حد، فذلك على استعارة لفظ الحد من الفلسفة ووضع حد نحوي له، فإذا كان حد الحد في اصطلاح المنطقة الدلالة على كمال ماهية الشيء، فإن حده في النحو أن نقول: إنه التعريف المميز للشيء، ووفق هذا الحد للحد، فإننا نستطيع أن نستنبط من أقوال سيبويه حدوداً نحوية كثيرة، ولا بأس من أن نذكر نماذج منها، لنبين كيفية حد الحدود كما وردت في الكتاب:

- **حد المفعول لأجله:** "هو ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوف له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه".^١

- **حد اسم الفاعل العامل عمل فعله:** هو "اسم ... يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه".^٢

- **حد إن وأخواتها:** هي "الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده... وهي أن وإن ولكن وليت ولعل وكأن... وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب... ولا تصرف تصرف الأفعال ولا يضم فيها المرفوع كما يضم في كان... ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال".^٣

- **حد كم:** "اعلم أن لكم موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر الخبر، ومعناها معنى رب، وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً ويبنى عليها إلا أنها لا تصرف تصرف يوم وليلة... أما كم في الاستفهام إذا أعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون قد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفته ولا محمولاً على ما حمل عليه وذلك الاسم عشرون وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين... ولا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة، لا تقول: رأيت كم رجلاً، وإنما تقول: كم رأيت رجلاً... واعلم أن كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجر الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معنى رب، وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب...".^٤

^١ - الكتاب، ١/٣٦٧.

^٢ - نفسه، ٢/١٢٧.

^٣ - نفسه، ٢/١٣١.

^٤ - نفسه، ٢/١٥٦ - ١٦١.

- **حد النداء:** " اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب"^١.

- **حد نداء الندبة:** " اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق، كما لم تلحق في النداء، واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه (يا) أو (وا) كما لزم (يا) المستغاث به والمتعجب منه، واعلم أن الألف التي تلحق المندوب تفتح كل حركة قبلها مكسورة كانت أو مضمومة لأنها تابعة للألف ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً"^٢.

- **حد الاختصاص:** " يجيء لفظه على موضع النداء نصباً، لأن موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء، وذلك قولك: إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر، ولا يستعمل، كما لم يكن ذلك في النداء، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله... واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب... ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً... ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان"^٣.

- **حد الترقيم:** " الترقيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً... واعلم أن الترقيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر... واعلم أن الترقيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف، لأنهما غير مناديين، ولا يرخم مضاف ولا اسم منون في النداء... ولا ترخم مستغاثاً به إذا كان مجروراً لأنه بمنزلة المضاف إليه، ولا ترخم المندوب لأن علامته مستعملة... وإذا تثبت لم ترخم لأنها كالتنوين، واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضمّاً أو وقفاً... وذلك قولك في حارث: يا حار، وفي سلمة: يا سلم، وفي برثن: يا برث، وفي هرقل: يا هرقل"^٤.

- **حد القسم:** " اعلم أن القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلن...، وإن كان

^١ - الكتاب، ١٨٢/٢.

^٢ - نفسه، ٢٢٠/٢.

^٣ - نفسه، ٢٣٣/٢ - ٢٣٦.

^٤ - نفسه، ٢٣٩/٢ - ٢٤١.

الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام وذلك قولك: والله لفعلت... وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: والله لا أفعل، وقد يجوز - وهو كلام العرب - أن تحذف لا وأنت تريد معناها، وذلك قولك: والله افعل ذاك أبداً، تريد والله لا أفعل ذاك أبداً...^١.

- **حد النسبة:** " اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة، واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقت الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن، فمنه ما يجيء على غير قياس (هذيل: هذلي، فقيم: فقمي)، ومنه ما يعدل وهو القياس الجاري في كلامهم...^٢.

- **حد التصغير:** " اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعِيل وفُعِيل وفُعِيل وفُعِيل^٣.

- **حد المقصور ويسميه المنقوص:** " فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياءه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر"^٤.

- **حد الممدود:** " وأما الممدود فكل شيء وقعت ياءه أو واوه بعد ألف"^٥.

- **حد اسم الآلة:** " هذا باب ما عالجت به... وكل اسم يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحْلَب ومِنْجَل ومِكْسَحَة ومِسْلَة والمِصْفَى والمِخْرَز والمِخِيط"^٦.

- **حد المعرفة:** نستطيع أن نقول: إن حد الاسم المعرفة عند سيبويه أنه كل اسم دل على شيء بعينه دون سائر أمته، وهذا ما نستطيع أن نفهمه من حديثه عن أقسام المعرفة، فالاسم العلم

^١ - الكتاب، ١٠٤/٣ - ١٠٥.

^٢ - نفسه، ٣٣٥/٣.

^٣ - نفسه، ٤١٥/٣.

^٤ - نفسه، ٥٣٦/٣.

^٥ - نفسه، ٥٣٩/٣.

^٦ - نفسه، ٩٤/٤.

معرفة " لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمتة"^١، والمضاف إلى المعرفة نحو هذا أخوك " صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمتة"^٢، وصار المعرف بالألف واللام معرفة " لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمتة"^٣، والأسماء المبهمة معرفة " لأنها صارت أسماء الإشارة إلى الشيء دون سائر أمتة"^٤، والمضمر معرفة من قبيل أنك " إنما تضرر اسماً بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه"^٥، ويتكرر هذا المعنى في ثنايا كتابه لتكون النكرة كل اسم كان لغير شيء بعينه^٦، ووفق هذا الحد فإن الاسم قد يكون معرفة في موضع ونكرة في موضع آخر، وهذا ما نلاحظه في باب النداء، فإن النكرة قد تكون مقصودة فتصير معرفة لما قصد بها شيء بعينه، كقولنا: يا رجلُ أقبل، فرجل معرفة في هذا الموضع، وهو نكرة إذا قلنا: جاء رجلٌ، فتعرف رجل بالنداء، وهو ما لم يجعله معظم النحويين من أقسام المعرفة، إذ إن التعريف عليه طارئ، ومن هنا علل النحاة عدم دخول النداء على الألف واللام، فقد ذكر سيبويه رواية عن الخليل " أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخل في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ، ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه..."^٧، ووفق هذا الحد وما أورده سيبويه حكاية عن الخليل فإن كلمة رجل في قولنا: هذا رجل يمشي، معرفة لأننا قصدنا قصد رجل بعينه، ليصبح لدينا ما يسمى المعرف بالإشارة أيضاً على حد المعرف بالنداء، ومن ثم ليتجاوز التعريف المنادى المبني على الضم أو المرفوع - كما يقول الخليل - ليسير أيضاً على المنادى المنصوب، ولتصبح كلمة (ضارب) في قولنا: " يا ضارباً رجلاً معرفة، كقولك يا ضارب، ولكن التثنية إنما يثبت لأنه وسط الاسم، ورجلاً من تمام الاسم، فصار التثنية بمنزلة حرف قبل آخر الاسم، ألا ترى

^١ - الكتاب، ٥/٢.

^٢ - نفسه، ٥/٢.

^٣ - نفسه، ٥/٢.

^٤ - نفسه، ٥/٢.

^٥ - نفسه، ٦/٢.

^٦ - نفسه، ٩٤/٢.

^٧ - نفسه، ١٩٧/٢.

أنك لو سميت رجلاً خيراً منك، لقلت: يا خيراً منك، فألزمته التتوين وهو معرفة، لأن الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه... فكما أن خيراً منك لزمه التتوين وهو معرفة، كذلك لزم ضارباً رجلاً، لأن الباء ليست منتهى الاسم، وإنما يحذف التتوين في النداء في آخر الاسم، فلما لزم التتوين وطال الكلام رجع إلى أصله، وكذلك ضاربُ رجلٍ، إذا أُلقيت التتوين تخفيفاً، لأن الرجل لا يجعل ضارباً نكرة إذا أردت معنى التتوين وحذفته، نحو قولك: هذا ضاربك قاعداً، ألا ترى أن حذف التتوين كثباته لا يغير الفاعل إذا كنت تحذفه وأنت تريد معناه^١.

ويبدو لي أن عدم استقرار المصطلح في عصر سيبويه هو الذي دعاه إلى تسمية هذه النكرات معارف، فثمة فرق بين التعريف والتخصيص، وأنا أميل إلى أن هذه النكرات قد تخصصت بالنداء أو الإشارة، ولكنها لم تعرف، لأن التعريف هنا طارئ غير مستقر فيها، ومن هنا لم يجعلها سيبويه نفسه أحد أقسام المعارف الخمسة التي نجد أن التعريف مستقر فيها على كل حال، ولذلك نستطيع أن نضيف إلى حد المعرفة فصلاً مميزاً له بأن نجعل دلالة المعرفة على شيء بعينه دون سائر أمته مقيدة بالاستقرار والديمومة، وقد دفع اختلاف أحوال الاسم بين التعريف والتكثير حسب المفهوم السابق ابن مالك إلى القول بأن المعرفة لا تحد^٢، وسنأتي على ذكر رأيه عند الحديث عن التحديد النحوي بعد القرن الثالث الهجري، مع الاعتقاد بأن معنى التخصيص السابق ذكره لم يكن خافياً على سيبويه، فهو يرى أن المنادى يخصص بالنداء، ويفهم هذا المعنى من قول سيبويه في حديث له عن أسلوب الاختصاص إذا ورد بلفظ أيها، كما في قولنا: (أنا- أيها العبد- فقير إلى عفو الله): " هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له، وليس بمنادى ينبهه غيره، ولكنه اختص كما أن المنادى مختص من بين أمته لأمرك أو نهيك أو خبرك"^٣، فالمنادى- كما يقول- مختص من بين أمته، ولعل هذا ما أراده من القول بأن المنادى المرفوع أو المنصوب معرفة.

وبعد، فلا بد من القول: إن الحديث عن الحدود النحوية عند سيبويه أمر يحتاج إلى وقفة طويلة، وحري به أن يشغل بحثاً مستقلاً، لا أن يكون جزءاً من بحث، كما أن استقصاءها في كتابه يحتاج إلى كثير من الدربة والارتياض في علم النحو، ولم يكن الغرض هنا تفصيل القول

^١ - الكتاب، ٢/٢٢٩.

^٢ - انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، تج: د. عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٧٤، ١/ ١٢٥.

^٣ - الكتاب، ٢/٢٣١-٢٣٢.

فيها، وإنما تكوين فكرة بسيطة عن الحدود عنده كمرحلة مهمة من مراحل التحديد النحوي وتكوين المصطلح، وإيجاد رابط بين سيرورة الحدود النحوية ونشوء المصطلح في اللغة الفلسفية، فالحدود في كتاب سيبويه ليست حدوداً بالمعنى المنطقي، إلا أنه يطلق لفظة الحد بمعان مختلفة، ومن ثم يورد حدوداً لمصطلحات دون ذكر لفظة الحد قبل المصطلح، وكل ذلك وفق معنى مجازي لمصطلح الحد عندما نطلقه، على غرار ما كان يفعل جابر في رسالته الحدود، لتتكمّل صورة الحد أمامنا في نشأته الفلسفية والنحوية، وربما كانت طريقة سيبويه في تبويب أبوابه وإيراد مصطلحاته وذكر حدودها أو رسومها أو تعاريفها أو شروحها ليصبح المصطلح الذي لم يكن قد استقر مفهوماً عبر تلك الشروح، هي التي دفعت ابن جني فيما بعد إلى القول بأن الكتاب قد تضمن حدوداً حدها سيبويه، ووفق هذا المفهوم فإننا نكون قد وقعنا على أول كتاب في الحدود النحوية ضمن كتاب سيبويه، وعدة هذه الحدود كما يراها ابن جني سبعة وثلاثون حداً، إذ يقول: " حدود الكتاب سبعة وثلاثون بعد الخطبة، وآخرها آخر باب ضرورة الشاعر:

- ١- الفاعل، ٢- المفعول به، ٣- الخبر، ٤- توابع الأسماء في إعرابها، ٥- المبتدأ، ٦- الحروف الخمسة الداخلة على المبتدأ، ٧- كم، ٨- نعم، ٩- النداء، ١٠- النفي، ١١- الاستثناء، ١٢- علامات المضميرين، ١٣- أي والسؤال عن النكرة بها، ١٤- السؤال بمن في النكرة والمعرفة، ١٥- ذا الذي بمنزلة الذي، ١٦- ما تلحقه الزيادة في الاستفهام، ١٧- إعراب الأفعال، ١٨- إن وأن، ١٩- أم و أو، ٢٠- ما ينصرف وما لا ينصرف، ٢١- النسبة، ٢٢- التثنية والجمع الذي على حدها، ٢٣- إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور وإضافة كل اسم آخره ياء إليها، ٢٤- التصغير، ٢٥- القسم وإعراب الأسماء فيه، ٢٦- التثنية، ٢٧- النون الخفيفة والثقيلة، ٢٨- مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه، ٢٩- المقصور والممدود، ٣٠- الهمز، ٣١- العدد، ٣٢- جمع التكسير، ٣٣- بناء الأفعال والمصادر، ٣٤- الإمالة، ٣٥- الوقف والابتداء، ٣٦- الأبنية والتصريف، ٣٧- الإدغام^١.

^١ - الخاطريات، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص ٢٣- ٢٦.

ثالثاً: الحدود النحوية حتى أواخر القرن الثالث الهجري:

إذا ما تجاوزنا سيبويه إلى غيره من نحاة القرنين الثاني والثالث الهجريين، فإننا سنجد أن ما كتبه قد ترك صدهاء في عقولهم ومؤلفاتهم، وأخص بذلك صناعة الحدود، فقد نحا النحاة بعده نحو هذه الصناعة، فصنفوا عدة مؤلفات عنوانها الحدود، وصلت إلينا أسماء بعضها، وربما تكشف لنا الأيام عن محتواها، فللكسائي (ت ١٨٩هـ)^١ كتاب عنوانه "الحدود في النحو" ^٢ لم يذكره ابن النديم بين كتبه، كما لم تصل إلينا أسماء حدوده أو منهج حدها، ولكني أعتقد أنها لم تكن لتخرج كثيراً عن منهج سيبويه في التحديد، أو عن استخدام سيبويه لهذا المصطلح، متكئاً في ذلك على قرب عهده من عهد سيبويه، ومثله أبو طالب المكفوف (كان حياً قبل ١٨٩هـ)^٣ الذي أخذ النحو عن الكسائي، وصنف كتاباً في حدود الحروف، وأعتقد أنه لا يعني بالحروف حروف الهجاء، أو الحروف وفق المصطلح المعروف لدينا، وإنما كان يعني بها الكلمات سواء أكانت أسماء أم أفعالاً أم حروفاً، وكذا كان سيبويه يستخدم مصطلح الحرف، فيطلقه على الكلمة، أية كلمة^٤، ومثله كان يفعل الخليل^٥، ومن هنا نستطيع القول: إن كتاب (حدود الحروف) كتاب في حدود النحو، حدود الأسماء ومواقعها، وحدود الأفعال وحدود الحروف.

ومنهم أيضاً هشام بن معاوية الضرير (٢٠٩هـ)^٦ وهو صاحب الكسائي، وله كتاب الحدود في العربية^٧، وذكر ابن النديم أن له عملاً في الحدود فقال: "له قطعة حدود رأيت منها بخط أبي جعفر الطبري وغيره، لا يُرغب فيها"^٨، ولأبي عبيدة معمر بن المثنى كتاب في الحدود^٩، ولعل مرد رغبة الناس عن كتب الحدود إلى أنهم كانوا يفضلون الكتب

^١ - ترجمته في الفهرست، ص ١٠٣، حيث ذكر ابن النديم أن وفاته كانت سنة ١٩٧هـ، وقال كحالة أن وفاته كانت سنة ١٨٠هـ، وقيل ١٨٢هـ، وقيل ١٨٣هـ، وقيل ١٨٥هـ، والأول هو المعتمد، وروي أن وفاته كانت بطوس لا بالري كما يقول ابن النديم، انظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث، بيروت، دت، ٨٤/٧، وفي وفيات الأعيان أنه توفي سنة ١٨٩هـ بالري، وفي وفيات الأعيان، ٢٩٦/٣، وانظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٣٨. نزهة الألباء، ص ٥٨.

^٢ - انظر: الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ٦٩.

^٣ - انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٤٧. معجم المؤلفين، ٣٠/٥.

^٤ - انظر مثلاً: الكتاب، ٣٩/١، حيث يسمي الأفعال حروفاً، وكذلك: ١٠١/١، حيث يسمي أسماء الاستفهام حروفاً.

^٥ - انظر: المصطلح النحوي، ص ١١٦.

^٦ - ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٤٧. الفهرست، ص ١١٠. نزهة الألباء، ص ١٢٨. بغية الوعاة، ٣٢٨/٢.

^٧ - انظر: معجم الأدباء، ٢٩٢/١٩. بغية الوعاة، ٣٢٨/٢.

^٨ - الفهرست، ص ١١٠. وانظر: نزهة الألباء، ص ١٣٠.

^٩ - نفسه، ص ٨٤.

التعليمية، فهم يبتغون كل واضح ومبسط، أما صناعة الحدود فهي صناعة جديدة خارجة عن المؤلف في العرف الثقافي الذي كان سائداً، فطبيعي إذن ألا تلقى الرضا والقبول من المتلقين في بداية المطاف، لنزوع هذه الصناعة نحو التقسيم والتعريف الذي لا يعني الناس بقدر ما يعنيه الاستعمال في السياق اللغوي، وذلك مع اعتقادي بأن تلك المؤلفات في جملتها لا تخرج عن الإطار الذي رسمه سيبويه لها، وإذا قارنا ذلك مع تطور المصطلح الفلسفي، فإننا نجد أن العصر هو عصر جابر بن حيان نفسه، حيث كان المصطلح الفلسفي ما زال في طور النشأة الأولى، ولا أعني بذلك عدم وجود أي تطور، فهذا مناف لورود أسماء الكتب السابقة على الأقل، فإن مجرد تأليف كتب تحمل عنوان الحدود يعد تطوراً بحد ذاته، أما مقصد القول السابق فهو أن " جميع النحويين الذين جاؤوا من بعد سيبويه تأثروا تأثراً كبيراً بكتابه، واهتدوا بهديه وساروا على طريقه"^١، وهذا التأثير لا يعني عن إضافة ما تبوح به عقولهم، إذ كانوا نحاة لهم آراؤهم ولهم تفكيرهم الذي يقودهم إلى ضرورة التطوير في النهج أو الأسلوب أو العلم نفسه، مع الإفادة من جهود من سبقهم، يضاف إلى ذلك أن شيوع مصطلح الحد في الكتاب في زمنه ربما يكون دفع النحاة إلى التقصي عن معنى هذا المصطلح، أو الاطلاع على ما يعنيه من كتب الفلسفة فيما يخصه، ليزيد ذلك من انتشار الثقافة الفلسفية في عصرهم، وهذه تكهّنات دفعني إلى ذكرها ما نجده من طريقة استعمال النحويين لمصطلح الحد، ومن ثم ليسموا كتبهم به، وهذا النقشي للثقافة الفلسفية بالتدريج يتوافق مع المنطق العقلي في انتشار العلوم، لأننا عندما نصل إلى القرن الرابع الهجري فإننا سنجد تلك الثقافة قد انتشرت بشكل كبير، ولا يمكن أن يكون هذا الانتشار قد حصل فجأة، وأن يتحول مباشرة من آراء تسربت إلى مؤلفات النحويين، إلى منهج يعتمدونه في دراستهم، فلا بد إذن من وجود أمور حدثت واستجدت بعد سيبويه جعلت قارئ كتابه يدقق ويمحص ما يقرؤه، ليكون ذلك باعثاً للنحاة على " إعادة النظر في الكتاب مادة وأسلوباً، فشرعوا يذللون صعبه بالشروح، ويخرجون شواهد ويختصرونه، ورأوا مع كثرة المدارس أنه يمكن اختصار عنواناته الطويلة في صورة محددة يستقر عليها المصطلح الذي حام سيبويه حوله، وأوشك أن يقع عليه"^٢.

^١ - المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تح: د. محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤، ٩٢/١ من المقدمة.

^٢ - المصطلح النحوي، ص ١٥٣.

– الحدود عند الفراء:

كان من تأثر النحاة بالكتاب متابعته في استخدام كثير من المصطلحات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يسمي سيبويه المقصور منقوصاً^١، فتابعه في ذلك الفراء (ت ٢٠٧)^٢، وهو رأس الكوفيين بعد الكسائي، فأفرد كتاباً سماه "المنقوص والممدود" جاء في أوله: "قال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: هذا كتاب المنقوص والممدود"^٣، وهو يريد المقصور والممدود، إذ يسمي المصادر من مثل: عمى، عشى، منقوصة، وهي من المنقوص الذي يعرف بحد كما يقول في استخدام لمصطلح الحد للدلالة على التمييز، أي بمعنى العلامة لا بالمعنى المنطقي، يقول: "باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات: من ذلك المصدر في أفعل الذي أنشاه فعلاء، فهو منقوص، من ذلك: عمى وعشى عشى.."^٤، ثم يعود فيسمي القرى مقصوراً فيقول: "والقرى مكسور مقصور يكتب بالياء ويفتح فيمد... وسوى مقصور بكسر أوله، فإذا فتح مد"^٥.

وكان من الطبيعي أن يتأثر النحاة بالكتاب، حتى أولئك الذين صنفوا ضمن مدرسة الكوفة التي شاع الخلاف بينها وبين مدرسة البصرة، فقد تتلمذ أعلامها على أيدي البصريين، وإذا كان سيبويه في كتابه يروي عن يونس ويكثر من ذلك، فقد سمع منه الكسائي والفراء^٦، بل إن يونس كان يكن تقديرًا عظيمًا للكوفيين الذين يريدون حلقة، فقد روى السيرافي أن مروان ابن سعيد بن عباد أكثر من سؤال الكسائي في حضرة يونس، فغضب من ذلك يونس وقال له مستكراً: "تؤذون جليسنا ومؤدب أمير المؤمنين"^٧.

وإذا كان الفراء قد أخذ النحو عن الكسائي، فطبيعي أن ينتقل تأثير يونس إليه، ولا سيما أن الفراء أخذ عنه أيضاً، وعنه قال بروكلمان: "وكان الفراء أشهر تلاميذ الكسائي، ولكنه أخذ أيضاً عن يونس بن حبيب البصري، خصوصاً معاني النحو في كتاب الحدود"^٨، وحدود الفراء

^١ - انظر: الكتاب، ٥٣٦/٣.

^٢ - ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٤٣. الفهرست، ص ١٠٥. نزهة الألباء، ص ٨١.

^٣ - المقصور والممدود، الفراء، أخرجه أول مرة: عبد العزيز الميمني، عارضه بنسخة جديدة وزاد في حواشيه وصنع فهرسه: عبد الإله نبهان - محمد خير البقاعي، دار قتيبة، ١٩٨٣، ص ٢٣، كذا سماه المحققان، وهي تسمية ابن النديم، انظر: الفهرست، ص ١٠٦.

^٤ - نفسه، ص ٢٣ - ٢٤.

^٥ - نفسه، ص ٤٨.

^٦ - انظر: أخبار النحويين البصريين، ص ٣٤.

^٧ - نفسه، ص ٣٤ - ٣٥.

^٨ - تاريخ الأدب العربي، ١٩٩/٢.

هذه ذكرها لنا ابن النديم في فهرسته عند ذكر أخبار الفراء، فقال: "أسماء الحدود، نسختها من خط سلمة بن عاصم على هذا الترتيب:

حد الإعراب في أصول العربية، حد النصب المتولد من الفعل، حد المعرفة والنكرة، حد من ورب، حد العدد، حد منذ ومذ وهل، حد العماد، حد الفعل الواقع، حد إن وأخواتها، حد كي وكيلا، حد حتى، حد الإغراء، حد الدعاء، حد النونين الشديدة والخفيفة، حد الاستفهام، حد الجزاء، حد الجواب، حد الذي ومن وما، حد رب وكم، حد القسم، حد التبرية والتمني، حد النداء، حد الندبة، حد الترخيم، حد أن المفتوحة، حد إذ وإذا وإذاً، حد ما لم يتم فاعله، حد لو تركت ورأيك، حد الحكاية، حد التصغير، حد النسبة، حد الهجاء، حد راجع الذكر، حد الفعل الرباعي، حد الفعل الثلاثي، حد المعرب من مكانين، حد الإدغام، حد الهمز، حد الأبنية، حد الجمع، حد المقصور والممدود، حد المذكر والمؤنث، حد فعل وأفعل، حد النهي، حد الابتداء والقطع، حد ما يجري وما لا يجري"^١.

وعدة حدود الفراء على هذه الرواية ستة وأربعون حداً، وإذا أفردنا ما جمعه تحت حد واحد بلغت عدتها ثلاثة وستين حداً، وتختلف عدة هذه الحدود وأسمائها في الفهرست باختلاف طبعات الكتاب، إذ يسقط حد منذ ومذ وهل ليحل محله حد ملازمة رجل^٢، ولا أدري معناه، كما يسقط حد التبرية والتمني ليحل محله حد الثنوية والمثنى^٣، أما حد ما لم يتم فاعله فيصبح حد ما لم يسم فاعله^٤، ويسقط حد لو تركت ورأيك نهائياً دون بديل، وهذا ما لم أقف له على معنى، ويصير حد النسبة حداً للثنوية^٥، كما يسقط حد الفعل الثلاثي نهائياً.

ويروى أن كتاب الحدود للفراء اشتمل على ستين حداً، ذكر ذلك البغدادي في قصيدة

لمحمد بن الجهم السمرى يمدح فيها الفراء، ويذكر فيها عدة حدوده، فيقول:

"يا طالب النحو التمس علم ما ألفه الفراء في نحوه
ستين حداً قاسها عالماً أملاًها بالحفظ من شذوه"^٦

^١ - الفهرست، ص ١٠٦.

^٢ - انظر: الفهرست، ابن النديم، تح: محمد أحمد أحمد، المكتبة التوفيقية، دت، ص ١٠٢.

^٣ - نفسه، ص ١٠٢.

^٤ - نفسه، ص ١٠٢.

^٥ - نفسه، ص ١٠٢.

^٦ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، دت، ١٥٤/١٤.

وربما كان اختلاف عدة الحدود عائداً إلى جمع بعض الحدود تحت حد واحد في رواية، وإفرادها في أخرى، أما اختلاف أسمائها، فلا أظنه عائداً إلا إلى أن حدود الفراء لم يصل إلينا إلا بعضها، ومهما يكن من أمر عدتها، فإنه لم يصل إلينا إلا أسماؤها، وما وصل إلينا منها يكفي للتعرف على طبيعة الحدود عنده، فالواضح أن الفراء لا يعنى بوضع حدود لمصطلحات بقدر ما يعنى بشرح الظاهرة النحوية في تطبيقها الفعلي، فقد غابت عن حدوده أقسام الكلم الرئيسية، وهي الاسم الفعل والحرف، كما لا نجد أثراً لحدود المصطلحات الأساسية في التطبيق النحوي كالعمل والعامل، أما ما نجده من أسماء لحدود مثل: حد الإغراء وحد الحكاية وحد التصغير وغيرها، فلا أعتقد أنه عنى بذلك تحديد هذه المصطلحات، وإنما هو يتعامل معها في حدوده على أساس أن كل واحد منها اسم يطلق على أسلوب من أساليب العربية، فيحدده بالشرح والتمثيل على حد ما كان يفعل سيبويه، فهو إذن لا يقصد الحد بمعناه الاصطلاحي المنطقي، الذي يعنى "بيان الماهية أو الحقيقة، وهو التعريف الجامع المانع، وهو الذي يتألف من الجنس والفصل، كقولهم في حد الإنسان حيوان ناطق، فالحيوان جنس والناطق فصل، لأن هذا المعنى في أكبر الظن لم يعرف في بيانات الدرس في عهد الفراء ومعاصريه، ولعل المراد بالحد في كتاب الحدود ما كان يريده الكسائي منه، فقد سئل الكسائي عن حد الفاعل وحد المفعول فقال: حد الفاعل الرفع أبداً، وحد المفعول به النصب أبداً، أو ما كان يريده الفراء نفسه بقوله: مات الكسائي وهو لا يحسن حد (نعم وبئس)، ولا حد (أن المفتوحة)، ولا حد الحكاية... ولم يكن الخليل يحسن النداء، ولا كان سيبويه يدري حد التعجب"^١، ولكن عمله هذا على كل حال مشوب بالثقافة الفلسفية التي ينزع صاحبها إلى التحديد والتقسيم والتفصيل.

ولا شك في أن الفراء أفاد في حدوده من الكتاب، فسيبويه في تحديده لـ(كم) مثلاً، يقرنها بـ(رب) من حيث المعنى والعمل مع وجود فارق بينهما، إذ يقول: "واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب، لأن المعنى واحد، إلا أن كم اسم ورب غير اسم بمنزلة من، والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجل أفضل منك، تجعله خبر كم، أخبرنا يونس عن أبي عمرو"^٢، وكذلك يفعل الفراء، فنجد يضع حداً يسميه: حد رب وكم، كما يضع حداً يسميه: حد من ورب، ولو أنه أراد التحديد الدقيق ما كان لرب حدان، فإن حد رب المقرونة بكم لا يختلف عن حد رب المقرونة بمن من هذا الحيث، ولا داعي لأن يقرنها بشيء أصلاً، إذ كان يكفي أن

^١ - الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، دار الزائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٧، ص ٤. معجم الأدباء، ١٣/١٨٥ - ١٩٥.

^٢ - الكتاب، ٢/٢٦١.

يقول: حد رب، ولكنه ينظر إلى رب من منظورين: الأول شبهها بكم الخبرية من حيث العمل، والثاني شبهها بمن من حيث إنهما حروف، فهو إذن يبني عمله في التحديد على أساس الاستعمال اللغوي مع إدراك أوجه الاشتراك والتباين، والتباعد والتقارب بين الأشياء المراد تحديدها، وهي مرحلة مهمة من مراحل التحديد النحوي، فإن النحوي يجب أن يراعي في الحد الذي يضعه أن يكون حده قادراً على تمييز ما يحده من غيره، ولكن هذه المرحلة على أهميتها تعد مرحلة سابقة لوضع الحدود الدقيقة بالمعنى الاصطلاحي، ويشاكل هذا حد كي وكيل، وحد الذي ومن ما، وحد إذ وإذا، فإن جمعها تحت حد واحد يوحي بأن الفراء يتلمس أوجه الشبه فيما بينها، فيضعها تحت حد واحد أظنه يشرع بعدها بشرح أوجه التشابه والتباين، ليخرج بعد الجمع إلى التفصيل، مقارناً بين (كم ورب)، ومن ثم بين (رب ومن)، وبين (الذي ومن)، وبين (من وما)، وبين (الذي وما)، وسوى ذلك مما يسم دراسته بطابع فلسفي أخبرنا عنه أبو العباس ثعلب، فقال: "وكان الفراء يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته، حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة"^١. يضاف إلى ذلك أن حدود الفراء السابقة ليست حدوداً نحوية صرفة، وإنما نجد فيها حدوداً صرفية وأخرى صوتية، وأخرى تبدو متأثرة بعلوم القرآن، فمن الأولى: حد الفعل الرباعي وحد الثلاثي وحد الأبنية، ومن الثانية: حد الإدغام وحد الهمز، وربما كان لعمله في ميدان التفسير والتصنيف في علوم القرآن أثر كبير على حدوده، فهو صاحب (معاني القرآن) وكتاب (المصادر في القرآن) وكتاب (الجمع والتنثية في القرآن) وكتاب (الوقف والابتداء)^٢، ولذلك فليس غريباً أن نجد في حدوده حدوداً من مثل: حد الابتداء والقطع، وحد الإدغام وحد الهمز، وما نستطيع أن نستشرفه من هذه الحدود غير المنسقة التي لا يضبطها منهج في الترتيب والتبويب أن الفراء لم يكن يعنى هنا بالتظهير لنظرية في التحديد أو التعريف، بل غايته بسط المفهوم قدر الإمكان ليكون واضحاً لمريده، فكأنها عبارة عن ردود على أسئلة سألها بعض من في حضرته، أو أنها إملاءات على طلابه أو أصحابه هدف منها إلى شرح ما رأى أنه قد يكون مستغلقاً على الفهم، ليصير النحو قريباً من الأفهام، فكان ذلك سبباً في عدم شموليتها، وقد أورد صاحب الفهرست في أخبار الفراء ما ينبني عن ذلك، فقال: "قال أبو العباس: وكان السبب في إملائه الحدود أن جماعة من أصحاب الكسائي صاروا إليه وسألوه أن يملئ عليهم أبيات النحو، ففعل، فلما كان المجلس الثالث قال بعضهم لبعض: إن دام هذا على هذا علم النحو الصبيان،

^١ - الفهرست، ص ١٠٥.

^٢ - نفسه، ص ١٠٦.

والوجه أن يقعد عنه، فقعدوا، فغضب وقال: سألوني القعود فلما قعدت تأخروا، والله لأملين النحو ما اجتمع اثنان، فأملى ذلك ست عشرة سنة^١.

وتنبئ هذه الرواية عن وضوح أسلوب الفراء في إلقاء النحو، ونحوه به منهج التبسيط والشرح والتفصيل، ليكون الصبيان قادرين على تعلمه، فانعكس ذلك سلباً على مصطلحاته التي جاءت متداخلة بعضها مع بعض لعدم ترتيبها في نسقها الطبيعي، فخرست المصطلحات كثيراً من الدلالات، وربما كان ذلك سبباً لإطلاق غير مصطلح على مفهوم واحد، أو إطلاق عدة تسميات عليه كما في تسمية المقصور والمنقوص على سبيل المثال، كما أن عدم اتباع منهج في التحديد أدى به إلى التطويل في بعض المصطلحات، كقوله: حد الإعراب في أصول العربية، وقوله: حد النصب المتولد من الفعل، وكان يكفيه أن يقول: حد الإعراب وحد النصب، فمعلوم أن عمله في النحو، فلا خوف إذن من أن يلتبس مصطلحا الإعراب والنصب بالمعنى اللغوي أو غيره، إذ كان مجال الدرس محدداً، ولا أعتقد أن تخصيص المصطلح على هذا النحو قد يوحى بعدم شيوعه في أوساط الدارسين أو المتلقين، فهذا منافع للواقع اللغوي والثقافي في عصر الفراء حيث شاعت مصطلحات أكثر غرابية من مصطلح الإعراب، كتلك التي نجدها في كتاب سيبويه، والتي شرح بعضها وترك البعض الآخر دون شرح كما ورد سابقاً، ولذلك فإنني لا أجد سبباً لذلك - بعد عدم اتباع منهج في التحديد - إلا رغبة الفراء في زيادة الإفهام والإيضاح بحيث لا يبقى وجود لأي غموض قد يكون محتملاً، وهذا عمل من الفراء جدير بالتقدير، إذ إن وضوح مفهوم المصطلح خطوة متقدمة نحو تحديده، و" تؤكد تعريفات حديثة للمصطلح في إطار علم المصطلح قضية موقع المصطلح الواحد في إطار المصطلحات الأخرى داخل التخصص، منها التعريف التالي: (المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس، يكون تسمية حصرية، تسمية لشيء، ويكون منظماً، أي في نسق متكامل، ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوماً)، ولهذا فإن وضوح المصطلح المفرد يرتبط في المقام الأول بوضوح المفهوم الذي يدل عليه المصطلح، ويتحدد في إطار نظام المفاهيم في داخل التخصص الواحد^٢.

ويرى بعض الباحثين أنه لا يشترط في المصطلح أن يكون قصيراً أو موجزاً، فقد يعبر عنه بكلمة أو بكلمتين أو بأكثر من ذلك، ومن يشترط في المصطلح الإيجاز فإنه يكون قد وقع

^١ - الفهرست، ص ١٠٥.

^٢ - الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د. محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، دت، ص ١٢ - ١٣.

^٣ - انظر: المصطلح النحوي، ص ٢٤.

في التباس بين المصطلح وحد المصطلح، فإن الحد هو الذي يشترط فيه الإيجاز^١، ولا نعني هنا مصطلحات الفراء، فهي في معظمها مؤلفة من كلمة واحدة، وما أردف به بعضها فضلة قصد بها تخصيص المصطلح وشرحه، فهي ليست جزءاً منه، وهذا الرأي يعارضه رأي آخر يشترط في المصطلح جانب الإيجاز، فهذا أقرب إلى تحقيق الغاية من وضع المصطلح، فلا ينبغي إذن أن يكون عبارة طويلة تصف الشيء أو توحى به، فليست هذه مهمة المصطلح، بل يكفي أن يتكون من كلمة أو تركيب بسيط دال على مفهومه، وفي الآن ذاته يسمح باستخدام هذا المصطلح بسهولة ويسر^٢.

وإذا قارنا حدود الفراء السابقة مع حدود سيبويه في الكتاب التي ذكرها ابن جني فإننا سنجد أن الرجلين يتقاطعان في كثير من الحدود منها: (الحروف الخمسة الداخلة على المبتدأ، حد إن وأخواتها)، (كم، حد رب وكم)، (النداء، حد النداء)، (ما ينصرف وما لا ينصرف، حد ما يجري وما لا يجري)، (النسبة، حد النسبة)، (التثنية والجمع الذي على حدها، حد التثنية والثنائي/حد الجمع)، (التصغير، حد التصغير)، (القسم وإعراب الأسماء فيه، حد القسم)، (النون الخفيفة والثقيلة، حد النونين الشديدة والخفيفة)، (المقصور الممدود، حد المقصور والممدود)، (الهمز، حد الهمز)، (العدد، حد العدد)، (الوقف والابتداء، حد الابتداء والقطع)، وهما يتقاربان في حدود أخرى منها: (المفعول به، حد النصب المتولد من الفعل)، (إعراب الأفعال، حد الإعراب)، (الأبنية والتصريف، حد الأبنية)، (بناء الأفعال والمصادر، حد الفعل الثلاثي/حد الفعل الرباعي/حد فعل وأفعل)، فحدودهما تتقاربان في التسمية، كما أنهما يتقاربان كثيراً في منهج التحديد، فكل منهما هدفه شرح المفهوم وبسطه، وتحديد في إطار الاستعمال اللغوي، مع تلمس أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر النحوية، كالحذ الذي ورد عند سيبويه: السؤال بمن في النكرة والمعرفة، وذا الذي بمنزلة الذي، وغيرها، فالفراء إذن يتبع منهج سيبويه نفسه في التحديد، ويخلط مثله أيضاً الحدود النحوية بغيرها، لذلك كانت حدوده لا تتعدى مجال المباحث النحوية التي وجدت عند سيبويه ومن كان في عصره، لكن جهود الفراء تلك أثمرت حدوداً ومصطلحات ابتكرها، فأضفى منهجه في التحصيل والضبط صبغة متميزة على مدرسة الكوفة^٣، فخالفت في اصطلاحاتها تلك التي وضعها البصريون، فالفراء يسمي المفعول لأجله باسم

^١ - انظر: المصطلح النحوي، ص ٢٥، وانظر: رسالة الحدود للغزالي ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٩٦ - ٢٧٠.

^٢ - انظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ١٥.

^٣ - انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي أنصاري، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٤٤١ وما بعدها.

التفسير، ففي حديثه عن قول الله جل وعلا: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^١، يقول: "نصب حذر على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها حذراً، إنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وفاقاً، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير..."^٢، ومن ذلك أيضاً مصطلحا الجحد والإنكار، وهما "مصطلحان وضعهما الفراء في مقابل النفي والإثبات عند البصريين"^٣، ويبين الفراء معاني مصطلحاته بالشرح والأمثلة، ويتلخص ذلك في أن نعم لإثبات النفي، أي للدلالة على الجحد، وبلى لنفي النفي، أي الرجوع عن الجحد، يقول: "لو قلت لقائل قال لك: أما لك مال؟ فلو قلت نعم، كنت مقراً بالكلمة بطرح الاستفهام وحده، كأنك قلت: نعم ما لي مال، فأرادوا أن يراجعوا عن الجحد ويقولوا بما بعده، فاختاروا بلى لأن أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد... وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد، فقالوا: بلى، فدللت على معنى الإقرار والإنعام، ودل لفظ (بلى) على الرجوع عن الجحد فقط"^٤. ويضع الفراء حداً للصرف، وهو توصيف لظاهرة نصب المضارع بعد واو المعية، فقال عنه: "الصرف أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها كما قال الشاعر:

فلا تقعدنَّ على زخّةٍ وتضمير في القلبِ وجداً وخيفاً

وكما قال الآخر:

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في قوله: وتأتي مثله، فسمي صرفاً لهذا إذا كان معطوفاً لا يجوز أن يعاد فيه الحادث الذي قبله"^٥.

فالكلام السابق علة لعدم جواز كون الواو عاطفة في هذا المقام، إذ كان الكلام لا يستقيم على العطف، والأمثلة السابقة تشي بأن الكلام على واو المعية، إلا أنه يضع حداً آخر للصرف في استعمال مزدوج لهذا المصطلح فيقول: "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرر في العطف،

^١ - البقرة، ١٠٧.

^٢ - معاني القرآن، الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٥، ١٧/١.

^٣ - المصطلح النحوي، ص ١٧١.

^٤ - معاني القرآن، ٥٢/١ - ٥٣.

^٥ - دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤، ص ٥٤ - ٥٥.

معاني القرآن، ١١٥/١.

فذلك الصرف"^١، مما يعني أن الصرف هو: "إخراج الفعل الثاني المعطوف عما وقع من حكم على الفعل المعطوف عليه، ولذلك سميت الواو واو الصرف عند الكوفيين لا واو العطف"^٢.

– الحدود عند المبرد:

لقد استطاع الفراء إذن ابتكار مصطلحات نحوية عديدة خالف فيها نحاة البصرة، ليؤسس للنحو الكوفي أسسه ويرسم له مصطلحاته^٣، دون أن ينسى شرحها ليعرف المراد منها، فكانت جهوده تلك على قدر كبير من الأهمية في التأسيس لنظرية في الحدود النحوية، بدأت تباشيرها بالظهور عندما بدأ النحاة يسمون كتبهم باسم الحدود، إلا أن تلك الصناعة على ما يبدو لم تكن قد احتلت موقعا مرموقا في نفوس المتلقين كما عند النحاة، فبقي الناس يرغبون عن الحدود، فقد ذكر لنا ابن النديم أن ابن سعدان (ت ٢٣٠هـ)^٤ ألف في حدود النحو، لكن مؤلفه هذا لم يلق صدق مقبولا في أوساط المتلقين، فذكر أن "له قطعة حدود على مثال حدود الفراء لا يرغب الناس فيها"^٥، وقد يفهم من هذا الكلام أن الناس لم يرغبوا في حدود الفراء أيضا، ولذلك فلم يقبلوا على ما يشاكلها، ولعل رغبة الناس في المفهوم الواضح والعبارة السلسة اللينة هي التي دفعت المبرد (ت ٢٨٥هـ)^٦ الذي انتهت إليه رياسة النحو البصري بعد سيبويه إلى إعادة النظر في الدراسة النحوية التي ورثها، فعمد إلى تبسيط العبارات وشرح المشكل أو العصي على الأفهام، فلم شتات مسائل النحو التي كانت متفرقة في أرجاء الكتاب، وجعلها ضمن باب واحد إذا قرأته أحطت بعلم ما يعنون له، فقد استقرأ المبرد كتاب سيبويه، وأعاد النظر مدققا متفحصا، فهو الأمين على النحو البصري بعده، فعليه إذن أن يحصن نفسه بتغذيتها بالعلم المستخرج من الكتاب، مضيفا إليه ما يقويه ويدعمه ويمحصه، حتى إننا لنجد بين كتبه التي عدها له ابن النديم مجموعة تختص بالكتاب^٧، فألف (كتاب المدخل إلى سيبويه)، و(كتاب الرد على سيبويه)، و(كتاب الزيادة المنتزعة من سيبويه)، و(كتاب شرح شواهد كتاب سيبويه)، و(كتاب فقر كتاب سيبويه)، مع غيرها من مؤلفاته الكثيرة، وهذا الاستقراء العميق للكتاب جعله يتأثر تأثرا كبيرا

^١ - معاني القرآن، ٢٣٥/١.

^٢ - المصطلح النحوي، ص ١٨٨.

^٣ - نفسه، ص ١٦٢ وما بعدها.

^٤ - ترجمته في: الفهرست، ص ١١٠.

^٥ - نفسه، ص ١١٠.

^٦ - ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص ٩٦. طبقات النحويين واللغويين، ص ١٠٨. الفهرست، ص ٩٢. نزهة الألباء، ص ١٦٤.

^٧ - انظر: الفهرست، ص ٩٣.

بمنهجه، " فعمل جهده ألا يغير إلا فيما لم يستطع سيبويه أن يقيمه على صوى واضحة، فالمصطلحات التي جاءت عند سيبويه واستقرت إلى يوم الناس هذا نجد المبرد يستعملها كما كان سيبويه من قبل يفعل، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى"^١، وإذا كان المبرد قد اختص الكتاب بعدة مؤلفات، فإنه في بقية كتبه لا ينسى الاعتماد عليه، ويأتي في مقدمة هذه كتابه المقتضب، وهو مع الكتاب "أقدم وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف، فالربط بينهما إنما هو تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرجه في القرنين الثاني والثالث"^٢، وعندما ننظر في المقتضب فإننا سنرى مقدار هذا التأثير، وقد بدأه المبرد بباب عنوانه بقوله: "هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال"^٣، تحدث فيه عن أقسام الكلم على غرار ما فعل سيبويه في أول باب من أبواب كتابه الذي وسمه بقوله: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"^٤، إلا أن المبرد يتصدى هنا لما تركه سيبويه من تحديد الاسم، فقال في حده: "أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"^٥.

وقد ناقش النحاة حد المبرد للاسم^٦ بما نحن بمغنى عن ذكره هنا، إذ كان يعيننا في المقام الأول أن المبرد يضع حداً للاسم، وهذه مرحلة تطويرية مهمة في تاريخ الحدود النحوية، لكنها بلا أدنى شك مكملة لما بدأ به سيبويه، والرأي الأقرب إلى المنطق أن المبرد لم يرد تحديد الاسم، وإنما "قصد التقريب على المبتدئ، فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة... وقصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب، أو المستحقة له... ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلها"^٧، وهذا هو منهج سيبويه، وهو منهج تعليمي ليس الغرض منه حد الحدود، وإنما الشرح والتبسيط بما يسهل الفهم، فلا بأس إذن من أن يورد المبرد ما يميز الأسماء أو ما يعمها، وعندما يرد ما يخرج عن هذا المميز يتم التنبيه عليه، ومن ثم فهو لا يذكر حد الفعل والحرف، وإنما اكتفى بالقول إن الحرف ما جاء لمعنى^٨، أما الفعل فيؤجل الحديث عنه إلى موضع آخر يورد فيه

^١ - المصطلح النحوي، ص ١٥٩.

^٢ - المقتضب، ١/ ١٢٦ من المقدمة.

^٣ - نفسه، ١/ ١٤١.

^٤ - الكتاب، ١/ ١٢.

^٥ - المقتضب، ١/ ١٤١.

^٦ - انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٥١. الصاحبى في فقه اللغة العربية، ص ٤٩.

^٧ - الإيضاح في علل النحو، ص ٥١.

^٨ - انظر: المقتضب، ١/ ١٤١.

أقسامه،" فالأفعال ثلاثة أصناف: منها المضارع ... وفَعَلَ وما كان في معناه لما مضى، وقولك افعل في الأمر، وهذان الصنفان لا يقعان في معاني الأسماء، ولا تلحقهما الزوائد كما تلحق الأسماء^١، وبذلك يكون عمله هذا في طور التأسيس استكمالاً لجهود من سبقه، وهذا التكامل في الجهود كنا قد وجدنا نظيره بين جابر بن حيان (ت ١٨٠هـ) والكندي (ت ٢٥٢هـ) عند الحديث عن تطور المصطلح الفلسفي.

ويتابع المبرد سيبويه في التفريق بين حركات الإعراب والبناء^٢، كما أنه لا يخرج عن مفهوم لفظة الحد الذي وجدناه عند سيبويه، إلا أنه يبين المراد من استخدامه لها في بعض المواضع، فالجمع الذي على حد التنثية مثلاً هو الجمع الذي يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في المثني، ويتم بإضافة واو ونون في الرفع، وياء ونون في النصب والجر، فهو على ما يقول المبرد " الجمع الصحيح، وإنما كان كذلك لأنك إذا ذكرت الواحد نحو قولك: مسلم، ثم تنثيته أدبت بناءه كما كان ثم زدت عليه واواً ونوناً أو ياء ونوناً، ولم تغير بناء الواحد عما كان عليه، وليس هكذا سائر الجمع، لأنك تكسر الواحد عن بنائه نحو قولك درهم، ثم تقول دراهم، تفتح الدال وكانت مكسورة، وتكسر الهاء وكانت مفتوحة، وتفصل بين الراء والهاء بألف تدخلها، وكذلك أكلب وأفلس وغلما، فلذلك قيل لكل جمع بغير الواو والنون جمع تكسير، ويكون إعرابه كإعراب الواحد، لأنه لم يأت على حد التنثية"^٣.

فالمبرد هنا يوضح ما قصده من الجمع الذي على حد التنثية من حيث سلامة البناء، وهو في معرض حديثه يضع حداً لجمع التكسير، فحد جمع التكسير أنه: (كل جمع بغير واو ونون)، أو هو (كل جمع لم يأت على حد التنثية)، ويرد ذلك بفصل مميز بأن قال: (إعرابه كإعراب الواحد)، ونراه في مكان آخر يعود ليستبدل لفظة الحد بمقابل لها ينبني عن المقصود بها، فقال في باب مصطفىين: " فإذا أردت الجمع على جهة التنثية - وذلك لا يكون إلا لما يعقل - تقول: مسلمان ومسلمون، وصالحان وصالحون"^٤.

ويتحدث المبرد عن حدود التصريف، إلا أنه في حديثه هذا لا يقصد أن يضع حداً لهذا الفرع من علوم اللغة، وإنما قصد إلى بيان قوانين التصريف وكل ما يختص به من معرفة

^١ - المقتضب، ٢/٢.

^٢ - نفسه، ١٤٢/١.

^٣ - نفسه، ١٤٣/١ - ١٤٤.

^٤ - نفسه، ٣٩٤/١.

الأبنية والأوزان والعلل التي تعتري بنية الكلمة من الإبدال والحذف والزيادة، وسوى ذلك من علل صرفية فيقول: " وهذه حدود التصريف ومعرفة أقسامه وما يقع فيه من البدل والزوائد والحذف، ولا بد من أن يصدر بذكر شيء من الأبنية لتعرف الأوزان وليعلم ما يبني من الكلام وما يمتنع من ذلك"^١، فالحدود هنا ليست حدوداً للعلم ومصطلحاته، وإنما هي قوانين ذلك العلم التي يبني عليها، وأصوله التي يسير وفقها، وتفصيلاته الدقيقة التي يشرع المبرد في شرحها، فيبدأ أولاً بتقرير عدة الحروف التي تبني عليها الكلمة، وكان الخليل قد ذكر أن أقل ما تكون عليه الكلمة حرفان، والكلمة مصطلح دال عنده على الاسم والفعل والحرف بلا تمييز، فقال: " قال الليث: قال الخليل: كلام العرب مبني على أربعة أصناف، على الثنائي والثلاثي والرابعي والخماسي"^٢، وتابعه سيبويه مضيفاً أن بعض الكلمات تقع في حرف واحد، فعقد لذلك باباً في عدة ما يكون عليه الكلم، محدداً في حديثه معنى العطف، ومعاني بعض حروفه قائلاً: " وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد.... أما ما يكون قبل الحرف الذي يجاء به له، فالواو التي في قولك: مررت بعمر وزييد، وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر، والفاء وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في إثر بعض، وذلك قولك: مررت بعمر وزييد فخالد..."^٣، فأصل العطف الضم والجمع، والواو لمطلق الجمع دون ترتيب، أما الفاء فجمع مع ترتيب، وهذان الحرفان يطلق عليهما سيبويه اسم الكلمات، فهما كلمتان تقعان في حرف واحد.

ومن الأسماء ما يقع في حرف واحد، كالتاء في فعلت، والكاف في رأيتك، وهو ما يسميه سيبويه علامة الإضمار^٤، أما الاسم الظاهر فلا يكون على حرف واحد أبداً، وهذا هو مذهب الخليل الذي كان يرى أن " الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف، مثل سعد وعمر ونحوهما من الأسماء"^٥، ويتابعهما في ذلك المبرد، إلا أنه يقدم الحديث عن ذلك خلافاً لسيبويه الذي كان قد أصر حديثه هذا كثيراً^٦، وكان المبرد يسعى إلى إعادة ترتيب الأبواب النحوية والصرفية، وجعلها

^١ - المقتضب، ١/١٧٣.

^٢ - العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران، ط١، ١٤٠٥ هـ، ١/٤٨.

^٣ - الكتاب، ٤/٢١٦ - ٢١٧.

^٤ - نفسه، ٤/٢١٨.

^٥ - العين، ١/٤٩.

^٦ - ذكره سيبويه في الجزء الرابع من كتابه، في حين تحدث عنه المبرد في الجزء الأول من المقتضب.

متتالية في نظام يجمع المتناثر منها، فيتحدث في باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه قائلاً: " فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد، ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه لأنه مستحيل، وذلك أنه لا يمكنك أن تبتدئ إلا بمتحرك ولا تقف إلا على ساكن، فلو قال لك قائل اللفظ بحرف، لقد كان سألك أن تحيل، لأنك إذا ابتدأت به ابتدأت متحركاً، وإذا وقفت عليه وقفت ساكناً، فقد قال لك: اجعل الحرف ساكناً متحركاً في حال... فمما جاء على حرف مما هو اسم التاء في قمت، إذا عنى المتكلم نفسه وغيره من ذكر أو أنثى... والكاف من نحو ضربتك... والهاء في ضربته...^١، فهذه الأسماء على حرف واحد، وهي ضمائر، أما الأسماء الظاهرة فلا تكون أقل من ثلاثة أحرف، وإن جاء منها ما هو على حرفين، فهناك حرف سقط يظهره الجمع والتصغير^٢.

والمبرد هنا يكرر أقوال سيبويه ولكن مع زيادة في الشرح والتعليق، ومع تعليل من جانب غير الجانب الذي تناوله سيبويه، فسيبويه يعلل عدم وجود اسم على حرف واحد من ناحية معنوية ودلالية، وذلك " لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء، ولا يوصل إلى ذلك بحرف، ولم يكونوا ليحذفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل وإنما يجيء لمعنى"^٣، أما المبرد فقد علل ذلك من ناحية صوتية، فالحرف لا يستقل بنفسه لاستحالة التلفظ به منفرداً، ولا بد من الإشارة في هذا المقام إلى أن المقتضب من حيث المادة العلمية الموجودة فيه يشاكل كتاب سيبويه، فهو ليس كتاباً خاصاً بعلم النحو، ففيه مباحث صرفية وصوتية ولغوية، وكل ذلك يفضي إلى عدم استقلالية النحو كعلم قائم برأسه، وإنما بقي في إطار ما يسمى علم العربية.

– مفهوم الحد عند المبرد:

يرد مصطلح الحد عند المبرد بمعنى الخاصة، وكذلك بمعنى وجه الكلام وأصله، كما يستخدم لفظة الحد بمعناها اللغوي:

١- فمن الأول ما جاء في حديثه عن اللام الداخلة على خبر إن، فهي في الأصل لام الابتداء، ووقوعها في أول الكلام خاصة مميزة لها، فيجب أن يكون مجيئها في الخبر إذن معللاً على وجه تحتفظ فيه بحقها في الابتداء، يقول المبرد: " اعلم أن هذه اللام تقطع ما دخلت عليه

^١ - المقتضب، ١/١٧٤.

^٢ - نفسه، ١/١٨٠. وانظر: الكتاب، ٤/٢١٩ وما بعدها. العين، ١/٥٠.

^٣ - الكتاب، ٤/٢١٨.

مما قبلها، وكان حدها أن تكون أول الكلام، كما تكون في غير هذا الموضع، وذلك قولك: قد علمت زيدا منطلقاً، فإذا أدخلت اللام قلت: علمت لزيد منطلق، فتقطع بها ما بعدها مما قبلها، فيصير ابتداء مستأنفاً، فكان حدها في قولك: إن زيدا لمنطلق، أن تكون قبل إن، كما تكون في قولك: لزيد خير منك، فلما كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى إن، لم يجز الجمع بينهما فجعلت اللام في الخبر، وحدها أن تكون مقدمة، لأن الخبر هو الأول في الحقيقة، أو فيه ما يتصل بالأول، فيصير هو وما فيه الأول، فلذلك قلت: إن زيدا لمنطلق، لأن المنطلق هو زيد^١.

فالمبرد إذن يحافظ على حد لام الابتداء التي تفيد التوكيد، وهو أن تكون مقدمة كما يقول، وليس هذا بحد لها، إنما خاصة من خصائصها، ومن ثم يعلل تأخيرها إلى الخبر بأن الخبر هو المبتدأ أو مرتبط به ارتباطاً يجعله أولاً في الحقيقة، فلذلك صح دخول اللام عليه، وهذا المعنى للحد مع هذا التعليل يشكل مرحلة متممة لما جاء به سيبويه، كما أنه يشي إلى حد ما بثقافة فلسفية بدأ النحاة يتقنون أنفسهم بها، فجاء استخدام المبرد للفظة الحد مشرباً بالمعنى المنطقي للمصطلح، وجاء تعليقه متشجاً بأسلوب فلسفي يجعله يربط بين الأشياء، ويقرر أن المؤخر لفظاً ورتبة وهو الخبر مقدم في الحقيقة، فحافظ بذلك على ما رآه أنه حد للام الابتداء.

وقريب من هذا ما ذكره من حد سبحان، فقال: " فأما قولهم سبحان الله، فتأويله براءة الله من السوء، وهو في موضع المصدر، وليس منه فعل، وإنما حده الإضافة إلى الله عز وجل، وهو معرفة^٢، وحد الأفعال أن تكون كلها مبنية، فلما ضارع أحدها الاسم أعرب، فالبناء خاصة من خواص الأفعال، أو بعبارة أوضح: إن البناء في الأصل للأفعال، والإعراب للأسماء، ويعلل المبرد عدم إعراب الأفعال مستعيناً بفكرة العامل، كما يشرح لنا معنى مضارعة الأسماء بأسلوب واضح فيقول: " اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة وإن كانت الأفعال أقوى من ذلك، وكان حدها ألا يعرب شيء منها، لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية، فهذا كان حدها في الأصل... وإنما أعربت هذه الأفعال (يعني المضارعة) بعد أن كان حدها على ما وصفت لك لمضارعتها الأسماء، ومعنى المضارعة أنها تقع مواقعها وتؤدي معانيها"^٣.

^١ - المقتضب، ٣٤٣/٢.

^٢ - نفسه، ٢١٧/٣.

^٣ - نفسه، ٨٠/٤.

٢- أما استخدام لفظة الحد بمعنى أصل الكلام أو وجهه، فهو ما كنا قد رأيناه عند سيبويه، ولم يخرج المبرد عن الإطار الذي رسمه له، فهو يستخدم عبارة (حد الكلام) للدلالة على أصله، فقد امتنع قولنا: أشهد بأنك لمنطلق، وذلك " لأن حد الكلام التقديم، فلو أدخلت حرف الخفض على اللام كان محالاً ^١ .

٣- ومن استخدامه للفظ الحد بمعناها اللغوي ما جاء في حديثه عن مذ ومنذ، فإن "مذ" يرتفع بعدها الكلام على أنها مبتدأ خبرها ما بعدها، وقد ينخفض ما بعدها على أنها حرف بمعنى في، ليصل بعدها إلى قوله: " فإن قال قائل: فما بالي أقول: لم أرك مذ يوم الجمعة، وقد رآه يوم الجمعة؟ قيل: إن النفي إنما وقع على ما بعد الجمعة، والتقدير: لم أرك مذ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة، فقد أثبت الرؤية، وجعلتها الحد الذي منه لم أره ^٢ ، فمعنى قوله: وجعلتها الحد الذي منه لم أره، أن يوم الجمعة هو منتهى رؤيتي له، أو الحد الذي انتهى عنده رؤيتي له، وهذا معنى لغوي صرف للفظ الحد لا يحتمل أي معنى مجازي.

– نماذج من حدود المبرد:

وإذا تجاوزنا مسألة استخدام المبرد للفظ الحد إلى الحدود النحوية عنده، فإننا سنجد أنه يتعامل مع هذه المسألة على غرار ما كان يفعل سيبويه، وبأسلوب علمي رفيع ينفج منهج العبارة المبسطة والبيان الواضح، متحريراً الدقة في استخدام بعض المصطلحات، وساعياً إلى اختصار العبارة، كما نجد ذلك في بعض عناوين أبوابه، ومن ذلك:

– **حد المقصور والممدود:** قال: " هذا باب المقصور والممدود، فأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتح، وذلك نحو: مغزى... فأما الممدود، فإنه ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة، أو تقع ألفان للتأنيث فتبدل الثانية همزة... ^٣ "، وكان قد مر معنا أن سيبويه سمى المقصور منقوصاً ^٤ .

– **حد كم:** " هذا باب كم°، اعلم أن كم اسم يقع على العدد ولها موضعان: تكون خبراً وتكون استفهاماً، فمجرها مجرى عدد منون، وذلك قولك: كم رجلاً عندك؟ وكم غلاماً لك؟ تريد أعشرون غلاماً أم ثلاثون، وما أشبه ذلك... فأما كم التي تقع خبراً، فمعناها معنى رب، إلا أنها

^١ - المقتضب، ٣٤٤/٢.

^٢ - نفسه، ٣١/٣.

^٣ - نفسه، ٧٩/٣ - ٨٤.

^٤ - انظر: الكتاب، ٥٣٦/٣ - ٥٣٩.

^٥ - في الكتاب: هذا باب كم، ١٥٦/٢.

اسم ورب حرف...^١، والمبرد هنا ينهج نهج من سبقه، فلا يضع حدوداً لمصطلحات، وإنما يراعي اللفظ في الاستخدام اللغوي.

- **حد النداء:** " هذا باب النداء^٢، اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبتّه، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره... وكذلك كل ما كان نكرة... فإذا كان المنادى واحداً مفرداً معرفة بني على الضم ولم يلحقه تنوين"^٣، وهو هنا يستعمل مصطلح البناء على الضم، في حين كان سيبويه قد قال: " والمفرد رفع"^٤.

- **حد التصغير:** " هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه^٥، زعم المازني عن الأصمعي أنه قال: قال الخليل بن أحمد: وضعت التصغير على ثلاثة أبنية: على فلس ودرهم ودينار، وذلك أن كل تصغير لا يخرج من مثال: فليس ودرهم ودينير، فإن كانت في آخره زائدة لم يعتد بها، وصغر على أحد هذه الأمثلة ثم جيء بالزوائد مسلمة بعد الفراغ من هذا التصغير"^٦، والكلام نفسه في الكتاب.

- **حد المعرفة والنكرة:** " هذا باب المعرفة والنكرة^٧، وأصل الأسماء النكرة، وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخص واحداً من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل وفرس وحائط... والمعرفة تدخل على أضرب جماعها خمسة أشياء: من المعرفة الاسم الخاص... ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفاً ولاماً... وما أضفته إلى معرفة فهو معرفة... ومن المعرفة الأسماء المبهمة... ومن المعرفة المضممر...^٨، والمبرد هنا يذكر أقسام المعرفة، وهو ينظر إليها على أنها تمييز وتخصيص، فكل شيء قادر على تمييز شيء من غيره فهو نوع من التعريف، " فإن عرف السامع رجلين أو رجلاً كل واحد منهم يقال له زيد، فصلت بين بعضهم وبعض بالنعته، فقلت: الطويل والقصير، لتمييز واحداً ممن تعرفه، فتعلمه أنه المقصود إليه منهم، فإن كان هناك طويلان أبنت أحدهما من صاحبه بما لا يشاركه صاحبه فيه، وهذا

^١ - المقتضب، ٥٥/٣ - ٥٧.

^٢ - في الكتاب: هذا باب النداء، ١٨٢/٢.

^٣ - المقتضب، ٢٠٢/٤ - ٢٠٤.

^٤ - الكتاب، ١٨٢/٢.

^٥ - في الكتاب: هذا باب التصغير، ٤١٥/٣.

^٦ - المقتضب، ٢٣٤/٢.

^٧ - في الكتاب: هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها، ٥/٢.

^٨ -- المقتضب، ٢٧٦/٤ - ٢٧٩.

نوع من التعريف"^١، ومن ثم فإن المعارف ليست على درجة واحدة من التعريف، كما أن النكرات ليست على درجة واحدة من التكرير، والمبرد في سبيل توضيح هذه الفكرة يعتمد إلى استخدام لغة أقرب إلى اللغة الفلسفية استخداماً يشي بدخول لغة الفلسفة عالم النحويين، يقول: "وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض، ونحن مميزو ذلك إن شاء الله، كما أن النكرة بعضها أنكر من بعض، فالشيء أعم ما تكلمت به، والجسم أخص منه، والحيوان أخص من الجسم، والإنسان أخص من الحيوان، والرجل أخص من الإنسان، ورجل ظريف أخص من رجل، واعتبر هذا بوحدة أنك تقول: كل رجل إنسان، ولا تقول: كل إنسان رجل، وتقول: كل إنسان حيوان، ولا تقول: كل حيوان إنسان، وما كان من النكرات لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف، نحو قولك: هذا خيرٌ منك، وأفضل من زيد، وسنذكر ذلك مبيناً إن شاء الله تعالى، فعلى قدر هذه المعارف، وكلما كان الشيء أخص فهو أعرف"^٢.

وما نستخلصه من هذا الكلام أن المبرد إذا كان يسعى إلى تبسيط الدرس النحوي وشرحه بعد أن عزف الناس عن قبول لغة الحدود، فإنه في الآن ذاته لا يستطيع إلا أن يشرب كلامه بلغة فلسفية بسيطة يستعين بها لتحقيق هدفه عندما يرى استعداداً من الناس لقبولها، إذن فطبيعة العصر قد تغيرت، وما كان الناس يرفضونه سابقاً لعدم علمهم به أو لجذته لا بد من أن يسير للحصول على القبول والرضا والتسليم، فدخل الثقافة الفلسفية عالم النحو أصبح قضاء محتوماً لن يستطيع النحاة فيما بعد أن يتحاموه، ولكنهم يتفاوتون في الأخذ بها، فأبو العباس ثعلب(ت ٢٩١هـ)^٣ لم يأخذ بالأسس العقلية بإسراف، ولكنه مع ذلك يترك لنا كتاب حد النحو وكتاب المصون في النحو الذي جعله حدوداً أيضاً، كما أورد ابن النديم^٤، ويرى بعض الباحثين أن ثعلباً "في دراسته - من وجهة النظر اللغوية الحديثة - أقرب ما يكون إلى الدرس النحوي الحق، فقد عرف حدود الدرس النحوي فوقف عندها، ولم يضره ولا ضار منهجه ما ظنه البصريون طعناً عليه، فعدم اعتداده بالقياس أو بالتعليل، واعتماده السماع والنقل جعل منه دارساً نحوياً أصيلاً، وهذا هو السبب الذي جعله يتحامى لقاء المبرد كما قيل، لأنه لم يبن دراسته على أسس عقلية، ولا حذق أساليب المتكلمين في الجدل والنظارة، فإذا اجتمع هو

^١ - المقتضب، ٢٧٦/٤.

^٢ - نفسه، ٢٨٠/٤ - ٢٨١.

^٣ - ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٥٤. الفهرست، ص ١١٧. نزهة الألباء، ص ١٧٣.

^٤ - انظر: الفهرست، ص ١١٨.

والمبرد للمناظرة مال الناس إلى المبرد لالتزامه أساليب الفلسفة واتسامه بقوة المنطق^١، وقد دفع أسلوب المبرد هذا الناس إلى أخذ رأييه بأجوبة ثعلب عن مسائل النحو ليروا ما يمكن أن يضيفه إليها عقله المنطقي الوقاد الذي يقضي بإيراد كل التفاصيل الدقيقة التي تخص مسألة ما مهما صغرت، فقد ذكر أن ثعلباً دخل " دار عبد الله بن طاهر في يوم من الأيام، فوجد في الدار محمد بن يزيد المبرد، وعلي بن عبد الغفار، فقال علي: قد اجتمعتما وأريد أن أسأل عن مسألة، فقال له ثعلب: سل، فقال علي: ما معنى قول الله جل وعز: ﴿ليس كمثله شيء﴾، فقال ثعلب: معناه: ليس مثله وليس كمثله، المعنى فيه واحد، والعرب تدخل الكاف ليعلم أنها كالأسماء أي مثل مثل، فالتفت علي إلى المبرد فسأله، فقال المبرد: هذا جواب مقنع ولكن إذا دخلنا الساعة إلى الأمير فسلني عنها بحضرته حتى أخبرك بما بقي منها، فقال له علي: مجلس الأمير لا يمكن أن يجري فيه شيء بغير إذن، ولكن تخبرني الآن أي شيء بقي في المسألة؟ فقال المبرد: الذي بقي فيها التأكيد^٢.

– ميل المصطلحات للاتصاف بصفات حدية عند المبرد:

ولا بد من الإشارة أخيراً في هذا المقام إلى أن المبرد لا يخرج كثيراً عن مصطلحات الكتاب، كما قلنا سابقاً، ولكنه سعى أحياناً إلى اختصار بعض عناوينه، فعلى سبيل المثال، عنون سيبويه لإن وأخواتها بقوله: " هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرف تصرف الأفعال كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع، فنصبت درهماً لأنه ليس من نعتها، ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه، ولكنه واحد بَيْنَ به العدد، فعملت فيه كعمل الضارب في زيد إذا قلت: هذا ضاربٌ زيدا، لأن زيدا ليس من صفة الضارب، ولا محمول على ما حمل عليه الضارب، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال، وهي: أن ولكن وليت ولعل وكأن^٣، أما المبرد فقد رأى ضرورة اختصار العنوان فقال: " هذا باب الحروف الخمسة المشبهة بالأفعال، وهي: إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل^٤،

^١ - الدرس النحوي في بغداد، ص ٥٣ - ٥٤.

^٢ - الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ١١١ - ١١٢.

^٣ - الكتاب، ١٣١/٢.

^٤ - المقتضب، ١٠٧/٤.

ولا بد من ملاحظة أن المبرد يعد ستة حروف بعد أن سماها الأحرف الخمسة، فبرر ذلك بقوله: " وإن وأن مجازهما واحد، فلذلك عددناهما حرفاً واحداً"^١، وما فعله المبرد هنا أنه اختصر ترجمة سيبويه للباب أولاً، وتقيد بعدة الحروف ثانياً، وجعل ما تضمنه عنوان سيبويه مندرجاً في سياق شرحه لأحوال هذه الحروف.

وقريب من اختصار عناوين بعض أبواب الكتاب ما فعله المبرد من جمع المسائل المتناثرة في الكتاب تحت باب واحد في المقتضب، ومن ذلك حديث سيبويه عن التمييز الذي عقد له سيبويه غير باب، فتحدث عنه في باب " ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة"^٢، وباب " ما ينصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام"^٣، وبعده باب " ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير"^٤، فجاء المبرد وجمع كل تلك المسائل، وعقد لها باباً سماه: " باب التبيين والتمييز"^٥. ويكرر المبرد بعض عناوين الكتاب دون تغيير، وأحياناً يكون تغييره فيها بسيطاً سعيًا منه إلى الاختصار، فقد عقد سيبويه باباً للمبتدأ والخبر سماه: " هذا باب المسند والمسند إليه وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً"^٦، فسماه المبرد: " باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه"^٧، فجاء عنوان بابه ترجمة حرفية عن الأولى، مع اختصار عبارة (لا يجد المتكلم منه بداً)، وهو اختصار ليس ذي شأن، وعندما عقد سيبويه باباً للفعل المتعدي قال: " باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول"^٨، فسماه المبرد: " باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعول"^٩، ومع أن المبرد لم يفعل هنا شيئاً إلا تغيير مواقع الكلمات، إلا أن عمله هذا جعل العبارة أكثر وضوحاً، وهذا يتطابق مع منهجه في التبسيط الذي نلمسه في غير موضع، فعندما أراد سيبويه الحديث عن نائب الفاعل فقد عبر عنه بقوله: " المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك

^١ - المقتضب، ١٠٧/٤.

^٢ - الكتاب، ١١٧/٢.

^٣ - نفسه، ١٧٢/٢.

^٤ - نفسه، ١٧٤/٢.

^٥ - المقتضب، ٣٢/٣.

^٦ - الكتاب، ٢٣/١.

^٧ - المقتضب، ١٢٦/٤.

^٨ - الكتاب، ٣٤/١.

^٩ - المقتضب، ٩١/٣.

بالفاعل"¹، ثم يتحدث عنه في باب آخر سماه: "باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول"²، فإذا جاء المبرد فإنه يعقد للجميع باباً يسميه: "باب المفعول الذي لا يذكر فاعله"³، وهو بذلك يبسط العبارة حتى إذا ذكرت أماننا الآن فإنه من الممكن أن يتبادر إلى الأذهان مصطلح نائب الفاعل بأسرع من تبادره إليه إذا ذكرت عبارة سيبويه، وسوى ذلك من الأمثلة كثير لا يتسع المقام لذكرها خوف الإطالة والملل.

وبعد، فقد حاولت فيما سبق أن أرصد استعمال النحويين للفظه الحد إلى القرن الرابع الهجري، وكيف بدأ التحديد النحوي يشق طريقه إلى مؤلفات النحويين، وذلك عبر تتبع استعمال أعلام النحاة في هذه الفترة للفظه الحد، ومنهجهم في حد الحدود النحوية، فلاحظنا كيف أن النحو قد نشأ نشأة حدية عبر نزوعه إلى التقسيم والتحديد، ومن ثم ورود هذه اللفظة عند سيبويه وأستاذه الخليل، وكيفية استعمالهم لها بمعان متعددة، فكانت الخطوة الأولى للتأسيس لنظرية في الحدود النحوية بإيراد سيبويه في الكتاب لعدد من الحدود والرسوم لبعض المصطلحات التي استخدمها، وكيف كانت عناوين أبوابه ممتزجة بحدود مصطلحاته، التي لم تستقر عنده وعند من تابعه من النحاة في هذه الحقبة، كما لاحظنا أيضاً إقبال النحويين على تأليف عدة كتب في الحدود النحوية، حتى إذا ما وصلنا إلى الفراء فإننا نقف عنده على أسماء حدوده، التي وجدناها لا تقف عند حدود علم النحو، وإنما تتعداه إلى غيره.

وإذا كنا في دراستنا للمبرد لم نقف إلا على كتابه المقتضب، فإن ذلك عائد إلى الصلة الوثيقة بينه وبين الكتاب كما قلنا سابقاً، ولأننا وجدنا فيه مغنى عن العودة إلى بقية تأليفه التي أحال في معظمها إليه، كما أن غايتنا لم تكن دراسة الحدود في هذه الفترة دراسة تفصيلية، فإن كل علم من أعلامها يشكل مادة غنية لبحث قائم برأسه، وإنما كان الهدف هنا هو رصد مسيرة الحد النحوي في مؤلفاتهم، لإعطاء فكرة مختصرة عن طبيعة الحدود النحوية وماهيتها في تفكيرهم النحوي واللغوي، ومن ثم لرصد التساير الذي كنا قد أشرنا إليه بين نشأة الحدود النحوية وتطورها، وبين نشأة مصطلح الحد الفلسفي وتطوره، فلاحظنا أن هناك تشابهاً كبيراً بين استعمال جابر بن حيان والكندي - وهما من فلاسفة القرنين الثاني والثالث - لمصطلح الحد،

¹- الكتاب، ١/٣٣.

²- نفسه، ١/٤١.

³- المقتضب، ٤/٥٠.

وبين استعمال سيبويه والمبرد للمصطلح ذاته في المرحلة ذاتها، وكما كانت مرحلة الكندي متممة لمرحلة جابر في نشأة الحد الفلسفي، كذلك كان مقتضب المبرد مكملاً لكتاب سيبويه في مرحلة متطورة عنه، إلا أنها معتمدة عليه وآخذة به، وذلك مع احتفاظ كل علم بخصوصيته. وبعد هذه النظرة السريعة في تلك المرحلة الجلية، لاحظنا أن الأفكار الفلسفية قد بدأت بالتسرب إلى ثقافة العصر، فكان ذلك مدعاة لهم إلى العناية بمسألة الحدود، وإلى تنقيف أنفسهم بالثقافة الفلسفية، كما لاحظنا ذلك عند الفراء الذي كان يسلك سبيل الفلاسفة، ويستخدم ألفاظهم، كما أخبرنا ابن النديم^١، إلا أن تلك الثقافة لم تجعل مصطلح الحد يتبلور في مؤلفاتهم، فلم يخرجوا فيها عن إطار المفهوم أو الوصف أو الرسم إلا قليلاً، حتى إذا ما وصلنا إلى نهاية القرن الثالث الهجري وجدنا من النحاة من يهتم بالفلسفة وثقافتها اهتماماً كبيراً، كما ابن كيسان(ت ٢٩٩هـ)^٢ الذي كان يعنى بحدود النحو لأنه أخذ نفسه بثقافة منطقية عميقة^٣، فصنف كتاب (المختار في علل النحو)، وكتاب(الكافي)، كما صنف كتاباً أفرد للحدود ووسمه بـ(حد الفاعل والمفعول به)^٤، ليكون ذلك في نهاية المطاف مدخلاً إلى دراسة الحدود النحوية في القرن الرابع الهجري وما يليه، حيث نضج مصطلح الحد الفلسفي على يد ابن سينا ومن تابعه من الفلاسفة، وشاعت ثقافتهم في ذلك العصر شيوعاً فرض على النحاة استعمال لغتهم ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم النحوية، فكان ذلك مدعاة إلى نضوج مصطلح الحد النحوي، وتبلور الحدود النحوية على يد طائفة جليلة من النحاة القدماء.

^١ - انظر: الفهرست، ص ١٠٥.

^٢ - ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٧٠. الفهرست، ص ١٢٩. نزهة الألباء، ص ١٧٨.

^٣ - الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ١١٨.

^٤ - انظر: الفهرست، ص ١٢٩.

الفصل الثاني

تطور الحدود النحويّة

أولاً: تشكّل نظرية الحدّ النحويّ:

ظهرت في القرن الرابع الهجري مؤثرات طبعت الدراسة النحوية بطابع جديد مختلف عما كان في العهود السابقة، وذلك بفعل تمازج ثقافات العصر وميل العلماء إلى العلم الموسوعي، فلم يعد يكفي أن يكون النحوي ملماً بعلم النحو، أو أن يكون الفيلسوف متقناً أصول الفلسفة وفروعها، وأخص بالذكر هنا علم الفلسفة والمنطق، إذ كان من أبرز العلوم المؤثرة في سير الحدود النحوية، فقد نحا المصطلح الفلسفي في هذا القرن نحو الاستقرار وصياغة المصطلحات الدقيقة بوضع حدود دقيقة لها، ولا أعني هنا أن نظرية الحد كانت قد اكتملت واستقرت، فتلك مرحلة كانت تالية لهذه المرحلة كما أسلفنا الذكر، وإنما ما أعنيه هو أن المصطلح الفلسفي كان قد ازدهر في هذا القرن بعد الإقبال على الترجمة من اليونانية إلى العربية، تلك التي كان لها أثر كبير في إنضاج اللغة الفلسفية في هذه المرحلة، والتي " هي في واقعها من فعل أبي نصر الفارابي الذي ازدهرت فلسفته في الثلث الأول من القرن الرابع الهجري"^١، وإليه يرجع الفضل في إرساء أصول تأسيس المدارس الفلسفية المختلفة في القرن الرابع الهجري^٢.

إذن، فقد تشكلت في القرن الرابع الهجري بيئة ثقافية جديدة، كانت مقوماتها التسليم لسلطان العقل، أما سمتها الرئيسية فهي أنها بيئة فكرية، وفي ظل هذه البيئة اتجه النحاة نحو العناية بالأصول وفروعها، وبالظواهر النحوية وعللها، وباتباع أساليب الفلاسفة في الكلام والجدل والإدلاء بالحجج ورد الكلام على المتكلم لإبطالها، ولم تكن هذه البيئة بأسلوبها الذي أفرزته وليدة وقتها، بل إنها مرت بمراحل تكون شملت المرحلة النحوية السابقة للقرن الرابع الهجري، فكان لها آثار سابقة لمسنا بعض جوانبها عند بعض النحاة، على نحو ما ذكر لنا الأنباري من أخبار مناظرة جرت بين الفراء والجرمي (ت٢٥٥هـ)^٣: " قال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: زيدٌ منطلق، لم رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، فقال له الفراء: وما معنى الابتداء ؟ قال الجرمي: تعريته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، فقال الجرمي: هذا

^١ - المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٩١.

^٢ - نفسه، ص ٩١.

^٣ - ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، ص ٧٦. الفهرست، ص ٨٩. نزهة الألباء، ص ١١٤.

معنى لا يظهر، قال له الفراء: فمثله، قال له الجرمي: لا يُتمثل، قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يُتمثل!!

فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: زيدٌ ضربته، لم رفعتم زيداً؟ قال: بالهاء العائدة على زيد، قال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ قال الفراء: نحن لا نبالي من هذا، فإننا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملاً في صاحبه، في نحو: زيد منطلق، قال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في نحو: زيد منطلق، لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في ضربته ففي محل نصب، فكيف يرفع الاسم؟ فقال له الفراء: لم نرفعه به، وإنما رفعناه بالعائد، فقال له الجرمي: وما العائد؟ قال الفراء: معنى، قال الجرمي: أظهره، قال: لا يظهر، قال: مثله، قال: لا يُتمثل، قال له الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه.

فيقال إنهما لما اختلفا قيل للفراء: كيف رأيت الجرمي؟ قال: رأيت آية، وقيل للجرمي: كيف رأيت الفراء؟ قال: رأيت شيطاناً^١.

وإذا نظرنا في مجريات تلك المناظرة رأينا كيف أن الفراء بدأ بالسؤال، وكان معروفاً عن الفراء أنه يتبع أساليب الفلاسفة في حديثه ونحوه، حتى وصل إلى نتيجة مفادها أنه لا يقر بوجود عامل لا يظهر ولا يتمثل، فأتى رد الجرمي عليه بأسلوبه، مما يعني معرفته لهذا الأسلوب في الكلام على الأقل، إذا لم نرد أن نقول شيوعه، وكانت النتيجة التي وصل إليها مع الفراء أنه إذا كان لا يقر بوجود الابتداء، وهو عامل لا يظهر ولا يتمثل، فكيف أقرب بوجود العائد، وهو أيضاً لا يظهر ولا يتمثل، فلما سقطت الحجة بطل الاستشهاد، وكان لجواب الجرمي صدق في نفس الفراء، فوصفه بأنه آية، أما الجرمي فقد أعجب بالفراء أيما إعجاب حتى وصفه بأنه شيطان، وهذا الإعجاب المتبادل فيما أعتمد هو إعجاب بالأسلوب ومنهج التفكير، وليس خافياً ما في هذه المناظرة من ترتيب منطقي في سؤال الفراء، ومقابلته بترتيب يشاكله في جواب الجرمي، ومن ثم تظهر بعض المصطلحات وبعض الآراء النحوية، فالابتداء عامل يرفع المبتدأ، معناه التعرية من العوامل، وهذا رأي بصري^٢، أما العائد، فهو عامل الرفع في زيد في نحوك زيد ضربته، إلا أنه كالابتداء لا يظهر ولا يتمثل، والمبتدأ والخبر مترافعان كما يرى الفراء، فلم يناقشه الجرمي في هذه المسألة مع أنه بصري، إنما دعم رأيه مركزاً على المسألة الأساسية التي يريد أن يصل فيها إلى النتيجة التي يبتغيها في نقاشه مع الفراء.

^١ - نزهة الألباء، ص ١١٦.

^٢ - انظر اختلاف البصريين والكوفيين في رافع المبتدأ ورافع الخبر في الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٤/١.

وإذا كانت تلك حال اللغة التي يتناظر بها نحويان في عصر لم تكن فيه الثقافة الفلسفية قد احتلت مكانة مرموقة في البيئة الفكرية السائدة التي لم تسمح للمتلقين آنذاك بتقبل كتب الحدود على نحو ما مر سابقاً، فلا عجب إذن من أن تكون تلك الثقافة مؤثرة في مناهج النحويين وأسلوبهم في عرض المسائل في القرن الرابع الهجري حيث كانت آخذة في الانتشار مؤيدة بميل المصطلحات الفلسفية إلى الاستقرار والتبلور ضمن إطار نظرية للتعريف كادت تكون جاهزة، ومن ثم فيما يلي القرن الرابع الهجري، حيث استقر المصطلح الفلسفي في مؤلفات الفلاسفة، وانتشرت اللغة الفلسفية في المحافل العلمية، فانشغل النحويون بدراسة المنطق وغيره من العلوم إلى جانب عملهم في النحو في نزوع واضح نحو ثقافة موسوعية وسعت آفاقهم، فراحوا يبتكرون ويصنفون، فقد أخبرنا ابن النديم أن أبا بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)^١، وهو صاحب الأصول الذي عقل به النحو بعد أن كان مجنوناً، كان قد أخطأ في مسألة أحالها إليه الزجاج (ت ٣١٠هـ)^٢، فنهره، فقال ابن السراج معتذراً: "قد ضربتني يا أبا إسحق وأدبتني، وأنا تارك ما درست مذ قرأت هذا الكتاب- يعني كتاب سيبويه- لأنني تشاغلته عنه بالمنطق والموسيقى، والآن أنا أعاوده، فعاد وصنف ما صنف، وانتهت إليه الرياسة بعد موت الزجاج"^٣.

- الحد عند ابن السراج:

وإذا نظرنا في نحو ابن السراج، فإننا سنرى تأثيره بالمنطق في عرض مادته النحوية أولاً، وفي حد الحدود ثانياً، وفق منهج فكري متكامل تتجلى فيه نظريته التنظيمية للغة، وانظر إليه يقول في الأصول: "فتفهم هذه الأصول والفصول، فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعه جمعاً يحصره، وفصلته تفصيلاً يظهره، ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما يمكن من القول وأبينه، ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلميه حفظه"^٤، وهو - فيما يقول - يجمع في أصوله علم النحو، ثم يقسمه إلى أصول وفصول وأنواع وصنوف، ولا أراه يعني بهذه الألفاظ التي استخدمها للدلالة على التقسيم والتبويب إلا تنظيم علم النحو الذي ورثه عن سابقه، فعمد إلى جمع شتاته وتنسيق أفكاره في أبوابها مراعيًا فكرة الأصول والفروع عند

^١ - ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٢٢. الفهرست، ص ٩٨. نزهة الألباء، ص ١٨٦. إنباه الرواة، ١٤٥/٣. بغية الوعاة ١٠٩/١. الأعلام، ٦/٧.

^٢ - ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٢٠. الفهرست، ص ٩٥. نزهة الألباء، ص ١٨٣.

^٣ - الفهرست، ص ٩٨.

^٤ - الأصول = الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥، ٥٧/١.

الفلاسفة، ومن ثم إخراج المادة النحوية على نحو يسهل فيه التعامل معها منتقلاً من الأعلى إلى الأدنى، أو بعبارة أخرى: من العام إلى الخاص، وانظر إلى طريقة ابن السراج في عرض المنصوبات مثلاً، يقول: " الأسماء المنصوبات تنقسم قسمة أولى على ضربين: فالضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع وفي الكلام دليل عليه فهو نصب.

والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تما بالإضافة والنون وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب. والضرب الأول ينقسم على قسمين: مفعول ومشبه بمفعول. والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه^١.

فانظر إلى هذه القسمة للمنصوبات، فهي أولاً تنقسم إلى قسم عام كثير وقسم أخص منه وأقل، وهذا القسم العام مقسوم أيضاً إلى قسمين، الأول منهما واقع في خمسة أقسام نراه يشرع في الحديث عن كل واحد منها قبل أن يتابع الحديث في قسمته، وهذه القسمة باقية ضمن الضرب الأول العام من المنصوبات، فبعد أن يشرح أقسام المفعول حتى لا ينشغل القارئ بالتقسيم عن المادة النحوية نراه يعود إلى قسمة المشبه بالمفعول، فيقول: " القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات وهو المشبه بالمفعول: المشبه بالمفعول ينقسم على قسمين: فالقسم الأول قد يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى، والقسم الثاني: ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع^٢، وهذه القسمة ليست قسمة نهائية، وذلك أن القسم الأول على ثلاثة أضرب، والضرب الأول صنفان^٣، وعلى هذه الشاكلة يرتب ابن السراج مادته النحوية مراعيًا الترتيب المنطقي على نحو يحاكي ترتيب الفلاسفة للأجناس والأنواع، وذلك أنه عندما يقول: إن المنصوبات واقعة في قسمين، فإن المنصوبات جنس عال يندرج تحته نوعان، ومن ثم كان النوع الأول جنساً يندرج تحته نوعان أيضاً، وهو نوع بالنسبة إلى الأول، وجنس بالنسبة إلى ما يقع تحته، والنوع الأول فيه جنس أيضاً يندرج تحته خمسة أنواع، وعلى هذا الترتيب يكون مصطلح (الأسماء المنصوبات) محاكياً المصطلح

^١ - الأصول، ١/ ١٥٩ - ١٦٠.

^٢ - نفسه، ١/ ٢١٣.

^٣ - نفسه، ١/ ٢١٣ وما بعدها.

الفلسفي (جنس الأجناس)، الذي تتدرج تحته كل الأنواع ، ولا جنس أعم منه^١، ويكون القسم الخامس من المفعول، مقابلاً للمصطلح الفلسفي (نوع الأنواع)، وهو ما لا نوع أخص منه^٢، وذلك على اعتبار المفعول جنساً بالنسبة إليه، ونوعاً بالنسبة إلى الضرب الأول الذي هو نوع أيضاً بالنسبة إلى المنصوبات التي هي جنس الأجناس، مكماً منهجه هذا بشرح تفصيلي يتيح له وفق هذا الترتيب والتبويب ضبط المادة النحوية وصياغتها بطريقة تضم الأنواع المتشابهة تحت جنس واحد، لتخرج القاعدة النحوية كلية ومنظمة، ينضوي تحت لوائها ما كان قد تفرق في أبواب كثيرة في كتب السابقين وفق منهج حاول فيه إيجاد قانون عام سار عليه بخطأ ثابتة، ليس غرضنا في هذا المقام التفصيل في الحديث عنها، أو الحديث عن منهجه في عرض المادة النحوية، ولكن ذلك كان مدخلاً إلى الحديث عن حدوده التي سنلحظ فيها هذا المنهج المنظم، فهو يبدأ أولاً بذكر الجنس العالي الذي يريد الحديث عن فروعه وأصنافه، فاصلاً بين شيئين: حد الشيء وحد علم الشيء^٣، وذلك أن " النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"^٤، فالنحو إذن هو مجموعة من القوانين التي إذا تعلمها المتعلم استطاع اقتفاء طريقة العرب في الكلام، أما علم النحو، فهو العلم الذي يتم في إطاره استخراج تلك القوانين التي تسمى نحواً، وذلك عن طريق استقراء كلام العرب، ليتعلمها المبتدئون، وعلى هذا فإن حد علم النحو خاص بالعلماء، وحد النحو خاص بالمتعلمين، فالعالم يستنبط القاعدة ليتعلمها المتعلم ويبنى كلامه عليها، وذلك أنه " باستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع والمفعول به نصب..."^٥، وابن السراج في هذا يبغي الدقة في صياغة الحد متحاشياً في ذلك أن يخلط بين مصطلحين: النحو وعلم النحو، ولو كان علم النحو هو النحو نفسه، لما ذكر لهما حدين، فإن قيل: إن ابن السراج لم يقصد إلى التحديد، وإنما رام الشرح والتفسير، قلنا: ليس هذا بموجب لجعلهما شيئاً واحداً، إذ لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه على ما قرره علماء النحو^٦.

^١ - انظر: مفاتيح العلوم، ص ٢١٥.

^٢ - نفسه، ص ٢١٥.

^٣ - انظر رسالة الحدود لجابر بن حيان وطريقته في الفصل بين حد الشيء وحد علمه في: المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ١٧٠.

^٤ - الأصول، ٣٥/١.

^٥ - نفسه، ٣٥/١.

^٦ - انظر: الخصائص، ٢٤/٣.

ويرد ابن السراج ما سبق بحديث له عن اعتلالات النحويين، فهي أخص من علم النحو وأعم من الكلام، إذ إنها نوعان: الأول هو المؤدي إلى كلام العرب، والثاني مستخرج من حكمته في الأصول، وليس مكسباً لنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، كالحديث عن علة العلة^١، وهو بذلك يراعي ترتيب الأصول والفروع ليصل بعدها إلى الحديث عن الكلام، وهو جنس يضم تحته ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، ولكل نوع فصل يميزه من الآخر، مراعيًا المنهج العام في التحديد دون ذكر مصطلح الحد أولاً، ودون ذكر الجنس القريب ثانياً، ليكون ما يذكره خارجاً عن المعنى المنطقي لمصطلح الحد، أي الدلالة على كمال الماهية وما يلزمها من شروط، يقول ابن السراج: "الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، فالشخص نحو رجل وفرس... وأما ما كان غير شخص فنحو الضرب والأكل والظن والعلم اليوم والليلة والساعة، وإنما قلت (ما دل على معنى مفرد) لأفرق بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل، فإن قلت: إن في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة، وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا: الفرق أن الفعل ليس هو زماناً فقط كما أن اليوم زمان فقط، فالיום معنى مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، ومع ذلك أن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل... فالاسم تخصصه أشياء يعتبر بها منها أن يقال أن الاسم ما جاز أن يخبر عنه... والفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه... (و) الحروف ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً... (و) الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل، وقلنا (وزمان) لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط... (و) الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم... فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبراً^٢، وما ورد بداية رسم للاسم وليس حداً إلا مجازاً، إذ لم يذكر جنسه القريب، وهو الكلمة، و(ما) التي ذكرها لا تعبر عن ذلك، ولكننا إذا نظرنا في هذا الحد فإننا سنلاحظ فيه تطوراً عن حدود من سبقه، فالمبرد حد الاسم بأنه ما كان واقعاً على معنى^٣، أما ابن السراج فيضيف إلى هذا الحد قوله (مفرد)، وهو

^١ - انظر: الأصول، ٣٥/١.

^٢ - نفسه، ٣٦/١ - ٤٠.

^٣ - انظر: المقتضب، ١٤١/١.

في إضافة هذه اللفظة على وعي بطبيعة الفصول المميزة والخواص، فهو يعلل هذه الإضافة،
فقوله: (معنى مفرد) فصل مميز بين الاسم والفعل الذي يدل على معنى وزمان على حد تعبيره،
أما قوله: (وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص) فهو ليس فصلاً مميزاً، وإنما هو شرح
للمعنى الذي يدل عليه الاسم، ومن ثم كان باباً لاعتراضات النحويين، فالزجاجي رأى أن ما
ذكره طعن في الحد، وذلك "لأنه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دل على الاسم واقعاً على
غير شخص، فحروف المعاني داخلة معه، وهذا لازم له"^١.

وإذا نظرنا في أقوال النحاة في مذهب ابن السراج، فإننا سنجد متردداً في حد الفعل،
وذلك أنه يرى أن (عسى وليس) حروف وليست أفعالاً، لأنها لا تتصرف^٢، فإذا كان حد الفعل
على ما يذكر: "ما دل على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل"، فإن
هذا الحد يلزمه بالقول إن (عسى وليس) أفعال، إذ إنها تدل على معنى وزمان، فهي داخلة في
حد الفعل الذي ذكره، أما عدم تصرفهما فليس مخرجاً لهما عن حد الفعل، إذ إنه لم يذكر فيه
فصل التصرف، ولكنهما في موضع آخر خارج الحد، فهو يرى أن "جميع الأفعال مشتقة من
الأسماء التي تسمى مصادر"^٣، ولذلك كانت (عسى وليس) حروفاً، إذ لم يكن لها مصادر اشتقت
منها، وعلى هذا يلزم القول بأن قوله: الأفعال مشتقة من المصادر، فصل داخل في الحد، إلا أننا
نعود فنستبعده، وذلك لأنه يرى أن (نعم وبئس) فعلا ماضيان لا يتصرفان^٤، وهما غير مشتقين
من مصادر، فعدم التصرف إذاً غير داخل في الحد، وقوله في هذا مناقض لحجته في عدم
فعلية (ليس وعسى) على ما ذكر النحاة، أما ما ذكره ابن السراج نفسه، فهو أن المفردات
السابقة أفعال وليست حروفاً، هذا ما نجده في الأصول عندما يتحدث ابن السراج عن الأشياء
التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل، وأولها الفعل المتصرف^٥، "والثاني وهو الفعل الذي هو
غير متصرف نحو ليس وعسى وفعل التعجب ونعم وبئس، لا تقول منه يفعل ولا فاعل، ولا
يزول عن بناء واحد"^٦، فهو إذن يقر بأن (ليس وعسى) أفعال، لكنها غير متصرفة، وهي داخلة

^١ - الإيضاح في علل النحو، ص ٥٠.

^٢ - انظر: مغني اللبيب = مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تخ: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله، ١٩٧٢،
١ / ٢٠١ - ٣٨٧. وانظر: الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، راجعه وقدم له د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٤،
م ٢. ٧٤/٣. همع الهوامع، السيوطي، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٣٢٧هـ، ١٠/١.

^٣ - الأصول، ٤٠/١.

^٤ - انظر: الموجز = الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج، د. محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، ١٩٨٠، ص ٥٧. الأصول، ١١١/١.

^٥ - انظر: الأصول، ٧٥/١.

^٦ - نفسه، ٧٦/١.

في حد الفعل الذي وضعه، ومن هنا نستطيع القول: إن حد ابن السراج للفعل هو أنه " ما دل على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل"، أما قوله بأن جميع الأفعال مشتقة من المصادر، وأن الأفعال متصرفة، وأن الفعل ما كان خبراً، وغير ذلك، فهذه جميعها أعراض تعم معظم الأفعال، وليست داخلية في الحد، والهدف منها الشرح والتفصيل بقصد التسهيل على المتعلم، ليعرف ما يعتري الأفعال من أحوال يستطيع بها التمييز بينه وبين قسمي الكلم الآخرين، وإذا كان قد فصل في الأصول الحديث عن ذلك، فإنه في الموجز يعمد إلى الاختصار، فنجد أن " الاسم ما جاز أن تخبر عنه... والفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن تخبر عنه، وما أمرت به... ويعتبر الفعل بسوف وقد وبالأمر، فما حسن فيه أحد هذه الثلاثة فهو فعل... والحرف ما لا يجوز أن يكون خبراً ولا يخبر عنه..."^١.

فحدوده هنا لأقسام الكلم مختلفة عما سبق، واعتبار الفعل بسوف وقد وبالأمر مخرج لنعم وبئس وعسى وليس وغيرها من الفعلية، وهذا مخالف لمذهبه كما قلنا سابقاً، كما أن حده للفعل يذكرنا برواية نشأة اللغة عندما ذكر الإمام علي - عليه السلام - أن الفعل ما أنبئ به، مما يعني أن حدود ابن السراج في الموجز هدفها التسهيل على المبتدئ، فهو كتاب إيجاز وتعليم، في حين أنها في الأصول أكثر اتساعاً، ولكنها في الآن ذاته تهدف إلى الغاية نفسها، فإنه عندما يذكر ما يعم أكثر الأسماء والأفعال يقول: " ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم"^٢، وقد دفعه منهجه هذا إلى التفصيل في الحد بعد ذكره بإيجاز، إلا أننا نستطيع أن نتلمس أثر الثقافة الفلسفية في هذا المنهج، ذلك لأنه في سبيل تحقيق هذه الغاية يعمد إلى التفصيل في أركان الحد، ذاكرًا الجنس أحياناً، ومركزاً على الفصول والأعراض دائماً، وانظر إليه يقول في حد الفاعل: " الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، كقولك: جاء زيد، ومات عمرو، وما أشبه ذلك، ومعنى قولي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل أي: ذكرت الفعل قبل الاسم، لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء، وإنما قلت على الفعل الذي بني للفاعل لأفرق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول... وإنما قلت كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، لأن الفعل ينقسم قسمين، فمنه حقيقي ومنه غير حقيقي..."^٣، ثم يشرع

^١ - الموجز، ص ٥١.

^٢ - الأصول، ٣٧/١.

^٣ - نفسه، ٧٢/١ - ٧٣.

بعدها في بيان أقسام الحقيقي وغير الحقيقي، فمن غير الحقيقي قولنا: مات زيد وسقط الحائط، فهذه "أفعال مستعارة للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون"^١، وهو يتابع بعد ذلك في شرح أحوال الفاعل، إلا أنه يعطينا هنا هذا الحد الذي ذكره، فإنه عندما قال: الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل، فقد ذكر الجنس الأقرب للفاعل، وهو أنه اسم، وقوله: بنيته على الفعل، فصل مميز بين الاسم الذي بني على الفعل، أي الذي يأتي بعده وهو الفاعل، وبين الاسم الذي يذكر قبل الفعل والذي يرتفع على أنه مبتدأ، وقوله: الذي بني للفاعل، فصل آخر مميز بين الفاعل ونائب الفاعل الذي يبني فيه الفعل للمفعول، وقوله: كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، فصل مميز آخر، وذلك أن الفاعل ليس حده أن يكون هو الذي قام بالحدث، ومثل لذلك بقوله: مات زيد، فإن زيدا قد وقع عليه فعل الموت وليس هو من قام به، فهو مفعول في المعنى فاعل في اللفظ، ومن ذلك فإننا نرى أن ابن السراج يذكر أركان الحد المنطقي كاملة، وهي الجنس والفصول المميزة جميعها، حتى لا يخرج شيء من الحد وهو داخل فيه، وبذلك فإننا قد أصبحنا أمام مرحلة **الحد التام** من مراحل التحديد النحوي بعد أن كان في مرحلة الحد الناقص أو الرسم عند من سبقه من النحاة، إلا أننا لا نعني هنا أن ابن السراج كان يعنى بوضع الحدود النحوية، فهو إن كان قد ذكر حدود بعض المصطلحات التي يستخدمها، كحدود أقسام الكلم وحد الفاعل، أو حد المبتدأ وحد خبره^٢، فهو في الآن ذاته يعتمد إلى الشرح والتفصيل دون ذكر الحد في كثير من المواضع، فهو على سبيل المثال لا يذكر حد المثني والمجموع على حده، وإنما يبدأ حديثه مباشرة في شرح أحوالهما قائلاً: "الأسماء المثناة والمجموعة على ضربين: صحاح ومعتلة، فأما الصحاح فقد تقدمت معرفتها، وهذا الجمع إنما يكون لمن يعقل خاصة..."^٣، وعلى هذا النحو يسرد معظم أبواب أصوله، مما يعني أن التحديد النحوي وإن كان قد أصبح في مرحلة الحد التام، فإنه في الآن ذاته لم يلق عناية كبيرة من قبل النحاة، وما ذكره ابن السراج من حدود عائد إلى تأثيره بالفلسفة والمنطق فقط، ولم يكن ذلك غاية في حد ذاته.

^١ - الأصول، ٧٤/١.

^٢ - نفسه، ٥٨/١ - ٦٢.

^٣ - نفسه، ٤١٧/٢.

- الحد عند الزجاجي:

والأمر نفسه نلاحظه عند الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)^١ من حيث تبنيه طريقة الفلاسفة في الأسلوب وعرض الأفكار النحوية واستخدام مصطلحات الفلاسفة، ومن ثم معارضته لها في ظاهر الكلام فيما يخص مسألة الحدود النحوية، ويبدو هذا جلياً في كتابه (الإيضاح في علل النحو)^٢ الذي كان يعتقد به كثيراً، فهو فريد في بابه كما يقول في مقدمة الكتاب رداً على من أنكر عليه تسميته بالإيضاح: " ولعلي منكرأ ينكر تسميتنا هذا الكتاب بكتاب الإيضاح لأسرار النحو، ويقول أي شيء في النحو يحتاج إلى ذكره، فلا يعجلن بذلك حتى يتصفحه ويتأمل ما أودعته إياه فيعلم حينئذ أنني لم أدخر لناظر فيه نصحاء، وإن أكثر ما أودعته إياه لا يكاد يراه مفرقاً ولا مجموعاً في غير هذا الكتاب ليحكم حينئذ بما يراه، وكفى بمحكم خصمه عليه منصفاً وعادلاً "٣.

إلا أن التبني لطريقة الفلاسفة في العرض واستخدام مصطلحاتهم لا يعني أن الزجاجي يقحم الفلسفة في النحو إقحاماً لا مكان له في هذا العلم، ولكننا نراه يعتمد عليها في معرض حجاج أو تقديم دليل على فكرة ما، ليجعل من مادة الفلسفة مدخلاً إلى الحديث النحوي، بحيث يمهّد للسائل الانتقال من المعقول المجرد إلى الحسي الذي يريده أن يراه بعين العقل، وانظر إليه يقول في حجاجه المعترض على أن الكلام كله اسم وفعل وحرف فقط: " الجواب أن يقال له: إن من الأشياء أشياء تعرف ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل، بها يستدل على المشكل الملبس والغامض الخفي، كما أنا نعلم ببديهة بغير دليل أن وجود جسم في حال واحدة ساكناً متحركاً، أو لا ساكناً ولا متحركاً محال... إلا في حال خلق الله عز وجل كما علم ذلك استدلالاً، وكما أنا نعلم أن وجود جسم واحد في مكانين في حال واحدة ووقت واحد محال، كما أن وجوده لا في مكان محال، ومن الأشياء ما يعرف بالدلائل الواضحة القريبة المتفق عليها التي لا تشكل على أحد حتى تقوم مقام ما يعرف ببديهة بغير استدلال، ونحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضاً بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل، فإذا كان هذا معقولاً ظاهراً غير مدفوع فيبين أن المخاطب والمخاطب والمخبر عنه والمخبر به أجسام وأعراض تتوب في

^١ - ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٢٩. نزهة الألباء، ص ٢٢٧. إنباه الرواة، ١٦٠/٢. بغية الوعاة، ٧٧/٢.

^٢ - حققه الدكتور مازن المبارك، وطبع في بيروت، ١٩٧٣.

^٣ - الإيضاح في علل النحو، ص ٤٠.

العبارة عنها أسماؤها، أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهى أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء، لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى، فالخبر إذاً هو غير المخبر والمخبر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه، وهو الحديث للذي ذكرناه ولا بد من رباط بينهما وهو الحرف، ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع، وهذا معنى قول سيبويه: الكلم اسم وفعل وحرف"^١.

فهو يقدم لحجابه بمقدمة عقلية منطقية يستند فيها إلى مقولة الفلاسفة في المسلمات أو البديهيات التي تعتبر نقطة ارتكاز للتدليل على ما هو مشكل، وحديثه في هذا الموضع حديث فلسفي لا نجد فيه أثراً للنحو واللغة، وإنما نراه يقدم به ليمهد للسائل تلقي جوابه وفق هذا المنهج العقلي الذي يبدو أن الزجاجي كان يحكم السيطرة عليه مع ثقافة أخرى ممتزجة به هي ثقافته الفقهية، والتي يستخدمها في موضع الحاجة حتى لا يكون حجابه ناقصاً، أو مردوداً في موضع من المواضع، ولذلك رأيناه يقول: إلا في حال خلق الله عز وجل كما علم ذلك استدلالاً، ومن بعد ذلك فإنه ينتقل إلى الحديث النحوي انتقالاً لا يجعله ممتزجاً امتزاجاً قسرياً بالحديث الفلسفي، فهو يعتمد إلى البساطة والوضوح في عرض المادة النحوية، حتى لا يكون عرضه مجرد انتقال مما هو مشكل على السائل إلى المعقد العصي على الأفهام، وهذه الطريقة في العرض نفسها نلاحظها في جملة أبوابه وفي تفاصيلها، فهو أولاً يبدأ بأقسام الكلام ليقر أن الكلام كله اسم وفعل وحرف^٢، ثم ينتقل إلى التدليل على أن هذه الأقسام ثلاثة لا رابع لها كما ورد سابقاً، وبعد ذلك ينتقل إلى تحديد هذه الأقسام الثلاثة، مبتدئاً باختلافات النحويين في تحديدها^٣، منتقلاً إلى الحدود ليعرض الحد الذي يراه صحيحاً، ثم أقوال النحويين وتفنيدها، وهذا التنظيم في الحديث وابتغاء المنهجية في العرض لا يدفعه إلى فلسفة الفكرة وتشتيتها، وإنما هو منهج قائم على الابتداء بالأعم فالأخص فالأخص، جاعلاً عناوين بعض أبوابه تحمل الدلالة على خلاصة هذا الباب، كقوله: "باب القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه"^٤، و"باب القول في الإعراب لم دخل الكلام"^٥، وغير ذلك.

^١ - الإيضاح في علل النحو، ص ٤٢.

^٢ - نفسه، ص ٤١.

^٣ - نفسه، ص ٤٦.

^٤ - نفسه، ص ٥٦.

^٥ - نفسه، ص ٦٩.

ويبدو أن نظرية الحدود- في علم النحو لا في عرف المنطقيين- كانت قد تبلورت في ذهن الزجاجي الذي كان يدعو إلى فصل المنطق عن النحو في هذا المقام، وجعل الحدود النحوية مستنبطة من علم النحو وألفاظه، وداخلة في أوضاعه^١، إلا أن دعوته هذه لا تلغي تأثيره بحدود المنطقيين واصطلاحاتهم، وهذا ما يبدو لنا في تعليقه اختلاف النحويين في الحدود، يقول: "فإن قال قائل: لم يختلف النحويون في تحديد الاسم والفعل والحرف؟ وهل يجوز أن يختلف الحد إذا كان قولاً وجيزاً يدل على طبيعة الشيء الموضوع له عند الفلاسفة؟ وعندنا الحد هو الدال على حقيقة الشيء، فكيف يجوز اختلاف هذا، وهل يجوز أن يحد الإنسان لمن سأل عن حده إلا بأن يقال له: الحي الناطق المائت، لأن هذا هو حده على الحقيقة وينعكس عليه بمعناه، كقولنا: المائت الناطق الحي هو الإنسان، ولا يجوز أن يحد الإنسان بغير هذا الحد، فإن حده بغير إنسان كان مخطئاً، إلا أن يعدل عن حده إلى بعض صفاته ورسومه الدالة عليه كقولنا: الإنسان حيوان ذو رجلين منتصب القامة ضحاك وما أشبه ذلك"^٢، ونحن لا ندرى من هو السائل في هذا الباب، ولعله الزجاجي من يسأل نفسه إذا لم يكن يجد من يسأله ليسير الكتاب على سنن واحد في طرح الأسئلة والإجابة عنها، إلا أن السائل نحوي على أية حال، وهذا واضح من قوله: (وعندنا) بعد ذكر الفلاسفة، فالحد إذن عند النحويين هو الدال على حقيقة الشيء، وهذا هو حد الحد عند المنطقيين، ويبدو أن السائل يميز بين الحد والرسم، وبين الجنس والفصل والخاصة، وورود بعض المصطلحات الفلسفية بعينها أو بما يشاكلها في معرض السؤال يعني شيوعها في بيئات الدرس النحوي والثقافي عموماً، إلا أننا قلنا إن نظرية الحد المنطقية لم تكن قد اكتملت بعد، وإن كان قد وجد معظم شروطها، ففي حد الإنسان المذكور في معرض السؤال نجد ورود الجنس وهو الحي، إلا أن المنطقيين كانوا يرون ضرورة إيراد الجنس الأقرب في مادة الحد، وعلى هذا فإننا نقول في جنس الإنسان أنه حيوان لا حي، وإن كانا يتساويان في العموم^٣، ومن ثم فقد ذكر السائل حد الحد واشتماله على شرطي الاطراد والانعكاس كما يفهم من قوله، وغايتنا من ذكر ذلك التمهيد لذكر إجابة الزجاجي لنتعرف على نظرته في الحدود النحوية، يقول: "الجواب أن يقال: إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتناظر، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده، ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب

^١ - انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٨.

^٢ - نفسه، ص ٤٦.

^٣ - انظر: رسالة الحدود لابن سينا ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٣٢ وما بعدها.

اختلاف ما يوجد منه، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود، كما يوجد الحد تارة من الأجناس والفصول، وتارة من المواد والصور، لأن المادة تشاكل الجنس، والصورة تشاكل الفصل، ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم - أعني معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك - قد اختلفوا في تحديد الفلسفة نفسها اختلافاً... أفلا تراهم كيف قد اختلفوا هذا الاختلاف وليس فيه تناقض، لأن كل واحد منهم قصد إلى طريق ما فحدها منه... فكذا يقول النحويون لهم أيضاً في تحديد الاسم والفعل والحرف، كأن لكل فريق منهم غرضاً في تحديده وقصده، فمنهم من أراد التقريب على المبتدئ، فحدها من جهة تقرب عليه، ومنهم من أراد حصر أكثرها فأتى به، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة^١.

وهذا كلام فلسفي بحت، كنا قد ذكرنا أكثره عند حديثنا عن رسائل الحدود الفلسفية، ولكن الزجاجي يسوقه إلينا في معرض إقامة دليل، فيذكر اختلافات الفلاسفة أرباب هذا العلم في حد الفلسفة لتبرير اختلاف النحويين في تحديد أقسام الكلم، وذلك مع معرفة دقيقة بأحكام الحد، فهو يتألف من الأجناس والفصول، وهذا هو الحد الدقيق، إلا أنه بمعنى مجازي يتألف من المواد والصور على نحو ما ذكر جابر بن حيان في رسالته في الحدود، إذ كان قد ذكر حدوداً لأشياء لا أجناس لها^٢، ولعل أكثر ما يعيننا من هذا الكلام هو خاتمته التي تحوي إشارة مهمة إلى مراحل تطور الحدود النحوية التي أجملها الزجاجي في ثلاث مراحل: الغرض من الحد في الأولى هو التقريب على المبتدئ، وهذا ما كنا قد وجدناه عند سيبويه، والغرض من الحد في الثانية حصر معظم عناصر الشيء المحدود كما كان ذلك في حد المبرد للاسم، والغرض من الحد في المرحلة الثالثة الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة باستخدام مصطلحات النحويين، وهي مرحلة يفتتحها الزجاجي على ما يزعم، فيقول في حد الاسم: " الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل و المفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب، لأننا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم

^١ - الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦ - ٤٧.

^٢ - انظر رسالة الحدود لجابر بن حيان ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ١٨٥.

غير مغرانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك"^١.

فالزجاجي إذن يضع حداً داخلياً في أوضاع النحو لا يشذ فيه شيء من المحدود، فحده هذا جامع مانع على ما يزعم، ومن ثم فهو يرفض حداً يراه خارجاً عن أوضاع النحو^٢، ويزعم أنه صحيح في عرف المنطقيين لأن مذهبهم غير مذهب النحويين، فهو يرى أن هذا الكلام في مذهب النحويين يلزمهم بالقول باسمية كثير من الحروف، ولكننا إذا نظرنا في أقوال الفلاسفة فإننا نراهم يفرقون بين الأسماء والحروف التي يسميها الفلاسفة الرباطات، مما يعني أن القول السابق ليس صحيحاً في عرفهم أيضاً إذا جعلناه مقروناً بحجة الزجاجي، فهم يخرجون الحروف من حد الأسماء، ويجعلون الاسم ما دل على معنى في نفسه، أما الحرف فما دل على معنى لا يستقل بنفسه^٣، أما حجة الزجاجي في أن الاسم والحرف سواء في الدلالة على المعنى وفق هذا الحد إذ شرطهما الاقتران بالجملة^٤، فهي مردودة أيضاً بالقول السابق، وذلك لأنهم عندما حدوا الاسم جعلوه مفرداً، وعندما حدوا الحروف سموها رباطات، فهما مفترقان بفصل مميز خلاصته الاستقلال بالدلالة على المعنى أو عدمه، لكن قولنا هذا لا يعني رفض حد الزجاجي أو قبول حد الزجاج، إنما هو كلام جاء في موضعه، وإذا قارنا بين الحدين، فإننا سنرى أن حد الزجاجي هو الأقرب إلى الحد النحوي، وهذا الأمر الذي يبتغيه الزجاجي غاية في الدقة العلمية، إذ إنه يسعى إلى المشاكلة بين الدال والمدلول ليخلق نوعاً من الضبط والانسجام بين المصطلحات المطروحة، وإن منهجه هذا دال على وعي علمي حتى لو لم يستطع تطبيقه في حده.

ويعتمد الزجاجي بعد ذلك إلى استعراض آراء النحويين في حد الاسم، مدلاً على النقص في بعض تلك الحدود، والخطأ في بعضها الآخر، فقال: "وقال آخرون: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى بلا زمان، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه، وهذا أيضاً من كلام القوم، وإن كانت فيه هذه الزيادة اليسيرة، وقد مضى القول فيه.

^١ - الإيضاح في علل النحو، ص ٤٧.

^٢ - ذكر ابن فارس أن هذا الحد للزجاج (ت ٣١١هـ) فقال: " وهذا القول معارض بالحرف، وذلك أنا نقول (هل وبلى) وهو صوت مقطع دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان". انظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص ٤٩.

^٣ - انظر الحدود الفلسفية للخوارزمي الكاتب ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٢٠. المبين للآمدي ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٣١٥ - ٣١٦. مفاتيح العلوم، ص ٢٩.

^٤ - انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٨ - ٤٩.

وأما سيبويه فلم يحد الاسم حداً يفصله من غيره ولكن مثله...

وقال الأخفش سعيد بن مسعدة: الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني، يعني ما جاز أن يخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدئ كما ذكرت لك فيما مضى ولم يرد التحقيق، وفساد هذا الحد بين، لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومتى وأنى وأيان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها وهي داخلة في حدنا الذي قدمنا ذكره، لأنها في حيز المفعول به، لأن كيف سؤال عن الحال، والحال مفعول بها عند البصريين، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت، والوقت مفعول فيه، وهي عند الفراء بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن... وقال آخرون: الاسم ما دل على المسمى، وهذا وصف له لا حد، وقال أبو بكر بن السراج: الاسم ما دل على معنى، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، وهذا أيضاً حد غير صحيح، ... وكان مما اختاره أبو الحسن بن كيسان عند تحصيله وتحقيقه أن قال حاكياً عن بعض النحويين: الأسماء ما أبانت عن الأشخاص، وتضمنت معانيها، نحو رجل وفرس، ثم قال: وهذا قول جامع، وعوار هذا الحد أظهر من أن يظهر الكلام فيه، لأن من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهي المصادر كلها...

فأما حد أبي العباس المبرد للاسم فهو الذي ذكره في أول المقتضب حين قال: الاسم ما كان واقعاً على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك، ويعتبر الاسم بوحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم، وليس غرض أبي العباس هنا تحديد الاسم على الحقيقة، وإنما قصد التقريب على المبتدئ فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة، وقوله ما دل على معنى هو الذي أخذه ابن السراج وقسمه قسمين حين قال: وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص...^١.

والزجاجي في هذا العرض لحدود النحويين وملاحظاته عليها في الحقيقة يسلط الضوء على مسيرة الحدود النحوية إذا راعينا ترتيب العلماء الذين ذكر أقوالهم تاريخياً، ومن ثم فهو يبين لنا مراعاة المقام في ذكر الحدود، كما في حد الأخفش والمبرد اللذين أرادا التقريب على المبتدئ، وإفادة النحويين من آراء بعضهم كما أفاد ابن السراج من حد المبرد، وهو أيضاً يبين لنا وجوب التدقيق في صناعة الحدود النحوية، فشرط الحد عنده كما يبدو أن يكون أولاً حداً نحوياً لا معتمداً على أوضاع المنطقيين ومصطلحاتهم، وأن يكون جامعاً مانعاً، وهو من هذا

^١ - الإيضاح في علل النحو، ص ٤٩ - ٥١.

الحيث يرفض حد الزجاج، فهو حد منطقي، ويرفض حد الأخفش لأنه لا يستوعب كل الأسماء، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن حده يستوعبها، ويفرق في إشارة دقيقة بين ما هو حد وما هو وصف، ويرفض حد ابن السراج لأنه يدخل فيه ما ليس منه، ويشير إلى أنه قد أفاد في حده من حد المبرد الذي حاول تأويله ليدخل ما ظاهره خارج الحد تحت هذا الحد بما ينم عن خبرة في مزولة الحدود وصناعتها.

وكما أشار الزجاجي إلى إفادة ابن السراج من المبرد في حده، كذلك يفيد هو من حد المبرد في موضع آخر ليقول: "فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض"^١، وهو بذلك يختصر عبارة: (ما وقع في حيز المفعول) من حده السابق، ويضيف إليها: (ما دخل عليه حرف خفض)، ليأتي هذا الحد أكثر شمولية وأكثر دقة مع مراعاة ذكر الأعراض والمقام، مع إشارة صريحة إلى تطور الحدود النحوية وسيرها نحو الدقة والتبلور ضمن فترة قصيرة قد تشمل نحويًا واحداً ترصد عنده هذه الظاهرة في كتب متعددة^٢.

ويعتمد الزجاجي المنهج ذاته في حد كل من الفعل والحرف، فهو يذكر أولاً الحد الذي يراه داخلياً في أوضاع النحويين، ثم يذكر حدود النحاة دالاً على مواطن ضعفها، فحد الفعل على أوضاع النحويين أنه "ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل"^٣، ويلاحظ أن الزجاجي عند ذكر الحد يستخدم لفظ (ما) محل الجنس، فكأن (ما) دالة على اللفظ أو الكلمة التي هي جنس لجميع أقسام الكلم، ثم يذكر الفصل المميز بقوله: ما دل على حدث، ليخرج الحروف من الحد، ويردّفه بفصل مميز آخر هو الدلالة على الزمان ليخرج الأسماء من الحد، فإن دل هذا اللفظ على الحدث وحده فهو المصدر، وإن دل على زمان فقط فهو ظرف الزمان^٤، وأقسام الفعل عنده قسمان: ماضٍ ومستقبل، والمستقبل يدل على الحال والاستقبال بلفظ واحد، وفعل الحال هو "المتكون في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنه يكون أولاً أولاً، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي"^٥، ومن هنا أنكر على من قال من الكوفيين بوجود فعل دائم، وذلك لأن "الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين...

^١ - الجمل في النحو، الزجاجي، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٦، ص ١٧.

^٢ - أشار محقق الجمل إلى أن الزجاجي ألفه بعد الإيضاح، واستدل على ذلك بأن الزجاجي ذكر اسم كتابه الإيضاح في الجمل عند حديثه عن المعرب والمبني، انظر: الجمل، ص ٢٢ من المقدمة. الجمل، ص ٢٦٤.

^٣ - الإيضاح في علل النحو، ص ٥٢، وهو الحد نفسه الذي ذكره في الجمل، ص ١.

^٤ - نفسه، ص ٥٢.

^٥ - نفسه، ص ٨٧، وانظر حديثه عن فعل الحال وحقيقته، ص ٨٦ - ٨٨.

والحركة لا تبقى وقتين^١، إلا أن الزجاجي يتجاوز كل ذلك في مكان آخر فلا يذكر هذه التعليقات المشبعة بعلم المنطق وأصوله، ليقر أن " الأفعال ثلاثة: فعل ماض وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الفعل الدائم"^٢، فهو يطلق تسمية الدائم على فعل الحال، وربما كان ذلك لأن كتاب الجمل كتاب تعليمي، نهج فيه سبيل البساطة والوضوح والابتعاد عن التعقيد ما أمكنه إلى ذلك سبيلاً.

أما حديثه عن حد الحرف، فينمُّ عن دقة عالية في استخدام المصطلح، فهو يفرق بين حروف المعجم، وحروف الأسماء والأفعال، والحروف التي هي أبعاضها، ثم حروف المعاني، ذاكرةً لكل منها حداً^٣، فهو إذن يحدد المصطلح الذي يريد تحديده، بمعنى أنه يبحث عن المدلول الذي يدل عليه هذا المصطلح قبل أن يضع له حداً، فاختلاف المدلول يؤدي إلى اختلاف المصطلح وإن كان له اللفظ نفسه، وبالتالي اختلاف الحد الذي يمنع تماهي المصطلحات بعضها ببعض، و"حد حروف المعاني- وهو الذي يلتمسه النحويون- فهو أن يقال: الحرف ما دل على معنى في غيره"^٤، ثم يذكر حدود بعض النحويين له وفق المنهج السابق نفسه.

والزجاجي بعد هذه المعرفة العميقة لطبيعة الحد وطريقة صناعته في النحو، نراه لا يعنى كثيراً بصناعة الحدود النحوية، بل إنه اقتصر على ذكر حدود أقسام الكلم، باسطاً القول في حد الاسم الذي كان ولا يزال مسألة خلافية بين النحاة، ومختصراً في حد كل من الفعل والحرف اللذين كانا أقل إشكالية، أما بقية أبواب النحو وأصوله وفروعه فلا يذكر في حدودها شيئاً، مقتصراً على بيان المعاني والشرح المبسط أحياناً والموجز أحياناً أخرى، فالإعراب مثلاً: " حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنائه"^٥، وليس هذا بحد له، ولم تكن الغاية وضعه، وإنما ذكره في معرض السؤال عن الإعراب أحركة هو أم حرف، وكذلك حديثه عن النحو، إذ لم يذكر له حداً، وإنما بين الفرق بين النحو واللغة والإعراب والغريب من حيث الأصل اللغوي ومن ثم الاصطلاحي، ليذكر أن النحو يسمى إعراباً، والإعراب يسمى نحواً سماعاً، لأن الغرض طلب علم واحد^٦، أما حدود الحركات فقد عاد بها إلى الأصل الصوتي عندما وضعها

^١ - الإيضاح في علل النحو، ص ٥٣.

^٢ - الجمل، ص ٧.

^٣ - انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٥٤.

^٤ - نفسه، ص ٥٤. والجمل، ص ١.

^٥ - الإيضاح في علل النحو، ص ٧٢.

^٦ - نفسه، ص ٩١.

أبو الأسود الدؤلي، فالرفع مثلاً نسبوه " إلى حركة الرفع لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه... والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه، وأما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها...^١، فهو ينقل الدلالة الصوتية للحركة مقترنة بالحركة المحسوسة عند النطق بها إلى الحيز الاصطلاحي مع ربط واضح بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، وهو في كل ذلك لا يذكر حدوداً، إنما يذكر معاني من طريق اللغة كما يقول هو في عنوان بابه^٢، وربما كان من أفضل ما ذكره من حدود حديثه عن التنثية والجمع، وهو يذكر معنى التنثية، إلا أنه في نظرنا وضع حداً لها، مفرقاً في هذا الباب بين مصطلحين هما المثني والتنثية، ومفرقاً أيضاً بين مصطلح الجمع الدال على معنى الجمع ومصطلح الجمع الدال على المجموع، فالتنثية " ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ، فيختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر، ويؤتى بعلم التنثية آخراً.... ومن المجموع ما جاء على حد التنثية، وهو أن نضم أسماء بعضها إلى بعض متفقة الألفاظ، فيزاد في آخر واحد منها علامة الجمع...^٣، فالحد الذي ذكره للتنثية حد لطريقة التنثية، أما حد المثني، فهو كأن يقال مثلاً: إنه لفظ دال على اثنين، وحد الجمع الدال على المجموع أن يقال مثلاً، لفظ دال على أكثر من اثنين، وليست هذه حدوداً دقيقة، إنما أذكرها في معرض التمثال لبيان المقصود مما قيل.

وإذا كان الإيضاح مختصاً بذكر العلل والمسائل المجردة كما يقول في مقدمته^٤، فإن ذلك يغنينا عن السؤال عن سبب عدم ذكره حدود بقية الأبواب النحوية فيه، إلا أننا إذا نظرنا في الجمل، وهو كتاب فيه جملة النحو، وجدناه لا يخرج عما قيل سابقاً من عدم عنايته بوضع الحدود، فهو في الحديث عن الحركات يكتفي بالقول: " إعراب الأسماء: رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها، وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم ولا خفض فيها"^٥، ثم يشرع في بيان تفصيل الحركات^٦، وهو في جملة كتابه يعنى ببيان أحكام المصطلح لا بوضع حد له، فالفاعل

^١ - الإيضاح في علل النحو، ص ٩٣.

^٢ - عنوان الباب: باب القول في معنى الرفع والنصب والجر من طريق اللغة. انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٩٣.

^٣ - نفسه، ص ١٢١-١٢٢.

^٤ - نفسه، ص ٤٠.

^٥ - الجمل، ص ٢.

^٦ - نفسه، ص ٣-٦.

مرفوع والمفعول به منصوب^١، والبدل على أربعة أضرب^٢، والاسم المبتدأ مرفوع مثل خبره إذا كان مفرداً^٣، ويقول في باب النداء: " كل منادى في كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم، فإنك تبنيه على الضم وهو في موضع نصب"^٤، وغير ذلك كثير يستغنى بما ذكر عنه حتى لا يطول الكلام، وربما اعتذر عن الزجاجي بأن كتاب الجمل كتاب تعليمي، ولذلك فهو لم يذكر فيه حدوداً دقيقة، وإنما سعى إلى ذكر طريقة العرب في الكلام وفق أسلوب بسيط يسمح لقارئه بالإفادة منه، ويلبي حاجته في اقتفاء أثر العرب في الكلام، ولذلك فقد أثر الابتعاد عن التعقيد، وتجنب ذكر الحدود الجافة مكتفياً بذكر حدود أقسام الكلم دون التفصيل فيها كما فعل في الإيضاح، مع الإكثار من الشواهد^٥.

– الحد عند الرماني:

وتبرز رسالة الحدود^٦ لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)^٧ في القرن الرابع الهجري كأول مصنف مستقل في بابهِ يصل إلينا، وهي رسالة صغيرة ضمنها الرماني جملة حدود ما يحتاج إليه في النحو على حد زعمه، وقبل الخوض فيها لا بد لنا من الإشارة إلى أن هذا النحوي كان معتزلي المذهب^٨، ولذلك يلحظ عنده ميل شديد إلى المنطق والفلسفة، ويبرز هذا الميل في رسالته الحدود، وفي مصنفاته النحوية عامة، وقد جعل لمنطقه هذا نحوه مكتسباً نوعاً من الغموض والتعقيد، وربما أخرجه إغراقه في الفلسفة عن الدرس النحوي، مما جعل أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^٩، يقول: " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"^{١٠}، وكان يقال: إن النحويين في ذلك العصر كانوا ثلاثة: واحد لا يفهم كلامه وهو الرماني، وواحد يفهم بعض كلامه وهو الفارسي، والثالث يفهم

^١ - انظر: الجمل، ص ١٠.

^٢ - نفسه، ص ٢٣.

^٣ - نفسه، ص ٣٦.

^٤ - نفسه، ص ١٤٧.

^٥ - انظر مقدمة الجمل، ص ١٨.

^٦ - حققها إبراهيم السامرائي ضمن كتاب: (رسالتان في اللغة)، عمان، ١٩٨٤.

^٧ - ترجمته في: الفهرست، ص ١٠١. نزهة الألباء، ص ٢٣٣. معجم الأدباء، ٢٤٤/٣. وفيات الأعيان، ٤٦١/٢. بغية الوعاة، ١٨٠/٢، وغيرها.

^٨ - انظر: معجم الأدباء، ٢٤٤/٣.

^٩ - ترجمته في: الفهرست، ص ١٠١، وفيه أن الفارسي توفي قبل ٣٧٠هـ. تاريخ بغداد، ٢٧٥/٧. نزهة الألباء، ص ٢٣٢. إنباه الرواة،

٢٧٣/١. بغية الوعاة، ٤٩٦/١، وغيرها.

^{١٠} - الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ١٢٧.

كل كلامه بلا حاجة إلى شرح أو إسناد وهو السيرافي^١، وربما كان مفيداً أن نتحدث عن حدود الرماني مقارنين بينها وبين حدود الفراء التي سبق الحديث عنها، لبيان مقدار التطور في صناعة الحدود النحوية، وذلك مع علمنا أن هذه المقارنة لن تؤتي أكلها كاملة، وذلك لغياب متن حدود الفراء عنا، إذ ليس بين أيدينا إلا أسماؤها، في حين أن نص حدود الرماني كامل على ما وصل إلينا، ولذلك فإننا لن نخوض في تفصيلات حدود الرماني كثيراً حتى تكون المقارنة بين الرجلين منصفة ما أمكننا ذلك، وهذه أسماء حدود الرماني:

"باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو وهي: القياس والبرهان والبيان والحكم والعلة والاسم والفعل والحرف والإعراب والبناء والتغيير والتصريف والغرض والسبب والمعرفة والنكرة والمفرد والجملة والتنثية والجمع والمرفوع والمنصوب والمجرور والتوابع والصفة والبدل والنسق والحال والتمييز والإضافة والمصدر والاشتقاق والمظهر والمضمر والفائدة والعامل والحذف والذكر والمركب والمقيد والمطلق والاستثناء والحقيقة والمجاز والجنس والنوع والقوة والضعف والتخفيف والترخيم والمقصود والممدود والمذكر والمؤنث والنظير والنقيض والتقدير والتحقيق والأصل والفرع والمطرود والناذر والخبر والاستفهام والجزاء والجواب والمستقيم والمحال والعارض واللازم والضرورة والمعنى واللفظ والكلام والعرض والداعي والصارف والاستعارة والحقيقة والمادة والمرتبة والمناسبة والخاصة والمغني والمحتاج والعظيم والحقير والحادث، وثم حدود باب الموصولات"^٢.

وعدة حدود الرماني كما وصلت إلينا تسعة وثمانون حداً، وذلك إذا اعتبرنا حدود باب الموصولات واحداً في العدد، وواضح تفوقها في العدة على حدود الفراء التي بلغت ثلاثة وستين حداً في أقصى عدة لها، وأول ما نستطيع ملاحظته في حدود الرماني هو دقته في تسمية باب ما يندرج تحته من الحدود، فهو يراعي التغير الدلالي للمصطلح بتغير العلم الذي يستخدم هذا المصطلح، ولذلك نراه يقول: باب الحد لمعاني الأسماء، ولم يقل: باب حد الأسماء، ومن ثم هي أسماء يحتاج المتعلم معرفة حدودها إذا أراد البحث في النحو، مما يعني أنه يريد أن يعطي فكرة شاملة عما يحتاج إليه في النحو من أسماء، أي توفير تغطية شاملة للمصطلحات وتنسيقها في بابها وفق ترتيب منطقي يبدأ فيه بما يندرج في إطار العقل، أي بالأمور العقلية، لينتقل مباشرة من العلة إلى حدود أقسام الكلم الرئيسية على نحو ما فعل ابن السراج في بداية أصوله، ومن ثم

^١ - انظر: معجم الأدباء، ٣/ ٢٤٤.

^٢ - رسالتان في اللغة، علي بن عيسى الرماني، تح: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤، ص ٦٥ - ٦٦.

يردف حدود أقسام الكلم بما يعترئها من التغيرات كالإعراب والبناء والتصريف والتعريف والتكثير وما سوى ذلك، لينتقل إلى أحوال هذه الأقسام عندما تصبح في نظام الجملة والتركيب من رفع ونصب وجر وصفة وحال وغيرها، إلى ما قد يطرأ على الكلمة من إظهار وإضمار وحذف، لينتقل بها إلى حيز اللغة والصرف وبيان معاني بعض المصطلحات التي يراها ضرورية للباحث في النحو، وأسماء هذه الحدود في جملتها لا تتقاطع مع حدود الفراء إلا في عدد قليل جداً، وربما كنا ننتظر من الرماني أن تتضمن حدوده حدود الفراء السابقة الذكر، وأن يزيد عليها، لكن الذي حدث غير ذلك، فقد أهمل الرماني عدداً كبيراً من حدود الفراء إهمالاً تاماً، مما يعطينا فكرة كاملة عن اختلاف منهج التحديد عند الرجلين، فالفراء لم يكن يريد صناعة الحدود بقدر ما كان يريد توضيح المصطلح أو الأداة في الاستعمال النحوي، فأهمل بدوره عدداً كبيراً من المصطلحات الواردة في حدود الرماني التي لم يكن يراها ضرورية لمريد النحو، وذلك لأنها لم تكن شائعة في عصره، في حين أننا نفهم من قول الرماني: باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو، أن ما ذكره من مصطلحات كان قد أمسى متعارفاً عليه في أوساط الدارسين، ومستعملاً بكثرة في مؤلفات النحويين، وإلا لم تكن مما يحتاج إليه في النحو، فطبيعة البيئة الثقافية إذن هي التي فرضت على كل من الرجلين أسماء حدوده.

ومن جهة أخرى فقد كانت حدود الفراء متعلقة بعلم النحو والصرف واللغة بشكل عام، في حين أن الرماني لم يكن عمله خالصاً في النحو، فمصطلحات من مثل: الجنس والنوع والقوة والضعف والأصل والفرع والعظيم والحقير والحادث وغيرها، كلها مصطلحات داخلية في باب المنطق والفقه وعلم الكلام أكثر من دخولها في باب النحو وإن وجد لبعض هذه المصطلحات استعمال في مؤلفات النحويين الأوائل، إلا أن الرماني ذكرها هنا ليس على أنها مصطلحات تفيد في علم النحو فقط، وإنما على أنها مصطلحات يحتاج إليها في النحو، فلا يمكن إذن فهم النحو من دون معرفتها، وهذا ما لم نكن قد رأيناه عند الفراء، مما يعني أننا أصبحنا في عصر يستخدم علماء هذه الألفاظ بكثرة، واستخدامهم لها تابع لمنهجهم في رؤية النحو، وطبيعة تناولهم هذا العلم، وطريقة التفكير في قضاياها، فالعصر عصر تولى فيه سلطان العقل زمام الأمور، والسعي إلى تجريد المعاني وبيان عللها ووضع مصطلحات والسعي إلى تحديدها ووضعها في أطرها السليمة أصبح هاجس النحويين، فنحن أمام رجال شربوا ثقافة فرضت عليهم منهجاً في التفكير قادهم إلى استعمال ألفاظ من رحم تلك الثقافة، فاهتموا بتشتيتها حتى كبرت وأصبحت مما يحتاج إلى معرفتها لدراسة هذا العلم الذي كان قبل ولادتها مستغنياً عنها.

ومما يلاحظ أيضاً في حدود الرماني أن الحدود النحوية والصرفية لا تتتابع في سياقها، بل يفصل بينها بحدود أخرى ليست من جنسها ومادتها، فنراه على سبيل المثال يذكر الاستثناء والحقيقة والمجاز، وهي واقعة في حيز علوم اللغة، ليذكر بعدها مباشرة مصطلحات الجنس والنوع والقوة والضعف مما له صلة وثيقة بعلم المنطق، ليعود مرة أخرى ليذكر التخفيف والترخيم والمقصود والممدود، وفي حدوده أمثلة أخرى تتدرج تحت هذا الباب، مما يعني أن الرماني لم يكن يعنى بترتيب أسماء حدوده ترتيباً يفرضه النظام النحوي، وإلا لكان ذكر الحدود النحوية متتالية وانتقل بعدها إلى بيان حدود المصطلحات الأخرى التي يراها ذات صلة بالدرس النحوي، ولكن فرض عليه منهجه المنطقي هذا الترتيب الذي نراه، فبدأ بالأمور العقلية كما قلنا سابقاً، مما يعني أنه يرى النحو على أنه عملية عقلية أولاً قبل أن يكون صناعة لفظية، مما حدا به إلى خلط بين الحدود التي هي من أثر المنطق مع الحدود النحوية في رؤية- يراها هو- متكاملة لفلسفة الدرس النحوي.

ونجد بين حدود الرماني أيضاً حدوداً مرتبطة بعلم البلاغة كالحقيقة والمجاز والاستعارة والمناسبة وغيرها، وحدوداً أخرى لها آثار لغوية صرفية، كالداعي والصارف والغني والمحتاج، وهذه المعاني مأخوذة من اللغة رأى الرماني أن النحاة يستعملونها لقصد معين، فأراد أن يبين حدودها على اعتبارها معاني يحتاج إليها في النحو، فتقافته إذن تترك آثارها في حدوده حتى تتنوع بين لغوية ونحوية وصرفية وفقهية وتأثر بالفلسفة والمنطق وغيرها من العلوم التي كانت مزدهرة في القرن الرابع الهجري ومفتوحة لكل راغب، ومعلوم أن علماء تلك الحقبة كانوا يعنون بتنقيف أنفسهم بثقافات العصر كلها مستغلين سهولة تناقل الخبرات بين العلوم والعلماء على حد سواء، مع الإشارة إلى أن الرماني كان معاصراً للخوارزمي الكاتب المتوفى عام (٣٨٧هـ) الذي كان يقصد خدمة اللغة في مسارده للمصطلحات التي دونها^١.

وإذا كانت حدود أقسام الكلم قد غابت عن حدود الفراء، فإننا نجد أن الرماني يذكرها كأول ما يحتاج إليه في النحو من الأمور اللفظية، وهو يختار حداً للاسم على أنه: " كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان، وحذار اسم لأنه يدل دلالة البيان"^٢، وهذا حد

^١ - انظر: المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٥٠. وانظر: رسالة الحدود الفلسفية للخوارزمي ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، الفصل الثالث في باري أرميناس، وما ذكره من حدود متعلقة بعلم النحو ومصطلحات أفاد منها الرماني وغيره، ص ٢١٩ - ٢٢١. وكذلك مفاتيح العلوم، ص ٢٩ - ٣٦.

^٢ - الحدود للرماني ضمن كتاب (رسالتان في اللغة)، ص ٦٧.

مختلف عن حد الزجاجي السابق ذكره، ويلحظ في هذا الحد تطبيق نظرية الحد كاملة من حيث ذكر الجنس القريب- وهو الكلمة- والفصول المميزة (الدلالة على المعنى، عدم الاقتران بالزمان، دلالة البيان)، وكل فصل منها مخرج لما سوى الاسم من هذا الحد بمقدار ما يحمل من دلالة التمييز، فالدلالة على المعنى مخرجة لكل لفظ لا يدل على معنى تحته، لكنه فصل يشترك فيه الاسم والفعل والحرف، ليأتي التجرد من الزمان ليخرج الفعل من الحد، ومن ثم تكون دلالة البيان مخرجة للحرف الذي لا يتعين المقصود منه إلا باقترانه مع ما سواه، لكن مفهوم دلالة البيان قد يحتمل التوسع كثيراً، فهل يعني قوله هذا الإبانة عن الأشخاص أم الإبانة عن المعاني؟ فإن قلنا هي إبانة عن الأشخاص أخرجنا كيف ومتى من هذا الحد وهي أسماء، وإن قلنا هي إبانة عن المعاني أدخلنا حروف الجر التي لكل منها معنى خاص، وهو يقول: إن (حذار) تدل دلالة البيان، مما يعني أن دلالة البيان هذه مقتصرة على المعاني دون الأشخاص، وذلك أنه يذكر في باب الموصولات أن من الأسماء ما هو تام وما هو ناقص، أما التام فهو "الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه نحو رجل وفرس وزيد وعمر". الاسم الناقص هو الذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو الذي ومن وما^١، وهذا يعني أن الأصل في دلالة البيان هو بيان المعاني التي تشترك فيها كل الأسماء، فهي إذن جنس يعم الأسماء التي تحمل دلالة الإبانة عن الأشخاص، فإن قام الاسم بنفسه في البيان فهو اسم تام، وإلا فهو ناقص مندرج تحت الجنس الأعم الذي هو البيان عن المعاني، لكنها معان مفردة مستقلة بنفسها، مما يدخل أسماء الاستفهام وأسماء الزمان والأسماء الموصولة في هذا الحد الذي نلاحظ فيه إيجازاً غير مخل به، مما يدعونا ثانية إلى القول بأن الرماني راعى شروط الحد في صناعة حدوده.

أما حد الفعل فهو "كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة"^٢، ويقال في هذا الحد ما قيل في سابقه من حيث ذكر الجنس والفصول، وقد يظن للوهلة الأولى أن قوله: دلالة الإفادة، فصل لا يحمل مزيداً من التمييز، فإن الدلالة على المعنى والزمان كافيان لحد الفعل، وقد يكون هذا صحيحاً، إلا أن الرماني في ذكره لهذا الفصل الأخير يدل على براعته في هذه الصناعة، وهو جدير بأن ينسب إليها وتنسب إليه، وذلك أن من شروط الحد ذكر جميع الفصول المميزة، فلا يترك منها شيء، وإن اكتفي ببعضها للتمييز، وذلك أن الحد لا يقصد به مجرد التمييز، ولو كان هذا غرضه لاقتنع بالرسم وربما بالوصف، وقد يكون هذا الفصل مخرجاً لاسم

^١ - الحدود للرماني ضمن كتاب (رسالتان في اللغة)، ص ٨٣.

^٢ - نفسه، ص ٦٧.

الفاعل من حد الفعل، فإن قلنا: (قائم)، كان اسم الفاعل دالاً على معنى القيام مع احتمال الاقتران بالزمن، ويظهر هذا الاحتمال ضمن السياق اللغوي، فإن قلنا: زيد قائم، كان اسم الفاعل وصفاً لا زمن فيه، وإن قلنا: زيد ضارب عمراً، أفاد اسم الفاعل الزمن المستقبل، لكن الرماني يشترط دلالة الإفادة في حده، وهو يحد الفائدة بأنها: "الدلالة على القطع بأحد الجائزين فيما يحتاج إليه عامل"^١، وعلى هذا فإنه لا يمكننا القطع بدلالة اسم الفاعل على زمن ماضٍ أو حاضر أو مستقبل، أو عدم دلالاته على زمن البتة في قولنا: (قائم) مجردة من الجملة، وإذا لم نستطع القطع انقطعت الفائدة، فخرج اسم الفاعل من حد الفعل، وعادت دلالة الإفادة لتكون فصلاً مميزاً مهماً لإخراج ما هو خارج الحد منه.

ويضعنا الرماني أمام حد للمعرفة فيقول: "المعرفة المختص بشيء دون غيره بعلامة لفظية"^٢، وهو بذلك لا يخلط بين مفهومي التعريف والاختصاص، بل إن حده قائم على تمييز عميق بينهما، ليجعل الاختصاص بمثابة جنس أقرب للتعريف، والتعريف نوع منه، فهو إذن يدلنا إلى أن الاختصاص أعم من التعريف، وهذا الاختصاص يكون بعلامة لفظية ليصبح تعريفاً، ولذلك خرج المنادى المرفوع الذي ذكره سيبويه من باب المعارف، واندرج في باب المختص دون علامة لفظية، وذلك أن الرماني يقسم العلامة اللفظية قسمين: ظاهرة ومقدرة، فالظاهرة هي الألف واللام فقط، والمقدرة في الاسم العلم والضمائر والاسم المبهم، وما سوى هذه ليست معارف، ليكون حد النكرة أنها: "المشترك بين الشيء وغيره في موضعه"^٣، ولسنا هنا في صدد الحديث عن حدود الرماني كلها، إنما ما يعنينا منهجه في التحديد، وأسماء الحدود التي ذكرها، ويلاحظ أن كثيراً من الحدود الداخلة في صلب المادة النحوية لم يطرقها الرماني، كحد الفاعل والمفعولات التي لم يذكر منها إلا حد المفعول به^٤، وكذلك حد المبتدأ وغير ذلك، وكان الفراء قد أغفل ذكر عدد كبير من الحدود النحوية أيضاً، ويعتذر عن الفراء بأنه كان يقصد شرح الأدوات والمصطلحات ضمن سياقها اللغوي والنحوي كما أسلفنا، أما الرماني، فإنه يغفل ذكر هذه الحدود مع أنه ذكر حدوداً كثيرة غير داخلة في صلب المادة النحوية، ويفسر الرماني ذلك عندما يذكر حد الغرض إذ يقول: "الغرض مقصد يظهر فيه وجه الحاجة إليه

^١ - الحدود للرماني ضمن كتاب (رسالتان في اللغة)، ص ٦٩.

^٢ - نفسه، ص ٦٨.

^٣ - نفسه، ص ٦٨.

^٤ - نفسه، ذكره في باب الموصولات، ص ٨٤.

والمنفعة به وله أسباب تطلب من أجله، فالغرض في النحو تبين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب بطريق القياس^١، فالغرض من النحو الذي يضعه أماننا يجعلنا أمام مفهوم واسع للنحو ليشمل كل علوم اللغة من نحو وصرف وأصوات وبلاغة وغيرها، وهذا هو المفهوم الذي كان شائعاً في عصره وما سبق عصره، إلا أن تطور العلوم وانتشار الثقافات المختلفة جعلت الوصول إلى هذه العلوم يتطلب معرفة ألفاظ استخدمت فيها، فكان لا بد للرماني إذن من أن يذكرها في جملة ما يذكره من الألفاظ التي يحتاج إليها في النحو، أما إغفاله بقية الحدود النحوية، فذلك لأنه كان قد وضع هدفاً لمؤلفه هذا سطره في أوله عندما قال: "باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو"، فهو إذن أراد إيضاح المعاني التي يسلكها هو وغيره من نحاة ذلك العصر في مؤلفاتهم، ويتكئون عليها في تناولهم المادة النحوية، فعمله إذن ليس في الحدود النحوية على وجه الدقة، ولو كان ذلك كذلك، لكان قال: (هذا باب حدود مصطلحات النحو) على سبيل المثال، وهذا الهدف يعطي لحدوده بعداً آخر غير البعد النحوي، وهو التدقيق في معجمية الألفاظ المستخدمة في التأليف النحوي لاستقصاء معانيها وتدقيق حدودها، وبيان المراد منها، لتكون تلك الألفاظ منتقاة بأسلوب علمي دقيق يؤهلها الدخول في معترك تبادل الثقافات والخبرات بين العلوم السائدة، ووضع حدودها الذي يسهل الإفادة منها، سواء في حيز علمها الأصلي أم في حيز علم النحو، مما يوطد العلاقات بين العلوم، ويعطي صورة صادقة عن موقع علم النحو بين غيره من العلوم التي كانت منتشرة في ذلك العصر، إضافة إلى أن تدوين الرماني لهذه الحدود يعطينا فكرة عن تطورها، ويحفظها من الاندثار، لتكون رسالته في الحدود حلقة مهمة من حلقات تطور الحدود النحوية حتى القرن الرابع الهجري.

– الحد عند ابن جني:

وإذا كان قد حط بنا الحال في القرن الرابع الهجري، فتحدثنا عن الزجاجي والرماني وغيرهما من رجالات هذا القرن، فإننا لا نستطيع أن نغادره دون أن نلقي التحية على أبرز رجالاته ومسك ختامه، أعني أبا الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)^٢ الذي اختمرت في ذهنه أفكار شيخه أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) بعد أن لازمه فترة طويلة أخلص فيها أبو الفتح لمنهج أستاذه، فكان بذلك وارث علمه وخليفته في مجلس درسه، ففاضت قريحته بمؤلفات غزيرة

^١ - الحدود للرماني ضمن كتاب (رسالتان في اللغة)، ص ٦٧.

^٢ - ترجمته في: الفهرست، ص ١٣٨. نزهة الألباء، ص ٢٤٤. إنباه الرواة، ٣٣٥/٢. معجم الأدباء، ٨١/١٢. بغية الوعاة، ١٣٢/٢، وغيرها.

ومتنوعة في اللغة والنحو، برزت فيها شخصيته المنطقية المثقفة بعلوم العصر، مما جعل عبارته متمسكة بالدقة والوضوح، إلا أننا مع ذلك لا نجده ينزع إلى تحديد المصطلحات النحوية تحديداً كاملاً، مما ينبئ بعدم استقرارها في ذلك العصر، وسنتحدث بشيء من الإيجاز عن حدوده كما بدت في بعض كتبه حديثاً يعطي فكرة عن طبيعة الدرس النحوي عنده عامة والحدود النحوية خاصة.

١- يحد ابن جني اللغة بقوله: "أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، هذا حدها"^١، وفي هذا الحد للغة نجد ميل ابن جني إلى الضبط الدقيق للعبارة، والتأكيد على أن ما يذكره صادر عن يقين وشدة تأكيد، فنراه يقول أخرى: هذا حدها، وهو يراعي في الحد مادته، فجنس اللغة الأقرب هو الأصوات، فخرج منها الإشارات والخط والإيماء، إلا أنه لا يدخل فيها كل صوت يصدر، فخرجت الأصوات التي لا تقيد الإفادة التي جعلها ابن جني خاصة تقيد الجنس، فشرط الصوت الصادر حتى يدخل في حيز اللغة أن يكون بقصد التعبير عن الأغراض، فصوت خرير الماء إذن ليس داخلاً في حد اللغة، ويتضح هذا من تفكيك عناصر الحد الذي ذكره وراعى فيه شرط الإيجاز، فإن قوله (أصوات) يعني به حرفاً أو تتالي حروف دون ترتيب معين يفيد وقوع معنى، أو مع وجود مثل هذا الترتيب، فإن تتالي أحرف من مثل: (بو حاري) على سبيل المثال، قد يكون تمثيلاً صوتياً يعبر عن قصد ما في لغة ما، فإذا كان كذلك، فإن تتالي هذه الأحرف داخل في حيز تلك اللغة، وإلا فلا، وكذلك تتالي أحرف من مثل: (ب ي ت) داخل في حد اللغة مع أن هذا التتالي نصل منه إلى اسم بيت في العربية، أي واقع ضمن حد آخر هو حد الاسم، ومما يدلنا على ذلك أن ابن جني يعرف الصوت بقوله: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشففتين مقاطع تنثيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً..."^٢، ولذلك كان الصوت جنساً عالياً يشمل تحته أقسام الكلم أيضاً، وهذا الحد للغة يدخل فيه كل اللغات التي يبحث ابن جني في سبب اختلافها^٣.

^١ - الخصائص، ٣٣/١.

^٢ - سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ١٩/١.

^٣ - انظر: الخصائص، ٤٠/١، باب القول على أصل اللغة ألهام هي أم اصطلاح.

٢- يفرق ابن جني بين مجموعة من المصطلحات يصل منها إلى حدود لمصطلحات أخرى، فالكلام هو "كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"^١، فمصطلح الكلام حسب هذا الحد مقابل لمصطلح الجملة، وهما مترادفان، وهذا يوجب القول في حد الكلام أنه الجملة، والاعتراض عليه من وجهين: الأول منطقي داخل في صناعة الحد، وذلك أن الفلاسفة ذكروا أن من أسباب الخطأ في الحدود أن نحد الشيء بمقابله أو بما يساويه في المعنى^٢، وذلك أنه لا يجوز أن نقول في حد العدد مثلاً أنه كثرة مركبة من الآحاد، ذلك لأن العدد والكثرة شيء واحد، فكذلك لا يجوز أن نقول في حد الكلام أنه جملة إذا وافقنا على أنهما مترادفان، والثاني نحوي نستقيه من حد ابن جني للكلام، إذ ورد في هذا الحد قوله: (مفيد لمعناه) كفصل مميز، وهذا يخرج كثيراً من الجمل من حد الكلام لعدم توفر شرط الإفادة فيها، كجملة الصلة مثلاً^٣، ولذلك كان إطلاق مصطلح الجملة على الكلام من قبيل إطلاق العام على ما هو أخص منه على سبيل تغليب الفائدة، وقد جاء هذا على لسان ابن جني في وقت لم تكن فيه نظرية التعريف المنطقية قد اكتملت كما ورد سابقاً، لذلك نجد عبارته (وهو الذي يسميه النحويون الجمل) شاذة عن الحد، لكن الذي يبدو أن ابن جني يشترط في الجملة أيضاً أن تكون مفيدة، فإن لم تكن مفيدة فهي قول لا كلام، ويظهر ذلك من حده للقول إذ يقول: "وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صه وإيه، والناقص ما كان بضد ذلك نحو زيد ومحمد وإن، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحديثة، فكل كلام قول وليس كل قول كلاماً، هذا أصله ثم يتسع فيه..."^٤، فالقول التام المفيد إذن هو جملة وهو كلام، مما يعني أن ابن جني يريد بالجملة ما كان مفيداً فقط، وهذا ما نفهمه من قوله (أعني الجملة)، مما يعني أيضاً أن الكلام لا يطلق إلا على الجمل المفيدة، ولذلك قال: (وهو الذي يسميه النحويون الجمل)^٥، وهو في تفريقه بين حد الكلام وحد القول لا يكتفي بذكر الحد، وإنما يدل على ذلك عن طريق اشتقاق لفظي الكلام والقول قبل ذكر الحد تدليلاً ينبئ عن براعته في

^١ - الخصائص، ١٧/١.

^٢ - انظر: الحدود لابن سينا ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٣٧.

^٣ - ذكر ابن هشام خطأ من قال بترادف مصطلحي الكلام والجملة قائلاً: "والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام". مغني اللبيب، ٢/ ٤٩٠.

^٤ - الخصائص، ١٧/١.

^٥ - انظر رأي ابن جني في الفصل بين الكلام والقول بما جاء عن سيبويه في الخصائص، ١٨/١ - ١٩.

الاشتقاق أولاً، وفي الحجاج والتماس المعاني من تألف الحروف مع بعضها ثانياً، مع نزعة كلامية واضحة مما يطول الحديث عنه، وليس هذا موضعه^١.

٣- والذي يبدو أن ابن جني على دراية بأن الكلام والجملة مصطلحان غير مترادفين، وهو يشير في كلامه إلى أن الكلام أعم من الجملة، وذلك في حديثه عن قول سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية قائلاً: "لا محالة أن الكلام مختص بالجملة، ونقول مع هذا إنه جنس، أي جنس للجملة"^٢، ومعلوم أن الجنس أعم مما يندرج تحته من أنواع، وهو هنا يفضل استخدام سيبويه لمصطلح الكلم في عبارته، وذلك أنه "لما كان الكلام مصدراً يصلح لما يصلح له الجنس ولا يختص بالعدد دون غيره، عدل عنه إلى الكلم الذي هو جمع كلمة... وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم والفعل والحرف، فجاء بما يخص الجمع وهو الكلم، وترك ما لا يخص الجمع وهو الكلام، فكان ذلك أليق بمعناه وأوفق لمراده"^٣، ولكنه مع ذلك يعدل إلى استخدام مصطلح الكلام إذ يقول: "الكلام كله على ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"^٤، موافقاً في ذلك شيخه الفارسي إذ قال: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف"^٥، ونرد ذلك إلى غاية تعليمية أراد فيها أن ينحو منحى البساطة والنأي عن ذكر المصطلحات التي تحتاج إلى بيان، ولذلك ذكر الكلام دون الكلم، وذكر أقسامه الثلاثة التي استقر عليها النحاة ولم يستقروا على حدودها، ويحد ابن جني الاسم بأنه: "ما حسن فيه حرف من حروف الجر أو كان عبارة عن شخص"^٦، وحده هذا مركب من حد المبرد وابن السراج، وهو ليس حداً تاماً، وقد سبق الحديث عن المطاعن التي وجهت إلى هذه الحدود، وهو يغاير حد الفارسي للاسم إذ حده بقوله: "فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو الاسم"^٧، وهو حد قريب من حد الأخفش^٨، وهي كلها حدود غايتها التقريب على المبتدئ وليس التحديد على الدقة، وهذا

^١ - انظر حديث ابن جني عن علل العربية في أنها أقرب إلى علل المتكلمين لأنهم يحيلون على الحس في: الخصائص، ٤٨/١، وتعريف علم الكلام في: التعريفات، ص ١٦٢.

^٢ - الخصائص، ٢٦/١.

^٣ - نفسه، ٢٥/١.

^٤ - اللع = اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. حسين محمد محمد شرف، القاهرة، ط١، ١٩٧٨، ص ٩٠.

^٥ - الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، مصر، ط١، ١٩٦٩، ص ٦.

^٦ - اللع، ص ٩٠.

^٧ - الإيضاح العضدي، ص ٦.

^٨ - نفسه، ص ٤٩.

ما يلاحظ في حد كل من الفعل والحرف^١، إذ يذكّران في حديهما أكثر ما يميزهما، ثم يتبعان ذلك بشرح للأعراض والخواص التي تسايرهما.

٤- وإذا نظرنا في الحدود النحوية عند ابن جني بصورة عامة، فإننا سنلاحظ عنده تبايناً في منهج التحديد، مع مراعاة المقام أحياناً، وتبايناً فيه في المقام الواحد أحياناً أخرى، وأول ما نذكره هو حده للنحو، يقول: " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالنتنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"^٢، وكون النحو انتحاء كلام العرب تبين لمادة النحو، والمادة تشاكل الجنس^٣، ولذلك كان حد ابن جني للنحو دالاً على حقيقته من ناحية نحوية لا منطقية، وقد اختار السيوطي (ت ٩١١هـ) هذا الحد في اقتراحه ذاكرةً حدوداً أخرى للنحو لعدد من النحاة^٤، وهو مع دقته في التحديد نراه لا يلزم نفسه بها، إذ نراه أحياناً ينزع إلى الشرح وإبانة الهدف من المصطلح أكثر من تحديده، وانظر إليه يقول في حد الإعراب: " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"^٥، وهو هنا يبين الهدف من الإعراب لا حده، متكئاً في ذلك على المعنى المعجمي للمصطلح، وهو في المقام نفسه يحد البناء تحديداً علمياً دقيقاً على أنه " لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء"^٦، فانظر معي إلى هذين الحدين وتباينهما من حيث المنهج المتبع في التحديد وأسلوب التعبير، ففي الأول لا يذكر ابن جني في حده مادة الإعراب، وهي التغير،

^١ - انظر: اللمع، ص ٩٠ - ٩١، حيث يحد ابن جني الفعل بأنه ما حسن فيه قد أو كان أمراً، والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره. وانظر: الإيضاح العضدي، ص ٦ - ٨، حيث يحد الفارسي الفعل بأنه ما كان مسنداً إلى شيء ولم يسند إليه شيء. وهو بذلك يتجنب النظر إلى الفعل من ناحية زمنية، وإنما يذكر حداً متناسباً مع أوضاع النحاة، وهو ما فعله ابن جني أيضاً، مع أنهما يقسمان الفعل زمنياً إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل، فلم يستطيعا تجنب مسألة الزمن في تقسيم الفعل، أما حد الحرف عند الفارسي فهو ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

^٢ - الخصائص، ٣٤/١.

^٣ - انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦.

^٤ - ترجمته في: الأعلام، ٣٠١/٣. معجم المؤلفين، ١٢٨/٥.

^٥ - انظر: الاقتراح، ص ٢٩ - ٣١.

^٦ - الخصائص، ٣٥/١.

^٧ - نفسه، ٣٧/١.

التي يذكرها في حد البناء ذاكراً فيه أيضاً مادة البناء وهي اللزوم، ومن ثم بيان العلة الحسية في حد الإعراب على طريقة المتكلمين في استظهار العلل دون تعسف مع بيان الهدف النحوي الطريقة، والتعويل على الصناعة النحوية بما يشوبها من نظرة منطقية بإيراد فكرة العامل في حد البناء، وهو يتجاوز ذلك كله في موضع آخر متحريراً دقة العبارة وإيجازها ليقول: "الإعراب ضد البناء في المعنى، ومثله في اللفظ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله، ولزوم البناء الحادث من غير عامل وثباته"^١، وهو في هذا الحد يسير على رأي أستاذه الفارسي الذي قال إن الإعراب هو "أن تختلف أواخر الكلم باختلاف العامل"^٢، أما البناء فهو "خلاف الإعراب وهو ألا يختلف الآخر باختلاف العامل"^٣.

٥- نلاحظ ميل ابن جني بصورة عامة إلى صناعة الحدود النحوية، والحرص فيها على دقة العبارة وإيجازها^٤، وعلى أن تكون حدوده هذه حدوداً تامة، لا يشذ مما هو تحتها شيء، ويظهر هذا الميل في معظم حدوده، يقول في حد المبتدأ: "اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها، وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عن الأول، ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء"^٥، ويظهر في حده هذا ميل بصري يخالف فيه منهج الكوفيين في أن المبتدأ والخبر مترافعان^٦، ويسير مع الرأي البصري القائل بأن الخبر يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء، إذ يقول في حد الخبر: "هو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه، وذلك على ضربين مفرد وجملة، فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع بالمبتدأ..."^٧.

^١ - اللمع، ص ٩٢.

^٢ - الإيضاح العضدي، ص ١١.

^٣ - نفسه، ص ١٥.

^٤ - انظر: اللمع، ص ١١٥، حيث يقول في حد الفاعل مثلاً: "اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب في ذلك الاسم سواء". وابن جني هنا يذكر حد الفاعل عند أهل العربية، وذلك ليبين أنه يتحدث عن حد الفاعل نحويًا، ومن ثم يؤكد على عملية إسناد الفعل إلى الاسم ونسبته إليه، وذلك احترازاً من اعتراض البعض بقولهم: إن زيدا قام، فتتصبه مع أن زيدا فاعل، وقد عقد ابن جني باباً في الخصائص للرد على هؤلاء ذاكراً الحد السابق ومؤكداً على أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، انظر: الخصائص، ١٨٤/١ - ١٨٥.

^٥ - اللمع، ص ٩ - ١٠. وانظر: الإيضاح العضدي، ص ٢٩، حيث يعرف الفارسي الابتداء بأنه: "وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء".

^٦ - انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٤٤.

^٧ - اللمع، ص ١١٠.

وهو أحياناً لا ينهج منهج المنطقيين في التحديد من حيث ذكر الأجناس والفصول، فنراه تارة يذكر الجنس، وأخرى يغفله، ذاكراً مع الفصول المميزة كثيراً من الأعراض التي لا تدخل في صناعة الحد في عرف المنطقيين^١، ونراه تارة أخرى يعبر في حدوده عن مهارة عالية ومزاولة لصناعة الحدود، كقوله في حد الظرف: "اعلم أن الظرف كل اسم من أسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى (في) وليست في لفظه"^٢.

٦- وصلت صناعة الحدود النحوية إلى درجة عالية من الدقة عند أبي الفتح، إذ رأينا كيف أنه ينهج منهج المنطقيين في صناعة الحدود أحياناً، ويتلمس المادة النحوية فيها أحياناً أخرى، ولكننا ما زلنا في عصر لم تكتمل فيه نظرية التعريف المنطقية كما أسلفنا سابقاً، فتلك مرحلة جاءت على يد ابن سينا المتوفى سنة (٤٢٩هـ)، أي بعد ابن جني بما يقارب الأربعين عاماً، ومن بعده الغزالي الذي اكتملت على يديه عملية التنظير للحدود، ولذلك كنا نرى في حدود ابن جني ما هو متأثر بالحد المنطقي، ولكنه غير مطابق لشروطه، وربما كان منافياً لنظرية الحدود المنطقية، وليس هذا مسرباً للطعن في حدود ابن جني، إذ إننا لا نفرض التطابق بين الحدين المنطقي والنحوي، ولكننا نحاول بذلك إيجاد مبرر لعدم التزام ابن جني بمنهج واحد في التحديد يطبقه على حدوده كافة، وربما كان عدم استقرار المصطلح النحوي أحد هذه المبررات، إذ إننا مع كل هذا الازدهار لعلم العربية في القرن الرابع الهجري لا نستطيع أن نزع أن المصطلح النحوي كان قد استقر نهائياً، وإننا لنجد شذرات من هذا في مؤلفات نحوي هذا القرن تنبئ عن وجود مصطلحات غير مضبوطة وغير دقيقة، يلحظ فيها شيء من العمومية وبعض التردد في إطلاق المصطلح، يقول الزجاجي مثلاً: "النحو اسم لهذا الجنس من العلم... والإعراب أصله البيان... ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعراباً، أي بياناً... ويسمى النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً، لأن الغرض طلب علم واحد"^٣، وكان يرد عند الزجاجي مصطلح العربية بمعنى النحو^٤،

^١ - انظر: اللمع، ص ١٣١، حيث يقول في حد المفعول المطلق على سبيل المثال: اعلم أن المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر، فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب به. وانظر فيه أيضاً: حد المفعول به، ص ١٤٠. حد التوكيد، ص ١٦٩.

^٢ - نفسه، ص ١٣٨. وانظر: حد الحال، ص ١٤٥. حد التمييز، ص ١٤٧. حد الوصف، ص ١٦٧. حد التوكيد، ص ١٦٩.

^٣ - الإيضاح في علل النحو، ص ٩١.

^٤ - نفسه، ص ٩٦.

ومثله ما ورد عند ابن جني، فعقد باباً سماه: "باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية"^١، وهو يريد علل النحويين، وهو في الباب نفسه يسمي النحو إعراباً أيضاً، يقول في الحديث عن الفقه والنحو: "فقد ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب، فلم جعلت علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو؟"^٢، وهو يريد علل النحو، وقد يسمي علم النحو بصناعة الإعراب، كقوله في "باب في التراجع عند التناهي": هذا معنى مطروق في غير صناعة الإعراب، كما أنه مطروق فيها... وأما طريق صناعة الإعراب في مثله، فقول أبي اسحق في ذكر العلة التي امتنع لها أن يقولوا: ما زال زيد إلّا قائماً، نفي ونفي النفي إيجاب"^٣، وواضح أن الحديث في النحو، وغير ذلك من الشواهد التي تدل على عدم الدقة في استخدام المصطلح والتوسع فيه لإباحة استخدامه في جهات مختلفة، فعبروا عن النحو بمصطلحات (الإعراب، العربية، صناعة الإعراب)، وغيرها تعبيراً يوحي بأنهم كانوا يستخدمون هذه المصطلحات كبدائل عن مصطلح النحو، وليس على سبيل الاصطلاح الدقيق، ولذلك نجدهم لم ينزعوا إلى تحديدها، وإنما اكتفوا بأن حدوا النحو من بينها، ليستقر كمصطلح له حده، وتكون تلك المصطلحات بدائل لفظية ليس غير، وعلى هذا المنوال كان إثباتهم لحدود ما اصطلاحوا عليه واتفقوا على تسميته، ليكون عملهم في ميدان الحدود النحوية مرحلة سابقة مباشرة لاستقرار هذه الحدود على غرار ما كانت صناعة الحدود الفلسفية في القرن الرابع الهجري على يد أبي نصر الفارابي وابن سينا في مرحلة من حياته مرحلة سابقة مباشرة لاستقرار المصطلح الفلسفي ونظرية الحدود الفلسفية، ومن هنا نستطيع القول: إن استقرار المصطلح، أي مصطلح، لا يعني بالضرورة استقرار حده، وكنا قد رأينا ذلك في الحدود الفلسفية، واختلاف الفلاسفة في تحديد الفلسفة مع أن المصطلح كان قد استقر للدلالة على علم من العلوم، وكذلك الأمر في المصطلحات النحوية، فقد استقرت مصطلحات: (الاسم، الفعل، الحرف) ولكن لم تستقر حدودها، ومعنى عدم استقرار الحد اختلاف النحويين فيه، ومقابلة معظم حدود النحويين لها بالردود الطاعنة في شموليتها، وبالتالي صحتها، ويعرض لنا أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)^٤ بعضاً من اختلافاتهم في حدود أقسام الكلم، ذاكرًا ما أورده النحاة من حدود لها مع ردود عليها

^١ - الخصائص، ٤٨/١.

^٢ - نفسه، ٥٠/١.

^٣ - نفسه، ٢٤١/٣.

^٤ - ترجمته في: نزهة الألباء، ص ٢٣٥. إنباه الرواة، ٩٢/١. معجم الأدباء، ١٦١/٢. وفيات الأعيان، ١١٨/١. بغية الوعاة، ١/ ٣٥٢. الأعلام، ١٩٣/١.

تطعن في صحتها^١، مهملاً حدود بعض النحويين كحد الزجاجة للاسم الذي ذكرنا سابقاً أن الزجاجة كان يراه جامعاً مانعاً، ومرجحاً رأياً على رأي آخر، أما حد الاسم عنده فلا يذكره لنا، وإنما يذكر لنا رأياً ربما رآه مناسباً قائلاً بعد ذكر حدود النحويين: "هذه مقالات القوم في حد الاسم يعارضها ما قد ذكرته، وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من معارضة والله أعلم أي ذلك أصح، وذكر لي عن بعض أهل العربية أن الاسم ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكرك إياه ولازماً له وهذا قريب"^٢ وإن كان ابن فارس يرى أن هذا الحد قريب، فإننا نعلم أنه ليس بحد على الإطلاق، وما فيه أوضح من أن نكثر الحديث عنه، ويذهب في حد الفعل إلى مقالة الكسائي التي يرويها عنه قائلاً: "والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أن الفعل ما دل على زمان كخرج ويخرج، دلنا بهما على ماض ومستقبل"^٣، ولولا التمثيل لاختلط الفعل باسم الزمان، وهذا الحد معه مخرج للأمر كما أخرج اسم الزمان، ويرجح مقالة سيبويه في حد الحرف، فهو "الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل، نحو قولنا: زيد منطلق، ثم تقول: هل زيد منطلق، فأفدنا بـ(هل) ما لم يكن في زيد ولا منطلق"^٤.

^١ - انظر: الصاحبى في فقه اللغة العربية، ص ٤٨ - ٥٠.

^٢ - نفسه، ص ٤٩.

^٣ - نفسه، ص ٥٠.

^٤ - نفسه، ص ٥٠.

ثانياً: صناعة الحدود النحوية بعد استكمال النظرية:

- الحد عند الجرجاني:

أفاد النحويون فيما بعد من حدود من سبقهم، حتى إننا نجد الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ^١يعمد إلى جمع أقوال القوم في حد الاسم ليصوغ بذلك حده له، فيقول: "الاسم ما دخله التنوين نحو زيد، والألف واللام نحو الرجل، وحرف الجر نحو بزيد، وجاز الإخبار عنه نحو خرج زيد" ^٢، وأول ما يلاحظ في هذا الحد غياب الجنس، ومن ثم إيراد عدة فصول مميزة مستقاة من حدود النحويين، فقله: (ما دخله التنوين والألف واللام) هو حد الفراء للاسم كما يذكر لنا ابن فارس ^٣، أما فصل حرف الجر، فهو حد المبرد ^٤، وقوله: (ما جاز الإخبار عنه) هو حد الأخفش (ت ٢١٠هـ) ^٥ الذي كان يقول: "الاسم ما جاز فيه نفعتي وضرني، يعني ما جاز أن يخبر عنه" ^٦، وعلى أية حال، فإن كل فصل من هذه الفصول كان قد تم الاعتراض عليه من قبل النحويين عند وروده منفرداً، واعتراضاتهم باقية مع جمعها في حد واحد ^٧، إلا أن عمل الجرجاني هذا يعتبر حلقة مهمة في تاريخ الحدود النحوية وارتباطها بتطور الحدود الفلسفية، ذلك لأن التنظير للحد في عصره كان يتجه بخطأ ثابتة نحو التبلور والكمال بدءاً من ابن سينا الذي توفي قبله بحوالي أربعين عاماً تقريباً، والذي اشترط في الحد أن نذكر فيه كل الفصول المميزة، ولا يترك منها شيء ^٨، وعمل الجرجاني هذا محاولة لمراعاة هذا الشرط مع التقصير فيه بلا أدنى شك، وذلك لأن ما ذكره الجرجاني في حده للاسم كنا قد أطلقنا عليه اسم الفصول المميزة على سبيل المجاز والتوسع، في حين أننا إذا أردنا التدقيق لقلنا: إن ما جمعه الجرجاني هو أعراض للاسم وليس فصولاً، وذلك لأن كل واحد منها لا يخرج ما هو غير اسم من الحد

^١ - ترجمته في: نزهة الألباء، ص ٢٦٤. وفيات الأعيان ٢٩٨/١. بغية الوعاة، ١٠٦/٢. الأعلام ٤٨/٤.

^٢ - الجمل في النحو، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تح: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠، ص ٣٧.

^٣ - انظر: الصاحب في فقه اللغة العربية، ص ٤٨.

^٤ - انظر: المقتضب، ١٤١/١.

^٥ - سعيد بن مسعدة الأخفش، ترجمته في: نزهة الألباء، ص ١٠٧. إنباه الرواة، ٣٦/٢. بغية الوعاة، ٥٩٠/١.

^٦ - الإيضاح في علل النحو، ص ٤٩.

^٧ - انظر تفصيلات هذا الحد في: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٨ وما بعدها. الصاحب في فقه اللغة العربية، ص ٤٨ وما بعدها.

^٨ - انظر: الحدود لابن سينا ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٣٤.

فقط، بل ويخرج ما هو اسم منه أيضاً، وليست هذه وظيفة الفصل المميز، ولذلك حصل التقصير في صناعة الحد، وكان ابن سينا قد تحدث في مقدمة رسالته في الحدود عن هذه العيوب واصفاً إياها بأنها أسباب صعوبة صناعة الحد^١.

– الحد عند الزمخشري:

لقيت عملية استكمال نظرية الحدود الفلسفية صدًى قوياً في مؤلفات النحويين، إذ اعتمد هؤلاء على منهجية تعتمد التعريف الدقيق، إذا لم نقل التحديد، لكل المصطلحات النحوية التي كانت بدورها تتجه نحو الاستقرار، وإذا نحن ألقينا نظرة سريعة في نحو الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^٢ فإننا سنتأكد من صحة هذه الفرضية، ولا بد من الإشارة إلى اعتبار الباحثين أن الزمخشري هو آخر المتقدمين، وأن كتابه المفصل آخر كتاب شامل في النحو وصل إلينا بعد كتاب سيبويه^٣.

يفصل الزمخشري في حدوده لأقسام الكلم وغيرها من المصطلحات النحوية، مستخدماً بعضاً من تعابير الفلاسفة في حدوده من جهة، ومراعياً مادة الحد المنطقية من جهة ثانية، فحد الكلمة على سبيل المثال أنها "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف"^٤، أما الكلام فهو: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى جملة^٥.

أما حده للكلمة، فهو أولاً أنها لفظة، وهذا جنس قريب، وثانياً دالة على معنى، ليكون ذلك فصلاً يخرج الأصوات التي هي ألفاظ أيضاً، لكنها قد تكون غير دالة على معان محددة، وهذا المعنى مفرد، ليكون ذلك فصلاً مميزاً آخر يخرج المعاني المركبة التي تستفاد من الكلام، ومن ثم نراه يستخدم مصطلحي الجنس والنوع، وهما من تعابير الفلاسفة، لتكون أقسام الكلم أنواعاً تتدرج تحت جنس يشملها، وهذا المنهج يراعى أيضاً في حد الكلام، فهو (المركب)

^١ - انظر: رسالة الحدود لابن سينا ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٣٥ - ٢٣٩، حيث يتحدث عن الأخطاء التي يقع فيها من يريد صناعة الحدود.

^٢ - ترجمته في: نزهة الألباء، ص ٢٩٠. بغية الوعاة، ٢/ ٢٧٩. الأعلام، ٧/ ١٧٨.

^٣ - انظر: الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ٢٤٧.

^٤ - المفصل = المفصل في علم اللغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، قدم له وراجعاه وعلق عليه: د. محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ١، ١٩٩٠، ص ١٥.

^٥ - نفسه، ص ١٥.

معتمداً المادة بدلاً من الجنس، وليكون حد الكلمة ممهداً لحد الكلام، فابتدأ بالكلمة التي هي مادة الكلام، وليكون شرط الإسناد فصلاً مميزاً مخرجاً للمركب الإضافي أو المزجي، ويفهم من تمثاله أن الكلام مرادف للجملة، وهو ما اعترض عليه فيما بعد ابن هشام^١، ولكننا نستطيع أن نعتذر للزمخشري إذا أخذنا كلامه على نحو من الدقة، فهو يقول: وتسمى جملة، ولم يقل: وهو الجملة، مما يعني أن للكلام شرطاً هو الإفادة، وهذا المعنى لم يذكره الزمخشري، لكننا نستقيه من تمثاله، فإذا كانت الجملة مفيدة أيضاً، فلا بأس من إطلاق مصطلح الكلام عليها، كما أن الكلام يطلق عليه جملة من جهة تخصيص الجملة بأنها مفيدة في هذا الموضع، فالمصطلحان إذن غير مترادفين، فالجملة أشمل من الكلام من جهة أنها قد تكون مفيدة أو غير مفيدة، في حين أن الكلام لا بد من أن يكون مفيداً، فهو بذلك أحد قسمي الجملة، والفارق بين حدي الكلام والجملة شرط الإفادة الذي نعهده فصلاً مميزاً ضرورياً لا بد من ذكره في الحد، ويكون شرط الإسناد فصلاً مشتركاً بينهما.

وإذا نظرنا في حد الاسم عنده، فإننا سنراه يغض الطرف عن النظر إليه من وجهة زمانية، فالاسم "ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران، وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف والجر والتتوين والإضافة"^٢، ويلاحظ في حده عدم ذكر الجنس، مستعيضاً عن ذلك بلفظة (ما) التي نراها دالة على الكلمة التي كان قد ذكر حدها من قبل، فتحت عنوان (الكلمة) يشرع في صناعة الحدود، حتى إذا ما وصل إلى الاسم جعله عنواناً آخر لحدود المصطلحات التي جنسها الاسم، فاستغنى عن ذكر الجنس دالاً بـ(ما) عليه في معظم الأحيان^٣، وهو في هذا الحد لا يقصر التجرد عن الاقتران بالزمان فحسب، بل التجرد عن الاقتران بكل ما من شأنه أن يكسب الاسم معنى لا يكون فيه، فهذا الفصل إذن ننظر إليه على أنه مكمل لقوله: معنى في نفسه، وبذلك يتخلص من النظرة الزمانية ظاهراً، إلا أنها داخلية فيه حتماً.

ومما يلاحظ في هذا الحد أيضاً أن الزمخشري يعتبر أن ما ورد في حدود من سبقه من النحاة للاسم، كدخول حرف التعريف أو الجر عليه، خصائص للاسم وليست داخلية في الحد، فهو إذن يخرج هذه الخصائص التي لا يذكرها كلها من الحد، واقتصر فيه على الفصول

^١ - انظر: مغني اللبيب، ٢/ ٤٩٠.

^٢ - المفصل، ص ١٥.

^٣ - انظر في المفصل: حد الفاعل، ص ٢٩. المبتدأ والخبر، ص ٣٥. المفعول معه، ص ٧٣. البذل، ص ١٤٨، وغيرها.

المميزة، وهذا شرط الحد المنطقي، ولكن الواضح أن الزمخشري لا يعتمد إلى صناعة الحدود بالمعنى المنطقي، فهو في كثير من الأحيان يكتفي بالحد لمجرد التمييز مع غموض فيه، وتأثر بالمصطلح المنطقي، أما الأول فهو ما نلاحظه في حد البدل، فهو "الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر لنحو من التوطئة ويفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد... وقولهم إنه في حكم تحية الأول إيدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه، ألا تراك تقول: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك"^١، وبعد هذا، ما هو حد البدل؟ الواضح أن الزمخشري لم يرد هنا الحد، وإنما أراد الشرح والتبيين.

أما الثاني، فيلاحظ في حده عطف البيان، إذ يقول: "هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها وذلك نحو قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسّها من نقبٍ ولا دبر"^٢

ولولا المثال لم يفهم المقصود من الحد مع ملاحظة مراعاة شروطه ليخرج بالفصل الثاني (ينزل من المتبوع..) التمييز الذي قد يشترك مع عطف البيان في الكشف عن المراد، كما يخرج البدل الذي لا يكون بمثابة الترجمة.

أما التأثير بالمصطلح المنطقي وإشراكه في صناعة الحدود النحوية، فهو ما نجده في حد المفعول له على سبيل المثال، إذ هو "علة الإقدام على الفعل وهو جواب لـ"ذلك قولك: فعلت كذا مخافة الشر"^٣، وكان سيبويه سماه عذراً لوقوع الأمر^٤، فأصبح هنا علة، والعلل المنطقية أربعة، هيولانية وصورية وفاعلة ولمائية^٥، وهذه الأخيرة هي التي حدها المنطقيون بأنها "معرفة لم الشيء"^٦، لنجد التعبير المنطقي يدخل حرفياً في صناعة النحوي، فالمفعول لأجله هو معرفة لم الشيء.

وإذا كان الزمخشري قد تجاوز في حد الاسم الناحية الزمانية، فإنه لم يستطع ذلك في حد الفعل، فهو "ما دل على اقتران حدث بزمان، ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال

^١ - المفصل، ص ١٤٨.

^٢ - نفسه، ص ١٤٩.

^٣ - نفسه، ص ٧٧.

^٤ - انظر: الكتاب، ١/٣٦٧.

^٥ - انظر: مفاتيح العلوم، ص ٢٢٥.

^٦ - نفسه، ص ٢٢٥.

والجوازم والحرف المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة...^١، وهو يعتمد أيضاً إلى فصل الخصائص التي هي أعراض بالمعنى المنطقي عن مادة الحد ليكون ما ذكره أولاً هو الحد، وما جاء بعده فضلة تمييز وكشف إبهام، إلا أن فصلها عن الحد لا يعني عدم ضرورتها كما سيأتي.

– الحد عند الأنباري:

مما يلاحظ أن الحدود الموضوعية لأقسام الكلم حتى هذا العصر لم تكن حدوداً جامعة مانعة بشكل واضح، كما أن هذه الأعراض التي تم فصلها عن الحد ربما رأى بعضهم ضرورة إثباتها كفصول مميزة، أي كعناصر أساسية في بنية الحد، إذ بها وقع الخلاف بين فعليّة نعم وبئس أو اسميتهما، ويسرد لنا الأنباري (ت ٥٧٧هـ)^٢ مواطن احتجاج كل من البصريين والكوفيين في هذه المسألة^٣، وفي حديث الأنباري نجد أن دخول حرف الخفض وحرف النداء على (نعم وبئس)^٤، وعدم اقتران الزمان بهما^٥، وعدم التصرف^٦، من علامات اسمية هاتين الكلمتين، وهي كما يلاحظ خصائص ليست داخلية في حد الاسم أو الفعل عند الزمخشري، إنما كانت علامات تابعة للحد، بها يعرف الاسم والفعل، باستثناء الاقتران بالزمان، فإنه فصل مميز ذكره النحاة في حدودهم، وكذلك سارت حجج الفريق البصري على هذا المنوال، فمما يدل على فعليتهما اتصال الضمير بهما^٧، واتصال تاء التأنيث الساكنة^٨، وبنائهما على الفتح^٩، وهي كلها أيضاً ليست داخلية في مادة الحد على الصحيح، وما يعيننا من هذا الكلام هنا أن في هذا الاختلاف عدم الاستقرار على حد جامع مانع للاسم والفعل، ولو كانت الحدود مستقرة ومتفقاً عليها ما كان لوجود هذا الخلاف أصل، وصحيح أن الأنباري يذكر لنا خلاف نحويين سبقوه بعصور في هذه المسألة وغيرها، ولكننا نرى أن إيرادها يعني عدم البت فيها بشكل نهائي، ولا سيما أننا نلاحظ أن الأنباري يدلي بدلوه أيضاً في بعض مسائل الخلاف ليؤيد هذا الفريق أو

^١ - المفصل، ص ٢٩٢.

^٢ - ترجمته في: وفيات الأعيان، ٣٥٠/١. بغية الوعاة، ٨٦/٢. الأعلام، ٥٠٨/٢.

^٣ - انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٩٧-١٢٦.

^٤ - نفسه، ١/ ٩٩.

^٥ - نفسه، ١/ ١٠٣.

^٦ - نفسه، ١/ ١٠٤.

^٧ - نفسه، ١/ ١٠٤.

^٨ - نفسه، ١/ ١٠٤.

^٩ - نفسه، ١/ ١١١.

ذاك، وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الحدود لم تكن مستقرة، وأن ما كان مسألة خلافية هناك ما زال خلافياً هنا.

أما حد الأنباري نفسه للاسم، فهو يذكره بعد أن يذكر لنا اختلافات النحويين فيه، فيقول: "وأحصرها أن تقول: كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل بينيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى، فهذا الحد أحصر، وغيره أخصر"^١، أما حد الفعل، فيذكره لنا أيضاً دون أن يسنده قائلًا: "فإن قيل: فما حد الفعل؟ قيل: حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل، وقيل: ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء، وقد حده النحويون أيضاً بحدود كثيرة"^٢، ويلاحظ في هذين الحدين أن الأنباري يستخدم (اللفظة) كتعبير عن الجنس في مادة الحد، ولكنه ليس الجنس القريب، فإذا كانت الكلمة لفظة كما ورد سابقاً، فالأولى إذن أن نقول في جنس الاسم أنه كلمة، وكذلك في جنس الفعل، وليس هذا بيت القصيد، وإنما ما نريد أن نعرفه هل نعم وبئس اسمان أم فعلان؟

نستطيع أن نستنبط من حد الأنباري لكل من الاسم والفعل أن نعم وبئس فعلان كما يراهما، وذلك لأنه لا يدخل في حد الاسم دخول حرف الجر أو النداء عليه أو تصغيره أو غير ذلك مما نراه أعراضاً للاسم وليس ملازماً له، كما أنه لا يدخل في حد الفعل شرط التصرف أو الاتصال بالضمائر أو غير ذلك مما سبق ذكره، إنما شرط الاسم أن يكون دالاً على معنى دون دلالة على زمان بالبنية، فالدلالة على الزمان هي الحد الفاصل بين الاسم والفعل، وهذا ما رآه البصريون في نعم وبئس رداً على حجة الكوفيين في أن نعم وبئس لا يقتزمان بزمان ولا يتصرفان ولذلك هما اسمان، فقال البصريون: "وأما قولهم: إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما فلا يقال: نعم الرجل أمس ولا بئس الغلام غداً، ولا يجوز تصرفهما، فنقول: إنما امتنعنا من اقترانهما بالزمان الماضي وما جاء التصرف لأن نعم موضوع لغاية المدح، وبئس موضوع لغاية الذم، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن، لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع"^٣، فالدلالة الزمانية الحاضرة إذن موجودة، ولكنها موجودة من الحيز المعنوي لا من الحيز الصناعي، فنعم ماض جامد مبني على الفتح، فلدينا إذن دالتان زمنيتان كل واحدة منهما تخرج هاتين الكلمتين من حقل الاسمية

^١ - أسرار العربية، ص ٣٧.

^٢ - نفسه، ص ٣٨.

^٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١٢١.

وتدخلهما في حقل الفعلية، أما شرط التصرف، فإنه إذا دخل في حد الفعل، فإنه مخرج لـ (ليس وعسى) من الفعلية، ومن المتفق عليه أنهما فعلا^١، فغياب الحد الجامع المجمع عليه بين النحاة ترتب عليه الاختلاف في اسمية بعض الكلمات أو فعليتها أو حرفيتها، فاختلّفوا في أن أفعل التعجب اسم أم فعل^٢، معتمدين على أعراض كل من الاسم والفعل في تحديد هوية أفعل التعجب، مما يعني أن الحدود الموضوعية ليست دقيقة، لأنها لو كانت كذلك لدخل فيها ما هو من جنسها وبقي خارجها ما يغيرها بشكل طبيعي دون الحاجة إلى الاحتجاج والدلائل واللجوء إلى الأعراض والخصائص، وهذا الاختلاف لم يكن مقتصرًا على تحديد القسم الذي تنتمي إليه الكلمة من الكلم، بل تعداه ليدخل في صلب المصطلحات النحوية وحدودها، فقد اختلفوا: هل تكون سوى اسمًا أو تلزم الظرفية^٣، وكنا ذكرنا حد الأنباري للاسم، أما حد الظرف فهو: "كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى في، وذلك نحو: صمت اليوم وقمت الليلة وجلست مكانك، والتقدير فيه: صمت في اليوم وقمت في الليلة وجلست في مكانك، وما أشبه ذلك"^٤، والواضح في حجج كل من الفريقين البصري والكوفي في هذه المسألة أنهم لا يتطرقون إلى مسألة الحد، فالظرف فرع من فروع الاسم، وهو اسم زمان أو مكان متضمن معنى في، فهل سوى اسم مكان؟ وإذا قلنا إنها اسم مكان، فهل تتضمن معنى (في) في قولنا: مرت برجل سواك؟ رأى البصريون أن وقوعها في هذا الموقع هو الدليل على ظرفيتها^٥، وتقدير الكلام: برجل مكانك، ومن ثم تقدير في، برجل في مكانك، وهذا التقدير بعيد، إذ لا يتحتم في الجملة السابقة أن يكون المعنى: مررت برجل مكانك، وإنما المعنى الأقرب هو: مررت برجل غيرك، وهذا المرور قد يكون في المكان ذاته أو في غيره، وإذا نحونا بالمكان منحى مجازياً كما يرى البصريون، ليكون معنى مكانك "أي يغني غناءك ويسد مسدك"^٦، فإننا نرى أن هذا أيضاً غير لازم، وهو معنى مجازي في كل الأحوال، ولا تبنى القاعدة على المجاز مع ترك الأصل.

إن الحديث عن دور الحدود النحوية في مسائل الخلاف النحوي حديث يطول، ولا يليق ذكره في مختصر الكلام على الحدود النحوية، لكننا نأتي به لندلل على أن الحدود النحوية لم

^١ - انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٣٨.

^٢ - نفسه، ١/ ١٢٦.

^٣ - نفسه، ١/ ٢٩٤.

^٤ - أسرار العربية، ص ١٦٩.

^٥ - انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٩٦.

^٦ - نفسه، ١/ ٢٩٦.

تستقر ولم يتفق عليها، وإن اتفق على بعضها وكان الاختلاف ظاهرياً، فهي لم تكن جامعة مانعة كما يرتجى منها، ولم تكن كافية للتعرف على كنه المحدود وماهيته، ولذلك وقع الخلاف، وكانت الحاجة إلى الأعراض التي يستخدم منها كل فريق ما يغني حاجته، ويدعم حجته، دون الميل إلى وضع حدود شافية لكل المصطلحات النحوية، والأنباري في معظم الأحيان ينحو منحى شرح المصطلح، أو توضيح معناه، ليكون عمله بمثابة تأصيل معجمي للمصطلحات النحوية لا وضع حدودها، وانظر إليه يقول في شرح بعض المصطلحات: "إن قال قائل: ما الحال؟ قيل: هيئة الفاعل أو المفعول"^١، "إن قال قائل: ما التمييز؟ قيل: تبيين النكرة المفسرة للمبهم"^٢، "إن قال قائل: ما الاستثناء؟ قيل: إخراج بعض من كل بمعنى إلا"^٣، "إن قال قائل: ما الندبة؟ قيل: تفجع يلحق النادب عند فقد المندوب، وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب"^٤، وغير ذلك من الشواهد كثير.

– الحد عند العكبري:

استمر المنحى الذي نحاه الأنباري في شرح المصطلح النحوي على ما بينا آنفاً فيما بعد مع تطور منهجي مهم، لنجد العكبري (ت ٦١٦ هـ)^٥ يبحث عن أدلة اسمية (كيف) التي كانت حجة النحويين في رد كثير من حدود غيرهم للاسم^٦، وذلك مع إقرار العكبري في بداية المطاف أن (كيف) اسم، وهذا غير مختلف فيه بين النحاة، إلا أن التطور الذي نتحدث عنه يتمثل في أن العكبري أول ما يثبت اسمية (كيف) عن طريق حد الاسم، إذ يقول: "كيف اسم بلا خلاف، وإنما ذكرناها هاهنا لخفاء الدليل على كونها اسماً، والدليل على كونها اسماً من خمسة أشياء، أحدها أنها داخلة تحت حد الاسم، وذلك أنها تدل على معنى في نفسها ولا تدل على زمان ذلك المعنى"^٧، فهذا حد الاسم، و(كيف) داخلة في الحد، فهي اسم بلا خلاف، ولكننا نقول: إذا كانت (كيف) داخلة تحت حد الاسم، فلماذا التدليل على اسميتها، ولماذا كانت أدلة اسميتها خافية علينا،

^١ - أسرار العربية، ص ١٨٠.

^٢ - نفسه، ص ١٨٤.

^٣ - نفسه، ص ١٨٨.

^٤ - نفسه، ص ٢٢٣.

^٥ - ترجمته في: بغية الوعاة، ٣٨/٢.

^٦ - انظر: مسائل خلافة في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: د. محمد خير الحلواني، دار المأمون، دمشق، ط ٢، دت، ص ٥١ - ٥٣.

^٧ - نفسه، ص ٥١.

مع أن وقوعها تحت الحد كاف لتبيين اسميتها، ولا سيما أن العكبري نفسه يقول: إن " الحد لا يحتاج إلى دليل يقام عليه، لأنه لفظ موضوع على المعنى، ودلالة الألفاظ على المعاني لا تثبت بالمناسبة والقياس"^١ ؟ لا شك إذن في أن العكبري إنما قصد بالتدليل على اسمية كيف أن يبرهن لنا أنها واقعة تحد حد الاسم رداً على من زعم أنها خارجة عنه، وما يأتي به من دلائل أخرى من كونها تجاب بالاسم، وتبدل منه، ويدخل عليها حرف الجر في شاذ الاستعمال^٢، هي دلائل تقام لتدعم الدليل الأول في أن كيف داخلية تحت حد الاسم، مما يجعلنا نشعر بقلق في هذا الحد الموضوع للاسم.

وعلى أية حال، فإننا نلاحظ أن الآلة المنطقية تدخل بشكل بارز في صناعة الحدود النحوية خاصة، وفي الدرس النحوي عامة عند العكبري الذي جاء في عصر كانت فيه الثقافة الفلسفية قد مدت جناحيها لتتفرغ في فضاء البيئة الثقافية السائدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد كانت نظرية الحدود الفلسفية قد اكتملت على يد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، واستقرت المصطلحات الفلسفية في معجمية صنفها الأمدي (ت ٦٣١هـ)، فلا عجب إذن من انعكاس عمل الفلاسفة في نحو النحويين في هذه الحقبة التي استكمل فيها ما بدأه النحاة من قبل، فكان العكبري مثلاً واضحاً على نضوج الثقافة الفلسفية في رحاب الدراسة النحوية، لتفيد هذه الأخيرة من منهج الأولى في تحصين المنهج، وهذا ما نلاحظه عند العكبري، فإذا كان الغزالي قد عمد في رسالته في الحدود إلى التنظير في الحد قبل الخوض في صناعته^٣، فإننا نجد العكبري يتبع المنهج ذاته، فهو إذا أراد الدخول في الحديث عن حدود أقسام الكلم، نراه يحجم عن ذلك قبل تبين حد الحد وشروطه ومعناه، فهو يذكر لنا آراء النحويين في حد الاسم على غرار ما فعل الزجاجي وابن فارس والأنباري، ثم يقول: " وقبل الخوض في الصحيح من هذه العبارات (أي عبارات تحديد الاسم) نبين حد الحد الصحيح، والعبارات الصحيحة فيه مختلفة الألفاظ متفقة المعاني، فمنها: اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء، وهذا حد صحيح، لأن الحد هو الكاشف عن حقيقة المحدود، ويراد بالماهية ما يقال في جواب ما هو؟ واحترزوا بقولهم: كمال الماهية، من أن بعض ما يدل على الحقيقة قد يحصل من طريق الملازمة لا من طريق المطابقة، مثاله أن نقول: حد الإنسان هو الناطق، فلفظ الحد يكشف عن حقيقة النطق، ولا يدل

^١ - مسائل خلافية في النحو، ص ٤٩.

^٢ - نفسه، ص ٥١ - ٥٢.

^٣ - انظر: رسالة الحدود للغزالي ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٦٦ - ٢٨٠.

على جنس المحدود، وإن كان لا ناطق إلا الإنسان، ولكن ذلك معلوم من جهة الملازمة لا من جهة دلالة اللفظ، ومثاله من النحو: المصدر يدل على زمان مجهول، وليس كذلك، فإن لفظ المصدر لا يدل على زمان البتة، وإنما الزمان من ملازماته، فلا يدخل في حده، ولو دخل ذلك في الحد، لوجب أن يقال: الرجل والفرس يدلان على الزمان والمكان إذ لا يتصور انفكاكهما عنهما، ولكن لما لم يكن اللفظ دالاً عليهما لم يدخل في حده.

وقال قوم: حد الحد هو عبارة عن جملة ما فرقته التفصيل، وقال آخرون: حد الحد ما اطرده وانعكس، وهذا صحيح، لأن الحد كاشف عن حقيقة الشيء، فاطراده يثبت حقيقته أينما وجدت، وانعكاسه ينفيها حيثما فقدت، وهذا هو التحقيق، بخلاف العلامة، فإن العلامة تطرد ولا تنعكس، ألا ترى أن كل اسم دخل عليه حرف الجر والتتوين وما أشبههما أين وجد، حكم بكون اللفظ اسماً، ولا ينتفي كونه اسماً بامتناع حرف الجر ولا بامتناع التتوين^١.

وهذا الحديث حديث فلسفي بحث، وحرى به أن يكون في كتب الفلاسفة لا في كتب النحاة، لكن وجوده هنا كان حاجة رآها العكبري، وهو يذكر حد الحد كما رواه لنا المناطقة، ومن ثم يبين شروطه في الاطراد والانعكاس ويستعير من أمثلة المناطقة، إلا أنه لا يغفل عكس ذلك على النحو في ملازمة دقيقة بين النحو والمنطق، لينتهي أخيراً إلى أن ما جعله النحاة داخلاً في حد الاسم ليس حداً وإنما علامة مبرزاً للفرق بين الاثنين، وبعد هذا يشرع في مناقشة أقوال النحاة في حد الاسم بطريقة منطقية تراعي شروط الحد ومادته، فقولهم: "الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه، فحد صحيح، إذ الحد ما جمع الجنس والفصل، واستوعب جنس المحدود، وهو كذلك هاهنا، ألا ترى أن الفعل يدل على معنيين: حدث وزمان، و(أمس) وما أشبهه يدل على الزمان وحده، فكان الأول فعلاً والثاني اسماً، والحرف لا يدل على معنى في نفسه، فقد تحقق فيما ذكرناه الجنس والفصل والاستيعاب"^٢، والواضح أن العكبري يرى أن الحد مقصود به مجرد التمييز في علم النحو، فهو إذن يخالف في هذه المسألة المناطقة الذين يقنعون بالرسم للتمييز، وهذا نستمدّه من قوله: (الحد ما جمع الجنس والفصل)، إذ شرط الحد ذكر الجنس وجميع الفصول المميزة، لا فصلاً واحداً منها وإن كفي به التمييز، ونعود لنعدل عن ذلك عندما يقول: (واستوعب جنس المحدود)، إذ إن هذا الاستيعاب لا يحدث إلا بذكر جميع الفصول المميزة، فهناك إذن تأرجح في مفهوم الحد المنطقي نحوياً، ولا سيما أنه يصرح بإرادة التمييز

^١ - مسائل خلافية في النحو، ص ٤٢ - ٤٣.

^٢ - نفسه، ص ٤٤.

من الحد، إذ يقول: "والقصد من الحد تمييز المحدود عما يشاركه"^١، ونستطيع أن نسوي المسألة بالقول: إن قصد التمييز الذي يريده العكبري هو كمال التمييز، وهذا واضح من حد الحد الذي ذكره، وبذلك يعطي العكبري خصوصية لمصطلح الحد المنطقي في علم النحو العربي، ليكون الحد النحوي محققاً لكمال التمييز الذاتي نحوياً، ودالاً على كمال الماهية منطقياً، والمعنى واحد في كلا الحدين عند التحقيق.

ويختار العكبري حداً للاسم ينسبه إلى ابن السراج، إذ يقول: "ومن أقرب حد حد به أنه كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه، وقال قوم: هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل دلالة الوضع"^٢، وكان قد مر معنا حد ابن السراج للاسم الذي ذكره في الأصول وهو قوله: "الاسم ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص"^٣، وكان الزجاجي قد نقله على هذه الصورة^٤، أما الحد الذي ذكره العكبري منسوباً لابن السراج فهو للسيرافي، ذكره في شرحه لكتاب سيبويه^٥، وعلى أية حال، فإن الخطأ المحتمل في نسبة هذا الحد لصاحبه لا يجعلنا نتجاوزَه، فهو حد الاسم المختار عند العكبري، وهو برأيه حد صحيح ويبرهن على صحته قائلاً: "أما قول ابن السراج فصحيح أيضاً، فإن الاسم يدل على معنى في نفسه، ففيه احتراز من الحرف، وقوله غير مقترن بزمان محصل، يخرج منه الفعل، فإنه يدل على الزمان المقترن به، وأما المصادر فلا دلالة لها على الزمان، لا المجهول ولا المعين على ما ذكرنا، ومن قال منهم يدل على الزمان المجهول، فقد احترز عنه بقوله محصل، فإن المصدر لا يدل على زمان معين، وأما من زاد فيه دلالة الوضع، فإنه قصد بذلك دفع النقض بقولهم: أتيتك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وأتت الناقة على منتجها، فإن هذه مصادر، وقد دلت على زمان محصل، فعند ذلك تخرج من الحد، وإذا قال: دلالة الوضع لم ينتقض الحد بها، لأنها دالة على الزمان لا من طريق الوضع، وذلك أن مقدم الحاج يتفق في أزمنة معلومة بين الناس، لا أنها معلومة من لفظ المقدم، والدليل على ذلك أنك لو قلت: أتيتك وقت مقدم الحاج، صح الكلام وظهر فيه ما كان مقدراً قبله، والتحقيق فيه أن الحدود تكشف عن حقيقة الشيء

^١ - اللباب = اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥، ٤٥/١.

^٢ - نفسه، ٤٥/١. وانظر: مسائل خلافية في النحو، ص ٤١ - ٤٢.

^٣ - الأصول، ٣٦/١.

^٤ - انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٥٠.

^٥ - انظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: د. رمضان عبد التواب - د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

١٩٨٦، ٧/١. وانظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٩، حاشية (١).

الموضوع أولاً، فإذا جاء منها شيء على خلاف ذلك لعارض لم ينتقض الحد به، ويأتي نظائر ذلك فيما يمر بك من المسائل"^١.

والحقيقة أن العكبري يناقش نظرية الحد في ضوء مناقشة حد الاسم بأسلوب علمي يعتمد على افتراض الحجة ومن ثم دفعها بالأدلة، مؤكداً على حقيقة الحد واعتماده على الجنس والفصول المميزة، أما الأعراض فلا ينتقض الحد بها، وذلك في خطوة مهمة لتطوير أفكار الزجاجي في هذه المسألة، وذلك أن الزجاجي كان قد دافع عن حد المبرد للاسم بأنه ما يدخله حرف الجر، فرأى أن هذا الحد صحيح مبرراً عدم دخول حرف الجر على (كيف) المتفق على اسميتها، وذلك "لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعله تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل يخرج منه ما خرج بعلة ويبقى الثاني على حاله"^٢.

واستكمالاً للتنظير في نظرية الحدود المنطقية نحويًا، يؤكد العكبري على شرطي الاطراد والانعكاس في الحد، فإذا اختلف أحد هذين الشرطين فالموضوع ليس حداً وإنما علامة أو رسم تشترك فيه الأعراض والخواص، فقد ذكر أن عبد القاهر الجرجاني في شرحه الجمل اختار للاسم حداً بأنه ما جاز الإخبار عنه، مدلاً على صحته بقوله: "إنه مطرد ومنعكس، وهذا أمانة صحة الحد"^٣، في حين رأى العكبري أن هذا ليس حداً، إذ إنه لا ينعكس قائلاً: "والدليل على أنه ليس بحد وإنما هو علامة- وقد اختار ذلك عبد القاهر في شرح الإيضاح- أن هذا اللفظ يطرد ولا ينعكس، والدليل عليه قولك: إذ وإذا وأيان وأين وغير ذلك، وأنها أسماء لا يصح الإخبار عنها، فعند ذلك يبطل كونه حداً، والوجه الثاني أن قولك: ما جاز الإخبار عنه لا ينبئ عن حقيقة وضعه، وإنما هو من أحكامه.... فإن قيل: إذ وإذا ونحوهما يصح الإخبار عنها من حيث إنها أوقات وأمكنة، وكلاهما يصح الإخبار عنه، وإنما عرض لها أنها لا تقع إلا ظروفًا، فمن حيث هي ظروف لا يخبر عنها، ومن حيث هي أوقات وأمكنة يصح الإخبار عنها... والجواب: إن كونها ظروفًا أوصاف انضمت إلى كونها وقتاً ومكاناً، لم تستعمل إلا بهذه الصفة، فهي كالخصوص من العموم، والخصوص لا يحد بحد العموم، ألا ترى أن الإنسان حيوان مخصص، ولا يحد بحد الحيوان العام، لأن ذلك يسقط الفصل الذي يميز به من بقية أنواع الحيوان، والحد ما جمع الجنس والفصل، والوقت الذي يدل عليه (إذا) هو الجنس، وكونه

^١ - مسائل خلافية في النحو، ص ٤٤ - ٤٦.

^٢ - الإيضاح في علل النحو، ص ٥١.

^٣ - مسائل خلافية في النحو، ص ٤٨.

ظرفاً بمنزلة الفصل كالنطق في الإنسان، وبهذا يحصل جواب قوله: يطرد وينعكس، لأننا قد بينا أنه لا ينعكس، والله أعلم بالصواب ^١.

ويستكمل العكبري هذا التنظير في مناقشته حد الفعل، مساوياً بين الرسم والعلامة اللذين يختلفان عن الحد قائلاً: "قال أبو علي: الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند إليه غيره، وهذا يقرب من قولهم في حد الاسم: ما جاز الإخبار عنه، لأن الإسناد والإخبار متقاربان في هذا المعنى، وهذا الحد رسمي، إذ هو علامة وليس بحقيقي، لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظاً، وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه" ^٢، وعلى الرغم مما قاله العكبري في حد أبي علي للفعل بأنه رسم وليس حداً، نراه يعتمد هذا الحد مؤكداً على ذكر الإسناد وأنه أعم من الإخبار، وهو بذلك يتجاوز ذكر الدلالة الزمنية للفعل التي ذكرها سيبويه ومعظم من جاء بعده من النحاة قائلاً: "وحد الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه، وذكر الإسناد هاهنا أولى من الإخبار، لأن الإسناد أعم إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما، وليس الإخبار كذلك، بل هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق والتكذيب، فكل إخبار إسناد، وليس كل إسناد إخباراً... وقيل حده: ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل دلالة الوضع" ^٣، فالحد الأول هو المختار عنده كما يفهم من كلامه، والحد الثاني الذي ذكره قريب من لفظ حد الاسم، والفارق بينهما عدم اقتران الاسم بالزمان واقتران الفعل به، ووفق الحد الثاني اختلف في فعلية (ليس) ^٤، لأنها لا تدل على حدث ولا زمان ^٥، أما العكبري نفسه عند مناقشته حد سيبويه للفعل فيقول: "أما ليس فقد ذهب قوم إلى أنها حرف وذلك ظاهر فيها، لأنها تنفي ما في الحال مثل (ما) النافية، ولا تدل على حدث ولا زمان، ولا تدخل عليها قد ولا يكون منها مستقبل، وقال الأكثرون هي فعل لفظي، بدليل اتصال علامات الأفعال بها..." ^٦.

ومما ورد نستطيع أن نقول: إن جمهور النحويين يشترطون في حد الفعل الدلالة على الحدث والزمان، أو الدلالة على المعنى والزمان، فإذا كانت (ليس) لا تدل على حدث ولا على زمان - أما من ناحية المعنى فهي تدل على النفي، فينقصها أيضاً فصل الزمان - فإن هذا كاف

^١ - مسائل خلافية في النحو، ص ٤٨ - ٥٠.

^٢ - نفسه، ص ٦٤.

^٣ - اللباب، ٤٨/١.

^٤ - انظر: مغني اللبيب، ٣٨٧/١.

^٥ - انظر: اللباب، ١٦٥/١.

^٦ - مسائل خلافية في النحو، ص ٦٥ - ٦٦. وانظر: اللباب، ١٦٥/١.

ليخرجها من حقل الفعلية إلى الحرفية، ولكن المجمع عليه بين الجمهور أنها فعل بدليل اتصال الضمائر بها، ومن ثم جواز تقديم خبرها على اسمها^١، مما يعني أن الحد الموضوع للفعل ليس حداً جامعاً مانعاً، وهذا ما عالجه العكبري في تنظيره للحد عندما قال: "إن الحدود تكشف عن حقيقة الشيء الموضوع أولاً، فإذا جاء منها شيء على خلاف ذلك لعارض لم ينتقض الحد به"^٢، فالحد إذن يجمع كل عناصر المصطلح المحدود نحوياً، فإذا اشتمل أحد هذه العناصر لعارض أو علة فإننا نلجأ إلى الأعراض والخواص واللوازم التي تساعد نحوياً على كشف ماهية المحدود، وذلك بخلاف الحد المنطقي الذي يلزم فيه الحد المتضمن الجنس والفصول المميزة دون دخول الأعراض والخواص، كما قلنا ذلك مراراً^٣.

ومع العكبري تستكمل مرحلة التنظير للحدود النحوية، كما كان قد استكمل التنظير للحد المنطقي مع الغزالي، لتبدأ عملية صناعة الحدود وتكوين معجمية المصطلحات النحوية مبنوثة في كتب النحويين دون استقلال هذه الصناعة بمؤلف في الحدود، وإنما كان النحوي يضع في بداية كل باب حداً للمصطلح الذي يريد الحديث عنه غالباً، ثم يشرع بعد ذلك بمناقشة الفكرة النحوية، ففي باب الإعراب والبناء يقول العكبري: "الإعراب عند النحويين هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظاً أو تقديرًا"^٤، أما البناء فحده: "لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة وهو ضد الإعراب"^٥، وهو بين الحدين يفصل في حدوده شارحاً معنى الإعراب اللغوي ذاكراً حركات الإعراب ومسائل أخرى متعلقة بالباب^٦، وكذلك يفعل بعد ذكر حد البناء^٧، وفي باب المرفوعات، يعلل الرجل سبب البدء بالمبتدأ ليضع له حداً بأنه: "الاسم المجرد من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً، المسند إليه خبر أو ما يسد مسده، وفيه احتراز من قولك: إن زيداً خرج خرجت، فإن زيداً مجرد من العوامل لفظاً لا تقديرًا إذ التقدير: إن خرج زيد، فهو فاعل، وإنما وجب أن يكون اسماً لأنه مخبر عنه، ولا يصح الإخبار عن غير الاسم..."^٨، وهو يفصل في حده أيضاً ذاكراً أسباب وضع هذه الفصول المميزة في الحد، مراعيًا قبل ذلك ذكر الجنس،

^١ - انظر: اللباب، ١/١٦٥.

^٢ - مسائل خلافية في النحو، ص ٤٦.

^٣ - انظر هنا الدليل على فعلية عسى في: اللباب، ١/١٩١.

^٤ - نفسه، ١/٥٢.

^٥ - نفسه، ١/٦٦.

^٦ - نفسه، ١/٥٢ - ٦٥.

^٧ - نفسه، ١/٦٦ وما بعدها.

^٨ - نفسه، ١/١٢٤ - ١٢٥.

ومشيراً إلى الاحترازات التي تبينها عناصر الحد، وهذا منهج يتبعه العكبري في ذكر كثير من حدوده التي لا حاجة لنا إلى ذكرها هنا خوف الإطالة، ففي ما تقدم مغنى^١.

ولكن ذلك ليس عاماً، فقد يذكر العكبري المصطلح دون وضع حد له، وإنما يكتفي ببيان معناه، كقوله في باب التنثية والجمع: "أصل التنثية العطف من قولك تنيت العود إذا عطفته، وكان الأصل أن يعطف اسم على اسم، وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً، لكنهم اكتفوا باسم واحد وحرف جعلوه عوضاً من الأسماء المعطوفة اختصاراً"^٢، وهذا يعني أن نهاية مرحلة تطور الحدود النحوية كانت بداية لمرحلة متممة لها وهي تكوين المعجمية النحوية اعتماداً على مصطلح الحد النحوي الذي استكمل العكبري التنظير له مفيداً من مفهوم الحد المنطقي، ومساوياً له في حقيقة الأمر، فإذا تمت نظرية الحدود، فما على النحاة بعد إلا الصناعة، ولا سيما أن المصطلحات النحوية كانت قد استقرت في هذا العصر.

- الحد عند ابن عصفور:

إذا كانت المصطلحات النحوية قد استقرت والنظرية المعتمدة لتعريفها جاهزة كما أشرنا، فإن النحاة قد أبدوا كل حماس لتطبيق النظرية على المصطلح مراعين الدقة في التعاريف الموضوعية مع براعة في صناعة الحدود النحوية وغلبة المنطق عليهم، مع تدرج ظاهري في تطور عملية تكوين هذه المعجمية للمصطلحات النحوية، فابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^٣ يشرع في صناعة حدوده النحوية التي قيل إنه أخذها كلها من الجزولية^٤، وهي تمتاز بالدقة التي تتم عن براعة في الصناعة، فأكثر النحاة الاقتباس منها فيما بعد^٥، فحد النحو كما يذكره لنا أنه "علم مستخرج بالمقاييس المستتبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها فيحتاج من أجل ذلك إلى تبين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها وتبيين أحكامها"^٦، وهو هنا يحد النحو لا علمه، وهو يراعي صناعة الحدود المنطقية، وذلك لأنه يذكر الجنس القريب للمصطلح المحدود، فهو أولاً علم، أما علم

^١ - انظر مثلاً حد الفاعل في: اللباب، ١/١٤٨.

^٢ - نفسه، ١/٩٦. وانظر مثلاً: باب ما لم يسم فاعله، ١/١٥٧. و باب المصدر، ١/٢٦٠.

^٣ - ترجمته في: بغية الوعاة، ٢/٢١٠. الأعلام، ٥/٢٧.

^٤ - انظر: المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجوارى - عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧١، ١/١٨ من المقدمة.

^٥ - نفسه، ١/٢١ من المقدمة.

^٦ - نفسه، ١/٤٥.

النحو فإننا نذكر في حده الجنس القريب له وهو المعرفة، أي معرفة استخراج هذه المقاييس، وهذا التمييز بين المصطلحات هو الذي يعبر عن البراعة، أما الدقة، فتتجلى فيما أورده في الحد من فصول مميزة للمصطلح بعد ذكر جنسه، ليخرج بقوله: (الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه...)، علم الصرف من الحد، وهذه البراعة وتلك الدقة نتلمسها في مواضع أخرى من حدوده النحوية، فهو يميز مثلاً بين ما يسمى بالابتداء وبين المبتدأ، ليضع لكل واحد من المصطلحين حداً منفصلاً في باب واحد، "فالابتداء هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظاً أو تقديراً، معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه، والمبتدأ هو الاسم أو ما هو في تقديره المجعول أول الكلام لفظاً أو نية على الوصف المقدم..."^١.

وتتراوح حدود ابن عصفور بين الاختصار غير المخل وبين التطويل الضروري في الحد، وربما أغفل ذكر حدود بعض المصطلحات مكتفياً بذكر أحكام المصطلح وأحواله، كحديثه في باب ما لم يسم فاعله^٢، والحروف المشبهة بالفعل^٣، وكذلك اسم الفاعل الذي لا يذكر له حداً أو تعريفاً، وإنما يتحدث عن أحوال إعماله وإهماله^٤، ومن حدوده الموجزة قوله في حد المفعول معه أنه: "الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع المضمن معنى المفعول به"^٥، وقوله في حد التمييز أنه: "كل اسم نكرة منصوب مفسر لما انبهم من الذات... والمنتصب عن تمام الكلام هو كل تمييز مفسر لمبهم ينطوي عليه الكلام"^٦، وهذا الحد مؤلف من حدين: حد تمييز الذات وحد تمييز النسبة، وهذا من عناصر الدقة في تعاريف ابن عصفور.

أما الطول الذي ذكرناه في الحدود، فما هو إلا لأن ابن عصفور يذكر في الحد ما هو ليس من عناصره، وأعني بذلك أنه لا يكتفي في الحد بذكر الجنس والفصل، وإنما يتجاوز ذلك إلى ذكر أحوال المصطلح المحدود في الكلام، وانظر إليه يقول في حد الفاعل: "الفاعل هو اسم أو ما في تقديره متقدم عليه ما أسند إليه لفظاً أو نية على طريقة فعل أو فاعل، وهو أبداً مرفوع أو جار مجرى المرفوع، وارتفاعه بما أسند إليه، ومرتبته أن يكون مقدماً على المفعول به، ويجوز تأخيرها عنه بشرط أن يكون في الكلام لفظ مبين نحو قولك: ضرب زيداً عمرو،

^١ - المقرب، ٨٢/١.

^٢ - نفسه، ٧٩/١.

^٣ - نفسه، ١٠٦/١.

^٤ - نفسه، ١٢٣/١ - ١٢٧.

^٥ - نفسه، ١٥٨/١.

^٦ - نفسه، ١٦٣/١.

وضربت موسى سلمى، وضرب موسى العاقل عيسى، أو معنى مبين نحو قولك: أكلت الحواري سلمى، فإن لم يكن في الكلام من ذلك شيء لم يجز التقديم نحو: ضرب موسى عيسى^١، وهو هنا يذكر أحوال جواز تقديم الفاعل على المفعول أو عدم جوازه، وسبب ارتفاعه، وهذه كلها ليست داخلة في بنية الحد^٢.

ويجنح ابن عصفور أحياناً بالحد إلى ذكر المعنى الاصطلاحي للمصطلح المراد حده، خارجاً من باب النحو إلى باب المنطق والفلسفة، كقوله في حد التعجب: "التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره"^٣، وهو يسمى هذا حداً، ثم يشرح بشرح عناصره شرحاً يشي بأن ما يتحدث عنه هو حالة نفسية لا علاقة لها بالصناعة النحوية، ليذكر أخيراً أن للتعجب ثلاثة ألفاظ هي: ما أفعله، وأفعل به، وفعلٌ، عائداً بذلك إلى باب النحو، وهذا الأمر يلاحظ بصورة تقارب ما سبق في حد التوكيد، إذ يقول: "التوكيد لفظ يراد به تمكين المعنى في النفس، أو إزالة الشك عن الحديث أو المحدث عنه"^٤، ثم يتحدث بعد ذلك عن التوكيد نحويّاً وأقسامه وطرقه، وذلك مع العلم أن ابن عصفور يحاول في حدوده أن تكون نحوية خالصة، ولذلك نراه أحياناً يتجاوز ذكر الجنس في الحد، كقوله في حد المفعول به أنه "كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام يصلح وقوعها في جواب من قال بأي شيء وقع الفعل، أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه"^٥، وكذلك حد المفعول لأجله الذي هو "كل فضلة انتصبت بالفعل أو ما جرى مجراه على تقدير لام العلة"^٦.

ومن الدلائل التي تفيد أنه يحاول تجنب المنطق في حدوده ما يذكره لنا في تدليله على أن أقسام الكلم ثلاثة، فهي اسم وفعل وحرف، وكان الأنباري ذكر أنها ثلاثة فقط مستنداً بما مفاده أنها تعبر عن كل الموجودات^٧، أي بمعنى آخر: مطابقة أقسام الكلم لعناصر الوجود، أما ابن عصفور فدليله نحوي لا يخلو من منهج عقلي، إذ يقول: "والدليل على أن أجزاء الكلام بهذه الثلاثة خاصة أن اللفظ الذي هو جزء كلام إما أن يدل على معنى أو لا يدل، وباطل أن لا يدل،

^١ - المقرب، ٥٣/١.

^٢ - انظر كذلك في المقرب: حد المفعول به، ١١٣/١، حيث يدخل العامل في الحد.

^٣ - نفسه، ٧١/١.

^٤ - نفسه، ٧٢/١.

^٥ - نفسه، ٢٣٨/١.

^٦ - نفسه، ١١٣/١.

^٧ - نفسه، ١٦٠/١ - ١٦١.

^٨ - انظر: أسرار العربية، ص ٣١ - ٣٢.

فإن ذلك عيب، وإذا دل فإما أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره لا في نفسه فهو حرف، وإن دل على معنى في نفسه فإما أن يتعرض ببنيته للزمان أو لا يتعرض، فإن تعرض فهو فعل، وإن لم يتعرض فهو اسم، فالأجزاء إذن منحصرة في هذه الثلاثة^١.

– الحد عند ابن مالك:

على هذا النحو الذي تكلمنا عليه انبثت صناعة الحدود النحوية في مؤلفات النحويين، شارحين أحياناً عناصر الحد، ومبررين سبب إيراد هذا الفصل أو ذاك، مدخلين فيه ما ليس من عناصره أحياناً بغية توضيح أحكام المصطلح، مع ميول واضح إلى إبراز عناصر الحد مفصلة، فابن مالك (ت ٦٧٢هـ)^٢ في شرح تسهيله يذكر لنا الحد أولاً، ثم يذيله بالشرح مفرزاً عناصره المكونة له مع تسامح كبير في الخلط بين مصطلحي الحد والرسم، كقوله في حد الكلمة: "الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا أو منوي معه وهي اسم وفعل وحرف"^٣، فهو في حد الكلمة يتبع المنهج المنطقي في التحديد، إذ إنه يبتدئ بذكر الجنس القريب ومن ثم الفصول التي يراها مميزة بحيث يكون الحد جامعاً مانعاً، فاللفظ مخرج لما يؤدي المعنى كالخط والرسم ونحوه، والمستقل مخرج لأبعض الأسماء والأفعال، والدلالة بالوضع مخرجة للمهمل، وذكر التقدير احتراز من الأسماء المضافة كأمري القيس الذي يعتبر كلمتين باعتبار اللفظ في حين أنه كلمة واحدة دالة على مسمى واحد من ناحية المعنى، ولما اشتكل أحد هذه الفصول المميزة نراه يعمد إلى شرحه مفصلاً، إذ يقول: "ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها، كفاعل أفعُل وتفعُل، دعت الحاجة إلى زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ فقيل: أو منوي معه، أي مع اللفظ، ومنوي صفة قامت مقام موصوفها، والتقدير: الكلمة لفظ مقيد بما ذكر، أو غير لفظ منوي مع اللفظ المقيد، إلا أنه غير مستقل، ولا منزل منزلة المستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة، وإذا لفظ به لم يدخل في مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى، ثم الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي حرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم وإلا فهي فعل"^٤.

^١ - المقرب، ٤٦/١١.

^٢ - ترجمته في: فوات الوفيات، ابن شاکر الکتبی، تج: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٤، ٤٥٢/٢. بغية الوعاة، ١٣٠/١. الأعلام، ٩٣١/١.

^٣ - شرح التسهيل، ١/١.

^٤ - نفسه، ٣/١.

فهو إذن يشرح لنا الفائدة من ذكر هذا الفصل، ذاكراً في الآن ذاته سبب زيادته في الحد، ومعبراً عن الحد بالرسم، وهذا دمج واضح بين هذين المصطلحين نحوياً، مع الاختلاف بينهما في التعبير المنطقي، وهذا الأمر نقف عنده لا للتقليل من أهمية حدود ابن مالك أو غيره من النحاة، ولا لأن يكون هذا الأمر معبراً عن عدم دقة الحدود النحوية، فالحال على خلاف ذلك، فهي تشي بعلاقة صحيحة بين العلوم المختلفة، إذ لم يكن مفروضاً على الحدود النحوية في حال من الأحوال أن تأخذ بكل شروط الحد المنطقي، بل هي تأخذ ما يحقق سلامة الحد النحوي، وتفرز ما لا يحقق فائدة أو يضيف تعقيداً، وعلى هذا فإننا نستطيع أن نقول: إن الحد والرسم والتعريف مصطلحات مؤدية إلى تعيين المصطلح المحدود نحوياً، وهذا هو المطلوب منها مع تحقيق الشروط التي تؤمن كون التعريف جامعاً مانعاً، لذلك لا نرى تقيداً بمصطلح دون غيره في غير موضع من حدود ابن مالك^١، وكنا رأينا أنه يذكر أقسام الكلمة عند ذكره حدها، مع أن ذكر الأقسام خارج عن الحد، ولكنه يبرر ذلك بأنه إنما يذكر أقسام الكلمة ليعلم أنه يتحدث عن حد الكلمة في حيز علم النحو وليس في اللغة، لينهي حديثه عن الكلمة بذكر أقسامها مرة أخرى رابطاً بين أقسام الكلم ومصطلح الإسناد، ليكون ذلك ممهداً له لذكر حدود أقسام الكلم معتمداً على مصطلح الإسناد في صناعة الحد ناسفاً بذلك ذكر الدلالة الزمنية في عبارة غيره من النحاة في كل من حد الاسم والفعل، "فالاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها... والفعل كلمة تسند أبداً قابلة لعلامة فرعية المسند إليه... والحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير"^٢.

وهو يسير وفق منهجه في شرح الحد وفصوله المميزة، موضحاً ما اشتكل منها، فالمراد بالنظير في حد الاسم "ما وافق معنى ونوعاً كموافقة قول الأمر بالصمت لقوله: صه، لكن صه لا يقبل الإسناد الوضعي ويقبله السكوت، فالمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى صه لتوافقهما معنى ونوعاً"^٣، أما حد الفعل فيقيده بثلاثة فصول: (الإسناد، أبداً، قبول علامة فرعية المسند إليه)، ولهذا الأخير أثر في تحديد هوية المحدود، فأسماء الأفعال تسند أبداً، فهي مشاركة للفعل في هذا الفصل، لكنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه، وبذلك نميز شتان من افترق في الحد،

^١ - انظر على سبيل المثال تعبيره عن الحد بالرسم في شرح التسهيل: حد الإسناد، ٨/١ - ٩. حد المقصور والممدود، ٩٧/١. وغيرها من المواضع التي يعبر فيها عن الحد به تارة وبالرسم أخرى.

^٢ - نفسه، ٨/١ - ٩.

^٣ - نفسه، ٨/١.

لعدم قبول الأولى تاء التأنيث الساكنة، وهذا الفصل نفسه يؤثر في تغيير هوية المحدود تبعاً لاختلاف اللهجات، فقد "حكم سيبويه بفعلية هلم على لغة تميم لقولهم: هلمي وهلما وهلمن، وحكم باسميتها على لغة الحجازيين لأنهم يلزمون بها التجريد كلزومه عند الجميع في دراك وأخواتها"^١، وهو يقيد الإسناد بالوضعي في حد الحرف، وذلك لأن الإسناد غير الوضعي يصلح لكل لفظ، كقولنا: في حرف جر، وقام مبني على الفتح، وغير ذلك، معبراً في كل ما سبق عن الحد بمصطلح الحد تارة وبمصطلح الرسم تارة أخرى، آخذاً من الحد المنطقي ما يراه مناسباً، كلزوم ذكر الجنس القريب في الحد كما في قوله في شرح حد الفعل: "صدر رسم الفعل (بكلمة) لأنها أقرب أجناسه كما فعل في رسم الاسم"^٢، وكذلك لزوم ذكر الجنس حتى لو لم يكن لذكره داع، ونجد ذلك عند تحديد المقصور والممدود والمنقوص، فذكر الجنس القريب - أعني الاسم - في حد المقصور والمنقوص^٣ مخرج للفعل المضارع نحو يرضى في المقصور ويعطي في المنقوص، أما في الممدود فلا حاجة لذكر الجنس في الحد إلا من ناحية الالتزام بمنهج صناعة الحد المنطقي ليكون دالاً على كمال الماهية، وهذا ما نفهمه من قول ابن مالك: "الممدود الاسم الذي حرف إعرابه همزة تلي ألفاً زائدة، فذكر الاسم مستغنى عنه، لأن المخرج به في رسم المقصور والمنقوص ما يشبههما من الأفعال المضارعة... وهنا لو لم يذكر (اسم) لم يتناول رسم الممدود فعلاً، إذ لا يوجد فعل آخره همزة تلي ألفاً زائدة، وإنما تلي ألفاً منقلبة كيشاء، ولكن ذكر الاسم ليعلم من أول وهلة أن الممدود ليس من أصنافه غيره، وذكر حرف الإعراب ليعلم من أول وهلة أن المقصود ممدود معرب"^٤، ما يعني أن ابن مالك يريد من الحد النحوي الدلالة على كمال ماهية الشيء، ولذلك نراه يورد فيه ما يحقق إدراكه من أول وهلة كما يقول.

وآخر ما يسمح المقام بالحديث عنه عند ابن مالك هو اقتناصه مفهوم صعوبة صناعة الحدود من أقوال الفلاسفة كما ذكره ابن سينا ومن بعده الغزالي^٥، ويبدو ذلك عند حديثه عن حد المعرفة والنكرة، فهو لا يضعنا أمام حد للمعرفة، وإنما يبين لنا أقسامها، ويبرر عمله هذا

^١ - شرح التسهيل، ٩/١. وانظر: الكتاب، ٢٤٢/١ - ٢٥٢/١.

^٢ - شرح التسهيل، ٨/١.

^٣ - المقصور هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة... والمنقوص العرفي الاسم الذي حرف إعرابه ياء لازمة تلي كسرة (شرح التسهيل، ٩٦/١)، ومعنى العرفي أي في عرف الصناعة النحوية احترازاً من إطلاق اسم المنقوص على كل ما حذف منه حرف.

^٤ - نفسه، ٩٧/١.

^٥ - انظر: رسالة الحدود لابن سينا ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٣٦ وما بعدها. والحدود للغزالي ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢٨٠ وما بعدها.

بقوله: "من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً^١، وعكسه^٢، وما هو في استعمالهم على وجهين^٣... فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة، فأحسن ما يبين به ذكر أقسامه مستقصاة ثم يقال: وما سوى ذلك فهو نكرة"^٤، وأقسام المعرفة عنده سبعة: المضمّر والاسم العلم واسم الإشارة والمنادى والاسم الموصول والمضاف إلى معرفة وذو الأداة^٥، فهو يجعل المنادى قسماً من أقسام المعرفة، ويفصل في الاسم المبهّم في عبارة غيره من النحاة الذين يدمجون الاسم الموصول واسم الإشارة بقولهم: الاسم المبهّم، أما المعرف بالنداء، فهو يرى أن التعريف قائم على مواجهة المنادى والإشارة إليه، وهذا ينحصر بالمنادى المبني على الضم، وذلك لأن المنادى المنصوب لا توجد فيه مواجهة أو إشارة، كما يفهم من حديث ابن مالك الذي يرى أنه: "إذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة للاسم الإشارة، فإن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى، وهذا أظهر وأبعد عن التكلف"^٦.

وعلى أية حال، فإن أكثر النحاة لا يجعلون المنادى من أقسام المعرفة، وإنما هو نكرة مقصودة عندما يكون المنادى مبنياً على الضم، وهذا القصد أدنى درجة من التعريف وأعلى من التذكير، أو هو تخصيص للنكرة، لكنه لا يرقى إلى درجة المعرفة، ونحن إذا قلنا: هذا رجل، فنحن نكون قد أشرنا إلى الرجل مع مواجهة أيضاً، حيث كانت (ذا) للإشارة إلى القريب وفق مذهب ابن مالك وغيره من النحاة، فالأولى إذن أن تكون كلمة (رجل) معرفة لا نكرة، إذ توافر فيها الإشارة إليها والمواجهة والحضور الذهني أو الحقيقي، لكن لما كان اسم الإشارة غير ملازم للاسم كما أن حرف النداء غير ملازم له، سقط كون ما بعده معرفة به، معتمدين على أن اسم الإشارة وحرف النداء ليسا من أدوات التعريف، فذو الأداة هو المعرف بالألف واللام^٧، وهذه الأداة معرفة للاسم وإن كانت غير ملازمة له، ذلك لأنها أداة التعريف على إجماع النحاة قاطبة.

^١ - نحو قولنا: أول من أمس.

^٢ - نحو قولهم للأسد أسامة.

^٣ - كقولهم: واحد أمه، وعبد بطنه.

^٤ - شرح التسهيل، ١/١٢٥.

^٥ - نفسه، ١/١٢٥.

^٦ - نفسه، ١/١٢٧.

^٧ - نفسه، ١/٢٨٤.

– الحد عند ابن هشام:

إذا كنا قد ختمنا الحديث عن الحد عند ابن مالك بالحديث عن المعرف بالنداء، فإننا نبدأ به عند ابن هشام (ت ٧٦١هـ)^١ الذي يجعل المعرف بالنداء داخلاً ضمن ذي الأداة، إذ يقول في أقسام المعرفة: "وهي ستة متفاوتة الترتيب: المضمّر ثم العلم ثم المشار به ثم الموصول ويعبر عنهما بالمبهم ثم ذو الأداة ومنه يا رجل والمضاف لواحد منها..."^٢، وهو في موضع آخر يجعل ذا الأداة مقتصرًا على أل التعريف فيقول: "الخامس من المعارف المحلى بالألف واللام العهدية أو الجنسية"^٣، ولا نجد أثرًا هنا للمعرف بالنداء، وفي الموضعين فإن السادس من المعارف هو المضاف إلى واحد من المعارف السابقة الذكر، فإذا سلمنا أن المعرف بالنداء داخل ضمن ذي الأداة، ومعلوم المعرف بالإضافة إلى المعرف بالألف واللام، فكيف سيتم التعريف بالإضافة إلى المعرف بالنداء؟ ولا يجوز أن نقول: غلام يا رجل، على اعتبار أن (غلام) معرف بالإضافة إلى (رجل) المعرف بالنداء، وذلك مع اكتفاء ابن هشام بذكر أقسام المعارف دون وضع حد للمعرفة، وإنما نراه يضع حدًا لكل قسم من أقسامها، كقوله في حد اسم العلم الشخصي أنه: "اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً، أي بغير قيد، فقولنا اسم جنس يشمل المعارف والنكرات، وقولنا يعين مسماه فصل مخرج للنكرات، لأنها لا تعين مسماها... وقولنا بغير قيد مخرج لما عدا العلم من المعارف، فإنها إنما تعين مسماها بقيد، كقولك: الرجل فإنه يعين مسماه بقيد الألف واللام"^٤.

وهو يصوغ لنا الحد، ثم يتبعه بشرح يجمع فيه عناصر الحد المنطقي من الأجناس والفصول المميزة، وهو يلتزم هذا المنهج في معظم حدوده التي ينزع فيها إلى الدقة في التحديد واستخدام الألفاظ الداخلة في مادة الحد، كقوله في حد المبتدأ: "هو المجرد عن العوامل اللفظية، مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به"^٥، فنحن نلاحظ في هذا الحد أن ابن هشام لا يذكر الجنس فيه، فلم يقل أنه اسم، وقد نقول للوهلة الأولى أن ابن هشام لم يذكر جنس المبتدأ هنا على غرار ما فعله كثير من النحاة في حدودهم من عدم ذكر الجنس والاكتفاء بذكر الفصول على اعتبار

^١ - انظر ترجمته في بغية الوعاة، ٦٨/٢.

^٢ - الجامع الصغير = الجامع الصغير في علم النحو، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: د. محمد شريف سعيد الزبيقي، مكتبة الحلبيوني، دمشق، ط ١، ١٩٦٨، ص ٦.

^٣ - شرح شذور الذهب = شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع الروضة النموذجية، حمص، ١٩٨٩، ص ١٤٩.

^٤ - نفسه، ص ١٣٨.

^٥ - نفسه، ص ١٧٩ - ١٨٠.

أن الجنس معلوم، وهذا ما فعله ابن هشام نفسه في حدود أخرى، كقوله في حد الفاعل: " هو ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه"^١، كما أن ابن هشام يذكر لنا الجنس في حد المبتدأ في موضع آخر فقال: " المبتدأ اسم أو مؤول به مجرد من العوامل اللفظية للإسناد"^٢، إلا أنه يعلل لنا عدم ذكره الجنس في الموضع الأول بأن المبتدأ قد يكون اسماً صريحاً، وقد يكون مصدراً مؤولاً، فقال: " إن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً نحو الله ربنا... ومؤولاً بالاسم نحو: وأن تصوموا خير لكم، أي وصيامكم خير لكم... ولذلك قلت المجرد، ولم أقل الاسم المجرد"^٣، والحقيقة أن عمل ابن هشام هذا ليس إلا من قبيل التدقيق العميق في صناعة الحد، لكن ذكره للاسم في الحد لا يخل بهذه الدقة كما نرى، وذلك أن المصدر المؤول هو في نهاية المطاف اسم، وعلى ذلك فإن نوعي المبتدأ عائدان إلى الجنس نفسه، فهو مستغن عن القول: أو مؤول به، عندما ذكر في الحد أن المبتدأ اسم، وذلك لأنه لم يقل أن المبتدأ اسم صريح فقيده بهذا الفصل بعد ذكر أنه اسم، فتكون إذن عبارة (أو مؤولاً به) زائدة لا حاجة لها في حد طبيعته الاختصار.

وعلى أية حال، فإن تكوين معجمية للحدود النحوية كان يشغل النحاة حتى نراهم يبتونها في مصنفاتهم، وكنا قد رأينا كيف أن منهج التعريف بالمصطلح النحوي قبل الشروع في الحديث عنه قد أصبح شائعاً بين النحاة، ومن ثم فإنهم إذا صنفوا مختصراً أو كتاباً تعليمياً وأرادوا شرحه، فإنهم يعنون بشرح الحد النحوي وفق مفهوم منطقي واضح لمصطلح الحد باستعمال مصطلحات الجنس والفصول المميزة المساعدة على الفصل بين المصطلح المراد حده والمصطلحات الأخرى، وهذا الأثر المنطقي نراه أيضاً في منهج التفكير النحوي عامة، فابن هشام يعلل لنا مثلاً كون أقسام الكلم محصورة بهذه الثلاثة فقط، فيقول: " ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة: ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف، وأن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها، فإن دلت على زمان محصل فهي الفعل، وإلا فهي الاسم"^٤، وهو هنا يجمع بين دليلين:

^١ - شرح شذور الذهب، ص ١٥٨.

^٢ - الجامع الصغير، ص ١٩.

^٣ - شرح شذور الذهب، ص ١٨٠.

^٤ - نفسه، ص ١٣ - ١٤.

الأول مستمد من المنطق، والآخر من علم النحو مع الاتكاء على منهج عقلي مفاده طريقة التقسيم، إضافة إلى جعل عنصر الزمن مميزاً بين الاسم والفعل، وهو ما أخذ به ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)^١ عندما شرح منظومة ابن مالك في النحو المعروفة بالألفية أو الخلاصة^٢، مع العلم أن ابن مالك كان قد تجاوز مسألة الزمن في حدوده لأقسام الكلم كما مر معنا، وذلك مع التزام ابن عقيل بالمنهج النحوي في التعريف الذي شاع بين النحاة منذ القرن السابع الهجري وأصبح منهجاً عاماً يأخذ به النحاة مع تفاوت فيما بينهم في مسألة التأثير بالمنطق وشروط الحد المنطقي في صناعة الحدود النحوية، إلا أن الصبغة العامة كانت التزامهم شبه المطلق بتعريف المصطلح النحوي أو وضع حد له، مفصلين في معظم الأحيان في عناصره، ومتجاوزين استعمال مصطلحات علم المنطق في عملهم^٣، ليكون عمل النحاة في آخر المطاف متشابهاً في مجمله، وربما اختص بعضهم بتفصيلات مميزة لهم في صناعة الحدود النحوية، إلا أن إضافة الجديد كانت نزرة إلا من الناحية الشكلية على نحو ما صنع الأبيدي (ت ٨٦٠هـ)^٤ الذي يضع بين أيدينا مؤلفاً مستقلاً في الحدود النحوية وسمه بـ (الحدود في علم النحو)، وهو كتاب صغير الحجم يعرف فيه لعدد من المصطلحات النحوية متوخياً الاختصار في تعاريفه، وفق منهج بسيط يخلو من التعقيدات المنطقية مع العلم أنه كان ملماً بعلم المنطق، يدلنا على ذلك أنه وضع شرحاً على كتاب إيساغوجي في علم المنطق^٥، وتصدى لتدريسه^٦، إلا أنه لا يستعمل ألفاظه في كتابه هذا إلا نادراً، ليكون كتابه كما قال عنه: "نبذة لطيفة في النحو جمعتها لمن أراد ذلك"^٧.

ولا تختلف حدود الأبيدي عن حدود من سبقه من النحاة كثيراً، وهو يلتزم الدقة والاختصار في تعاريفه، كقوله في حد النحو أنه "علم به يعرف أحوال أواخر الكلم العربية إفراداً وتركيباً"^٨، ومن مظاهر هذه الدقة أيضاً تفريقه بين مصطلحين هما التنثية والمتنى، إذ يضع لكل واحد منهما حداً، أما حد التنثية فإنه "ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظ والمعنى

^١ - ترجمته في: بغية الوعاة، ٤٧/٢. الأعلام، ٩٦/٤. معجم المؤلفين، ٧٠/٦.

^٢ - انظر: شرح ابن عقيل، ١٥/١.

^٣ - انظر مثلاً حديث ابن عقيل عن حد الظرف أو المفعول فيه في شرحه على ألفية ابن مالك، ٥٧٩/١. وحد الحال، ٦٢٥/١. وحد التابع، ١٩٠/٢. وغيرها.

^٤ - ترجمته في: الأعلام، ٢٢٩/١. معجم المؤلفين، ١٥٠/٢.

^٥ - انظر: الأعلام، ٢٢٩/١. معجم المؤلفين، ١٥٠/٢.

^٦ - انظر: الحدود في علم النحو، العلامة أحمد الأبيدي، تح: د. نجات حسن عبد الله نولي، جدة، دت، ص ٦ من المقدمة.

^٧ - نفسه، ص ١١.

^٨ - نفسه، ص ١١.

الموجب للتسمية، وحد المثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه"^١، وهو هنا كما في كل حدوده يراعي ذكر الجنس القريب للمصطلح المحدود أو ما يشاكل الجنس، أعني المادة، كقوله في حد التثنية أنه ضم، فهذا ينوب عن ذكر الجنس، ولكن، تغيب بعض المصطلحات النحوية عن حدوده، كحد المعرفة والنكرة وحدود المفاعيل وغيرها، مما يعني أن عمله هذا ليس إلا كما قال هو عنه أنه نبذة لطيفة، فليس الغرض منه إذن تكوين ذلك الكتاب المستقل في الحدود النحوية الشامل لكل مصطلحات علم النحو.

وبعد، فإن الدراسة السابقة ما كانت إلا لتتبع مصطلح الحد النحوي منذ ظهوره حتى تبلوره واستقراره في مؤلفات النحويين، ومن ثم بيان أثر المنطق في صناعة الحدود النحوية، وكيفية تدرج هذا الأثر تبعاً لمراحل تطور مصطلح الحد المنطقي، ليكون المنطقة في نهاية المطاف قد تفوقوا على النحويين في صناعة الحدود، فنحن رأينا كيف أن الفلاسفة قد نجحوا في تكوين معجمية كبيرة للمصطلحات الفلسفية مع حدودها الدقيقة ضمن مؤلف مستقل في مرحلة مبكرة على يد الآمدي، في حين تأخر النحاة كثيراً في هذه الصناعة، فبقيت حدودهم مبنوثة في ثنايا كتبهم النحوية، وغير مخصصة بمؤلف مستقل، حتى إذا خصها أحدهم به كان قاصراً عن ضم كل الحدود النحوية، أو على الأقل عن ضم تلك المصطلحات الضرورية في علم النحو والتي يكثر تداولها بين العلماء والمتعلمين على حد سواء، إلا أننا في كل ما سبق لم نتتبع الحدود النحوية في مؤلفات النحويين كافة على مر العصور، فقد كان هدف العمل في هذا المقام إلقاء الضوء على تطور هذه الحدود حتى استقرارها في المراحل الأخيرة على نحو واحد كانت أمثلتنا عليه بعض نحو ابن عصفور وابن مالك وابن هشام، ليكون ذلك ممهداً للدخول إلى دراسة الحدود النحوية في العصر الحديث، وما آلت إليه على يد المحدثين، وكيفية تعامل هؤلاء مع نظرية الحدود النحوية التي اتبعتها القدماء في حد حدودهم، وهي في مجملها نظرية منطقية، رأى المحدثون قصورها كما كان الأقدمون قد رأوا ذلك عندما كانوا يطعنون في حدود نحاة آخرين، لتتبين الحاجة إلى نظرية جديدة للحدود النحوية تكون نظرية نحوية مع الإفادة من النظرية المنطقية التي استكملها الفلاسفة سابقاً، وهذا ما سنعالجه فيما سيأتي إن شاء الله تعالى.

^١ - الحدود في علم النحو، ص ٢٥.

ثالثاً: الحدود النحوية عند المحدثين:

عرضنا فيما سبق لتطور نظرية الحدود النحوية عند طائفة من علماء النحو على مدى القرون المتتالية، وكنا قد لاحظنا أن الحدود النحوية قد استقرت عند المتأخرين، ونعني باستقرارها استقرار نظرية الحد لا استقرار ألفاظ الحد، وكانت هذه النظرية نظرية الحدود المنطقية ذاتها التي أخذ النحاة أصولها ومادتها من المنطق، ثم شرعوا يطبقونها على المصطلحات النحوية، ويبدو ذلك بشكل جلي في (حد الحد)، فهو عند النحاة كما كان عند المناطقية للدلالة على كمال ماهية الشيء، وقد صرح بذلك الزجاجي^١، كما صرح به من بعده العكبري^٢، والنحاة الذين لم يصرحوا بحد الحد عندهم، كانوا يشيرون إلى ذلك عند شرح حدودهم، مبينين أن مادة حدّهم النحوي مؤلفة من الجنس القريب والفصول المميزة، كما فعل ابن هشام الذي كان يراعي غالباً ذكر الجنس في حدوده، أو ذكر ما يدل عليه بلفظ (ما)، دون التزام بمنهج محدد، إذ يكتفي في بعض المواضع بذكر فائدة الفصول المميزة في الحد من حيث إخراج ما هو خارج الحد منه، وربما ذكر الجنس وما ينضوي تحته لتبين الفائدة من ذكر الفصول^٣.

إلا أن استقرار نظرية الحدود النحوية بمعناها المنطقي لا يعني بالضرورة عمل النحاة على تطبيقها، فقد رأينا أن من حدود النحويين ما لم يذكر فيه الجنس، وإنما يستعاض عنه بكلمة (ما) أو (كل)، كما أن تلك الحدود كان مطعوناً فيها من قبل النحاة أنفسهم لكونها غير جامعة مانعة، وربما احتاج النحوي إلى تأويل حده أو تفسيره لكي يبين أن جميع عناصر المحدود داخلة تحته، مما ينافي شرط الحد المنطقي الذي ذكرناه سابقاً، وربما نستنتج من هذا كله أن نظرية الحدود المنطقية بصيغتها المنطقية التامة غير ملائمة لصناعة الحدود النحوية، وربما لاحظ النحاة ذلك مما أدى بهم إلى وضع شروح غير خاضعة للنظرية المنطقية لبعض المصطلحات الدالة على أساليب نحوية كأسلوب الاستفهام وأسلوب النفي والتحذير والإغراء والتعجب وغير ذلك من المصطلحات.

^١ - انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦.

^٢ - انظر: مسائل خلافية في النحو، ص ٤٢.

^٣ - شرح شذور الذهب، انظر مثلاً حد الحال، ص ٢٤٦.

– الحدود عند الفاكهي:

يكرس الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)^١ المنهج السابق في صناعة الحدود النحوية ضمن مؤلف مستقل خاص بها، ويمتاز عمل الفاكهي في صناعة الحدود بأنه "تدارك ما أخذ على سابقه، فاختر أكملاً، وشرحها عارفاً ما تعنيه كل كلمة في الحد، مبيناً مجملها، موضحاً معانيها مفصلاً ما فيها مع الاختصار، والبعد عن متاهات الخلاف، وشمول معظم أبواب النحو"^٢.

وإذا كان الفاكهي قد تدارك ما أخذ على النحاة السابقين، فإنه يبقى أن نأخذ عليه نحن متابعته لهم في تطبيق نظرية منطقية محضة على المصطلحات النحوية كان من جوانبها عدم ذكر الأحكام في الحد النحوي، وكان هذا نتيجة طبيعية لسيطرة المنطق على منهج النحويين، "فمنع هؤلاء النحويون ذكر الخواص والعلل والأحكام في الحدود، لمخالفته التزام الصفات الذاتية في الحدود"^٣، ومن ثم لتخذه كما خذلتهم في أحيان كثيرة تتجلى في بعض حدوده، وانظر إليه يقول في حد التعجب متابعاً القدماء فيه: "انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه"^٤، فمصطلح التعجب هو مصطلح نحوي، ولكن حده المذكور لا يشير أبداً إلى ذلك، فكونه انفعال لا يفيد شيئاً في معرفة أسلوب التعجب في العربية بصيغتيه المستعملتين، ونعني بهما الصيغتين القياسيتين فقط، فهما اللتان تعبران عن أسلوب التعجب في العربية على أنه أسلوب نحوي وليس أسلوباً لغوياً، ولذلك نخرج الصيغ السماعية وصيغة فعل من حده كإخراج الاستفهام الدال على التعجب منه، وهذا الأمر عينه يلاحظ في حد كل من الإغراء والتحذير^٥، فما ذكر لهما من حدود تحاكي حدود السابقين لا يعطينا فكرة عن ماهية هذين المصطلحين، ولا نعني بالماهية محاكاة ألفاظ المنطق، وإنما القصد الماهية النحوية التي توضح لنا أن الإغراء والتحذير أسلوبان نحويان الغرض منهما التنبيه ولكن وفق أسلوب خاص، وهذا يقال أيضاً في حد الاستغاثة^٦ والندبة^٧ وغير ذلك^٨.

^١ – ترجمته في: الأعلام ٦٩/٤. معجم المؤلفين، ٢٩٦/١.

^٢ – شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، تح: د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٩٩٦، ص ٢٦ من مقدمة المحقق.

^٣ – نفسه، ص ١٧.

^٤ – نفسه، ص ١٤٥.

^٥ – نفسه، ص ١٥٤.

^٦ – نفسه، ص ١٥٧.

^٧ – نفسه، ص ١٥٨.

^٨ – للاستزادة انظر: شرح الحدود النحوية: حد الاستثناء ص ١٧٣، حيث لا يذكر له حداً بل يذكر حد المستثنى. حد القسم

ص ٢١١. حد الشرط ص ١٩٥.

وكنا قد ذكرنا سابقاً أن الفاكهي لا يذكر الحكم النحوي في الحد، وربما كان ذلك مدعاة إلى فساد بعض الحدود، كقوله في حد المفعول به: "ما وقع عليه فعل الفاعل"^١، والفاكهي في شرح هذا الحد يفسر لنا (ما) بأنها (شيء)، ففسر المبهم بما هو مبهم أيضاً، ولا يفهم من ذلك أننا ندعو إلى ذكر أن المفعول به اسم، فذكر الجنس في الحد النحوي الذي نبتغيه ليس أقصى مرادنا، ومن ثم فهو معارض بالمفعول الجملة إذا لم نرد التأويل، كقولنا: (قال زيد: العلم مفيد)، فالجملة واقعة موقع المفعول، وهذا ما لم يذكر في الحد، فإذا عمدنا إلى التأويل قلنا: المفعول مقدر: قال زيد كلاماً، لتكون جملة (العلم مفيد) الواقعة موقع المفعول هي فحوى هذا الكلام، ولذلك يصح أن نقول إن المفعول به اسم، وكل هذا لا يعنيننا هنا، إنما يعنيننا أنه صنع الحد صناعة ليست نحوية، ونعود إلى مثالب عدم ذكر الحكم، فما وقع عليه فعل الفاعل مدخل حقيقة للمجرور من قولنا: مررت بزيد، في الحد، كما أنه مدخل للمرفوع من قولنا: ضُرب زيد، فيه، فزيد في الحالتين هو الذي وقع عليه فعل الفاعل حقيقة، ولكنه ليس مفعولاً به، بل مجرور بالحرف في المثال الأول، تعدى إليه الفعل بواسطته، ونائب عن الفاعل في المثال الثاني لما تغيرت صيغة الفعل، ومع أن الفاكهي يخرج المجرور من الحد عندما يشرح معنى الوقوع إذ يقول: "والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا به"^٢، إلا أن هذا الكلام غير موجود في متن الحد، ولو ذكر حكم المفعول على أنه منصوب لخرج ما ليس داخلاً تحته منه دون شرح له أو لكلمة منه سنرى لاحقاً ما سيكون لتعدد أفهام النحاة لها من أثر.

ويمتاز عمل الفاكهي بعد كل ذلك بذكر فروع المصطلح المراد حده ووضعه حدود لها أيضاً، فإذا أراد مثلاً أن يضع حداً للحال، فإنه يضع حداً لها دون أن ينسى أقسامها، فيضع حدوداً للحال المؤكدة بأقسامها: المؤكدة لصاحبها ولعاملها ولمضمون الجملة، وحداً للحال المبينة أو المؤسسة بأقسامها: المقارنة والمقدرة والمتداخلة والمتعددة والموطئة^٣، وكذلك فعل في حد النعت، فهو حقيقي ومجازي وسببي، ليضع الفاكهي حداً مستقلاً لكل قسم من هذه الأقسام^٤.

والفاكهي في كل ذلك لم يأت حقيقة بشيء جديد، وإنما الجديد هو ضبطه لهذه الحدود، وجمعها من أقوال النحويين في مؤلف مستقل، يتسم منهجه العام باعتناق نظرية الحدود المنطقية

^١ - شرح الحدود النحوية، ص ١٥٠.

^٢ - نفسه، ص ١٥٠.

^٣ - نفسه، ص ١٦٥ - ١٧١.

^٤ - نفسه، ص ١٧٧ - ١٧٩.

وإن لم يكن يطبقها على جميع المصطلحات النحوية، وما كان يغفله من مادة الحد المنطقي في المتن كان يذكره في الشرح، وانظر إليه يقول في حد الفاعل: "ما قدم الفعل التام أو شبهه عليه بالأصالة وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه"^١، وهو حد دقيق للفاعل، وما كان ينقصه في رأينا إلا ذكر حكم الفاعل أنه مرفوع ليكون حداً نحوياً، فالحكم النحوي ضروري لاكتمال صورة الفاعل في الذهن، أما مادة هذا الحد فهي منطقية، فكلمة (ما) التي ذكرها في بداية الحد إنما تعني (اسم) كما يقول في شرح الحد^٢، وكنا قد رأينا أن (ما) هذه كان قد شرحها سابقاً أنها (شيء)، وذلك لإبهامها، فتفسر في كل موضع بما يظن أنه يناسب الحد، ولذلك نرى أنه من الأولى ألا تكون مذكورة في الحد أصلاً، وما شرحها الفاكهي إلا لإبهامها ولأنه يراعي ذكر الجنس في الحد، وكذلك نراه يخرج بكل فصل من الفصول السابق ذكرها في الحد ما هو خارجه لتكتمل صورة نظرية الحدود المنطقية في حد الفاكهي للفاعل، وهذا يعني أن المقصود بالحد - كما كان في عرف النحاة السابقين - عند الفاكهي هو الدلالة على كمال الماهية، وهو لا يساوي التعريف إلا أن يكون هذا التعريف تعريفاً كاملاً، وكماله يعني أنه جامع مانع، وعندئذ يسمى حداً أو تعريفاً حقيقياً في عرف المناطق، ومادة الاثنين واحدة، وهي الجنس القريب والفصول الذاتية^٣، إلا أن ظاهر قول الفاكهي قد يفهم منه خلاف ذلك، إذ يقول: "اعلم أن الحد والمعرف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً"^٤، إذ يفهم من هذا الكلام أن التعريف مرادف للحد في عرف النحاة، والغاية من الحد نحوياً هي مجرد التمييز، لكن تأكيد الفاكهي على أنه لا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً يؤكد لنا أن المقصود بالتعريف هنا هو التعريف الحقيقي، وهو الذي يسمى حداً كما ذكرنا آنفاً، أما ما ذكره الفاكهي بداية فهو صحيح كان في فترة مبكرة لم يكن تأثير المنطق قد أخذ مداه، فكانت غاية النحاة من الحد - كما كانت غاية الأصوليين - مجرد التمييز، ولا يستلزم هذا ذكر الجنس والفصل، إلا أنه في مرحلة لاحقة ولا سيما بعد ظهور الإمام الغزالي اتسعت دائرة تأثير المنطق فلم يسلم منه الأصوليون، فصارت الغاية من الحد عندهم غاية المناطق منه وفق منهجهم وهي الدلالة على كمال الماهية، ومادته الأساسية هي

^١ - شرح الحدود النحوية، ص ١٤٦.

^٢ - نفسه، ص ١٤٦.

^٣ - انظر: المعجم الفلسفي (مجمع اللغة)، ص ٤٨ - ٤٩، و ص ٣٠ - ٣١ من هذا البحث.

^٤ - شرح الحدود النحوية، ص ٤٢.

الجنس والفصول المميزة^١، ويؤكد الفاكهي هذا الكلام فيقول: " وخرج بعرف النحاة وما بعده عرف المنطقيين، فإن المعرف بالمعنى المذكور عندهم أعم من الحد لشموله له ولغيره "^٢. ومما يؤيد ما ذهبنا إليه ما ذكره الفاكهي عن حكم كلمة (كل) في مادة الحد فيقول: " ولفظ كل لا يُذكر في الحد من جهة أنه لا يصدق على شيء من الأفراد ولا في المحدود من جهة أن الحد للماهية لا للأفراد، لكن قد يتسامح بدخولها في الحد كما وقع في عبارة بعضهم "^٣، ورأي الفاكهي هذا في عدم جواز دخول لفظة (كل) في الحد إلا تسامحاً، يؤكد أنه يرى ضرورة إيراد الجنس في الحد لأنه هو الذي يحدد الماهية، والحد للماهية كما يقول، وهو بعد ذلك لا يلتزم هذا المنهج في حدوده كما قلنا، فقد ذكرنا أنه يذكر (ما) المبهمة في الحد ثم يفسرها في الشرح على أنها الجنس أو ما يقاربه، ولكنه قد يذكر الجنس صراحة في الحد ، كقوله في حد عطف البيان وشرحه: " تابع موضح أو مخصص جامد غير مؤول. ... فالتابع جنس وموضح أو مخصص مخرج لبقية التوابع، عدا النعت فإنه مخرج بالقيد الأخير... "^٤، وليس بعد هذا ما يدعو إلى الشك في أن المراد من الحد في عرف النحاة- وأعني هنا النحاة الذين تبلورت على أيديهم نظرية الحد المنطقي في النحو- هو المراد منه عند المنطقة، فهم لم يساؤوا بين الحد والتعريف كما قد يفهم من كلام الفاكهي الذي اتخذه بعض المحدثين مادة للرد على من اعتقد أن النحاة كانوا يأخذون بنظرية الحد المنطقي، فقد قال الدكتور مازن المبارك بعد سرد كلام الفاكهي السابق: " وهذا ما أخذ به النحاة، أما المنطقة فيميزون بين الحدود والخواص، والحد عندهم لا يتعدد، ووهم الزجاجي إذا اعتبرهم كالتحويين في ذلك "^٥، أما قول الدكتور المبارك أن هذا ما أخذ به النحاة فهو صحيح على ما ذكرناه سابقاً من أن المراد بالتعريف هنا هو التعريف الحقيقي المرادف للحد في عرف المنطقيين أنفسهم، ولذلك كان النحاة كالمناطق في ذلك، وقد اختلفت ألفاظ الحد الفلسفي للمصطلح الواحد في مؤلفات الفلاسفة، إلا أن ذلك لا يعني تعدد الحد التام، وهم ميزوا بين الحدود والرسوم كما ميز بينهما التحويين، كما ميزوا بين الفصول والخواص والأعراض، ولذلك تعددت ألفاظ الحد للمصطلح الواحد وفق ما يرد فيه من هذه العناصر ليكون

^١ - انظر: شرح الحدود النحوية، ص ١٥ - ١٦ من مقدمة المحقق.

^٢ - نفسه، ص ٤٢.

^٣ - نفسه، ص ٧١.

^٤ - نفسه، ص ١٧٩ - ١٨٠.

^٥ - الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦، حاشية (١).

حداً تاماً أو ناقصاً أو سوى ذلك^١، يقول الدكتور مهدي المخزومي منتقداً نحو البصريين: "والحدود التي جرى عليها البصريون لا تختلف عن الحدود التي جرى عليها المناطقة، قال الزجاجي: وعندنا الحد هو الدال على حقيقة الشيء، وهل الحد الدال على حقيقة الشيء غير الحد الذي لا يكون إلا جامعاً مانعاً، وهو الحد الذي يقوم على ذكر الجنس والفصل، وهو ما يقوم به مصطلح الحد عند المناطقة"^٢.

– المنهج العام لحدود المحدثين:

وإذا كنا قد تحدثنا في المقام السابق عن الفاكهي وحدوده ومرامنا حدود المحدثين، فما ذلك إلا لأننا نعد حدود الفاكهي مدخلاً إلى دراسة حدود المحدثين، فقد اجتمعت في حدوده خلاصة مقالات القوم السابقين في حدود المصطلحات، لتصبح أساساً سار على هديه المحدثون مع تفاضل وتباين فيما بينهم، هذا إلى جانب أن مقالة الفاكهي السابقة على ظاهرها قد تركت صداها في حدود المحدثين، فاعتبروا أن الحد مساوٍ للتعريف، والغاية منه هو تمييز الشيء عما عداه، وهذا ما يبدو في جملة حدودهم، مما يستدعينا إلى القول بأن النحاة المحدثين قد تجاوزوا نظرية الحدود النحوية برمتها، فكان عملهم قائماً على أساس التعريف بمصطلحات النحو في بداية الأبواب النحوية وفي متونها، وهذا الأمر يتم غالباً مع عدم ذكر مصطلح الحد، إلا أن يكون الحديث عن أقسام الكلم أو الجملة، وهذه الاستعاضة عن مصطلح الحد تضعنا أمام أحد أمرين: الأول أن يكون المحدثون يساؤون بين مصطلح الحد والتعريف، أي هما اسمان لمسمى واحد، والثاني أن يكون المحدثون يعبرون عن مصطلح الحد بمصطلح التعريف لا لمساواة قائمة بينهما، بل على أساس تغير دلالة المصطلح.

أما الأمر الأول، فإننا نستطيع أن نستبعده لأن المحدثين عندما يأتون بتعريفاتهم فإنهم في الغالب يذكرون في تعريف المصطلح ما كان القدماء قد ذكروه في الحد، فمتن تعريفات المحدثين هو متن حدود القدماء مع استبدال مصطلح التعريف بمصطلح الحد، فهم عندما يعرفون الفاعل مثلاً يقولون: "الفاعل هو المسند إليه بعد فعل تام معلوم أو شبهه"^٣، أو يقولون في تعريفه: "الفاعل اسم يدل على من أسند إليه فعل أو ما يشبهه إيجاباً أو سلباً، أو يدل على من

^١ - راجع الفصل الأول من هذا البحث.

^٢ - درس النحو في بغداد، ص ١٤٣.

^٣ - المحيط = المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق، بيروت، ط ٢، ١٩٧٥، ٣٤٥/١.

قام به الفعل نحو فاز المجاهد، ما خاب من استشار، مات المريض"١، وإذا نظرنا في هذين التعريفين وما شاكلهما من تعريفات المحدثين للفاعل فإننا لن نلاحظ اختلافاً بينها وبين حدود القدماء، فهذا ابن هشام مثلاً يحد الفاعل بقوله: "هو ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كـ علم زيد ومات بكر وضرب عمر ومختلف ألوانه"٢، والفارق بين حد ابن هشام والتعريفين السابقين هو أن ابن هشام يعتبر ما ذكره حداً، في حين أن المحدثين يقدمون لنا تعريفات، والمادة نفسها في الحالتين، وهي خاضعة للنظرية المنطقية من حيث ذكر الجنس والفصول المميزة مع مراعاة كون (ما) الواردة في الحد دالة على الاسم كما رأينا عند الفاكهي، مما يعني أن المحدثين يعبرون عن مصطلح الحد بالتعريف لا لمساواة بينهما، بل لتغير دلالة مصطلح التعريف لتصبح معبرة عن الحد وفق منهج التحديد السابق نفسه، وليس تعريف الفاعل إلا مثلاً له نظائر كثيرة تعبر عن الفكرة ذاتها، والحقيقة أن بيان هذا التماهي بشكل جلي بين مصطلحين كانا قديماً منفصلين فلسفياً ونحوياً (الحد والتعريف) لا يتأتى لنا إلا بعرض نماذج أكثر من تعريفات المحدثين، ومن ثم مقارنتها مع نظائرها من حدود الأقدمين، وسنأتي على شيء من ذلك في حينه، وتأتي ضرورة هذه المقارنة من أننا لا نستطيع كشف حقيقة هذا التماهي من أقوال المحدثين في التنظير لنظرية الحدود أو التعريف، وذلك لأن مثل هذا التنظير يكاد يكون معدوماً في كتب المحدثين مع تنبيههم دائماً على أن حدود القدماء كانت قاصرة أو غير جامعة مانعة، ولكن ذلك لم يدفعهم إلى استعراض نظرية الحدود القديمة، ومن ثم العمل على وضع نظرية حدود حديثة يطبقونها على المصطلحات النحوية، وتكون جامعة مانعة ومناسبة لأوضاع النحو كما أشار الزجاجي سابقاً، وتكون فيها مادة الحد نحوية مع عدم إنكار إفادتها من المنطق، إذ كانوا أرباب هذه الصناعة، ولكن، العمل على وضع أصول جديدة لنظرية حدود نحوية حديثة ذات شروط تلبي متطلبات الحد النحوي.

وقد كان انعدام البحث في الحدود النحوية مسايراً لطبيعة البحث النحوي بشكل عام، حيث إننا نجد أن طبيعة البحث النحوي ابتداءً بالسيوطي كانت تقوم على جمع آراء النحويين القدماء مع قليل من المناقشة في الظواهر النحوية كافة، وفي العصور اللاحقة تحول هذا المنهج الجمعي إلى منهج يعتمد على وضع الشروح والتعليقات للكتب النحوية القديمة، فقد "ظلت حركة التأليف في النحو العربي في العصر العثماني في إطار وضع الشروح على المتنون

١- النحو والصرف، د. عاصم بيطار، منشورات جامعة دمشق، ط٦، ١٩٩٩، ص ٣٦.

٢- شرح شذور الذهب، ص ١٥٨.

والمنظومات التعليمية، وكانت قيمة أي مؤلف في النحو تتركز في إحاطته إن كان يؤلف شرحاً موسوعياً، أو في حسن صياغته إن كان يشرح متناً تعليمياً... وتناول بعض هؤلاء شواهد الكتب التعليمية فشرحوها مثل: شرح شواهد شرح ابن عقيل للجرجاوي، وشرح شواهد شرح شذور الذهب للفيومي، وظل اهتمام مدرسي النحو في الأزهر محصوراً داخل إطار هذه الشروح العقيمة التي لم تأت بجديد... وارتبطت حركة التجديد في عرض النحو العربي في شكل حديث بكتاب: التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية، وقد ألف رفاعه الطهطاوي هذا الكتاب على نمط مؤلفات الفرنسيين في عرض النحو، فخرج على طريقة معاصريه في الشروح والهوامش والتعليقات والتقريرات، وألف كتاباً بسيط العبارة سهل العرض، ليس له متن أو شرح، بل له نص واحد يُقرأ فيفهم، وكان الطهطاوي أول من استخدم الجداول الإيضاحية في كتب النحو العربي، وبذلك بدأت الكتب التعليمية الحديثة في النحو العربي، ثم ظهرت بعد ذلك حركة تحقيق التراث النحوي، وأخذت الكتب النحوية الأساسية المبكرة تظهر بتحقيق العلماء العرب¹.

ولعل الكلام السابق يلخص سيرورة الدراسة النحوية حتى الوقت الحاضر، حيث يبدو لنا من هذا الكلام الوجهة التي ركز عليها النحاة في بحثهم، وهي وجهة لا تخرج في مجملها عن إطار الدراسة القديمة إلا في تبسيط العبارات والشواهد، أما المادة النحوية وأحكامها فهي ذاتها، وذلك مع عدم إغفال وجود فئة أخذت على عاتقها عملية تطوير النحو أو تجديده كلياً، لكن النحاة في كل هذا لم يولوا نظرية الحدود النحوية الاهتمام اللائق بها، أما اللغويون، فيتركون هذا الأمر لأنهم يرون أن "نقد نماذج الحد وضبط القواعد التعريفية بمنطلقات نظرية (من) شمولات فلسفة العلم، وهي القائمة على النظر في أصول المعرفة النوعية التي هو منضو تحت قوامها، لذلك يتعاقب على قضايا الحد نفسه ثم أصوليته النوعية"².

– اختلاف مفهوم الحد بين القدماء والمحدثين:

وإذا نظرنا في المؤلفات التي وضع لها أصحابها اسم فلسفة النحو أو فلسفة اللغة، فإننا سنجد أنها تكاد تكون خلواً تماماً من كل ما يمت إلى التنظير في قضايا الحد بصفة³، ولعل مرد

¹ - علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣، ص ٩٣ - ٩٤.

² - الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس، سلسلة اللسانيات، عدد ٦، ١٩٨٦، بحث للدكتور عبد السلام المسدي بعنوان: حد اللغة بين المعيار والاستعمال، ص ٦٥.

³ - انظر مثلاً: الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، مراجعة وتعليق: د. مراد كامل، دار الهلال، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٩. فلسفة النحو، الخوري يوسف بركات، دار الإنصاف، بيروت، ط ١، ١٩٤٩. فلسفة اللغة العربية وتطورها، جبر ضومط، مطبعة المقتطف والمقطم، مصر، ١٩٢٩.

هذا الإهمال لموضوع الحد هو النظرة العامة الداعية إلى تخليص النحو من برائن المنطق، فكانت بذلك حدود الأقدمين باباً ولج منه المحدثون لنقدهم، فقد "عني العرب منذ فترة مبكرة بالحدود والتعريفات مما جعل بعض الباحثين المحدثين يهاجمون النحو العربي مثلاً بأنه صادر عن المنطق الأرسطي على ما بين المنهج الأرسطي والمنهج العربي في موضوع الحد من خلاف"^١، وهذا الخلاف المشار إليه هنا مرده كما يرى الباحث إلى أن "الحد الأرسطي يهدف إلى الوصول إلى الماهية أو الجوهر، في حين يقصد الحد النحوي متأثراً بالحد عند الفقهاء إلى التمييز، والبون شاسع بين الاتجاهين"^٢، وكنا قد رأينا أن النحويين القدماء كانوا يتمثلون الحد المنطقي بعناصره المكونة له، وقد ذكر العكبري صراحة حد الحد عندهم، فهو الدلالة على كمال ماهية الشيء، وليس التمييز، وتفصيل ابن هشام لحدوده عند شرح مادتها يؤكد أن النحاة كانوا يتمثلون الحد المنطقي، لا الحد عند الفقهاء أو المتكلمين، وكنا قد عرضنا لذلك سابقاً، فلا حاجة إلى إعادة الكلام هاهنا، إلا أنه تنبغي الإشارة إلى أن استخدام النحاة ألفاظ الفلاسفة في مسألة الحد من حيث ذكر الجنس والفصول المميزة لا يعد دليلاً كافياً على اتفاق المنهج^٣، بل هو قائم ضمن استعمال عدد من العلوم للمصطلح بدلالات متعددة وبمناهج تناسب كل علم، ولكن العملية التي كان النحاة يتبعونها في شرح الحدود، والتي تبين منهج استعمالهم لهذا المصطلح من حيث إن ذكر الجنس في الحد إشارة إلى أن المحدود فرع له، وذكر الفصول المميزة هي قيود تخرج ما ليس ضمن الحد من المصطلح المحدود، تُعدّ دليلاً كافياً على الاتفاق في منهج التحديد بين النحاة والمناطق، ولكننا إذا عدنا فقدرنا أن المنهجين مختلفان، وأن المراد بالحد النحوي غير المراد بالحد المنطقي كما يرى بعض الباحثين، فلماذا إذن كان اعتراضهم وما هي مظانهم التي دفعتهم إلى مهاجمة النحو العربي على أنه نحو منطقي اعتماداً على مهاجمة المنهج القديم في الحدود والتعريفات؟ نستطيع أن نقول: إن هجوم هؤلاء على حدود القدماء مرده إلى أن القدماء أرادوا أن تكون حدودهم جامعة مانعة، وليست فقط لمجرد التمييز الأولي، في حين يريد المحدثون من الحد مجرد هذا التمييز، فهو تعريف بسيط لا وجود فيه لتعقيدات يرونها صادرة عن المنطق، وفي هذا فيما نرى تقليل غير مبرر لشأن الحد وأثره في فهم منظومة

^١ - فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة حلب، ١٩٧٩، ص ٥٩.

^٢ - نفسه، ص ٥٩، حاشية (١) .

^٣ - نفسه، ص ١٧٣، حيث يقول: "إن اتفاق ألفاظ المصطلحات لا يعني اتفاق المنهج، فالذي لا شك فيه أن الحد والقياس في النحو غير الحد والقياس في المنطق الصوري".

العلم، فالذي نراه أن إدراك المصطلح باب أساسي لإدراك المهمة التي يقوم بها ضمن المنظومة النحوية، وهذا الإدراك لا يتم بمجرد وضع ما يميزه من سواه إلا أن يكون هذا التمييز تاماً لا مجال معه لتماهيه مع مصطلح آخر، وهذا يتطلب صياغة الحد النحوي التام الذي بصياغته نكون قد خطونا الخطوة الأولى نحو تسهيل فهم النحو العربي الذي يعاني منه بعض المحدثين فابتكروا أساليب لتجديده وتذليل صعوباته وفق رؤى متباينة.

وفي مقابل هذه الرؤية لنظرية الحدود النحوية عند المحدثين نجد رؤية أخرى تعلي من شأنها، لكنها رؤية خاصة برصد الظاهرة اللغوية، وإذا نحونا بالمصطلحات النحوية: الفاعل، المفعول، النفي، الاستفهام.... إلى عدها ظواهر ينتجها السياق الكلامي في الجملة النحوية، استطعنا تطبيق هذه الرؤية عليها، وتقوم عناصر هذه الرؤية على أساسين اثنين:

١- الفصل بين حد العلم وحد موضوع العلم، والاتئان ضروريان لإدراك الظاهرة اللغوية، إلا أن حد موضوع العلم متقدم على حد العلم، وذلك " لأن العملية الأولى ينجزها العارف بالعلم، فهي إجراء داخلي، أما الثانية فيضطلع بأمرها ناقد العلم حالما يستكشف مقولاته ونواميس استدلاله، فهذه العملية من الإجراءات الخارجية، ولئن تيسر للعالم أن يعرف الظاهرة التي هي موضوع علمه دون أن يردف إلى ذلك بالضرورة عملية تحديد العمل الذي ينكب على تلك الظاهرة، فإن نقد الأسس التي ترتكز عليها المعرفة النوعية الخاصة بعلمه لا يتسنى إلا بالاستناد إلى ضبط خصائص الظاهرة التي يتخذها العلم موضوعاً له، معنى ذلك أن حد موضوع العلم قد يستغني عن حد العلم، ولكن حد العلم ذاته لا يكون أبداً في غنى عن حد موضوع العلم"^١.

٢- مادة الحد النحوية تتوزع في شقين: الأول مختص بذات المحدود، والثاني مختص بالوظيفة التي يؤديها ضمن السياق النحوي بما في ذلك أحكامه الخاصة^٢، وليس من الضروري أن يفصل بين هذه العناصر في الحد النحوي في صورته المكتوبة أو المنطوقة المتناقلة بين المختصين أو المتعلمين، ويختلف الأمر عند القائمين على هذه الصناعة، وذلك أنه " مما يتحرى فيه المشتغل بقضايا الحد فصل عناصره بغية نظمها على منوال من التباين النوعي سواء أكان المعروف من ذوي الاختصاص حريصين على تمييز العناصر المركبة للحد، أم متوسلين

^١ - حد اللغة بين المعيار والاستعمال، ص ٦٥.

^٢ - لم تكن الأحكام الخاصة قديماً ممكنة الضبط بسبب الاختلاف الحاصل بين النحاة وفقاً لمذاهبهم وانتماءاتهم إلى ما يعرف بالمدارس النحوية، أما في الحدود الحديثة فيمكننا اعتماد رأي واحد هو المعمول به عند الجمهور لنترك ذكر الآراء الأخرى إلى حيز الاختصاص خارج الحد.

بالمجموع زاهدين في ضبط خصائص الأجزاء، وبوسعنا أن نقرر منذ البدء قانوناً تعريفياً يرتكز على فصل منطقي بين هويتين تتوزع إليهما العناصر الداخلة في تركيبة الحد هما: هوية الأجزاء التي تتضافر على تعريف الظاهرة تعريفاً عضوياً، إذ تحصر معطيات البنية الذاتية، ثم هوية العناصر التي يتألف منها تعريف الظاهرة وظيفياً، بحيث تقدر منزلة منزلة الأجزاء المساهمة في تركيب الكل من حيث تحويل البنية الذاتية إلى وظيفة إنجازية^١.

هذان هما الأساسان اللذان يكونان أساس نظرية الحد لحد الظاهرة اللغوية، وإننا إذا كنا خصصناهما بالمصطلحات النحوية عند ذكر مادة الحد، فما ذلك إلا من قبيل إطلاق العام على الخاص، إذ لم يكن هذا كلاماً للنحويين، ولكنه كلام اللسانيين الذين أرادوا أن يحدوا علم اللسانيات، ومن ثم أن يحدوا موضوعها وهو اللغة، وفق قانون الحد الذي يرتكز على أساسين ذاتي ووظيفي كما أسلفنا، وقد كانت اللسانيات "أبرزت تعريف اللغة بوظيفتها التي هي الإبلاغ، ثم لما عملت على تفسير تحقق هذه الوظيفة انكبت على فحص المقومات التكوينية، فأردفت إلى التعريف الوظيفي تعريف اللغة بنيوياً، فاكتملت حلقة الدائرة منطقياً من حيث أسس الحد"^٢، ولما كان حظ النحاة القدماء والمحدثين من التنظير لنظرية الحدود فيما أسموه فلسفة اللغة كما أشار بعضهم ضئيلاً، فإنه يمكننا الاستفادة من جهود اللسانيين في هذا المضمار لصياغة نظرية حدود نحوية قائمة على ذكر الشقين السابقين المكونين لمادة الحد وفق أسلوب نحوي، وذلك أن مراعاة الناحية الوظيفية مهمة جداً وخاصة عند تعرضنا لحد مصطلح دال على أسلوب، وقد مر معنا سابقاً أن نحائنا القدماء لم ينظروا لنظرية في الحدود النحوية وذلك مع كثرة استعمالهم لفظة الحد، ليس بالمعنى اللغوي، ولكن كمصطلح في مرحلة مبكرة، وكمصطلح منطقي في المراحل اللاحقة، ثم إنهم بعد ذلك أخذوا هذا المصطلح المنطقي كما نظر له المنطقة، فلم يضيفوا شيئاً جديداً، لكن تتبع المنطقة في صياغة الحد خذلهم في مواطن كثيرة، فإنهم لما تعرضوا لحد الاختصاص مثلاً قالوا: هو أن يأتي اسم منصوب بفعل محذوف وجوباً بعد ضمير المتكلم، فلم يستطيعوا تطبيق النظرية المنطقية لما تعذر عليهم تحديد جنس هذا المصطلح، فلم يحدوه على أنه مصطلح مفرد، بل على أنه أسلوب نحوي، وتبدو هذه الظاهرة جلية عند ذكرهم حد التعجب، فإنهم يحدونه على أنه حالة معينة تعتري الإنسان عند مواجهته أمراً خارجاً على المؤلف، وهم بقولهم هذا لا يحدون مصطلحاً نحوياً، فهذا كلام لا يفيد النحو شيئاً، لذلك نرى

^١ - حد اللغة بين المعيار والاستعمال، ص ٦٦.

^٢ - نفسه، ص ٧٦.

أنه إذا كنا سابقاً قد تحدثنا عن مصطلح الحد، ومن ثم عن حد المصطلح كما قرره النحاة والمناطق من قبلهم، فإننا أمسينا بحاجة ماسة إلى الانتقال إلى حد الأسلوب الذي يدل عليه المصطلح، ومصطلح الأسلوب لدينا يتضمن الأساليب النحوية من نفي واستفهام وتعجب ونداء بفروعه وغيرها من الأساليب المعروفة في العربية، ويتضمن الناحية الوظيفية التي يقوم بها المصطلح عند تركيبه في جملة مع ذكر أحكامه كاملة، فهو طريقة مجيء المصطلح المراد حده في الجملة، وبذلك يتم نقل مصطلح الحد إلى النحو بشكل عملي.

وكنا قد ذكرنا سابقاً أن المحدثين استغنوا عن مصطلح الحد عند تعرضهم للمصطلح النحوي، وتوجهوا إلى مصطلح آخر هو التعريف، وهم قلما يستخدمون مصطلح الحد إلا عند الحديث عن أقسام الكلام، لينوه بعضهم إلى أن القدماء اختلفوا في حدودها، وربما ذكره آخرون عند الحديث عن الجملة، أما بقية الأبواب النحوية فلها تعاريف، ولكن هذا لا يعني أن المحدثين قد طوروا نظرية الحدود النحوية القديمة، فمتن تعاريفهم هو متن حدود القدماء، إلا من ناحية الاختلاف في الأسلوب واللغة الذي يقتضيه الفرق بين القدماء والمحدثين، وهنا تظهر لنا مسألة مهمة، وهي أن الحد -كما ينبغي أن يكون- دال على كمال الماهية، في حين أن التعريف قول شارح للمصطلح ويقتنع فيه بالتميز، وأشار بعض النحاة إلى أن مصطلح الحد في النحو يقتنع فيه بالتميز، فهو ليس على مثال الحد المنطقي على حد زعمهم، وقلنا إن الحد النحوي كما صنعه القدماء بعناصره هو الحد المنطقي كما نظر له المناطق بعناصره أيضاً، وإذا كان متن التعريف عند المحدثين هو متن القدماء في الحد، فهذا يعني أن المحدثين يرون في حدود القدماء مميزات وليس حدوداً، فأَي الفريقين مصيب؟

الحقيقة أن كلا الفريقين مصيب من جهة ومجانب للصواب من جهة أخرى، أما القدماء فهم مصيبون إذ رأوا أن مصطلح الحد للدلالة على كمال الماهية، ولكنهم أخطؤوا عندما أرادوا تطبيق نظرية الحد المنطقي على المصطلح النحوي كما هي، ودون أي تعديل، فلم تلبّ غايتهم من الحد وجاءت حدودهم مميزات، أما المحدثون فقد أصابوا عندما رأوا أن حدود القدماء هي مجرد تعاريف لم تؤدّ مهمة الحد في الدلالة على كمال الماهية، أو بعبارة أخرى، في تحقيق كمال التميز، ولكنهم أخطؤوا أيضاً إذ تبنا هذه التعريفات كما هي ولم يسعوا بها إلى جعلها دالة على حقيقة المصطلح النحوي وبيانه بياناً تاماً كما يطلب من الحد، فأخطؤوا في اللجوء إلى التعريف بدلاً من الحد، وأخطؤوا في جعل الحد مقتنعاً فيه بالتميز، والذي نميل إليه بعد هذا هو العدول بنظرية الحد المنطقية إلى نظرية حدود نحوية يكون لنا فيها حد جديد للحد النحوي

مختلف عن حد الحد المنطقي لفظاً متفق معنى وغاية، مع الإفادة من المنطق والعلوم الأخرى ولكن بتتويج لها بما يخدم النحو من لغة النحو، ومن ثم السعي إلى وضع حدود نحوية دقيقة نابعة من صلب النحو العربي، مع مراعاة الملاحظات التالية التي نراها تخدم نظرية الحدود النحوية الجديدة:

١- الحد النحوي هو قول يدل دلالة كاملة على المصطلح المحدود ضمن التركيب النحوي.

٢- لا يشترط في هذا القول أن يكون مختصراً، فالغرض منه الدلالة على المصطلح ابتغاء البيان التام.

٣- يعامل المصطلح النحوي المراد تحديده على أنه دال على أسلوب نحوي، لا على أنه مصطلح مفرد أو دال على أسلوب لغوي، بمعنى أن التوكيد مثلاً مصطلح دال على نوعين من التوكيد هما اللفظي والمعنوي، فلا يتطرق هذا إلى التوكيد بالأداة مثلاً.

٤- اشتمال الحد على أحكام المصطلح المحدود، ليكون الحد النحوي مشتملاً على شروط ورود المصطلح ضمن التركيب، وإذا كان المناطقة يرفضون مجيء الأحكام في الحد، فإن الحد النحوي يشترط ذلك.

٥- إيراد الجنس في الحد النحوي لا يعني الجنس المنطقي، إنما المراد منه التعريف لأي قسم من أقسام الكلم أو فروعه ينتمي هذا المصطلح.

٦- لا يقتنع بالحد النحوي مجرد التمييز، وهذا نتيجة لاشتراط ورود الأحكام كاملة، ونتيجة لحد الحد النحوي.

٧- لا يمتنع ذكر الغرض من المصطلح في الحد النحوي، كأن نذكر أن الهدف من التوكيد تثبيت الكلام في ذهن السامع.

٨- أقسام الكلم مسألة صرفية، ولذلك يراعى فيها وفي تحديدها جانبها الصرفي، ومن ثم تحديد الفروع التي تنضوي تحت القسم الشامل لها صرفياً تحديداً نحوياً.

ولا ندعي هنا صياغة نظرية حدود نحوية جديدة، فالشروط السابقة الذكر ربما لا تكون وافية لهذه النظرية، ولكن تلك الشروط بذرة أولى يمكن أن تكون منطلقاً لصياغتها، وهي مع ذلك يجب أن تكون نتاج عمل جماعي لتخرج بصورة مكتملة ومتفق عليها إلى حيز الوجود

حتى لا تتحول إلى مادة جديدة للخلاف النحوي، هذا إلى جانب أننا سنجد أن من المحدثين من راعى جانباً أو جوانب من هذه الشروط عند صياغة تعاريفه التي يقدم بها للأبواب النحوية.

– الحدود في إطار التأليف النحوي العام لدى المحدثين:

وإذا نظرنا فيما يقدمه لنا المحدثون من جوانب نحوية تخص الحدود، فإننا سنجد أن مؤلفاتهم تتوزع في مجموعتين: المجموعة الأولى تهتم بصياغة الكتب النحوية التعليمية، حيث تتألى فيها أبواب النحو العربي مقدمين لكل باب بتعريف للمصطلح الذي يدور عليه، ومن ثم العمل على وضع أحكام الباب، وأحياناً نجد فيها عرضاً لبعض آراء القدماء، واختياراً لواحد منها على سبيل التفضيل لأنه الأقرب أو الأقل تكلفاً، وهذه في معظمها تسير على سنن القدماء في التعريف مع الاستغناء عن مصطلح الحد، أما المادة فهي واحدة وإن بدت ألفاظ بعضها مختلفة عما عهدناه، ولكنها في معظم الأحيان متفقة لفظاً ومعنى، وكذلك جاءت الأمثلة متشابهة إلى حد كبير، فالمفعول به على سبيل المثال عند بعض المحدثين هو: "ما وقع عليه فعل الفاعل نحو كلمت زيداً"^١، وهو عند ابن هشام: "ما وقع عليه فعل الفاعل كـ ضربت زيداً"^٢، وعند الفاكهي: "ما وقع عليه فعل الفاعل.. كـ ضربت زيداً"^٣، مع الإشارة إلى أن كلام ابن هشام والفاكهي حدّ، أما عند المحدثين فهو تعريف.

المجموعة الثانية تقوم على جوانب تنظيرية للنحو العربي وقواعده بشكل عام، فتقبل منها ما تراه مسائراً لروح العصر ومجانباً للتعقيد الآتي من خارج النحو كما يقولون، وربما نزع بعضهم إلى استحضار بعض المذاهب الغربية لتطبيقها على النحو العربي، أو العودة للبحث عن الصلة بين النحو القديم والمنطق اليوناني، لإبراز صحة هذا الكلام أو نقيضه، والتركيز دائماً على مسألتين: الأولى أقسام الكلام والثانية نظرية العامل وفكرة التعليل.

وفيما يتعلق بالتعريف، فقد رأينا سابقاً أن أوائل النحاة لم تكن لهم نظرية محددة في التعريف، ثم بدت في القرن الرابع الهجري وما بعده نزعة منطقية واضحة، والزجاجي الذي أراد أن يخرج على النظرية المنطقية في الحدود، ليأتي بحد نحوي خاضع لأوضاع النحو كما يقول، بقيت فكرة الحد المنطقي مهيمنة عليه، وكنا قد أشرنا إلى ذلك سابقاً، ليكون ما فعله كما يقول الدكتور عبده الراجحي هو تغيير الطريقة، إذ يقول: "فإذا انتقلنا إلى القرن الرابع، وجدنا

^١ - المحيط، ١٠٢/٢.

^٢ - شرح شذور الذهب، ص ٢١٣.

^٣ - شرح الحدود النحوية، ص ١٥٠.

الأمر يختلف اختلافاً كبيراً، وتأكد اتصال النحاة بالمنطق الأرسطي وبمنهجه في التعريف، وليس مهماً أن يكونوا قد طبقوه في تعريفاتهم، وإنما المهم أن وجوده بين أيديهم أفضى بهم إلى مناقشته مناقشة واعية، نتج عنها اختيار طريقة أخرى في التعريف، ولعل الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) هو خير من يمثل هذا الاتجاه... والجديد في هذا (أي حد الزجاجي للاسم ومناقشته له) أنه أولاً يستخدم النظام الأرسطي في أن يكون التعريف جامعاً لعناصر المعرف وحده مانعاً لغيرها من العناصر، أو بتعبيره: ليس يخرج عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وأنه ثانياً يؤكد على الفرق بين الحد المنطقي الموصل إلى الجوهر، والحد النحوي المبني على دوران استعمال اللغة بحيث يتميز الشيء من غيره في التعريف^١.

وما يؤخذ على الكلام السابق أن الزجاجي بقي خاضعاً للمنهج الأرسطي في الحد - كما يقول الدكتور الراجحي نفسه- مع تغييره طريقة عرض الحد باستعمال ألفاظ النحويين، فالتعريف الذي يريده الزجاجي أن يكون جامعاً مانعاً يعني تطبيق نظرية الحد المنطقية، ليعود بنا الكلام إلى التعريف الحقيقي المساوي للحد في عرف المنطقيين، وليس في هذا الكلام - على ما أرى- تغيير لوجهة الحد إلى مجرد التمييز، فكيف يكون مراداً به التمييز وأن يكون جامعاً مانعاً في آن واحد؟ هذا إلى جانب أن هذه الطريقة الجديدة لم تستقر في مناهج النحاة القدماء، وإن سلمنا ولو جلاً بأنه كان هناك اتباع لمنهج المتكلمين والفقهاء في الحد، فإنه وكما أشرنا سابقاً ما لبث أن تحول منهج هؤلاء أنفسهم إلى الوجهة المنطقية، لتكون حدود القدماء هي من وجهة نظرنا فقط يراد بها التمييز ومتأثرة برؤية المتكلمين، أما من وجهة نظر القدماء أنفسهم فهي حدود خاضعة للنظام المنطقي، لكنهم لم يستطيعوا تطبيق هذا المنهج على الحدود النحوية لتكون كما أرادوا، فاعتراها النقص، وقوبلت بالاعتراض والنقد.

- أقسام الكلم:

أما فيما يتعلق بأقسام الكلم، فنجد أن هناك رؤى مختلفة، فمن باحث عن مدى صحة كون التقسيم الثلاثي أرسطياً، إلى آخر يبحث في صحة هذا التقسيم، وثالث يأخذ بالتقسيم الثلاثي التقليدي، ورابع يأخذ به مع إضافة قسم رابع وجده عند نحوي قديم، فقد كان جمهور النحويين القدماء اعتمدوا قسمة ثلاثية للكلم إلى اسم وفعل وحرف، واشتهر بين جمهور المحدثين أن هذا التقسيم منطقي، وبالتحديد أرسطي، يقول الدكتور الراجحي: "يكاد يتواتر بين الدارسين أن

^١ - النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٧٤ - ٧٦.

أرسطو قسم الكلام ثلاثة أقسام اسم وفعل ورابطة، ولكن الحق أن أرسطو لم يتناول أقسام الكلام تتولاً مباشراً، ولم يعرض له في موضوع واحد بحيث يقال إنه كان يقصد إلى تقنين هذا التقسيم، لقد عرض أرسطو للاسم ولل فعل في كتابه العبارة... ثم تحدث عنها وعن أشياء أو شيء من بينها يسمى الرابطة في البلاغة والشعر^١... ولا نعرف لم اشتهر التقسيم الثلاثي بأنه أرسطي إلا أن يكون ما قرره المتأخرون من نحاة العربية من أن هذا التقسيم عقلي مما رجح الظن بأرسطيته، ثم انتهى الظن إلى شيء من الحقائق المأثورة^٢.

وقد جاء عند سيبويه أن الكلم اسم وفعل وحرف، ولم يقل رباطاً أو رابطة، وهذا هو التقسيم الذي استقر بعده، وإن وجدنا إشارات عند بعض النحاة إلى تسمية الحرف بالرابطة كما نجد عند الزجاجي^٣، فإن هذا الأمر عائد إلى تأثر النحاة بالمنطق، أما التقسيم الثلاثي فلا مناسبة لتعلقه به، إذ كان وجد واستقر قبل ذلك، وظهر مثل هذا فيما بعد عند ابن هشام عندما قال: "ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة: ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم والحدث الفعل والرابطة الحرف"^٤، وهو تصور عقلي أفضى إلى اعتبار التقسيم الثلاثي تقسيماً عالمياً، إذ كان عقلياً، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات كما يقولون^٥، وهو ما رفضه العلماء الغربيون، فقد رأى العالم الأمريكي إدوارد سابير أن دراسة اللغة "ينبغي أن تكون من واقع اللغة نفسها، ومن ثم رفض التقسيم التقليدي لأقسام الكلام، ورفض اعتبارها عالميات لغوية، ورآها تصنيفات غير صحيحة، وليست وحدات وظيفية طبيعية، وعلى الباحث أن يدرك أن لكل لغة أقسامها الخاصة ولها تراكيبها المتميزة"^٦.

ومن هذه الرؤية ذاتها انطلق بعض الباحثين للنظر في صحة تقسيم الكلم في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام فقط، فأنتهى بعضهم إلى قسمة سباعية، ليكون التركيز بعد ذلك على إبراز جوانب الاختلاف بين هذه الأقسام^٧، أما التقليديون فقد أبقوا على هذه القسمة الثلاثية

^١ - تحدث عن ذلك في كتابه (في الشعر)، حيث يتحدث عن العبارة والفكر، ليقول بعد أن يفرغ من المقولة والضمير والذهن: "هذه هي الأجزاء الداخلة في العبارة بوجه عام: الحرف والمقطع والرباط والاسم والفعل والتصريف والكلام"، ثم يشرع في تعريف كل قسم. انظر: في الشعر، أرسطوطاليس، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي، تج: د. شكري محمد عياد، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٠٦ - ١٢١.

^٢ - النحو العربي والدرس الحديث، ص ٨٩.

^٣ - انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٤.

^٤ - شرح شذور الذهب، ص ١٤.

^٥ - نفسه، ص ١٤.

^٦ - النحو العربي والدرس الحديث، ص ٣٦.

^٧ - انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ص ٨٦ وما بعدها.

وتابعوا القدماء في تعريفاتهم لكل قسم منها، ومن لم يستطع إخضاع بعض الكلمات لهذه الأقسام أفردوا جانباً على أنها قسم مستقل متابعاً في ذلك نحويّاً قديماً^١، وترتب على هذا وذاك وجود فئة من النحويين المحدثين دافعت عن التقسيم الثلاثي^٢، وترتب على كل ما سبق بالنتيجة التركيز على جانب واحد من جوانب نظرية الحدود النحوية وإغفال باقي المصطلحات وحدودها إغفالاً يكاد يكون تاماً إلا في جوانب سنعرض لها لاحقاً بالتتالي.

ومما يستدعي النظر في هذا المقام أن النحاة الرافضين للقسمة التقليدية يدّعون بذكر حدود الأقدمين لأقسام الكلم، ومن ثم بيان أنها لا تجمع كل عناصر المحدود، فإذا ذكروا حد الاسم وجدوا أن من الكلمات التي عدها النحاة أسماء ما لا ينطبق عليه الحد، وبالتالي فإن حد الاسم المذكور لا يقوم على أساس نحوي، أو هو غامض غير مفهوم، وفي نهاية المطاف هي تعريفات لا تتسم بالدقة، أما التعريف الدقيق كما يقول الدكتور عاطف مذكور، فهو التعريف العلمي الذي "يجب أن يقوم على أساس الشكل والوظيفة معاً، فإذا أردنا تعريف الاسم فعلينا أن نبين الأشكال أو الصيغ التي يتشكل بها، كما نبين المواضع التي يرد فيها، وكذلك الوظائف النحوية التي يقوم بها، فنقول مثلاً إن الاسم يمكن أن يقع فاعلاً أو مفعولاً أو يقع بعد حرف الجر، ويمكن أن يحمل إضافات معينة لإفادة التثنية والجمع"^٣، وحقيقة الأمر أن شروط التعريف العلمي التي ذكرت آنفاً جديرة بالمناقشة، إلا أننا لا نرى فيها سبباً يؤدي بنا إلى تغيير التقسيم الثلاثي للكلم، بل نرى في طياتها سبباً يدعونا إلى تطوير نظرية التعريف لملاءمة المنهج النحوي، فكون حدود النحويين للاسم والفعل والحرف غير دقيقة، لا يعني أن التقسيم غير دقيق، لكن الدكتور مذكور رأى أن اختلاف النحاة في أسس التحديد سبب كاف لجعل التقسيم الثلاثي باطلاً، يقول: "وقد اعتمد النحاة في هذا التقسيم على اعتبارات شكلية مبنوية، وبعضهم على اعتبارات وظيفية معنوية، وبعضهم جمع بين الأمرين، وعلى كل حال فإن هذا التقسيم في عمومه غير دقيق، فهم يعرفون كلاً من الاسم والفعل والحرف تعريفات مختلفة، ثم يقحمون في كل قسم ما لا تنطبق عليه هذه التعريفات..."^٤، وإذا كان الباحث المذكور قد أشار إلى أن تعريفات النحويين غير دقيقة، ومن ثم وضع شروطاً للتعريف العلمي، فحبذا لو أنه أشار إلى

^١ - انظر: النحو العصري، سليمان فياض، مركز الأهرام، ط١، ١٩٩٥، ص ١٤ - ١٥.

^٢ - انظر: مع النحاة = مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها، صلاح الدين الزعبلوي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط١، ١٩٩٢، ص ٤٠٨ - ٤١١.

^٣ - علم اللغة بين القديم والحديث، د. عاطف مذكور، منشورات جامعة حلب، ١٩٨٧، ص ١٣٨.

^٤ - نفسه، ص ١٤٠.

احتمال أن يكون الخلل واقعاً في نظرية التعريف القديمة ليطورها سعيًا إلى الوصول إلى نظرية جديدة تفي بالغرض بدلاً من أن يرفض التقسيم لأن التعريف غير دقيق.

- العامل والتعليل والنزوع نحو تيسير النحو:

أما الجانب الثاني الذي ركز عليه بعض النحاة المحدثين بالنقد فهو نظرية العامل، والفكرة العامة هي تيسير النحو، وتيسيره يكون بتخليصه من الشوائب التي علقته به على مدى قرون طويلة، وأولى هذه الشوائب وأكثرها تأثيراً في تعقيد النحو العربي هي الفلسفة وما يتعلق بها من نظريات، وضمن هذه الفكرة العامة نراهم يتعرضون لبعض الحدود النحوية والمصطلحات، مغيرين في بعضها ساعين نحو التطوير اعتماداً على بعض آراء القدماء، ومجددين في أخرى بما يرونه مناسباً لطبيعة النحو العربي، فقد اعتبر القدماء مثلاً أن الجملة الفعلية ما صدرها فعل، والاسمية ما صدرها اسم، فترتب على ذلك أن جملة (جاء زيد) فعلية، أما جملة (زيد جاء) فاسمية، فخالفهم في ذلك بعض المحدثين، زاعمين أن تفريق القدماء بين هاتين الجملتين قائم على أساس فلسفي مفاده أن لا بد لكل عمل من عامل، ولا يجوز تقديم المعلول على العلة، ولذلك فلا بد لكل فعل من فاعل، ولا يجوز أن يتقدم هذا الفاعل على فعله، فانتهى هؤلاء إلى أن جملة (زيد جاء) فعلية، ولا فرق بينها وبين جملة (جاء زيد)، فزيد في الحالتين مسند إليه، ولا يمتنع عند هؤلاء تقدم الفاعل على الفعل متابعين في ذلك الكوفيين^١، مما أدى إلى تغيير في حد كل من الجملة الفعلية والاسمية، كما تلغى بعض الأبواب النحوية وفق الرؤية ذاتها، فإذا أبطلنا نظرية العامل ألغى من النحو العربي باب التنازع^٢، كما ألغى باب الاشتغال^٣، وسوى ذلك من مصطلحات يؤدي إلغاؤها بالضرورة إلى إلغاء حدودها، مما يسهل الدرس النحوي كما يرى هؤلاء.

وإذا كان للنحاة المحدثين بعد كل ذلك غاية نبيلة هي تسهيل دراسة النحو بتجديده أو بتطويره، فإنهم لم يكونوا بعد ذلك ليتفقوا على رؤية واحدة تلبي غايتهم، فإذا رأى واحد أن باب الاشتغال نتيجة لنظرية العامل، وهي نظرية من مخلفات الفلسفة يجب أن تطرد من مملكة النحو، ومن ثم يلغى باب الاشتغال، وأن التقدير في التحذير والإغراء هو نتيجة لنظرية العامل أيضاً، رأى نحوي آخر خلاف ذلك، مع الاتفاق في المبدأ، وهو نقد نظرية العامل القديمة، وذلك

^١ - انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٦٤، ص ٣٩-٤٤.

^٢ - نفسه، ص ١٦٢.

^٣ - انظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٥٣.

أن " التقدير في هذه الأمثلة ليس لتكملة نظرية العامل، وإنما هو في أكثرها لتحصيل المعنى، فمثلاً (إياك والأسد) تقديره ضروري للمعنى... فلا يفهم منهما المعنى التركيبي وهو تحذيره من الأسد إلا بتقدير لفظ (أحذر واحذر) يرتبطان بهما ارتباطاً على جهة الوقوع عليهما، ولولا هذا لما دل التركيب على معنى.."^١.

ومما يرتبط بالنظرة الفلسفية التي دعا المحدثون إلى طرحها فكرة التعليل، وهذه الفكرة كانت قد بدت في النحو العربي منذ نعومة أظفاره، فقد كان التعليل " يشكل أصلاً أساسياً من أصول البحث النحوي عند الأوائل وبخاصة عند الخليل وسيبويه، ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئاً فشيئاً متصلاً بالتعليل الأرسطي من ناحية، وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية أخرى، حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي"^٢.

وكما تناول بعض المحدثين نظرية العامل بالنقد داعين إلى الاستغناء عنها في النحو الحديث، كذلك كان رأيهم فيما يتعلق بالتعليل، والهدف كما قلنا وقالوا مراراً هو تسهيل الدرس النحوي وتبسيطه وتجديده بتخليصه من الشوائب، إذ يرى بعض المحدثين أنه قد " أصبحت الحاجة ماسة إلى نحو جديد، خلو مما علق في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه، مدروس وفق منهج يلائمه، مبرأ من هذه التعليقات الفلسفية التي اصطنعها القوم، والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي، فعصفت بها وانتهى الأمر بهذا الدرس إلى أن يكون مصدر برم وضيق لا حد لهما"^٣.

والتعليل كما العامل عنصر مؤثر ومهم في الحدود النحوية، وفي نظرية الحد بشكل عام، ذلك أن الوصول إلى الماهية في عرف المناطق، والوصول إلى بيان المصطلح البيان التام في عرف نظرية الحدود النحوية التي أشرنا إليها لا يتحققان إلا باستبقاء فكرتي العامل والعلة، وذلك لأنه كما يرى أرسطو أن " المعرفة تعتمد على العلة، أو أن المعرفة الموضوعية إنما هي معرفة بالعلل، لأن كل شيء إنما هو ذاته، ولأن لكل شيء علته، ويترتب على ذلك أن المعرفة العلمية لا تنال إلا ببرهان في مقابل المعرفة التي يدعيها السوفسطائي وهي معرفة ذاتية أو عرضية... وإذا كانت العلة ترتبط بالمعرفة هذا الارتباط، فإنها ترتبط بالتعريف على هذا النحو،

^١ - النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، ١٩٤٧، ص ٦٣.

^٢ - النحو العربي والدرس الحديث، ص ٨٣.

^٣ - في النحو العربي، ص ٥٧.

لأن التعريف الذي نتوصل به إلى جوهر الشيء وماهيته إنما ينتهي إلى تقديم معنى الشيء أو علة وجوده...^١.

ويتجاوز بعض المحدثين مفهوم العلة الذي كان أشار إليه النحاة، والذي كان يعني السبب كما يفهم من كلام الزجاجي الذي بحث في العلة الموجبة لجعل أقسام الكلم ثلاثة، وعلة تسمية الاسم والفعل والحرف بهذه الأسماء^٢، وسوى ذلك مما يفهم أن معنى العلة هو السبب، إلى تداخل بين مفهوم العلة ومفهوم الحكم النحوي، ومن هنا ازداد تأثير مفهوم العلة على الحدود النحوية، فحكم الحال مثلاً أن تكون مشتقة، فثار البعض على هذا الحكم زاعمين أن هذا الحكم - ويسميه علة - مناف لواقع مجيء الكلمات الجامدة في بعض العبارات العربية وهي دالة على الحال، يقول الأستاذ عباس حسن: " يقول الوالد لولده في عصرنا: اذهب إلى الحقل جرياً، فقد يريد منه غالباً أن يذهب مسرعاً جرياً، فكلمة (جرياً) مصدر جامد وقع حالاً، ولا يحتمل الكلام معنى غير هذا، لكن النحاة لا يرضون عن أسلوبنا الذي وقعت فيه كلمة (جرياً) حالاً زاعمين أن الحال لا تكون إلا مشتقة ولا تنطبق عليها العلة، فهي في موضعها هذا خطأ عندهم"^٣، وكلام الأستاذ حسن يعيننا في أمرين: الأول أنه يسمي الحكم علة، فليست علة الحال أنها مشتقة، ولكن من يرد البحث في العلة يتناول سبب اشتراط مجيء الحال مشتقة، أما كونها مشتقة، فهذا حكم لا علة، والثاني أن ما تناوله الأستاذ حسن يؤدي بطبيعة الحال إلى تغيير حد الحال، وذلك أنه يتوجب علينا إذن أن نحذف قيد الاشتقاق ليستقيم لنا الحد، ليصبح باختصار مصدراً دالاً على الهيئة، ذلك لأن الأستاذ حسن لا يقر بتأويل الجامد بالمشق، فبعد أن يعرض لآراء النحاة في هذه الجملة وأمثالها وما اشترطوه من تأويل ليصح الكلام قال: " خمسة أنواع من التأويل، اشترط النحاة أن نختار واحداً منها ليكون جواز مرور لتلك الكلمة المسموعة هي ونظائرها عن العرب أنفسهم، والتي لها أشباه كثيرة من كلامهم الأصيل، وإذا كان القياس عليها غير جائز ففيم التأويل؟ ألنصح به كلام العرب أم كلامنا؟ فإن كان لتصحيح كلام العرب، وهذا عجيب، فلم لا

^١ - النحو العربي والدرس الحديث، ص ٧٨.

^٢ - انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٤١ - ٤٤.

^٣ - اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٧١، ص ١٥٢. وانظر: رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، عباس حسن، مطبعة العالم العربي، القاهرة، ١٩٥١، ص ٦٦.

^٤ - قال النحاة: جاء علي ركضاً، ركضاً مؤول بالمشق أي راكضاً، أو ركضاً مفعول مطلق لفعل محذوف، والجملة حال أي يركض ركضاً، أو بتقدير مصدر مضاف محذوف أي جاء مجيء الركض، أو بتقدير مضاف محذوف ليس مصدراً أي ذا ركض، أو على تأويل وتضمنين معنى الفعل في الجملة معنى المصدر الذي فيها، فيكون جاء علي ركضاً، بمعنى ركض علي ركضاً. انظر: رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، ص ٦٦. اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٥٢.

نقيس عليه بعد أن صار بالتأويل صحيحاً، مضمريين في أنفسنا تأويل كلامنا أيضاً، لنستبيح ما لا تبيحه القواعد إلا بالنية القلبية، تلك النية التي لا يمتد أثرها إلى ظاهر الكلمة الجامدة وصيغتها، ولا إلى جملتها، ولا تدخل على أحدهما تغييراً لفظياً ملحوظاً^١.

والحقيقة أن هذا الضرب من التأويل ليس لتصحيح الكلام، فالحال نوع من الإخبار، والإخبار نوع من الوصف، ولا يجوز أن يوصف بالجامد، هذا إلى جانب أن الحال للدلالة على الهيئته، وهي لا تدل على ملازمة الصفة للموصوف في الأصل، كما لا تأتي إلا مشتقة في الأصل^٢، ومع ذلك فقد جاءت الحال دالة على ثبات الصفة: هذا أبوك رحيماً، كما جاءت جامدة كما يقول الأستاذ حسن، لكنها جاءت أيضاً جامدة ولم يؤولها النحاة بالمشتق في بعض المواضع^٣، هذا يعني أن النحاة لم يكونوا يتعسفون في وضع الأحكام، وإنما وضعوها على سبيل التغليب، والمواطن التي أتت فيها الحال متخلفة عن الحكمين السابقين (الانتقال والاشتقاق) أقر بها النحاة، لكنهم سعوا إلى تعدادها وحصرها في مسائل موجودة في معظم كتب النحو إن لم نقل في جميعها، ولكن الأولى هو المحافظة على الأصل، واتباع القاعدة لا اتباع الشواذ، لأن عدم اتباع الأصل يؤدي بنا إلى هدم القاعدة كلياً، فالحال أيضاً على سبيل المثال لا تأتي إلا نكرة، ولكنها مع ذلك جاءت بلفظ المعرف، وأمثلتها مكررة في كتب النحو، فنقول: ادخلوا الأول فالأول، وأرسلها العراك، وجأؤوا الجماء الغفير، واجتهد وحدك^٤، وسوى ذلك، وكذلك بقية أحكام الحال، فصاحب الحال لا يجوز أن يأتي نكرة محضة، لكنه مع ذلك أتى كذلك، فإذا اتبعنا أستاذنا الكريم حسن في تجاوز الأحكام واعتبار كل مسموع عن العرب جائز الاتباع فستهدم القاعدة وينتفي الحد، وهذا بالضرورة يؤدي إلى ضياع المحدود، وقد كان الأستاذ حسن متشككاً في حكمه، فقد قال عن مثاله: اذهب إلى الحقل جرياً أنه قد يراد منه غالباً أن يذهب مسرعاً، ولذلك كانت جرياً عنده حال، ولفظة غالباً لا تفيد القطع بالحكم، ليمكننا العودة إلى التأويلات التي ذكرها والتي يتغير معناها المراد من الجملة، ومن النحاة من يرى أن قولنا: جاء ركضاً، وقتله صبراً، وطلع علينا فجأة أو بغتة، ولقيته كفاحاً أو عياناً، وكلمته مشافهة، وسوى ذلك من المصادر، الأولى أن يجعل ذلك مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع، فهو منصوب على المصدرية لا

^١ - اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٥٣.

^٢ - انظر: شرح شذور الذهب، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

^٣ - انظر: شرح ابن عقيل، ١/ ٦٢٦ - ٦٢٩.

^٤ - انظر مثلاً: النحو والصرف، ص ١٦٦.

على الحالية، لأن المعنى على ذلك فلا حاجة إلى التأويل^١، كما جاء أن قولنا: أنت الرجل فهماً، أنت زهير شعراً، المنسوب في ذلك تمييز لا حال، أما قولنا: أما علماً فعالم، فالمنسوب مفعول به، والمعنى يؤيد ذلك، فالتقدير: أما إن ذكرت العلم فعالم، وهذا التأويل نابع من المعنى، فلا معنى لنصب هذه الكلمات على الحالية^٢.

وبالطريقة ذاتها يتناول الأستاذ حسن مسألة النعت، إذ يرى أن قول النحاة في كلمة (عدل) من قولنا: جاء رجل عدل، أنها صفة صحيح، لكنه يعترض عليهم بعد ذلك عندما يتأولونه فيقولون: أي ذو عدل، كما يعترض عليهم إذا أولوا المصدر بالمشتق فقالوا: عدل بمعنى عادل^٣، فهو يرى أنه يجوز النعت بالمصدر الجامد مستنداً بأقوال البلاغيين في هذه المسألة، فالنعت بالمصدر أقوى من النعت بالمشتق من حيث المعنى، ثم يتساءل: "كيف يختلف الحكم بين علماء البلاغة وعلماء النحو وهم ينتسبون إلى لغة واحدة، ويعملون لها، وبأي الرأيين نأخذ؟"^٤، ونقول: نحن نأخذ بكلا الرأيين، أما رأي النحاة فناحية صناعية تقتضيها القاعدة التي لا بد من الحفاظ عليها كما سبق القول عند الحديث عن الحال، وهي لا تناقض وجهة البلاغيين المعنوية، إذ لم يمنع النحاة مجيء المصدر نعتاً، لكنهم أولوه بالمشتق جرياً على القاعدة، ومما يدل على ذلك أن النحاة لم يمنعوا مجيء مثل هذه المصادر أخباراً، والإخبار نوع من الوصف، إذ نقول: أنت العدل مبالغة في التعظيم، وإننا نأتي بهذا الكلام لما له من تأثير في صناعة الحد، فكما حذفنا قيد الاشتقاق من حد الحال وفق رأي الأستاذ حسن، فكذلك هاهنا يجب أن نحذفه من حد النعت، وربما لازم ذلك أيضاً حذف قيود أخرى ليضيق الحد وبالتالي يضيع المحدود، وإذا تابعنا في استقصاء رفض القوم لمسألة التعليل كما يسميها الأستاذ حسن والتي نفهم منها الأحكام، فإننا سنلاحظ تغييراً كبيراً في الحدود النحوية، فالأستاذ حسن مثلاً لا يمنع مجيء المبتدأ نكرة مطلقاً، ومن يمنع ذلك وفق رأيه يساهم في جمود النحو وبقائه على صورته الصعبة المستعصية على الفهم بسبب أمور خارجة على طبيعة اللغة.

^١ - جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، راجع هذه الطبعة ونقحها: سالم شمس الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص ٤٦٥.

^٢ - نفسه، ص ٤٦٥.

^٣ - انظر: رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، ص ٦٨.

^٤ - اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٥٤.

– النحو بين القدماء والمحدثين:

تلك كانت نظرة سريعة في بعض الجوانب التي ترتبت على دعوة بعض المحدثين إلى إلغاء نظرية العامل والابتعاد عن التعليل، ولا بد لنا بعد ذلك من القول: إن النحاة المحدثين عامتهم ومن بينهم هذا الفريق الثائر على العامل والعلة لا يعارض فكرة تحديد المصطلحات النحوية بشكل عام، فهم بعملهم هذا غيروا وبدلوا أو ألغوا بعض المصطلحات وحدودها، ولكن ذلك فيما نرى مرتبط برؤية كل باحث لموضوع دراسة النحو العربي، فالاختلاف مع القدماء هو في بداية المطاف حول منهج دراسة النحو العربي، ومن ثم كان الاختلاف حول تحديد موضوع علم النحو بشكل عام، فإذا نظرنا في حد النحو كما قرره القدماء فإننا سنجد أن النحو هو " علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناءاً"^١، وهذا الحد حسب رأي البعض يضيق دائرة البحث النحوي، ذلك أن اعتمادهم لهذا الحد للنحو جعلهم " يقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب والبناء، ثم هم لا يعنون كثيراً بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه، وإنما يجعلون مهمهم منه بيان أسبابه وعمله، فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتى سماه بعضهم علم الإعراب"^٢، لكن القدماء في حقيقة الأمر بعد أن حدوا موضوع النحو بناحيته الإعراب والبناء تطرقوا إلى كثير من الجوانب النحوية باسطين الشرح فيها، هذا بالإضافة إلى أن الاهتمام بالإعراب والبناء يتناول معظم ما يسعى المحدثون إلى تناوله في الدرس النحوي، " فالدرس النحوي كما ينبغي أن يكون إنما يعالج موضوعين مهمين لا ينبغي أن يفرط الدارسون في واحد منهما، لأنهما معاً يمثلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها:

١- الموضوع الأول الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزائها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير ومن إظهار وإضمار.

٢- الموضوع الثاني ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامة

^١ - شرح الحدود النحوية، ص ٤٤ - ٤٥.

^٢ - إحياء النحو، ص ١. وقد أشار بعض النحاة إلى أن النحو القديم لم يكن مقتصرًا على الإعراب والبناء، هذا إلى جانب أن من النحاة من حدد النحو حدًا آخر غير حد الفاكهي الذي ذكره الأستاذ مصطفى، وذكر فيه دراسة أحوال الكلم ووجوه تأليف الكلام كما في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، انظر: النحو الجديد، ص ٥٧ - ٥٨.

التي يعبر عنها بالأدوات والتي تملئها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول^١.

فالبحث في الإعراب يبين لنا المواقع التي تحل فيها الكلمة ضمن تأليف الجملة التي جعلها بعضهم غاية الدرس النحوي، فالكلمة لم تكن غاية في المباحث النحوية القديمة بحد ذاتها، وإنما كانوا يدرسون ما يعتريها من إعراب وبناء مبينين وظيفتها في الجملة، ولا شك في أن هذه الناحية هي الأساس في فهم المعاني، وإذا نظرنا في موضوعي دراسة النحو العربي السابقين وجدنا أن النحو القديم متضمن لهما، فقد درسوا الجمل في باب الإسناد، ودرسوا عناصرها المكونة في تناولهم للنواحي الإعرابية، ودرسوا التقديم والتأخير والإظهار والإضمار وسوى ذلك، لكن بأسلوب نحوي، فهم إذا درسوا التقديم درسوه نحوياً وما يترتب على ذلك من وجوب أو جواز وسوى ذلك مما تقتضيه الصناعة النحوية، هذا إلى جانب أن النحو القديم لم يغفل دراسة معاني الأدوات، إلا أن القدماء ومع مراعاتهم هذا الجانب لم يسلموا من النقد، فدراسة هذه الجوانب في النحو القديم لم تكن مقصودة لذاتها كما يرى المحدثون مع اعترافهم للقدماء بتناولهم بعضاً منها، يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى: "نعم، ربما تعرضوا لشيء من هذه الأحكام حين يضطرون إليها لبيان الإعراب وتكميل أحكامه... ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الأبواب، تابعة لغيرها، فلم يستوف درسها، ولا أحيط بأحكامها"^٢، لتكون الدعوة في نهاية المطاف دعوة إلى عدم الفصل بين المباحث البلاغية والمباحث النحوية وتوسيع دائرة النحو العربي، فقد آن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يحيا^٣، مما يؤدي إلى تغيير حد موضوع علم النحو، وهذا لا يقودهم إلى إبطال نظرية الحدود كما قلنا، إذ إنهم يضعون حداً للنحو كما يرون أنه يجب أن يكون، فالنحو من وجهة نظرهم الحديثة: "قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها"^٤. أما الحديث عن موقع الكلمة في الجملة، فلا شك في أن النحاة كانوا قد تناولوا هذا الجانب من نواح كثيرة بدراستهم موضوع الإعراب والبناء، ولكن ماذا يعني هنا دراسة ما يجب أن تكون عليه الجملة مع الجمل؟ لقد درس القدماء الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل

^١ - في النحو العربي، ص ١٧ - ١٨.

^٢ - إحياء النحو، ص ٣.

^٣ - نفسه، ص ٢٠.

^٤ - نفسه، ص ١.

التي لا محل لها من الإعراب، ومن ضمن هذا الجمل التابعة لما قبلها، ودرسوا الروابط بين الجمل من حروف عطف وضمير عائد وسوى ذلك، وتحدثوا عن الجمل الكبرى والصغرى مما استغرق كثيراً في كتب النحاة، أما القول حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها، فربما خرج بنا ذلك إلى نظرية الخطاب والتواصل، أو في أقل تقدير، فإننا نخرج بالجملة إلى حد لغوي لا نحوي، تكون فيه الجملة مرادفة لعبارة الحدث اللغوي عند علماء اللغة، وهي " مثال للكلام تتطرق وتسمع وتشير إلى معنى محدد"^١.

وبعد ذلك فإننا نجد أن اختلاف المحدثين مع القدماء عائد إلى اختلاف في منهج الدراسة النحوية، حيث يرى المحدثون صعوبة في النحو العربي وتعليمه ضاقوا بها ذرعاً، فلا بد إذن من تسهيله بتغيير منهج البحث عبر تخلص النحو من آصار الفلسفة وأغلال العامل والعلة، كما أن هذا الاختلاف مع القدماء أيضاً كان حول حد علم النحو أو حد موضوعه، فلا يجوز أن يقصر علم النحو على دراسة الإعراب والبناء كما فعل القدماء من وجهة نظر المحدثين.

– تعامل المحدثين مع الحدّ النحويّ:

لا يرفض المحدثون فكرة الحدود النحوية بشكل عام، وتدعوها هنا فكرة ولا ندعوها نظرية، إذ إننا نرى أنه ليس للمحدثين نظرية في الحدود النحوية واقعة في حيز التطبيق العملي، ولم يكن لهم عمل جاد في صناعة الحدود النحوية، وإنما اقتفى معظمهم آثار حدود القدماء في نواحٍ، وخالفوهم في نواحٍ أخرى، لكنهم في مخالفتهم لهم فيها لم يخالفوا نظريتهم – إذا اعتبرنا أن نظرية الحدود المنطقية التي طبقها النحاة على حدودهم نظرية نحوية لما دخلت حيز النحو – بل خالفوهم في بعض الأحكام، ومنهم من اتكأ على الحد القديم للمصطلح لتأييد رأي رآه، ليكون الأخير الذي خالف فيه القدماء محل اختلاف بين المحدثين أنفسهم، ومن أمثلة هذا ما ذكره الدكتور مهدي المخزومي عند حديثه عن الجمل، مع الإشارة إلى أنه في الظاهر يرفض تقييد النحو بالحدود والتعريفات المنطقية^٢، إذ رأى أن القدماء درسوا الجملة – وهي موضوع النحو ومادته عنده – دراسة غير متأنية فتوصلوا إلى نتائج خاطئة، ومن هذه النتائج ما ذكره ابن هشام عند حديثه عن الجمل التابعة لما له محل من الإعراب، فقد ذكر ابن هشام أن من أمثلة الجمل التابعة لما له محل من الإعراب قول الشاعر:

^١ - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢١.

^٢ - انظر: في النحو العربي، ص ١٦.

أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلماً

فذكر ابن هشام أن جملة (لا تقيم) بدل من جملة (ارحل)^١، فيعلق الدكتور المخزومي على هذا الكلام قائلاً: "وهو تمثيل واهن متهافت، وذلك .. لأن عبارة (لا تقيم عندنا) في الواقع ليست بدلاً، لأنها ليست هي المقصودة بالحكم - على حد البدل - ولكن مضمونها فيما يظهر تؤكد لمضمون قوله (ارحل) في عبارة أبين وأوضح، فهي بعطف البيان أشبه"^٢، وما يعنينا هنا اتكاء الدكتور المخزومي على حد البدل لدعم رأيه في إعراب جملة (لا تقيم)، وحد البدل كما تروي لنا بعض المصادر القديمة هو "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"^٣، فاستخدم الدكتور المخزومي إحدى الفصول المميزة في حد البدل ليستنتج أن الجملة ليست بدلاً في اعتراف بحد البدل القديم دون أن يأتي على ذكره كاملاً، أو السعي نحو صياغة حد نحوي له مخلص من الشوائب الفلسفية كما يريد للدرس النحوي عموماً أن يكون، ومن ثم كان لا بد من البحث عن محل إعرابي للجملة، ليذكر أيضاً فصلاً من حد عطف البيان، وحده قديماً أنه "تابع موضح أو مخصص جامد غير مؤول"^٤، فرأى أن في الجملة تأكيداً لمضمون الجملة السابقة مع التوضيح، والواضح أن حد عطف البيان لا يشمل التوكيد، إنما يتضمن التوضيح أو التخصيص، لكن ذلك لم يمنعه من القول إن الجملة عطف بيان، أو بعبارته لكي نتحرى الدقة: إنها بعطف البيان أشبه، وهو بذلك في رأينا وقع في أحد أمرين: الأول تغيير حد عطف البيان ليشمل فصل التوكيد إضافة إلى التخصيص والتوضيح، والثاني تغيير حد عطف البيان بشكل كامل عندما جعل عطف البيان واقعاً في الجمل، وهو في هذا أيضاً لا يخالف النحويين القدماء في الحد قصداً لذات الحد، إنما هو اختلاف مرده إلى منهج الدراسة النحوية، فهو في هذا الرأي يتابع البلاغيين ومن اقتفى أثرهم من النحاة المحدثين، فقد "منع النحاة عطف البيان في الجمل، وجعلوه من باب البدل، وأثبتته علماء المعاني، وهو الحق"^٥، كما يرى بعضهم.

إلا أن هذا الكلام الأخير غير متفق عليه بين المحدثين، فقد رأى كثير من النحاة أنه لا وجود لما يسمى عطف البيان بين التوابع^٦، فيجعلونه ضرباً من البدل مستشهدين ببعض آراء

^١ - انظر: مغني اللبيب، ٥٥٧ / ٢.

^٢ - في النحو العربي، ص ٦٤.

^٣ - شرح الحدود النحوية، ص ١٨٥.

^٤ - نفسه، ص ١٧٩ - ١٨٠. شرح شذور الذهب، ص ٤٣٤.

^٥ - جامع الدروس العربية، ص ٥٧٦.

^٦ - انظر مثلاً: الكفاف، يوسف الصيدواي، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٩، ٨٤٦ / ٢. وإحياء النحو، ص ١٢٣.

القدماء في ذلك أيضاً، وما بينهما من الفوارق مصطنع في رأي هؤلاء، يقول الأستاذ مصطفى: "أما ما بين عطف البيان والبدل من الفوارق فإننا نغفك ونعفي أنفسنا أن نفصل بيانها، ونعلم أن أدنى ذكر لك بما في هذا الباب يقنعك أن هذه الفروق جميعها ترجع إلى أحكام لفظية، وإلى علل من نظريات العامل لا أثر لها في المعنى، وقد أغنانا الإمام الرضي بحث هذه الأبواب إذ قال في شرح البديل ما نصه: أقول وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البديل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل: بمن مررت، أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه من هو أعرف منه..."^١، وفي هذا الكلام تأييد لابن هشام في جعل الجملة السابقة بدلاً مع أن ابن هشام لا ينكر عطف البيان كما هو معروف، إلا أن هذا الكلام ينطوي في الآن ذاته على إنكار نظرية العامل التي أنكرها المخزومي أيضاً.

أما الاستشهاد بكلام سيبويه في هذا الباب فهو في الحقيقة غير قائم، وذلك لأننا نستطيع أن نحيل عدم ذكر سيبويه لمصطلح عطف البيان إلى عدم استقرار مصطلحات النحو في عصره كما أشرنا سابقاً، أما عدم ملاحظة الرضي للفوارق بين البديل وعطف البيان، فعائد في نظرنا إلى ما قدمنا له مراراً، وهو عدم وجود نظرية حدود نحوية وافية تقوم بضبط المصطلحات النحوية وضبط حدودها، وهذا في نظرنا دليل إضافي على عدم صلاحية نظرية الحدود التي اعتمدها القدماء لضبط هذه المصطلحات، لعدم قدرتها على تمييز المصطلحات بعضها من بعض عند تطبيقها عليها بشكل يبين تمام البيان.

وخلاصة هذا الاختلاف بين المحدثين أنهم في كل حال مع اعتمادهم على الحدود النحوية في طرح نظراتهم النحوية لتأييدها أو إنكار آراء غيرهم، لم يعمدوا بعد ذلك إلى صناعة هذه الحدود صناعة نحوية مع أنهم كانوا يشيرون إلى بعض أحكام المحدود وبعض عناصر الحد في ثنايا كلامهم، مما أوقعهم في كثير من الاختلافات في الرؤى والأحكام على غرار الاختلافات بين النحاة القدماء، والتي كانوا ينتقدونها في كل مقام، ويشيرون إلى أنها اختلافات ساهمت في تعقيد درس النحو العربي.

لكن لا بد بعد هذا من القول: إننا نجد للمحدثين نظرات صاحبة تتعلق بالحدود النحوية، فمنهج بعض المحدثين في درس النحو يقوم على دراسة الجملة كما قلنا سابقاً، وهذا الأمر دفعهم

^١ - إحياء النحو، ص ١٢٣. وانظر شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٩٨٢، ٣٣٧/١، باب البديل.

إلى الإشارة إلى أن البحث في النحو العربي يقتضي البحث في الأساليب التي تتبنى عليها بعض الجمل، وهذا يقودنا إلى حد الأسلوب الذي أشرنا إليه سابقاً، ولننظر على سبيل المثال في حد الشرط كما ذكره القدماء، وكما ذكره بعض المحدثين، والحد الذي نثبتته هنا كمثال عن حدود القدماء هو حد الفاكهي على اعتبار أن حدوده تمثل خلاصة حدود القدماء، يقول: "حد الشرط: تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى"^١، وهذا الحد يضعنا أمام احتمالين: الأول أن الفاكهي يحد مصطلحاً هو الشرط على أنه كلمة مفردة، فجاء حده مفيداً معنى الشرط اللغوي دود التعرض لطبيعة هذا المصطلح من حيث طريقة استعماله واستعمال أدواته، والثاني أن الفاكهي يضع حداً للتركيب الشرطي، وهذا ما نستطيع أن نستقيه من ربطه بين المصطلح وتركيبته المكونة من جملتين يتعلق حصول الثانية بحصول الأولى، وفي الحالتين لا نجد أية إشارة إلى أن الشرط أسلوب نحوي له أدوات مستعملة فيه لتؤدي معنى الشرط، أما المنهج التقليدي لدراسة هذا الأسلوب، فيقوم عموماً على التعرض له عند الحديث عن جوازم الفعلين^٢، لينتهي النحاة إلى أن التركيب الشرطي مكون من جملتين هما جملة الشرط والجواب، والحديث بعد ذلك عن هاتين الجملتين، لكن بعض أنصار النظرة الحديثة رفضوا هذا المنطق في التعامل مع التركيب الشرطي، وأشاروا إشارة تعيننا هنا إلى أن "الشرط أسلوب لغوي"^٣، إلا أن ذلك لم يكن دافعاً كافياً إلى وضع حد لهذا الأسلوب، بل يكتفى بمعارضة القدماء الذين اعتبروا الشرط مكوناً من جملتين، فهما جملة واحدة، تعبر بكليتها عن معنى محدد هو معنى الشرط، أما ما سماه القدماء جملتين فهو هنا جزءان و"ليست جملة الشرط بجزأها إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار استحدثت بها"^٤، وليس هذا الكلام حداً، إنما جاء في معرض الاعتراض على منهج القدماء في تفصيل التركيب الشرطي إلى جملتين، وهذا الاعتراض نتيجة طبيعية للخلاف في حد الجملة نفسها، لأن الجملة في عرف بعض المحدثين مرادفة للكلام، فهي تفيد معنى مستقلاً، لذلك كان انقسام التركيب الشرطي إلى جملتين مبنياً على أساس عقلي منطقي كما يرون، "أما بالنظر اللغوي، فجملة الشرط جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار، لأن الجزأين

^١ - شرح الحدود النحوية، ص ١٩٥.

^٢ - انظر مثلاً: شرح شذور الذهب، ص ٣٣٤ وما بعدها.

^٣ - في النحو العربي، ص ٥٦.

^٤ - نفسه، ص ٥٧.

المعقولين فيها إنما يعبران معاً عن فكرة واحدة، لأنك إذا اقتصرت على واحدة منهما أخللت بالإفصاح عما يجول في ذهنك، وقصرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع"^١. ونخلص من هذا كله إلى أن بعض المحدثين مع إشارتهم إلى أن الشرط أو التوكيد أو الاستفهام والنفي والاستثناء أساليب لم تؤد بهم إشارتهم هذه إلى وضع حدود لهذه الأساليب، بل إنهم قد يشيرون إلى أن هذه المصطلحات تدل على أساليب نحوية لكنهم مع ذلك يوردون حدود القدماء لها، ويكتفون منها بالخوض في بعض التفاصيل التي تخالف رؤيتهم الحديثة، مما يدعوننا مجدداً إلى القول بأنه ليس للمحدثين نظرية واضحة أو محددة للحدود النحوية، إذ لم تكن غايتهم صناعة الحدود، بل اتجهوا إلى تبسيط النحو مطورين أو مجددين، مع أننا نرى أن لصناعة الحدود النحوية الدقيقة وفق نظرية نحوية حديثة أثراً كبيراً في تبسيط النحو العربي وتسهيل درسه، ذلك لأن فهم المصطلح وإدراكه إدراكاً تاماً وتبينه بواسطة الحد عنصر مهم جداً في سبيل تيسير فهم العلم، أي علم، لكن النحاة لم يأبهوا لهذا، فظهرت عندهم محاولات عديدة تتم عن رغبة صادقة في تبسيط الدرس النحوي، إلا أن معظم هذه المحاولات قوبلت بالنقد والاعتراض من نحاة آخرين كان من بينهم من نادى بالتجديد لما لم تكن تلك المحاولات لترقى إلى مستوى التجديد المطلوب، لأنها في حقيقتها لا ترقى للوقوف إزاء صنيع القدماء، وجاءت بعض هذه المحاولات هدامة لنظرية النحو العربي القديمة هدماً تاماً تحت اسم التجديد.

كان هذا عرضاً عاماً للحدود النحوية في نحو المحدثين، ظهر لنا فيه اختلاف كبير بين تناول بعض المحدثين للحدود والتعريفات النحوية وتناول القدماء لهذه المسألة، وكان لطبيعة المنهج النحوي المتبع في الدرس النحوي الحديث أثر كبير في توجيه فكرة التجديد النحوي، وتظهر لنا هذه الفكرة غير مقصودة لذاتها، ليكون تغيير حد المصطلح نتيجة من نتائج اتباع منهج معين أو رؤية معينة تؤدي إلى تغيير حكم أو قاعدة، ليكون البحث النحوي موزعاً في ثلاثة اتجاهات: "أولها الاتجاه النحوي القديم أو التقليدي عند النحاة القدماء ومن صدر عن منهجهم من المحدثين، وثانيها اتجاه يربط النحو العربي القديم باتجاهات البحث اللغوي المعاصر في أوروبا وأمريكا بحثاً عن منهج جديد يعيد صياغة النحو القديم على أسس أكثر علمية أو

^١ - في النحو العربي، ص ٥٧-٥٨، وانظر تعريف الجملة فيه بأنها "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه"، فاشتراط الإفادة وهي المطلوبة من الكلام لا من الجملة على حد القدماء.

إسهاماً في البحث عن القدر المشترك بين مختلف اللغات الإنسانية، وثالثها اتجاه يعيد النظر في التراث النحوي والبلاغي القديم في ضوء نتائج البحث اللغوي المعاصر ويطور من هذا التراث نموذجاً جديداً للبحث اللغوي في العربية"^١.

وهذه الاتجاهات الثلاثة تصدق على الدراسة النحوية الحديثة عامة، ولمّا كان لهذه الاتجاهات أثر كبير في فكرة الحدود النحوية، كان لا بد لنا من أن نخص كل واحدة منها بدرس مستقل يغطي بعض جوانب الدراسة التي نحن بصدها، بعد أن كنا أجمالنا فيما سبق هذه الجوانب وما صدرت عنه من اتجاهات تمثل في نظرنا رؤى للمحدثين في الكيفية التي يجب أن يصير إليها درس النحو العربي، مما يضعنا أمام ثلاث رؤى:

الأولى: رؤية تقليدية نهجت منهج القدماء في تحديد المصطلحات النحوية، إلا أن أصحابها ليسوا على وفاق تام، فقد تسربت الاختلافات التي كانت موجودة بين النحاة القدماء إلى أفكار هؤلاء، ليسير كل نفر منهم وفق طريقة ارتضاها من طرق الأقدمين، فجاءت حدودهم - أو ما يصطلحون على تسميتها تعريفات - على مستويات مختلفة من حيث الدقة.

الثانية: رؤية مطوّرة طالعت النحو القديم، فاستنقت منه مادة تسمح بتطوير الدراسة النحوية عما استقرت عليه عند المتأخرين وفق رأي أصحابها، فتعرضوا لجوانب متعددة منها، إلا أنها بقيت مقصورة على الجوانب التي خالف فيها المحدثون القدماء دون السعي إلى إعادة صياغة النظرية الحديثة وفق منهج متكامل.

الثالثة: رؤية مجدّدة أفادت من الرؤية الثانية لوضع نظرية نحوية جديدة خالفت فيها بعض الأصول القديمة، فكان هاهنا اختلاف في الأصول لا في المنهج فقط، فابتدعت أصولاً أخرى رآها البعض صالحة ورآها آخرون هدامة، على خلاف الرؤية المطورة التي حافظت على معظم الأصول القديمة وطورت في المنهج.

والحق أن سبيل الفصل التام بين الرؤيتين المطورة والمجددة وعر لا يتحقق في حيز الوجود العملي، إضافة إلى صعوبة الفصل بين الرؤيتين التقليدية والمطورة في بعض الجوانب، فكم من باحث نراه يتابع القدماء في مسألة، ويطور في أخرى، لا يهدم أصلاً ولا يلغي باباً نحوياً، ويجدد في ناحية ثالثة، كالغاء بعض الأبواب النحوية كاملة، ولا سيما أن الجميع يتسلح بشعار تجديد النحو العربي، إلا أننا آثرنا أن نخوض في هذا الطريق بما يتعلق بموضوع البحث

^١ - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٦٨.

دون التطرق إلى جوانب أخرى تتعلق بالمنهج النحوي العام في محاولة لاستكناه تأثير الرؤية المنهجية في تكوين الحدود النحوية.

الفصل الثالث

رؤى المحدثين في دراسة النَّحو

أولاً: الرؤية التقليدية:

اقتفى أصحاب هذه الرؤية أثر أسلافهم القدماء في عرض الأبواب النحوية، وتمثلوا منهم في تناول موضوعاتها بمنطقها التقليدي، مقتنعين بكل ما جاء فيه تقريباً، ومتجاهلين كل دعوات التجديد، وكل الاتهامات الموجهة إلى هذا التراث النحوي، فنراهم هنا يسلمون القياد لنظرية العامل بكل مقوماتها وأركانها، وآتين بخلاصة فكر القدماء الفلسفي ليثبتوها في كتبهم، ولكن دون ذكر التعليقات الفلسفية أو التقدم بمحاولة كاملة جادة للدفاع عن هذه التعليقات أو عن هذا الفكر، فالنحو القديم عند هؤلاء ليس موضوع نقد، كما أنه ليس موضع تقديس، لكنه موضع احترام أثبتوه في عقولهم قبل كتبهم، لأنه بقي أكثر اكتمالاً مما جاءت به عقول المحدثين.

وقد كان تنظير النحاة المحدثين عموماً ومن رأى الرؤية التقليدية خصوصاً للقواعد النحوية ضئيلاً إذا ما قورن بالكتب التي صنعت لأجل جمع هذه القواعد، إلا أن النحاة جميعاً كانوا يرمون من وراء ما يضعونه إلى تسهيل دراسة القواعد النحوية العربية، ولكن كل جماعة منهم كانت تسلك طريقاً قد تقترب أو تبتعد قليلاً أو كثيراً عن الأصول النحوية التقليدية، فمنهم من عمل على إلغاء بعض الأبواب النحوية التي رأى أنه من التعسف أن يشغل الباحث بها فكره، ومنهم من سعى إلى ضم بعضها إلى بعض كنوع من التبسيط والاختصار، أما النحاة الآخرون بالنحو القديم، فقد رأوا أن هذه الغاية ممكنة التحقق إذا ما عرضت القواعد النحوية بشكل مبسط مع أمثلة بسيطة وواضحة، ومن ثم الاكتفاء برأي نحوي واحد من بين الآراء المختلفة التي كانت تبسطها لنا الكتب النحوية القديمة، إلا أن هذا الرأي المختار لم يكن متفقاً عليه بين جميع المحدثين، بل كان خاضعاً لرؤية ذاتية تقوم على تفضيل وجه على وجه آخر، ومن ثم اختيار الأبسط والأوضح وطرح المفضول المعقد، وحديثنا هنا في مجمله عن الكتب التعليمية التي وضعها النحاة، فتراوحت بين الطول والقصر بحسب الغاية التي وضعت لأجلها، وتأتي هذه الكتب التعليمية ضمن المساعي الحثيثة لتبسيط دراسة النحو العربي على غرار ما وضعه النحاة من كتب تعليمية إلى جانب المطولات، كـ (الجمال) للزجاجي، و(اللمع) لابن جني، و(الجمال) للبرجاني، وسوى ذلك.

وتقوم الكتب التعليمية الحديثة على منهج موحد تقريباً، يتمثل في عرض المصطلحات التي لها صلة بالدرس النحوي وتعريفها، ومن ثم تعريف النحو وغرضه، والتفرقة بين بعض المصطلحات من مثل الكلمة والكلام والكلم والجمله، لتأتي أبواب النحو العربي مصدرة بتعريف المصطلح النحوي الذي يقوم عليه الباب بداية، وربما جاءت بعض التعريفات في ثنايا الباب، وهي في مجملها على غرار الحدود النحوية القديمة، ولكن المحدثين لم يشرحوا تعريفاتهم كما شرح بعض القدماء حدودهم إضافة إلى تفاضل بين تعريفات المحدثين من حيث تحري الدقة والوضوح فيها، وسيكون هذا محور دراستنا في هذا المقام، وذلك بعرض بعض المصطلحات النحوية وتعريفات بعض المحدثين التقليديين لها، مقارنة بينها وبين الحد القديم للمصطلح، ومحاولين استجلاء نظرة المحدثين إلى عملية التحديد النحوي، أو بتعبيرهم، إلى عملية التعريف النحوي.

- علم النحو في تعريفات المحدثين:

يتناول المحدثون تعريف النحو من جانبين: الأول التعريف بعلم النحو، والثاني التعريف بموضوعه، ومنهم من دمج بين الجانبين في تعريف واحد، فمن الأول قولهم: "النحو علم بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء"^١، وهذا التعريف مشابه لحد القدماء للنحو، وأعني المتأخرين منهم، فقد حد الفاكهي النحو بأنه: "علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناء"^٢، وغير خاف مقدار التطابق بين حد الفاكهي والتعريف السابق، إلا إضافة كلمة (أواخر) في التعريف الحديث، وهي ليست ذات تأثير في مادة الحد، ويلاحظ في التعريف السابق إخراج علم الصرف من باب النحو، وهو ما أشار إليه حد الفاكهي، ودرج عليه المتأخرون من النحاة والمحدثون، ومتن التعريف هو متن الحد، فإذا كنا أشرنا سابقاً إلى أن القدماء كانوا في شروحهم للحدود النحوية يشيرون إلى تكون مادتها من الجنس والفصول المميزة، وهي عناصر الحد المنطقي، عرفنا أن المحدثين في تعريفاتهم يراعون عناصر الحد المنطقي أيضاً، لتصبح تلك العناصر عناصر للتعريف، أي إنه تم التعبير عن مصطلح الحد بمصطلح التعريف، والمادة واحدة ذات صبغة منطقية، فهو تعريف حقيقي.

^١ - سلم اللسان = سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، جرجي شاهين عطية، دار الريحاني، بيروت، ط٤، دت، ص ١٣٥.

^٢ - شرح الحدود النحوية، ص ٤٤ - ٤٥.

إلا أن المحدثين قصرُوا في هذا الجانب، فلم يعمدوا إلى شرح تعريفاتهم بما تتضمنه من كلمات قد تكون غريبة على الناشئة، لتبقى بعد ذلك محتمة بعض الإبهام، فما هي هذه الأصول التي تعرف بها أحوال أواخر الكلمات؟ لقد شرح الفاكهي معنى قوله (علم بأصول)، فأشار إلى أنها علم "بقواعد كلية منطبقة على جزئياتها، منها: كل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع، وكل ما اشتمل على علم المفعولية فهو منصوب..."^١، ومن هنا نستبعد أن يكون الحد السابق لعلم النحو مقتضياً أن تكون غاية النحو هي الكلمة من حيث معرفة كونها معربة أو مبنية، أما المحدثون، فقد أسقطوا عن أنفسهم مهمة الشرح هذه مكتفين بإثبات النمط القديم للتعريف، ليأتي تعريفهم من وجهة نظر المتعلمين عبارة عن تكرار لألفاظ قديمة لا تعرف مدلولاتها، ومن أراد معرفة ما تعنيه فعليه أن يراجع الكتب القديمة عله يقف على بغيته، ولا أظن أن هذه هي مهمة التعريف، مما دعا بعض الباحثين إلى الهجوم على هذه الرؤية وأصحابها في سياق هجومه على المنطق البصري بالقول: "وما تزال الكتب المقررة في مدارس الأقطار العربية على اختلاف مراحلها تؤلف على غرار الكتب القديمة، ويقوم بتأليفها بصريون صغار ورثوا المنهج المنطقي في النحو فطبّقوه في غير وعي"^٢، ولو تضمن هذا التعريف شرحاً لمعنى الأصول لكان اقترب إلى الوفاء بمهمة التعريف، أما كونه يحصر النحو في الإعراب والبناء، فهذا يعني تجرده من العناية بالمعنى، لكن معرفة أحوال الكلمة عن طريق مراقبة تعاقب الحركات على آخرها لا يمكن فصلها عن المعنى الذي يقتضيه تركيب الجملة، أي إننا نفهم من التعريف السابق للنحو أنه يبحث في أحوال الجملة وما يعتري الكلمات ضمنها من تقديم وتأخير، ولكن من حيث الصناعة النحوية فقط، كما أنه متضمن لنواحٍ أخرى ربما كان من أهمها معرفة المعارف والنكرات وأقسام الكلمة وغير ذلك مما عدّه الفاكهي في شرحه لكلمة أصول^٣، وهذا كله ما لا نستطيع أن نفهمه من تعريف المحدثين للنحو، لأنهم لم يذكروه في التعريف إلا مضمناً في كلمة لم يشرحوا معناها، إلا أنه ينبغي أن نشير إلى أمر، وهو أننا لا نعني بهذا الكلام أننا نطالب بشرح التعريف كما كان يفعل القدماء، وإنما ما نريده هو أن يكون التعريف نفسه مشروحاً، أي واضحاً ومفهوماً بحيث يُكتفى به للوصول إلى دلالة المصطلح المعرّف.

^١ - شرح الحدود النحوية، ص ٤٤ - ٤٥.

^٢ - درس النحو في بغداد، ص ٧٩.

^٣ - انظر: شرح الحدود النحوية، ص ٤٥.

أما تعريف العلم بموضوعه، فهو لا يأتي في سياق وضع التعريفات النحوية، وإنما يأتي غالباً في إطار شرح الفرق بين علمي النحو والصرف، فموضوع العلمين هو الكلمة، والكلمة حالتان: إما أن تكون مفردة، وإما أن تكون في تركيب، ثم يقولون: "والبحث عن هذه الكلمات وهي مفردة هو موضوع علم الصرف... والبحث عنها وهي في تركيب يستهدف أن يكون آخرها حسب ما تقتضيه من رفع أو نصب أو جر أو جزم أو بقاء على حالة واحدة، وهو موضوع علم النحو أو علم الإعراب"^١، والحقيقة أن هذا الكلام جاء أوضح من سابقه، فقد استغنى عن كلمة (أصول) التي أبهمت التعريف السابق، فذكر شيئاً مما تتضمنه، أي البحث في علامات الإعراب والبناء، وهي خاضعة للمحال الإعرابية، أي الركن المعنوي في سياق الجملة، فأتى بما هو بعض موضوع علم النحو قياساً بما ذكره الفاكهي من معنى للأصول، ليكون التعريف في نهاية المطاف قاصراً عن التعريف بمهمة النحو كاملة، وقوله: (ما تقتضيه من رفع أو نصب أو جر أو جزم) يخص الكلمات المعربة التي تتغير أواخرها بحسب موقعها في الجملة، أي يتغير محلها الإعرابي، بدلالة قوله: (أو بقاء على حالة واحدة) الذي يعني أن الكلمة قد تكون مبنية، فيلزم آخرها حركة واحدة، إلا أنه لم يتطرق إلى أن هذه الكلمة المبنية قد تشغل مواقع إعرابية مختلفة في الجمل، أي إنها من الناحية التقديرية تكون مرفوعة أو مجرورة أو غير ذلك، مع بقائها لفظاً على حركة واحدة، مما يقودنا إلى القول: إن التعريف السابق تناول المعربات من جانبي اللفظ والمعنى، في حين اقتصر في المبنيات على الجانب اللفظي، أي عدم تحديد أس التحديد في التعريف الواحد.

ومن جهة ثانية، يرد في التعريف السابق (علم النحو أو علم الإعراب)، فيعود بنا إلى مرحلة سابقة لم يكن فيها مصطلح النحو قد استقر بعد، والإشارة هنا إلى أن موضوع علم النحو هو البحث في إعراب الكلمة، أي تبين موقعها الإعرابي من فعل وفاعل ومفعول وسوى ذلك ليكون هذا مدار علم النحو، وليقتصره على جانب واحد هو تطبيق القاعدة النحوية في حين أن القدماء عندما استعملوا مصطلح الإعراب بمعنى النحو لم يكونوا يقصرونه على المحال الإعرابية للكلمة، وإنما كان علم الإعراب مشتملاً على النحو والصرف والبلاغة والأصوات وسوى ذلك مما كنا عرضنا له سابقاً، ولذلك فإن استعمال هذا المصطلح من قبل نحاة محدثين تقليديين فيه كثير من التجوز.

^١ - النحو العصري، ص ١٣.

ومن المحدثين من يدمج بين التعريف بالنحو والتعريف بموضوعه، مردداً إطلاق مصطلح الإعراب على النحو فيقول: "والإعراب (وهو ما يعرف اليوم بالنحو) علم بأصول تعرف بها أحوال الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء، أي من حيث ما يعرض لها في حال تركيبها، فبه نعرف ما يجب عليه أن يكون آخر الكلمة من رفع أو نصب أو جر أو جزم، أو لزوم حالة واحدة بعد انتظامها في الجملة"^١، وهذا التعريف في بدايته يقصر مصطلح الإعراب على النحو، إلا أن قوله: وهو ما يعرف اليوم بالنحو، يدعو إلى الظن بأن مصطلح النحو لم يستقر حتى فترة قريبة، وهذا خلاف الواقع، فمصطلح النحو على ما جاء في التعريف السابق هو ما حده الفاكهي في القرن العاشر الهجري، ولم يكن يسمى عنده إعراباً، ولا أظن أن هذا كان غائباً عن ذهن صاحب التعريف، ولكنه يريد أن يشير بهذا المصطلح إلى أن موضوع علم النحو هو الإعراب، أي بيان المحال الإعرابية للكلمة، وقد تكرر هذا المصطلح في ثنايا التعريف السابق بشكل يؤدي إلى خلل فيه، وذلك أن قوله: (من حيث الإعراب والبناء)، يفيد أن مصطلح الإعراب هنا معناه ضد البناء، أي تغيير أواخر الكلمة في مقابل بقائها على حالة واحدة، فإذا كان هذا هو تعريف الإعراب هنا، فإن مصطلح الإعراب الوارد أولاً بمعنى النحو يعني بالضرورة المحال الإعرابية للكلمة، وذلك أنه لا يمكن أن يكون المقصود به أيضاً ضد البناء، لأن ذلك يقود إلى تعريف المصطلح بذكر شيء يناقضه إذ قال: من حيث الإعراب والبناء، وعلى هذا فهو يقصد بالإعراب المحال الإعرابية التي تشغلها الكلمة، وإذا كان هذا هو المقصود فإن ذلك يقود إلى تعريف شيء بشيء آخر، فهو يعرف الإعراب بأنه علم بأصول، مما يعني أنه لا يقصد المحال الإعرابية للكلمة، فإذا لم يكن يقصد به ذلك، ولا يعني بالمصطلح ضد البناء، ولا نستطيع أن نجعل المصطلح بمعنى النحو كما يقول هو، أي ما يسمى الآن بالنحو، لأن الحد الذي ذكره في بعضه هو حد الفاكهي للنحو، ولم يسمه إعراباً، إضافة إلى ما قلناه من مضمون علم الإعراب لدى أوائل النحاة، فإن كل هذا يقودنا إلى أن المجيء بمصطلح الإعراب في هذا السياق فيه بعد كبير عن الدقة، أما كونه مشتملاً على تعريف العلم وموضوعه، فيمكن أن يقال فيه ما قيل في سابقه من حيث مراعاة الجانبين المعنوي واللفظي في المعربات، ومراعاة الجانب اللفظي فقط في المبنيات، ذلك أن معرفة ما يجب أن تكون عليه آخر الكلمة من رفع أو نصب أو غير ذلك عند التركيب في جملة خاضع لناحيتين معنوية من

^١ - جامع الدروس العربية، ص ١٠.

فاعلية ومفعولية وغير ذلك، ولفظية من رفع ونصب وغير ذلك، أما لزوم الكلمة حركة واحدة عند التركيب في جملة، فلا يطرق إلا الجانب اللفظي دون مراعاة الجانب المعنوي. وحقيقة الأمر أن من تناول من المحدثين التقليديين تعريف النحو لم يكن ليخرج على ألفاظ حدود القدماء، ولكنهم قد يغيرون في ترتيب هذه الألفاظ، أو يتناولون في التعريف ما يرون أنه غاية النحو، وهم في كل ذلك ما استطاعوا وضع تعريف دقيق لعلم النحو، ودقته في رأينا نابعة من وضوحه لا من كونه تعريفاً جامعاً مانعاً فقط، فكان عليهم أن يستبعدوا الألفاظ التي من شأنها أن تلقي الغموض على التعريف، ومن ثم طرح المصطلحات التي أطلقت على النحو في مراحل الأولى، فليس هذا ذا فائدة، فقد استقر مصطلح النحو منذ قرون على يد المتأخرين من النحاة القدماء، فالأولى اتباعهم في هذا، ومن ثم وضع حد للمصطلح باستعمال ألفاظ أقرب إلى اللغة الحديثة، بحيث يستطيع أن يفهمها المتعلمون، فيؤدي الحد غايته في الإفهام وتيسير العلم.

ولم يكن انتحاء المحدثين التقليديين نحو القدماء عاملاً مؤثراً في وضع حد للاختلافات التي كانت موجودة في النحو القديم، وما نراه أن بعضاً من تلك الاختلافات القديمة بات يتردد صداه في نحو المحدثين الذين نهجوا منهجهم، فورثوه عنهم بما جاء فيه من اختلافات، ونأتي هنا بنماذج تخص الحدود النحوية، ورأسها أقسام الكلمة، فقد جعل التقليديون الكلمة ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وهي قسمة القدماء ذاتها، ثم شرعوا في تعريف كل واحد منها بعبارات تحاكي عبارات القدماء أحياناً، وتختلف عنها أحياناً أخرى، ولننظر في بعض تفصيلات هذه المسألة.

– الاسم في تعريفات المحدثين:

عرف صاحب النحو الوافي الاسم بأنه: " كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس مثل: نحاس، بيت... أو شيء غير محسوس يعرف بالعقل مثل: شجاعة، مروءة...وهو في الحالتين لا يقترن بزمن"^١، ونجد أن هذا التعريف هو مثال قول القدماء: الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمن، إلا أن هذا التعريف يفصل هذا المعنى، فهو إما أن يكون محسوساً، وإما أن يكون غير محسوس، ثم يؤتى بعد التعريف بعلامات الاسم التي بها يعرف، والتي كان قد عددها القدماء من قبل، مع الإشارة في الآن ذاته إلى أن تعدد العلامات عائد إلى أن الأسماء نفسها

^١ - النحو الوافي = النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٦، ٢٥/١.

متعددة الدلالات، وعلى هذا، فإن تلك العلامات لا تصلح لكل الأسماء، فما يقبله اسم قد لا يقبله اسم آخر^١، وفي نهاية المطاف فإننا سنجد أسماء لا تقبل أية علامة من هذه العلامات، وهذا من مثالب الحدود القديمة التي أشار إليها القدماء، إلا أن ذلك لم يدفع نحائنا المحدثين إلى تغيير الحد، وما فعلوه أنهم جعلوا منه تعريفاً يراد منه التمييز، ولكن، ما يراد منه التمييز يجب أن يقوم بتلك الوظيفة المنوطة به، وإلا فقد غابته، وكان كلاماً ليس ذا قيمة في موضعه، فهذا التعريف حقيقة لا يبين لنا إلى أي قسم من أقسام الكلام ينتمي اسم الفعل، ذلك لأن الاسم في الحالتين - كما جاء في التعريف - لا يدل على زمان، واسم الفعل يدل على زمان لما قسمه النحاة بحسب معناه إلى اسم فعل ماضٍ أو مضارع أو أمر، مما يعني أن هذا التعريف ليس مميزاً، عدا أنه ليس جامعاً.

ويعرف نحوي آخر الاسم بقوله: " هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان"^٢، وهو الحد القديم نفسه فلا حاجة إلى تكرار الحديث عنه، وهو التعريف الشائع بين جمهور المحدثين.

ويعود بنا آخرون إلى تعريف الاسم كما جاء في رواية نشوء النحو، فالاسم عند هؤلاء: " ما دل على مسمى من ذات أو معنى"^٣، وكون الاسم ما دل على مسمى مدخل لأسماء الأفعال فيها كما أرى، ذلك لأن أسماء الأفعال تدل على مسميات هي الأفعال ذاتها، أي الأحداث، إلا أن تقبيد هذا المسمى بالقول: من ذات أو معنى، وهو يعني بالمعنى المصادر، يخرج أسماء الأفعال من باب الاسمية، ومع أن صاحب النحو الوافي لم يختار هذا التعريف للاسم، إلا أنه في رأي من آرائه يرى أن أسماء الأفعال داخلة في باب الاسم، ويبرهن على ذلك بطريقة تبين أنه يذهب في تعريف الاسم إلى أنه ما دل على مسمى، فقد رأى أن الاسم رمز وعلامة، والمسمى مرموز له، ويضرب لنا مثلاً محسوساً خلاصته أننا لو وضعنا فاكهة هي الرمان مثلاً أمام إنسان، وقلنا له: ما هذه الفاكهة؟ فسيقول: رمان، ورمان هي رمز أو علامة أو لفظ دال على تلك الفاكهة، أو هي اسم إذا نطق به فسيقول: رمان، ورمكان هو الرمان، ثم يقول: " وقياساً على ما سبق، ما الذي نفهمه عندما نسمع كلمة مثل: هيهات؟ نفهم أن مدلولها ومرماها هو الفعل (بُعْد)

^١ - النحو الوافي، ٢٨/١.

^٢ - المحيط، ١٤١/١.

^٣ - تحرير النحو العربي (قواعد النحو العربي مع التيسير الذي قرره مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، ألفه الأستاذة: إبراهيم مصطفى - محمد أحمد برانق - محمد أحمد المرشدي - يوسف خليفة نصر - د. عبد الفتاح شلبي - محمد محمود رضوان - د. محمود رشدي خاطر - محمد شفيق عطا، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨، ص ٩.

بكل خصائصه من الدلالة على معنى البعد والمضي والعمل وعدم التأثر بالعوامل، فاللفظ (هيهات) رمز أو إشارة أو علامة تدل على الفعل (بعُد)، أي إن اللفظ (هيهات) اسم مسماه الفعل (بعُد)، والفعل (بعُد) مسمى له اسم هو (هيهات)^١، ويمضي بعد ذلك للحديث عن دلالة بعض أسماء الأفعال على نحو ما سبق، وكل هذا يعني أنه يرى أن الاسم ما دل على مسمى، وهيهات اسم لأنها تدل على مسمى هو الفعل بعُد، وأخذ بعض النحاة بهذا الرأي ليظهر عندهم دون اعتماده حداً للاسم، ولكنه صالح للاحتجاج باسمية أسماء الأفعال، فهي "أسماء سميت بها الأفعال، فدلّت على معانيها وشابهت بعضها، كالأمر والماضي في أنها تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها، وهي مع ذلك أسماء لأنها تحمل بعض علامات الاسم، فمنها ما ينون.. ومنها ما يصغر كتصغير رويد... ومنها ما تدخله أل كقولهم: النجاءك، أي انج^٢"، والباحث هنا يدعم رأيه في اسمية أسماء الأفعال بقبول بعضها لبعض علامات الاسم، فكون الاسم ما دل على مسمى هو حد غير مكثف به إذن، وإلا لما كانت هناك ضرورة للجوء إلى العلامات الاسمية، ويبدو أن صاحب هذا الرأي لما رأى أن من أسماء الأفعال ما يقبل بعض علامات الأسماء، قرر أن أسماء الأفعال كلها أسماء، وإن كان منها ما لا يقبل أية علامة من علامات الأسماء جرياً على القول القديم المأثور: ليجري الباب كله على سنن واحد.

ويضيف صاحب النحو الوافي إلى هذا كله أن أسماء الأفعال لما كانت أسماء لمسمياتها فقد أخذ الاسم خصائص المسمى، ولكن ليس أصالة، ولذلك "كان اسم الفعل متضمناً بالتبعية لا بالأصالة معنى فعله وزمنه، وكذا عمله في الغالب مع عدم التأثر"^٣، لكن كل هذا الشرح لم يجعله يطمئن تمام الطمأنينة إلى اسمية هذه المواد، فهو يرى أن هذا الرأي ضعيف مع كل ذلك، لأنها لا موضع لها من الإعراب، ويخلص إلى نتيجة مفادها أنه "يخف الاعتراض وكاد الضعف يختفي لو أخذنا بالرأي القائل إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة، وأصحاب هذا الرأي يسمونه خالفة بمعنى خليفة الفعل ونائبه في معناه وعمله وزمنه"^٤، وإذا نظرنا في التعريف الذي وضعه لاسم الفعل فإننا سنجد على النحو التالي: "اسم الفعل هو اسم يدل على فعل معين ويتضمن معناه وعمله وزمنه من غير أن يقبل علاماته أو يتأثر بالعوامل"^٥، وحقيقة

^١ - انظر: النحو الوافي، ١٠٩/٤.

^٢ - الواضح في النحو والصرف، د. محمد خير الحلواني، مكتبة الشاطئ الأزرق، ط٣، ١٩٧٩، ص ١٥٥.

^٣ - النحو الوافي، ١٠٩/٤.

^٤ - نفسه، ١١٠/٤.

^٥ - نفسه، ١٠٨/٤.

الأمر أن هذا التعريف جاء جامعاً مانعاً متضمناً عناصر الحد المنطقية كاملة وفق منهج القدماء في التحديد، وما يعيننا الآن أنه قال في جنس اسم الفعل أنه اسم، وليس فعلاً أو قسماً رابعاً.

وحيرة صاحب النحو الوافي تحيرنا، فهو يتحدث عن أسماء الأفعال بشكل موجز عندما يتحدث عن علامات الأفعال ليدخل قسماً من هذه الدراسة في حيز الفعلية، وذلك أنه بعد أن يتحدث عن علامات الفعل الماضي مثلاً يقول: "فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل الماضي ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل ماضٍ، وإنما هي اسم فعل ماضٍ.... أو اسم مشتق بمعنى الماضي"¹، وكذلك الأمر بالنسبة إلى فعلي المضارع والأمر، وهو يذكر هذا أولاً ثم يصف اسم الفعل بأنه اسم في تعريفه، ثم يقع في حيرة من أمره²، ثم يعاود التأكيد على اسميتها بالقول: "حاجة اسم الفعل إلى فاعل محتوم دليل على اسميته، لأن الاسم الذي بعده (وهو الفاعل) يسمى المسند إليه، فهو يحتاج حتماً إلى مسند يكون فعلاً أو اسماً، ولا ثالث لهما، واسم الفعل لا يقبل علامات الفعل، فلا يصح أن يكون فعلاً مسنداً، فلم يبق إلا أنه اسم مسند"³، والحقيقة أنه لو اكتفى الأستاذ ببرهانه السابق على اسمية أسماء الأفعال لكان أفضل له من المجيء بدليل آخر كان حجة عليه لا له، ذلك أنه يحاول هنا أن يتبع أسلوباً منطقياً على عادة القدماء، لكنه لم يفلح هنا كما أفلحوا هناك، فالقسمة المنطقية التي راعاها أوقعته في أمر مردود عليه، ذلك أن كون المسند إما اسماً وإما فعلاً ولا ثالث لهما، وكون اسم الفعل هنا هو المسند، قاده في النهاية إلى تناقض مريب، فحجته في استبعاد الفعلية من القسمة أن اسم الفعل لا يقبل علامات الأفعال، فلم يبق إلا أنه اسم، ولكنه نسي أن اسم الفعل لا يقبل علامات الأسماء أيضاً، وما قبل منها التتوين مختلف فيه، ونكتفي هنا بإيراد (هيهات) التي كررها هو في برهانه الأول، فهي لا تقبل التتوين، كما لا تقبل أية علامة من علامات الأسماء، فهي إذن ليست اسماً مسنداً، كما لم تكن فعلاً مسنداً لأنها لا تقبل علامات الأفعال، فإذا كان المسند إما اسماً وإما فعلاً ولا ثالث لهما، واسم الفعل مسند، فإن هذا المسند كما ينتهي به الكلام ليس اسماً ولا فعلاً، فنناقض آخر كلامه أولاً، وهذا القلق في جنس اسم الفعل قاد صاحب النحو الوافي إلى القول بأن اسم الفعل مع فاعله "بمنزلة الجملة الفعلية، فلها كل الأحكام التي تخص الجملة الفعلية"⁴.

¹- النحو الوافي، ٤٧/١.

²- يذكر عدم قبول أسماء الأفعال علامات الأفعال في الجزء الأول، ثم يعرف اسم الفعل في الجزء الرابع، ويستقر على أنه اسم، ثم يبرهن على اسميته مباشرة بعد تعريفه، ثم يرى أن برهانه ضعيف في الصفحة التالية مباشرة، وأخيراً يعود للتدليل على اسميتها بعد عدة صفحات.

³- النحو الوافي، ١٢٠/٤، حاشية (٣).

⁴- نفسه، ١٢٢/٤.

ونشير هنا أخيراً إلى أن هذا الاضطراب عند نحوي واحد في كتاب واحد عائد في حقيقته كما نرى إلى تعريف الاسم الذي اعتمده بداية، ذلك أنه تعريف حاكي به حد القدماء للاسم، فأوقعه في الاضطراب الذي وقع فيه القدماء، ومن ثم انعكس هذا الاضطراب عند نحوي آخر ليتبنى تقسيماً آخر انفرد به أحد القدماء^١ الذي جعل للكلمة قسماً رابعاً سماه خالفة، إلا أنه هنا قسم رابع ولكن اسمه هو اسم الفعل، فقال: "تنقسم الكلمة العربية إلى اسم وفعل وحرف واسم فعل... (و) اسم الفعل هو كل لفظ يدل على حدوث شيء والزمن جزء منه، لكن خاص بزمن بعينه، فلا يتصرف إلى زمن آخر سواه من لفظه..."^٢، لكن تعريف اسم الفعل هنا مختلف عن تعريفه عند صاحب النحو الوافي، فهو أولاً ليس اسماً، إنما قسيم للاسم والفعل والحرف، والجزء الأول منه هو تعريف الفعل، أما القسم الثاني فمخرج له من تعريف الفعل، لكن التعريف السابق كما نرى خاص بأسماء الأفعال المرتجلة، فأسماء الأفعال المنقولة، مثل (عليك) مثلاً لا تلتزم حالة اسم الفعل في الجملة، وإنما تعود إلى طبيعتها المؤلفة من جار ومجرور خاليين من الزمن تماماً مع بقاء اللفظ على حاله، كما أن القائل بهذا التقسيم الرباعي لم يغير تعريف الاسم، فهو عنده "كل لفظ يدل على شيء يدرك بالحواس أو بالعقل والزمن ليس جزءاً منه"^٣، فهو إذن يرى أن تعريف الاسم لا يشمل اسم الفعل، لكن تعريفه للاسم بقي مطعوناً فيه على غرار حدود القدماء للاسم، فإن سلم من مطعن اسم الفعل، فإنه لم يسلم من مطعن اسم الاستفهام (كيف) كما لم تسلم منه حدود القدماء.

وعلى أية حال، فإن هذا التقسيم الرباعي للكلمة لم يكن له من الشبوع ما كان للقسمة الثلاثية عند النحاة التقليديين، بل استقر عندهم كما استقر في المناهج التعليمية بمختلف مراحلها، ولكن الاضطراب في منهج التعامل مع اسم الفعل بقي ملازماً للدراسة النحوية عند هؤلاء، فمع استقرار القسمة الثلاثية نجد من النحاة من يقول في اسم الفعل: "في اللغة طائفة من الكلم مثل (أف للفقر، هيا بنا) لا تدخل من حيث التعريف والعلامات في قسم من أقسام الكلمة الثلاثية، الاسم والفعل والحرف، فهي تشبه الأسماء المبنية من حيث اللفظ في عدم تصرفها، وتشبه الفعل في دلالة معناها على الحدث مقترناً بالزمن يسمونها أسماء أفعال، وعرفوها اعتماداً على معناها

^١ - هو أبو جعفر بن صابر، انظر مع الهوامع، ١٠٥/٢.

^٢ - النحو المصري، ص ١٤ - ١٥.

^٣ - نفسه، ص ١٤.

وعلى عملها بأنها كلمات تدل على معاني الأفعال ولا تقبل علاماتها^١، لكن بعد هذا، ما هي أسماء الأفعال؟ فهي حسب هذا الرأي ليست قسماً رابعاً من أقسام الكلم، إذ يقول صاحب هذا الرأي بالقسمة الثلاثية، وهي بعد ذلك ليست منصوية تحت أي قسم من هذه الأقسام الثلاثة، فاسم الفعل حسب هذا الرأي كلمة وليس كلمة في آن واحد، ومع ما تضمنه الكلام السابق من إشارة صريحة إلى أن تعريفات أقسام الكلم الثلاثة كما قررها القدماء - سواء أكان التعريف تعريفاً بالحد أم تعريفاً بالعلامات المميزة - ليست دقيقة من وجهة نظر المحدثين على الأقل، فقد خرجت منها طائفة من الكلمات لم ينطبق عليها أي تعريف، فإن ذلك لم يقد بطبيعة الحال إلى اعتماد نظرية جديدة للتعريف أو منهج جديد في التعامل مع أقسام الكلم، فبقيت بذلك أسماء الأفعال مجهولة الهوية أو غير محددة الهوية، إذ يدرس اسم الفعل عند بعض النحاة في باب أقسام الاسم^٢، ويأتي تعريف اسم الفعل مقترناً مع بيان الفوارق بينه وبين أقسام الاسم الأخرى أحياناً، فاسم الفعل " كلمة تدل على ما يدل عليه الفعل، إلا أنها لا تقبل علامته ولا تصريفه، فالفرق بين اسم الذات والمصدر واسم الفعل، أن الأول يدل على ذات محسوسة، والثاني يدل على حدث غير مقترن بالزمن، أما الثالث فيدل على الحدث مقترناً بالزمن، فكأنه فعل إلا أنه لا يقبل علامات الفعل ولا تصاريفه، فيظل على صيغة واحدة لجميع الأشخاص...^٣، ونلاحظ في بعض التعاريف السابقة للاسم أنه لا يراعى فيها بعض جوانب الحد القديم، ونعني هنا إيراد الجنس القريب، فهو مرة لفظ، وأخرى كلمة، كما أن جنس اسم الفعل اسم مرة ولفظ أخرى وكلمة تالفة، مما يقود إلى القول بأنه ليس ثمة هوية واضحة لمنهج التعريف الذي يتبعه النحاة، أما ما ورد في تعريف اسم الفعل المذكور آنفاً، فإن كونه يبقى على صيغة واحدة لجميع الأشخاص معارض ببعض اللغات التي دونها لنا القدماء لبعض أسماء الأفعال، فقد ذكر ابن هشام أن (ها) تأتي اسم فعل بمعنى (خذ)، ويقال فيها: (هأء)، وتتنصرف فيقال: هأء، هأء، هاؤما، هاؤن، هاؤم، والذي يعنينا هنا الآن أن اسم الفعل درس هنا مع الأسماء، لكن نحاة آخرين، وبعد إثبات القسمة الثلاثية للكلم، يدرسون أسماء الأفعال في باب الأفعال، فيقولون: " توجد كلمات تدل على معنى الفعل، وليست لها خواصه، وتسمى أسماء أفعال..... وسندرس

^١ - الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دت، ص ٣٢٩.

^٢ - انظر: المحيط، الباب الثالث، أقسام الاسم، ١/١٨٩ وما بعدها. وانظر: جامع الدروس العربية، الباب الثاني، الاسم وأقسامه، ص ٧٤ وما بعدها.

^٣ - المحيط، ١/٢١٧.

^٤ - انظر: مغني اللبيب، ١/٤٥٥.

أسماء الأفعال مع الأفعال"^١، ويشي هذا المنهج في دراسة أسماء الأفعال بمنهج بصري كوفي في آن واحد، وذلك أن مصطلح أسماء الأفعال مصطلح بصري، وهي طائفة مستقلة تدرس بصرياً مع الأسماء، أما الكوفيون، فقد وجدوا أن هذه الأسماء "تعمل عمل الأفعال، فلم يجعلوها لذلك قسماً قائماً بذاته، وأدخلوها في طائفة الأفعال، بل عدوها أفعالاً حقيقية"^٢، فإثبات القسمة الثلاثية للكلمة متفق عليه بصرياً وكوفياً، أما موقع أسماء الأفعال، فهو بصرياً مع الأسماء وتسمى أسماء أفعال، وكوفياً هي أفعال، بمعنى أنه لا وجود لمصطلح أسماء الأفعال في عرف الكوفيين، فهو من المصطلحات البصرية التي لم يعرفها الكوفيون^٣، والرؤية السابقة تأخذ بالمصطلح البصري، فتسمى هذه الكلمات أسماء أفعال، وتأخذ ببعض المنهج الكوفي في دراستها مع الأفعال، ولكن دون اعتبارها أفعالاً حقيقية^٤.

وقد امتد الخلاف ليتجاوز أسماء الأفعال ويشمل أسماء الأصوات أيضاً، فهي أبنية جاءت كأبنية أسماء الأفعال المرتجلة على صيغة جامدة، "أما الغرض منها، فإما خطاب صغار الإنسان وما لا يعقل من الحيوان، وإما حكاية أصوات الحيوان، وقد يجرون الصوت اسماً لصاحبه، فيعاملونه معاملة الأسماء"^٥، وقد احتج البعض على اسمية هذه المواد، وكان منبوع احتجاجهم هو تعريف الاسم الموروث عن القدماء، والذي كان قديماً وحديثاً موضع نقد، فإذا كان الاسم في الجزء الأول من تعريفه ما يدل على معنى، فقد رأى البعض أن هذا المعنى غير متوفر في أسماء الأصوات، لأنه إنما توجه هذه الأسماء إلى ما لا يعقل، فهي إذن لا تدل على معنى مفهوم، فزادوا في تعريف الاسم قيد فهم المعنى، إلا أن هذا القيد الأخير لم يكن مؤثراً في أن يسلم هذا الرأي من معارضة، فقد "دفع هذا الاعتراض بأن المقصود بدلالة الاسم على معنى مفرد مفهوم أنه إذا أطلق فهم عند العالم بالوضع اللغوي معناه، وهذا ينطبق على أسماء الأصوات، فليس الشرط في الاسم أن يخاطب به من يعقل ليفهم معناه، وقيل إنها ملحقة بالأسماء وليست أسماء"^٦، إلا أن الخلاف في اسمية أسماء الأصوات على ما يبدو كان عارضاً، ولم يكن ذا أهمية كبيرة كما هو في أسماء الأفعال، فلم يؤد هذا الأمر قديماً أو حديثاً إلى اعتبار أسماء

^١ - تحرير النحو العربي، ص ٩ - ١٠.

^٢ - مدرسة الكوفة = مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٩٥٨، ص ٢٣٧ - ٢٣٨.

^٣ - نفسه، ص ٣٠٨.

^٤ - انظر: تحرير النحو العربي، ص ٤٨.

^٥ - الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ٣٣٦.

^٦ - النحو الوافي، ١٢٥/٤.

الأصوات قسماً مستقلاً لأقسام الكلمة الأخرى كما صار اسم الفعل، كما لم يؤد هذا الاختلاف أيضاً إلى دراستها في غير باب الأسماء.

– الفعل:

لم يكن تعريف الفعل أوفر حظاً من تعريف الاسم في كتب المحدثين، إذ تتعدد ألفاظ التعريف والمعنى واحد سيراً مع حد القدماء، فالفعل " هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان"^١، أو هو " كل لفظ يدل على حدوث شيء والزمن جزء منه"^٢، وإذا ما قارنا بين هذين التعريفين للفعل وجدنا أن الاختلاف حاصل بين لفظين هما الحدث والمعنى، أما القدماء، فقد استقر عند المتأخرين منهم تعريف الفعل مستخدمين لفظة المعنى، ولكن دون مساواتها مع لفظة الحدث^٣، إلا أن هذا الاختلاف في استعمال لفظ محل لفظ آخر لم يكن ذا أهمية عند المحدثين، ذلك أنهم كانوا يساوون بين الحدث والمعنى، أي إنهما مصطلحان مترادفان، فلا إشكال إذن في استخدام لفظة الحدث في تعريف ولفظة المعنى في تعريف آخر، وهذا ما نستخلصه من قول صاحب النحو الوافي، فالفعل عنده " كلمة تدل على أمرين معاً، هما معنى (أي حدث) وزمن يقتربن به"^٤، ولا أدري ما هو الأساس الذي ساوى فيه بين الحدث والمعنى، وعلى ذلك فإن الفاصل الوحيد بين الاسم والفعل هو عنصر الزمن، فكلاهما يدل على معنى في نفسه، ويجدر بنا أن نتساءل هنا: طالما أن الحدث يساوي المعنى، فهل يصح أن نقول في تعريف الاسم إنه ما دل على حدث غير مقترن بزمن؟ في الواقع، لم يقل بهذا التعريف أي من القدماء أو المحدثين، لقناعة تامة بأن الحدث غير مساو للمعنى، واستعمال لفظة الحدث مساوية للمعنى لم ترد عند المحدثين إلا في تعريف الفعل، فلم يشر أحد في تعريف الحرف مثلاً إلى أنه ما دل على معنى (أي حدث) في غيره، فلماذا كانت هذه المساواة في تعريف الفعل؟ ولماذا وردت لفظة الحدث في تعريف الفعل عند بعض النحاة، ووردت لفظة المعنى في تعريفه عند آخرين من المحدثين مع عدم الإشارة إلى المساواة بينهما؟ ربما أباح بعض المحدثين هذه المساواة في تعريف الفعل فقط اعتماداً على معنى الفعل لغوياً لا اصطلاحاً، وذلك أن ابن هشام كان أشار إلى أن الفعل

^١ - المحيط، ١/١٤١.

^٢ - النحو العصري، ص ١٤.

^٣ - انظر: شرح شذور الذهب، ص ١٤. شرح الحدود النحوية، ص ٧٧.

^٤ - النحو الوافي، ١/٤٥.

لغة هو " نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما"^١، وطالما أن معنى الفعل لغة هو الحدث، و الفعل ما دل على معنى، فساووا بين الحدث والمعنى مساواة ليست صحيحة في نظرنا من حيث مجيئها في التعريف، ذلك أنهم يخلطون في تعريف المصطلح الواحد بين معنيين لغوي واصطلاحي خطأ يؤدي إلى لبس في التعريف واستعمال غير دقيق للألفاظ، وهذا ما لم يفعلوه في تعريف بقية المصطلحات، أي إنهم بذلك يتبعون أساساً متغيرة لتعريف مصطلحات راجعة إلى باب واحد.

فإذا انتقلنا إلى أقسام الفعل عند المحدثين التقليديين، وجدنا أن الفعل إما ماض وإما مضارع وإما أمر، وهذه هي قسمة البصريين للفعل، ثم بعد ذلك تتراوح تعريفات المحدثين لكل قسم منها من حيث الدقة في التعريف كما كانت الحال في حدود القدماء، فمن القدماء من عرف بعض أقسام الفعل بذكر علاماته المميزة فقط، وهو ما أطلق عليه تعريف الفعل بعلاماته، أي إن أس التحديد هو ذكر العلامات الفارقة بين كل قسم من أقسام الفعل، ويرى بعض الدارسين " أن من نهج في تعريف الفعل هذا النهج فميزه من الاسم والحرف بعلامات فارقة إنما سلك في ذلك الطريقة التعليمية التي يأخذ بها المصنفون حيناً لترسيخ سمات الشيء في ذهن الدارس، وهي لا تعني أكثر من تعقب الفعل في مواضع استعماله المختلفة واستقراء ما يتصل به فيها من أداة سابقة له أو لاحقة"^٢، إلا أنه منهج غير ثابت، وانظر إلى تعريف ابن هشام بأقسام الفعل، يقول: " والفعل إما ماض، وهو ما يقبل تاء التأنيث.. أو أمر وهو ما دل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة... أو مضارع وهو ما يقبل لم كلم يقيم، وافتتاحه بحرف من نأيت، مضموم إن كان الماضي رباعياً... ومفتوح في غيره..."^٣، ففي حد الماضي نجد أنه حده بعلامة واحدة فقط من علاماته، أما الأمر فقد حده بمعناه مع علامة من علاماته، والمضارع حده بعلامة من علاماته إضافة إلى ذكر شيء من صفته الشكلية، وهو في هذه الحال لم يعتمد أساساً محدداً للتحديد، مع أنه كان يراعي نظرية الحدود المنطقية كما أسلفنا، إلا أن مراعاته هذه لم تأت في كل حدوده، حتى في حد الأمر الذي أراده خاضعاً للنظرية لم يستطع أن يتجاوز إحدى علاماته ليخرج ما هو خارج الحد منه كأسماء الأفعال، وكان ينقص حده لفعل الأمر أن يضيف إليه قيداً بقوله: ما دل

^١ - شرح شذور الذهب، ص ١٤.

^٢ - مع النحاة، ص ١٨٨.

^٣ - شرح شذور الذهب، ص ٢٠.

على الطلب بذاته، كما فعل الفاكهي^١، إذ بهذا القيد يخرج ما يدل على الطلب بواسطة مع قبول ياء المؤنث، كقولنا: لا تكتبي، وسوى ذلك.

وإذا نظرنا في تعريفات المحدثين لهذه الأقسام، وجدناهم غالباً يسايرون فيها تعريف الفعل بشكل عام من حيث دلالة الفعل على المعنى لا على الحدث، " فالماضي ما دل على معنى في نفسه مقترن بالزمن الماضي.. والمضارع ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال... والأمر ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر..."^٢، وهنا نجد عدم القدرة على الاحتفاظ للفعل بالدلالة على المعنى دون الحدث الذي هو معنى حركي، فإذا كان قد سلم تعريف الماضي والمضارع دون الإشارة إلى الدلالة على الحدث، فإن تعريف فعل الأمر لم يسلم من دونها، ففعل الأمر هو طلب وقوع الفعل، فطلب أي (معنى)، ووقوع أي (حدث)، ويؤكد هذا قول بعضهم أن الأمر طلب إحداث الفعل في المستقبل^٣، وقد كان القدماء أكثر حكمة ودقة في استعمال الألفاظ، فالفاكهي كان يقول في حد الفعل أنه يدل على معنى، حتى إذا ما أراد وضع حدود أقسامه، عدل إلى الدلالة على الحدث، فالماضي مثلاً: " كلمة دلت وضعاً على حدث وزمان انقضى"^٤ مستعملاً كلمة الحدث بدلاً من المعنى، فإذا أراد وضع حد لفعل الأمر قال: " كلمة دلت على الطلب بذاتها مع قبول ياء المخاطبة"^٥، فلم يخرج من دائرة الحدث، ووقع في انسجام في تحديد أقسام الفعل الثلاثة، كما كان في انسجام في تحديد أقسام الكلمة الثلاثة، والانسجام الذي نتحدث عنه هنا خاضع لفكر منطقي، فقد أشار النحاة سابقاً إلى أن الكلمة إما أن تدل على معنى أو لا تدل، فإن دلت، فإما أن يكون هذا المعنى في نفسها أو في غيرها، فإن كان في غيرها فهي الحرف، وإن كان في نفسها، فإما أن يقترن بزمان فهي فعل، وإما لا تقترن بزمان فهي اسم^٦، أما المحدثون فلم يراعوا جانب الانسجام هذا، إضافة على أن تعريفاتهم جاءت قاصرة، فالقول بأن الأمر ما دل على طلب وقوع الفعل بغير لام الأمر مدخل لنحو (صه) في حيز الفعلية، ولا سيما إذا اعتبرنا جانب

^١ - انظر: شرح الحدود النحوية، ص ٨١.

^٢ - جامع الدروس العربية، ص ٢٧.

^٣ - انظر: النحو والصرف، ص ١٢.

^٤ - شرح الحدود النحوية، ص ٧٩.

^٥ - نفسه، ص ٨١.

^٦ - انظر: المقرب، ٤٦/١.

المعنى في تعريف الفعل، فإن (صه) تدل على معنى في نفسها، ويطلب بها وقوع فعل هو السكوت بغير لام الأمر، فهي فعل وفق هذا التعريف للمحدثين مع أنهم لا يقولون بذلك. ومن المحدثين من راعى هذا الجانب ولكن بطريقة أخرى تضعنا أمام تعريفين للفعل باستعمال لفظة المعنى مرة، ولفظة الحدث مرة أخرى، وذلك كأن يقال إن الفعل " يدل على معنى في نفسه مقترن بزمان"^١، وذلك عندما يكون الحديث عن تعريف أقسام الكلمة، فيستعمل كلمة معنى في التعريف تماشياً مع تعريف الكلمة بأنها ذات معنى، وهذا المعنى إن اقترن بزمان فهو الفعل، وعندما يكون الحديث عن الفعل وأقسامه يقال: " الفعل في اصطلاح النحاة ما دل على حدث مقترن بزمان... الماضي وهو ما دل على حدث مقترن بالزمن الماضي..."^٢، منتقلاً إلى دلالة الفعل على الحدث لا المعنى، فالفعل بداية دال على معنى مقترن بالزمن، وأخيراً دال على حدث مقترن بالزمن، وهذا الحدث إن اقترن بالزمن الماضي فالفعل ماضٍ، وإن اقترن بالزمن الحاضر أو المستقبل فهو مضارع، أما الأمر فليس حدثاً مقترناً بالزمن المستقبل، وإنما هو طلب حصول الحدث في المستقبل، وللنظر الآن في جانب من جوانب تأثير استعمال إحدى لفظتي الحدث والمعنى في التعريف كما يبدو لنا من أقوال النحاة.

– الأفعال الناقصة:

إن من يستعمل لفظة (المعنى) في تعريف الفعل الماضي مثلاً يقول: إن (كان) الناقصة فعل ماض ناقص، وكذلك من يعرف الفعل بدلالته على الحدث، فهي عنده أيضاً فعل ماض ناقص، أما الفريق الأول فهو قسمان: قسم يقول بالمساواة بين المعنى والحدث، وآخر لا يقول بهذه المساواة، أما الأول، فيرى أن سبب تسمية كان ناقصة أنها تدل على " حدث ناقص (أي معنى ناقص)، لأن إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة في الجملة الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب، فالاسم المنصوب هو الذي يتم المعنى الأساسي الناقص، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة، وهذا يخالف الأفعال التامة، فإن المعنى الأساسي يتم بمرفوعها، فكان الناقصة مثلاً تدل مع اسمها على حصوله ووجوده وجوداً مطلقاً (وهو ضد العدم)، وهذا معنى غير مراد ولا مطلوب، فإذا جاء الخبر تعين المعنى المطلوب وتحدد... وليس السبب في تسميتها ناقصة أنها تتجرد للزمان وحده ولا تدل معه على حدث (معنى) كما يقول بعض

^١ - النحو والصرف، ص ١٢.

^٢ - نفسه، ص ٢٢٤.

النحاة...^١، وفي هذا الكلام نجد إصراراً على استعمال لفظة الحدث مساوية للمعنى، فوقع الرجل في التناقض، ذلك أن كان الناسخة كما يقول هو تدل على معنى تام وليس ناقصاً، وهذا المعنى هو ما ذكره وهو الوجود المطلق، والمعنى الناقص ليس معنى كان الناسخة، إنما هو المعنى المراد من الجملة كاملة، وليس هذا مقتضراً على منصوب كان الناسخة، فإن منصوب الأفعال المتعدية كلها، والمنصوبات الأخرى التي يسميها النحاة فضلات كالحال والتمييز، مؤثرة في المعنى، ولا يتم المعنى الأساسي للجملة إلا بها، ولا يفهم المقصود من الجملة إلا بها، بل قد يتوقف المعنى عليها ويغير تجاهلها المعنى كاملاً، والأمثلة على ذلك أكثر من أن نذكرها، والمسألة غنية عن التمثيل لها، وعلى ذلك فكل الأفعال المتعدية، بل وكل الأفعال التي يأتي بعدها في الجملة اسم منصوب محقق للمعنى يجب تسميتها ناقصة، فإن قلبي: جاء زيد راكضاً، ليس المعنى المطلوب هو الإخبار بمجيء زيد، ولا سيما إن كانت هذه الجملة جواباً لسؤال سائل يسأل: كيف جاء زيد؟ فهو على علم بمجيئه، ولكنه يسأل عن هيئة زيد وقت المجيء أو شكل هذا المجيء، ومجرد الإخبار بالقول: جاء زيد، لا يحقق المعنى، ليبقى معنى ناقصاً ولكن ليس معنى الفعل جاء هو الناقص، وإنما معنى الجملة ليأتي المنصوب ويعين المعنى ويتممه على غرار المثال المذكور سابقاً، ولذلك لا نقول: إن الفعل (جاء) فعل ماض ناقص.

وعلى هذا، فالكلام السابق مردود من وجهين: الأول ما ذكرناه من حاجة الفعل إلى منصوبه ليتعين المعنى، والثاني أن كان دالة على معنى تام، فإذا قلنا (ضرب) دون ذكر المفعول، فإن للفعل ضرب معنى هو اللطم، أما الحدث الذي يدل عليه فهو الحركة المدركة بالحواس التي يثيرها الفعل ضرب، ويقتضيها الضرب، فالحدث متضمن في نفس الفعل، والمعنى هو معنى عام، لكنه تام غير ناقص، فإذا قلنا: (كان) باعتبارها الناسخة، فإن لها معنى هو الوجود، وكما أن الضرب يقتضي ضارباً، فكذلك الوجود يقتضي موجوداً، فالضارب فاعل والموجود اسم، والحدث الذي تتضمنه كان هو حركة كون الوجود في زمن ماض لا مطلقاً كما ورد في الكلام السابق، وعلى هذا فإن كان تدل على معنى وحدث كما نرى.

ومن هذا الفريق من رأى أن الفعل الناقص لا يدل على أي معنى، والمعنى المقصود هنا هو المعنى اللغوي، ويقصر هذا الأمر على كان وحدها، ويعني هذا أنه يعلل سبب تسمية كان وحدها بالناقصة، فجاء تعليله قاصراً لأنه لم يشمل كل باب الأفعال الناقصة، أما رؤيته، فهي أن

^١ - النحو الوافي، ١/٤٩٦.

كان إنما هي فعل ناقص " لأنه فقد معناه اللغوي، لقد أصبح لفظاً لا معنى له، وليس فيه شيء إلا فكرة الزمن الناتجة عن ميكانيكيته المتحركة...^١، ولا ندري ما هي هذه الميكانيكية المتحركة التي منحت الفعل الناقص دلالة على الزمن دون الحدث، فهل هي دالة على حدث أم لا؟ وإن كان لفظاً لا معنى له، فهو في الحقيقة ليس في عداد الكلمات، فهو ليس اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً، فشرط الكلمة بأقسامها هو الدلالة على معنى، لكن الكلام السابق متلو بالقول: " لقد أصبح مجرد أداة نحوية لا تختلف في شيء عن بقية الأدوات"^٢، مما يعني الوقوع في تناقض ظاهر، فالأدوات سواء أكانت حروفاً أم أسماء لها معان في نفسها أو في غيرها، وطالما أصبحت كان مثل بقية الأدوات فهذا يعني أن لها معنى، بخلاف قوله الأول بتجردها من المعنى الذي لم يخرجها من حيز الفعلية فقط، بل من حيز الكلمة كلها، ثم يعتذر الباحث عن ذلك كله ليقول عكس الكلام الأول: " لقد ظلمنا الفعل الناقص بهذا الحكم ظلماً كبيراً، فالواقع أن الفعل الناقص لا يفقد شخصيته الفعلية كاملة، إذ نراه يتخذ من المبتدأ ما يشبه الفاعل الذي كان له في حال تمامه من حيث التطابق في الجنس وعدم التطابق في العدد ومن حيث الترتيب..."^٣، وعلى القارئ أن يأخذ بأحد هذين الرأيين المتناقضين، ليعود الباحث بعد أن يحزم القارئ أمره فيقرر أن وظيفة الفعل الناقص (كان) هي أن " يعطي الجملة الاسمية فكرة الزمن التي كانت تحتاج إليها"^٤، ونفهم من هذا أنه عاد لظلم الفعل الناقص، فكانت توبته توبة غير نصوح، ولو برر نقصانه بأنه لا يتخذ فاعلاً كسائر الأفعال التامة بل يدخل على جملة اسمية على اعتبار أنه تعرض لهذه المسألة في اعتذاره لكان فعل خيراً في نظرنا.

أما القسم الثاني من الفريق الأول، فيقول بدلالة الفعل على معنى، ولكن دون المساواة بين المعنى والحدث، أما سبب تسمية الأفعال الناقصة بهذا الاسم، فهو " لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام، فمنصوبها ليس فضلة، بل هو عمدة لأنه في الأصل خبر للمبتدأ، وإنما نصب تشبيهاً له بالفضلة، بخلاف غيرها من الأفعال التامة، فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع، ومنصوبها فضلة خارجة عن نفس التركيب"^٥، ونأتي على هذا الكلام شيئاً فشيئاً، فالأفعال الناقصة كما جاء فيه لا يتم بها وبمرفوعها كلام تام، فما هو

^١ - المحيط، ٦/٢.

^٢ - نفسه، ٦/٢.

^٣ - نفسه، ٦/٢.

^٤ - نفسه، ٧/٢.

^٥ - جامع الدروس العربية، ص ٣٦١. والكلام نفسه في سلم اللسان، ص ٢٢٦.

الكلام التام؟ يعرف هذا الفريق الكلام بالقول: " هو الجملة المفيدة معنى تاماً مكتفياً بنفسه"^١، وإذن، فقوله: لا يتم بها وبمرفوعها كلام تام، ولا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام، أي لتتم الفائدة، هو حكم منطبق على كل الأفعال المتعدية التي لا يتم بها وبمرفوعها كلام وفق التعريف السابق للكلام، أي لا تؤلف الأفعال المتعدية مع مرفوعها معنى تاماً مكتفياً بنفسه، وهي مع ذلك لا تسمى ناقصة، كما أن منصوبها فضلة في عرف هذا الفريق مع أنه متمم للمعنى، بخلاف منصوب كان، فهو ليس فضلة بل عمدة، والعمدة هي المسند والمسند إليه، أما تعريف الفضلة عند هؤلاء النحاة فهو أنها: " اسم يذكر لتنميط معنى الجملة، وليس أحد ركنيها، أي ليس مسنداً ولا مسنداً إليه"^٢، وإذن، يرى أصحاب هذا الرأي أن اسم الفعل الناقص مسند إليه، وخبره مسند، ولأن الفعل الناقص فعل، فهو مسند أيضاً، ليكون ترتيب جملة الفعل الناقص: (مسند، مسند إليه، مسند).

أما أن الكلام ينعقد مع الأفعال التامة بذكر المرفوع بخلاف الناقصة، فقد ذكرنا أن الأفعال التامة المتعدية بحاجة إلى منصوبها لينعقد كلام، أي معنى تام مكتفى به، وما ينعقد مع المرفوع هو المركب الإسنادي الذي يسميه هذا الفريق جملة^٣، وهم لا يسمون الجملة كلاماً حتى تكون مفيدة معنى تاماً مكتفياً به^٤، فالتفاضل بين الجملة والكلام إنما هو من ناحية إفادة المعنى التام أو عدمها، أما الإسناد فهو في الجملة والكلام موجود، ليكون عدم إفادة الفعل الناقص مع مرفوعه معنى تاماً إشارة إلى احتمال إفادة معنى غير تام، أي جملة، ليتشابه الفعل الناقص مع الفعل المتعدي في هذه الناحية، لتكون عدم إفادة الفعل الناقص مع مرفوعه معنى تاماً لا تشكل سبباً لتسميته بالناقص، وما يعيننا الآن هنا هو أن هذا الرأي لا يتعرض لعدم دلالة (كان) على المعنى، ولا يتكئ على هذا لتعليل نقصانها.

ومثل ذلك ورد عند القائلين بدلالة الفعل الماضي على الحدث عند تعريفه، إلا أنهم يتكئون على الدلالة على الحدث لتعليل تسمية الأفعال الناقصة بهذا الاسم، فهي " سميت ناقصة لأنها لا يتم بها مع مرفوعها معنى مفيد، بل لا بد لها من المنصوب حتى يتبين المقصود ويتم المعنى، فقولنا: كان زيد، يدل على الوجود المطلق الذي هو ضد العدم، وهو غير مراد، وإنما

^١ - جامع الدروس العربية، ص ١٤.

^٢ - نفسه، ص ٢٤ - ٢٥.

^٣ - نفسه، ص ١٣.

^٤ - نفسه، ص ١٤.

يتم هذا المعنى الناقص بقولنا: كان زيد ناجحاً، فتحصل الفائدة ببيان الصفة التي كان زيد عليها، أما الفعل التام فينقصد به مع مرفوعه معنى واضح كقولنا: درس زيد وأكل عمرو، فالجملتان تفيدان أن حدثاً قد وقع (الدرس والأكل) وأن إنساناً معيناً هو الذي قام بهذا الحدث (زيد وعمرو)، أما المنصوب ففضلة هنا لأنه مفعول، وعمدة في الأفعال الناقصة لأنه في الأصل خبر للمبتدأ^١، وهذا الكلام فيه نظر، فما هو مقياس الفائدة التي يتحدثون عنها؟ يقولون: إن دلالة قولنا: (كان زيد) على الوجود المطلق معنى غير مراد، وهو معنى ناقص يتم بذكر الخبر، ولكن كيف قرروا أن قولنا: (أكل زيد) يحقق المعنى المراد؟ أليس ممكناً أن يكون المراد هو الشيء الذي أكله زيد؟ وإذا كانت الفائدة قد حصلت عند ذكر الخبر ببيان الصفة التي كان زيد عليها، فلماذا لا يقولون إن الفائدة في مثل قولنا: (جاء زيد راکضاً) تتحصل بذكر الحال لبيان الصفة أو الحالة التي جاء زيد عليها؟

الجملتان مع الفعل التام المذكورتان سابقاً تفيدان وقوع حدثين هما الدرس والأكل، وتفيدان أن هناك من قام بهذين الحدثين، أفلا نستطيع أن نقول: إن قولنا: (كان زيد) يفيد أن حدثاً وقع هو الكون أو الوجود، وأن إنساناً معيناً وقع عليه حدث الوجود هذا وهو زيد؟ لم يرد هذا الكلام هنا، ما يعني أن سبب تسمية الأفعال الناقصة وفق هذا الرأي هو خلوها من الحدث، أما كون منصوب التامة فضلة ومنصوب الناقصة عمدة، فمبني على أن التامة تكتفي بالمرفوع لتحقيق معنى واضح ومفيد دون ذكر المنصوب، أما الناقصة فلا يجري عليها هذا الحكم وفق معيار غير دقيق لتحقيق الفائدة وعدمها، ونرى أن منزلة مفعول الأفعال التامة هو بمنزلة منصوب الأفعال الناقصة من حيث تحقق الفائدة المراد الحديث عنها، وينجر هذا الكلام على سائر منصوبات الأفعال التامة التي تسمى فضلات، والفائدة المراد تحققها منها لا يكشف عنها إلا سياق الكلام ومقتضى الحال في الجمل، ومن هنا فقد عدل بعض المحدثين عن تسمية تلك المنصوبات فضلات، ورأوا أن هذه التسمية اعتبارية خارجة عن الحس اللغوي والمعالجة اللغوية لقضايا العربية^٢، فاستحسن بعضهم تسميتها بالتكملات، فقالوا تكملات الفعل وتكملات الاسم^٣.

^١ - النحو والصرف، ص ٦٩ - ٧٠.

^٢ - انظر: في النحو العربي، ص ٩٣ وما بعدها.

^٣ - انظر: المحيط، ٩١/٢ وما بعدها، وتكملات الفعل هي: المفعول به، المفعول معه، المفعول لأجله، المفعول المطلق، الظرف، المجرور بالحرف، وتكملات الاسم هي: النعت، الحال، التمييز، البدل، التوكيد، عطف البيان، المضاف إليه.

– خلاصة تحديد الفعل:

يلاحظ الدارس أن النحاة المحدثين بعد أن فرغوا من تحديد الفعل بأقسامه على غرار أجدادهم التقليديين لم يسعوا بعدها إلى التدليل على احتواء هذه التعاريف ما ينضوي تحتها من أفعال، فهم عندما يتحدثون عن فعلي التعجب وأفعال المدح والذم نراهم لا يسعون إلى تطبيق تعريف الفعل على هذه الأفعال، بل جل ما كانوا يقومون به أنهم إذا تعرضوا لأسلوب المدح والذم قالوا: "وله أفعال جامدة خاصة ملازمة للمضي وهي: ١- نعم وبئس، ٢- حبذا ولا حبذا"^١، أو يقولون في نعم وبئس أنهما "فعالان جامدان لا يستعملان إلا في المدح والذم"^٢، ويشير بعض الدارسين إلى أن نعم وبئس لا يقتصران بزمان، إلا أن ذلك لا يخرجهما عندهم من حيز الفعلية، إذ يقولون: "ومع أن كلا منهما يعرب فعلاً ماضياً فإنه متجرد من دلالة الزمنية ومنسلخ عنها بعد أن تكونت منه ومن فاعله جملة إنشائية غير طلبية يقصد منها مجرد إنشاء المدح العام أو الذم العام، من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض... فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من الإنشاء المحض غير الطلبي لا دلالة فيه على زمن مطلقاً..."^٣، وقائل هذا الكلام إذن غير مهتم بما جرى من خلاف بين البصريين والكوفيين حول فعلية هذه المواد، فلا يناقش حججاً ولا يدعم رأياً، وإنما يخلص إلى رأي بصري بالقول بفعلية هذه المواد، وكوفي بالقول بعدم دلالة هذه المواد على الزمان، مع أن البصريين كانوا يرون أن دلالة هذه المواد الزمنية "مقصورة على الآن، لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع"^٤، وكلام البصريين هذا ينم عن تضمن أفعال المدح والذم الدلالة الزمنية، لكنه زمن غير متصرف، وهو كلام مؤداه تطبيق حد الفعل على هذه المواد لإثبات فعليتها، أما المحدثون، فلم يهتم جمهورهم بذلك، وكأن للتعريف عندهم غاية أخرى ليست بالتأكيد لم شمل العناصر المعروفة تحته.

ومن المحدثين من استعرض آراء البصريين والكوفيين حول هذه المسألة، وانتهى إلى ترجيح رأي على رأي دون استظهار ذاتي للأدلة، فإذا قيل: اختلف في فعلية نعم وبئس، قال: "والذي يظهر للباحث أن أدلة البصريين أقوى وأشد أسراً من نواح شتى يضيق المقام

^١ - النحو العصري، ص ٢٥٦.

^٢ - المحيط، ٦/٣.

^٣ - النحو الوافي، ٢٩٩/٣ - ٣٠٠.

^٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٢١/١.

بسردها"^١، وهذا المنهج سائر على أسلوب التعجب، فقد اختلف البصريون والكوفيون قديماً في صيغة (ما أفعله)، فهل (أفعل) فعل أم اسم؟^٢، كما اختلفوا في (ما)، أتعجبية هي أم استفهامية؟ أما (ما)، فيرجح بعض الباحثين القول بأنها استفهامية كما يرى الفراء^٣، وقال آخرون هي تعجبية^٤، أما الصيغة فهي فعلية كما قال البصريون، واستدل بعضهم بأن "مذهب البصريين في هذا أقوى حجة ومسيرة لقواعد النحو، فقد استطاع البصريون أن ينقضوا كل ما استدل به الكوفيون، أضف إلى ذلك ما يقتضيه اعتبار (ما) قبلها استفهامية من نصب المفعول بعد الفعل"^٥، وفي كل ذلك لا يوجد اعتماد على حد الفعل وحد الاسم لإثبات فعلية هذه المادة أو اسميتها، ولكن كان ثمة اعتماد على بعض علامات كل من الاسم والفعل، إلا أن هذا الاعتماد على العلامات المميزة لم يطبقه على صيغة (أفعل به)، ومع أنهم لم يختلفوا في فعلية هذه المادة، لكنهم اختلفوا أهي فعل أمر لفظاً ومعنى، أم فعل أمر لفظاً ماضٍ معنى؟ والذي نلاحظه أنهم اعتمدوا على جانب تأويل الأسلوب كاملاً في خلافهم، فهي أمر لفظاً ومعنى على تأويل قولنا: ما أحسن زيداً، بالقول: صف زيداً بالحسن كيف شئت، وهو أمر لفظاً ماضٍ معنى إذا أولناه بالقول: صار زيد ذا حسن^٦، "وثمره الخلاف بين جعله أمراً صورة ماضياً حقيقة وجعله أمراً صورة وحقيقة، أنه لو اضطر شاعر إلى حذف هذه الباء الداخلة على المتعجب منه لزمه أن ينصب ما بعدها على رأي الفراء ومن تابعه لأنه مفعول به، وأن يرفعه على رأي الجمهور لأنه فاعل"^٧.

ويكتفي الباحثون بعرض آراء البصريين والكوفيين في هذه المسألة، فمنهم من لا يعقب عليه، ومنهم من يقول بترجيح رأي على رأي^٨، ويرى الأستاذ عبد السلام هارون أن القول بمقالة الكوفيين من حيث كون صيغة (أفعل) أمراً لفظاً وحقيقة أفضل وأقرب إلى الصحة، "وذلك لما فيه من بقاء اللفظ على معناه وبعده عن التأول والتكلف والخيال، كما أنه لم يعهد مجيء الأمر بمعنى الماضي وإنما المعهود العكس، أي أن يجيء الماضي بمعنى الأمر كقوله:

^١ - الأساليب الإنشائية = الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ١٩٧٩، ص ١٠٠.

^٢ - انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٢٦.

^٣ - انظر: الأساليب الإنشائية، ص ٩٦.

^٤ - انظر: جامع الدروس العربية، ص ٥١.

^٥ - الأساليب الإنشائية، ص ٩٨.

^٦ - انظر تفصيل ذلك في: الأساليب الإنشائية، ص ٩٨ - ٩٩.

^٧ - جامع الدروس العربية، ص ٥٣ - ٥٤.

^٨ - انظر: معجم النحو، عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٢، ص ١٠٩.

(اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه) ^١، وما نريد أن نقوله هنا بعد كل ذلك أن المحدثين لم يعمدوا إلى تصحيح حد الفعل بأقسامه والتدقيق فيه كما لم يعمدوا إلى ذلك في حد الاسم لينهوا الخلاف البصري الكوفي القديم حول اسمية مادة أو فعليتها، وإنما نراهم يعتمدون الحدود القديمة، ومن ثم يحيون خلافاً قديماً، فمنهم من يرجح رأياً على رأي ويفتتح به خلافاً آخر مع محدث آخر، ومنهم من يفضل الصمت بعد عرض الاختلاف القديم، مما يعني أنه لم يعد للتعريف عند المحدثين تلك الأهمية التي كانت للحدود عند القدماء الذين كانوا يسعون أحياناً إلى لم شمل العناصر المعرفة تحت لواء التعريف، وليس الحديث الآن عن مدى نجاحهم في محاولتهم هذه، ولكن سعيهم هذا يدل على أهمية الحد عندهم، ويدل على ماهية وظيفته التي نراها تحولت عند المحدثين إلى مجرد وظيفة تمييز أولية لم تنته خلافاً ولم تثبت رأياً، وحتى النحاة الذين حاولوا بعد تعريف الفعل إدراج ما هو خلافي فيه، فإننا نراهم يعتمدون في التدليل على صحة مذهبهم بطرح مسألة أخرى كانت ولا تزال مسألة خلافية، كأن يبرهن أحدهم على فعلية نعم وبئس بعد ذكر تعريف الفعل بقوله: "والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان بحسب وضعه، فلا إشكال بما تجرد منه عن الزمان كليس وعسى وأفعال المدح والذم والتعجب، لأن هذه مقترنة بالزمان وضعاً ولكنها تجردت عن معنى الحدث والزمان لشبهها بالحرف فجمدت" ^٢، وكنا أشرنا إلى رأي البصريين في دلالة أفعال المدح والذم على الزمان، وكان الأولى بصاحب هذا الرأي أن يجعل هذه المواد التي ذكرها من قبيل الحروف، فطالما أنه يرى أنها تجردت من معنى الحدث والزمان، فلم يبق لها إذن أي ارتباط بالمادة الفعلية سوى أنه أبقى دلالتها على معنى، وليست الدلالة على المعنى خاصة بالفعل كما سبق وبيننا.

– اللزوم والمتعدي:

لا بد لنا قبل أن نغادر الفعل من أن نشير إلى مسألة أخرى تتعلق بتقسيمه، وهي أقسامه من حيث اللزوم والتعدي، ونذكر أولاً تقسيم الفاكهي مع حدود هذه الأقسام، قال الفاكهي: "والفعل ثلاثة أقسام: لازم ومتعد وواسطة، حد اللزوم: ما لا مفعول به له أو له بواسطة فقط... حد المتعدي: ما له مفعول بغيرها" ^٣، أما الواسطة فهو ما لا يوصف بلزوم أو تعد وهو الفعل

^١ - الأساليب الإنشائية، ص ٩٩.

^٢ - سلم اللسان، ص ٨.

^٣ - شرح الحدود النحوية، ص ١٣٣ - ١٣٤.

الناقص^١، ونستخلص من قول الفاكهي شيئين: الأول: إن الفعل الناقص لا يوصف بلزوم أو تعد، وقوله: وهو الناقص، ربما يكون إشارة إلى سبب تسمية هذه الأفعال بالناقصة، فهذه الأفعال كما نرى تختلف عن الأفعال التامة في شيئين: الأول عدم وصف المرفوع بعدها بأنه فاعل، بل هو اسمها المشبه بالفاعل وليس فاعلاً نحويًا، مع أننا نعلم أن لا بد لكل فعل من فاعل، والثاني أن الأفعال توصف بالتعدي واللزوم، ولما لم يكن لهذه الأفعال فاعل أو مفعول كالأفعال التامة فقد خرجت من القسمة ووصفت بالواسطة، وربما كان في هذين الأمرين اللذين تخلف فيهما الفعل الناقص عن الفعل التام ما يسهم في وضع حد لاختلاف النحاة حول تعليل تسميتها بالناقصة إذا ما أردنا تجاوز مسألة الدلالة على الحدث.

والأمر الثاني الذي نلاحظه في حدود الفاكهي هو: أنه جعل المتعدي بالحرف من باب اللزوم، وهو موضوع في باب اللزوم بقيد مذكور في الحد وهو قوله: أو له بواسطة فقط. ويشاركة في هذه القسمة السيوطي، ولكنه يضيف إليها قسمًا رابعًا، ويختلف معه في صياغة الحد، ذلك أن أقسام الفعل عند السيوطي أربعة، جاء ذلك في باب العوامل من الهمع^٢، بمعنى أن أقسام الفعل أربعة بحسب عمله وهي: " لازم ومتعد وواسطة لا يوصف بلزوم ولا تعد وهو الناقص كان وكاد وأخواتهما، وما يوصف بهما أي باللزوم والتعدي معاً لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح على الأصح... ولمّا تساوى فيه الاستعمالان صار قسمًا برأسه، ومنهم من أنكروه"^٣، وكان الفاكهي قد عدّ هذه الأفعال التي تصل إلى مفعولها مباشرة تارة وبالحرف تارة أخرى من باب المتعدي، فلم يجعلها قسمًا برأسه كما فعل السيوطي، وقيود الفاكهي في الحد تشير إلى ذلك صراحة، إلا أن ما أورده الفاكهي من علامات اللزوم جعله السيوطي حدًا له، إذ حدّ اللزوم بأنه: " ما لا يبنى منه مفعول تام أي بغير حرف جر"^٤، وهذا يعني أن السيوطي يجعل المتعدي بالحرف من باب اللزوم أيضًا، ولا يختلف مع الفاكهي إلا في هذا القسم الرابع، ونود أن نؤكد هنا مرة أخرى على أن الحدود التي وضعها السيوطي والفاكهي تدخل المتعدي بالحرف في باب اللزوم بقيد يتضمنه الحد، ولننظر بعد ذلك في تقسيم بعض المحدثين التقليديين للفعل من هذا الجانب، إذ يرى بعضهم أن الفعل ثلاثة أقسام: " ١- ما لا يوصف بتعد ولا لزوم

^١ - انظر: شرح الحدود النحوية، ص ١٣٣.

^٢ - انظر: همع الهوامع، ٨٠/٢.

^٣ - نفسه، ٨٠/٢.

^٤ - نفسه، ٨١/٢.

وهو كان وأخواتها مما لا يرفع فاعلاً ولا ينصب مفعولاً به، ٢- اللازم وهو ما لا ينصب المفعول به أي لا يتعدى أثره فاعله ولا يتجاوز به...٣- المتعدي وهو ما يتعدى أثره فاعله ويتجاوز به إلى المفعول به^١، وهي أقسام الفاكهي نفسها، فالأول هو الذي سماه الفاكهي والسيوطي واسطة، ولكن التعريفات الواردة هنا لا تعطينا فكرة عن مكان المتعدي بالحرف بالمقارنة مع حد الفاكهي، كما أننا نجد عدم الانسجام واضحاً في التعريفين السابقين، فاللازم ما لا ينصب المفعول به، وإذا وقفنا هنا دخل المتعدي بالحرف في باب اللازم، لأنه وإن تعدى بالحرف فإنه لا ينصب ما يتعدى إليه، بل يكون مجروراً بحرف جر أصلي، إلا إذا حذف الحرف، ثم يأتي التفسير بعد (أي) بالقول: لا يتعدى أثره فاعله، وهذا الكلام مختلف شكلاً ومضموناً عن الأول، ذلك أن المتعدي بالحرف يتعدى أثره فاعله وإن لم ينصب ما يتعدى إليه، مما يجعلنا نضع المتعدي بالحرف في باب المتعدي، ولا سيما أنه يعرف المتعدي بالحرف بأنه: ما يتعدى أثره فاعله، ولم يقل هنا: ما نصب مفعولاً واحداً أو أكثر على غرار تعريف اللازم، مما جعل هذين التعريفين قاصرين عن التفريق بين المتعدي واللازم، ومضطربين من ناحية منهجية التعريف المتبعة، ليأتي دور التوضيحات اللاحقة، وذلك أن التعريف السابق متلو بالقول: "ينقلب اللازم متعدياً بإحدى الطرق التالية: أ- ينقله إلى باب أفعل، ب- ينقله إلى باب فعل...، ج- بواسطة حرف الجر...، د- إن دل على مفاعلة...^٢، وأول ما نستطيع أن نقوله هنا: إن اللازم لا ينقلب إلى متعد بعد زيادة همزة التعدية أو تضعيف عينه أو تغيير بنائه ليدل على المفاعلة، ذلك أننا نرى أن مادة أفعل وفعل وما دل على مفاعلة أبنية أخرى لها وزن آخر غير الوزن الذي كان عليه الفعل اللازم، فالأبنية التي صار عليها بناء اللازم مختلفة شكلاً ومعنى عنه، فلا حاجة بنا إلى القول بأن اللازم صار متعدياً، بل هذه الأبنية متعدية بالأصل، ومن هنا تراوح عدد الأشياء التي تصير اللازم متعدياً بين القلة والكثرة، فإن كانت هنا أربعة فهي عند غيره خمسة، أربعة منها تفيد تغير البناء، وواحد أخير بإسقاط حرف الجر توسعاً^٣، والتعريف السابق كما تعريفات القدماء لم يحد اللازم ببناء محدد، إنما تحدث هؤلاء خارج الحد والتعريف عن اختصاص اللازم ببعض الأبنية التي إذا جاء عليها الفعل حكمنا على لزومه قطعاً كبناء فعل

^١ - النحو والصرف، ص ٣٤٠.

^٢ - نفسه، ص ٣٤٢.

^٣ - انظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ٥٨.

وتفعل وغيرهما^١، مما يعني أن القول بتحول فعل اللازم إلى أفعال المتعدي قول باطل لأنهما بناءً على مختلفان شكلاً ومعنى، هذا إلى جانب أن (أفعل) في قولنا: أكرمت زيداً، ليس في باب اللازم حسب التعريف والحد بعد أن زيدت على الفعل (كرّم) اللازم همزة التعدية، لأن (أكرم) طلب مفعولاً به نصبه وتعدى أثر فاعله إليه، فأخرجه هذا عن حد اللازم ووضع في باب المتعدي بالأصالة لا بالنقل، أما قوله: بوساطة حرف الجر، فهذا الكلام يعني أن المتعدي بحرف الجر إنما هو في باب المتعدي عنده لا اللازم، وهذا ما لم يكن معبراً عنه في التعريف السابق، إضافة إلى أن القدماء لم يقولوا بهذا الكلام، لكنهم قالوا: إن اللازم يتعدى للمفعول بحرف الجر، لكن ذلك لا يخرج من باب اللازم، فلم يقلبه متعدياً عندهم^٢.

إذن، أقسام الفعل ثلاثة هنا: لازم ومتعد وواسطة، وما يستعمل لازماً ومتعدياً فهو في باب المتعدي في التقسيم السابق خلافاً للسيوطي، ومن المحدثين من يقسم الأفعال ثلاثة أقسام أيضاً من حيث اللزوم والتعدي، فيقول: "الفعل التام ثلاثة أنواع: نوع يسمى المتعدي وهو الذي ينصب بنفسه مفعولاً به أو اثنين أو ثلاثة من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر... ونوع يسمى اللازم أو القاصر وهو الذي لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر وإنما ينصبه بمعونة حرف جر. ونوع مسموع يستعمل متعدياً ولازماً مثل شكر ونصح"^٣، ونود أن نشير أولاً إلى أن التقسيم السابق هو للفعل التام، فهو إذن مخرج للناقص الذي لا يوصف بلزوم أو تعد، فهذا قسم برأسه كما يقول صاحب النحو الوافي^٤، فأقسام الفعل عنده أربعة، لكن أقسام التام ثلاثة، فهو إذن يراعي تقسيم السيوطي الذي ذكرناه سابقاً، وهو مثل السيوطي يجعل المتعدي بالحرف في باب اللازم، ويختار تعريفاً أقرب إلى الدقة عندما يقول: ما نصب أو ما لا ينصب، لكنه يجانب الصواب قليلاً عندما يقول: وإنما ينصبه بمعونة حرف الجر، ذلك أن اللازم لا ينصب الاسم بمعونة حرف جر، فما بعد حرف الجر مجرور لا منصوب، وكان من الأصح لو قال: وإنما يتعدى أثره فاعله بمعونة حرف الجر، والأكثر صحة من كل ذلك في رأينا ألا يأتي على ذكر المتعدي بحرف الجر، فإن تعريف اللازم بالقول: ما لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر، كاف لإدخال المتعدي بحرف الجر في باب اللازم دون أية إضافات، وعلى هذا فأقسام الفعل هنا

^١ - انظر مثلاً: همع الهوامع، ٨١ / ٢.

^٢ - نفسه، ٨١ / ٢. شرح الحدود النحوية، ص ١٣٣.

^٣ - النحو الوافي، ١٢٥ / ٢ - ١٢٦.

^٤ - نفسه، ١٢٥ / ٢، حاشية (١).

أربعة إذا عمّنا مصطلح الفعل ليشمل الناقص، وهي لازم ومتعد وواسطة، وما يستعمل لازماً ومتعدياً.

ومن المحدثين من قسم الفعل إلى قسمين فقط، وإن كنا لاحظنا أن السيوطي يذكر أقسام الفعل من حيث التعدي وال لزوم عند حديثه عن العوامل، وكذلك فعل ابن هشام قبله^١، أي هي أقسام الفعل من حيث العمل، نجد كثيراً من المحدثين يقسمون الفعل باعتبار معناه، وهم يريدون الحديث عن أقسامه من حيث التعدي وال لزوم، إذ يقولون: " يقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعد ولازم"^٢، وربما كان معنى الفعل هنا هو أن يحتاج استكمال معنى الجملة إلى فاعل ومفعول فهو متعد، أو أن يكفي المعنى بالفاعل فهو لازم، إلا أن قولهم بعد ذلك في الفعل المتعدي مثلاً أنه " ما يتعدى أثره فاعله ويتجاوز به إلى المفعول به"^٣، يوحي بتضمن القول عمل العامل أكثر من تضمنه معنى العامل، وعلى هذا فإننا نرى بأن القول بتقسيم الفعل من حيث معناه أقل دقة من القول بتقسيمه من حيث عمله، ونحن نريد الحديث عن التعدي وال لزوم، وهذا التعريف ل لازم يضع المتعدي بالحرف في باب الأفعال المتعدية لما ذكرناه سابقاً، إضافة إلى أن قولهم: يقسم الفعل من حيث معناه يساهم في وضع المتعدي بالحرف في باب الأفعال المتعدية، ذلك لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى، ويسمونه مفعولاً به غير صريح^٤.

ومن النحاة من قسم الفعل إلى قسمين أيضاً، لكنه اتبع طريقة أخرى في التعريف وردت سابقاً عند صاحب النحو الوافي، لكنها جاءت هنا موجزة، كقول بعضهم: " الفعل صنفان: لازم لا ينصب مفعولاً به، ومتعد ينصبه"^٥، فخرج بذلك المتعدي بالحرف من باب المتعدي ودخل اللازم، لأن المتعدي بالحرف وإن كان قد تعدى به إلا أن الاسم الواقع بعده مجرور بحرف جر أصلي، فلا يجوز نصبه ولو محلاً، ووفق هذا الرأي فإن اللازم يصبح متعدياً بطريقتين فقط هما: " الأولى زيادة همزة في أوله... والثانية تضعيف حرفه الثاني"^٦، ومن هنا علمنا بخروج المتعدي بالحرف من باب المتعدي مطلقاً، ولكننا نتساءل: لماذا لم يشر إلى دلالة الفعل على المفاعلة التي تقلب اللازم إلى متعد كما ورد في رأي غيره، في حين أنه ذكر زيادة الهمزة

^١ - انظر: شرح شذور الذهب، ص ٣٥٤.

^٢ - انظر مثلاً: جامع الدروس العربية، ص ٢٧. المحيط، ١/١٦٦.

^٣ - جامع الدروس العربية، ص ٢٧. المحيط، ١/١٦٦.

^٤ - انظر: النحو الصرف، ص ٣٤٢.

^٥ - الكفاف، ١/٢٧٧.

^٦ - نفسه، ١/٢٧٧.

وتضعيف الحرف الثاني، مع أن الجميع يؤدي إلى تغيير بناء الفعل؟ وقد تحدثنا عن ذلك فلا حاجة لتكراره، وإنما نود أن نشير إلى أن طريقة تعريف المتعدي واللازم تؤثر تأثيراً كبيراً في شخصية المعرف، فإن من يتناول جانب أثر الفعل وتجاوزه الفاعل أو عدم تجاوزه يضع المتعدي بالحرف في باب المتعدي لأنه ينحو بالتعريف جانباً خارجاً على الصناعة النحوية التي تقتضي كون المفعول به ما ينصبه الفعل، وإن كنا قلنا سابقاً بأن قول بعض النحاة بتقسيم الفعل بحسب معناه إلى متعد ولزم قول غير دقيق، فإننا نعود هنا للتأكيد على ذلك مع الإشارة إلى أن التعريف جاء مراعيّاً جانب المعنى لا الصناعة النحوية، فالتعريف هو المعنوي، أما معنى الفعل فلا يتطلب هكذا تقسيم، فليس معنى (ضرب) أنه متعد، وإنما (ضرب) متعد من حيث عمله وتطلبه للمفعول الصريح، أما من يتناول الجانب الصناعي النحوي بقوله بنصب الفعل المفعول أو عدمه، فإنه يخرج مباشرة المتعدي بالحرف من باب المتعدي ويضعه في باب اللازم دون حاجة إلى حشو في التعريف كما سبق وأشرنا، بخلاف النوع الأول الذي وقع بعض أصحابه في تناقض غريب، إذ يجعل بعضهم علامة الفعل المتعدي أن "يقبل هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به، مثل: اجتهد الطالب فأكرمه أستاذه"، فالحاء في أكرمه عائدة إلى المفعول به الطالب، مما يعني أن الفعل أكرم متعد، ثم يقوم بتقسيم الفعل المتعدي إلى متعد بنفسه ومتعد بغيره، وهذا الأخير يتعدى بواسطة حرف الجر، ويمثل للأول بالقول: بریت القلم، وللثاني بالقول: ذهبت بك بمعنى أذهبتك^١، أما الفعل بریت فإنه يقبل العلامة التي وضعت للمتعدي، فنقول: اشتريت قلماً وبريته، فاتصل بالفعل ضمير عائد إلى المفعول، فهو متعد، ولا سبيل بعد ذلك إلى جعل المتعدي بالحرف من باب المتعدي، إذ لا سبيل إلى الاستغناء عن حرف الجر والمجرور ووصل ضمير بالفعل يعود إلى هذا المجرور الذي هو مفعول في المعنى، هذا إلى جانب أن اللازم والمتعدي علامة أخرى ذكرها النحاة سابقاً، وهي أنه لا يصاغ من اللازم اسم مفعول تام، أي دون الاستعانة بحرف الجر، في حين أنه يصاغ من المتعدي^٢، فنقول في: ضرب زيد عمراً: عمرو مضروب، في حين أننا لا نستطيع أن نصوغ اسم مفعول تام من الفعل ذهب الذي بمعنى أذهب إلا بالاستعانة بحرف الجر، فنقول في: ذهب زيد بعمر، فعمرو مذهب به، فدل هذا ثانية على أن المتعدي بحرف الجر ليس من باب المتعدي.

^١ - جامع الدروس العربية، ص ٢٨.

^٢ - نفسه، ص ٢٨.

^٣ - انظر: همع الهوامع، ٨١/٢. شرح الحدود النحوية، ص ١٣٤ - ١٣٥.

إن الاضطرابات السابقة في تحديد موقع المتعدي بالحرف إنما هي عائدة في مجملها - كما نرى - إلى أمرين:

الأول: عدم الدقة في تعريف كل من اللازم والمتعدي.

الثاني: وهو متصل بالأول، وهو تعريف المفعول به.

أما الأمر الأول، فقد تناولنا شذرات منه فيما سبق، ونزيد ذلك بياناً بالحديث عن نماذج أخرى عند بعض المحدثين، إذ يقسم بعضهم الفعل إلى لازم ومتعد، واللازم: " هو الفعل الذي يكتفي بفاعله، ولا يحتاج إلى مفعول به، مثل نام علي. الفعل المتعدي هو الفعل الذي لا يكتفي بفاعله بل يحتاج معه إلى مفعول به، أو اثنين أو ثلاثة، وقع عليه أو عليهما أو عليها فعل الفاعل"، وأقسام الفعل هنا اثنان فقط، ونتساءل أين بقية الأقسام التي أوردها السيوطي، وأين المتعدي بالحرف من هذا كله؟

أما الوسطة مما لا يوصف بلزوم أو تعد، فهو خارج القسمة، إذ يبدو أن قصد الباحث هنا هو الأفعال التامة كما كان كذلك عند صاحب النحو الوافي، ويبقى لدينا الفعل من مثل شكر ونصح الذي وصفه السيوطي باللازم أحياناً وبالمتعدي أحياناً أخرى، وسرعان ما سنجد موقع هذه الطائفة من الأفعال إذا ما نظرنا في أقسام المتعدي، وأعني هنا المتعدي لمفعول واحد، إذ يرد هنا أن " للفعل المتعدي لمفعول واحد صورتان: الصورة الأولى يتعدى فيها الفعل إلى مفعوله مباشرة، مثل كتب محمد الدرس، والصورة الثانية يتعدى فيها الفعل إلى مفعوله بوساطة حرف جر، مثل ذهب علي إلى المدرسة^١، وعلى ذلك، فإن الفعل سواء أكان متعدياً بنفسه أم بالحرف، ويدخل فيه الفعل من مثل شكر ونصح، هو ضمن طائفة الأفعال المتعدية دائماً، ذلك أن المتعدي بالحرف هو هنا من المتعدي لا اللازم، ولكننا نطرح تساؤلاً نراه مشروعاً حول تمثيله لأصناف الفعل، فلماذا كان الفعل (نام) من قولنا: نام علي، لازماً، في حين أن الفعل (ذهب) من قولنا: ذهب علي إلى المدرسة متعد؟ فإذا قلنا: نام علي في السرير، فالسرير منوم فيه، كما أن المدرسة مذهب إليها في قولنا: ذهب علي إلى المدرسة، ولا نرى فرقاً بين هذا وذاك إلا أن الباحث يذكر في الثانية شبه الجملة، ولا يذكره في الأولى، فإن ذكره تساوى الفعلان في نظرنا، فهما من باب المتعدي بالحرف في الحالتين لأن فعل النوم واقع في السرير كما أن فعل الذهاب صائر إلى المدرسة، ولكن رؤية الباحث كما يبدو على خلاف ذلك، ومن ثم

^١ - النحو العصري، ص ٤٥.

^٢ - نفسه، ص ٤٥.

فهو لا يجعل الاستعانة بحرف الجر من طرق جعل اللازم متعدياً، إنما يعد لنا ثلاث طرق فقط وهي: "زيادة همزة في أوله، أو تضعيف ثانيه، أو زيادة ألف بعد أوله"^١، ليؤكد لنا مرة أخرى أن المتعدي بحرف الجر عنده من باب المتعدي لا اللازم.

ويرد التقسيم الثنائي للفعل من حيث اللزوم والتعدي عند نحوي آخر، فالفعل قسمان لازم ومتعد، فإذا "اقتصر أثر الفعل على فاعله مثل نام الطفل ونزل الراكب ومشى الأمير فالفعل لازم، أما إذا جاوز أثره الفاعل إلى مفعول واحد أو أكثر كان فعلاً متعدياً"^٢، ومجيء التعريف عن طريق اقتصار أثر الفعل أو عدم اقتصاره على الفاعل يدخل في باب المعنى أكثر مما يدخل في باب الصناعة النحوية، ولكننا مع ذلك نجد أن المتعدي بحرف الجر هنا من باب اللازم لا المتعدي، ذلك أن الباحث ذكر أن اللازم يصبح متعدياً في خمسة أحوال، أولها دخول همزة التعدي، وثانيها تضعيف ثانيه، وثالثها زيادة ألف المفاعلة بعد أوله، ورابعها زيادة الألف والسين والتاء في أوله، وخامسها سقوط حرف الجر^٣، ولن نتناول الأربعة الأولى لأننا تحدثنا عما يشاكلها سابقاً، وتأتي إضافة زيادة الألف والسين والتاء على البناء الأصلي لتؤكد صحة رؤيتنا من حيث أنها أبنية جديدة متعدية بالأصالة لا بالنقل من باب اللازم، وإذا نظرنا إلى الحالة الخامسة وهي سقوط حرف الجر فإننا سنعلم أن المتعدي به قبل سقوطه هو من باب اللازم خلافاً لرؤية من سبق ذكرهم، فتعدية الفعل بحرف الجر لا تجعله متعدياً، وإنما سقوط الجار هو الذي ينقل الفعل إلى باب المتعدي فقط، وهذا يدلنا أيضاً على أن الفعل المستعمل لازماً مرة ومتعدياً مرة أخرى كنصح وشكر ليس عند الباحث من باب المتعدي، ولكنه ليس أيضاً من باب اللازم، وإنما الحكم على الفعل نصح مثلاً خاضع للكيفية التي يتعدى بها هذا الفعل بحسب استعمال المستعمل، فإذا قال: نصحت له، فالفعل لازم، وإن قال نصحته، فالفعل متعد، لأنه في الأولى تعدى بحرف الجر، والمتعدي بحرف الجر لازم، وفي الثانية تعدى بنفسه بعد إسقاط حرف الجر، فهو إذن متعد، أو لازم تحول إلى متعد، ويقصره الباحث على السماع، ولكنه يقول أيضاً إن حذف الجار قياسي قبل أن وأن، إذ تؤول جملتهما بمصدر، وهو ما يعبر عنه بنزع الخافض، ولم يخرج أستاذنا في هذا على كلام القدماء.

^١ - النحو العصري، ص ٤٨.

^٢ - الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ٥٦.

^٣ - نفسه، ص ٥٨.

وإذا كان الباحث السابق يرى أن المتعدي بالحرف من باب اللازم ويصير متعدياً إذا سقط الجار فقط، فقد خالفه نحاة آخرون، من ذكر رؤاهم، ونأتي على رؤية أخرى تقسم الفعل إلى متعد ولزوم، فالمتعدي هو " ما تعدى حدوثه نفس فاعله وتجاوزه إلى مفعول به نحو: قطف الغلام الثمرة، والفعل اللازم هو ما لزمت حدوثه نفس فاعله ولم يتجاوزه إلى مفعول به نحو ذهب الغلام"،^١ ويرد هنا استعمال تعبير تجاوز أثر الفعل للفاعل، ولا داعي للإعادة، ولكننا نشير إلى اضطراب وقع فيه الباحث يشاكل الاضطراب الذي وقع فيه آخرون، ذلك أن التعريف السابق بما يتضمنه من تجاوز الأثر يعني رد المتعدي بالحرف إلى باب المتعدي، وهذا ما يشير إليه الباحث، إذ يقسم المتعدي إلى قسمين: " ما يصل إلى المفعول به مباشرة أي بغير واسطة حرف الجر مثل: بریت القلم، ومفعوله يسمى صريحاً، وما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر مثل: ذهبت بزيد أي أذهبته، ومفعوله يسمى غير صريح"^٢، فالمتعدي بواسطة هو إذن من المتعدي لا اللازم، لكن الباحث يعود فيقول إن من طرق تصيير اللازم متعدياً إدخال حرف الجر عليه نحو: ذهبت بزيد^٣، وهذا لم يكن لازماً عنده ليصير متعدياً، وإنما هو من أقسام المتعدي في الأصل، لكن الباحث كما يبدو يفرق بين استعمالين للفعل ذهب، فإذا قلت: ذهب علي إلى المدرسة، فالفعل (ذهب) لازم، وإذا قلت: ذهبت بعلي، فالفعل متعد، ولا فرق بين الحالتين وفق تعريفه، فالفعل فيهما تجاوز أثره فاعله بواسطة حرف الجر، وقد ذكرنا ذلك سابقاً عندما قال غيره: ذهب علي إلى المدرسة، في تمثاله للمتعدى^٤، لكن الباحث هنا أبى استعمال هذا المثال ونزع إلى مثال آخر يكون فيه معنى التعدية أكثر وضوحاً، فإن قولنا: ذهبت بعلي دال على معنى إخضاع علي لفعل الذهاب، أي تأثير الفعل (ذهب) على علي، ليكون مذهباً به، وهي أوضح من دلالة التعدى في قولنا: ذهب علي إلى المدرسة، فإن المدرسة وفق رؤية الباحث ليست خاضعة لفعل الذهاب، ولم ينتقل إليها أثر الفعل، مع أنها مذهب إليها، كما أن علياً مذهب به، لكنه يرى أن المعنى أوضح في مثاله من المثال الثاني باستخدام حرف الجر (إلى)، وقد وافقه غيره في هذا الاستعمال^٥، وسار آخر على المثال الثاني^٦.

^١ - سلم اللسان، ص ٢٠.

^٢ - نفسه، ص ٢٠.

^٣ - نفسه، ص ٢١.

^٤ - انظر: النحو العصري، ص ٤٥.

^٥ - انظر: جامع الدروس العربية، ص ٢٨.

^٦ - انظر: النحو العصري، ص ٤٥.

وخلاصة اختلافات المحدثين في أقسام الفعل من حيث اللزوم والتعدي:

١- أن منهم من يقسم الفعل ثلاثة أقسام، فاتفقوا في قسمين واختلفوا في الثالث، فالمتفق عليه هو اللازم والمتعدي، والثالث جعله بعضهم الواسطة^١، وبعضهم جعله باب الفعل نصح وأخواتها، وهو من المتعدي عند الأول مع إهمال الواسطة لأنه يعني بالفعل التام وحده^٢، ثم اختلفوا بعد ذلك في موقع المتعدي بالحرف، وهو من مثل: ذهبت بعلي^٣.

٢- ومنهم من جعل الفعل قسمين فقط: لازم ومتعد، إلا أنهم لم يتفقوا في مادة التعريف: أ- فمنهم من كانت التعدية عنده تعني تعدي أثر الفاعل إلى المفعول، وهم أيضاً قسمان: قسم جعل المتعدي بالحرف من باب المتعدي وهو من مثل: ذهبت بعلي، وعليه، فإن (نصح) وأخواتها في باب المتعدي في كل حال^٤، وقسم جعل المتعدي بالحرف من باب اللازم ويصبح متعدياً بإسقاط الجار^٥.

ب- ومنهم من كانت التعدية عنده تعني نصب الفعل للمفعول، ولذلك كان المتعدي بالحرف عنده من باب اللازم، والفعل نصح وأخواته متعد إذا تعدى بنفسه فقط^٦.

ج- ومنهم من كانت التعدية عنده تعني عدم اكتفاء الفعل بفاعله، فكان المتعدي بالحرف من باب المتعدي وهو من مثل: ذهب علي إلى المدرسة، ونصح وأخواته متعد دائماً^٧.

د- وأخيراً من كانت التعدية عنده تعني تعدي الحدوث نفس الفاعل، وهذا معنى يقارب معنى تعدي الأثر، والمتعدي بالحرف عنده من باب المتعدي، لكنه من مثل: ذهبت بعلي، أما (ذهب علي إلى المدرسة) فهو من باب اللازم، والفعل نصح وأخواته متعد^٨.

ويبدو للدارس أن مسألة الاختلاف هذه جاءت مع ورثة الأجداد من النحاة القدماء التي ورثها النحاة التقليديون، فكما اختلف هؤلاء هاهنا، اختلف القدماء هناك، فهذا ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك يقول: "ينقسم الفعل إلى متعد ولازم، فالمتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو: ضربت زيداً، واللازم ما ليس كذلك، وهو: ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف

^١ - انظر: النحو والصرف، ص ٣٤٠.

^٢ - انظر: النحو الوافي، ١٢٥/٢ - ١٢٦.

^٣ - انظر: النحو والصرف، ص ٣٤٢.

^٤ - انظر: جامع الدروس العربية، ص ٢٧.

^٥ - انظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ٥٦ - ٥٨.

^٦ - انظر: الكفاف، ٢٧٧/١.

^٧ - انظر: النحو العصري، ص ٤٥.

^٨ - انظر: سلم اللسان، ص ٢٠.

جر، نحو: مررت بزید، أو لا مفعول له نحو: قام زید، ویسمى ما یصل إلى مفعوله بنفسه فعلاً متعدياً وواقعاً ومجاوزاً، وما ليس كذلك یسمى لازماً وقاصراً وغير متعد، ویسمى متعدياً بحرف جر^١، وقسمة الناظم والشارح واضحة، فهما یذهبان مذهب من اعتد بالقسمة الثنائية، مع أن آخرين من العلماء خالفوها، فرأوا أن الفعل ثلاثة أقسام: لازم ومتعد وما ليس بمتعد ولا لازم، یعنی كان وأخواتها، ومثلوا لها أيضاً بالأفعال المتعدية تارة واللازمة تارة أخرى، من مثل: شكرت له وشكرته، على خلاف بین القدماء في ذلك^٢.

أما المتعدي بالحرف فهو لازم وقد یسمى المتعدي بالحرف، لكن التسمية كما یفهم من الكلام السابق غير مخرجة للفعل من باب اللازم، وهي تسمية تراعي جانب المعنى، فإن حذف الجار فالنصب للمنجر كما یقول ابن مالك^٣، فیصل الفعل إلى مفعوله بنفسه، فهو متعد إذا راعينا الحد، ویبقى لازماً إذا انتصب المجرور على نصب الخافض، ولم یسمه الناظم مفعولاً به، على خلاف بین القدماء أيضاً في قصر هذا على السماع، أو جواز القياس^٤.

ویقسم ابن هشام الفعل بحسب المفعول - ولا یقول بحسب التعدي واللزم - إلى سبعة أنواع: مع إشارته إلى أن المفعول به ما ینصبه الفعل المتعدي بنفسه، وهذه الأنواع هي: "أحدها ما لا یطلب مفعولاً البتة... النوع الثاني: ما یتعدى إلى واحد دائماً بالجار.. الثالث ما یتعدى لواحد بنفسه دائماً... الرابع ما یتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار... الخامس: ما یتعدى لواحد بنفسه تارة ولا یتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار... نقول: فغر فاه وشحاه، بمعنی فتحه، وفغر فوه وشحا فوه بمعنی انفتح، السادس: ما یتعدى إلى اثنين... السابع ما یتعدى إلى ثلاثة مفاعیل..."^٥.

وخلاصة هذه الأقسام السبعة ثلاثة أقسام: لازم مطلقاً، ومتعد مطلقاً ومنه المتعدي بالحرف دائماً، والمتعدي تارة واللازم أخرى، لكن المتعدي بالحرف عند ابن هشام ليس كما مثّل له المحدثون، فهو ليس من مثل: ذهب علي إلى المدرسة، وهذا الفعل عند ابن هشام من باب اللازم، ولا وجود له في قسمة المتعدي لأنه لا یتعدى إلى واحد دائماً، فیجوز أن نقول:

^١ - شرح ابن عقيل، ٥٣٣/١ - ٥٣٤.

^٢ - انظر: شرح ابن عقيل، ٥٣٣/١، حاشية (٢).

^٣ - نفسه، ٥٣٧/١.

^٤ - انظر: شرح ابن عقيل، ٥٣٨/١ - ٥٤١.

^٥ - شرح شذور الذهب، ص ٣٥٤ وما بعدها.

^٦ - مثل ابن هشام للمتعدي بحرف الجر دائماً بالقول: غضبت من زید، ومررت به أو عليه، انظر: شرح شذور الذهب، ص ٣٥٥.

ذهب عليّ، دون تقييد بحر الجر، هذا بالإضافة إلى أن ابن هشام مثّل للآزم دائماً بالقول: نبت الزرع، وحدث أمر، دون التقييد بحرف الجر، أما إذا قلت حدث لي أمر، فقد عد ابن هشام الجار والمجرور " صفة المرفوع المتأخر، تقدم عليه فصار حالاً، فتعلقه أولاً وآخرًا بمحذوف وهو الكون المطلق، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله، والكلام في المفعول به"، وبذلك يتخلص ابن هشام من جعل الجار والمجرور في موقع المفعول به، وسنعود إلى كلام ابن هشام.

وإذا كان ابن هشام قد عد سبعة أقسام، فكنا ذكرنا سابقاً أن السيوطي جعلها أربعة، والفاكهي جعلها ثلاثة، وقد قلنا في ذلك سابقاً ما سمح به المقام، لنخلص من ذلك كله إلى اختلاف بين القدماء في تقسيم الفعل من جهة اللزوم والتعدي اختلافاً ورثه المحدثون، فتعددت آراؤهم، وأثر ذلك على نواحٍ أخرى سنذكر كلاً منها في مكانه، وأولها هو ما أشرنا إليه سابقاً من أنه ثاني أمرين أثرا في قسمة الفعل من حيث اللزوم والتعدي، وهو حد المفعول به.

– المفعول به:

يحد ابن هشام المفعول به بأنه: " ما وقع عليه فعل الفاعل" ^١، وتحت هذا الحد نستطيع أن نفسر أقسام المتعدي عند ابن هشام، لنجزم بأن المتعدي بالحرف عنده من باب المتعدي لا اللازم، ذلك أن هذا الحد للمفعول جاء مراعيًا جانب المعنى لا جانب الصناعة اللفظية، وليس ضمن الحد أن يكون المفعول به منصوباً ليخرج المجرور بالحرف بعد الفعل المتعدي به من حد المفعول، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك بقوله: " والمراد بالوقوع التعلق المعنوي لا المباشرة، أعني تعلقه بما لا يعقل إلا به، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدي، ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو أردت السفر، لعدم المباشرة...." ^٢، فالوقوع إذن تعلق معنوي كما يراه ابن هشام، وهذا التعلق المعنوي حاصل في نحو: غضبت من زيد، لذلك كان الفعل غضب من الأفعال المتعدية، مع أنه لا يشير إلى أن (من زيد) شبه جملة مفعول به، أو إلى أن (زيد) اسم مجرور مفعول به، وإنما هو مفعول من حيث المعنى، ولذلك نراه يعطّل كون الفعل في قولنا: (حدث لي أمر) من باب اللازم، ذلك أن شبه الجملة في موقع المفعول لأجله، لا المفعول به، وهذا أيضاً من ناحية المعنى، ويعيد هذا الكلام في موضع آخر عندما يتحدث عما يتعدى إلى واحد دائماً بالجار

^١ - شرح شذور الذهب، ص ٣٥٤.

^٢ - نفسه، ص ٢١٣.

^٣ - نفسه، ص ٢١٣ - ٢١٤.

فيقول: " وكذلك تقول فيما تقدم: ذل بالضرب، وسمن بكذا، قلت: المجروران مفعول لأجله لا مفعول به"^١، وخالصة كل هذا الكلام أن المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل حقيقة أو معنى دون اشتراط المباشرة، ويدخل في ذلك ما وقع عليه فعل الفاعل بواسطة حرف الجر، ليكون حد ابن هشام للمفعول به حداً لمعنى المفعول به وليس حداً لمصطلح نحوي نقول أنه مفعول به منصوب.

ويحد ابن هشام المفعول به في مكان آخر بأنه: " ما يصاغ له اسم مفعول تام من لفظ عامله، ويسمى عامله متعدياً ومتجاوزاً، وغيره لازماً وقاصراً، وعلامته أن يدل على سجية أو عرض أو نظافة أو دنس أو مطاوعة متعد لواحد أو يوازن احرنجم أو اقشعر وما ألحق بهما أو احمر أو احمار"^٢، وهذا الحد هو حد للمفعول به صناعياً، ويخرج المتعدي بحرف الجر من باب المتعدي، إذ لا يصاغ للمجرور اسم مفعول تام من لفظ عامله على حد ابن هشام، ولكننا نؤكد مرة أخرى على أن ابن هشام لا يعرب المجرور بالحرف مفعولاً به، ولا يعربه مفعولاً له في نحو قولنا سمن بكذا، إنما هي معان فقط، فحد المفعول لأجله عنده " هو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل كـ (قمت إجلالاً لك)، ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل، ويجب في معلل فقد شرطاً أن يجر باللام أو نائبها.... ومتى دلت الكلمة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولاً له، ويجب حينئذ أن تجر بحرف التعليل"^٣، فالجر جائز وواجب، وفي الحالتين يبقى المجرور مفعولاً له في المعنى فقط، أما من حيث الصناعة فهو اسم مجرور، وكذلك الحال بالنسبة إلى المفعول به، وإنما نشير إلى هذه المسألة لأن من المحدثين من أخذ هذا الكلام فشق لنفسه طريقاً أخرى سنعرض لها في مكانها إن شاء الله تعالى.

أما من رأى أن المتعدي بالحرف في باب اللازم، وظهر ذلك في حده، فإنه يحد المفعول به بحد ابن هشام لفظاً ويخالفه في التفسير، يقول الفاكهي: " حد المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل.... والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا به..."^٤، فالحد هو حد ابن هشام، والاختلاف حاصل في تفسير معنى وقوع الفعل على المفعول، والتفسير نفسه أيضاً إلا أن الفاكهي يضيف عبارة (من غير واسطة)، ليخرج بها المجرور بالحرف، فالفاكهي

^١ - شرح شذور الذهب، ص ٣٥٥.

^٢ - الجامع الصغير، ص ٤٥.

^٣ - شرح شذور الذهب، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

^٤ - شرح الحدود النحوية، ص ١٥٠.

إذن يسعى إلى حد المفعول به وفق الصناعة النحوية، أي المفعول به المنصوب، ومع سعيه هذا فقد قصر، فإن الحد يجب ألا يحتاج إلى شرح لكي يفهم المحدود، وقد بات جلياً بعد مقارنة حد ابن هشام بحد الفاكهي المتشابهين لفظاً المختلفين معنى، أن تلك الحدود المصنوعة للمصطلحات النحوية حدود قاصرة، لا تقوم بوظيفتها دون شرح، فإن عَدِمَ وقَعنا في اللبس، لنلجأ إلى التأويل، ومن ثم الاختلاف.

وقد تناول بعض المحدثين تعريف المفعول به وفق طريقة القدماء، فتتوَعَت تعريفاتهم، ولكنهم لم يعمدوا إلى شرحها إلا قليلاً، فمن جعل الفعل ثلاثة أقسام من حيث التعدي وال لزوم، وجعل المتعدي بالحرف من باب اللزوم يعرف المفعول به على أنه: " ما وقع عليه فعل الفاعل إيجاباً أو سلباً"^١، وبالاغتماد على شرح الفاكهي لحدّه، نستطيع أن نستخلص أن الوقوع يعني تعلق الفعل بالمفعول من غير واسطة، ولولا هذا التفسير لكان هناك تناقض بين تعريفه المفعول به وجعله المتعدي بالحرف من باب اللزوم، ويعرفه من جعله من باب المتعدي التعريف ذاته، فيقول: " المفعول به اسم دل على ما وقع عليه الفعل سلباً أو إيجاباً نحو: قطف المجد ثمرة عمله، ولم ينل المهمل إلا الخسران، ولم تتغير له صورة الفعل"^٢، ولا تضاف في هذا التعريف إلا العبارة الأخيرة التي تفيد التفريق بين المفعول به ونائب الفاعل، وهذا جانب من الدقة جيد، إلا أنه لم يفسر معنى وقوع الفعل، لكننا نرد هذا التفسير إلى ابن هشام، فهو تعلق معنوي، ولذلك كان المتعدي بالحرف عنده من باب المتعدي، وهذا التفسير كما نرى ليس موجوداً في التعريف ولا في شرحه، ولكننا نجده في موضع آخر عند الحديث عن أنواع المفعول به، فهو نوعان صريح وغير صريح، ومن غير الصريح المفعول الذي يتعدى إليه الفعل بحرف الجر، نحو: رضيت عن نتائج^٣، لكن ذلك لا يعني أن المجرور مفعول به إلا من حيث المعنى، أما من ناحية الصناعة فيبقى مجروراً بالحرف كما كان عند ابن هشام، وكذلك كانت الحال مع المفعول لأجله كما كانت عند ابن هشام^٤.

أما من جعل الفعل في قسمين فقط لازم ومتعد، فقد كنا ذكرنا أنهم أقسام أيضاً، وسنذكر تعريف بعضهم للمفعول به، إذ يعرفه بعضهم بالقول بأنه: " اسم دل على شيء وقع عليه فعل

^١ - النحو الوافي، ١٢٥/٢، حاشية (٢).

^٢ - النحو والصرف، ص ١١٩.

^٣ - نفسه، ص ١١٩، ويتكرر هذا الكلام في الصفحة ٣٤٢، حاشية (١).

^٤ - نفسه، ص ١٣٦ - ١٣٨، حيث لم نجد إشارة تدل على عكس ذلك.

الفاعل إثباتاً أو نفيًا، ولم تغير لأجله صورة الفعل^١، وقد ورد شبيه هذا التعريف سابقاً، وسبق الحديث عنه، وخلاصته التعلق المعنوي مع عدم اعتبار المجرور مفعولاً به من حيث الصناعة، حتى وإن سقط حرف الجر، فهو منصوب بنزع الخافض لا مفعول به، ولكنه عاد إلى أصله من النصب، مراعيًا جانب المعنى، ذلك أن من أحكام المفعول به أنه واجب النصب^٢، وحذا لو كان الحكم واقعاً في التعريف لكان بذلك أقرب إلى الدقة، ولاستغني مع ذكر الحكم عن القول ببقاء الفعل على صورته، كما كان سيريحنا من كلفة تأويل معنى وقوع الفعل على المفعول، ليجتمع بذلك العنصران المعنوي والصناعي، فمن حيث المعنى يبقى معنى الوقوع هو التعلق المعنوي، ومن حيث الصناعة نفهم أن هذا المجرور ليس مفعولاً به، ويستلزم ذلك تغيير تعريف المتعدي ليكون ناصباً أيضاً، فيخرج المتعدي بالحرف طوعاً إلى باب اللازم.

ويرى بعض النحاة أن المفعول به هو " ما وقع عليه فعل الفاعل"^٣، وهو تعريف بعض القدماء، لكن دون شرح لمعنى الوقوع، لتأتي إضاءة على التعريف بالقول: " ولا يكون في الجملة مفعول به إلا والفعل متعد بنفسه، فإن كان الفعل لازماً فلا مفعول به"^٤، أي إن المتعدي بالحرف من باب اللازم، والتعلق هنا تعلق الفعل بالمفعول دون واسطة، ويخلو التعريف أيضاً من ذكر الحكم، فالمنهج العام هو منهج الفاكهي، وكذلك كان الأمر في تعريف المفعول لأجله^٥.

ويرد التعريف نفسه للمفعول به عند نحوي آخر مراعيًا فيه نظرية الحدود المنطقية من حيث ذكر الجنس والفصول المميزة، إذ يقول: " المفعول به: هو اسم دل على ما وقع عليه فعل الفاعل ولم تتغير لأجله صورة الفعل، نحو: يحب الله المتقن عمله، ويكون ظاهراً كما مثل، وضميراً متصلاً نحو: أرشدني الأستاذ، ومنفصلاً نحو: إياك نعبد"^٦، وفي هذا التعريف عدة أمور: أولها أنه يذكر أن المفعول به اسم، فخرجت الجملة الواقعة موقع المفعول، فهي ليست اسماً وإنما تؤول باسم، كما أخرج المصدر المؤول من التعريف، والأمر الثاني أنه لم يذكر حكم المفعول به في التعريف وهو النصب مراعيًا شروط الحد المنطقي التي تمنع ذكر الأحكام في الحد كما مر سابقاً، ونرى ضرورة ذكر الحكم في التعريف حتى وإن لم تكن تسايرها، فإنما

^١ - جامع الدروس العربية، ص ٤١١.

^٢ - نفسه، ص ٤١٢.

^٣ - المحيط، ١٠٢/٢.

^٤ - نفسه، ١٠٢/٢.

^٥ - نفسه، ١١١/٢.

^٦ - معجم النحو، ٣٥٥.

نصوغ حداً نحويّاً لا منطقيّاً، فيجب أن تكون شروطه نحوية، والأمر الثالث أنه لما ذكر أنواع المفعول في التعريف أكد إخراج ما سواها منه، ولو أنه ذكر الجملة الواقعة موقع المفعول والمصدر المؤول لكان تعريفه أقرب إلى الكمال، وهذا ما فعله غيره فقال: " المفعول به هو اسم يدل على ما يقع عليه الحدث... وقد يكون اسماً ظاهراً... وقد يكون ضميراً متصلاً... أو يكون ضميراً منفصلاً... أو مصدرًا مؤولاً... وقد يكون جملة فعلية أو اسمية"^١، فذكر الأقسام لم يدع مجالاً لنوع من المفعول كي يخرج من التعريف، ومن ثم خرج المجرور بالحرف لما لم يذكر بينها، ولكننا مع ذلك نرى ضرورة ذكر الحكم، ليكون التعريف موضعاً حال المصطلح تمام الإيضاح، ومبيناً له تمام التبيين.

وقد جاء تعريف المتعدي بالقول: " هو ما تجاوز حدثه الفاعل إلى المفعول به"^٢، ويدخل في التعريف المتعدي بواسطة، ومن ثم يخرج إذ ذكرت العلامات، ومنها أن يبنى منه اسم مفعول تام^٣، فجاء التعريف محتاجاً إلى التبيين، ومثل ذلك جاء تعريف المفعول لأجله، فهو: " اسم يذكر لبيان سبب الفعل نحو: ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق "^٤، مكتفياً بالناحية المعنوية في التعريف، ليذكر فيما بعد شروط نصبه وحالات وجوب جره، دون التتويه إلى وجوب كون المفعول لأجله منصوباً حتى يسمى بهذا الاسم^٥.

أما من كانت التعدية عنده تعني نصب الفعل للمفعول، فإنه يعرف المفعول به تعريفاً أقرب ما يكون إلى الدقة بالقول: " هو ما وقع عليه فعل الفاعل فنصبه"^٦، وليس أجلى من هذا التعريف، فأغنانا بذكر النصب عن تفسير معنى وقوع الفعل على المفعول، كما نجد انسجاماً واضحاً بين تعريف المفعول به وتعريف كل من اللازم والمتعدي من حيث ذكر الحكم، فبهذا وذاك يعرف اللازم من المتعدي، ويعرف المفعول به، ومن عرضه لنماذج فصيحة من المفعول به نستخلص أن قوله: نصبه يعني أن الفعل يصل إلى المفعول به بنفسه على الأصل فينصبه، فامتنع بعد ذلك كون الدار من قولنا: مررت الدار بعد نزع الخافض مفعولاً به، ودخل (محمد)

^١ - الواضح في النحو والصرف، ص ٢٤٧.

^٢ - معجم النحو، ص ٣٣٣.

^٣ - نفسه، ص ٣٣٤.

^٤ - نفسه، ص ٣٥٩.

^٥ - نفسه، ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

^٦ - الكفاف، ١/ ٣١٨.

من قولنا: شكرت محمداً تحت تعريف المفعول^١، وقد روعي الجانب الصناعي أيضاً في تعريف المفعول لأجله مع ذكر الحكم في التعريف، فهو: "مصدر منصوب يبين علة وقوع الحدث"^٢، فأصبحنا بعد ذلك في غنى عن القول بأن (الخوف) من قولنا: استترت للخوف، مفعول لأجله في المعنى فقط، فهو بحسب هذا التعريف ليس مفعولاً لأجله لأنه ليس منصوباً.

تلك كانت بعض تعريفات المحدثين للمفعول به، وذكرنا معها تعريف بعضهم للمفعول لأجله لما رأيناه بين المصطلحين من رابط في التعريف، وكان ذلك من الجانب الذي يتعلق بتقسيم هؤلاء للفعل من حيث اللزوم والتعدي، أما ذكر تعريف المفعول لأجله هنا، وحديثنا عن المفعول به، فهو لأن من المحدثين عند تعريفه للمتعدي وجعله المتعدي بالحرف قسماً منه، رأى أن الاسم المجرور منصوب محلاً على أنه مفعول به^٣، ومن ثم رأى أن الاسم المجرور من قولنا: استترت للخوف، منصوب محلاً كذلك على أنه مفعول لأجله^٤، فرأينا بين هذا وذاك رابطاً من الناحية الشكلية على الأقل، إضافة لما ذكرناه من رأي لابن هشام سابقاً، وهذه التعريفات للمحدثين لم نذكرها هاهنا، لأننا لا نراها خاضعة للرؤية التقليدية في المنهج العام المتمم للتعريف، وإن كانت قد خضعت لها في تقسيم الفعل من حيث اللزوم والتعدي، فأثرنا تركها هنا لنعرض لها في مقام آخر نجده أكثر مناسبة لها^٥.

- خلاصة موقع نظرية الحدود القديمة في تعريفات المحدثين:

تحاكي تعريفات المحدثين التقليديين بشكل عام حدود القدماء، وذلك مع مراعاة الاستغناء عن مصطلح الحد في أغلب الأحيان، واستبداله بمصطلح آخر هو التعريف، وإذا كانت غاية القدماء حصر المحدود، فلم تكن هذه غاية المحدثين، وربما أراد هؤلاء مجرد التمييز، لكنهم قصرُوا في ذلك أيضاً، لأنهم استعملوا الحد القديم نفسه، وقد كان القدماء في سبيل إبراز حصر المحدود يقومون بشرح حدودهم أحياناً، وبالتعقيب عليها أحياناً أخرى، ليبينوا أن ما يُتوهم أنه خارج عن الحد داخل فيه، أما المحدثون، فلم يكلفوا أنفسهم عناء هذا، فإنه يخدم غاية ليست غايتهم، فلم يأخذوا بغاية القدماء من الحد إذ أخذوا به، ولم يصطنعوا لأنفسهم منهجاً يلبي

^١ - انظر النماذج المعربة التي عرض لها الأستاذ الصيدوي في الكفاف، ٣١٨/١ وما بعدها، حيث يستدل منها على أنه يعني النصب في اللفظ والمحل.

^٢ - نفسه، ٣٢٥/١.

^٣ - انظر مثلاً: النحو العصري، ص ١٢٠.

^٤ - نفسه، ص ١٢٥.

^٥ - سنعرض لها عند الحديث عن الرؤية المجددة.

غرضهم من التعريف الذي كانت صورته صورة الحد، وإنما قلنا إن المحدثين استغنوا عن مصطلح الحد في أغلب الأحيان ولم نقل دائماً، لأنهم كانوا أحياناً أخرى يستعملون هذا المصطلح موردين الحد القديم للمصطلح النحوي، ولسنا هنا بصدد تعداد هذه الظاهرة، لكننا نضرب لها مثلاً، فقد جاء أن " حد المفعول المطلق أنه الاسم الذي يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالاً، وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً ^١، وأول ما نلاحظه هنا استعمال مصطلح الحد، لكنه بعد ذلك لم يراع شروط الحد المنطقي التي اشترطها القدماء كاملة، فقد قال في الحد أن المفعول المطلق (اسم)، وهذا صحيح، لكن القدماء كانوا يوردون الجنس الأقرب للمحدود فقد قالوا: هو مصدر، ثم كانوا يشيرون إلى أن لما في معنى المصدر الحكم نفسه ^٢، وكذلك قوله: ليس خبراً ولا حالاً، فهذه عبارة لم تدخل في حدود القدماء، ولا أعتقد أنها صالحة للدخول في الحدود النحوية، ذلك لأن تعريف الشيء بأنه ليس أشياء أخرى لا يقوم بمهمة التعريف به، إذ كانت تستلزم معرفته معرفة أشياء أخرى كثيرة.

ومما يتصل بمنهج تحديد المصطلحات النحوية، ويؤدي إلى تغيير في نظرية الحدود النحوية القديمة ما ورد من إشارات لدى بعض النحويين المحدثين في تعريفاتهم، وأول هذه الإشارات هو إيراد حكم المعرّف في التعريف، كقول صاحب النحو الوافي في تعريف الفاعل أنه: " اسم مرفوع قبله فعل تام أو ما يشبهه وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به ^٣، ولننظر في عناصر هذا التعريف، فقد ورد أولاً أنه (اسم)، وهذا متفق عليه قديماً وحديثاً، وينقص هذا الجزء من التعريف القول: أو ما كان مؤولاً باسم، ثم يقول (مرفوع)، وهذا حكم الفاعل أنه مرفوع، لكن هذا الجزء من التعريف لم يكن وجوده قديماً في الحد مباحاً، لكن الباحث يرى أنه يزيد التعريف وضوحاً إذ يقول معقّباً على تعريف الفاعل: " للنحاة فيه تعريفات كثيرة راعوا في أكثرها جانب الدقة اللفظية المنطقية، ولا بأس بهذا، لولا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطالة مذمومة لا تناسب التعريف، أو اختصار معيب يحوي الغموض والإبهام، وقد اخترنا من

^١ - الأساليب الإنشائية، ص ٧٤.

^٢ - انظر مثلاً: شرح شذور الذهب، ص ٢٢٥. شرح الحدود النحوية، ص ١٥٩.

^٣ - النحو الوافي، ٥٣/٢.

تعريفاتهم ما خلا من العيبين السالفين ومال إلى الوضوح واليسر، وإن اشتمل على بعض أجزاء يعدها المنطقة من أحكام الفاعل لا من تعريفه مثل الرفع، ولكن هذا لا أهمية له قديماً وحديثاً^١. والحقيقة أن هذا الكلام يلخص نظرية التعريف النحوية التي يحاول الباحث عرضها ولكن بخجل، فهو يرى أولاً أنه لا مانع من مراعاة الدقة اللفظية المنطقية، أي الأخذ بالحدود النحوية القديمة التي راعت نظرية الحدود المنطقية، ويرى ثانياً أن التعريف يجب أن يكون مختصراً اختصاراً غير مغل، فلا تناسبه الإطالة المذمومة أيضاً، وهذه شروط الحد المنطقي، ويرى أن التعريف يجب أن يكون خالياً من الغموض والإبهام، أما تعريفه بحسب رأيه، فهو المحقق لكل هذه الشروط، مضيفاً إليها أمراً آخر وهو ذكر الحكم الذي يزيد التعريف بياناً، وذكر الحكم في التعريف أمر ضروري على ما بينا سابقاً، لكن التعريف السابق يحتاج إلى تدقيق أكثر ليخلص من العيبين اللذين أشار إليهما الباحث، ومن هذه الأمور التي تشوب هذا التعريف عدم ذكر (ما هو مؤول باسم)، في متن التعريف، ومنها أيضاً كون الفاعل هو الذي فعل الفعل مع دلالة الجملة على المضي في ظاهرها، وإن كان المقصود الذي فعل أو يفعل أو سيفعل أو المأمور بالفعل، ومنها أيضاً الالتباس الذي يوقع فيه قوله: فعل الفعل أو قام به، إذ ليس واضحاً العائد الذي تعود إليه الهاء، وظاهر الأمر أن التأويل: فعل الفعل أو قام بالفعل، ولن نجد عندئذ فرقاً بينهما، لكن الباحث على ما يبدو رأى فيما بعد أن تعريفه غير واضح، وقد يوقع في الالتباس، لكن ذلك لم يدعه إلى تغيير التعريف أو تعديله، بل لجأ إلى طريقة الحواشي لتوضيح المراد من الكلمات التي وردت في التعريف، فكأننا عدنا إلى طريقة شرح الحدود النحوية، فقد أشار في الحاشية إلى أن قصده من قوله (فعل الفعل) ليس الدلالة على المضي وحده، ليقول: "أو يفعله الآن أو في المستقبل ليشمل المضارع... ويشمل الأمر..."^٢، ثم وضَّح المقصود من قوله: (أو قام به) في الحاشية أيضاً بالقول: "يرد على البال السؤال عن الفرق المعنوي بين الفاعل الذي قام به الفعل والمفعول الذي وقع عليه الفعل"^٣، وإذن، فليس المقصود (قام بالفعل)، وإنما المقصود (قام به الفعل)^٤، ويبدو أن مؤدى هذه الجملة هو (وقع عليه

^١ - النحو الوافي، ٥٣/٢، حاشية (١)، ويعرف الدكتور عبد الغني الدقر الفاعل بأنه: "اسم، أو ما في تأويله، أسند إليه فعل تام أو ما في تأويله، مقدم عليه، أصلي المحل والصيغة" (معجم النحو، ص ٢٥٩)، ثم يذكر بعده أمثلة توضحه، شارحاً عناصر تعريفه في الحاشية ليبين المقصود من كل عنصر، كأن يبين أن ما هو في تأويل الفعل أي ما يعمل عمله، وينقص هذا التعريف إيراد الحكم بالرفع.

^٢ - النحو الوافي، ٥٣/٢، حاشية (٣).

^٣ - نفسه، ٥٣/٢، حاشية (٤).

^٤ - التعبير نفسه في: النحو والصرف، ص ٣٦.

الفعل)، لذلك كانت الضرورة إلى التفريق بين هذا النوع من الفاعل والمفعول به، والمقصود به الفاعل غير الحقيقي، ومثل له الباحث بالقول: تحرك الشجر، وربما كانت عبارة القدماء أكثر بياناً، إذ عبروا عن هذين الشكلين للفاعل بأنه ما أسند إليه الفعل " على جهة قيامه به أو وقوعه منه"^١.

ويتابع الباحث ذكر الحكم في تعريف معظم المصطلحات النحوية التي لها حكم، لكن ذلك لم يكن منهجاً مستقراً ألزم به نفسه، مما يعني أن الباحث لا يعنى بوضع نظرية تعريف نحوية، ولا يراعي الأسس التي تحدث عنها لسلامة التعريف^٢، ليكون أخيراً المنهج القديم هو المسيطر بشكل عام على تعريفاته وتعريفات غيره من المحدثين الذين راعوا أيضاً جانب ذكر الحكم أحياناً وأغفلوه مراراً^٣.

– حدُّ الأسلوب:

إذا انتقلنا إلى شكل آخر من أشكال التعريفات النحوية^٤، ونعني تعريف المصطلح النحوي الدال على أسلوب نحوي تقتضيه الصناعة النحوية، فإننا سنجد أن المحدثين يحذون حذو القدماء بشكل مطلق، مع إشارات بسيطة أحياناً إلى قصور هذه التعريفات، ومن أمثلة ذلك تعريف التعجب، وخلاصة تعريفات القدماء لمصطلح التعجب ما أورده الفاكهي، إذ قال: " حد التعجب: انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه"^٥، وهذا الحد لا يوضح كيفية التعجب نحوياً، وإنما نقول نحوياً لأن المفترض أننا عندما نقرأ هكذا حدود فإننا نكون نقرأ حدوداً نحوية، ومتى ورد الحد النحوي لمصطلح نحوي ترتب على هذا معرفة كيفية ورود هذا المصطلح وفق ما تقتضيه الصناعة النحوية، وليس خافياً أن هذا الحد لا يدل على أي من ذلك، وإذا نظرنا إلى كيفية تعامل المحدثين التقليديين مع تعريف هذا المصطلح، فإننا سنلاحظ تبايناً كبيراً فيما بينهم مع مراعاة الصيغة التعريفية القديمة، فمن قائل إن التعجب " حالة قلبية منشؤها

^١ - انظر: شرح شذور الذهب، ص ١٥٨. شرح الحدود النحوية، ص ١٤٦، ويرد في حد القدماء مسألة الإسناد، وهو ما استغنى عنه الأستاذ عباس حسن في تعريفه السابق.

^٢ - انظر: النحو الوافي: تعريف المفعول لأجله، ١٩٤/٢. تعريف المفعول معه، ٢٤١/٢، حيث لا يذكر الحكم في التعريف، وانظر: تعريف الحال، ٢٨٦/٢، حيث يذكر الحكم في التعريف ويشير مرة أخرى إلى أن الجدال القائم حول صحة ذكر الحكم في التعريف لا شأن له فيه، وهو جدال لا خير فيه.

^٣ - انظر المحيط: تعريف المفعول معه ١١٧/٢، حيث يذكر الحكم، ولا يذكره في معظم تعريفاته الأخرى.

^٤ - ليس الاختلاف حاصلاً في منهج التعريف، إنما هو اختلاف في جوهر المعرف.

^٥ - شرح الحدود النحوية، ص ١٤٥.

استعظام فعل فاعل ظاهر المزية^١، وهو تعريف القدماء وإن اختلفت الألفاظ، مع قصر هذا الانفعال على حالة الاستعظام للفعل، وهو كما نرى ليس من الضروري أن يعبر عنه بصورة منطوقة أو مكتوبة تعكس الصناعة النحوية، وقد لمس المحدثون هذا الجانب إلا أن ذلك لم يقدم إلى تغيير التعريف، لكنهم قالوا: "التعجب هو أن يظهر المتكلم استعظامه لشيء فتن به وأعجبه، ولا يعبر عنه بكلمات لغوية فقط، بل يرفقها بحركاته وتقاطيعه ونظراته"^٢، فجاء هذا التعريف مقصراً أيضاً، ذلك أنه يقصر التعجب على ما فتن به أو أعجب به، لكن الإنسان قد يتعجب من أشياء لا تعجبه، وإنما يتعجب منها لغرابتها وخروجها عن المألوف، وبهذا الخروج عن المألوف غير المفتون به كان الخروج عن التعريف السابق للتعجب، وبعد هذا التعريف وما يشاكله من تعريفات يذكرها المحدثون للتعجب بشكل عام يأتي الباحثون على ذكر أن للتعجب صيغاً قياسية وأخرى سماعية^٣، لكن ذلك يكون خارج متن التعريف مع أن الصيغ القياسية هي جوهره ومادته، وبذلك يكون النحويون وهم يريدون صياغة تعريفات لمصطلحات نحوية يأتون بتعريفات لغوية لا تلبي حاجة النحوي، وقد أشار بعضهم إلى ذلك، ولكن - وكالعادة - دون أن يؤدي هذا إلى تغيير في التعريف، كقول صاحب النحو الوافي بعد الحديث عن الشيء العجيب الغريب: "وقد يعبر عنه الناس بأنه أمر عجيب أو غريب أو مثير... أو نحو هذا من العبارات التي يريدون منها ما يسميه اللغويون التعجب، ويعرفونه بأنه: شعور داخلي تنفعل به النفس حين تستعظم أمراً نادراً أو لا مثيل له مجهول الحقيقة أو خفي السبب"^٤، فالمصطلح إذن لغوي، والتعريف هو تعريف اللغويين لا النحويين، وكنا ذكرنا حد الفاكهي، لكنه ومع عاداته في شرح الحدود وبيان محترزاتها وما يدخل تحت الحد وما يخرج منه، فإنه لا يذكر شيئاً داخلياً فيه ولا خارجاً عنه، فالتعجب أسلوب عام لغوي، ومع أنه يذكر في عداد المصطلحات النحوية إلا أنه محروم من حد نحوي قديماً ومن تعريف نحوي حديثاً، ولكن يكتفى بالإشارة بعد التعريف اللغوي والحديث عن بعض العبارات السماعية ك: لله در زيد، وحسبك بخالد شجاعاً، إلى

^١ - معجم النحو، ص ١٠٩.

^٢ - الواضح في النحو والصرف، ص ١٤٣.

^٣ - انظر مثلاً: الواضح في النحو والصرف، ص ١٤٣.

^٤ - النحو الوافي، ٣/٢٧٥.

^٥ - انظر: النحو والصرف، ص ٢٤٩.

الصيغتين القياسيتين ما أفعله وأفعل به، ثم بيان أحكام صوغهما^١، وسنجد انعكاس مراعاة المعنى اللغوي في تعريفات أخرى سنأتي على ذكرها.

وللحديث تنمة، فطالما أن التعجب مصطلح لغوي، والتعريف الموضوع له تعريف لغوي، فقد عنون بعض النحاة لبابه بـ (فعلا التعجب)، مبتدئين بتعريف التعجب على مثال التعريفات السابقة أحيانا، ومغفلين ذلك أحيانا أخرى، ذلك أن " الذي يفهم التعجب بصيغته الموضوعية للتعجب إنما هو فعلا التعجب، وهما صيغتان للتعجب من الشيء ويكونان على وزن ما أفعله وأفعل به"^٢، وهنا نجد تعريفاً موجزاً ليس للتعجب وإنما لصيغتيه المعنونة بهما الباب، ليكون الحديث بعد ذلك عن أحكام صياغة هذين الفعلين وكيفية إعرابهما، لكن من النحاة من خالف هذه الرؤية، فرأى أن التعجب وإن كان مصطلحاً لغوياً حسب حدود القدماء، لكنه الآن أصبح في باب النحو، فهو مصطلح نحوي، فلا مانع إذن من ذكر التعريف اللغوي مضافاً إليه ما يقربه من الجانب الصناعي النحوي، فقال: " التعجب هو استعظام فعل فاعل، وله صيغتان قياسيتان هما: ما أفعله وأفعل به"^٣، وهذا التعريف كما نرى فيه جانب لغوي وجانب صناعي، أما اللغوي فجاء قاصراً، فقد تناول جانباً واحداً من الجوانب التي وردت في تعريفات أخرى، والتي من الممكن أن تثير العجب، أما الجانب الصناعي فقد اقتصر على ذكر صيغتي التعجب مع وجود فصل واضح بين المعنيين اللغوي والنحوي جاء بسبب عدم ذكر كون التعجب أسلوباً نحوياً لتأدية غرض معنوي يأتي بهاتين الصيغتين القياسيتين، أما كون التعجب أسلوباً فقد ورد في عبارة بعضهم معرفين أسلوب التعجب بأنه " أسلوب يدل على استعظام صفة في شيء ما ذاتاً كان هذا الشيء أو معنى"^٤، والإضافة فيه على التعريفات السابقة كانت في دلالة هذا المصطلح على أسلوب لم تعرف كلفيته بهذا التعريف، وإنما تعرف بما يأتي بعده من حديث عن أن لهذا الأسلوب صيغتين قياسيتين في كلام خارج التعريف.

وبين مدخل لمصطلح التعجب حيز المصطلحات النحوية في التعريف ومكتف بإيراد التعريف اللغوي، أو المستغني عنه بالحديث عن فعلي التعجب بعد تعريف التعجب لغوياً، يطل علينا آخرون برؤية أخرى ملخصها عدم التعريف بمصطلح التعجب بغية اختصار المجيء

^١ - انظر: النحو الوافي، ٢٧٧/٣ وما بعدها.

^٢ - جامع الدروس العربية، ص ٥٠. وانظر النحو والصرف، ص ٢٤٩.

^٣ - الكفاف، ١/١٤١.

^٤ - النحو العصري، ص ٢٥٤.

بتعريف لغوي لا مكان له في حيز الدراسة النحوية، ومن ثم الانتقال مباشرة بعد ذكر عنوان الباب المسمى بالتعجب إلى الحديث عن هاتين الصيغتين^١، أو التعبير عن مصطلح التعجب دون إيراد تعريف له كأن يقال: "إذا أراد امرؤ أن يعبر عن إعجابه بصفة لشيء ما اشتق من مصدر هذه الصفة إحدى هاتين الصيغتين: ما أفعله، أفعل به"^٢، أما حد الأسلوب التام الذي نتطلع إليه فلا وجود له في تعريفات معظم المحدثين.

وكنا قد أشرنا إلى أن لاعتبار جانب المعنى في التعريف انعكاسات على تعريف مصطلحات كثيرة، ومنها تعريف مصطلح النداء، والفاكهي لا يحد النداء، وإنما يضع حداً للمنادى^٣، فتابعه في ذلك بعضهم فقال: "المنادى هو الاسم الواقع بعد حرف من أحرف النداء"^٤، وخالفه آخرون، فكان التعريف للنداء^٥ لا للمنادى بالقول: "هو طلب المنادى بأحد حروف النداء الثمانية"^٦، أو بالقول: "هو توجيه الدعوة إلى المخاطب وتنبيهه للإصغاء وسماع ما يريد المتكلم"^٧، ووضح ما بين التعريفين من اختلاف، فالأول يوضح أسلوب النداء نحويًا، أي بمراعاة جانبي المعنى والصناعة، فمن حيث المعنى هو طلب للمنادى، ومن حيث الصناعة فإن هذا الطلب يكون بـ (حرف) (نداء)، أما الثاني، فهو توجيه دعوة للمخاطب للإصغاء، ولكن دون ذكر لحروف النداء، مما يعني أن قولنا: انتبه وسمع ما أقول، داخل ضمن أسلوب النداء وفق هذا التعريف، ولكن في كلا التعريفين نجد عدم التعبير عن النداء بأنه أسلوب، وقد جاء ذلك في تعريف بعضهم للنداء فقال: إنه "أسلوب يطلب به إقبال المنادى أو التفاته إلى أمر ما"^٨، لكن توصيف النداء بأنه أسلوب لم يفد مع إهمال ذكر أن طلب إقبال المنادى يكون بحرف من حروف النداء حتى يصبح هذا الأسلوب أسلوباً للنداء وفق ما تقتضيه الصناعة النحوية، لكن مجيء كلمة (المنادى) بدل (المخاطب) في التعريف قد تدعونا إلى التجاوز عن ذكر حروف النداء فيه، ذلك أن الباحث هنا يعرف المنادى إلى جانب تعريف النداء فيقول: "المنادى اسم

^١ - انظر: المحيط، ٣٥٨/٢.

^٢ - الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ٢١.

^٣ - انظر: شرح الحدود النحوية، ص ١٥٥.

^٤ - المحيط، ٢٩٧/٢. جامع الدروس العربية، ص ٥٠٨. الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ٢٧٩. الكفاف، ٣٤٦/١. وغيرها.

^٥ - عرفه الدكتور عبد الغني الدقر بقوله: "هو طلب الإقبال من المخاطب بحرف من أدواته"، معجم النحو، ص ٣٩٢.

^٦ - الأساليب الإنشائية، ص ١٣٦.

^٧ - النحو الوافي، ١/٤.

^٨ - النحو العصري، ص ٢٤٢.

ظاهر يقع دائماً بعد حرف من حروف النداء^١، لتكون كلمة (المنادى) متضمنة مجيء الحرف قبله في تعريف النداء.

ومنهم من عنون الباب بالمنادى، ثم ابتدأ بتعريف النداء، وبعدها أتى على تعريف المنادى^٢، ويبدو أن الذي دعا بعض المحدثين إلى تعريف المنادى وإهمال تعريف النداء هو أن البحث الحقيقي في هذا الباب واقع في أحوال الاسم المنادى، أي هو مختص بالمنادى لا بحرف النداء، فهو صاحب الأحكام والأقسام والتوابع، أما الحرف فهو على حالة واحدة لا محل له من الإعراب في حين تتغير الصور الإعرابية للمنادى.

وتأتي التعريفات لأنواع النداء مكرسة الجانب المعنوي في التعريف عند بعض المحدثين، فإذا أرادوا تعريف نداء الاستغاثة قالوا: "الاستغاثة نداء من يخلص من شدة واقعة أو يعين على دفعها قبل وقوعها"^٣، هذا هو تعريف الاستغاثة، وهو كما كان عند الفاكهي^٤، لا يوضح أسلوباً، وإنما يأتي التوضيح بذكر الأمثلة، وربما أتى بذكر مثال واحد يوضح صورة واحدة لنداء الاستغاثة، كأن يقال في التعريف: "الاستغاثة هي نداء من يعين من دفع بلاء أو شدة، نحو: يا لأقوياء للضعفاء، والمطلوب منه الإعانة يسمى مستغاثاً والمطلوب له الإعانة يسمى مستغاثاً له"^٥، وهذا التعريف قاصر مثل سابقه حتى مع ذكر المثال، فبذكره عرفنا صورة واحدة من صور هذا الأسلوب، فلم يأتي التعريف بعد ذلك مبيناً له.

وكان لقصور تعريف أسلوب الاستغاثة أثر آخر غير التقصير في بيان الأسلوب، وهو أن من النحويين من أدخل في أسلوب نداء الاستغاثة ما ليس منه في الحقيقة معتمداً على الركن المعنوي الخالص الذي يتكون منه تعريف هذا الأسلوب عند كثيرين، إذ يعرف الاستغاثة بالقول: "هو نداء يقصد منه دعوة من يعين على دفع بلاء أو شدة ولا يستعمل له من أحرف النداء إلا (يا) ولا يجوز حذفها"^٦، وبناء على هذا التعريف فإن من صور أسلوب الاستغاثة قولنا: يا رجل أنقذني، فيرى أن (رجل) منادى مستغاث^٧، فكلمة (الرجل) الاسم المنادى في المثال السابق

^١ - النحو العصري، ص ٢٤٢.

^٢ - انظر: النحو والصرف، ص ١٩٥.

^٣ - النحو الوافي، ٥٨/٤. النحو والصرف، ص ٢٠٤. المحيط، ٣١٨/٢، وغيرها.

^٤ - انظر: شرح الحدود النحوية، ص ١٥٧.

^٥ - جامع الدروس العربية، ص ٥١٧. وانظر: الأساليب الإنشائية، ص ١٤٤.

^٦ - المحيط، ٣١٨/٢.

^٧ - نفسه، ٣١٨/٢.

منادى لدفع شدة يوضحها الفعل الوارد بعدها، فدخل هذا التعبير حيز نداء الاستغاثة مع أنه ليس منه في إشارة واضحة إلى قصور تعريف هذا الأسلوب.

ومثل التعريف للاستغاثة جاء تعريف النحويين للندبة، فقالوا: " الندبة في اصطلاح النحويين ضرب من النداء يقصد به التفجع على مفقود حقيقة أو منزل منزلة المفقود، والحسرة على المتوجع له، أو إظهار الألم من المتوجع منه...وأكثر ما يستعمل هذا الأسلوب مصدراً بلفظ (وا) وقلمما تستعمل معه (يا)"^١، والكلام السابق في الحقيقة لا يوضح حقيقة أسلوب من أساليب النداء، فهو حديث عن الغرض من نداء الندبة في معظمه، أي يتناول الركن المعنوي لا الصناعي، بل إن نهاية هذا التعريف قد تجعل من قولنا: يا زيد، نداء ندبة إذا كان زيد في النية متفجعاً عليه، لنخرج إلى صورة غريبة من الأحكام عندما ترتبط بالنوايا، كما أن هذا مخالف لواقع هذا الأسلوب الذي له أحكام كما أن للمندوب أوجهاً تكفلت بذكرها كتب النحو، ولكن ذلك لم يؤد إلى تغيير التعريف.

وتعريف الندبة كما تعريف الاستغاثة جاء بصور مختلفة في كتب المحدثين، وقد راعى أصحابها الركن المعنوي غالباً، ومن تطرق إلى الركن الصناعي فقد كان ذلك عن طريق المثال، لتكون التعريفات جميعها في نهاية المطاف غير مبنية على منهجية واضحة في التعريف، وغير وافية بمهمته، أو موضحة لطريقة استعمال المصطلح وفق ما قرره النحاة، وإذا كنا قد عرضنا لمصطلحي التعجب والنداء فقط، فإنه لا يفوتنا القول بأن معظم تعريفات النحويين للمصطلحات التي جاءت دالة على أساليب نحوية محددة كانت قاصرة ومراعية جانب المعنى مما يوحي بأنهم يعرفون مصطلحاتهم النحوية تعريفات لغوية لا نحوية، ومثل ذلك التعريف للتحذير والإغراء، ولم يكن هذا قد فات نحائنا المحدثين، بل كانوا واعين تماماً لقصور هذه التعريفات وعدم انسجامها مع كونها تعريفات لمصطلحات نحوية، لكن الإشارة إلى هذا القصور كان غالباً ما يتم خارج متن التعريف القاصر الذي يثبتونه في كتبهم ليشيروا إلى قصوره فيما بعد، إذ يعرفون التحذير بأنه: " تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه"^٢، ثم يشير بعضهم إلى أن هذا التعريف لغوي ولا يوضح أسلوب التحذير في العربية، فيقول: " هذا تعريف لغوي، ويفضل بعضهم أن يقال: إنه اسم منصوب معمول لا حذر المحذوف ونحوه، لأن هذا يناسب

^١ - الأساليب الإنشائية، ص ١٤٦.

^٢ - النحو الوافي، ٩٧/٤.

مهمة النحو التي هي البحث في أحوال الكلم إعراباً وبناء^١، إلا أننا بعد ذلك نتساءل: لماذا تكون هذه الإشارات في الحواشي، ولماذا لا يعتمد أساتذتنا إلى جعل هذه التعريفات التي تناسب مهمة النحو وتنسجم مع مصطلحاته هي الأساس، وتكون الإشارة إلى المعنى اللغوي في الحاشية إذا لم يريدوا وضعه في متن التعريف؟ ونحن نقول ذلك دون أن تفوتنا الإشارة إلى قصور التعريف السابق أيضاً، ذلك أن التحذير ليس اسماً، إنما هو أسلوب يرد فيه الاسم المحذّر منه منصوباً بفعل محذوف، فالمحذّر منه هو الاسم.

ومن النحاة من يشير إلى المعنى اللغوي لمصطلح التحذير في التعريف ليجعل منه قولنا: أبعد ثوبك عن النار، ثم يشير إلى أن البلاغة ترفض الإسهاب في مواقف التحذير، فدعا ذلك إلى ذكر المفعول به وحده^٢، فالجميع إذن تحذير، لكن البلاغة ترفض الإسهاب، والبلاغة خاضعة للمقام، فإذا كان المقام يسمح بالإسهاب، فلا مانع عندها من جعل قولنا: (أبعد ثوبك عن النار) تحذيراً، ونحن لا نعني أنه ليس تحذيراً، بل هو تحذير بالمعنى اللغوي، لكنه ليس أسلوب تحذير بالمصطلح النحوي، لكن التعريف لا يوضح شيئاً من ذلك بسبب قصوره، مع الإشارة إلى أن من النحاة من أطلق على التحذير مصطلح الأسلوب، دون أن يقوده هذا إلى تغيير في التعريف، وإلى صياغة حد أو تعريف لهذا الأسلوب^٣.

ومن النحاة أيضاً من يشير بعد إثباته تعريف التحذير السابق إلى أن من الكلام ما يفيد التحذير، ولكنه ليس أسلوب تحذير، كقوله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً﴾^٤، ثم يقول: "في الآية أمر للمؤمنين بوقاية أنفسهم وأهليهم من النار، والتحذير فيها جلي مستغن عن كل إيضاح، ومع ذلك لا بد من توجيه النظر إلى أن ما في الآية هو تحذير لا أسلوب تحذير، وبين هذا وذاك فرق، فمتى أظهر الفعل الناصب (أي المحذّر به وهو هنا قوا)، فقد لزم أن يكون الكلام تحذيراً، وبطل أن يكون أسلوب تحذير، لأن أسلوب التحذير لا ظهور للفعل فيه"^٥، ونقول: إن كان بين هذا وذاك فرق، فكذلك بين تعريف التحذير على أنه مصطلح نحوي دال على أسلوب والتعريف الذي يثبتته المحدثون له فرق، وحذا لو كان بعض هذا الكلام موجوداً في متن التعريف، لكن الخلاصة أن الباحث يفرق بين المصطلح والأسلوب الذي يدل عليه المصطلح،

^١ - النحو الوافي، ٩٧/٤، حاشية (١).

^٢ - انظر: المحيط، ١٩/٣.

^٣ - انظر: النحو العصري، ص ٢٦٠.

^٤ - سورة التحريم، ٦.

^٥ - الكفاف، ١٣٣/١.

والحقيقة أن هذا المصطلح في النحو (وهو التحذير) دال على أسلوب نحوي، ولا مكان للمعنى اللغوي إلا من حيث الدلالة على غاية الأسلوب والهدف منه، ولكن الذي حدث هو أن بيان الغاية من الأسلوب طغى في التعريف على الأسلوب نفسه، فبقيت التعريفات على حالها دون تعديل يذكر.

وبعد، فلا شك في أن ما أتينا على ذكره من جوانب تخص تعريف المصطلح النحوي وفق رؤية المحدثين الفضلاء بعيون القدماء الأجلاء ما هو إلا غيض نزير من فيض غزير، لا يفي التعريفات النحوية الحديثة حقها من الدراسة والمقارنة بالحدود القديمة، ولكننا إنما أردنا من هذا العرض الموجز أن نقف على نظرية التعريف التي أخذ بها النحاة المحدثون، فالمنهج المتبع في التقسيم والتبويب لأبواب النحو العربي هو المنهج التقليدي الذي سار عليه القدماء، ومنهج التحديد القديم يترك صدهاء الواسع في التعريفات الحديثة، إلا أن القدماء كما نرى كانوا أشد ضبطاً للحد، فغايتهم منه كانت حصر المصطلح المحدود، وهذا ما يظهر لنا عندما كانوا يقومون بشرح الحد وبيان محترزات الفصول، في حين أن المحدثين ومع إثبات الحد القديم كتعريف حديث لم يلتفتوا إلى هذه المسألة، فلم يشرحوا تعريفاتهم أو بعضاً من مفرداتها التي توقع في اللبس على الأقل، تلك التي كانت ذات أثر في تمييز المعرف على ما بيّنّا، ولسنا ندعو هنا إلى شرح التعريفات، وإنما ما ندعو إليه هو صياغة جديدة للتعريفات النحوية، تلبّي الحاجة للبيان دون حاجة إلى الشرح والتأويل أو العودة إلى شروح القدماء أو استقراء الباب النحوي الذي يندرج تحت المصطلح لمعرفة معنى هذا المصطلح والقصد منه في عرف النحويين، وإنما أردنا عن طريق تحليل بعض التعريفات الحديثة لبعض المصطلحات النحوية أن نقف على الحدود القديمة لها، فكانت موزعة في ثلاث زمر: الأولى مسألة تقسيم الكلم وحدود هذه الأقسام، والثانية فروع أقسام الكلم، والثالثة المصطلحات الدالة على أساليب وهو ما اصطلاحنا على تسميته حد الأسلوب، فوقفنا على جوانب من كل واحدة منها وقفات أراها خجولة إذا ما قيست بالحق الواجب الإيفاء به نحوها، لنخلص من ذلك كله إلى ضرورة صياغة نظرية تعريف نحوية جديدة تصف المصطلح النحوي بما هي حاله في الصناعة النحوية، لننهي الخلافات التي أصبحت ورثة تتوارثها الأجيال.

ثانياً: الرؤية المطوّرة:

ترتبط دراسة المحدثين للنحو بشكل عام بعملية إحياء التراث النحوي، وقد لفت انتباه بعض الدارسين بعض جوانب منه رأوا أنه من الممكن أن يدخلوا فيها تعديلاً يخدم دراسة النحو العربي بشكل عام، وقد أفاد بعضهم من اطلاعه على بعض النظريات اللغوية الحديثة، أو من معرفته ببعض اللغات الأخرى، أو من إشارات وردت عند القدماء لدى قراءته التراث النحوي، وقد رأى المحدثون أن الحديث عن أقسام الكلمة كان يتصدر دائماً كتب القدماء، ليكون مدخلاً صرفياً إلى دراسة النحو العربي، " ولأن الإعراب لا يقوم إلا على معطيات الصرف، فإن النحاة القدامى مهدوا لأبواب الدراسة بالحديث عن اللفظ وأقسامه، وعن الشروط الصرفية التي لا يصح بها هذا الإعراب أو ذاك، وإن الناظر في كتبهم يرى مدى التوفيق الذي أحرزوه في استثمار المعطيات الصرفية لصالح درسم الإعرابي الذي صح أن يطلق عليه مصطلح النحو، لأنه كان يجمع حقيقة بين خلاصة علم الصرف وقواعد الإعراب على صعيد واحد".¹

والقسمة التي تتصدر كتب النحاة القدماء للكلمة هي القسمة الثلاثية المشهورة في اسم وفعل وحرف، إلا أن الاختلاف كان حاصلاً في تحديد هذه الأقسام، وقد دفع التبرير المنطقي لحصرها في هذه الأقسام الثلاثة بعض المحدثين إلى التشكيك في صحتها، فهي على حد تعبير بعضهم " قسمة لا يقرها واقع اللغات، كما أنهم يقدمون لهذه الأنواع الثلاثة تعريفات دلالية لا تقوم على أساس نحوي، ومن ثم فهي تعريفات غامضة وليست جامعة مانعة كما يقول علماء الكلام"،² والحقيقة أن التعريفات القديمة لم تكن جامعة مانعة بحسب رأي القدماء أنفسهم، ولكن هذا الأمر كما نرى لا يدعو إلى إنكار هذه القسمة، بل يدعو إلى شيء آخر، وهو تطوير نظرية التعريف وفق أساس نحوي لجعل التعريفات جامعة مانعة كما يريد أصحاب هذه الرؤية ونريدها نحن، ولكن المحدثين رغبوا عن ذلك، ووجهوا أنظارهم نحو تغيير هذه القسمة الثلاثية، أما كون هذه التعريفات ليست جامعة مانعة فهو ما تحدث عنه المحدثون حديثاً مستفيضاً، فتراهم يذكرون حدود القدماء، ومن ثم يشيرون إلى المطاعن الموجهة إليها، والاختلاف حول جنس بعض الكلمات، مشيرين في الآن ذاته إلى أن من القدماء من استخلص أن التقسيم الثلاثي عقلي،

¹ - مبادئ اللسانيات د. أحمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٩٩٩، ص ١٣٨.

² - علم اللغة بين القديم والحديث، ص ١٣٧.

والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات، لينتهوا إلى القول: " ويلاحظ أن هذا التقسيم الثلاثي ووجه لدى بعض الدارسين المحدثين بالاعتراض والنقد، لأنه تقسيم عقلي عام، لا يتطابق والحقائق اللغوية تفصيلاً، ولأنه نتيجة ما فيه من انحصار الكلام كله في ثلاثة أقسام ترك بعض أنواع الكلام غير ثابت في انتسابه إلى قسم دون آخر^١، لنستخلص من هذا الكلام أن كون هذه التعريفات قاصرة عن لم شمل العناصر المعرفّة ما هو إلا سبب من بين عدة أسباب أخرى دعت إلى إنكار هذا التقسيم والعمل على تكثير هذه الأقسام، إذ كانت عدتها في معظم اللغات الأخرى متجاوزةً الثلاثة كما ورد في عبارة بعضهم كما سيأتي.

ويشير النحاة إلى أن التقسيم الثلاثي نابع من اعتبارات شكلية أحياناً ووظيفية أحياناً أخرى، ومن اعتبارات شكلية ومعنوية عند بعض النحاة، لكن ذلك لم يثبتهم عن القول بأن هذا التقسيم في عمومها غير دقيق^٢، كما يشيرون إلى أن تعريف هذه الأقسام متضمن لجانبين جانب معنوي وآخر يتناول فيه النحاة علامات كل قسم^٣، ومع خروج بعض الكلمات من الأقسام المندرجة تحتها بسبب قصور هذه التعريفات يدخل الخلل فيها مما يؤدي إلى رفضها.

ويشدد الباحثون المحدثون مع رفضهم للتقسيم الثلاثي على ضرورة ملاحظة الواقع اللغوي لتكون أقسام الكلمة نابعة من اللغة ذاتها ومناسبة لها، أي رفض التقسيم العالمي للكلمة، وهذا أساس نابع من منهج وصفي تحدث عن أركانه الغربيون، فأكد إدوارد سابير أن " المنهج العلمي يرفض دراسة اللغة في ضوء تصورات سابقة أو على ضوء من أنماط لغات أخرى، إن دراسة اللغة ينبغي أن تكون من واقع اللغة نفسها، ومن ثم رفض القسم التقليدي لأقسام الكلام ورفض اعتبارها عالميات لغوية ورآها تصنيفات غير صحيحة وليست وحدات وظيفية طبيعية وعلى الباحث أن يدرك أن لكل لغة أقسامها الخاصة ولها تراكيبها المتميزة"^٤.

ولا شك في أن هذا الأساس صحيح، فلكل لغة أقسامها الخاصة، وقد ارتضى المحدثون المنهج الوصفي في دراستهم، لكنهم رأوا أن التقسيم التقليدي لا يراعي جانب الدراسة الوصفية، ومن هنا نجدهم " يشرعون في البحث عن تقسيم جديد يقوم على ملاحظة الواقع اللغوي ويكتفي بوصف الحقائق اللغوية ولا يجاوز ذلك إلى البحث في ميتافيزيقا اللغة، وبادئ ذي بدء نراهم

^١ - مبادئ اللسانيات، ص ١٥٨.

^٢ - انظر: علم اللغة بين القديم والحديث، ص ٤٠.

^٣ - انظر: مبادئ اللسانيات، ص ١٥٧.

^٤ - النحو العربي والدرس الحديث، ص ٣٦.

يؤثرون تسمية هذا المبحث باسم فصائل الكلمة إذ يرونها أوفق من التسمية التقليدية أجزاء الكلام، وهم يصنفون الكلمات تصنيفاً علمياً يقوم على أساس من الصيغة والوظيفة أو المبنى والمعنى معاً، وعلى هذا الأساس العلمي الموضوعي وجدوا أن الكلمة في اللغات المختلفة لا تخرج عن الأقسام التالية: ١- الاسم، ٢- الضمير، ٣- الصفة، ٤- الفعل، ٥- حرف الجر، ٦- حرف العطف أو الربط، ٧- الظرف، ٨- التعجب، ويجب ألا يغيب عن الوعي أنه لا يوجد واحدة من هذه المقولات الصرفية يمكن أن يعد حقيقة عالمية، بمعنى أنها توجد في كل اللغات الإنسانية، فثمة لغات لا تعرف الزمن، وهناك لغات لا تفرق بين الاسم والصفة وهكذا...^١.

أما الحديث عن تغيير التسمية، فهو أمر ليس ذا أهمية في بحثنا، ولكن النحاة الذين لم يرتضوا القسمة التقليدية وأرادوا قسمة أخرى تعتمد على أساس من الصيغة والوظيفة أو المعنى والمبنى كما يقولون، تناسوا في غفلة من الزمن أن التقسيم الثلاثي - كما أشرنا سابقاً - يراعي هذين الجانبين، مع قصور في التعريف لا شك فيه، لكنهم مع ذلك لا يرتضونه، فليس هذا الأساس هو سبب الرفض، فإننا نراهم يجنحون إلى إضافة أقسام أخرى تشترك فيها أو في بعضها كل اللغات الإنسانية، وهو ما أشار إلى رفضه سابير الذي رفض دراسة اللغة على ضوء من أنماط أخرى كما ورد سابقاً، ليتكرس هذا المنهج - أي المقارنة باللغات الأخرى - عند رافضي التقسيم الثلاثي، ليؤكدوا لنا أن رفضهم لهذا التقسيم ليس نابعاً فقط من قصور التعريفات، أو من منهج وصفي خالص نراهم يخالفونه، وإنما كان لمقارنة عدة أقسام الكلمة في العربية بأقسامها في بعض اللغات الأخرى بالغ الأثر في رفض القسمة الثلاثية، ويصرح بعض الباحثين بذلك قائلاً في معرض إنكار القسمة الثلاثية: "من المعلوم أن الكلمات تقسم في قواعد اللغة العربية إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، في حين أنها تقسم في سائر لغات العالم إلى أنواع كثيرة يبلغ عددها ثلاثة أمثال ذلك، فيجدر بنا أن نتساءل تجاه هذا الفرق العظيم فيما إذا كانت هناك مبررات فعلية وأسباب حقيقية تستوجب التباعد إلى هذا الحد بين العربية وبين سائر اللغات من وجهة تصنيف الكلمات"^٢.

وقد عرض الدكتور تمام حسان لتقسيم جديد للكلم في العربية، وتابعه في ذلك الدكتور فاضل الساقى، فتلقى بعض اللغويين هذا التقسيم بالرضا والقبول، مكرسين جانب المقابلة بين

^١ - علم اللغة بين القديم والحديث، ص ١٣٧ - ١٣٨.

^٢ - مع النحاة، ص ٤٠٨.

أقسام الكلمة في العربية وأقسامها في بعض اللغات من حيث العدة، فعرض بعضهم لأقسام الكلمة في الإنكليزية والفرنسية والفارسية، ففي اللغة الإنكليزية ثمانية أقسام هي: الاسم والضمير والصفة والفعل والظرف وحرف الجر وحرف العطف وأداة التعجب، وفي الفرنسية تسعة أقسام هي: الاسم والضمير وأداة التعريف والصفة والفعل والظرف وحرف الجر وأداة ربط الجمل وصيغة الهتاف أي اسم الفعل، وفي الفارسية تسعة أيضاً هي: الاسم والصفة والفعل والكناية والعدد والقيد وحروف الإضافة وحروف الربط وأصوات^١، وقد جعل الدكتور حسان الكلمة سبعة أقسام هي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة^٢، ولم أعرف سبباً للمقابلة بين أقسام الكلمة الجديدة في العربية وأقسامها في لغات أخرى، كما أنه لا يعرف ماذا يضير العربية في كون أقسام الكلمة فيها أقل من أقسامها في باقي اللغات طالما أن لكل لغة أقسامها الخاصة، وبعد هذه المقارنة الغربية يتبدى لنا كما تبدى لمن قام بها أن هذه اللغات ما عدا الفارسية "تترك في خمسة أقسام رئيسة هي الاسم والصفة والفعل والضمير والظرف، على حين أن العربية تنفرد بوجود قسمي الخالفة والأداة، وأن الإنكليزية والفرنسية تفردان أقساماً لحروف الجر وحروف العطف والتعجب، وأن الفرنسية تخصص للتعين أداة لا تفرد لها اللغات العربية والإنكليزية مبنى مستقلاً، وإذا أعدنا النظر في الأقسام المشتركة وهي الاسم والصفة والفعل والضمير والظرف تبديت لنا اختلافات لا يستهان بها ولا سيما بين العربية من جهة والإنكليزية والفرنسية من جهة أخرى..."^٣، وطالما أن اللغات السابقة لم تتفق في كل الأقسام، وأنها تختلف في مضمون الأقسام المشتركة بينها، فلم يبق إذن من توافق إلا من الناحية العددية التي يطمح النحاة إلى جعلها في العربية مسابقة لعدة أقسام الكلمة في باقي اللغات، ولا سيما اللغات العالمية، ونسأل هنا: لماذا لم يقدم اللغويون على مقارنة عدة أقسام الكلمة في العربية مع أقسامها في العبرية مع أنهما من أسرة لغوية واحدة، بل ربما تكون العبرية من أقرب اللغات السامية إلى العربية ولا سيما بملاحظة حروف الهجاء العبرية ومشاركتها العربية في ألفاظها وفي بعض الألفاظ الأخرى؟ ربما كان ذلك لأن اللغة العبرية تقسم الكلمة كما العربية

^١ - انظر هذه الأقسام وتعريفاتها في: مبادئ اللسانيات، ص ١٧٢ وما بعدها.

^٢ - انظر: العربية معناها ومبناها، ص ٩٠.

^٣ - مبادئ اللسانيات، ص ١٧٥.

إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف^١، وهي قسمة لا تلبي طموح الداعين إلى تكثير عدة أقسام الكلمة في العربية.

ومهما يكن من أمر، فإن التقسيم الثلاثي للكلمة بقي قائماً مع كل تلك الدعوات، كما قوبلت بعض أسباب الدعوة إلى تغيير القسمة الثلاثية بالنقد دفاعاً عن هذه القسمة، وهو ما سنعرض له لاحقاً، لنحاول فيما سيأتي إلقاء الضوء على بعض جوانب أقسام الكلم وفق الرؤية المطورة التي نحن بصددتها.

– الكلمة وأقسامها:

حد الفاكهي الكلمة بأنها: " قول مفرد مستقل"^٢، والفاكهي في ذلك إنما يعني حد الكلمة في اللغة العربية لا في غيرها، ومن ثم فهو لا يطلق على حد الكلمة صفة العموم كما فعل من سبقه بإطلاق صفة العموم على أقسامها كما مر سابقاً، لكن من المحدثين من شغلت باله هذه المسألة، وهي وضع تعريف عالمي للكلمة، ولكثرة اختلاف اللغويين في تعريفها كانت النتيجة أن ليس بالإمكان وضع مثل هذا التعريف، ذلك أن تعريف الكلمة يجب أن يكون منبثقاً من اللغة ذاتها، فكل لغة تعرفها بما يتناسب معها^٣، وهذا يتناسب مع أصول المنهج الوصفي، وبعد التوصل إلى هذه النتيجة الصحيحة كما نرى، كان الباحثون يعرضون لحدود القدمات للكلمة، فالكلمة عند الزمخشري هي " اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"^٤، وعند ابن هشام هي " قول مفرد"^٥، وعند ابن عقيل هي " اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"^٦، وكنا ذكرنا حد الفاكهي، وقد ذكر بعض الباحثين المحدثين حدوداً أخرى للكلمة لنحاة آخرين في معرض حديثهم عن الاختلاف المزعوم في حد الكلمة^٧، ولكننا وبعد أن عرضنا لنماذج من هذه الحدود، فإننا في الحقيقة لا نجد ثمة اختلافاً واضحاً فيما بينها، فهي جميعاً تؤدي إلى معنى واحد مع اختلاف بعض ألفاظ الحد، ولكن هذا لم يكن مفسداً للحد، والاختلاف الذي نلاحظه إنما هو في جنس الكلمة، فالفاكهي وابن هشام يذكرون في الجنس أنه (قول)، ويذكر الزمخشري وابن عقيل في

^١ - انظر: الوجيز في اللغة العبرية، د. ميشيل نعمان، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة البعث، ١٩٩٧، ص ١٥٤.

^٢ - شرح الحدود النحوية، ص ٦٥ - ٦٦.

^٣ - انظر: علم اللغة بين القديم والحديث، ص ١٢٨ - ١٣٥.

^٤ - المفصل، ص ١٥.

^٥ - الجامع الصغير، ص ١. شرح شذور الذهب، ص ١١.

^٦ - شرح ابن عقيل، ١/ ١٥.

^٧ - انظر: علم اللغة بين القديم والحديث، ص ١٣٥ - ١٣٦.

الجنس أنه (لفظ)، وطالما أن اللفظ جنس للقول كما يبدو من حده، إذ حد القول أنه " اللفظ الموضوع لمعنى" ^١، فإن الاختلاف ينحصر في ذكر الجنس القريب أو البعيد للكلمة، وحتى هذا الاختلاف الأخير - مع أنه لا يحقق شروط الحد المنطقي إذ شرطه ذكر الجنس القريب- لم يكن مؤثراً، إلا أن من المحدثين من جعل له تأثيراً مفسداً للحد بشكل تام، فتعليقاً على حد ابن هشام قال: " وهذا ليس تعريفاً للكلمة، لأن القول كما يقول ابن عقيل يعم الجميع، أي إنه يقع على الكلام ويقع أيضاً على الكلم والكلمة" ^٢، ولكن كون القول يعم الجميع ليس مفسداً للحد، لأن ذلك يعني أنه جنس لهذا الجميع الذي هو أنواع مندرجة تحت الجنس، ومن شرط الحد ذكر الجنس، لكن الباحث في تعليقه الأخير على حد ابن عقيل قال: " ويلاحظ في هذا التعريف أنه مبني على أساس العلاقة بين الكلمة ومعناها، وهذا يصدق على باء الجر مثلاً التي تعني المصاحبة، مع أنها ليست كلمة" ^٣، وفي الحقيقة، إن هذا الحد لابن عقيل يصدق على باء الجر، وهذا من مميزات الحد أنه يعم المحدود، فالكلمة تدل على معنى مفرد حسب الحد، وهذا المعنى غير مقيد، بمعنى أنه قد يكون معنى في نفس الكلمة أو في غيرها، لتدخل باء الجر التي هي حرف حسب حد القدماء للحرف، وهذا ما ذكره الباحث هنا، فمن معانيها المصاحبة ^٤، ولكن الباحث يقول: مع أنها ليست كلمة، ولا أدري كيف لا تكون باء الجر وهي حرف كلمة، مع أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف عند القدماء، وحتى عند المحدثين الذين لا يقرون بالتقسيم الثلاثي فإن حرف الجر عند بعضهم داخل ضمن قسم الأداة من أقسام الكلمة ^٥، فكيف يكون الحرف قسماً من أقسام الكلمة، أي نوعاً مندرجاً تحت الجنس، ولا يكون كلمة؟!

الذي يبدو أن الباحث هنا يرى الكلمة بالمعنى اللغوي لا النحوي، فهي عنده لا تقسم إلى اسم وفعل وحرف، ولا تقسم إلى غير ذلك، فهذه المقدمة الصرفية للأبواب النحوية لا تهم الباحث، وإنما ما استرعى انتباهه هو أن بعض المحدثين حاول أن يضع تعريفاً للكلمة، وهو يعني هنا الدكتور تمام حسان الذي عرف الكلمة بأنها: " صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة، وتقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى أو

^١ - شرح الحدود النحوية، ص ٥٨.

^٢ - علم اللغة بين القديم والحديث، ص ١٣٦.

^٣ - نفسه، ص ١٣٦.

^٤ - انظر: مغني اللبيب، ١/ ١٤٠.

^٥ - انظر: العربية معناها ومبناها، ص ١٢٣. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل الساقى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٦٢.

يغير موضعها، أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد^١، وتعريف الدكتور حسان للكلمة هنا لا يترك مكاناً للحروف، فهي لا تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، ولا ترجع في مادتها إلى أصول ثلاثة، ولعل هذا التعريف اللغوي للكلمة هو الذي جعل الباحث يستبعد كون حرف الجر كلمة، ومن ثم ربما كان هذا التعريف هو المدخل الرئيسي لتغيير أقسام الكلمة، فقد اعترضت جمهرة من الباحثين المحدثين على التقسيم الثلاثي للكلمة كما أسلفنا، ولأسباب عدة منها الأصول العقلية المنطقية لهذا التقسيم، والمحدثون يريدون تخلص اللغة العربية عامة من المستحاثات المنطقية التي علفت بها، ومنها أيضاً عدم شمول تعريف الجنس الواحد أو القسم الواحد لكل الأنواع أو الفروع المندرجة تحته، وقد كانت المشكلة قديماً فيما يبدو جلية في اسم الفعل أكثر من غيره، مما حدا بابن صابر إلى جعله قسماً رابعاً^٢، أما حديثاً، فقد تجاوزت المشكلة اسم الفعل لتأتي على الأساس المتبع في التقسيم برمته، يقول الدكتور حسان: " وأول ما نبدأ به أننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبني والمعنى"^٣.

وقد تصدى عدد من الباحثين المحدثين لمحاولة التعديل هذه، فذكر الأستاذ إبراهيم أنيس بعد نقده التقسيم الثلاثي الذي اعتمده القدماء أسساً لثلاثة رأى ضرورة اعتمادها للوصول إلى تفريق سليم بين أقسام الكلام، وهي: المعنى والصيغة والوظيفة^٤، ليرى بعد ذلك صوابية تقسيم رباعي للكلمة لم ينسبه إلى نفسه وإنما إلى بعض المحدثين^٥، وهذه الأقسام هي: أولاً: الاسم ويشمل: الاسم العام، الاسم العلم، الصفة، ثانياً: الضمير ويندرج تحته أنواع هي الضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات والعدد، ثالثاً: الفعل، رابعاً: الأداة^٦.

وقد عرض الدكتور فاضل الساقى لهذا التقسيم الرباعي وتناوله بالنقد الشديد^٧، كما عرض لآراء أخرى لبعض المحدثين في تقسيم الكلم، فذكر أن الدكتور مهدي المخزومي قسم

^١ - مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٢٣٢. وانظر: علم اللغة بين القديم والحديث، ص ١٣٦.

^٢ - انظر: شرح شذور الذهب، ص ١٣، حاشية (٢).

^٣ - العربية معناها ومبناها، ص ٨٨.

^٤ - انظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دت، ص، ١٩٥.

^٥ - نفسه، ص ١٩٦.

^٦ - نفسه، ١٩٦ - ٢٠٨.

^٧ - انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ١١٨ - ١٢٥.

الكلمة أيضاً إلى أربعة أقسام، لكنها مختلفة عن أقسام الأستاذ أنيس، وهي: الفعل، الاسم، الأداة، الكنايات، ومن الكنايات الضمائر والإشارة والموصول بجملة والمستفهم به وكلمات الشرط، ثم تناول هذا التقسيم أيضاً بالنقد مثبتاً عدم صوابيته^١.

أما الدكتور تمام حسان، فقد قادتته مراعاة جانبي المبنى والمعنى التي أرادها إلى تقسيم سباعي للكلمة، وهذه الأقسام هي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة^٢، ثم عمل جاهداً على إبراز الفروق بين كل قسم والأقسام الأخرى معتمداً على مجموعة من الأسس التي تتعلق بالشكل (المبنى) والوظيفة (المعنى)، موضحاً في الآن ذاته السبب الذي دعاه إلى تغيير القسمة الثلاثية، يقول: "وسنحاول فيما يلي أن نفرق بين كل واحد من هذه الأقسام وبين الأقسام الأخرى من حيث المبنى (أي من حيث الصورة الإعرابية أو الرتبة أو الصيغة أو الجدول أو الإلصاق أو التضام أو الرسم الإملائي)، ومن حيث المعنى (أي من حيث التسمية أو الحدث أو الزمن أو التعليق أو المعنى الجملي)، على أنه ينبغي لنا أن ننبه قبل كل شيء إلى أنه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعاً أن كل قسم من الكلم لا بد أن يتميز من قسميه من هذه النواحي جميعاً، إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني، فالمهم ألا يكون التفريق من حيث المباني فقط وإن تعددت أو المعاني فقط وإن تعددت أيضاً، إذ لا بد من أن يتضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه وبين بقية الأقسام"^٣.

إذن، فسبب تعديل التقسيم هو تعديل أس التقسيم المعتمد، ولكن ما يلحظ هنا أنه يبرر التشابه الكبير الذي قد نجده بين قسم وآخر من هذه الأقسام السبعة بأنه لا يشترط التخالف الكلي، وإنما يكفي الاختلاف ببعض من هذه الأسس المبنوية والمعنوية التي وضعها، وإذا عرضنا على سبيل المثال أوجه التشابه والاختلاف بين الاسم والصفة فإننا سنجد ما يلي:

١- يشترك الاسم والصفة من حيث الصورة الإعرابية، فيدخل عليها حرف الجر، أما الضمائر فيجر محلها^٤.

٢- من حيث الصيغة الخاصة، تتشابه صيغ الأسماء والصفات أحياناً^٥.

^١ - انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ١٢٦ - ١٣٥.

^٢ - انظر: العربية معناها ومبناها، ص ٩٠.

^٣ - نفسه، ص ٩٠.

^٤ - نفسه، ص ٩٢.

^٥ - نفسه، ص ٩٢.

٣- من حيث قابلية الدخول في جدول: (جدول إلصاق، جدول تصريح، جدول إسناد): تدخل الأسماء في النوع الأول ويدخل في النوع الثاني منها اسم الحدث والميميات التي جعلها الدكتور حسان من أقسام الاسم، وكذلك الصفات تدخل في النوعين الأول والثاني^١.

٤- من حيث الرسم الإملائي: يقول الدكتور حسان: " يمتاز الاسم والصفة من هذه الناحية بقبول التتوين إملائياً"^٢، والتتوين الذي يعنيه تتوين التمكين فقط، أما التتوين الذي في نحو (صه) فهو ذو معنى وظيفي هو التعميم وعدم التعيين، فيشبه التتوين الذي يلحق النكرة غير المقصودة في النداء نحو: يا رجلاً أقبل، والذي يلحق المصدر النائب عن فعل الأمر نحو: ضرباً زيداً، مع الإشارة إلى أن كلمتي (رجل) و(ضرب) من الأسماء عنده، فالأول من الاسم المعين والثاني من اسم الحدث، في حين أن (صه) من قسم آخر، ولكنه طالما أنه يقول: من حيث الرسم الإملائي فلا حجة في تحديد نوع من أنواع التتوين، وبذلك يكون الاسم والصفة مشتركين في هذه الناحية أيضاً.

٥- من حيث الإلصاق^٣: تشترك الأسماء والصفات في قبول أنواع خاصة من اللواصق، كأداة التعريف وضمائر الجر المتصلة وتاء التأنيث وعلامتي التنثية والجمع، لكن الدكتور حسان يفرق بين اتصال هذه اللواصق بالاسم واتصالها بالصفة، فأداة التعريف مثلاً مع الأسماء معرفة، ومع الصفات موصولة، ولكن أداة التعريف مع الصفات تفيد التعريف أيضاً، أي التعيين مع كون معناها موصولة، بحجة أن الصفة التي اتصلت بها هذه الأداة يصح وصف المعرفة بها، في حين لا يصح أن توصف بها إن كانت مجردة من الأداة، نقول: جاء الرجل الكريم، ولا يصح جاء الرجل كريم، ومعلوم أن المعرفة لا توصف إلا بالمعرفة، أما كون الإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة مع الأسماء محضة ومع الصفات لفظية كما يقول، فإني لم ألتمس فرقاً بين القول: كتابي، وبين صديقي أو حبيبي أو غير ذلك، وإن كان هناك فرق لم ألتمسه فإن الإضافة باقية سواء أكانت محضة أم لفظية، ولذلك تشابه الاسم والصفة هنا أيضاً.

٦- من حيث التضام^٤: ويعني به أن تطلب إحدى الكلمتين الأخرى في الاستعمال، كالعلاقة بين (يا) حرف النداء والمنادى، والعلاقة بين المضاف والمضاف إليه، وهنا يفرق الدكتور حسان

^١ - انظر: العربية معناها ومبناها، ص ٩٣.

^٢ - نفسه، ص ٩٣.

^٣ - نفسه، ص ٩٣.

^٤ - نفسه، ص ٩٤.

^٥ - نفسه، ص ٩٤.

بين الاسم والصفة، فالصفة لا تأتي بعد حرف النداء، وإن أتت فهي على تقدير موصوف محذوف، " وكذلك الأمر مع واو القسم والإضافة المحضة، حيث يكون الاسم في مكان المضاف، وهو مكان لا يحل فيه الضمير أبداً، ولا تحل فيه الصفة إلا على معنى الإضافة اللفظية"^١، أما تقدير حذف الموصوف، فإنه لما حذف قامت الصفة مكانه وأخذت محله الإعرابي في نحو قولنا: يا فارساً، وأما بعد واو القسم، فقد قال تعالى: " والسماء والطارق " ، و(طارق) اسم فاعل، وأما كون الاسم يأتي مضافاً، فإننا نقول: جاء رجل الصحراء، ونقول: جاء فارس الصحراء، ومعنى الإضافة في الجملتين واحد، مما يعني اشتراك الاسم والصفة هنا أيضاً. وإذا كنا قد فرغنا من ناحية المبنى ننقل إلى ناحية المعنى:

١- من حيث الدلالة على مسمى^٢: يرى الدكتور حسان أن الاسم دال على مسمى، في حين أن الصفة تدل على موصوف بالحدث، والضمير لا يدل على مسمى بل يدل على مطلق حضور أو غيبة، ويعني هذا أن رجلاً إذا قال: (أنا)، فالضمير دال على مطلق حضور وليس دالاً على مسمى هو هذا الرجل بعينه، وهنا نفس لأقوال النحاة في درجة الضمير من التعريف، وفي أن الضمير لا يضمّر إلا بعد أن يعرف، وتعريفه يكون بتعيينه مسمى بعينه، وليس هذا مراد الحديث، وإنما نتحدث عن الصفة، والصفة تدل على موصوف بالحدث وليست دالة على مسمى، ولكننا نتساءل: من هو هذا الموصوف بالحدث؟ وهل هو مسمى في نهاية الأمر أم لا؟!

٢- من حيث الدلالة على حدث^٣: وهنا يتحدث الدكتور تمام عن المصادر ودلالاتها على الحدث، وهي عنده من الأسماء، لكنه يرى أن ذلك لا يجعلها من الصفات، لأن الصفة لا تدل على حدث، بل على موصوف بالحدث، وطالما أن الصفة لا تدل على حدث، والأسماء غير المصادر التي ذكرها الدكتور حسان لا تدل على حدث، فقد تشابه الاثنان هنا أيضاً.

٣- من حيث التعليق^٤: تشترك الأسماء والصفات والضمائر والظروف في علاقتي الإسناد والتخصيص، والنسبية، أما التبعية فإن الأسماء لا تقع نعوتاً إلا على التوسع.

وبعد هذا الكلام الموجز على هذه النواحي التي عدها الدكتور تمام حسان من مميزات الاسم عن بقية الأقسام، والتي يعود إلى ذكرها مرة أخرى عند الحديث عن مميزات الصفة^٥،

^١ - العربية معناها ومبناها، ص ٩٤.

^٢ - نفسه، ص ٩٤.

^٣ - نفسه، ص ٩٥.

^٤ - نفسه، ص ٩٥.

^٥ - نفسه، ص ١٠٠-١٠٣.

فلا بد من أن نكون قد لاحظنا هذا التشابه الكبير بين الاسم والصفة على الأقل، إن لم نقل بينهما وبين بعض الأقسام الأخرى للكلم عنده من مثل الضمائر والظروف في بعض النواحي، وقد أدرك الدكتور حسان هذا التشابه الكبير أيضاً، فمن مميزات الاسم التسعة التي عدها مشتملة ناحيتي المبنى والمعنى معاً ذكر الدكتور حسان أن الاسم مستقل باثنتين فقط، وأنها في بقية السمات تشترك مع الصفات أحياناً ومع الضمائر أحياناً أخرى ومع الظروف في بعض الحالات^١، لكنه كان سابقاً قد نوه بأنه يكتفي الاختلاف في بعض من هذه المباني والمعاني، والحقيقة أن هذا التشابه الكبير والاختلاف القليل يدعونا إلى إعادة النظر في جعل الصفة قسماً برأسه عدا عن الضمائر والظروف، فالأولى إذن أن تكون أنواعاً مندرجة تحت جنس واحد أو قسم واحد هو الاسم، مع مراعاة الجوانب التي عدها الدكتور حسان، ليكون الاختلاف في بعض النواحي من طبيعة تعدد الفروع تحت الجنس الواحد، هذا إلى جانب أن الدكتور حسان مع جعله الصفة قسماً مستقلاً فإنه بعد ذلك واعتماداً على ميزة واحدة من مميزاتها وهي أنها تعمل عمل الفعل أحياناً فترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً، فإنه يتحدث عن جملة وصفية، إذ يقول: " هذه الخاصة من خواص الصفات تجعل من المقبول أن نتكلم عن (جملة وصفية) تقابل الجملتين الاسمية والفعلية، وتكون هذه الجملة أصلية كما في: أقائم المؤمنون للصلاة، وتكون فرعية نحو: رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة"^٢.

والحقيقة أن الدكتور حسان لا يضعنا هنا أمام حد لهذه الجملة الوصفية، كما لا يحد لنا قسيميتهما الاسمية والفعلية، ولكن تمثاله يؤدي بنا إلى حد الجملة الوصفية بأنها الجملة المبدوءة بوصف عامل، وإذا قسنا على ذلك، فإن الجملة الفعلية هي المبدوءة بفعل، والاسمية المبدوءة باسم، فاعتبار الجملة عنده بما يتصدرها من فعل أو اسم أو وصف عامل، ونستبعد أن تكون الجملة من مثل: زيد جاء، من قبيل الفعلية عنده، أي أن تكون مساوية لجملة: جاء زيد، بل هذه الجملة اسمية كما يراها، ويؤيد ذلك ما ذكره في حديث له عن (ظن وأخواتها)، فهو يرفض أن تكون هذه الأفعال من النواسخ لأن مفعوليتها صالحان لتكوين جملة من مبتدأ وخبر بعد حذفها، ليخلص إلى القول: " ولماذا نهتم إلى هذا الحد بما يمكن أن يصير إليه المفعولان بعد الحذف، ثم لا نهتم بالشبه القوي بين ظن وأخواتها وأعطى وأخواتها، ولو صح أن صلاحية ما بعد الفعل لأن يصير جملة تبرر اعتبار الفعل ناسخاً لصارت (جاء) من قولنا: جاء زيد يركب فرسه،

^١ - انظر: العربية معناها ومبناها، ص ٩٦.

^٢ - نفسه، ص ١٠٣.

ناسخة، لأن صاحب الحال والحال هنا صالحان معاً لأن تتكون منهما جملة من مبتدأ وخبر^١، وهذا يعني أن جملة: زيد يركب فرسه، اسمية، لأن (زيد) عنده مبتدأ وليس فاعلاً مقدماً، فاعتبار الجملة عنده بصدرها إذن، وما نريد قوله هنا هو أننا نستنتج من كل ذلك أن الجمل عنده ثلاثة: اسمية وفعلية ووصفية، ونتساءل الآن ما نوع الجملة المبدوءة بالضمير نحو قولنا: هو رجل كريم، فإن كانت اسمية فهذا يعني أن الضمير (هو) اسم وهذا مخالف لتقسيمه، وبطبيعة الحال فهي ليست فعلية ولا وصفية، وقس على ذلك الجمل المبدوءة بالظرف أو اسم الإشارة وغير ذلك مما جعله الدكتور حسان خارج قسم الاسم طالما أنه يعتبر الجملة بصدرها، أما الجملة المبدوءة باسم الفعل وغيره مما سماه بالخوالف، فقد سمى الجمل المركبة منها بجمل إفصاحية إنشائية^٢، ولا ندري إن كانت هذه قسماً رابعاً من أقسام الجملة عنده.

وإذا كنا قد تحدثنا عن جوانب التشابه بين قسمين مستقلين من أقسام الكلمة وفق رأي الدكتور حسان وهما الاسم والصفة، فما ذلك إلا لأننا أردنا أن نلقي ضوءاً على طبيعة هذا التقسيم الذي جاءت فيه بقية الأقسام التي هي من فروع الاسم عند القدماء تضم قدراً كبيراً من التشابه فيما بينها، وتحتمل بعض الفروقات أيضاً، وهو جانب أشار إليه الدكتور حسان وأشارنا إليه سابقاً، لكن هذه الفروقات مهما قلّت كانت كافية وفق منهج الدكتور حسان لاعتمادها وإنشاء تقسيم جديد.

وقد سار الدكتور فاضل الساقى في فلك أستاذه من حيث التقسيم السباعي للكلمة، فارتضى نهجه مقسماً الكلمة من حيث الشكل والوظيفة - وهما مساويان للمبنى والمعنى - إلى سبعة أقسام استوحاها من دراسة لآراء القدماء في تقسيم الكلم^٣، زاعماً في الآن ذاته أن التقسيم الجديد هو حل لمشكلة قديمة هي مشكلة تقسيم الكلم^٤، والتصدي لهذه المشكلة ومحاولة إعادة النظر في التقسيم القديم يساعد على تطبيق النظرة الوصفية على الدراسة اللغوية عامة، وهو ما يدعو إليه الدكتور الساقى^٥، والحقيقة أن تقسيم الكلم لم يكن في القديم مشكلة، إذ لا نكاد نسمع بين القدماء صوتاً رافضاً للتقسيم الثلاثي، فهو المعتمد عندهم، إلا أن القدماء كانوا يختلفون في إرجاع بعض الكلمات إلى قسم من الأقسام، كالخلاف الذي عرضنا له حول فعلية (نعم وبئس)

^١ - العربية معناها ومبناها، ص ١٣٢.

^٢ - نفسه، ص ١١٨.

^٣ - انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٩٢ - ٩٣.

^٤ - نفسه، ص ٢١٥.

^٥ - نفسه، انظر: ص ٢٥.

أو اسميتهما، وذلك مشهور، والجدل الدائر في معظمه كان يستند إلى العلامات المميزة لكل قسم، والمحصلة أن الحدود الموضوعية ليست وافية بغرض التمييز بين قسم وآخر، لذلك رأينا النحاة يفتنون حدود غيرهم، فالمشكلة الحقيقية في رأينا إذن ليست مشكلة التقسيم بحد ذاتها، وإنما هي مشكلة تتناول نظرية التعريف المتبعة التي كانت غير وافية ببيان المصطلح وبيان كل قسم من أقسام الكلم، وهي مشكلة لم تكن مقتصرة على أقسام الكلم حتى نعالجها بتعديل هذا التقسيم، وإنما تتناول كثيراً من المصطلحات الدالة على الأبواب النحوية وغيرها مما عرضنا لشيء منها في غير هذا المقام، وعلى أية حال، فإن المحدثين لم يتناولوا جانب نظرية التعريف، وإنما تجاوزوها لتعديل التقسيم، وسنعرض لتعاريف الأقسام التي ارتضاها الدكتور الساقى محاولين معرفة مدى مراعاته الدقة في صياغة هذه التعريفات.

يعرف الدكتور الساقى الاسم بأنه: " كل كلمة تدل على مسمى ليس الزمن جزءاً منه"^١، وهو حد القدماء للاسم، لكنه يجعل الدلالة على مسمى مكان الدلالة على معنى، أي العودة إلى حد الاسم الوارد على لسان الإمام علي - عليه السلام - في رواية نشأة النحو كما رواها الأنباري، وهو يجعل تحت جنس الاسم عدة أنواع هي: اسم الذات واسم المعنى واسم الجنس ومجموعة من الأسماء المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة، وهو ما أطلق عليه الدكتور حسان اسم الميميات، وأخيراً الاسم المبهم^٢، وليس هذا الأخير ذا دلالة مشابهة لدلالته قديماً عندما كان القدماء يذكرون المبهم من بين المعارف وهم يريدون اسم الإشارة والاسم الموصول، فالمبهم عند الدكتور الساقى " يشمل طائفة من الأسماء التي لا تدل على ذات بعينها بل تدل على الجهات والأوقات والموازين والمكايل والمقاييس والأعداد"^٣.

وفي هذا الحديث عن الاسم المبهم نجد أن الدكتور الساقى يرى أن من المبهم ما يدل على الأوقات، أي على الأزمنة، وهذه الدلالة مخرجة له من حيز الاسمية بحسب التعريف، إضافة إلى أن عدم الدلالة على ذات بعينها لا يخرج اسم الإشارة على الأقل من حيز الأسماء، لأن أسماء الإشارة لا تدل على ذات بعينها وهي مفردة خارج تركيب أو مقام كلامي، أي بتجريد اسم الإشارة من كل قرينة، في حين أنه إذا قيل: هذا الرجل أو هذا الجدار، دل اسم الإشارة على ذات بعينها، وإذن، فبحسب تعريف الاسم وبيان أقسامه لا بد من أن يدخل اسم

^١ - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢١٥.

^٢ - نفسه، ص ٢١٦.

^٣ - نفسه، ص ٢١٦.

الإشارة فيه، ولكنه استبعده معتمداً في ذلك فيما يبدو على مميزات الاسم التي لا يقبلها اسم الإشارة كما حددها، ذلك أن قبول الاسم للجر الذي كان قديماً وحديثاً من مميزات الاسم يقصره الدكتور الساقى على الجر اللفظي فقط^١، فخرج اسم الإشارة الذي يجر في المحل، لكن الناظر في تلك المميزات التي عددها الدكتور الساقى يلحظ فيها عدة أمور منها:

١- عد الدكتور الساقى من مميزات الاسم أنه: "يأتي لمعنى مجرد من الزمن أو لزمن مجرد من الحدث حيث يكون الزمن هو مسمى الاسم كالليل والنهار"^٢، وهذا يناقض ما ورد في تعريفه الاسم، فكيف يكون الاسم بحسب التعريف ليس الزمن جزءاً منه، ثم تجعل الدلالة على زمن مجرد من الحدث إحدى علاماته؟

٢- يشارك اسم الإشارة الاسم في بعض تلك المميزات التي عددها، إذ يقبل حرف النداء ويثنى ويجمع^٣، ويأتلف منه ومن الوصف كلام، ويأتلف منه ومن الفعل كلام، ويأتي لمعنى مجرد من الزمن، ويوصف، ويرفض علامات الأفعال، أي إنه يقبل سبع علامات من بين ثماني عشرة علامة عدها من مميزات الاسم.

٣- مع اشتراك اسم الإشارة مع الاسم في سبع علامات، إلا أن الدكتور الساقى لم يجعلها من أقسام الاسم، وقد نعتذر له بافتراق اسم الإشارة عن الأسماء في إحدى عشرة علامة، فكانت أوجه التخالف أكثر من أوجه التشابه، ولكننا إذا نظرنا إلى كلامه بعد ذلك لما رأى تشابه الاسم مع الصفة في كثير من هذه العلامات فإننا نجده يقول: "سيجد القارئ في تطبيق الظواهر الشكلية والمعاني الوظيفية على الأقسام ما يعزز الفرق بين الاسم وبقية الأقسام من مميزات، علماً بأن المميزات التي ذكرناها قبل قليل قد يشترك في بعضها الاسم مع الصفة، ويتجلى ذلك بما ذكرناه تحت الأرقام (٢-٤-٥-٦-٧-٩-١٠-١١-١٤-١٥-١٧-١٨)، ومع كل هذا فإن ما ذكرناه من بقية المميزات تحت الأرقام (١-٣-٨-١٢-١٣-١٦) كاف للدعوة إلى التفريق بين الأسماء والصفات لما له من أهمية في إبراز حقيقة كل منهما وطبيعة استعماله في اللغة"^٤.

^١ - انظر مميزات الاسم في: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢١٩.

^٢ - نفسه، ص ٢٢٠ تحت البند ١٣.

^٣ - تنثي بعض أسماء الإشارة فنقول: هذا، هذان، كما جاء من أسماء الإشارة ما يدل على المجموع مثل أولئك.

^٤ - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٢١، ولا بد لنا من ذكر مميزات الاسم كما عددها وهي: ١- قبول تنوين التكمين، ٢- قبول حرف النداء، ٣- قبول أل التعريف، ٤- قبول الجر لفظاً، ٥- يثنى ويجمع، ٦- يجوز تصغيره وترخيمه، ٧- له صيغ محددة تشاركه في بعضها الصفات، ٨- يدخل في الجدول الإصاقي فقط، ٩- يأتلف من الاسم والوصف كلام، ١٠- يأتلف من الاسم والفعل كلام، ١١- يضمّر بعد أن يعرف، ١٢- يدل على مسمى، ١٣- يأتي لمعنى مجرد من الزمن أو لزمن مجرد من الحدث، ١٤- يوصف، ١٥- يخبر به حين ينقل=

وإذا أعدنا النظر في الكلام السابق، فإننا سنجد أن الدكتور الساقى يقول بتشابه الأسماء مع الصفات في (بعض) المميزات، وكلمة (بعض) توحى في السياق بقلة المميزات التي اشترك فيها الاسم مع الصفة، ولكنه لما عدها تبين أن الاسم يشترك مع الصفة في اثنتي عشرة علامة من بين ثماني عشرة، واختلف القسمان في ست علامات فقط، فكان هذا البعض هو الغالب، إلا أن المنهج العام فيما يبدو هو التفريق ولو كان الاختلاف قائماً في أقل من ذلك، فلا عبرة إذن بقلة أوجه التشابه والاختلاف أو بكثرتهما، إنما المهم هو وجود فرق بين الاسم والصفة، والحقيقة أنه لا ينكر أحد قديماً وحديثاً وجود هذا الفرق سواء من حيث حقيقة كل منهما أم من حيث طبيعة الاستعمال، ولو كان التطابق تاماً لما كان في اللغة مصطلحان هما الاسم والصفة، إلا من قبيل الترادف، ولاكتفي بواحد منهما، ولكن هذه الفروق لا تدعو إلى تكثير الأقسام، وإلا لاضطررنا إلى تقسيم الصفة نفسها إلى عدة أقسام كل منها قائم برأسه، وقد عرفها الدكتور الساقى بأنها: " كل كلمة تدل على موصوف بالحدث، وتشتمل الصفة في اللغة العربية على ما يأتي: صفة الفاعل، صفة المفعول، صفة المبالغة، صفة التفضيل، الصفة المشبهة ^١."

فإذا أردنا أن نراعي منهج الدكتور الساقى في تبرير التقسيم بوجود بعض الفروق، لقسمنا الصفة نفسها إلى خمسة أقسام كل منها قسم من أقسام الكلم، ولا سيما أن الدكتور تمام حسان الذي يُنسب هذا التقسيم إليه يقول بعد عرض ما تشتمل عليه الصفة: " وتختلف كل صفة منها عن الأخريات مبنى ومعنى ^٢، أي شكلاً ووظيفة، وطالما أن هذين الأساسين هما اللذان قامت عليهما عملية التقسيم الجديد، فلا بد إذن من إفراد كل قسم من أقسام الصفة بقسم مستقل، وهذا ما لم يحصل في تجاهل لأسس التقسيم واعتماد على تشارك هذه الصفات الخمسة في عدد من المميزات التي عددها كل من الدكتور حسان ^٣ والدكتور الساقى ^٤، ومكررين تشابه الاسم مع الصفة في كثير من هذه المميزات، وهذا الأمر يدعونا إلى القول بأنه ليس ثمة منهج واضح

= إلى استعمال الصفة ويخير عنه، ١٦- يقبل الإضافة المعنوية، ١٧- يرفض علامات الأفعال، ١٨- التاء المتحركة في آخره حرف من حروفه تدل على مؤنث. انظر: ص ٢١٩ - ٢٢٠ من كتابه هذا.

^١ - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٢١. وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٨.

^٢ - اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٩، وقد بين الدكتور تمام أوجه التخالف بين هذه الصفات كما بين الدكتور الساقى بعضاً منها في كتابه: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٢٧ - ٢٣٠.

^٣ - انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٠ - ١٠٣.

^٤ - انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٢٣ - ٢٢٥.

ومحدد قامت على أساسه عملية التقسيم الجديدة، وإذا كان الأساس المحدد للتقسيم غير مراعى فهذا يؤدي بالنتيجة إلى عدم صحة هذا التقسيم من الناحية النحوية على الأقل.

وإذا نظرنا في تعريف الفعل، فإننا سنجد حد القدماء، فهو " كلمة تدل على حدث وزمن"¹، لكنه يزيد معنى الزمن شرحاً وتوضيحاً مبيناً أنه زمن صرفي لا نحوي، أما مميزات الفعل التي وضعها فقد جاء بعضها خاصاً بنوع واحد من الأفعال، كالقول بقبول الفعل علامة الجزم، وهي خاصة بالمضارع فقط من الأفعال، وهو يشير إلى ذلك²، ولكن كان من الأولى إفراد كل نوع من الأفعال بمميزات تخصه إضافة إلى المميزات العامة التي تشترك فيها كل الأفعال، وهذا الأمر ذاته نلاحظه بوضوح كبير عند حديثه عن مميزات القسم الرابع عنده من أقسام الكلم، وهو الضمير، ويشمل عنده الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة³، فإذا أراد وضع المميزات قال: " لا يثنى ولا يجمع إلا ما شذ من مثنى الموصول والإشارة"⁴، وهذا الشاذ إذن لا يقبل هذه العلامة، وكقوله: " يقبل هاء التنبيه"⁵، وهذا خاص ببعض أسماء الإشارة، بمعنى أن المميزات لا تعم الضمائر كلها وما ينطوي تحتها من أقسام عدها، ليكون المنهج بذلك غير دقيق الضبط.

وإذا كانت التعريفات الموضوعية للأقسام السابقة من أقسام الكلم تنبئ عن المراد من هذه الأقسام بشكل قريب، فقد جاء تعريف الخالفة على خلاف ذلك، إذ يعرفها الدكتور الساقى بالقول: " الخالفة كل كلمة يطلقها المتكلم للإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري"⁶، وهو تعريف لغوي أكثر مما هو نحوي، ويذكرنا إلى حد قريب بحد التعجب عند القدماء ومن هذا حذوهم، وقد كان الدكتور حسان عرف الخوالف بأنها " كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية.."^٧، وفيه أن الأسلوب هو المعبر عن الموقف الانفعالي، أما هنا فالكلمة هي الكاشفة عن هذا الموقف، وهذا تجاهل لتعريف الكلمة، فليست الخالفة هي المفصلة عن هذا الموقف الانفعالي بل الأسلوب الذي تطلق فيه، وهو يمثل لذلك بالقول: هيهات السفر، وقوله تعالى " هيهات هيهات لما توعدون"،

¹- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٢٩.

²- نفسه، ص ٢٤١.

³- نفسه، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

⁴- نفسه، ص ٢٤٧.

⁵- نفسه، ص ٢٤٧.

⁶- نفسه، ص ٢٥١.

⁷- اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٣.

فمجموع التركيب هو المؤدي لهذا الموقف، وهو ليس كلمة، إلا إذا نحونا بالكلمة إلى المعنى اللغوي، فعندئذ يصح التعبير، ويكون ذلك مؤيداً للقول بأن التعريف تعريف لغوي لا نحوي، وعندئذ يدخل فيه أسلوب التحذير والندبة والاستغاثة من النداء وسوى ذلك مما لم يجعله الدكتور الساقى ضمن الخالفة، فهي خالفة إخاله وخالفة صوت وخالفة تعجب وخالفة المدح والذم^١، ولقد أشار إلى ذلك الدكتور حسان، واقتبس منه الدكتور الساقى هذه الإشارة، فقال الدكتور حسان: "ولربما كان من المستحسن أن يضم إلى هذه الأساليب الإفصاحية الندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء، ولكن ضم هذه الأساليب إلى ما ذكرنا لا يتم على المستوى الصرفي، لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر عنها بالخوالف، فلها مثل الإفصاح المذكور، لكن على مستوى النحو لا مستوى الصرف"^٢، وكنا أشرنا إلى تعريف النحويين لهذه المصطلحات سابقاً، وقلنا إنه تعريف لغوي وليس تعريفاً دالاً على مصطلحات نحوية، ولا شك في أن الدكتور حسان كان مدركاً لذلك، كما كان مدركاً لقصور التعريف الموضوع للخوالف مما جعله يقول باستحسان إدخال هذه الأساليب ضمنها، ومن ثم يستبعد لها لأن ضمها لا يتم على مستوى الصرف، وإننا نرى أنه لا يتم على مستوى النحو أيضاً، كما لا يتم جعل الخوالف المشار إليها جملة قسماً على مستوى الصرف، ولكن ذلك قد يكون صالحاً على المستوى اللغوي التعبيري.

ويأتي تعريف الظرف مجانباً للدقة العلمية في التعريف، فهو "كلمة تدل على معنى صرفي عام هو الظرفية الزمانية أو المكانية"^٣، إذ يدخل فيه ما جعله الدكتور الساقى والأستاذ حسان في حيز الأسماء، نحو: آتيك نهراً أو ليلاً، لكن الدكتور الساقى مع إدراكه لذلك يخرجها من قسم الظروف ويجعلها مقتصرة على كلمات محددة، يقول بعد إشارته إلى معاملة بعض الأسماء معاملة الظروف: "ليس في اللغة العربية الفصحى ما ينبغي أن يوضع في قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى الظرف إلا تلك الكلمات التي ذكرها الأستاذ تمام وهي: إذ، وإذا، وإذا، ولما، وإيان، ومتى، وكما، (التي أضفناها) وكلها للزمان، ثم: أين، وأنى، وحيث، وهي للمكان"^٤، ومن ثم أخرج كثيراً من الكلمات من حيز الظرفية مع دلالتها على الظرفية الزمانية أو المكانية، كالمصادر في نحو قولنا: آتيك طلوع الشمس، وقط، وعوض، وصيغتي اسمي الزمان

^١ - انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٥٢. اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٣.

^٢ - اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٧. وانظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٥٦.

^٣ - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٥٧.

^٤ - نفسه، ص ٢٥٨. وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٩.

الزمان والمكان، وبعض أسماء الإشارة مثل (هنا)، وغير ذلك^١، مع انطباق تعريف الظرف الذي وضعه على بعضها.

ونعرج أخيراً على القسم السابع من أقسام الكلم وهو الأداة، " وهي كلمة تؤدي وظيفة نحوية عامة، وهذه الوظيفة تتضح بالتعبير عن المعنى النحوي العام للجمل والأساليب"^٢، وأقل ما يمكن أن يوصف به هذا التعريف بأنه غامض، ذلك لأنه لا يوضح لنا ما هي الأدوات التي يراد الحديث عنها، ليكون الشرح تالياً للتعريف، فالمعنى العام المراد هو التعليق، وبهذا المعنى تتداخل الأداة مع بقية أقسام الكلم، ذلك أن الدكتور حسان يرى أن التعليق قد يكون بأداة أصلية وهي حروف المعاني، أو بأداة محولة قد تكون ظرفية أو اسمية أو فعلية أو ضميرية، إذ - كما يقول - تستعمل الظروف أحياناً في تعليق جمل الاستفهام والشرط، وتستعمل بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل كم وكيف^٣، فأسماء الاستفهام هنا تحولت من الاسم إلى الأداة ويطلق عليها اسم الأسماء المبهمة، مع أنها في الأصل ليست داخلية في حيز الأسماء عنده، وهو ما اعترض عليه الدكتور الساقى إذ يقول: " ولو أخذنا بما ورد عن تقسيم الأداة فيما قاله الأستاذ تمام إلى أصلية ومحولة لوقعنا في بعض الاضطراب، لأننا في هذه الحالة نتجاهل حقيقة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، ثم إننا لم نعتبر (كم) أو (كيف) من الأسماء لنقول - كما قال الأستاذ تمام - بعد ذلك إنها قد تحولت من الاسم إلى الأداة في الاستعمال، وإلا فلا داعي لنقد النحاة الأقدمين..."^٤.

وتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد الذي تحدث عنه الدكتور الساقى جعله يعتبر (من وما وأي) تارة في قسم الضمير وتارة في قسم الأداة بحسب الوظيفة التي تقوم بها هذه الكلمات، فإن كانت (من) اسماً موصولاً فهي ضمير، وإن كانت استفهامية فهي أداة، ذلك لأنه يجعل أسماء الاستفهام كلها من بين الأدوات، ومن ثم جعل من أولى مميزات الأداة أنها " لا توصف ولا يوصف بها فلا تكون مسنداً ولا مسنداً إليه ولا يخبر بها ولا يخبر عنها"^٥، ونتساءل بعدها

^١ - انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٥٩ - ٢٦٠. اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٩ - ١٢٠، ومنها أيضاً ما دل على مبهم من الجهات مثل فوق وتحت، وما دل على مبهم من الأوقات مثل حين ووقت وساعة، ومثل: قبل وبعد ودون ولدن وبين ووسط وعند، وسوى ذلك مما جعله في قسم الأسماء.

^٢ - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٦٢.

^٣ - انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٣.

^٤ - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٦٦.

^٥ - نفسه، ص ٢٦٧.

عن موقع (من) أو (ما) النحوي في مثل قولنا: من جاء؟ أو "ما القصة؟ فاسم الاستفهام في المثال الأول مبتدأ، وفي الثاني خبر مقدم، والمبتدأ مسند، والخبر مسند إليه، والإخبار نوع من الوصف، وبحسب الميزة الأولى من مميزات الأدوات، فلا مكان لأسماء الاستفهام بينها على المستوى النحوي، فالواضح أن الأداة بوظيفتها التعليقية عند الدكتور الساقي وأستاذه حسان وظيفة منظور إليها من وجهة لغوية، فلأداة كما يرون دور بارز في التعبير عن معاني النفي والاستفهام والتأكيد والأمر باللام والعرض والترجي والنداء وسوى ذلك، وهم يرون أن لا سبيل إلى الوصول إلى هذه المعاني دون الأداة، مما يعني أن التأكيد عندهم لا يتم إلا بالأداة، فخرج بذلك التأكيد اللفظي والتأكيد المعنوي اللذان يتمان بواسطة الأسماء لا الأدوات، وهما صنفان أسلوب التوكيد نحويًا، في حين أن التوكيد بالأداة ليس أسلوباً نحويًا، إنما عائد إلى معنى لغوي يتم بواسطة هذه الأداة.

وبعد هذه الإطلالة السريعة على رؤية أرادت إدخال بعض التعديلات على أقسام الكلم، ولما لم تكن غايتنا الوقوف بشكل مفصل على هذا الجانب، إذ كان جزءاً من رؤية مطورة، فكان لا بد من الوقوف عليه، فإننا نكتفي بالقول: إن هذه التقسيمات رباعية كانت أم أكثر لا يمكن أن نعتبرها بديلاً عن التقسيم الثلاثي الذي اعتمد قديماً وما زال معتمداً في المناهج حديثاً، إذ لم يأت هذا التقسيم على المستوى الصرفي مضبوطاً، كما لم يأت على المستوى النحوي منسجماً مع الدراسة النحوية العامة للأسباب التي كانت لنا إشارات إلى بعضها في سياق الكلام، ولكننا مع ذلك لا ننكر هذا التقسيم بشكل تام بغض النظر عن المصطلحات المستعملة، إذ لا يستطيع أحد أن ينكر وجود ما يسمى بالصفات أو أسماء الأفعال أو الضمائر أو غيرها من الأقسام التي يمتاز كل واحد منها بخصوصياته، ولذلك فإننا نرى أن مثل هذه التقسيمات قد تكون صالحة بشكل ما لأن تعتبر على المستوى اللغوي العام، وقد أشار الدكتور تمام إلى ما يمت إلى هذا الكلام بصلة وثيقة، فقال: " والمعاني التقسيمية والتصريفية على السواء تعتبر من العموم والانتساع والشمول في إطار اللغة، بحيث يصدق عليها هي وطائفة أخرى من المعاني العامة المشابهة كالإثبات والنفي والتأكيد والاستفهام والشرط إلخ، أنها مقولات لغوية Linguistic categories تشبيهاً لهذه المعاني اللغوية العامة في اتساعها وشمولها بالمقولات المنطقية Logical categories وهي الأجناس العليا التي لا توجد أجناس أعلى منها وأعم"^١،

^١ - اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٩.

أضف إلى ذلك أن التعريفات الموضوعية لم تكن دقيقة أو معبرة ببيان تام عن المصطلح المراد تعريفه، والذي يمثل عنواناً لقسم من أقسام الكلم، فلم ينفك مثل هذا التقسيم مشكلة، بل خلق مشكلات أخرى في منهج الدراسة النحوية العامة، كتعريف الجملة وبيان أقسامها، ومشكلات أخرى تتعلق بالإعراب، ولعل مرد ذلك كله إلى أن المحدثين لم يتعرضوا للمشكلة الرئيسية، والتي هي في نظرنا نظرية التعريف النحوية كما قلنا مراراً.

ولا بد من أن نشير أخيراً إلى أن من المحدثين من تصدى لمحاولات تغيير القسمة الثلاثية مستعيناً أحياناً بما توصل إليه من معرفة لبعض اللغات أو الثقافات، ومتبعاً منهاجاً مقارناً أحياناً أخرى، فقد رأى الدكتور جعفر دك الباب بأن لا حجة لمن أراد تكثير أقسام الكلم، مستعيناً بمقارنة أجراها بين هذه الأقسام في العربية وأخواتها الساميات، واستدل "بآراء بعض المستشرقين ومنهم الأستاذ غ ميلينكوف، فقد رأى حقاً أن مفردات الكلم في اللغات السامية أو ما أسماه بهذا الاسم من اللغات ثلاثة أقسام هي: الأفعال وقد وصفها بأنها الكلمات التي لم تفقد علاقتها بما أسماه (ديناميكية الحدث)، وهي تتصرف لتطابق الفاعل، والأسماء وقد وصفها بأنها التي فقدت علاقتها بـ (ديناميكية الحدث)، وبانت تفهم عن طريق الحدث، والحروف وقد وصفها بأنها الكلمات المساعدة التي لا ترجع إلى جذر الفعل، وقد جعل من هذه القسمة أساساً لوصف قواعد هذه اللغات"^١، وكنا أشرنا سابقاً إلى أن الكلمة في العبرية ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، والكلام السابق مبني على مقارنة اللغة العربية باللغات السامية فكانت نتيجة مفادها صحة التقسيم، ولكن هذا الكلام لم يتطرق إلا قليلاً إلى تعريف هذه الأقسام، بمعنى أنه لم يتطرق إلى نظرية التعريف النحوية، وإلى جانب هذا المنهج المقارن نجد نظرة وصفية أشرنا إليها في كلام العالم الأمريكي إدوارد سابير، إذ يقول الدكتور دك الباب: "وهكذا نجد أن دراسات الاستشراق الحديثة قد أكدت أن اللغات السامية (والعربية واحدة منها) تقسم الكلمات فيها إلى فعل واسم وحرف، لأن طبيعتها تستوجب مثل ذلك التقسيم، كما أكدت أن الفعل في العربية يتمتع بخاصة مميزة تجعل الذات (المتمثلة بالفاعل) متصلة بتركيبه الأصلي، وهذا يعني أن الأستاذ ساطع الحصري غير محق حين قال ليس من المعقول أن نبقي متمسكين بهذا التقسيم القديم، بل من الأوفق أن نعيد النظر فيه على أساس تكثير أنواع الكلمات أسوة بما فعله لغويو

^١ - مع النعاة، ص ٤٠٨ - ٤٠٩. وانظر: الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، د. جعفر دك الباب، مطبعة الجليل، دمشق، ط١، ١٩٨٠، ص ٢٠ - ٢١.

العالم...^١، فقله بأن طبيعتها تستوجب مثل هذا التقسيم يعني العودة إلى اللغة ذاتها لتكون أقسام الكلمة فيها نابعة منها وغير مرتبطة بغيرها من اللغات مع الاحتفاظ بخصوصية كل لغة في حين التشابه مع اللغات الأخرى في بعض الجوانب، وهي خلاصة المنهج الوصفي كما أشرنا، ومن ثم فإن تكثير الأنواع لمجرد إرادة مسابقة اللغات الأخرى من حيث عدد هذه الأنواع باطل وغير منسجم مع النظرة الوصفية، إضافة إلى أن كلام الدكتور دك الباب تضمن رداً على من أراد مقابلة عدد أقسام الكلمة في العربية مع غيرها من اللغات الأجنبية، مشيراً إلى أن ثمة دعوات إلى العودة إلى التقسيم الثلاثي في اللغات التي لا تتبعه، إذ يقول: "ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن الدراسات اللغوية المقارنة الحديثة تثبت صحة تقسيم الكلمات إلى اسم وفعل وحرف، وتوصي باتباع ذلك التقسيم بالنسبة للغات التي لا تتبعه قواعدها، فقد توصل مثلاً الدكتور س.غالسان بنتيجة دراسة مقارنة قام بها للغتين المنغولية والروسية إلى ضرورة تمييز ثلاثة أقسام للكلمات في اللغتين المنغولية والروسية هي الاسم والفعل والحرف، علماً بأن مثل هذا التقسيم غير متبع في دراسة قواعد اللغتين المنغولية والروسية"^٢.

وعلى أية حال، فإن الكلام السابق كما لاحظنا يركز على إثبات صحة التقسيم الثلاثي دون النظر في مشكلات تعريف هذه الأقسام قديماً وحديثاً، وهذا الإثبات لصحة التقسيم لا يعتمد على التعريف لإرجاع الكلمات اللغوية إلى الأقسام الثلاثة، وهذا ما سعى إليه باحث آخر في معرض برهانه على صحة التقسيم الثلاثي بعد استعراض آراء المخالفين له، فقال: "وتقسم الكلمة في العربية إلى عناصر ثلاثة هي الاسم والفعل والحرف، فالاسم ما دل بذاته على معنى يلزمه مفرداً كان قبل دخوله في تأليف الجملة أو مركباً وهو جزء منها، والاسم ما نم كذلك عن دلالة لا تكون له إلا في تأليف الجملة فيكشف عنها موقعه في هذا التأليف فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً، فضلاً عما ينطوي عليه من دلالات أخرى تكشف عنها صيغة اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة فيشبه الفعل أو يحل محله، وعلى دلالة تبرزها لاحقة له فتكشف عن تعريفه أو تنكيره أو تذكيره أو تأنيثه، ولا يخلو كلام مفيد من الاسم، فلا بد له منه في كل تركيب، ذلك أنه يدل على المسمى من جهة، كما ينوب مناب الفعل فيشبهه في الدلالة على الحدث وزمانه من جهة أخرى، فهو أكثر تصرفاً من العنصرين الآخرين.... والفعل ما دل بذاته أيضاً على حركة أو حدث يقوم بها مسمى مقترن بزمان، فالفعل حركة الفاعل...

^١ - الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص ٢١.

^٢ - نفسه، ص ٢١ - ٢٢.

أما الحرف، فلا يدل على معنى بذاته، وهو يدل دلالات مختلفة تظهر في سياق التركيب، وإنما يكشف عن دلالات الحروف متعلقها اسماً أو فعلاً... فالحروف روابط في التركيب، ويتوقف معناها على ذكر متعلقاتها...^١.

ويلاحظ أن الباحث حاول أن يعدل في حد الاسم والفعل والحرف، فجمع ما أمكنه جمعه من الكلمات تحت هذه الأقسام، وتعرض لعلامات معنوية وأخرى شكلية، كما تناول الجانب النحوي ولا سيما في حد الاسم الذي بين دلالاته على مسمى من جهة، وقيامه بالوظائف النحوية ثانية، وعلامات شكلية تبرزه كقبول أداة التعريف والتتوين، ثم أردف بجعل خصوصية لبعض الأنواع المندرجة تحت هذا الجنس العام، كالمشتقات العاملة، أما في تعريف الفعل فاكتفى بحدود القدماء مع إشارة منطقية إلى أن الفعل حركة الفاعل، وفي الحرف استعمل مصطلح الروابط مع مراعاة الحد القديم، إضافة إلى أن تعريف الاسم مثلاً جاء غير خاضع لمنهج واضح في التعريف بسبب تشتت عناصره وعدم نظمها في سياق منسجم إذا ما اعتبرنا الكلام السابق كله تعريفاً، إلا أنها على كل حال خطوة جيدة في سبيل تطوير نظرية تعريف نحوية، مع ما بدا لنا من قصورها عن إنهاء الخلاف حول تعريف أقسام الكلم.

– الجملة:

نظر النحاة القدماء إلى الجملة على أنها مركب إسنادي، فكانت حدودهم للجملة مبنية بشكل عام على أنها المؤلفة من مسند ومسند إليه، إلا أنهم بعد ذلك اختلفوا في الحد نتيجة الاختلاف في فصل من فصوله، وهو فصل الفائدة من الجملة، وإذا استقرأنا بعضاً من حدودهم للجملة فإننا سنجد أن الرماني يحد الجملة بأنها: " المبنية من موضوع ومحمول للفائدة "،^٢ ويقابل مصطلحي الموضوع والمحمول مصطلحا المسند والمسند إليه، إلا أن الرماني يجعلها مبنية منهما للفائدة، فهو يساوي إذن بين مصطلحي الجملة والكلام، ذلك أن الكلام هو الموضوع للفائدة كما أشار إلى ذلك بعض النحاة، وتابعه في هذه المساواة الجرجاني فقال: " اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة فإذا اتتلف منها اثنان فأفادا نحو خرج زيد يسمى كلاماً ويسمى جملة "،^٣ والجرجاني هنا لا يحد الجملة، وإنما يبين المراد من المصطلح كما يراه، وتمثاله يشير إلى فكرة الإسناد، ومن ثم اشترط الفائدة وساواها بالكلام، وكذلك فعل

^١ - مع النحاة، ص ٤١٠.

^٢ - رسالة الحدود للرماني، ص ٦٨، ضمن (رسالتان في اللغة).

^٣ - الجمل في النحو، ص ١٠٧.

الزمخشري عندما حد الكلام فقال: " والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى... وتسمى جملة " ^١، فاشتراط الإسناد، وساوى بين المصطلحين، مع الإشارة إلى أن الزمخشري هنا لم يشترط الفائدة على عكس الجرجاني، فكانت المساواة عند الزمخشري بين المصطلحين على جهة تعميم الكلام، في حين كانت المساواة عند الجرجاني على جهة تخصيص الجملة، وذلك كله مع الاحتفاظ بالقدرة على تأويل الكلام السابق ليكون القول بالمساواة بين المصطلحين غير حاسم تماماً، فربما أراد الجرجاني أن الكلام يسمى جملة مفيدة، أما الزمخشري فلا نستطيع إلا أن نحمل كلامه على ظاهره إذ لم يشترط في الكلام الإفادة.

ويقابل هذا الاتجاه في المساواة بين المصطلحين اتجاه آخر لا يساوي بينهما، فابن جني يحد الكلام بأنه: " كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل " ^٢، وهو مع اشتراطه الفائدة يفهم من كلامه أنه يساوي بين الجملة والكلام كما فعل الجرجاني، إلا أن الذي دفعنا سابقاً إلى القول بإمكانية تأويل كلام الجرجاني بأنه أراد بالكلام الجمل المفيدة، أن ابن جني هنا بعد هذه المساواة الظاهرة في كلامه فإنه يعود لينفي المساواة بينهما، ولكن ليجعل الكلام أعم من الجملة وليس العكس، فهو يرى أن " لا محالة أن الكلام مختص بالجمل، ونقول مع هذا إنه جنس، أي جنس للجمل... فإذا قال: قام محمد، فهو كلام، وإذا قال: قام محمد، وأخوك جعفر، فهو أيضاً كلام كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاماً، وإذا قال: قام محمد، وأخوك جعفر، وفي الدار سعيد، فهو أيضاً كلام كما كان لما وقع على الجملتين كلاماً " ^٣، ومعنى كون الكلام جنساً للجمل أي هو أعم منها، إلا أن تعميم الكلام وتخصيص الجملة ليس من جهة الإفادة، بل من جهة العدد، أي إنه يطلق على الجملة الواحدة كلام وعلى الاثنين وعلى الثلاثة، فهي كلها كلام، لكنه يؤكد أخيراً على أن الكلام إنما هو " جنس للجمل التوأم مفردها ومثناها ومجموعها " ^٤.

وخلاصة القول عند ابن جني أنه يجعل الكلام جنساً للجمل التوأم، أي لا يساوي بين المصطلحين، مع اشتراط الفائدة في كل منهما، ودون اشتراط الإسناد، فقد مثّل للكلام بأسماء الأصوات نحو: حاء وعاء ^٥، ولا إسناد هاهنا، أما ما لا يفيد معنى مستقلاً بنفسه فهو عنده قول

^١ - المفصل، ص ١٥.

^٢ - الخصائص، ١٧/١.

^٣ - نفسه، ٢٦/١ - ٢٧.

^٤ - نفسه، ٢٧/١.

^٥ - نفسه، ١٧/١.

لا جملة، نحو: كان أخوك، ذلك أن القول عنده " كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة، وما كان في معناها من نحو صه وإيه، والناقص ما كان بضد ذلك نحو زيد ومحمد وإن وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحدثية ^١، فليست الفائدة إذن هي الفصل المميز بين الكلام والجملة عند ابن جني، فكلا المصطلحين يشترط فيه الفائدة كما رأينا، وقد خالفه في ذلك ابن هشام الذي فرق أيضاً بين المصطلحين، لكنه جعل فصل الفائدة مميزاً بينهما، فالكلام عند ابن هشام " هو القول المفيد بالقصد... والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ قام زيد، والمبتدأ وخبره كـ زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما... وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من الكلام قال ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام ^٢.

وواضح الفرق بين تمييز ابن جني بين مصطلحي الجملة والكلام، وتمييز ابن هشام بينهما، فابن جني يرى فصل الفائدة في كلا المصطلحين ولا يشترط الإسناد، في حين أن ابن هشام لا يشترط الفائدة في الجملة ويشترط فيها الإسناد، فالجملة مركب إسنادي أفاد أم لم يفد، ليكون لنا بمحصلة هذه الاختلافات بين النحاة القدماء اتجاهان: " أحدهما يرى أن الكلام غير الجملة، والثاني يراها إياه، فأما الاتجاه الأول فيمثله ابن جني والرضي على خلاف بينهما، فابن جني يرى أن الكلام جنس للجمل التوام مفردتها ومثناها ومجموعها، كما أن القيام جنس للقومات مفردتها ومثناها ومجموعها، فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام، والرضي (ت ٦٨٦هـ) يقول: والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً، فكل كلام جملة ولا ينعكس، وقد تابع ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الرضي في ذلك... أما الاتجاه الثاني فيمثله الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرح المفصل، فالكلام عندهما جملة ولا فرق ^٣، ويكرر الفاكهي حد ابن هشام للجملة مؤكداً على أنها مركب إسنادي أولاً، أفاد أم لم يفد ثانياً ^٤.

^١ - الخصائص، ١/١٧.

^٢ - مغني اللبيب، ٢/ ٤٩٠.

^٣ - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٩ - ٢٠.

^٤ - انظر: شرح الحدود النحوية، ص ٥٤.

وقد تعمق الخلاف السابق بمظاهره في نحو المحدثين، فمنهم من فرق بين الجملة والكلام، ومنهم من ساوى بينهما، أما حد الجملة نفسها فمختلف فيه أيضاً بين التركيز على فكرة الإسناد أو عدمه، إذ يطلق بعضهم على الجملة اسم المركب الإسنادي، ثم يعرف هذا المركب بالقول: "والمركب الإسنادي (ويسمى جملة أيضاً) ما تألف من مسند ومسند إليه"^١، ويؤكد هذا التعريف على فكرة الإسناد في الجملة ولا وجود لفصل الإفادة، فهي وفق هذا التعريف غير مساوية للكلام الذي يشترط فيه الإفادة، فإن كان هذا الكلام ناقص الإفادة سمي جملة أو مركباً إسنادياً عند وجود الإسناد"^٢.

وقد سار على هذا التعريف كثير من النحاة، حتى أخذ هذا التعريف صفة العموم ف قيل: "الجملة عند النحاة مصطلح يدل على وجود علاقة إسنادية بين اسمين أو اسم وفعل"^٣، وهي كلها تعريفات لا تشترط الإفادة في الجملة، أي إنها مصطلح غير مساو لمصطلح الكلام، مع بقاء فكرة الإسناد فيها، تلك الفكرة التي أهملها بعضهم في تعريف الجملة مساوياً بينها وبين الكلام، إذ يعرف الدكتور إبراهيم أنيس الجملة بأنها: "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"^٤، ومن هذا التعريف ندرك أن صفة التعميم التي أطلقت في التعريف السابق غير لازمة، وإنما قد تكون عند جمهور المحدثين، ذلك أن هذا التعريف يشترط الإفادة في الجملة، وهي شرط الكلام عند الجمهور، أي يساوي هذا التعريف بين مصطلحي الكلام والجملة، أما قوله بجواز تكون الجملة من كلمة واحدة، فهو ملغٍ لعلاقة الإسناد التي اشترط القدماء وجودها في الجملة، فالعنصر المعول عليه في حد كل من الجملة والكلام - وهما شيء واحد هنا - هو عنصر المعنى، فإن قولنا: قب، عدس، وهما من أسماء الأصوات، جملة وكلام وفق هذا التعريف لعدم اشتراط الإسناد.

ويرد التعريف السابق عند الدكتور مهدي المخزومي بين عدة تعريفات يعتمدها للجملة، فيقول: "الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع"^٥، وهو تعريف أقرب إلى تعريف اللغة

^١ - جامع الدروس العربية، ص ١٣.

^٢ - نفسه، ص ٦٠٤. وانظر: النحو العصري، ص ٨٩.

^٣ - مبادئ اللسانيات، ص ٢١٧.

^٤ - من أسرار اللغة، ص ١٩١.

^٥ - في النحو العربي، ص ٣١.

نفسها، فخلاصة التعريف السابق أن الجملة وسيلة التعبير عن الأفكار، إلا أنها الصورة الصغرى للكلام المفيد، أي بتخصيص عملية التعبير وتقليصها إلى الحد الأدنى، ومن ثم باشتراط الإفادة ليتساوى مصطلحا الجملة والكلام، إلا أن الدكتور المخزومي لم يكتف بهذا التعريف، وكأنه رآه قاصراً عن التعبير عن فكرته ومفهوم الجملة عنده، ليرد قائلًا: " والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: ١- المسند إليه أو المتحدث عنه أو المبني عليه، و ٢- المسند الذي يبني على المسند إليه ويتحدث به عنه، و ٣- الإسناد أو ارتباط المسند بالمسند إليه"^١، وحديثه هنا عن الجملة (التامة) يوحي بعدم استقرار مفهوم الجملة عنده من حيث مساواة الجملة مع الكلام مساواة مطلقة، فهل الجملة التامة هي تامة الإفادة أم تامة أركان الإسناد الثلاثة؟ فإن كانت التامة الإفادة، فهذا يعني عدم مساواة الجملة مع الكلام إذا كانت الجملة ناقصة الإفادة، ليكون مصطلح الجملة التامة هو المساوي لمصطلح الكلام، وهو الذي يصح السكوت عليه، أما إذا كان النقص في أركان الإسناد بطل الكلام السابق وأصبحت المساواة بين الجملة والكلام بشكل عام، ومن ثم لا يكتفي الدكتور المخزومي بهذا التعريف أيضاً، بل يكرر تعريف الدكتور أنيس في مكان آخر، ولكنه يضيف إليه فكرة الإسناد شرحاً لا نصاً، إذ يقول: " والجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، وليس لازماً أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها، قد تخلو الجملة من المسند إليه لفظاً أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره "^٢، وهذا التعريف يقودنا إلى القول بأن تمام الجملة ونقصانها إنما عنى بهما الدكتور المخزومي النقصان والتمام في أركان الإسناد لا في المعنى، لأن التعريف الأخير - وهو تعريف الدكتور أنيس كما ذكرنا- لا يدع شكاً في أن الدكتور المخزومي يساوي بين مصطلحي الجملة والكلام، لكنه وفي كل التعريفات السابقة التي أوردها بما فيها الأخير يؤكد على فكرة الإسناد، بمعنى أن الجملة عنده مركب إسنادي يفيد معنى تاماً، وهذا المركب الإسنادي قد تكون أركان الإسناد فيه تامة فتسمى جملة تامة، أو قد يحذف أحد ركني الإسناد كما أشار لتسمى عندئذ جملة ناقصة.

وإذا غضضنا الطرف عن اشتراط فكرة الإسناد في الجملة لنأتي على ذكرها في موقع لاحق، فإننا نستطيع أن نلخص الاختلاف في حد الجملة عند المحدثين في اتجاهين على غرار ما كان هذا الاختلاف عند القدماء، اتجاه يساوي بين الجملة والكلام، وآخر يرى اختلافاً بينهما

^١ - في النحو العربي، ص ٣١.

^٢ - نفسه، ص ٣٣.

مرتبطاً بجهة الفائدة أو عدمها، إلا أنه يبرز في نحو المحدثين اتجاه ثالث، ذلك أن من المحدثين من رأى ضرورة الأخذ بالحدين جميعاً، فهو بعد أن يعرض اختلافات النحويين في حد الجملة، ذاكراً أولاً التعريف القائل بأن الجملة ما تكون من مسند ومسند إليه، وثانياً التعريف القائل بمساواة الجملة مع الكلام وبأنها العبارة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها نجده يقول: "ونحن معشر المعريين نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بالحدين معاً، لأن هناك مواطن يصلح لها الأول وحده، ومواطن أخرى لا يصلح لها إلا الثاني، خذ مثلاً على ذلك عبارة القسم، فلو قلت: أقسم بالله لأضربن زيداً، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الأول، فتكون العبارة مؤلفة من جملتين: جملة القسم التي تقوم بوظيفة الابتداء، ثم جملة لأضربن التي هي جواب القسم، أما لو قلت: زيد أقسم بالله لأضربنه، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الثاني، أي بجعل القسم وجوابه كلاً واحداً لا يتجزأ واقعاً موقع الخبر عن زيد... وفي بعض الأحيان نجد أنفسنا مضطرين إلا الأخذ بكلا الحدين في العبارة الواحدة، مثال ذلك قولنا: زيد إذا جاء فأكرمه، فهنا لا بد من النظر إلى التركيب الشرطي مرتين: مرة على أنه جملتان أولاهما واقعة موقع المضاف إليه وثانيتها واقعة موقع الجواب الذي لا محل له من الإعراب، ومرة ثانية على أنه جملة واحدة واقعة موقع الخبر عن زيد".¹

ولعل هذا الرأي يعطي صورة واضحة عن مقدار التخبط الذي وقع فيه النحاة فيما يخص حد الجملة ليؤدي بهم الأمر في نهاية المطاف إلى اعتماد حدين مختلفين لمحدود واحد يأخذ بهما النحاة في موقع واحد، وإننا نستطيع أن نسوي المسألة باعتماد الحد الأول دائماً، ذلك أن الكلام السابق يحمل في طياته خلطاً بين مصطلحين هما مصطلح الجملة ومصطلح التركيب الذي قد يتكون من جملتين أو أكثر، وباعتماد الحد الأول ومراعاة التفريق بين الجملة والتركيب نجد أن جملة (زيداً أقسم بالله لأضربنه) مؤلفة من جملة مكونة من مسند إليه هو المبتدأ زيد، ومن مسند هو مجموع التركيب القسمي المؤلف من جملة القسم وجملة جواب القسم، ويطلق الباحث على هذا التركيب القسمي اسم عبارة القسم، وليس كون التركيب القسمي تام الفائدة آتياً من تغيير في حد الجملة لتصبح مساوقة لمصطلح الكلام، ولكنها طبيعة هذا التركيب التي تقتض وجود مقسم به ومقسم عليه، فهما ركنا هذا التركيب اللذان لا يمكن الاستغناء عنهما، ولما تمت بهما الفائدة صار التركيب القسمي كلاماً، ولما كان كل كلام جملة أطلق على التركيب

¹ - المحيط، ٣/٣٠٦ - ٣٠٧.

القسمي مصطلح الجملة، وبالطريقة ذاتها ننظر إلى الجملة الثانية وهي قوله: زيد إذا جاء فأكرمه، فقد أخذ الباحث بحدي الجملة المذكورين في هذه العبارة، ورأى أنه لا يستقيم الأمر إلا باعتماد كلا الحدين على ما بينهما من اختلاف، ويستخدم الباحث هنا مصطلح التركيب الشرطي، ولكن دون أن يقوده هذا إلى تغيير نظرته إلى حد الجملة المختلف فيه، ولكننا نستطيع باعتماد الحد الأول نفسه للجملة وهو أنها ما تكون من مسند ومسند إليه، ودون مساواة لها مع مصطلح الكلام من التعبير النحوي عن هذه الجملة، فزيد مسند إليه مبتدأ خبره التركيب الشرطي (إذا جاء فأكرمه)، المؤلف من جملة فعل الشرط وهي في محل جر بالإضافة، وجملة جواب الشرط وهي التي لا محل لها من الإعراب، وكذلك كانت طبيعة التركيب الشرطي التي تتطلب وجود تعلق نسبة بين جملتين فتنتم بهما الفائدة لما تحقق من هذا التعلق المحقق لصحة وجود تركيب شرطي فيسمى عندئذ كلاماً، وكل كلام جملة، فنسمي التركيب الشرطي جملة وقعت موقع الخبر عن زيد لتتنم جملة أخرى كبرى مؤلفة من مسند إليه (زيد) ومسند (جملة التركيب الشرطي)، ليكون كل ذلك باعتماد الحد الأول للجملة، ودون مساواة بين مصطلحي الجملة والكلام، كما جاء في الرأي السابق الذي إن أخذنا به فإن المسألة ستتجاوز مسألة حد الجملة إلى متعلقات أخرى بها، وهي أقسام الجملة، إذ ينبني على الحديث السابق بعد الأخذ بالحدين معاً وجود ما يسمى بالجملة الشرطية والجملة القسمية، لتكون أقساماً أخرى من أقسام الجملة، وهو الموضوع التالي الذي سنأتي على ذكره.

– أقسام الجملة:

انتهت قسمة الجملة عند النحاة القدماء إلى ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية وظرفية^١، إلا أننا سنأخذ بالتقسيم المشهور بين جمهور النحاة، وهو التقسيم الثنائي إلى فعلية واسمية، أما الجملة الظرفية التي قال بها ابن هشام وغيره فلن نعدّها قسماً ثالثاً هنا، لأن هذا القسم "لم يقل به إلا من يعرب المرفوع الوارد بعد الظرف والمجرور فاعلاً بهما، وليس مبتدأ مؤخراً حذف خبره المقدم كما هو مشهور في الإعراب"^٢، وقد اعتد النحاة بصدر الجملة لمعرفة نوعها، ذلك أنها "إن صدرت باسم ولو مؤولاً فاسمية، أو بفعل ففعلية"^٣، وعلى هذا كان حد الجملة الفعلية أنها الجملة التي يكون صدرها فعل، وحد الجملة الاسمية أنها الجملة التي يكون صدرها اسم، "ولا

^١ - انظر: مغني اللبيب، ٢/ ٤٩٢. شرح الحدود النحوية، ص ٥٥.

^٢ - المحيط، ٣/ ٣٠٨، وانظر كذلك: شرح الحدود النحوية، ص ١٣٥.

^٣ - شرح الحدود النحوية، ص ٥٥.

عبرة بما تقدم عليهما من الحروف... والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل^١، وسار على هذا التحديد للجمليتين الاسمية والفعلية جمهرة من النحويين المحدثين^٢، وخالف آخرون المنهج التقليدي في هذه المسألة، فمنهم من ارتضى التقسيم الثنائي للجملة، واصفاً هذا التقسيم بأنه "تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي"^٣، لكنه بعد ذلك خالف منهج القدماء في منهج التحديد، أو لنقل في أس التحديد، فبينما كان الأساس المعتمد لدى القدماء هو صدر الجملة، فقد رأى الدكتور المخزومي أن هذا التحديد "تحديد ساذج يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض، فجملة (طلع البدر) جملة فعلية، وجملة (البدر طلع) أو جملة (البدر طالع) أو جملة (طلع البدر) جملة اسمية"^٤.

وثمرة الخلاف بين الدكتور المخزومي والمنهج القديم المعتمد هي انتصار للمنهج الكوفي على المنهج البصري، ذلك أن الكوفيين يجيزون تقدم الفاعل على فعله، والمقدم في نحو: زيد جاء، فاعل حقيقة^٥، وليس مبتدأ كما المنهج البصري، كما أن اسم الفاعل طالع هو فعل وليس اسماً^٦، ولذلك كانت الجمل من مثل: البدر طلع، طالع البدر، جملاً فعلية عند الدكتور المخزومي وليست اسمية، وفي هذا مسألتان: الأولى تتعلق بالمنهج الكوفي كما ذكرنا، والثانية تتعلق بحد الجملة الفعلية وحد الجملة الاسمية، فقد حد الجملة الفعلية بأنها: "الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، وبعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند فعلاً"^٧، أما حد الجملة الاسمية عنده فهو أنها: "التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسماً"^٨، وهذه مقالة استمدها المخزومي من كلام للجرجاني حاول تطبيقه على حدي قسمي الجملة^٩، ومعنى هذا الكلام أن المخزومي بداية يحاول إشراك

^١ - مغني اللبيب، ٢/ ٤٩٢ - ٤٩٣.

^٢ - انظر مثلاً: المحيط، ٣/ ٣٠٨. النحو العصري، ص ٩٢ - ١٠٨. الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ٣٤٨. سلم اللسان، ص ٣٩٤. وغيرها.

^٣ - في النحو العربي، ص ٣٩.

^٤ - نفسه، ص ٣٩.

^٥ - انظر: مبادئ اللسانيات، ص ٢٢٠.

^٦ - انظر: الفعل زمانه وأينيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣، ص ٢٠١.

^٧ - في النحو العربي، ص ٤١.

^٨ - نفسه، ص ٤٢.

^٩ - يقول الجرجاني: "إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء...". انظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، وقف على تصحيح طبعه =

علم البلاغة في علم النحو، وثانياً أنه يغير الحدود ليصبح أس التحديد المعتمد عليه في التفريق بين قسمي الجملة هو المسند بدل أن يكون صدر الجملة، فإن كان المسند فعلاً فالجملة فعلية، وإن كان اسماً فاسمية، أما الجملة الظرفية التي قال بها ابن هشام فيرى الدكتور المخزومي أن هذه الجملة مردودة إلى أحد قسمي الجملة، ذلك أنه " إن كان الظرف معتمداً فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمداً فهي من الجملة الاسمية، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام " ^١، وخلاصة رؤية المخزومي هي:

١- تقسم الجملة إلى قسمين فقط: جملة فعلية وجملة اسمية.

٢- المعول عليه في تحديد الجملة هو المسند الدال على التجدد أو الثبوت.

أما فيما يتعلق بالجانب الأول، فنذكر أن الدكتور المخزومي ينظر إلى الجملة على أنها مركب إسنادي مفيد، ووفق هذه الرؤية ينظر إلى التركيب الشرطي على أنه جملة واحدة، إذ يقول: " ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي، أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة وتعبر لا يقبل الانشطار " ^٢، والواضح أنه ينظر إلى التركيب الشرطي من وجهة نظر بلاغية لغوية لا من وجهة نحوية، فإن هذا الكلام على ظاهره يحملنا إلى القول بأنه يجعل جملة الشرط قسماً ثالثاً من أقسام الجملة طالما أنه يقول إن التركيب الشرطي جملة واحدة، لكن الدكتور المخزومي لم يعن هذا، مما يؤدي به إلى دمج بين مصطلحات مختلفة أدت به إلى الوقوع في الارتباك ، وهذا ما نلاحظه من قوله في مكان آخر: " فجملة الشرط إذن تتألف من عبارتين لا استقلال لإحدهما عن الأخرى، تسمى العبارة الأولى شرطاً، وتسمى العبارة الثانية جواباً أو جزاء، وليست عبارة الشرط جملة كما يراد من الجملة فيما أثبتناه في الفصل الخاص بها، وإن تألفت في ذاتها من مسند ومسند إليه، لأنها - على حدة - لا تعبر عن فكرة تامة أيضاً، وهذه الفكرة التامة إنما يعبر عنها بجملة الشرط التي تعتمد في وجودها على الشرط والجواب جميعاً " ^٣، فهو بداية يقول (جملة الشرط)، أما أجزاؤها فهي عبارة الشرط وعبارة الجواب، ثم يقول: ليست (عبارة) الشرط (جملة) كما يراد من مصطلح (الجملة)، مع أنها تتألف من مسند ومسند إليه، وهذا هو حد الجملة عند الدكتور المخزومي،

= وعلق حواشيه: السيد محمد رشيد رضا، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة البعث، ١٩٨٩، ص ١٣٣. وانظر: في النحو العربي، ص ٤١.

^١ - في النحو العربي، ص ٥١ - ٥٢.

^٢ - نفسه، ص ٥٧.

^٣ - نفسه، ص ٢٨٤، ويستشهد بعد ذلك بمقالة الجرجاني حول هذا الموضوع.

ثم يبرر ذلك بأن كلاً من جزأي التركيب الشرطي لا يفيد الفائدة التامة التي تتحصل بمجموعهما، والإفادة شرط الجملة عنده، فهو إذن يستخدم مصطلح الجملة بمفهومين: الأول مفهوم الجملة كما حدده بداية، والثاني بمعنى التركيب الشرطي، أو ما يسميه (العبارة)، وفي سبيل عدم جعل جملة الشرط قسماً ثالثاً من أقسام الجملة يتذرع بعدم إفادة جزأها على حدة معنى مفيداً، ولكن المجموع هو الذي يؤدي المعنى التام، فإذا كان مجموع التركيب الشرطي - ويسميه جملة - يؤدي المعنى التام، وتتألف هذه الجملة في ذاتها من مسند ومسند إليه، فقد خضعت للحد الذي رسمه للجملة، ولن يصح له بعدها إخراجها من الجملة، كما فعل وقرر، ثم برر.

ويبدو أن الدكتور المخزومي يستخدم مصطلح العبارة هرباً من استخدام مصطلح الجملة لئلا يقع في تناقض بين استخدام المصطلح والحد الذي رسمه للجملة، إذ شرطها الإفادة عنده، وهذا يعني أن قولنا: زيد وجهه حسن، جملة واحدة باعتبار المخزومي، ذلك أن جملة (وجهه حسن) مع تألفها من مسند ومسند إليه لا تحقق شرط الإفادة، فهي إذن ليست جملة وفق حد الدكتور المخزومي ومن هذا حذوه، ومن ثم نراه يستخدم مصطلح العبارة للدلالة على هذا التركيب الإسنادي، يقول: "يكفي الدارس حين تعترضه جملة كقولنا: محمد أبوه فقيه، أن يقول في إعرابها: إن (محمد) مسند إليه أو مبتدأ، وإن عبارة (أبوه فقيه) حديث عن المسند إليه وإخبار عنه".¹

أما فيما يتعلق بالجانب الثاني من حيث اعتبار الجملة بالمسند بدلاً من الصدر، فقد سار على هذا النهج الذي ارتضاه الدكتور المخزومي عدد من الباحثين²، مع تغيير في الحد أحياناً، ذلك أن التجدد الذي ألصقه الدكتور المخزومي بالمسند في الجملة الفعلية غير متحقق دائماً، "فهو مقصور على المضارع على حين جاءت أمثلة المخزومي على الفعل الماضي"³، ومن هنا فقد ارتضى الدكتور السامرائي حداً للجملة الفعلية بأنها ما كان المسند فيها فعلاً، والاسمية ما كان المسند فيها اسماً دون التعرض للدلالة على التجدد أو الثبوت، كما فعل الدكتور المخزومي مستوحياً فكرته من الجرجاني، فخلاصة رأي الدكتور السامرائي هنا أن جملتي

¹ - في النحو العربي، ص ٦٢.

² - يذكر الأستاذ صلاح الدين الزعبلوي آراء عدد من الباحثين المحدثين الذين ارتضوا هذا الحد، ومنهم الدكتور عبد الستار الجوارى في كتابه (نحو الفعل)، والأستاذ ساطع الحصري في كتابه (آراء وأحاديث في اللغة والأدب)، والدكتور يوسف السودا في كتابه (الأحرفية)، انظر تفاصيل ذلك في: مع النحاة، ص ٣٦٩ - ٤٢٠.

³ - نفسه، ص ٣٧٧.

"محمد سافر وسافر محمد جملتان فعليتان ما دام المسند فعلاً، وليس لنا أن نلصق التجدد بالفعل لأن ذلك ليس من منهجنا، ولأن الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعوم، وكيف لنا أن نفهم التجدد والحدوث في قولنا: مات محمد وهلك خالد وانصرف بكر، فهذه الأفعال كلها أحداث منقطعة لم يكن لنا أن نجريها على التجدد"^١، ويبدو أن مقالة الدكتور السامرائي هذه ينطوي عليها شيئان: الأول هو موافقة اعتبار نوع الجملة بالمسند لا بالصدر، والثاني رفض الاستشهاد بمقالة الجرجاني وجعلها أساساً لصياغة الحد، فهو في رفضه نسبة التجدد إلى المسند وهو الفعل في الجملة الفعلية، أو الثبوت إلى المسند وهو الاسم في الجملة الاسمية، يرفض إشراك البلاغة في علم النحو، فهو على خلاف الدكتور المخزومي وغيره من الداعين إلى إحياء منهج عبد القاهر الجرجاني في الدراسة النحوية^٢، يدعو إلى الفصل بين هذين العلمين المستقلين، فهو يرى أن "مقالة الجرجاني بحث أدبي قائم على الذوق، وهو إن صلح في مادة النقد البلاغي فلا يمكن أن يكون ذا فائدة في النحو الذي لا يقبل مثل هذه التوجيهات الفنية... وعلى هذا فلا يصح أن يتخذ البحث الحديث في علم النحو مادة لا تأتلف وطبيعته ومنهجه، وهي مستعارة من علم آخر، كما استعار الأقدمون الأسلوب المنطقي العقلي في مادتهم النحوية فأفسدوها، والذي نعييه على الأقدمين حصل مثله لدى نفر من الباحثين المحدثين"^٣.

إن التحديد السابق لقسمي الجملة باعتبار المسند أدت إلى مساواة بين جملتين مختلفتين هما مثال: جاء زيد وزيد جاء، فاعتبرتا من قبيل الجمل الفعلية لأن المسند فيهما فعل، وهي مساواة لم تلق قبولاً من كثيرين، فتعرض الحد للنقد من جوانب شتى تصدى لعرضها بعض الباحثين، ولعله يأتي في مقدمتها الجانب المعنوي البلاغي الذي رفض بعضهم الاحتكام إليه كما ورد عند الدكتور السامرائي، فقد رأى بعض الباحثين أنه "ليس من السهل التسليم بأن جملة (زيد جاء) تساوي جملة (جاء زيد) استناداً إلى أن (زيد) على رأي الكوفيين هو الفاعل حقيقة، فقولنا (زيد جاء) إنما يراد به التنبيه على أن زيداً هو الآتي لا غيره، وليس المقصود مجرد الإخبار، على حين أن قولنا (جاء زيد) ينصرف إلى الإخبار بمجيء زيد، والجملة هنا جملة فعلية ليس فيها ما يزيد دلالتها الأصلية على الحدث المرتبط بالزمان، والمسند إلى فاعل أو ما

^١ - الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٠٤.

^٢ - انظر: إحياء النحو، ص ٢٠. مع النحاة، ص ٨٠ - ٨١، و ص ٤٢٨.

^٣ - الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٠٣.

يقوم مقامه "١"، فالاستناد في عدم التسليم بالمساواة بين الجملتين قائم في هذا الكلام على ناحية بلاغية من حيث التقديم والتأخير وما ينطوي على هذه العملية من معان تضاف إلى دلالة الجملة الأصلية وهي الإسناد، إلا أن الآخذين بالحد السابق لقسمي الجملة لا يعولون إلا على جانب الإسناد وحده، ففي كلتا الجملتين أسندنا الذهاب إلى زيد، لكن هذا الجانب يخذلهم في بعض الجمل، فإننا إذا قلنا: الذهب يحبه الناس، فإننا سنكون مضطرين هنا إلى الأخذ بالحد القائم على صدر الجملة لا على عملية الإسناد، ولن نستطيع هنا أن نعتبر كلمة (الذهب) إلا مبتدأ، والمسند هنا هو جملة - أو هو عبارة على حد تعبير الدكتور المخزومي - (يحبه الناس)، وهذا الجانب شكّل وجهاً آخر من أوجه الاعتراض على التحديد السابق لقسمي الجملة، ويتعلق بالمنهج التحويلي، فالأمر لا يقف عند حدود الناحية البلاغية، " إنما يتعدى ذلك إلى طريقة تدعى بتحويل بعض أركان الجملة الفعلية وأجزائها إلى موقع الصدارة وبناء جملة اسمية جديدة، ويسمى المبتدأ الجديد في الطريقة الموصوفة بالمحوّل، ويمتاز هذا المبتدأ المحوّل بأنه العنصر المهم في الجملة، ولذلك يمتنع تأخيرُه وحذفه، وصور تحويل أركان الجملة الفعلية إلى مبتدأ متعددة منها:

أ- التحول من الفاعل كقولنا: زيد جاء، والأصل: جاء زيد.

ب- التحول من نائب الفاعل كقولنا: الخطأ أصلح، والأصل: أصلح الخطأ.

ج- التحول من المفعول به كقولنا: المتفوقون كرمتهم الجامعة، والأصل: كرمت الجامعة المتفوقين.

د- التحول من اسم الفعل الناقص كقولنا: زيد كان مسافراً، والأصل: كان زيد مسافراً. ويلاحظ هنا أن المبتدأ المحوّل عن اسم تابع للفعل يؤدي وظيفة جديدة، ولا يمكن أن يكون مساوياً لحالته قبل التحويل، لأن الشبه المعنوي بالأصل لا يعطي المبتدأ المحوّل حكم أصله ووظيفته النحوية "٢.

إذن، فهي مواجهة بين المنهج الوصفي والمنهج التحويلي، إلا أن أنصار التحديد السابق يدفعون التحول من الفاعل ومن نائبه، أما التحول من الفاعل، فلأنهم يرون أنه يبقى فاعلاً بعد تحويله، وأما التحول من نائب الفاعل، فلأن بعضاً من الباحثين لا يقر بوجود هذا المصطلح في النحو العربي مستنداً أيضاً إلى فكرة الإسناد، وهو ما سنعرض له في الرؤية المجددة، إلا أنه

١- مبادئ اللسانيات، ص ٢٢٠.

٢- نفسه، ص ٢٢٠-٢٢١.

يبقى لنا التحول من المفعول به ومن اسم الفعل الناقص، إضافة إلى أن المنهج التحويلي تصدى لمنكري نائب الفاعل كما سيأتي لاحقاً.

واستأنس بعض الباحثين بآراء المستشرقين لتأكيد صحة تحديد النحاة القدماء لقسمي الجملة باعتبار صدرها، فقد أكد هؤلاء "قسمة الجملة العربية إلى جملة البنية ذات الموضوع في بدايتها (الجملة الاسمية)، وجملة البنية ذات الفعل في بدايتها (الجملة الفعلية)"^١، وقد مر بنا أن الدكتور المخزومي يرى في هذا التحديد سذاجة وأنه يقوم على جانب لفظي محض، فاستظهر بعض الباحثين آراء المستشرقين دفعاً لهذا الاعتراض، يقول الأستاذ جعفر دك الباب: "ويشير الأستاذ ب غراندة (صاحب كتاب: القواعد العربية في عرض تاريخي مقارنة) إلى أن علماء القواعد العرب يعرفون الفرق الأساسي في الجملة الفعلية والجملة الاسمية على الشكل التالي: الجملة الاسمية: هي الجملة التي تبدأ باسم، والجملة الفعلية هي الجملة التي تبدأ بفعل، ثم يعقب الأستاذ ب غراندة على ذلك قائلاً: إن هذا التعريف وإن كان شكلياً يقوم على ترتيب تسلسل أجزاء الجملة، يتطابق تماماً مع المميزات الداخلية لكل نموذج من نموذجي الجملة العربية"^٢.

وعلى أية حال، فإن النحاة السابقين ارتضوا القسمة الثنائية للجملة، لكنهم غيروا في حدي هذين القسمين لينتج عن ذلك آراء جديدة قوبلت بالاعتراض من عدة جهات كما رأينا، ولكن من الباحثين من ارتضى حد القدماء لأقسام الجملة باعتبار الصدر، إلا أنه لم يرتض القسمة الثنائية، وقد مر بنا عند الحديث عن أقسام الكلم أن الدكتور تمام حسان، وبعد أن أقر الصفة قسماً من أقسام الكلم يتحدث عن جملة وصفية تكون بإزاء قسمي الجملة الآخرين^٣، لتكون عنده أقسام الجملة ثلاثة: فعلية وهي التي صدرها فعل، واسمية وهي التي صدرها اسم، ووصفية وهي التي صدرها وصف، فهنا ارتضاء للحد ومخالفة في عدد الأقسام.

ونأتي أخيراً على قسمة أخرى للجملة خالف صاحبها منهج القدماء في تحديد الأقسام باعتبار صدر الجملة، فاعتد بالمسند، كما خالفهم في عدد الأقسام، لتكون أربعة هي: "١- الجملة الاسمية: وهي التي لا يكون المسند فيها فعلاً ولا جملة، ٢- الجملة الفعلية: وهي التي يكون المسند فيها فعلاً لا جملة، ٣- الجملة الوصفية: وهي التي يكون المسند فيها وصفاً عاماً،

^١ - مع النحاة، ص ٥٣. وانظر: الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص ٢٤.

^٢ - الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص ٢٠. مع النحاة، ص ٤٠٥.

^٣ - انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٣.

٤- الجملة الجمالية: وهي التي يكون المسند فيها جملة اسمية أو فعلية أو وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط "١"، وتجدر بنا الإشارة بداية إلى أن هذا التقسيم إنما هو منتزع من بين عدة تقسيمات للجملة وفق معايير مختلفة، خضع منها هذا التقسيم لمعيار التركيب الداخلي للجملة كما يقول الدكتور محمود نحلة^٢.

ويلاحظ أن هذا التحديد للأقسام الأربعة للجملة وفق هذا المعيار إنما يركز على المسند في الجملة، وهو الأساس المعتمد عند من ذكرناه من الباحثين الرافضين لاعتبار تسمية الجملة بصدرها، إلا أن صاحب هذا التقسيم هنا يتلافى نقصاً وقع في الحدود السابقة، ذلك أن الاسمية عند أولئك كانت ما كان المسند فيها اسماً، ولذلك كانت الجملة من مثل: (زيد خلقه حسن) في رأي الباحث ليست اسمية وفق هذا الحد، لأن المسند فيها ليس اسماً، إنما هو جملة (خلقه حسن) المؤلفة من مسند ومسند إليه أيضاً، وربما جعلها من ارتضى الحد السابق اسمية على اعتبار أن جملة (خلقه حسن) إنما هي قائمة مقام الخبر الذي هو اسم لما شغلت الجملة محلاً، أما واضع التقسيم الرباعي فرأى ضرورة إخراجها من حد الجملة الاسمية بفصل أضافه إلى شرط كون المسند اسماً، وهو ألا يكون المسند فعلاً أو جملة، فإن كان فعلاً فالجملة فعلية، وإن كان جملة كالمثال السابق فالجملة جمالية، ولكن الحد الذي وضعه صاحب التقسيم السابق للجملة الاسمية متداخل مع حد الجملة الوصفية، فهو في حد الاسمية اشترط ألا يكون المسند فعلاً أو جملة، وبذلك لم يخرج كون المسند وصفاً مشتقاً من الحد، فالجملة من مثل: أقائم زيد؟ اسمية، لأن المسند فيها ليس فعلاً ولا جملة، وهي وصفية لأن المسند فيها وصف عامل، مما أدى إلى تداخل الحدود، وكان يلزم أن يضيف إلى حد الاسمية ألا يكون المسند فيها وصفاً عاملاً، ومن مقالته في الجملة الوصفية إلى جانب ما نجده من حديث له عن تقسيم الدكتور تمام حسان للكلم الذي سبق ذكره نستطيع أن نستخلص أن الباحث يرتضي هذا التقسيم، أو على الأقل فإنه يرى فيه نموذجاً جامعاً يجب أن يطور^٣.

أما حد الجملة الفعلية، فهو ما كان المسند فيها فعلاً لا جملة، وربما تراءى لنا أنه كان يكفي في الحد أن يقول: ما كان المسند فيها فعلاً، ليكون قوله (لا جملة) فضلة زائدة على الحد،

^١ - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٢٥.

^٢ - نفسه، ص ٢٤ - ٢٦، والمعايير المختارة عنده هي: ١- البساطة والتركيب، ٢- التمام النحوي والنقص، ٣- الاستقلال وعدم الاستقلال، ٤- التركيب الداخلي للجملة، ٥- الترتيب وإعادة الترتيب، ٦- الدلالة العامة للجملة، ٧- نوع العلاقة بين الحدث والمحدث، ٨ - الأساس وما تحول عنه.

^٣ - نفسه، ص ٨١ - ٨٤.

ولكن الدكتور نحلة يفرق بين الفعل والجملة، فالجملة من مثل (زيد قام) فعلية لأن المسند فيها فعل هو (قام)، وليس (قام) عنده جملة لأنه يعتبر أن (زيد) هو فاعل للفعل (قام)، أي يخلو الفعل من الضمير فلم يشكل عندئذ جملة، أما الجملة الجمالية، فهي التي يكون المسند فيها جملة، فهي من مثل (زيد قام أبوه)، فالمسند هنا هو الجملة الفعلية (قام أبوه)، ليقرر أن شرط الجملة الجمالية عنده هو " أن يكون المسند إليه فيها غيره في جملة المسند " ^١، ويشير الدكتور نحلة إلى أن مصطلح الجملة الجمالية يدل على ما يدل عليه مصطلح الجملة الكبرى عند ابن هشام، لكنه عدل عن هذه التسمية إلى تسميته الجديدة لأن القدماء يعتبرون الجملة الكبرى قسماً من الجملة الاسمية، ويرأها هو قسماً مستقلاً برأسه، إضافة إلى أن القدماء يعتبرون الجملة من مثل (زيد قام) جملة كبرى، وهو يعتبرها جملة فعلية بسيطة تقدم فيها الفاعل ^٢، وبناء على حد الجملة الجمالية عنده، فإن الجملة من مثل (زيد قائم أبوه) جملة جمالية، لأن المسند فيها هو جملة وصفية (قائم أبوه) بناء على حد الجملة الوصفية عنده، وعلى هذا فلا يكون (قائم) هو الخبر عن زيد، لأننا إذا قلنا ذلك فإن المسند يصبح وصفاً عاملاً، وبذلك تكون الجملة كلها (زيد قائم أبوه) جملة وصفية، ولكي تكون الجملة جمالية فإن الخبر أي المسند هو الجملة الوصفية (قائم أبوه)، ليصح له بذلك أن الجملة جمالية المسند فيها جملة وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط هو الضمير في (أبوه)، ولكننا إذا تناولنا الإعراب الداخلي للجملة الجمالية بعد هذا التقسيم فإننا سنجد مايلي:

- ١- زيد مبتدأ (مسند إليه)، وهذا لا خلاف فيه.
- ٢- إذا قلنا: قائم خبر أي مسند، تكون الجملة وصفية ، وهذا لا يتطابق مع المقدمة (الجملة جمالية).
- ٣- إذا قلنا: قائم أبوه خبر أي مسند، تكون الجملة جمالية، وهذا يتطابق مع المقدمة (الجملة جمالية).
- ٤- بقي لنا أن نعرب (قائم):
- أ- إذا قلنا: قائم خبر أي مسند لا يصح لنا اعتبار الجملة جمالية.

^١ - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٣٨.

^٢ - نفسه، ص ١٣٨.

ب- إذا قلنا: قائم مبتدأ ثان أي مسند إليه، أي وصف غير عامل، وأبوه خبر المبتدأ الثاني، والمجموع خبر المبتدأ (زيد)، لم يجوز لنا ذلك، لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة.

ج- إذا قلنا: قائم فعل، و(أبوه) فاعل، تكون الجملة جمالية المسند فيها جملة فعلية، ولكن هذا معارض بحد الجملة الوصفية عنده، لأنه لا يعتبر الوصف فعلاً بل هو قسم آخر.

من كل ذلك نلاحظ أن رفض التقسيم الثنائي للجملة، ورفض تحديد القدماء لقسميها باعتبار الصدر أوقع الباحثين في اضطرابات متعددة كانوا بغنى عنها، ذلك لأن التقسيم الثنائي القديم بحدوده الموضوعية لم يكن في الحقيقة موطن إشكال أو مبعث خلاف بين القدماء، وإنما وقع الخلاف في نواح أخرى لا تمس جوهر تحديد قسيمي الجملة، فهم اختلفوا في جملة من مثل: أقائم زيد؟ فقال بعضهم اسمية، وقال آخرون فعلية، وكذلك جملة: زيد قام، والخلاف هنا كما يبدو ليس نابعاً من حد قسيمي الجملة، بل هو نابع من مسائل خلافية أولها يمت إلى حدود أقسام الكلم بصلة وثيقة، فهل (قائم) اسم أم فعل؟ وثانيها يمت إلى خلاف حول جواز تقديم الفاعل أو عدمه، ومعالجة هذه المسائل وغيرها ينهي اختلاف القدماء في تحديد نوع جملة من الجمل، لكن أساتذتنا المحدثين تركوا أصل المشكلة ولجؤوا إلى فروعها، كما كانوا تركوه لما شرعوا في ابتداء تقسيمات جديدة للكلم بدلاً من اللجوء إلى اعتماد نظرية تعريف نحوية جديدة، فنتج عن ذلك خلافات بين المحدثين على غرار ما كانت بين القدماء، بل كانت أشد وأوسع تأثيراً، إذ نتج مع الخلاف اضطراب يترأى لنا في عدم دقة كثير من الحدود أو التعاريف الموضوعية، فقد حد أحد الباحثين الجملة الاسمية بأنها: " الجملة التي تؤدي معنى تاماً ويكون فيها المسند إليه (المبتدأ) اسماً، والمسند (الخبر) وصفاً مشتقاً، وهي تصف المسند إليه بالمسند دون إشارة إلى حدث ولا زمن إلا إذا دخلت عليها الأفعال الناسخة فيضاف حينئذ إلى مضمون الجملة إضافة زمنية ¹، وإذا نظرنا في هذا التعريف فإننا سنجد أن جملة من مثل (الشمس كوكب ناري) غير خاضعة لتعريف الجملة الاسمية السابق ذكره، فهي مع تأديتها معنى تاماً، والمسند إليه فيها اسم بلا خلاف، إلا أن الخبر ليس وصفاً مشتقاً، ومثلها قولنا (زيد أسد)، لأن المسند (الخبر) ليس وصفاً مشتقاً إلا بالتأويل، ولم يرد هذا في التعريف، كما يخرج من تعريف الاسمية كل جملة اسمية كان خبر المبتدأ فيها جملة، وبالأخص ما كان الخبر فيها جملة فعلية، كقولنا (زيد يأكل التفاح الآن)، فهذه الجملة جاء فيها المسند إليه اسماً، لكن الخبر هو جملة وليس وصفاً مشتقاً،

¹ - علم اللغة بين القديم والحديث، ص ١٨٥ - ١٨٦.

كما أن الجملة تحمل دلالة الحدث (الأكل) والزمن (الآن)، لكن صاحب هذا التعريف يعدد فيما بعد أنماط الجملة الاسمية، أي الصور التي تأتي عليها^١، فيذكر ما يشاكل الأمثلة التي ذكرناها وغيرها أيضاً مما لا ينطبق عليه التعريف، ويضعه تحت الجملة الاسمية، مما يعني عدم الدقة في التعريف لعدم تطابقه مع المعرف، كما أن التعريف لا يوضح لنا الأسس المعتمدة فيه، فهل يأخذ التعريف بصدر الجملة أم يعتد بالمسند؟ فالواضح من التعريف أنه تعريف لوجه واحد من وجوه الجملة الاسمية، ويأخذ بالمسند والمسند إليه معاً، وهو ما لم يراعه في تعريف الجملة الفعلية كما سنلاحظ لاحقاً، هذا إلى جانب أن ما ورد في نهاية التعريف وهو قوله (إلا إذا دخلت عليها الأفعال الناسخة) يجعل جملة من مثل (كان زيد قائماً) جملة اسمية دخلت عليها كان الناسخة وأضافت إلى مضمون الجملة إضافة زمنية مع أنه لا يذكرها ضمن أنماط الجملة الاسمية، وفي هذا أيضاً تجريد لكان من الدلالة على الحدث، إذ لو كانت تدل على الحدث عنده لأضافت إلى الجملة هذه الدلالة إلى جانب الإضافة الزمنية، وفيه تجريد لها من الإسناد كما يفهم من هذا التعريف.

إلا أن هذا الكلام معارض بتعريف الجملة الفعلية عنده، فهو يعرفها بالقول: " وهي التي يكون المسند فيها فعلاً متصداً، وهي قسمان: أ- الجملة الفعلية البسيطة، ب- الجملة الفعلية المحولة "٢، ويعني بالمحولة " الجملة الاسمية التي دخلت عليها كان أو إحدى أخواتها فتحوّلت إلى فعلية وأصبحت تتضمن الدلالة على الزمن "٣، ونبدأ هنا من حيث انتهينا في الكلام على تعريف الجملة الاسمية، فبعد أن جرد (كان) من الإسناد يعود هنا ليثبتها لها، لأن الجملة الفعلية المحولة قسم من أقسام الجملة الفعلية، ولذلك ينطبق عليها حدها، ولما كان حدها: ما كان المسند فيها فعلاً متصداً، فهذا يعني أن (كان) وهي فعل متصدر مسند، إلا أنه يبقى على تجريدها من الحدث، فوظيفتها فقط أنها " تفيد اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي "٤، أما أس التعريف هنا فواضح أنه يعتد بما هو صدر الجملة، أي يأخذ بحد القدماء للجملة الفعلية، ولكن التعريف مع هذا لا يأخذ في نظرنا بأسّ تعريف محدد لعدم التزامه به في تعريف الجملة الاسمية، ومن

^١ - انظر: علم اللغة بين القديم والحديث، ص ١٨٥ - ١٩٠.

^٢ - نفسه، ص ١٩١.

^٣ - نفسه، ص ١٩٢.

^٤ - نفسه، ص ١٩٢.

ثم يخرج الجملة الاسمية التي دخل عليها الفعل الناسخ من حيز الاسمية ليدخلها في عداد الجمل الفعلية بخلاف ما كان قد يفهم من تعريف الجملة الاسمية.

وإذا كنا هنا قد أشرنا إلى علاقة (كان) بالإسناد، وإلى التخطي في نوع الجملة الاسمية التي دخل عليها الفعل الناقص، فما ذلك إلا لأن من الباحثين من لا يجعل لكان وأخواتها مكاناً في الإسناد في هذا النوع من الجمل، فقد أشار الدكتور محمود نحلة إلى أن "الأفعال الناقصة عناصر إضافية لا علاقة لها بالإسناد إلا من حيث إنها تفيد اقتران الجملة بزمن دون جهة أو زمن وجهة"^١، وبناء على هذا الكلام وعلى حد الجملة الاسمية عنده فإن جملة: (كان زيد واقفاً) تكون اسمية عنده لا فعلية، لأن المسند فيها ليس فعلاً ولا جملة لما جرد (كان) من الإسناد، ولعل هذا يقودنا إلى أفراد الحديث عن الأفعال الناقصة، لتبين رؤية المحدثين لها فيما نسميه الرؤية المطورة.

– الفعل الناقص:

مر معنا أن النحاة القدماء حدوا الفعل بأنه ما دل على حدث مقترن بزمان، كما ذكرنا أن النحاة ولا سيما المتأخرون منهم كانوا يؤكدون في حدودهم على أن تكون جامعة مانعة، ولكنهم بعد ذلك لما عرضت لهم طائفة من الأفعال وهي كان وأخواتها نظروا إليها على أنها مجردة من الحدث، وتحتصر وظيفتها في أنها "ترفع الأسماء وتتصب الأخبار وليست بأفعال مؤثرة، وإنما يخبر بها عما مضى ويخبر عما يستقبل، ولا تخبر أنه قد وقع فعل على مفعول نحو قولك: كان زيد قائماً"^٢، فهذه الأفعال وفق الرؤية القديمة لها تحمل جانب الزمن الذي تضيفه على الجملة الاسمية دون إشارة إلى الحدث، فهي لا تدل على المصدر كما قرر جمهور البصريين، لكن ذلك لم يخرجها من حيز الفعلية، ودافعوا عن فعليتها ضد من رأى حرفيتها لما خلت من الدلالة على المصدر متكئين في دعواهم على لحاق بعض علامات الأفعال بها^٣.

وبناء على أقوال النحاة في فعلية كان مع عدم دلالتها على الحدث، فإن أماننا بعد ذلك أحد ثلاثة احتمالات: الأول: أن يكون الحد الموضوع للفعل غير جامع مانع، أي هو حد فاسد لما خرجت منه هذه الأفعال، والثاني: أن يكون حد الفعل صحيحاً، ولكن النحاة أخطؤوا في عد هذه الطائفة من الكلمات أفعالاً، لأنه لا ينطبق عليها الحد كما أشرنا سابقاً، ولا أظن أن أحداً من

^١ - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٠١. وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٣.

^٢ - العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تح: د. مها مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٥، ص ١٢٠.

^٣ - انظر: أسرار العربية، ص ١٣٤.

المحدثين قال بأنها حروف، والثالث: أن يكون حد الفعل صحيحاً، وأن تكون هذه الطائفة من الكلمات أفعالاً، لكن النحاة أخطؤوا في تجريدها من الحدث، ليبقى أماننا هنا تعليل تسميتها بالناقصة، ولننظر بعد ذلك في آراء بعض المحدثين حول هذه المسألة.

يرى بعض المحدثين أن الأفعال الناقصة إنما سميت ناقصة لأنه " لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام " ^١، والمقصود من أنها لا تؤلف مع مرفوعها كلاماً تاماً، أي لا تتحقق بهما الفائدة كما تتحقق في الأفعال التامة مع مرفوعها، ويكرر هذا المعنى كثير من المحدثين، فيرون أن سبب تسميتها بالناقصة هو عدم الإفادة منها مع مرفوعها، ليقرروا في نهاية المطاف أن " هذا نقصها عن الأفعال التامة التي تتم الفائدة بها وبمرفوعها مثل سافر أخوك " ^٢، والحقيقة أن القول بأن عدم إفادة الأفعال الناقصة مع مرفوعها معنى تاماً أو مفيداً إفادة تامة هو سبب تسميتها بالناقصة قول يشوبه كثير من الضعف، وموطن ضعفه الأساسي أت من التمثيل الذي أورده النحاة لما يفيد من الأفعال مع مرفوعها هذه الإفادة، ذلك أنهم مثلوا بالفعل اللازم، ولذلك سهل الاعتراض على هذا الكلام بالفعل المتعدي الذي لا تتم به وبمرفوعه فائدة تامة، كما حصل لهم من الفعل اللازم ومرفوعه، وعلى ذلك، فإننا إذا أخذنا بالرؤية السابقة وجبت تسمية كل فعل متعد ناقصاً، وهذا ما لم يقل به أحد منهم، هذا إلى جانب أن الكلام السابق لا يحمل إشارة إلى عدم دلالة الأفعال الناقصة على الحدث، وإن قصدوا ذلك لما لم يتم بها وبمرفوعها كلام تام، فإن كلامهم مردود عليهم أيضاً بالفعل المتعدي الذي لم يقل أحد من النحاة بعدم دلالته على الحدث، ومع ذلك لا يتم به وبمرفوعه كلام تام، وقد لمس بعض المحدثين موطن الضعف في هذا التعليل، ولكن ذلك لم يدعهم إلى التخلي عنه، فقالوا: سمي هذا الفعل ناقصاً " لأنه فقد معناه اللغوي، لقد أصبح لفظاً لا معنى له، وليس فيه شيء إلا فكرة الزمن الناتجة عن ميكانيكيته المتحركة، ولم يعد في قدرته أن يؤلف مع مرفوعه جملة مفيدة ... إنه ملحق بالجملة الاسمية وليس طرفاً أساسياً فيها " ^٣.

أما القول بأنه فقد معناه اللغوي فهذا تعليل جديد، وأظنه غير دقيق لأنه يخرج الفعل الناقص من حد الكلمة بالكامل، فالكلمة كما قلنا سابقاً لفظ ذو معنى، فإذا فقد الفعل الناقص معناه وأصبح لا معنى له، فهو إذن ليس كلمة على الحد الذي قرره النحاة للكلمة، وإذا تجاوزنا ما

^١ - جامع الدروس العربية، ص ٣٦١.

^٢ - الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ٦٢. وانظر: سلم اللسان، ص ٢٢٦.

^٣ - المحيط، ٦/٢.

ذكره الباحث من عدم قدرة الفعل الناقص على تأليف جملة مفيدة مع مرفوعه، فإننا سنجدّه يقرر أن هذا الفعل ملحق بالجملة الاسمية وليس طرفاً أساسياً فيها، أي ليس ركناً من أركان الإسناد، وبذلك تخرج الجملة المصدرة بالفعل الناقص من حيز الجمل الفعلية عند من يحد قسماً الجملة باعتبار المسند ويأخذ بهذه الرؤية، إلا أن التردد والقلق في ماهية هذه الأفعال الناقصة وعدم القدرة على تعليل سبب تسميتها بالناقصة بدا واضحاً فيما بعد، إذ يعتذر الباحث عن إجحافه في حق الفعل الناقص ليقول: "لقد ظلمنا الفعل الناقص بهذا الحكم ظمناً كبيراً، فالواقع أن الفعل الناقص لا يفقد شخصيته الفعلية تماماً، إذ نراه يتخذ من المبتدأ ما يشبه الفاعل الذي كان له في حال تمامه من حيث التطابق في الجنس وعدم التطابق في العدد ومن حيث الترتيب.. إلخ، ولهذه الأسباب أو قل لهذه العلاقات التي قامت بين الفعل الناقص الوافد على الجملة الاسمية وبين المبتدأ، دعي المبتدأ اسماً للفعل الناقص ولم يسم فاعلاً له لأنه كما تعلم لم يعد فعلاً بالمعنى الصحيح للكلمة، وشيء آخر وهو أن الجملة الاسمية تصير معدودة في الجمل الفعلية بعد دخول الفعل الناقص عليها"، وإننا بعد قراءة الاعتذار السابق فإننا لا نستطيع أن نجزم - كما يبدو فيه - إن كان الفعل الناقص فعلاً أم لا، فهو بعد اعتذاره من الفعل الناقص عن الظلم الذي أوقعه به يعود ليقول: إنه لم يعد فعلاً بالمعنى الصحيح للكلمة، أي لا ينطبق عليه حد الفعل، فإذا كان هذا الناقص لم يعد فعلاً، فلماذا تصبح الجملة الاسمية فعلية إذا دخل عليها، مع الإشارة إلى أن الباحث المذكور كلامه يأخذ بحد قسماً الجملة باعتبار الصدر^٢، إذن، نستطيع أن نقول بعد ذلك إن الباحث يقر أن الأفعال الناقصة أفعال، لقدرتها على تحويل الجملة الاسمية إلى فعلية، لكنها بعد ذلك ليست أفعالاً بالمعنى الصحيح للكلمة، أي هو يرى أن حد الفعل لا ينطبق عليها، أي إن رؤيته تتسجم مع الاحتمال الأول، وهو أن الحد الموضوع للفعل فاسد، فخرجت منه هذه الأفعال.

ويسلك بعض الباحثين مسلكاً آخر في تعليل تسمية هذه الأفعال بالناقصة، وهو مسلك ينطبق مع الاحتمال الثالث، وهو أن حد الفعل صحيح، والأفعال الناقصة أفعال ينطبق عليها حد الفعل، فهي تدل على الحدث، ثم لهم بعد ذلك رؤى مختلفة، فمنهم من رأى أن لهذه الأفعال دلالة عامة، وهي الدلالة على الكينونة والوجود، وهي أقسام، فمنها ما يدل على الكينونة العامة، ومنها ما يدل على كينونة خاصة، ومنها ما يدل على كينونة مستمرة، ليقرر في النهاية أنه

^١ - المحيط، ٦/٢، حاشية (٢).

^٢ - نفسه، ٣/٣٠٨.

" سواء أكان الوجود عاماً أم خاصاً أم مستمراً فهو معلوم غالباً للمتكلم والسامع جميعاً، فإذا قال المتكلم: أمسى زيد، أو كان زيد، أو ما زال زيد، لم يكن قوله مفيداً، لأن وجود زيد مما يعرفه السامع كما يعرفه المتكلم، فلم يأت المتكلم إذن بجديد، ولم يكن كلامه مما ينطوي على فائدة يتطلبها السامع، فإذا قال المتكلم: كان زيد قائماً، أو ما زال زيد قائماً، أو غير ذلك، كان (قائماً) مناط فائدة الخبر، وجاعلاً قول المتكلم خبراً مفيداً^١، وهذا الرأي كما يبدو يوفق بين رأيين هما دلالة الأفعال الناقصة على الحدث وهو الوجود، وعدم اكتفاء هذه الأفعال بمرفوعها ليصبح الكلام مفيداً، فنقصانها إذن وفق هذا الرأي آت من كونها لا تدل على الحدث التام، ومما يؤكد أن قصد الباحث من أن دلالة الفعل الناقص على الوجود تعني الدلالة على الحدث ما ذكره بعد في حديث له عن دلالة (كان) على صيغ زمنية معينة من مثل: كان قد فعل، أو كان يفعل، أو غير ذلك، إذ يرى أن هذه الدلالة على الزمن المعين ليست مستفادة من كان وحدها، بل تشترك هي والصيغة الفعلية بعدها في تحديد الزمن، ليقول أخيراً: " فإذا قلت: كان زيد يضحك، دل قولك على وجود ماض وضحك حاضر أو مستقبل بالنسبة إلى ذلك الوجود، فيضحك، وإن كانت بصيغتها دالة على حاضر أو مستقبل، تعبر عن حدوث الضحك في الماضي، ولكنها بالنسبة إلى حدث وقع في الماضي وهو وجود زيد، دلت على حاضر أو مستقبل^٢، فقوله أخيراً: بالنسبة إلى حدث وهو وجود زيد، دل على أن دلالة الفعل الناقص على الوجود هي ذاتها الدلالة على الحدث، أي إن ذلك الحدث هو حدث الوجود^٣.

وقد سار على هذا المعنى صاحب النحو الوافي، إلا أن تعلقه بالتعليل القديم لنقصان هذه الأفعال أوقعه في ارتباك، فهو يقر بأن (كان) تدل على حدث ناقص، وأن سبب تسميتها ناقصة ليس لأنها تتجرد للزمان وحده، لكنه يعود ليعلل عدم دلالتها على حدث تام بأنه لا يتم بها وبمرفوعها كلام، يقول: " سميت ناقصة لأن كل فعل منها يدل على حدث ناقص (أي معنى

^١ - في النحو العربي، ص ١٨٠.

^٢ - نفسه، ص ١٨٣ - ١٨٤.

^٣ - لا بد من الإشارة إلى أن الدكتور المخزومي يؤيد الكوفيين في إعراب المنصوب بعد (كان) حالاً، لأنه كما يقول: " يبين هيئة خاصة للموجود المتحدث عنه"، لكنه بعد ذلك وفي حديث له عن استعمالات (كان) يقول: " وتستعمل ناقصة لا بد لها من منصوب تتحقق به فائدة الإخبار بها " (في النحو العربي، ص ١٨٢ - ١٨٣) بعد أن كان بداية قد تحدث عن تسمية القدماء لها بالناقصة بشكل يوحي بعدم موافقته لهم، إذ يقول: " هذه الأفعال تسمى عندهم بالأفعال الناقصة لأنها لا تكتفي بالمرفوع " (في النحو العربي، ص ١٧٦)، مما نخلص منه إلى القول بأن (كان) عند الدكتور المخزومي تدل على الحدث وتستعمل كالأفعال التامة ليكون منصوبها حالاً، أي إن مرفوعها فاعل، ثم هي تسمى ناقصة لأنه لا بد لها من منصوب تتحقق به الفائدة، لنعترض عليه مجدداً بالأفعال المتعدية التي تحتاج إلى المنصوب إلا إن فسرنا تحقق فائدة الإخبار بالمنصوب على أنها تحقق اكتمال الحدث الناقص الذي تشير إليه (كان)، ليكون الخلاف بعد ذلك محصوراً في عمل هذه الأفعال.

ناقص)، لأن إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة في الجملة الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب، فالاسم المنصوب هو الذي يتم المعنى الأساسي الناقص، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة، وهذا يخالف الأفعال التامة، فإن المعنى الأساسي يتم بمرفوعها، فكان الناقصة مثلاً تدل مع اسمها على حصوله ووجوده وجوداً مطلقاً (وهو ضد العدم) وهذا معنى غير مراد ولا مطلوب، فإذا جاء الخبر تعين المعنى المطلوب وتحدد^١، فإن قوله: كان تدل على حدث ناقص يتم بالخبر صحيح ومطابق لما ورد في الرأي السابق، إلا أنه لما أراد أن يعلل سبب دلالتها على الحدث الناقص دون التام وقع فيما وقع فيه غيره ممن جردوا كان من الحدث، فكان كلامه هذا مردوداً بما رد به على أولئك من كون الفعل المتعدي لا يتم به وبمرفوعه كلام، ونستطيع أن نجزم أن المراد من قوله: الفائدة الأساسية في الجملة الفعلية هو المعنى التام المفيد، ولا سيما إذا عرفنا أن الباحث ممن يساوون بين مصطلحي الكلام والجملة، فهو في تعريفه لهذه المصطلحات يقول: الكلام أو الجملة^٢، مما يعني المساواة بينهما، أضف إلى ذلك أننا نعتقد أن المساواة التي جرى عليها الباحث بين مصطلحي المعنى والحدث، والتي تكلمنا عليها سابقاً هي التي دفعته إلى مثل هذا التعليل والوقوع في الارتباك، لينتج معه دمج غير دقيق بين دلالة الفعل الناقص على حدث ناقص يتم بمنصوبه، وعدم اكتفاء الفعل الناقص بمرفوعه ليكون كلاماً مفيداً، ليكون ذلك سبب نقصان الحدث الذي يدل عليه.

وتظهر لنا رؤية أخرى فيما يخص الأفعال الناقصة، وهي تلامس إلى حد كبير الرؤية السابقة من حيث القول بدلالة هذه الأفعال على الحدث، وتفترق عنها باعتبار تلك الأفعال أفعالاً تامة لا ناقصة، وقد كان الكوفيون قديماً يعتبرون هذه الأفعال أفعالاً تامة، ومرفوعها فاعلاً ومنصوبها حالاً كما أشار إلى ذلك بعض الباحثين^٣، ولكننا إذا نظرنا في المسائل الخلافية التي عرضها الأنباري، فإننا سنجد أن الكوفيين يجيزون تقديم خبر (ما زال) عليها، محتجين بأنها بمنزلة (كان) ليقولوا أخيراً: "وكما أن (كان) يجوز تقديم خبرها عليها نفسها، فكذلك (ما زال)"^٤، ولا تعيننا هنا مسألة الخلاف بحد ذاتها، ولكن يعيننا منها أن الكوفيين لما أجازوا تقديم خبر (ما زال) عليها استدلوها بمشابهتها لـ (كان) وجواز تقديم خبرها عليها، بمعنى أنهم يعربون

^١ - النحو الوافي، ٤٩٦/١، حاشية (٢).

^٢ - نفسه، ١٣/١ - ١٧.

^٣ - انظر: الفعل زمانه وأينيته، ص ٥٨. مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٠٣. والمسألة واردة في الإنصاف في مسائل الخلاف، ٨٢١/٢، وهي المسألة (١١٩) التي هي إحدى ثلاث مسائل وجدت زيادة في بعض النسخ.

^٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١٥٥.

المنصوب بها خبراً لا حالاً، فهي عندهم إذن فعل ناقص لا تام، والمنصوب بها خبر لا حال كما يشير إلى ذلك بعض النحاة.

وعلى أية حال، فقد نظر الدكتور إبراهيم السامرائي إلى هذه الأفعال على أنها أفعال تامة، فهي تدل على الحدث، واستدل على ذلك بكلام للرضي في شرح الكافية، خلاصته أن (كان) في نحو: كان زيد قائماً، " تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل... فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان... فدلالته على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه ^١، ونحن نرى أن هذا التعليل الذي ساقه الدكتور السامرائي نقلاً عن الرضي يشبه التعليل الذي أتى به غيره من المحدثين مع اعتبارهم (كان) ناقصة، أضف إلى ذلك أن الرضي في كلامه هذا يتحدث عن خبر يتم به تقييد الحدث في (كان)، أي لا يتحدث هنا عن منصوب يسمى حالاً بل خبراً، ولا بد للخبر من مبتدأ، ليكون اسم كان هو المبتدأ، مما لا يجعل منها أفعالاً تامة في كل حال، والرضي إذ يسوق لنا هذا الشرح إنما يعترض على تسمية هذه الأفعال بالناقصة لتجردها من الحدث، فهو اعترض على تجردها من الحدث لا على تسميتها بالناقصة مطلقاً، وما جاء في نهاية حديثه الذي ذكرناه يبين أن (كان) تدل على حدث، وهو غير الحدث الذي يدل عليه الخبر، ولكنه غيره من حيث العموم والخصوص، ليكون هذا الحدث الموجود في الخبر متمماً للحدث الذي يدل عليه الفعل الناقص، ليختم باستنكار لتسمية هذه الأفعال بالناقصة، ولكن بالمعنى الذي قالوه.

لكن الدكتور السامرائي على ما يبدو لا يريد أن يعترض على تعليل النحاة لنقصان (كان)، فليس السبب الذي ذكره من عدم دلالتها على الحدث أساساً عنده، مع تأكيد دلالتها على الحدث، وأن تعليل النحاة بأن كان لا تكفي بمرفوعها هو تعليل مرفوض لتكون ناقصة، لأنها في ذلك مثل الأفعال المتعدية^٢، ولكنه يريد الاعتراض على كل المصطلح، أي الناقصة، فهو يرى: " أن مصطلح الناقصة لهذه الأفعال غير صحيح، وإنما هي تسمية اعتباطية ^٣، وقد أدى رفضه لهذا المصطلح إلى وقوعه في ارتباك أيضاً، فهو بعد أن يقرر أن هذه الطائفة من الأفعال

^١ - الفعل زمانه وأبنيته، ص ٥٥ - ٥٦. وانظر: شرح الرضي على الكافية، ٢/ ٢٩٠.

^٢ - انظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص ٥٦.

^٣ - نفسه، ص ٥٦.

تامة معترضاً على من رأى أنها ناقصة لعدم اكتنائها بالمرفوع، وأنه ينطبق عليها حد الفعل تماماً من حيث الدلالة على الحدث والزمان يعود ليقول: " والذي يجب أن نقوله في هذه الأفعال أنها تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها كما هي الحال فيما أسموه بـ (كان) التامة التي يتضح فيها الحدث أقول تطورت في الاستعمال فانقلبت من هذه الصورة القاصرة المكتفية بفاعلها إلى شيء آخر يفتقر إلى المنصوب المكمل للمعنى الذي يقتضيه المعنى الجديد... وقد كان بسبب من الاستعمال الطويل أن تحولت هذه الأفعال من مجرد الدلالة على الحدث وهو الكون العام كما في (كان) والكون المقيد كما في سائر أفعال هذا الباب إلى أن يتقيد هذا الكون العام بما أسماه أولئك خبيراً وهؤلاء حالاً^١، فنحن نرى أنه يعود ليقرر أن كان التامة وهي مثال الفعل التام يتضح فيها الحدث بخلاف هذه الطائفة التي يرفض تسميتها بالناقصة، كما عاد للاستشهاد بأنها لا تكتفي بفاعلها فافتقرت إلى المنصوب بعد أن كان قد رفض ذلك التعليل لأن كل الأفعال المتعدية مثالها هذا المثال، وأخيراً يؤكد تقييد الكون الموجود فيها كما قال الرضي، ليفهم بذلك إتمام الحدث الناقص فيها دون أن يقر هو بذلك، بل يجعل المنصوب خبيراً على مقالة البصريين وحالاً على مقالة الكوفيين.

ولا بد من أن نعرض أخيراً لرأي الدكتور محمود نحلة الذي يقر بالحد الموضوع للفعل وهو الدلالة على الحدث المقترن بالزمان، والمؤيد لتسمية هذه الطائفة من الأفعال بالناقصة، مستشهداً برأي الشيخ خالد الأزهرى^٢ (ت ٩٠٥هـ) في شرح الأجرومية إذ يقول: " إن الذي يقول بعدم دلالتها على الحدث يريد أنها لا تدل على الحدث التام الذي يفيد مجرد إسناده إلى فاعله فلا ينافي أنها تدل على حدث ناقص لا تتم فائدته إلا بالمنصوب^٣، وإذا استقرأنا الكلام السابق فإننا سنجدّه وارداً في سياق إبراز خضوع الأفعال الناقصة لحد الفعل، إذ إن حد الفعل عند القدماء في فصله الأول هو ما دل على حدث، فلم يقيد القدماء هذا الحدث بأنه تام أو ناقص، بل تركوه مطلقاً، فدخلت عندئذ الأفعال الناقصة في الحد، أضف إلى ذلك أن الكلام السابق يعني أن الدلالة على الحدث التام واضحة من مجرد إسناد الفعل التام إلى فاعله، أما في حالة الأفعال الناقصة فلا تتم هذه الدلالة بمجرد إسناد الفعل الناقص إلى مرفوعه، بل هي بحاجة إلى المنصوب، فإن اكتفي بإسناد الفعل الناقص إلى المرفوع كانت النتيجة حدثاً ناقصاً، إلا أن

^١ - الفعل زمانه وأبنيته، ص ٥٧ - ٥٨.

^٢ - ترجمته في: الأعلام، ٢٩٧/٢. معجم المؤلفين، ٩٦/٤.

^٣ - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٠٣.

الدكتور نحلة وبعد استشهاده بالكلام السابق وعرضه لرأي من رأى أنها أفعال تامة يذهب مذهباً مغايراً إذ يقول: " والرأي عندي أنها أفعال ناقصة لا لأنها تخلو من الحدث ولكن لأنها لا تكون ركناً في الإسناد في الجملة الاسمية، فالجملة قبل دخولها إسنادية، ومن ثم فهي عنصر إضافي^١، فهي عنده إذن أفعال ناقصة تدل على الحدث، لكنها ناقصة لا لأنها تدل على حدث ناقص، بل لأنها ليست ركناً في الإسناد بخلاف ما يفهم من القول الذي استشهد به، وكان الفاكهي في شرح حدوده بين أن الجملة مركب إسنادي من الفعل وفاعله أو المبتدأ وخبره، أو ما نزل منزلة أحدهما، مبيناً أن ما نزل منزلة الفعل مع فاعله هو الفعل مع نائب الفاعل، والفعل الناقص مع اسمه، إذ يقول في شرح ما نزل منزلة الفعل مع فاعله: " كضرب عمرو بالبناء للمجهول، فإن مرفوع الفعل ليس فاعلاً بل هو نائب عنه، وكذلك: كان زيد قائماً، فإن مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحاً^٢، وهذا خلاصته أن الفعل الناقص مسند، أي هو ركن في الإسناد في الجملة، وقد قاد عدم اعتبار الدكتور نحلة الفعل الناقص ركناً في الإسناد إلى أمرين: الأول التناقض، ذلك أن الفعل مسند، والفعل الناقص فعل عند، فمن حقه أن يكون مسنداً، والثاني اعتبار جملة: (كان زيد قائماً) جملة اسمية، لأن حد الجملة الاسمية عنده – كما ذكرنا سابقاً – ما لم يكن المسند فيها فعلاً ولا جملة، ولما لم يكن الفعل الناقص مسنداً فالجملة إذن اسمية، بخلاف القدماء الذين عدوها فعلية، مبرراً ذلك بأن الجملة قبل دخول (كان) إسنادية، فهي إذن عنصر إضافي، ولكننا نقول: إن الجملة بعد دخول (كان) غير الجملة قبل دخولها، لأن لكل منهما معنى مختلفاً، فلا يصح اعتبار الإسناد قائماً قبل دخول الفعل الناقص مبرراً لعدم اعتباره في عملية الإسناد، إذ هو عنصر مؤثر في مضمون الجملة لما أفاد اقتترانه بها اقترانها بزمان دون جهة أو زمن وجهة على حد تعبير الدكتور نحلة^٣، وخلاصة هذا الباب أن كان وأخواتها أفعال ناقصة، وخاضعة لحد الفعل، ولما كانت أفعالاً فهي ركن في الإسناد، أما سبب تسميتها بالناقصة فلأنها تدل على حدث ناقص لا يتم إلا بالمنصوب أولاً، ولأنها حرمت الفاعل كسائر الأفعال ثانياً، ولأنها لا توصف بلزوم أو بتعدد كسائر الأفعال ثالثاً، فانحطت عن مرتبة الفعل التام، فسميت ناقصة.

^١ - مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٠٣.

^٢ - شرح الحدود النحوية، ص ٥٤.

^٣ - انظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٠١.

ذلك كان بعضاً مما بدا لنا عرضه في مقام رؤية النحاة المحدثين التي سمينها مطورة، وتسميتها هذه نابعة من كون نحائنا الأفاضل السابقين يستقون من نحو القدماء مادة يركزون عليها في سبيل عرض رؤاهم الخاصة، وإن كنا نختلف معهم في فهم بعض النصوص التي أرادوا الارتكاز عليها، إلا أن ذلك لا يعني أن تلك الرؤى كانت غير دقيقة على الإطلاق، ولكنها مادة يجدر بحثها لتلافي الفهم الخاطئ الذي قد تتداوله الأجيال القادمة لتراثنا النحوي، أضف إلى ذلك أنهم هنا لم يهدموا أصلاً يؤدي إلى زعزعة بنية النحو العربي، أو هدم تركيبة اللغة العربية الفصحى بقوانينها الموضوعية، ولا بد من أن نشير مراراً إلى أننا هنا لا نتحدث عن منهج مطور تبعه بعض النحاة دون بعض، فالحديث عن المنهج لا يفي به هذا البحث، وإنما كان الغرض إلقاء الضوء على بعض الرؤى التي تلامس جانب التطوير، والتي تبدت لبعض أساتذتنا، حاولنا فيها أن نتناول ما يمت إلى موضوع الحدود النحوية بصلة دون التعرض للمنهج النحوي العام والدراسة النحوية العامة، لنغادر هذه الرؤية إلى رؤى أخرى للنحاة المحدثين أردنا تصنيفها ضمن إطار التجديد، وهو موضوع ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ثالثاً: الرؤية المجددة:

رفع بعض المحدثين لواء التجديد في النحو العربي، ثائرين على النحو الموروث عن النحاة القدماء، فظهرت محاولات متعددة هدفها الأساسي على حد تعبير أصحابها هو تيسير دراسة النحو على المتعلمين، ودفعهم إلى الإقبال على هذا النحو، ذلك أن هؤلاء الباحثين أحسوا في النحو العربي صعوبات بالغة دفعت الناشئة إلى العزوف عنه، مما أثر تأثيراً كبيراً على تعلمهم للغة العربية، والتجديد الذي يطمح إليه هؤلاء ليس تجديداً في مواطن محددة، أو تسهيلات لقواعد معينة، إنما هو تجديد في أصول النحو العربي كافة تحت عناوين متعددة كإحياء النحو وتيسير النحو وتحريره وتعريبه وتجديده، وسوى ذلك من عناوين أخرى قد تختلف في المظهر إلا أن الهدف كان واحداً، وهو إخراج النحو العربي بطريقة سهلة تجعل الدارسين يقبلون على تعلمه، يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى: "وأطمح أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"^١.

وقد حدد بعض دعاة التجديد الأسس التي يجب الارتكاز عليها في سبيل الوصول إلى هذا التجديد المزعوم، ومنها إزالة ما يسميه بعضهم أوهاماً راسخة في عقولنا نتيجة دراسة النحو القديم، كالقول بالتقسيم الثلاثي للكلمة^٢، ولا أدري كيف يكون ذلك التقسيم الذي اتبع على مدى قرون طويلة ضرباً من الوهم الذي إن صح كونه وهماً وهو الواقع المثبت تعذر علينا إدراك اليقين، وربما استعمل الباحث هذه الكلمة تعبيراً عن رفض ذلك التقسيم الذي رفضه غيره أيضاً منتقداً إياه ولكن ليس باعتباره وهماً، ومهما يكن من أمر، فإن إزالة الأوهام التي تحدث عنها الباحث ربما تكون لها غاية محددة، وهي النظر إلى النحو القديم بالنقد لا بالتسليم، ويبقى تحديد الأسس التي يجب السير عليها في سبيل هذا النقد لتجديد دراسة النحو أو إحيائه، وقد حدد الدكتور طه حسين سبيل إحياء النحو بقوله: "وأنا أتصور إحياء النحو على وجهين: أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه ويسخغه ويتمثله، ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب، والآخر أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة

^١ - إحياء النحو، ص أ (من المقدمة).

^٢ - انظر: علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، د. محمود السمران، دار الفكر العربي، مصر، ط ٢، ١٩٩٢، ص ٣٧.

مسائله والجدال في أصوله وفروعه، وتضطّر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه¹.

أما الوجه الأول، فيتعلق بمنهج تدريس النحو، أي هو واقع ضمن أساليب التعليم وفلسفة التعلم، وفي كلام الدكتور طه حسين إشارة مهمة إلى أن منهج النحو منهج عقلي يخاطب العقل والفكر، وهو ما عابه دعاة التجديد على النحو القديم، فوصفوه بأنه نحو فلسفي أو منطقي، نهج فيه القدماء منهجاً عقلياً خاطبوا بواسطته عقول المتلقين ففهموه قديماً، وصعب على المحدثين والناشئة، فصار لزاماً إذن تطوير هذا المنهج العقلي ليتقبله العقل الحديث، وليس في هذا الكلام ما يدعوا إلى تغيير القاعدة، ولكن ربما صح تغيير طريقة عرضها، أما الجانب الآخر فما أراه إلا معكوساً، ذلك أن القوة في النحو القديم ليحبب إلى النفوس كانت موجودة قديماً وما زالت موجودة حديثاً، فهذا النحو لم يتغير ولم يتبدل، وما تغير هو طبيعة العصر التي فرضت تغييراً على طبيعة المتلقي الحديث الذي عزف عن النحو العربي كما عزف عن تعلم اللغة العربية برمتها، واتجه إلى تعلم اللغات الأجنبية لطغيانها على لغة العلم، فغربت عليه لغته لما أهملها وأعرض عنها، حتى إذا عاد إليها ووجه بقوة اللغة المستمدة من كونها عقلية، وهي قوة لم يألّفها في اللغات الأجنبية، لتكون إشاعة الرغبة في تعلم النحو العربي أهم من إشاعة القوة في النحو نفسه، ولا سيما عند الناشئين الذين تأثروا بمحيطهم العام الذي برز فيه الميل نحو اللغات الأجنبية، ولو لم يكن العقل الحديث هو الذي تغير لما كان للوجه الأول الذي ذكره الدكتور طه حسين أية حاجة.

وعلى أية حال، فإن مرام الأستاذ مصطفى هو تغيير منهج البحث النحوي عامة، والعودة إلى القاعدة النحوية لإصلاحها بما يتناسب مع العقل الحديث وفق رأيه، فهو يرى أن تعليم النحو في مدارس الناشئين يلاقي كثيراً من الصعوبات، فهو نحو بعيد التناول، صعب المباحث، فبرم التلاميذ من المنهاج وصاحبه، وكان ذلك كافياً للأستاذ مصطفى ليقر بأن هذا النحو نحو فاشل لا يستطيع أن يكون مفتاحاً لتعلم العربية، ومع كل الجهود التي بذلت في سبيل تيسير دراسة النحو وتبسيط عرض القاعدة النحوية لتكون قريبة من عقول الناشئة إلا أن الأستاذ مصطفى لم ير فيها مع اعترافه بها ما يحقق تطلعاته، ذلك أنه " لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها وإلى طريقة وضعها، فيسأل: ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين

¹ - إحياء النحو، ص س (من تقديم الدكتور طه حسين للكتاب).

قواعده، وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية؟... ولقد تميز عندي نوعان من القواعد: نوع لا تجد في تعليمه عسراً ولا في التزامه عناء، ولا ترى خلاف النحاة فيه كبيراً، وذلك كالعدد ورعاية أحكامه... ونوع آخر لا يسهل درسه ولا يؤمن الزلل فيه، وقد يكثر عنده خلاف النحاة ويشتد جدلهم، كرفع الاسم ونصبه في مواضع من الكلام^١.

ولكن أستاذنا وهو يتكلم على جانب تعليم النحو في مدارس الناشئة لم يركز على ضرورة تغيير طريقة عرض القاعدة، ولا سيما تلك القواعد الوعرة المسلك بسبب اختلاف النحاة القدماء فيها، وإنما نتساءل: لماذا لم يتجه الأستاذ بدلاً من تغيير القاعدة أو تغيير طريقة عرضها إلى نبذ اختلافات النحاة واعتماد رأي واحد هو رأي جمهورهم، ليكون عرض هذه الاختلافات في مرحلة متقدمة تكون في حيز الاختصاص؟ والجواب عن هذا السؤال - فيما أرى - هو أن أستاذنا لما وضع هدفاً له لم يرد أن يحيد عن تحقيقه، فتناول لكل مشكلة من مشكلات النحو العربي وتعليمه حلاً يتناسب مع طبيعة هذا الهدف الذي يحمل في ثناياه ثورة على النحو القديم وأصوله التي كان من أكثرها عرضة للاعتراض والنقد نظرية العامل؛ وقد عدها بعض الباحثين أهم ما تناوله صاحب إحياء النحو، ومن ثم لم يروا فيها جديداً، " وإذا كان مثل هذا لا جديد فيه، فإنه لا يكون هو التجديد المطلوب في النحو، لأن محاولة التجديد إنما تكون بالرأي الجديد، ولا يمكن أن تكون بالرأي القديم، لأنه هو الذي يراد إحداث التجديد فيه"^٢.

ومن الباحثين من أضاف إلى الثورة على نظرية العامل ثورة أخرى على المنهج المنطقي الذي نهجه النحاة القدماء، ولا سيما البصريين منهم الذين طغى منهجهم النحوي قديماً، فكانت تلك الثورة في الحقيقة ثورة على مذهب قديم وانتصاراً لمذهب قديم آخر لم يتعلق بالفلسفة، ولم يتخذ منهجاً منطقياً يشوب الدرس النحوي كما فعل منافسه، وكان من آثار سيطرة المنطق على هذا المذهب الطاعني جمود النحو العربي وصعوبة تعلمه ومآله إلى مآل مخيف من الجمود والاضمحلال، كما يرى هؤلاء، فظاهر هذه الثورة إذن سعي إلى تخليص النحو العربي من الشوائب التي علقت به على مر الدهور، وباطنها انتصار لمذهب على آخر كانا يتنافسان قديماً، فأراد بعض المحدثين أن يحيي هذا الصراع، وأن ينتصر للمذهب المهزوم بحجة أن المنتصر متعقل ومنطقي ومحكوم البنيان، فهل هذه الصفات تعد مثلبة بحق النحو العربي لتكون الدعوة بعدئذ إلى نحو غير متعقل وغير مطرد الأحكام، تلك هي التهم الرئيسية التي وجهها

^١ - إحياء النحو، ص - هـ (من المقدمة).

^٢ - النحو الجديد، ص ٧٩.

الدكتور مهدي المخزومي إلى النحو البصري " الذي استطاع بمنطقيته وتعلقه واطراد أحكامه أن يبسط سلطانه على أفكار الدارسين على تعاقد العصور حتى عاد المذهب البصري مذهباً رسمياً، وسيطر حتى على الدرس النحوي في عصرنا هذا، وما تزال الكتب المقررة في مدارس الأقطار العربية على اختلاف مراحلها تؤلف على غرار الكتب القديمة، ويقوم بتأليفها بصريون صغار ورثوا المنهج المنطقي في النحو فطبّقوه في غير وعي، ولم تقد معهم صرخات الدعوة إلى التجديد والإصلاح والتيسير، فقد خطط لهم أن يحنطوا عقولهم ويغلقوا دون أذهانهم الباب المؤدي إلى ساحة الدرس اللغوي الفسيحة التي مهدتها الدراسات اللغوية الحديثة، وما تزال مؤسساتنا الثقافية والأدبية والعلمية تسلك سبيل الأولين، وتفرض على عقول الناشئين نحو ابن مالك وشرّاح ألفيته، ونحو ابن الحاج وشرّاح كافيته بأسلوب عقيم ومنهجه السقيم، وبما اتسم به من جذب وجمود، وتعقد المؤتمرات التربوية واللغوية والأدبية فتتناول بالدرس كل شيء إلا مشكلة العقم الذي اتسم به تدريس النحو، مع علمها بعزوف الجيل عنه وبرمه به...^١.

لقد ظلم الدكتور المخزومي النحو البصري ظلماً كبيراً، وامتد ظلمه ليشمل نحائنا المحدثين الذين وصفهم بأنه بصريون صغار غير واعين لما ورثوه، ولم يعر الدكتور المخزومي انتباهاً إلى أن هؤلاء يطبقون منهجاً عقلياً منطقياً يحتاج إلى أعمال كبير للعقل والفكر حتى يستوعبوه ويستطيعوا إيصاله إلى المتلقين، فكيف بعد ذلك يوصفون بأن عقولهم محنطة؟ وليت الدكتور المخزومي أشار إلى أسباب اتهام هذا النحو بالعقم والجذب، وهل يكون سبب عزوف الجيل عن علم هو عقم هذا العلم أو جموده، وهو العلم الذي استطاع أن يحيا على مدى قرون طويلة على الرغم من كل المحن التي واجهها؟

وقد حدد الدكتور المخزومي الأسس التي يجب أن تتبني عليها خطوات إصلاح النحو وتجديده وتيسيره، وهي إصلاحات تتعلق بالمنهج النحوي عامة كما كانت عند الأستاذ مصطفى، ذلك أنه يتفق معه أيضاً على أن كل تلك الجهود التي بذلت في سبيل تيسير النحو، ولا سيما في الكتب المدرسية جهود ضئيلة، لم تستطع أن تعيد للنحو العربي قوته الضائعة وحيويته الذابضة، وما ذلك إلا لأن تلك الجهود لم تتعرض للقاعدة النحوية، ولم تجدد منهج الدراسة النحوية، فكان التجديد في المظهر دون أن يتعداه إلى المضمون^٢، فهي لا تحقق غاية التيسير، مما يعني أن ثورة الدكتور المخزومي تقوم على ضرورة تجديد القديم تماشياً مع نظرة حديثة تخالف المنطق

^١ - الدرس النحوي في بغداد، ص ٧٩.

^٢ - انظر: في النحو العربي، ص ١٥.

العقلي الذي طبع به النحو القديم، وهي النظرة الوصفية^١، فإذا لم يخلص النحو العربي من الأصول العقلية فإن كل الجهود التي بذلت والتي سوف تبذل لاحقاً هي جهود ضائعة لن تحقق شيئاً، فالتيسير - كما يقول الدكتور المخزومي - " ليس اختصاراً ولا حذفاً للشروح والتعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو يبسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير وافياً بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولاً ومسائل، ولن يتم هذا فيما أرى إلا بتحقيق هاتين الخطوتين:

الأولى: أن نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل).

والثانية: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي ونعين نقطة البدء فيه، ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه "^٢.

والحقيقة أن الدكتور المخزومي لا يريد فقط استئصال فكرة العامل من الدرس النحوي، فهذه الفكرة جزء من نظرة أشمل هي النظرة المنطقية بما تتطوي عليه من أحكام مختلفة، ومن ضمن هذه النظرة أيضاً نظرية الحدود النحوية التي لم يكن اعتراض الدكتور المخزومي عليها من جهة أنها نظرية منطقية فقط، بل هو معارض للتعريفات النحوية الجامعة المانعة برمتها، وكأنه يرى أنه يُكتفى في التعريف مجرد التمييز، أما التعريف الجامع المانع فهو من آثار المنطق فلا حاجة لنا به هنا، فهو ينكر " الالتزام بالحدود المنطقية التي تكلفوها في هذا الدرس، وأصروا على تطبيقها على تعريفات الموضوعات النحوية، فأوجبوا أن تكون جامعة مانعة، إلى غير ذلك من أحكام عقلية لا تنطبق بحال على أصول اللغة "^٣، وإذا كنا نتفق مع الدكتور المخزومي على تغيير نظرية الحدود النحوية التي نهجها القدماء، فإننا بعد ذلك نختلف معه في ضرورة الاستغناء عنها لأنها منطقية، وإنما نذهب إلى ضرورة تطوير هذه النظرية لتصبح نظرية حدود نحوية يشترط فيها أن تكون جامعة مانعة ولا يكتفى فيها بمجرد التمييز، إذ لا نرى ضيراً في الإفادة من العلوم الأخرى كما أفاد الدكتور المخزومي وغيره من مناهج غريبة حديثة، بحيث تصبح هذه الحدود النحوية غير متكلفة في الدرس النحوي، هذا إلى جانب تعذر التخلي عن التعريف النحوي بشكل عام لفهم موضوعات الدرس النحوي، وهذا ما نلاحظه عند

^١ - انظر: في النحو العربي، ص ١٩.

^٢ - نفسه، ص ١٥ - ١٦.

^٣ - نفسه، ص ١٦.

الدكتور المخزومي نفسه، فهو مع إنكاره الحدود النحوية نراه يتكئ عليها في البرهنة على صحة رأي يذهب إليه، كما أوردنا سابقاً من انتكائه على حد البدل في مخالفة ابن هشام في إعراب جملة من الجمل^١.

وقد لبي نداء التجديد عدد من الباحثين، فشككت محاولاتهم التجديدية مادة تضاف إلى مواد الخلاف النحوي الذي كان قديماً بين البصريين والكوفيين، فصار حديثاً بين تقليديين ومطورين أو مجددين، ذلك أننا نرى أن كل محاولة من محاولات هؤلاء لم تسلم من النقد من دعاة التجديد أنفسهم، فمن الباحثين من يعرض لنا جانباً أو جوانب من هذه المحاولات ليقابلها بالنقد، ومن ثم يطرح رؤيته هو لها^٢، ومنهم من يعرض لعدد من محاولات التجديد التي قام بها النحاة، فيقابلها بالنقد، ليعرض محاولته هو التي ينتقدها غيره ويعرض محاولته الخاصة وينتقدها غيره وهكذا^٣، ليضيع الهدف الذي صرح به هؤلاء النحاة من هذه المحاولات، وهو تيسير دراسة النحو الذي كان خلاف القدماء حول مسائله عاملاً أساسياً في تعقيد وصعوبة تدريسه من وجهة نظرهم، فما أضاف هؤلاء إلا خلافاً على خلاف، وأحيوا خلافاً قديمة كان من الأجدر بهم أن ينهوها بدل أن يحيوها، وسنتناول فيما يأتي بعض جوانب هذا التجديد المزعوم كما تراءت لنا من رؤاهم بما ينسجم وطبيعة بحثنا في الحدود النحوية.

– أقسام الفعل:

جعل النحاة البصريون الفعل في ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر، وكذلك جعله الكوفيون أيضاً في ثلاثة أقسام: ماض ومضارع ودائم^٤، ويرى الدكتور المخزومي أن تسمية المضارع هي تسمية بصرية، أما الكوفيون فيعبرون عنه ببناء يفعل^٥، فالنحاة إذن يتفقون في أن

^١ - انظر: في النحو العربي، ص ٦٣، وانظر: ص ١٧٦ - ١٧٧ من هذا البحث.

^٢ - انظر مثلاً: مع النحاة: المفعول به، ص ١٥٧ وما بعدها. فعل الأمر، ص ١٩٠ وما بعدها. قسمة الجملة، ص ٢٦٧ وما بعدها.

^٣ - انظر مثلاً: النحو الجديد للأستاذ عبد المتعال الصعيدي، حيث عرض لأربع محاولات تجديد هي: محاولة للأستاذ محمد عرفة في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) الذي رد فيه على محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، والمحاولة الثانية للجنة في وزارة المعارف المصرية بعنوان: تيسير قواعد تدريس اللغة العربية، والثالثة للأستاذ أمين الخولي في كتابه (تذليل اضطراب القواعد والإعراب)، والرابعة إلغاء نظرية العامل في تقديم الدكتور شوقي ضيف لكتاب ابن مضاء، إلى جانب محاولة خامسة للمؤلف نفسه هي (تيسير قواعد الإعراب)، ليعرض بعدها قواعد النحو الجديد، وألف الأستاذ محمد الكسار كتاب (المفتاح لتعريب النحو) عرض فيه لست محاولات تجديد هي: محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى، وتقرير لجنة المعارف المصرية، ومحاولة الأستاذ عبد المتعال الصعيدي، ومحاولة للأستاذ يوسف السودا في كتابه (الأحرفية)، ومحاولة للدكتور أنيس فريحة في كتابه (نحو عربية ميسرة)، ومحاولة للدكتور فؤاد طرزي في كتابه (في سبيل تيسير العربية وتحديثها)، لينتقد كل تلك المحاولات ويعرض بعدها محاولة له في كتابه المذكور.

^٤ - انظر: مدرسة الكوفة، ص ٢٣٧.

^٥ - انظر: في النحو العربي، ص ١١٥.

أقسام الفعل ثلاثة، أما هذه الأقسام، فيتفقون في اثنين، ويختلفون في الثالث، فهو عند البصريين فعل الأمر، وعند الكوفيين الفعل الدائم، ويشمل بناء فاعل ومفعول كما يذكر الدكتور المخزومي^١، ويذكر في مكان آخر أن الكوفيين أرادوا بالدائم اسم الفاعل على ما جاء عن الفراء^٢، وهو "يدل على الماضي إذا كان مضافاً غير منون نحو: أنا كاتب رسالة، ومعناه أنا كتبت رسالة، ويدل على المستقبل إذا كان منوناً نحو: أنا كاتب رسالة، ومعناه: سأكتب رسالة"^٣. أما فعل الأمر عند الكوفيين، فهو معرب مقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر^٤، فهو على ذلك ليس قسيماً للماضي والمضارع، وليس قسماً قائماً برأسه من أقسام الفعل، "وحكمه عند الكوفيين هو زمان المضارع وحكمه، ولكنه يختلف عن المضارع بأنه مجزوم فقط، لأنه مقتطع من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر"^٥، والمعتبر في تقسيم الأفعال هو دلالتها على الزمن، وهي دلالة ظاهرة في بناء فعل ويفعل، إلا أن هذه الدلالة غمضت على بعض المحدثين في بناء افعال، فكانت لهم آراء جديدة في فعل الأمر، إذ نجد من المحدثين من يقر تقسيم الكوفيين للأفعال، ويدعو إلى اعتماد هذا التقسيم اعتماداً كاملاً وإلغاء ذلك التقسيم العتيق الذي لا يؤيده الاستعمال، يقول الدكتور المخزومي: "إن تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع ودائم تقسيم يؤيده الاستعمال وتؤيده النصوص اللغوية التي صدر عنها الكوفيون في مقالاتهم بالفعل الدائم، كما يؤيده مذهب البصريين أنفسهم في إجراء فاعل ومفعول مجرى الفعل ... فليكن لنا إذن من الجراءة ما يحملنا على تثبيت هذا التقسيم وإقراره في مقالاتنا وكتبنا والكتب المقررة لتلاميذنا في مراحل التدريس المختلفة..."^٦، وقد ذهب الدكتور السامرائي هذا المذهب، فاعتبر أن الفعل ثلاثة أقسام: ماض وحال ومستقبل^٧، ليعد بناء فاعل ومفعول من أبنية الأفعال إذ يقول: "ومن الحق أن نعد هذه الأبنية من مادة الأفعال، فهي تدل على أحداث، ثم إنها تنصرف إلى زمان محدد

^١ - انظر: في النحو العربي، ص ١١٧.

^٢ - انظر: مدرسة الكوفة، ص ٢٣٩.

^٣ - في النحو العربي، ص ١١٦.

^٤ - انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٢٤ / ٢.

^٥ - مدرسة الكوفة، ص ٢٣٨.

^٦ - في النحو العربي، ص ١١٩.

^٧ - انظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٤.

معروف يستدل عليه بالقرائن "١، أما فعل الأمر، عنده فهو " من المضارع بعد نزع حرف المضارعة "٢.

إلا أن بعض النحويين يخرجون فعل الأمر من باب الأفعال مستنديين إلى حد الفعل في فصل من فصوله، فالدكتور مهدي المخزومي الذي وافق الكوفيين في قسمة الأفعال يعود لاختلاف معهم في اعتبار فعل الأمر مقتطعاً من المضارع، أو أنه معرب مجزوم، ليتوصل إلى نتيجة مفادها أن فعل الأمر ليس فعلاً، إذ يقول: " أكبر الظن أن بناء (افعل) ليس بفعل كما يفهم من هذه الكلمة، لأن الفعل يتميز بشيئين أولهما أنه مقترن بالدلالة على الزمان، وثانيهما أنه يبنى على المسند إليه ويحمل عليه، وبناء (افعل) خلو من هاتين الميزتين، فلا دلالة له على الزمان بصيغته ولا إسناد فيه "٣، وفي هذا الكلام نجد أن الدكتور المخزومي لا يقر أن بناء (افعل) فعل، ولكنه لا يشير إلى عدم دلالة فعل الأمر على الحدث، بل يستند في ذلك إلى عدم اقترانه بالزمان، وليس الفعل هو الذي يقترن بالزمان، إنما الحدث الكائن فيه، ثم يعود ليقول: لا دلالة لبناء افعل على الزمان بصيغته، لكنه لم يبرز لنا كيف استدل على ذلك، إنما شرع في التدليل على خلوه من الزمن مستنداً إلى ناحية أخرى غير الصيغة أو البنية، إذ يقول: " أما كونه خلواً من الزمن فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، ولا دلالة على شيء من هذا، إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل حسب، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل "٤، ولا نستطيع أن نقنع بهذا الكلام طالما أنه لا يقرر الوجهة التي يستند إليها في زعمه هذا، فعل الأمر ليس فعلاً لأنه لا دلالة له على الزمان بصيغته، ويفسر عدم دلالاته على الزمان بصيغته بأن الزمن المقصود هو الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، وهذا غير موجود في فعل الأمر، ليفسر عدم وجوده بأن فعل الأمر يدل على طلب الفعل، وهذا الارتباك الظاهر إنما قاده إليه ما اعتبره من خلو فعل الأمر من الإسناد، أي إن صيغة (افعل) لا يليها فاعل، أما الضمائر التي تتصل به أو الضمير المستتر فيه، كل ذلك ليس فاعلاً، إنما هذه الضمائر كنايةات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده٥، ولا نستطيع أن نسأل عن هذا المخاطب في جملة الأمر، لأن الدكتور المخزومي لا يقر بوجود إسناد في فعل الأمر، أي لا وجود لجملة حتى نسأل عن

١- الفعل زمانه وأبنيته، ص ٣٤.

٢- نفسه، ص ٤٨.

٣- في النحو العربي، ص ١٢٠.

٤- نفسه، ص ١٢٠.

٥- نفسه، ص ١٢٠.

مكان المخاطب فيها، إلا أن الدكتور المخزومي لم يخبرنا عن حال المنصوب في مثل قولنا: اضرب عمراً، فهل هو مفعول به؟ فإن كان كذلك، فمن الذي فعل الفعل أولاً؟ فإن قيل هو المخاطب، فهذا يعني بالضرورة وجود هذا المخاطب ظاهراً أو مستتراً من جهة، وإذا وجد الفاعل المخاطب فينبغي إذن وجود فعل فعله من جهة أخرى، وهذا ليس موجوداً طالما أن فعل الأمر ليس فعلاً، وما نقوله ليس من باب الفلسفة أو المنطق، إنما هو من باب المنطق اللغوي كي تكون اللغة معبرة عما يجول في الفكر ومؤدية وظيفتها في إيصال المعلومة، وربما أراد الدكتور المخزومي أن المنصوب مفعول به، ولكن لا وجود لفاعل أو فعل، ذلك أن شعاره إلغاء نظرية العامل، وبالتالي فلا حاجة للمنصوب من عامل عمل فيه النصب، فإن (افعل) وإن كان فعلاً فهو ليس عاملاً، فكيف وهو ليس بفعل؟

وعلى أية حال، فإن الدكتور المخزومي لما أراد أن يتكئ على حد الفعل لتبرير إخراج بناء (افعل) من حيز الفعلية لم يوفق في ذلك، فهو لم يورد حد الفعل كاملاً، إنما أشار إلى اقتترانه بالزمن، ومعلوم أن الحدث هو الذي يقترن بالزمن، والدكتور المخزومي لم يجرّد بناء (افعل) كما يفهم من كلامه من معنى الحدث طالما أنه صيغة يطلب بها وقوع الفعل، وهو عندما أراد أن يجرّد الصيغة من الإسناد لم يلجأ إلى تجريد بناء (افعل) من الحدث الذي يسند إلى الفاعل، بل اتخذ طريقاً أخرى هي الحكم على المسند إليه بأنه ليس مسنداً إليه بل هو كناية عن المسند إليه، وهذا يجعلنا نقول إنه لم يجرّد بناء (افعل) من الحدث، لكنه حدث يطلب وقوعه، فجاء اتكاؤه على الحد ناقصاً مما أدى إلى ارتباك واضح في تبرير مقالته.

وقد نهج نهج الدكتور المخزومي في إخراج فعل الأمر من حيز الفعلية عدد من الباحثين مستدين إلى حد الفعل كاملاً هذه المرة، فمنهم من يرى أن " الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل، فهو صيغة إنشاء طلبية يراد بها طلب القيام بالفعل، فالكلام إما خبر وإما إنشاء، فالخبر قولك: كتب زيد، ويكتب عمرو، ففي الجملة هاهنا إسناد خبري مقترن بزمان، أما قولك: اكتب، فهو إسناد إنشائي غير مقترن بزمان، فأنت تطلب من المخاطب القيام بفعل الكتابة ولا تخبره بحدث الكتابة مقترناً بزمان، فإذا استجاب المخاطب قامت استجابته فيما يستقبل من الزمان، وإن شئت التفصيل قلت: إن معنى الأمر غير مقترن بزمان، لأنه لا يخبر بحدث، وإنما المقترن بزمان هو تلفظك به، أي قولك اكتب، فهو يجري في الحاضر، وكذلك الاستجابة للأمر إذا حدثت فإنها تجري في المستقبل، وطبيعي أن يكون المعول في الحكم على الأمر هو دلالاته

لا التلفظ به...^١، وفي هذا الكلام نظر من عدة وجوه، أما قوله بأن الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل، فهذا صحيح، ولكننا مضطرون بعد ذلك إلى اعتبار الأمر فعلاً طالما أن المطلوب منه فاعل، وقوله أن في (اكتب) إسناد إنشائي غير مقترن بزمان، فهذا يؤدي إلى اعتبار الصيغة مع المخاطب جملة، لأن فيها إسناداً، وإن كانت جملة فهي إما اسمية وإما فعلية، ومذهب القائل هذا الكلام هو اعتبار الجملة بصدرها، ولا أظن أنه قال باسميتها، فهي فعلية، مما يجعل الصيغة التي بدئت بها الجملة وهي (افعل) فعلاً، وقوله أنك تطلب من المخاطب القيام بالفعل هو معنى صيغة الأمر، ليجرد بعد ذلك فعل الأمر من الحدث أيضاً إلى جانب تجرده من الزمان، أما تجرده من الحدث، فهو لأنه لا يخبر به مقترناً بالزمان، مما يؤدي بنا إلى إخراج صيغة (لتفعل) أيضاً من باب الفعلية، لأن هذه الصيغة بكليتها لا تخبر بحدث، بل تأمر بالقيام بالحدث، وكذلك صيغة (لا تفعل) التي لا تخبر أيضاً بالحدث، بل تنتهي عن إتيانه طالما أن المعول عند الباحث هو الإخبار عن الحدث، ويناقض الباحث نفسه لما اعتبر أنك لا تخبر بحدث الكتابة مقترناً بالزمان في قولك (اكتب)، أي الحدث هو المقترن بالزمان، ليقول بعدها أن معنى الأمر غير مقترن بزمان، فالمعنى دائماً غير مقترن بزمان، وإنما الذي يقتدر بالزمان هو الحركة أي الحدث، أما أن يكون المقترن بالزمان هو التلفظ بالصيغة فهذا سبيل كل فعل، فإذا قلت (ضرب)، فإن التلفظ يجري في الحاضر، والحدث هو الذي وقع في الماضي، وكذلك القول في (يضرب).

ويتابع الباحث في التدليل على عدم فعلية فعل الأمر مستنداً بكلام لابن يعيش عن أقسام الفعل، ليورد قول ابن يعيش في المراد من الاقتران، وهو قوله: " ويريد من الاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه "٢، ونرى في هذا الكلام ما يناقض حجة الباحث السابقة في أن المقترن بالزمان هو التلفظ بالفعل (اكتب) على حد تمثاله، فإن في (اكتب) حدث مقترن بالزمان وفق قول ابن يعيش، وهو زمان مستقبل، طالما أن المعول هو وقت وجود الحدث، لكن الباحث تخيل عدم وجود الحدث، أي عدم تلبية الطلب، لذلك ذهب إلى عدم وجود مثل هذا الاقتران بالزمان، وهذا خارج عن الصناعة النحوية، لأن مجرد قول (اكتب) يستلزم طلب وجود حدث هو الكتابة في المستقبل وإن لم يستجب المخاطب، لكن المعول عليه عند الباحث هو الإخبار بالحدث، وكان ابن يعيش فسر قول النحاة في حد الماضي بأنه: الدال على اقتران حدث

^١ - هذا الرأي للأستاذ صلاح الدين الزعلوي، وقد ذكره في كتابه: مع النحاة، ص ١٨٩.

^٢ - نفسه، ص ١٩٠.

بزمان قبل زمانك، بقوله: أي قبل زمان إخبارك، وكذلك المضارع الذي يكون الإخبار عنه هو زمان وجوده وفق قول ابن يعيش^١، فأخذ الباحث كلام ابن يعيش على الإخبار ليجعله في مقابل الإنشاء، ليقر بعد ذلك رؤيته في فعل الأمر فيقول: "أما الأمر فليس مما يخبر به في الأصل، لأنه صيغة إنشاء لا إخبار، فلا يصح فيه إذن حد الفعل"^٢، لكننا لا نستطيع أن نفهم من قول ابن يعيش في الإخبار أنه مصطلح مقابل للإنشاء، فهو يأتي به في معرض تفسير دلالة الماضي على اقتران الحدث بالزمان الماضي، لنفهم أن الإخبار هنا إخبار عن زمان وقوع الحدث، وليس إخباراً عن الحدث نفسه لنحكم بعد بصدقه أو كذبه، وكذلك تكون دلالة (افعل) على المستقبل تحمل إخباراً باقتران الحدث بالزمن المستقبل في حال وقوعه أو وجوده كما يقول ابن يعيش، فالإخبار إذن يعني هنا إيصال المعلومة عن وقت وقوع الحدث، وليس المعلومة عن الحدث نفسه.

إن خلاصة الرأي السابق هي أن الأزمنة الثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، لكن الأفعال المستعملة للدلالة على هذه الأزمنة الثلاثة اثنان فقط هما الماضي والمضارع طالما أنه يخرج فعل الأمر من حيز الأفعال، وهو أمر نراه مجانباً للدقة في كثير من الجوانب التي عرضنا لبعضها، وهي رؤية أخذ بها الأستاذ إبراهيم مصطفى، فهو يرى أن الزمن كما جعله النحاة "ثلاثة أنواع: الماضي والحال والمستقبل، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط: الفعل الماضي والفعل المضارع"^٣، ليعقب بعد ذلك بأن الأمر طلب وليس مما يبين به أزمان الخبر^٤، وعلى هذا، فالخبر هو الذي يبين زمنه فقط، لكن الحق أن الأستاذ مصطفى وهو يتحدث عن منهج النحاة القدماء في هذه المسألة لنقد رأيهم فيها لم يكن دقيقاً كفاية، فإنه إذا قال: وجعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط، فهذا أمر يعارضه ما ذكرناه سابقاً من أن جميع النحاة القدماء بصريين وكوفيين جعلوا الفعل ثلاثة أقسام للدلالة على ثلاثة أزمنة، لكن وجهة الأستاذ مصطفى في إنكار فعل الأمر قاداته إلى إغفال ما قاله الكوفيون من وجود صيغة ثالثة من الصيغ الفعلية، وهذا الإغفال جسده بعض الباحثين في إنكار وجود ثلاثة أنواع من الأزمنة في اللغة العربية، ليجعل

^١ - انظر: مع النحاة، ص ١٩. وكذلك: شرح المفصل، ابن يعيش، مكتبة المتنبى، القاهرة، دت، م ٢٤/٧.

^٢ - مع النحاة، ص ٢٩١.

^٣ - إحياء النحو، ص ٦ - ٧.

^٤ - نفسه، ص ٦، حاشية (١).

الزمان نوعين فقط، ويعبر عنهما بصيغتين فقط، يقول الدكتور عاطف مدكور: " أما اللغة العربية ففيها شأنها شأن اللغات السامية الأخرى نوعان من الأزمنة:

١- الفعل الماضي: ويدل على وقوع الحدث في الزمن السابق على زمن المتكلم قريباً كان ذلك الزمن أو بعيداً، وهذا المعنى تعبر عنه الصيغة البسيطة (فعل) وما يشبهها.

٢- الفعل المضارع: ويدل على وقوع الحدث في الزمن الحاضر أو المستقبل، ويعبر عن هذا المعنى صيغة (يفعل) وما يشبهها... أما فعل الأمر فهو خال من معنى الزمن، فهو يقصد به طلب القيام بالفعل، ولا يدل على حدوث فعل حتى يمكن الحكم على زمنه ^١.

ونعود لنرى مقدار التناقض في الكلام السابق، ففيه أن في العربية نوعان من الأزمنة فقط، أما هذان النوعان فهما: الفعل الماضي والفعل المضارع، وهذان ليسا نوعي الأزمنة، بل هما صيغتان فعليتان يدلان على نوعي الزمن المذكورين، فالفعل الماضي ليس نوعاً من أنواع الزمان، فهو ليس الزمن الماضي، إنما يدل وفق الحد المذكور له على وقوع حدث في الزمن الماضي، وكذلك المضارع الذي يحده الدكتور مدكور بأنه صالح للحاضر والمستقبل، وهما نوعان من الأزمنة، وليس نوعاً واحداً، هذا يعني أن الدكتور مدكور جانب الدقة العلمية عندما سمى نوعي الزمان بقسمين من الأفعال، ووقع في تناقض لما عد أن في العربية نوعين من الأزمنة فقط، حتى إذا شرع في بيان أقسام الفعل التي تدل على هذين النوعين وجدناه يحصي لنا ثلاثة أنواع من الأزمنة، واحد ماضٍ يقترن بالحدث الذي تم معبراً عنه بصيغة الفعل الماضي، وثنان حاضِر وثالث مستقبل يقترن كل واحد منهما بالحدث الذي يتم في الحاضر أو سيتم في المستقبل معبراً عنهما بصيغة الفعل المضارع، ليعود إلى قسمة ثلاثية لأنواع الزمان والتعبير عنهما بصيغتين فقط كما رأى الأستاذ مصطفى، أما فعل الأمر فيجرده الدكتور مدكور من الحدث والزمان، أما بالنسبة إلى الزمان فإنه يشير إلى ضرورة التفريق بين نوعين من الزمن هما: " الزمن الصرفي والزمن النحوي، فالزمن الصرفي هو وظيفة تؤديها صيغة الفعل وهي مفردة خارج السياق، وتدل كل صيغة على معناها الزمني دلالة قاطعة على النحو الآتي: صيغة فعل وقبيلها تفيد وقوع الحدث في الزمن الماضي، صيغة يفعل وقبيلها تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال.

^١ - علم اللغة بين القديم والحديث، ص ١٦٨ - ١٦٩.

أما الزمن النحوي فلا يستفاد من الصيغة المنعزلة، وإنما يستفاد من السياق، يؤديه الفعل وغيره من أقسام الكلام التي تنقل إلى معناه، إن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة لا تدل صرفياً على معنى الزمن، ولكنها في السياق تشرب معنى الزمن^١.

ويعيد الدكتور مذكور هنا التأكيد على أن الأزمنة ثلاثة ماض وحاضر أو حال ومستقبل، لكنه يرى أن الزمن الصرفي لا تؤديه إلا صيغتان هما فعل ويفعل وما يشابههما، فهاتان الصيغتان تدلان بالصيغة على الزمن، أما فعل الأمر فهو خال من الزمن، لكنه بعد ذلك لا يفسر خلوه من الزمن بأن صيغته لا تدل على الزمن، بل ينحو منحى آخر، وهو أن معناه هو طلب القيام بالفعل، ليبني على هذا الأخير رأيه في عدم دلالاته على حدث ليحكم على زمنه، لكن الباحث أشار إلى أن الزمن المقصود هو زمن صرفي، وهو يفهم من صيغة الفعل، فإذا أراد أن يجرد الأمر من هذا الزمن الصرفي فقد كان عليه أن يجرده منه بصيغته لا بمعناه، ولا دليل على تجرد صيغة فعل الأمر من الزمن، لكن إشارة الدكتور مذكور إلى أن الأمر ليس فعلاً لأنه لا يدل على حدث مقترن بزمان بل يدل على طلب وقوع الحدث يعيننا في أنه يتكئ على حد الفعل كغيره من النحاة في تبرير مزعمه، فإذا نظرنا في هذا الحد للفعل وجدنا أن: الفعل ما دل على حدث مقترن بزمان، وهذا يعني أن الحدث هو الذي يقترن بالزمان وليس الصيغة أو التلفظ بها، ومن ثم فلم يقيد النحاة هذا الحدث، فهو حدث ربما يكون قد وقع، وربما يكون يقع، وربما يكون سيقع، وربما كان يطلب وقوعه، ووقوع الحدث في كل الحالات هو الذي يقترن بالزمن، فلم يرد إذن في حد الفعل أن يكون مراداً به صيغة خبرية عن وقوع فعل في زمن ما، بل ما ورد فيه هو الدلالة على حدث غير مقيد واقعاً كان أم غير واقع، ليأتي الزمن مقسماً الفعل بحسب زمن وجود الحدث، أو طلب وجود هذا الحدث في حيز الزمن.

مما سبق وجدنا أن أساتذتنا من النحاة المحدثين لما أرادوا إخراج صيغة الأمر من حيز الفعلية وقعوا في اضطراب من نواح متعددة عرضنا لذكر بعضها، وكان من بينها موضوع عدم وجود إسناد في فعل الأمر، مما يجعل قولنا: (اضرب زيداً) ليس جملة لعدم وجود إسناد، لكن بعض النحاة أشار إلى أن الكلام السابق جملة مع عدم وجود الإسناد، فكيف نظروا إلى هذه الجملة ؟

^١ - علم اللغة بين القديم والحديث، ص ١٧٠.

– الجملة غير الإسنادية:

ذكرنا قبل قليل أن الدكتور السامرائي يعتبر أن فعل الأمر هو من المضارع بعد نزع حرف المضارعة، فهو إذاً لا يخرج فعل الأمر من حيز الفعلية كما فعل غيره، ولكن الدكتور السامرائي بعد هذا يحرم هذا الفعل من فاعله، وبالتالي يحرمه من تحقيق علاقة إسناد طبيعية كان من المفترض أن تتم بين الفعل وفاعله، وكان الدكتور السامرائي ينظر إلى الجملة على أنها مركب إسنادي، إذ يقول: "ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية"^١، وإذا اكتفينا بهذين الرأيين، أي إن فعل الأمر خلو من علاقة الإسناد، والجملة مركب إسنادي، فإن هذا سيؤدي بالتأكيد إلى اعتبار أن الجملة التي يتصدرها فعل الأمر ليست جملة، إذ لا إسناد هنا، لكن الدكتور السامرائي يفاجئنا عندما يعتبر جملة الأمر جملة، ويضيف إلى فعل الأمر في حرمانه من الإسناد الفعل المضارع المسبوق بلا الناهية، فخلاصة رأيه إذن أن جملة الأمر لا إسناد فيها، لكن قولنا: اكتب واكتبوا ولا تكتب جمل لأنها مفيدة، إلا أنه لا يوجد فيها إسناد، فهي ليست جملاً إسنادية، ولا يوجد فيها مسند إليه، أما هذا الضمير الدال على المخاطب فعلاقة الفعل به ليست علاقة إسناد، كما أن الفاعل ليس ضميراً مستتراً، وليس هو الألف ولا الواو في قولنا: (اكتبوا)، فهذه ليست ضمائر كما يرى الدكتور السامرائي، بل هي إشارات تشير إلى أن المخاطب مفرد أو مجموع أو مثني، ليعتبر هذه الجمل أخيراً جملاً فعلية غير إسنادية^٢، وقد خرق الدكتور السامرائي في هذا عدداً من الأصول النحوية، وأوقع نفسه في تناقض عجيب، فطالما أن فعل الأمر عنده فعل بغض النظر عن اعتباره أصلاً أو مقتطعاً من الفعل المضارع، فهو فعل على كل حال، وليس من قبيل المنطق أو الفلسفة أن يستدعي الفعل فاعلاً يقوم به، والفاعل موجود في الواقع، فهو المخاطب الموجود طالما أن جملة الأمر مفيدة، إذ إن من العبث أن تأمر ما هو غير موجود، فإذا ثبت وجوده حقيقة، والجملة مفيدة، وهي التعبير اللغوي عن الواقع المراد الحديث عنه، فلا بد إذن من وجوده في سياق الجملة، أما اعتبار تلك الضمائر إشارات إلى المخاطب وجنسه وعدده، فهو انتزاع للضمير من حقل الاسمية وبالتالي حرمانه من احتلال موقع في الجملة يطابق الموقع الذي يحتله الاسم في الواقع المحسوس عندما أشار إلى مخاطب موجود، والدكتور

^١ - الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٠١.

^٢ - نفسه، ص ٢١٠ - ٢١١.

السامرائي يشير إلى أن فعل الأمر مسند، والمسند بحاجة إلى مسند إليه، لكن المسند إليه وفق رأيه غير موجود، مع أنه المخاطب الذي أشارت إليه تلك الضمائر فسمها إشارات، لكنها محرومة من أن تحتل موقع ما أشارت إليه، وحتى مع عدم وجود تلك الإشارات، أي في حالة أمر المفرد، فالضمير ليس فاعلاً وليس مسنداً إليه، فقاده هذا الاعتبار إلى جعل الجملة من مثل (لا تكتب) جملة غير إسنادية أيضاً، لأن الفاعل ليس الضمير بحال، ولا أدري لماذا لم يلحق بها جملة الأمر باللام من مثل قولنا: (لتكتب)، مع أن المضارع هنا يشترك مع فعل الأمر والمضارع المسبوق بلا الناهية من حيث أمر المخاطب أو نهيه.

أما التناقض الذي وقع فيه أستاذنا فهو اعتبار جملة الأمر جملة مع أنها خلو من الإسناد، والجملة عنده مركب إسنادي، فكان من الأولى إذن ألا يعتبر جملة الأمر جملة على الإطلاق انسجاماً مع رأيه في الجملة، لكنه لم يستطع فعل ذلك، لأنه يعتبر فعل الأمر فعلاً، فكان أمامه إذن أحد وجهين: إما ألا يعتبر فعل الأمر فعلاً، وبذلك لا يكون مسنداً، ولن تكون صيغة الأمر مصدرية بفعل عندئذ، فلا يكون المسند فيها فعلاً ليعتبرها جملة فعلية، وهو ما لم يفعله عندما اعتبر فعل الأمر مقتطعاً من المضارع، وإما أن يخرج بالجملة من علاقة الإسناد، فيصح له عندئذ أن يعتبر الجملة فعلية، ويستقيم له رأيه في حرمان هذا الفعل من الإسناد، فنصبح أمام جملة فعلية غير إسنادية، وهو ما لم يفعله أيضاً لما قرر أن الجملة مركب إسنادي، ولقد أراح الدكتور المخزومي نفسه من الوقوع في مثل هذا التناقض، فكان أكثر انسجاماً مع ذاته عندما قرر أن فعل الأمر ليس فعلاً، ولا وجود فيه لأي إسناد، فهو إذن لا يشكل جملة كما ذكرنا آنفاً.

ولم تكن جملة الأمر منفردة بهذا المصطلح الغريب، أي مصطلح الجملة غير الإسنادية، كما لم يكن الدكتور السامرائي منفرداً بهذه التسمية، كما أنه أشار إلى هاتين النقطتين مجتمعتين بعد أن تحدث عن رأيه في حرمان فعل الأمر من الفاعل المسند إليه، ليجرد الجملة من علاقة الإسناد، فيقول: " وإلى مثل هذا ذهب الدكتور عبد الرحمن أيوب فأخرج جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب من الجمل الفعلية الإسنادية، وسمى ذلك جملاً غير إسنادية، وعنده أن الجملة الإسنادية تكون اسمية وفعلية، وربما اختلفنا مع الدكتور في المصطلح الذي وسم به هذه الجمل غير الإسنادية... وكان ينبغي أن يقال جمل فعلية غير إسنادية، وقد حصر الدكتور أيوب الجملة غير الإسنادية فيما أسميناه بأسلوب المدح والذم وأسلوب التعجب وجملة النداء، وربما

كان عليه أن يدخل في هذه الجمل جمل الطلب كالفعل الأمر والفعل المضارع المسبوق بلا الناهية كما بينا " ^١.

فبالخلاف إذن حاصل بين أن تكون تلك الجمل فعلية غير إسنادية أو أن تكون غير إسنادية فقط، فالاثنتان متفقان على عدم وجود إسناد في مثل هذه الجمل، ومن مصطلحهم يفهم أن ما ذكره (جمل)، لكنها خلو من الإسناد، فبقي التناقض قائماً، ليضيف الدكتور السامرائي إليه تناقضاً آخر، فبعد موافقته الدكتور أيوب في أن ما ذكره جمل غير إسنادية، وإضافته كلمة (فعلية) لتصبح جملاً فعلية غير إسنادية، ليفهم إذن أن جملة النداء جملة فعلية غير إسنادية، نراه يعود ليقدر خلاف هذا، فهو يرفض تأويل النحاة القدماء بأن حرف النداء نائب مناب الفعل أَدْعُو، ليخرج أسلوب النداء من حيز الجملة بشكل كامل بعد أن وافق الدكتور أيوب في أنها جملة فعلية ليقول: " وعلى هذا فإن النداء من الأساليب الخاصة التي تؤدي فائدة من الفوائد ولا يمكن أن يكون أسلوب النداء من قبيل الجمل الفعلية وليس في هذا الأسلوب إسناد كما في الجملة الفعلية " ^٢، ليكون الدكتور المخزومي مرة أخرى أكثر انسجاماً وإن كنا نخالفه في الرؤية العامة، إذ يقول: " إن أسلوب النداء ينبني على شيئين: أداة نداء ومنادى، ومنهما ينشأ مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدر، وليس فيه إسناد، ولا يصح عده في الجمل الفعلية كما قصد النحاة إليه، ولا يصح أيضاً اعتباره جملة حتى ولو كانت جملة غير إسنادية كما زعم الدكتور عبد الرحمن أيوب، إلا إذا أراد أن يوسع مفهوم الجملة فيطلقها على مثل هذا المركب، وهو خروج بالجملة إلى معنى غريب حقاً " ^٣، وكلام الدكتور المخزومي ينبني على رفض نظرية العامل، فهو يرى أن (يا) ليست نائبة مناب فعل عمل في المنادى بعده، فهو يذهب في تعليل حركة المناديات مذهباً آخر مستقلاً عن نظرية العامل فيما نحن بغنى عن ذكره هاهنا، وما يعيننا هنا الآن هو أن الدكتور المخزومي لا يسمي جملة النداء جملة، بل هي مركب لفظي ^٤، كما يرفض في الآن

^١ - الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢١١. وانظر: دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، القاهرة، ١٩٥٧، ص ١٢٩.

^٢ - الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢١٣.

^٣ - في النحو العربي، ص ٣٠٤.

^٤ - نفسه، ص ٣٠٦ - ٣١٠. وانظر: إحياء النحو، ص ٦١ وما بعدها.

^٥ - المركب ستة أنواع: إسنادي وإضافي وبياني وعطفي ومزجي وعددي، انظر: جامع الدروس العربية، ص ١٣. ويخرج الدكتور السامرائي جملة النداء من المركب الإسنادي، وواضح أنه لا يندرج تحت أي نوع من أنواع المركبات الخمسة الباقية، ويشير الدكتور المخزومي مرة أخرى إلى أن النداء ليس جملة فعلية، كما أنه ليس جملة غير إسنادية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات (انظر: في النحو العربي، ص ٣١١)، أي يجعل المركب بمنزلة المفرد من حيث عدم وجود إسناد، ليكون هذا المركب اللفظي نوعاً مبتكراً من المركبات، وهو خروج بالمصطلح إلى معنى غريب حقاً كما أشار هو إلى خروج غيره بمصطلح الجملة.

ذاته مصطلح الجملة غير الإسنادية، فهو يراه خروجاً بالجملة إلى معنى غريب، ذلك أن الدكتور المخزومي يؤكد على فكرة الإسناد في الجملة كما مر سابقاً.

وختلاصة القول: إن مصطلح الجملة غير الإسنادية أو الجملة الفعلية غير الإسنادية مبني على آراء متعددة، منها ما يتعلق بحد الجملة، ومنها ما يتعلق بالمنهج النحوي العام، لينتج عن ذلك خلاف جديد بين النحاة المحدثين كنا في غنى عنه لو التزموا بالمنهج النحوي القديم، لكنهم رفضوه زاعمين أنه منهج تسبب بكثير من الصعوبات التي أدت إلى تعقيد دراسة النحو العربي الذي ينبني على أصول معقدة عدوها من آثار علوم خارجة عنه، فأرادوا أن يغيروا ويبدلوا، فابتدعوا أصولاً أخرى وبنوا عليها أحكاماً أخرى، أدت بهم إلى ابتكار مصطلحات وتغيير في الحدود، ولعله من المفيد أن نعرض لشيء من هذا إسهاماً في إغناء هذا البحث.

رؤى جديدة في بعض المصطلحات والحدود:

١ - الإعراب:

نظر النحاة القدماء إلى الإعراب على أنه نتيجة للعامل في الجملة، فهو تعاقب الحركات على آخر الكلمة لاختلاف المعاني التي تؤديها في الجملة بتغير العامل، وهذا ما نفهمه من حد الفاكهي للإعراب إذ يحده بأنه: " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازاً "١، ولا يختلف حده كثيراً عن حدود من سبقه من النحاة٢، إلا أن من النحويين المحدثين من اعتبر أن هذا الحد للإعراب يشكل حصراً للاهتمام بالحرف الأخير من الكلمة، كما أنه منطوق على اهتمام كبير بفكرة العامل، فأرأوا فيه تضيقاً لدائرة النحو، وكنا أشرنا إلى ذلك سابقاً، فأرادوا صناعة حد مختلف عن حدود القدماء، فقال بعضهم بعد أن عرض لتلك الحدود: " والإعراب بنظرنا تغيير أواخر الكلمات بتغيير وظائفها النحوية ضمن الجملة، ويقابله البناء وهو لزوم آخر اللفظ علامة واحدة في كل أحواله، لا تتغير مهما تغيرت العوامل "٣، فلم يخرج بعد ذلك عن حدود القدماء، إلا أنه ينبغي أن نشير إلى مسألتين تتعلقان بحد الإعراب، الأولى منهما هي أن النحاة القدماء ومن اقتفى أثرهم من المحدثين أو من أراد أن يطور نموذجاً جديداً

^١ - شرح الحدود النحوية، ص ١٢١ - ١٢٢.

^٢ - انظر مثلاً: اللع، ص ٩٢. الجمل للرجاني، ص ٤١. المفصل، ص ٢٧. المقرّب، ٤٧/١. شرح التسهيل، ٣٤/١. الجامع الصغير، ص ٢. شرح شذور الذهب، ص ٣٣.

^٣ - فقه اللغة العربية وخصائصها، د. إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٢، ص ١٢٨.

لحد الإعراب كالمثال السابق كانوا في حدهم للإعراب يركزون على فكرة أن الإعراب أثر للعامل، ومن ثم فهو متعلق بالمعنى العام للجملة، والمسألة الثانية هي أن هؤلاء النحاة ينظرون إلى الإعراب على أنه مصطلح واقع ضمن الجملة العربية، بمعنى أنه لنحكم على كلمة ما إن كانت معربة أو مبنية فإننا نجريها في سياق الجملة، فإن تغيرت حركة آخرها لتغير العامل كانت معربة، وإن بقيت هذه الحركة ذاتها لا تتغير كانت الكلمة مبنية، فليس الحكم على الكلمة من حيث الإعراب والبناء بمنعزل عن سياق الجملة، وإنما نقول هذا الكلام لا لمخالفته، بل لأن من المحدثين من أراد مخالفته، فأراد الحكم على الكلمة من حيث الإعراب والبناء في حال إفرادها خارج سياق الجملة، فما هو منبع هذه الرؤية ؟

رأى أحد النحاة أن الكلمات العربية بعضها مفتوح الآخر مثل (جاء، حين)، وبعضها مضموم الآخر مثل (حيث، منذ)، وبعضها ساكن الآخر مثل (من، عن)، فلما رأى أن الكلمات في العربية ليست على حال واحدة من حيث حركة الآخر نحا نحواً آخر في تعريف الإعراب مستغنياً عن فكرة العامل من جهة، ومبيناً في ثنايا كلامه أنه وقع في سوء فهم للمصطلح، يقول الأستاذ عبد المتعال الصعيدي بعد أن نقد حدود القدماء للإعراب: " ... فيجب أن ينقل الإعراب عن هذا الاصطلاح وأن يعرف بأنه تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم، فلا يلزم فيه على هذا التعريف أن يكون له عامل يقتضيه، ولهذا يجيء في الحروف والأفعال التي يرون أنها مبنية لا معربة... على أن هناك ما هو أهم من هذا في ترجيح هذا الاصطلاح في الإعراب على اصطلاحهم، وما يثبت به أن هذا هو معنى الإعراب في اللغات المعربة، وهو أن اللغات غير المعربة هي التي تلزم أواخر كلماتها حالة واحدة، كما نراه في لغاتنا العامية التي تنتهي بالسكون دائماً، ولا يختلف في هذا أسماؤها وأفعالها وحروفها، فتكون اللغات المعربة هي التي لا تلزم أواخر كلماتها حالة واحدة، بل تارة تكون أواخرها مضمومة، وتارة تكون مفتوحة، وتارة تكون مكسورة، وتارة تكون ساكنة، على حسب ما جاءت عن أهلها، ولا شك أن هذا التغير لا يختص به نوع من اللغات المعربة، بل يتفق فيه إلى حد ما أسماؤها وأفعالها وحروفها، فيجب أن يشملها كلها اسم الإعراب الذي تمتاز به لغتها"^١.

^١ - النحو الجديد، ص ١٢٢-١٢٣، وانظر: ص ٢٤٠.

والباحث - كما هو واضح- يدمج في الإعراب بين شيئين هما اللغة المعربة والكلمة المعربة، وتعريفه الذي أثبتته للإعراب إنما هو تعريف للغة المعربة وليس تعريفاً للإعراب، فاللغة المعربة هي التي تتصرف أواخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم، ولا حاجة للعوامل لمعرفة هذا التصرف، أما الكلمة المعربة فهي الكلمة التي يتصرف فيها أهل العربية بين رفع ونصب وجر وجزم، ولا بد عندئذ من العوامل، بمعنى أن الباحث المذكور يعرف الإعراب على أنه اختلاف أواخر **الكلمات** في اللغة بين رفع ونصب وجر وجزم، أما القدماء فيعرفون الإعراب على أنه اختلاف آخر **الكلمة** الواحدة بين رفع ونصب وجر وجزم، فعلى تعريفه اللغة معربة، وعلى تعريف القدماء الكلمة معربة، والغريب أن الباحث يريد بهذا إلغاء باب البناء مع أنه يورد في ثانياً كلامه مصطلح اللغات المعربة، ويؤكد على أن المعنى الذي ذكره للإعراب هو المقصود في اللغات المعربة، وأن هذا التغير لا يختص به نوع من اللغة المعربة، متجاهلاً تجاهلاً كاملاً أن الإعراب مصطلح نحوي كما حدده النحاة القدماء، وليس مصطلحاً لغوياً، ومن ثم ينزع من الإعراب قيمته الدلالية لبيان وظيفة الكلمة في الجملة لما جعله عاماً على اللغة وليس خاصاً بالاسم، والمسألة أوضح من أن نكثر الكلام عليها.

٢ - المبتدأ والخبر:

خلاصة تحديد النحاة القدماء للمبتدأ والخبر ما ذكره الفاكهي فقال: " حد المبتدأ: الاسم المجرد عن عامل لفظي لفظاً أو حكماً مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لما انفصل وأغنى. حد خبره: ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ^١، ونجد في هذا الحد للمبتدأ أنه يتحدث عن نوعين منه هما مبتدأ له خبر ومبتدأ ليس له خبر، وهو الوصف الرفع ليعمل يغني عن الخبر ^٢، كما نجد أن الحد غير متضمن لحكم المبتدأ أي الرفع، مع أن التطبيقات والأمثلة تشير إلى أن المبتدأ والخبر مرفوعان، إلا أن من دعاة التجديد من نحا منحى آخر في حد المبتدأ وخبره، معارضين القدماء في نوعي المبتدأ المذكورين في الحد.

أما النوع الأول، وهو المبتدأ الذي له خبر، فمن المجددين من رأى أن لا ضرورة لكون هذا المبتدأ مرفوعاً، فقد يكون منصوباً أو مجروراً، وكذلك الأمر في الخبر، إذ من الممكن أن يأتي الخبر مرفوعاً، ولكن الإمكانية نفسها موجودة في أن يأتي الخبر منصوباً، وقد دفع المجددين إلى هذا الإعراب الجديد، وبالتالي إلى هذا الحد الجديد ما رأوه من دخول الأفعال

^١ - شرح الحدود النحوية، ص ١٤٨ - ١٤٩.

^٢ - انظر: شرح شذور الذهب، ص ١٨٠.

الناقصة والأحرف المشبهة بالفعل على الجملة الاسمية، وما يعتري المبتدأ والخبر من تغييرات إعرابية، إذ يرى الأستاذ الصعيدي أن لا معنى لقولنا اسم كان وخبر كان، أو اسم إن وخبر إن، بل يجب أن يبقى الإعراب مبتدأ وخبراً، ومن ثم يلحق باب كان وأخواتها وباب إن وأخواتها بباب المبتدأ والخبر لينتهي إلى القول: " فتجمع هذه الأبواب الثلاثة في باب واحد، ويعرب اسم كان وأخواتها مبتدأ مرفوعاً، ويعرب خبرها خبراً لهذا المبتدأ منصوباً، ويعرب اسم إن وأخواتها مبتدأ منصوباً، ويعرب خبرها خبراً لهذا المبتدأ مرفوعاً، لأن الإعراب فرع المعنى، وقولهم في إعراب المرفوع بعد كان وأخواتها والمنصوب بعد إن وأخواتها إنه اسم لها لا معنى له، وإنما هو كلام نردده ويقلد فيه آخرنا أولنا، إذ لا معنى لكون اسم كان واسم إن اسماً لهما، وكذلك لا معنى لتسمية خبرها خبراً لهما ^١."

فالاعتراض القائم في هذا المقام هو اعتراض على مصطلح اسم كان وخبرها، واسم إن وخبرها، فهي تسمية لا معنى لها كما يقول بعضهم، وقد أشار صاحب النحو الوافي إلى مثل ذلك في قوله: " التسمية بالاسم والخبر هي مجرد اصطلاح نحوي لا مناسبة له في الجملة، فمثل: كان علي غائباً، نعرب كلمة (علي) اسم كان، مع أنه في الحقيقة اسم للذات المعينة وليس اسماً لكان ولا علماً عليها، لأننا لا نسميها باسم جديد خاص، كما نعرب (غائباً) خبر كان مع أنه في الحقيقة والواقع خبر عن علي وليس خبراً عن كان، لأنها ليست مبتدأ فنجيء لها بخبر، غير أن الاصطلاح النحوي جرى بما سبق، وقد يكون المراد الاسم المصاحب لكان الملبس لها، والمراد بالخبر أنه خبر بحسب الأصل ^٢، ونحن نوافق الرأيين السابقين في أن هذه التسمية تسمية اصطلاحية، وجرى عليها النحو القديم وتابعهم في ذلك جمهور المحدثين، أما القول بأن لا مناسبة للتسمية في الجملة، فهو قول مفاده اعتباطية القدماء في وضع المصطلحات النحوية، وهذا أمر فيه نظر، فقد ذكرنا أن الفعل الناقص غير مجرد من الحدث، لكنه دال على حدث ناقص يكمله الخبر، والفعل الناقص فعل، فلا بد له من فاعل، وبعد هذه المسلمات نستطيع أن نبحث في جملة (كان علي غائباً).

إن دلالة الفعل الناقص على الحدث توجب له فعلاً في الحقيقة، ولا بد للفعل من فاعل، وليست دلالة الفعل الناقص على حدث ناقص موجبة لحرمانه من فاعل لهذا الحدث الناقص الذي يتلخص بأنه حدث الوجود، أي وجد علي، ومع أن هذا ليس هو المعنى المراد بكليته

^١ - النحو الجديد، ص ١٢٨ - ١٢٩.

^٢ - النحو الوافي، ١/٤٩٤، حاشية (٢).

- لذلك كان حدثاً ناقصاً- إلا أن (علي) على هذا المعنى هو (فاعل) للحدث الناقص، ومبتدأ على الأصل، فنظر القدماء إلى هذه المسألة، فرأوا أن الاسم هنا قد تجاذبه موقعان إعرابيان في آن واحد، فتخلصاً من ذلك الأمر رأوا أن المبتدأ اسم، والفاعل اسم، فعادوا بهذا المتجاذب عليه إلى جنسه وهو رتبة الاسم الجامعة لرتبة الابتداء والفاعلية، لتكون رتبة إعرابية أصلية في هذا المقام، فقالوا: علي: اسم كان، (اسم) عودة بالرتبة إلى جنسها الأصيل، مع الاحتفاظ الجزئي برتبة الابتداء، و(اسم كان) احتفاظاً برتبة الفاعلية للحدث الناقص، فوفقوا بين الرتبتين في مصطلح واحد، أما (خبر كان)، فلأن الخبر يشارك في إكمال الحدث الناقص لتكون (غائباً) خبراً على هذا الأساس، وهو المشاركة في الحدث، أي خبر حدث الوجود الذي تتضمنه كان، المخصص له، لتتم الفائدة من الإخبار بهذا الوجود، فهو (خبر) على الأصل، و(خبرها) على الأساس الذي قررناه، والأمر نفسه يمكن أن يقال في اسم إن وخبرها، لأن (إن) مشبهة بالفعل، فانطبق عليها الأساس الذي قرره النحاة في اسم كان وخبرها، وعلى هذا فلا نستطيع التسليم ببساطة باعتبارية النحاة القدماء في إقرار المصطلحات النحوية، ولا نستطيع أن نشكك بعقليتهم التي أحكمت بنیان هذا النحو بشهادة رافضيه قبل مؤيديه بتلك البساطة ليضعوا مصطلحاً لا مناسبة له في الجملة، وإذا اعتمدنا هذا التعليل الذي قد يراه بعضهم منطقياً، أي خاضعاً لأصول علم لا يمت إلى الأصول اللغوية بصلة كما يرى البعض، وأراه خاضعاً لمنطق عقلي ينسجم مع التركيب النحوية العربية، فإننا نهدم الأصل الذي اعتمد عليه في القول بوجود مبتدأ منصوب وخبر منصوب، أي العودة إلى التسمية الاصطلاحية الأساسية في الجملة الاسمية مع تغيير أحكام المصطلح، وإهمال وجود الفعل الناقص والحرف المشبه بالفعل.

أما حد المبتدأ والخبر وفق قواعد النحو الجديد فهو كالتالي: " المبتدأ هو الاسم المحدث عنه في الجملة الاسمية، والخبر هو الجزء المحدث به في الجملة الاسمية، مثل: زيد قائم، كان زيد قائماً، إن زيدا قائم، زيدا مررت به، رب كريم لقيته "، وينطوي هذا التعريف على عدة أمور منها: الاعتماد في التعريف على جزء من التعريف القديم، وهو أن المبتدأ محدث عنه، والخبر محدث به، أي هدم الحد القديم، والثاني اعتبار جملة الفعل الناقص من مثل (كان زيد قائماً) والجملة من مثل (زيداً مررت به) اسمية، والثالث إعراب (كريم) في المثال السابق مبتدأ مجروراً مع أن حرف الجر الذي يسبقه حرف جر شبيهة بالزائد وليس أصلياً، فنحن هنا إذن أمام

¹ - النحو الجديد، ص ٢٤٩.

تجديد في الأصول النحوية عامة، ولم يتوقف الأمر على حد المبتدأ أو الخبر اللذين تغيرت أحكامهما لتصبح على النحو الآتي: المبتدأ والخبر المرفوعان مثل: الصديق محمود، المبتدأ المرفوع والخبر المنصوب مثل: كان محمد مسافراً، المبتدأ المنصوب والخبر المرفوع مثل: إن الله غفور، المبتدأ الذي يرفع وينصب مثل: زيد أكرمه، أي الاسم الواقع في أسلوب الاشتغال^١، وذلك مع جواز الابتداء بالنكرة كما في الأمثلة السابقة، إذ يشير الأستاذ الصعدي في حديثه عن المبتدأ المرفوع والخبر المنصوب، أي الجملة الاسمية المسبوقة بالفعل الناقص إلى أن الفعل الناقص فعل أولاً، و" هو الذي لا يحتاج إلى فاعل في الكلام "،^٢ لكنه مع ذلك يرى أن جملة الفعل الناقص جملة اسمية، إذ يقول: " وجملة كن قائماً اسمية، ويظهر هذا إذا قيست بجملة قم "،^٣ ذلك أن حد الجملة الفعلية عنده أنها التي تتركب من فعل وفاعل، والاسمية التي تتركب من مبتدأ وخبر^٤، وطالما أنه يعرب اسم كان مبتدأ، فالجملة عنده إذن اسمية، وليس المعتبر عنده صدر الجملة، كما أنه لا مناسبة لقياس مثاله بجملة (قم) إلا من هذا الباب، والجملة فعلية عند القدماء باعتبار الصدر، وباعتبار مصطلح (اسم كان) كما أشرنا سابقاً.

وهناك نحو آخر قريب من هذا، وهو إلغاء مصطلحي المبتدأ والخبر، ليجري الحديث عن مسند ومسند إليه، وحدهما هو حد المبتدأ والخبر السابق ذكره، فالمسند إليه " هو المحدث عنه والمسند هو المحدث به "،^٥ ليأتي المسند إليه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، والمسند إما مرفوع وإما منصوب وإما جار ومجرور وإما فعل^٦.

أما النوع الثاني من المبتدأ، وهو الذي لا خبر له، نحو: أقائم الزيدان، فينكره الأستاذ الصعدي إنكاراً تاماً، وحجته في ذلك هي الحد الذي وضعه للمبتدأ، فـ (قائم) ليس مبتدأ، لأنه جار جري الفعل، فهو محدث به لا عنه، ومن ثم فهو يرى أنه لا يمكن أن يسد الفاعل مسد الخبر، لأن الفاعل مسند إليه، والمبتدأ بحاجة إلى مسند لا إلى مسند إليه^٧، لكن الأستاذ الصعدي

^١ - انظر: النحو الجديد، ص ٢٤٩ - ٢٥٢.

^٢ - نفسه، ص ٢٥١.

^٣ - نفسه، ص ٢٥١.

^٤ - نفسه، ص ٢٤٥.

^٥ - تحرير النحو العربي، ص ١٠٢.

^٦ - نفسه، ص ١٠٤ وما بعدها، وفيه نماذج إعرابية جديدة خلاصتها في الجملة الاسمية أن في قولنا: زيد لطيف، زيد مسند إليه مرفوع، لطيف مسند مرفوع، وقولنا: ما من رجل يعرف هذا، رجل مسند إليه مجرور، وسوى ذلك من أمثلة تبين حالات المسند إليه والمسند وفق المنهج نفسه.

^٧ - انظر: النحو الجديد، ص ١٤٩ - ١٥٠.

أغفل أن جريان الاسم مجرى الفعل من حيث تضمنه معنى الحدث لا يحرم هذا الاسم من رتبته الأصلية، وكونه محدثاً به فهو على تضمنه معنى الفعل، ويبقى محدثاً عنه على الأصل، ليأتي الفاعل المسند إليه معنى الحدث الذي تتضمنه الصفة المشتقة، وهو مسند إليه من هذه الجهة فقط وليس على الحقيقة لأن الوصف ليس فعلاً، ولذلك جاز أن يسد مسد المسند المحدث به مع أنه مسند إليه محدث عنه، فنحن في الوصف الرافع لمكتفى به أمام ناحيتين: ناحية صناعية لفظية، وناحية معنوية في الوصف المشتق، فقولنا: أقائم الزيدان، قائم من الناحية الصناعية اللفظية، اسم، مبتدأ به، مسند إليه أو محدث عنه، ومن الناحية المعنوية متضمن معنى الفعل، فهو مسند أو محدث به، أما كلمة (الزيدان) فهي مسند إليه الحدث المتضمن في الوصف المشتق، أي مسند إليه من الناحية المعنوية، ولذلك سد مسد الخبر لتكتمل الناحية الصناعية اللفظية، ويبدو أن الأستاذ الصعيدي أدرك هذه الناحية جزئياً، فحاول الهروب منها باقتراح إعراب جديد لاسم الفاعل، فهو يرى أن " ذلك الوصف لا يجب أن يعرب مبتدأ... وإنما يذكر في إعراب ذلك الوصف أنه اسم فاعل مثلاً مرفوع لتجرده من العوامل، كما يذكر في إعراب الفعل المضارع أنه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، ويعرب المرفوع بعده على أنه فاعل فقط أو نائب فاعل، ولا يذكر في إعرابه أنه سد مسد الخبر، لأنه ليس هناك مبتدأ حتى يكون هناك ما يسد مسد خبره، وبهذا يستقيم جعل ذلك الوصف مسنداً وجعل مرفوعه مسنداً إليه، ولا يكون هنا جملة كل من ركنيها مسند إليه، ولا يكون فيها ركنها الثاني وهو المسند كما يلزم هذا في إعرابهم لذلك الوصف بأنه مبتدأ لا خبر له " ^١، فالإعراب المقترح هو أن نعرب الوصف المشتق اسم فاعل مرفوع، والذي يبدو أن الأستاذ الصعيدي غير مطمئن إلى هذا الإعراب، فالواضح من كلامه أنه يقدم مقترحاً لا أكثر، أما القول في الإعراب بأنه اسم فاعل مرفوع، فهو كلام لا يستقيم، لأن اسم الفاعل ليس رتبة إعرابية، فلا يصح أن تقارن بالفعل المضارع المرفوع، لأن الفعل المضارع رتبة إعرابية في حين أن اسم الفاعل ناحية تصريحية لا علاقة لها بالرتبة الإعرابية، لأن اسم الفاعل قد يحتل مواقع إعرابية مختلفة في الجملة، أي رتب إعرابية مختلفة، أما قوله بأنه يتخلص بهذا الإعراب من الجملة التي ركنها مسند إليه، فهو أمر يُتخلص منه على الأصل الذي قررناه آنفاً.

^١ - النحو الجديد، ص ١٥١.

٣ - الفاعل، نائب الفاعل:

ذكرنا سابقاً أن من المحدثين من ساوى بين جملتي (زيد قام) و (قام زيد)، فعدّ كلتا الجملتين من قبيل الجمل الفعلية، فزيد في الجملتين السابقتين فاعل، إذ لم يشترط في الفاعل أن يتأخر عن الفعل، بل ركز على ناحية واحدة كان ذكرها القداء فصلاً من فصول حد الفاعل، وهي ناحية الإسناد، وعلى هذا قرر كثير من المحدثين أن الفاعل هو ما يسند إليه الفعل سواء تقدم هذا الفاعل على فعله أم تأخر عنه^١، وإنما نذكر ذلك في هذا المقام لأن تغيير حد الفاعل بالاعتماد على فصل من فصوله المميزة وأخذاً بمذهب من المذاهب النحوية القديمة كان له أكبر الأثر في ناحية أخرى وهي حد نائب الفاعل.

ذهب بعض الباحثين إلى أن أسلوب معالجة بعض قضايا النحو كانت معالجة منطقية لا تتم عن إدراك لغوي سليم، وكان ينبغي أن توجه القضايا النحوية توجهاً لغوياً لا ينبنى على منطق العقل^٢، ومن هذه القضايا التي أخطأ النحويون القداء في معالجتها موضوع نائب الفاعل، فقد توجه النحاة فيه توجهاً فلسفياً، فأرادوا للفاعل أن يكون فاعلاً فلسفياً لا فاعلاً لغوياً كما يرى هؤلاء، فقد رأى صاحب إحياء النحو أنه لا ضرورة لإفراد باب لنائب الفاعل، بل يجب أن يدمج مع باب الفاعل في باب واحد، وحجته في ذلك أن " النحاة أنفسهم لا يفرقون بينه وبين الفاعل في الأحكام، ومنهم من يرسم لهما باباً واحداً، وما الفرق بين كسر الإناء، وانكسر الإناء، إلا ما ترى بين صيغتي كسر وانكسر، وما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى، أما لفظ الإناء فإنه في المثالين مسند إليه وإن اختلف المسند^٣، ولكن النحاة القداء وإن كانوا رسموا للثنتين باباً واحداً إلا أنهم كانوا يقررون بمصطلح نائب الفاعل على أقل تقدير، أما الدعوة هنا فهي بعد تغيير حد الفاعل إنما هي لإلغاء باب نائب الفاعل، أي لإلغاء مصطلح وليس لتغيير حده، وقد أدى الأول إلى الثاني، فإذا كان الفاعل هو ما يسند إليه الفعل، والإناء في المثالين أسند إليه الفعل، فهو فاعل إذن وفق الحد المذكور، أما المثال الذي ذكره الأستاذ مصطفى فإننا سنجد أنه سيتكرر عند غيره من دعاة إلغاء باب نائب الفاعل، ولكل باحث سببه، فإذا كانت حجة الأستاذ مصطفى هي أن النحويين لا يفرقون بينهما في الأحكام، ومنهم من رسم لهما باباً واحداً،

^١ - انظر: في النحو العربي، ص ١٥٤. إحياء النحو، ص ٥٥. الكفاف، ٢/ ٧٦٢، إذ رجح صاحبه المذهب القائل بجواز تقديم الفاعل على فعله فقال: " الفاعل فاعل تقدم أو تأخر، لأن تقديمه وتأخيرها لا يغيران من فاعليته شيئاً ".

^٢ - انظر: في النحو العربي، ص ١٥٣.

^٣ - إحياء النحو، ص ٥٤.

فقد نحا الدكتور مهدي المخزومي منحى آخر يتطابق ووجهته في تخليص الدرس النحوي من شوائب الفلسفة والمنطق، فرأى أن النحاة كانوا قد عالجوا موضوع نائب الفاعل على أساس " إدراك عقلي للفاعل الأصل الذي ينبغي أن يصدر الفعل عنه، كما في قولنا كُسرت الجرة، فالجرة ليست هي الفاعل بنظر العقل، لأنها ليست مما يصدر عنه فعل من الأفعال، فلا بد أن يكون الفاعل الأصل قد حذف، فخلا الكلام من الفاعل، والكلام لا يستقيم بدونه، فأنيبت الجرة عنه، وأعطيت أحكامه، لأن للنائب ما للمنوب عنه من أحكام "¹، وقد رد الدكتور المخزومي على الأستاذ مصطفى هنا فأعفانا من ذلك، فلم تبق له حجة بعد أن ذكر الدكتور المخزومي أن للنائب ما للمنوب عنه من أحكام، لكن الدكتور المخزومي لا يقر بوجود نائب الفاعل، فحد الفاعل عنده كما ذكرنا هو الذي يسند إليه الفعل، والجرة أسند إليها الفعل فهي فاعل، لكنها كما يقول " فاعل لغوي لا فاعل فلسفي "²، ومن ثم فهو ينكر أن يكون نائب الفاعل مفعولاً به في الأصل³، لتكون خلاصة رأي الدكتور المخزومي هو عدم وجود ما يسمى بالنائب عن الفاعل، وأن ما سماه القدماء بهذه التسمية هو الفاعل نفسه، لأن الفاعل كما يرى " ليس هو الفاعل الحقيقي أو المحدث الأصل، وإنما هو الذي يسند إليه فعل... وما يسمونه نائباً عن الفاعل مسند إليه، وإن لم يكن هو المحدث الفعل، فدلالة قولهم: ضرب محمداً، أي ضرب فلان محمداً، تختلف عن دلالة قولهم: ضرب محمداً، لأن محمداً في الجملة الأولى لم يسند إليه ولم يتحدث عنه، وإنما كان الحديث عن فلان، وأن (محمداً) في الجملة الثانية قد جيء به ليبني عليه الفعل، أو ليتحدث عنه بالفعل، فهو فاعل لأنه مسند إليه في جملة فعلية، وما يدل عليه الفاعل يختلف عما يدل عليه المفعول، فلا اتحاد في الدلالة "⁴، والحقيقة أننا نتفق مع الدكتور المخزومي في أنه لا اتحاد في الدلالة بين (ضرب محمداً) و(ضرب محمداً)، لكن هذا لا يعتبر مبرراً لاعتبار (محمداً) في المثال الثاني فاعلاً، فاختلاف الدلالة عائد إلى اختلاف صيغة الفعل وليس إلى تغير المسند إليه، وليست الضمة في كل من الفاعل ونائب الفاعل معبرة عن اتحاد الدلالة الإعرابية،

¹- في النحو العربي، ص ١٥٣-١٥٤.

²- نفسه، ص ١٥٤.

³- نفسه، ص ٧٢.

⁴- نفسه، ص ٧٢.

كما يرى الدكتور المخزومي^١، وإنما هي تعبر عن شيء واضح وهو اتحاد الحركة الإعرابية التي يتفق فيها مع الفاعل ونائب الفاعل المبتدأ والخبر، لكن القول باتحاد الدلالة الإعرابية أوقع الدكتور المخزومي في تناقض واضح، ذلك أنه يشير إلى وجود اختلاف في الدلالة بين قولنا: ضرب فلان محمداً وضرب محمد كما بينا سابقاً، وهذا لا خلاف فيه، لكنه يعود ليقول بأن الضمة التي هي علم الإسناد واحدة في كل من الفاعل ونائبه، فاتفقت العلامة الإعرابية، فاتفقت المعاني، إذ يقر بوجود تلازم بين العلامة الإعرابية والمعاني المركبة^٢، لتكون خلاصة رأيه كالتالي:

- وجود اختلاف في الدلالة العامة بين ضرب فلان محمداً و ضرب محمد، أي اختلاف المعنى.

- وجود اتفاق في الدلالة الإعرابية بين ضرب فلان محمداً و ضرب محمد، نجم عنه اتفاق في المعنى.

- وجود تلازم بين العلامة الإعرابية والمعاني نجم عنه اعتبار (محمد) في المثالين فاعلاً. فوصل إلى نتيجتين متناقضتين من مقدمتين متناقضتين، إذ إن اختلاف دلالاتي الجملتين لا يمكن أن يكون حاصلًا مع اتفاق الدلالة الإعرابية في كل منهما، لأن الدلالة الإعرابية هي السبيل إلى إدراك الدلالة العامة في الجملة، فإذا اتفقت الدلالة الإعرابية في جملتين كان المعنى الذي تشيران إليه واحداً، فإذا اختلفت أشارتا إلى معنيين مختلفين، ولا سبيل إلى احتمال ثالث، أما التلازم بين الحركة الإعرابية والمعنى فهو تلازم موجود، ولكن الحركة الإعرابية لا تستقل في الدلالة على المعنى، ذلك أن الضمة كما يشير الدكتور المخزومي هي علم الإسناد، ولكن كونها علماً للإسناد لا يفصح عن حقيقة الرتبة الإعرابية من فاعلية أو ابتداء أو إخبار، والتي ترتبط بالدلالة الإعرابية في الجملة لتحقيق الدلالة العامة أو المعنى العام المراد الإفصاح عنه.

وممن نحا هذا النحو أيضاً من إلغاء باب نائب الفاعل الدكتور إبراهيم السامرائي الذي رأى أن الفاعل في بعض الحالات ليس هو من قام بالفعل حقيقة، ذلك أنك إذا قلت " سقط الجدار ومات زيد لم يكن الجدار فاعلاً للسقوط بالمعنى الحقيقي، وكذلك مات زيد، فإن (زيد) ليس

^١ - انظر: في النحو العربي، ص ٧٢، حيث يذكر في حديثه عن الفاعل أنه يشمل الفاعل الذي يفعل الفعل ويحدثه والفاعل الذي يقوم بالفعل ويتسلمه من الفاعل الحقيقي نحو: أكرم خالد أخاه، وأكرم أخو خالد، والضمة فيهما تؤكد أنهما بمنزلة موضوع واحد، بل هما موضوع واحد له دلالة إعرابية واحدة لا دالتان.

^٢ - نفسه، ص ٧٣.

فاعلاً حقيقة ولكنه فاعل في الاصطلاح النحوي، ومثل هذا (انكسر الزجاج) فالزجاج ليس فاعلاً حقيقة ولكنه فاعل في الاصطلاح النحوي، ومن هنا يبدو أن (كُسر الزجاج) جملة فيها الفعل مبنياً على (فُعل)، وهذا البناء من حيث علاقته بالاسم المرفوع لا يختلف في شيء عن الأفعال المذكورة، فكما أن الفاعل في (سقط) و(مات) و(انكسر) لم يَقم بالفعل، وهو ليس فاعلاً حقيقة، فكذلك هنا... وعلى هذا نستطيع القول إنه إذا كانت الأفعال (سقط ومات وانكسر) تفيد أن مرفوعها ليس فاعلاً حقيقة، ولكنه اتصف بالحدث اتصافاً لازماً، فهو مثل (كُسر) الذي اتصف به مرفوعه الاتصاف نفسه ولم يكن فاعلاً في الحقيقة^١.

ولا شك في أن التمايز بين الأمثلة التي أتى بها الدكتور السامرائي واضح، فهو إذا أراد الحديث عن الفاعل الذي لم يَقم حقيقة بالفعل أتى بأفعال لازمة لا تطلب مفعولاً به، أما مثاله: سقط الجدار، فنرى أن الجدار فاعل حقيقي وليس فاعلاً نحوياً فقط، ويبرز كونه فاعلاً حقيقياً من مقارنته مع قولنا: سقط الرجل، فلا شك في أن الرجل هنا فاعل حقيقة لفعل السقوط، أما ما أشار إليه النحاة من أن الجدار ليس فاعلاً حقيقياً فهو عائد إلى كون الجدار مما لا يعقل ولا يستطيع أن يقوم بحركة ذاتية، فراعوا هنا جانب ما يعقل وما لا يعقل، أما من حيث المعنى فالجدار هو الذي سقط كما أن الرجل هو الذي سقط، وقوله: مات زيد، فزيد فاعل وقع منه فعل الموت لأنه فعل لا يملك أن يقوم به ذاتياً، وفي الحالتين فإن الجدار وزيد وقع منهما الفعل وليس عليهما، أما المثال الآخر وهو قوله: انكسر الزجاج، وهو على مثال الأستاذ مصطفى (انكسر الإناء)، فالإناء والزجاج فاعل مع أنهما لم يقوموا بالفعل ولم يقع منهما، بل وقع عليهما من حيث المعنى، لكن اعتبارهما فاعلين إنما عائد إلى صيغة الفعل (انكسر)، وهي صيغة مطاوعة لا تكون إلا لازمة^٢، فلزوم الصيغة وكونها دالة على المطاوعة أباحت كون ما بعدها فاعلاً، أما القول في (كُسر)، فالمرفوع بعد الفعل لم يَقم بالفعل ولم يقع منه بل وقع عليه، ووقوع الفعل عليه لا يبيح جعله فاعلاً حقيقة أو فاعلاً نحوياً كما يرى الدكتور السامرائي، وليست دلالة (انكسر الزجاج) مثل دلالة (كُسر الزجاج) حتى ولو رفض الدكتور السامرائي دلالة صيغة انفعال على المطاوعة^٣، ذلك لأن صيغة انفعال لازمة، في حين أن الفعل (كسر) الذي عدل به إلى (كُسر) متعدد، ويشير الدكتور السامرائي إلى ذلك في معرض حديثه عن رفضه للرأي القائل

^١ - الفعل زمانه وأبنيته، ص ٩٤.

^٢ - انظر: شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي، قدم له: مصطفى السقا، منشورات جامعة البعث، دت، ص ٤٤.

^٣ - انظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص ٩٨ وما بعدها.

بأن الغرض من صيغة المبني للمجهول هو الجهل بالفاعل، فيضرب لنا أمثلة جاء فيها المبني للمجهول مفسراً بالمبني للمعلوم، كقولهم: أسِرْ ذُؤَابَ أُسْرَهَ مرة^١، والحقيقة أنه لما أتى بهذا المثال أدرك الفرق بين الفعل (كَسَرَ) والفعل (انكسر) من حيث اللزوم والتعدي، فتفسير الفعل المبني للمجهول في هذا المثال أظهر كون الفعل (أسر) متعدياً ظهر فيه الفاعل واحتاج إلى مفعول في حين لا وجود للفاعل في صيغة (أسر) المبنية للمجهول، وظهر كون المرفوع هنا هو نفسه المنصوب في صيغة المبني للمعلوم، أي هو المفعول به، لكنه يعود سريعاً ليتدارك ذلك فيقول: "على أن اتباع هذا الأسلوب لا يعني أن البناء للمجهول (فُعِلَ) معدول عن البناء للمعلوم (فَعَلَ)، بل على العكس من ذلك، فهو يعني أن (فُعِلَ) بناء آخر تلزم إضافته إلى أبنية الفعل الثلاثي..."^٢، فهو يريد أن يجعل بناء (فُعِلَ) بناءً أصيلاً للثلاثي، ليكون المرفوع بعده فاعلاً، ولكي يصح له ذلك يتأول قول ابن هشام في حد الفاعل بأنه "عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعاً منه أو قائماً به"^٣، ففسر قوله: (واقعاً منه أو قائماً به) بأن "من الفاعلين ما يمكن أن يكون متصفاً بالفعل قائماً به، والقيام به لا يعني بالضرورة أنه الفاعل الحقيقي، بل إن ذلك يشير إلى المرفوع الذي يسند إليه الفعل ويتصف به"^٤، ووضح أن قوله (قائماً به) لا يعني اتصاف الفعل بالفاعل، فقوله (واقعاً منه) أي قام بالفعل حقيقة، وقوله (قائماً به) أي قام به الفعل ووقع من الفاعل^٥، ولا سبيل إلى جعل الزجاج من قولنا (كُسِرَ الزجاج) بعد ذلك فاعلاً.

ولا بد من الإشارة بعد ذلك إلى أن النظرية التحويلية التوليدية أقرت وجود مصطلح نائب الفاعل، فكانت بذلك حجة على المطالبين بإلغائه وجعله هو والفاعل في باب واحد، فقد أوضحت هذه النظرية "العلاقات بين أنماط محددة من الجمل، تلك العلاقات التي يعرفها المتحدث بلغته الأم معرفة حدسية، فالجملة المبنية للمعلوم مثلاً هي أساس المبنية للمجهول، فالمبنية للمعلوم تبدو فيها العلاقات التركيبية الأساسية واضحة، إذ يتطابق فيها الفاعل المنطقي مع المسند إليه النحوي، أما في المبنية للمجهول فلا يطابق الفاعل المنطقي فيها المسند إليه

^١ - انظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص ٩٦.

^٢ - نفسه، ص ٩٧.

^٣ - نفسه، ص ١٠٤. وانظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط ١١، ١٩٦٣، ص ١٨٠.

^٤ - الفعل زمانه وأبنيته، ص ١٠٤.

^٥ - انظر: شرح شذور الذهب، ص ١٥٨. النحو والصرف، ص ٣٦.

النحوي، وإذا كانت قواعد تركيب الضمائم^١ قادرة على توليد الجملة المبنية للمجهول فإنها عاجزة عن إثبات العلاقة بينها وبين الجملة المبنية للمعلوم التي تعد الأساس لها، ومن هنا كان لا بد من نمط جديد من القواعد يكون قادراً على إثبات مثل هذه العلاقة، وهذا النمط الجديد من القواعد يسميه تشومسكي قواعد التحويل^٢، لتسمى بعدها الجملة المبنية للمعلوم جملة نووية أو أساسية، وهي التي تنشأ عن طريق استخدام قواعد تركيب الضمائم والتحويلات الإجبارية، في حين أن الجملة المبنية للمجهول جملة غير نووية أو غير أساسية، وهي التي تنشأ عن طريق استخدام التحويلات الاختيارية بعد المرور بالجملة النووية الأساسية وما استخدم فيها من تحويلات إجبارية وتركيب ضمائم، ليكون بذلك منشأ الجملة المبنية للمجهول هو الجملة المبنية للمعلوم، وبتعبير تشومسكي فإن الجملة المبنية للمجهول أو الجملة غير النووية "تنشأ عن طريق قواعد تركيب الضمائم والتحويلات الإجبارية والاختيارية مجتمعة، وإن شئت فقل إنها تنشأ عن الجمل النووية باستخدام التحويلات الاختيارية"^٣، ليكون نائب الفاعل في نهاية المطاف هو المفعول به في الأصل، ولكنه ناب عن الفاعل لما حذف بعد القيام بالتحويلات الاختيارية.

ولا بد من الإشارة أخيراً في هذا السياق إلى أن من دعاة التجديد من ألغى مصطلح نائب الفاعل أيضاً، ولكن ليس من باب إعرابه فاعلاً، بل من باب الاستغناء عن مصطلحات الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر والفعل بمصطلحي المسند والمُسند إليه، فلا عبرة إذن بتغيير صيغة الفعل أو تقدمه أو تأخره عن الفاعل، إذ يبقى إعرابه مسنداً، "وهذا يغني عن التفرقة بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل..."^٤، كما يرون، لتكون النتيجة فيما نرى ضياع المعاني المستمدة من المصطلحات النحوية لما استغني عنها، ليجرد الإعراب من معناه اللغوي وهو البيان، ويبقى اصطلاحاً جامداً لا حياة فيه ولا وظيفة له إلا وصف جامد لأجزاء الجملة، ذلك أن النحو "يبحث عن المعاني الأصلية للتراكيب، وهي تختلف كثيراً في هذه الأنواع الثلاثة، والإعراب له علاقة وثيقة بهذه المعاني لأنه لا يراد منه إلا الكشف عنها ليعرف أمرها كل المعرفة، وتدرك حقيقتها على التعيين والتحديد، فلا بد أن يعرب المبتدأ على أنه مبتدأ، ليعرف بهذا معنى جملته الاسمية، ويعرف ما يفيد وتمتاز به عن الجملة الفعلية، ولا بد أن يعرب الفاعل على أنه فاعل

^١ - قواعد تركيب الضمائم هي طريقة تقوم على تحليل الجملة إلى مكوناتها، انظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٤٩.

^٢ - نفسه، ص ٥٣ - ٥٤.

^٣ - نفسه، ص ٥٤ - ٥٥.

^٤ - تحرير النحو العربي، ص ١٠٦.

ليعرف بهذا معنى جملته الفعلية، ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الاسمية، ولا بد أن يعرب ما يسمونه نائب فاعل على أنه ليس بمبتدأ ولا فاعل، ليعرف بهذا معنى جملته الفعلية، ويعرف الفرق بين معناها مع الفاعل ومعناها مع ما يسمونه نائب الفاعل "١"، وفي هذا الكلام مغنى وردّ على بعض المسائل التي أوردناها في هذا المقام.

٤ - المفعول به:

ترتبط دراسة المفعول به وفق النحو الجديد بدراسة نائب الفاعل وبدراسة المتعدي واللازم، ونبدأ أولاً بارتباطه بنائب الفاعل ليكون الكلام مكملاً لما سبق، فقد رأى بعض دعاة التجديد استكمالاً لنسف باب نائب الفاعل أن يلحق هذا الباب بباب المفعول به، فأدى هذا إلى تغيير عدد من حدود المصطلحات النحوية، والتغيير الحاصل إنما هو في الحكم النحوي، فنحن نعلم أن المفعول به وفق النحو القديم منصوب، وكذلك الظرف والمفعول المطلق منصوبان، إلا أن إلحاق باب نائب الفاعل بباب المفعول سيغير هذه الأحكام، لنصل إلى مفعول به مرفوع وظرف مرفوع، يقول الأستاذ عبد المتعال الصعيدي: "أما باب نائب الفاعل فيجب أن يلحق بباب المفعول ونحوه مما يذهبون إلى أنه ينوب عن الفاعل، وعلى هذا يكون لنا مفعول به مرفوع في مثل: قُضي الأمر، ومصدر مرفوع في مثل: (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة)، وظرف مرفوع في نحو: صيم النهار، وهذا الإعراب أولى من إعراب كل منهما نائب فاعل، لأن هذا إعراب لا حظ له من المعنى الذي يعرب عنه، إذ ليس في هذا الأسلوب إلا حذف الفاعل لغرض من الأغراض، وقد بقي المفعول مفعولاً في المعنى بعد حذفه وإن تغير إعرابه، ولم ينب عنه في المعنى حتى نقول إنه ناب عنه في الإعراب"٢، وكنا رأينا سابقاً أن من المحدثين من رأى إلحاق نائب الفاعل بباب الفاعل، فاشترك الفريقان في رؤية إلغاء هذا الباب، واختلفاً في الجهة التي يجب أن يلحق بها، فإذا رأى أولئك أن نائب الفاعل مسند إليه مثل الفاعل، ومرفوع مثله ألحقوه به، وقد بينا فساد هذا الرأي، أما هنا فيقول صاحب هذا الرأي على المعنى، فالمعنى عنده واحد، وما كان مفعولاً به بقي مفعولاً به، وإن تغير إعرابه، فتغير الإعراب إذن لا يشكل أي تغيير في المعنى عند الأستاذ الصعيدي، فلم تعد الحركات دوالاً على المعاني، بل أصبحت لا قيمة دلالية لها، حتى حذف الفاعل لغرض من الأغراض لم يغير

^١ - النحو الجديد، ص ٨٠ - ٨١، والأستاذ الصعيدي يتحاشى هنا أن يقول: ويعرب نائب الفاعل على أنه نائب فاعل، لأنه لا يقر بوجود هذا المصطلح فقال: "لا بد أن يعرب ما يسمونه نائب فاعل على أنه ليس بمبتدأ ولا فاعل".

^٢ - نفسه، ص ١٣١.

المعنى، وفي هذا تناقض بيّن، إذ إن حذف الفاعل لغرض من الأغراض كما يقول الأستاذ الصعدي نفسه، إنما هو غرض معنوي، أي يتعلق بالناحية الدلالية للجملة وبالمعنى الذي تريد الجملة الإفصاح عنه، ولذلك حذف، وإلا لم يكن لحذفه معنى أو غرض، وبذلك يكون إعراب نائب الفاعل على هذه الجهة إعراب له حظ كبير من المعنى، وليس عديم المعنى كما يقول الأستاذ الصعدي، وكنا رأينا أن أستاذنا الكريم يعرب الوصف المبتدأ الرفع لمكتفى به اسم فاعل مرفوع، ويجوز أن يكون المرفوع بعده فاعلاً أو نائب فاعل^١، وكنا أشرنا إلى ذلك إلا أننا نعود لنشير إليه هاهنا لأنه بهذا الكلام يقر بوجود نائب الفاعل، فقد ذكر المصطلح كوجه إعرابي، مما يؤكد ما قلناه سابقاً من أن الأستاذ الصعدي إنما يقدم لنا رؤى غير مؤكدة بالنسبة إليه، فهي عبارة عن احتمالات جاءت متناقضة عندما ألحق باب نائب الفاعل بالمفعول، أي ألغى هذا المصطلح، ثم عندما أراد إعراب المرفوع بعد الوصف المشتق أعربه نائب فاعل، أي أثبت المصطلح، فإذا ثبت مثل هذا التناقض وتبين الوجه المعنوي في إعراب نائب الفاعل بطل الأصل الذي بنى عليه أستاذنا رؤيته.

وهو يعود ليكرر كلامه في إثباته لقواعد النحو الجديد، فالمفعول به منصوب إذا لم يحذف الفاعل لغرض من الأغراض، ومرفوع إذا حذف هذا الفاعل لغرض من الأغراض، وكذلك المفعول المطلق، فهو منصوب إذا لم يحذف الفاعل، ومرفوع إذا حذف، ففي قولنا: جلس جلوس، جلوس مفعول مطلق مرفوع، وكذلك الأمر في الظرف، فهو منصوب إذا لم يحذف الفاعل مثل: جلست مكان الأمير، ومرفوع إذا حذف مثل: عمل شهر، ويصام رمضان^٢، وهو يشير دائماً إلى أن حذف الفاعل إنما هو لغرض من الأغراض، ومعلوم أن هذا الغرض ليس لفظياً محضاً كما يصوره لنا الأستاذ الصعدي من تغير صورة الفعل، بل فيه قسط كبير من نواحٍ معنوية أشار إليها علماء البلاغة، كما أشار إلى بعضها النحاة.

أما الجانب الذي يتعلق بالتعدي واللزوم فهو ما أشار إليه بعض المحدثين، فإذا أمكن أن يأتي المفعول به وفق هذه الرؤية منصوباً ومرفوعاً، فإنه وفي رؤية أخرى يمكن أن يأتي مجروراً أيضاً، وهو مجرور لفظاً منصوب محلاً، ولكن عامل جره اللفظي ليس حرف جر زائد وإنما هو حرف جر أصلي، وذلك إنما يكون بعد الأفعال المتعدية بالحرف، والتي تصنف من الأفعال اللازمة عند بعضهم ومن المتعدية عند آخرين، فقد حد بعض النحاة المحدثين المفعول

^١ - انظر: النحو الجديد، ص ١٥١.

^٢ - نفسه، ص ٢٥٣ - ٢٥٦.

به بأنه: " اسم منصوب يدل على من وقع عليه فعل الفاعل ولا يكون إلا مع الفعل المتعدي "¹، وهذا الكلام صحيح على ظاهره، فالنصب هو حكم المفعول به، ولا يكون هذا المفعول إلا مع الفعل المتعدي، ولكن المتعدي بالحرف هو عند هؤلاء من باب المتعدي لا اللازم²، ولذلك اضطر هؤلاء إلى جعل الاسم المجرور بالحرف في مثل قولنا: ذهب علي إلى المدرسة مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على أنه مفعول به، إلا أنه مفعول به غير صريح³، وربما قالوا إن المفعول به في هذه الجملة هو شبه جملة منصوب محلاً دون اللجوء إلى تقسيم المفعول إلى صريح وغير صريح⁴، وقد سبق الحديث عن حد المفعول به وتفسير عبارة (وقوع الفعل)، فلا حاجة إلى إعادته هاهنا، ولكن ما تجدر الإشارة إليه فقط في هذا المقام هو أن إعراب الاسم المجرور أنه مجرور لفظاً فقط ومنصوب محلاً ينبني عليه أمران: الأول هو إلغاء العمل الحقيقي لحرف الجر الأصلي، وهو الجر في اللفظ والمحل، فطالما أن حرف الجر أصلي هنا، ولم يقل أحد بزيادته في هذا السياق، فلا يجوز إذن حرمانه من الاسم المجرور، والأمر الثاني هو أن جعل الاسم المجرور بحرف جر أصلي مجروراً لفظاً منصوباً محلاً يعطي الاسم الواحد في الجملة الواحدة رتبتين إعرابيتين مختلفتين من حيث الحكم والمعنى، والقول بتصنيف المتعدي بالحرف من باب المتعدي يعطي السياق وحده الحق في الحكم على الفعل من حيث التعدي واللزوم، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى جعل الفعل لازماً في جملة ومتعدياً في أخرى، فإذا قلت: ذهب علي، فالفعل لازم، وإذا قلت: ذهب علي إلى المدرسة، فالفعل متعد، وبذلك نعطي حكّمين مختلفين للفعل الواحد، وهذا يؤدي إلى ضياع الأصول، ومن ثم فساد الأحكام النحوية ليصبح المفعول به مجروراً بدلاً من أن يكون منصوباً، ولا نستطيع أن نقول بجره في اللفظ فقط، لأن حرف الجر الذي قبله أصلي، وهو يجر الاسم لفظاً ومحلاً كما قلنا، فانساق الحكم الذي قرره هؤلاء المجددون ليتجاوز المفعول به إلى المفعول لأجله أيضاً فحدوه أيضاً بالقول: " مصدر يذكر لبيان سبب وقوع الفعل في الجملة الفعلية، ويأتي المفعول لأجله إما منصوباً وإما شبه جملة منصوباً محلاً ومجروراً بلام التعليل خاصة، ولا يأتي جملة قط "⁵.

¹- النحو العصري، ص ١١٩.

²- نفسه، ص ٤٥. سلم اللسان، ص ٢٠.

³- انظر: سلم اللسان، ص ٢٦٣.

⁴- انظر: النحو العصري، ص ١٢٠.

⁵- نفسه، ص ١٢٥.

والحقيقة أننا إذا غضضنا الطرف عن فساد الحكم عموماً فإننا سنجد عدم دقة في استخدام المصطلحات، إذ يقول بمجيء المفعول لأجله شبه جملة منصوباً محلاً ومجروراً بلام التعليل خاصة، وكان يجب أن يقول شبه جملة منصوبة لا منصوباً، ولكن الباحث على ما يبدو لا يقصد أن شبه الجملة هي المفعول لأجله، بل الاسم المجرور فقط، إذ إن الاسم هو الذي يجر بلام التعليل، وليست شبه الجملة هي التي تجر بها، بل يكون الاسم المجرور بها معها شبه جملة، أما إذا عدنا لننظر في الحد، فإننا سنرى أن الباحث يضرب لنا مثلاً للمفعول لأجله المجرور بالقول: تقام المعارض لتشجيع الصناعة، والمفعول لأجله هنا هو (تشجيع)، أما إعرابه فهو أنه مجرور بالكسرة منصوب محلاً، ليكسر عدم الدقة في استخدام المصطلحات مرة أخرى، ويمكن القول بفساد هذا الرأي كما قيل سابقاً من أن حرف الجر هنا أصلي، ولا يجوز أن يحتل المجرور رتبتين إعرابيتين، إضافة إلى أن الحد السابق للمفعول لأجله بجملة فاسد، إذ إن قولنا: ذهب زيد لقتال العدو، فإن (قتال) مصدر، ذكر لبيان سبب وقوع الفعل وهو الذهاب في الجملة الفعلية، وجاء مجروراً بلام دالة على التعليل، فكلمة (قتال) وفق الحد السابق مفعول لأجله، مع أنها ليست كذلك، لأنها ليست مصدراً قلبياً، وجرها هنا واجب في حين أن الجر في الأمثلة السابقة التي ذكرها الباحث جائز، ولكن المجرور يبقى مجروراً، ولا يعرب في هذه الحالة مفعولاً لأجله.

٥ - الاشتغال:

مصطلح الاشتغال من المصطلحات التي دعا بعض دعاة التجديد إلى الاستغناء عنها وإلغاء بابها، لأن فيها من التكلف شيئاً كبيراً، كما يزعمون، ولكن هؤلاء بعد اتفاقهم على إلغاء هذا الباب اختلفوا في توجيهه اختلافهم في كثير من المسائل التي خالفوا فيها القدماء، فقد دعا الدكتور مهدي المخزومي إلى إلغاء باب الاشتغال وإلغاء أحكامه التي أوجبها النحاة للاسم المشتغل عنه من وجوب نصب أو جوازه أو وجوب رفع أو جوازه، فهذه التقسيمات بحسب زعمه تقسيمات عقلية، والدكتور المخزومي كما بينا مراراً يرفض التقسيمات العقلية بحجة أن كل شيء عقلي إنما هو من آثار الفلسفة والمنطق، ليصف هذه الأقسام للاسم المشتغل عنه وأحكامها بأنها "عقلية لا أثر فيها لفقه لغوي أو مراقبة للاستعمالات اللغوية التي تفرضها ظروف لغوية خاصة"^٢، وهذا التقسيم عقلي لأنه - كما يرى الدكتور المخزومي - قائم على

^١ - انظر: النحو العصري، ص ١٢٥.

^٢ - في النحو العربي، ص ١٧٢.

استيفاء الوجوه المحتملة عقلاً^١، والحقيقة أن هذا الكلام غير مثبت ولا يشكل حكماً قاطعاً في هذا المقام، إذ إن الأقسام التي أوردتها عن النحاة القديما في أن الاسم المشتغل عنه إما أن يكون واجب النصب وإما واجب الرفع وإما مرجح نصبه على رفعه أو العكس، وما يستوي فيه الرفع والنصب، لا يمكن أن يحكم عليها بأنها استيفاء للأقسام المحتملة عقلياً، بل يمكن لقائل أن يقول بأنها أقسام مستوفية لطرق مجيء الاسم المشتغل عنه في الجملة كما سمع عن العرب الفصحاء، أي هو تقسيم قائم على المراقبة اللغوية وليس مبنياً على أحكام عقلية، ولكن فيما يبدو أن رفض التقدير والتأويل هو الذي دفع الدكتور المخزومي إلى إلغاء أسلوب الاشتغال، محتجاً بأن الكوفيين كانوا يجوزون أن ينصب الفعل الاسم الظاهر وضميره^٢، ولكن هذا لا يعني أن الدكتور المخزومي يعتنق فكرتهم، بل إنه يذهب إلى أن الاسم المشتغل عنه إن كان منصوباً فهو مفعول به مقدم للفعل الظاهر، أما هذا الضمير المشتغل به فما هو إلا كناية عن المفعول به وإشارة إليه^٣.

وإلى مثل ذلك ذهب صاحب إحياء النحو، ففكرة العامل التي ينبني عليها أسلوب الاشتغال مرفوضة برمتها، والاسم المشتغل عنه مفعول به مقدم للفعل المذكور، ولا تقدير في الكلام، إذ يقول: "تقول: زيدا رأيت، وقد تقدم الاسم عن موضعه وخولف به ترتيبه لغرض أو لمعنى قصد إليه المتكلم من معاني التقديم"^٤، وهو على هذا المعنى يساوي بين المفعول به المقدم على الفعل وفاعله، والاسم المشتغل عنه، فكلا الاسمين عنده مفعول به مقدم، إذ تقول: "زيداً رأيت، ولك أن تقول: زيدا رأيت، يذكر الضمير زيادة في البيان"^٥، فإذا كان الدكتور المخزومي بين موقفه من الضمير المشتغل به، فهو إشارة أو كناية عن المفعول به، و"ليكسبه شيئاً من التحضيض"^٦، فإن الأستاذ مصطفى لا يوضح لنا موقفه منه، بل هو ضمير يذكر زيادة في البيان، فاختلوا أيضاً في فائدة هذا الضمير بين تحضيض وبيان لا نستطيع- كما أرى- أن ندرك أيّاً منهما بواسطة هذا الضمير، وأياً يكن مقصد الأستاذ مصطفى فلا بد لهذا الضمير من محل إعرابي لأنه اسم، فلا يجوز أن يكون مجرد إشارة أو كناية كما ذكر الدكتور

^١ - انظر: في النحو العربي، ص ١٧٣.

^٢ - نفسه، ص ١٧٣.

^٣ - نفسه، ص ١٧٥.

^٤ - إحياء النحو، ص ١٥٣-١٥٤.

^٥ - نفسه، ص ١٥٤.

^٦ - في النحو العربي، ص ١٧٢.

المخزومي لأنه يحرمه من الرتبة التي يجب أن يشغلها الاسم في الجملة، فإذا أخرج الضمير من الاسمية في هذا المقام فقد جعل موقع الضمير متأرجحاً، ليضيع بذلك الحد وتتماهى الأصول، وخلاصة الرأيين السابقين هو إلحاق باب الاشتغال بباب المفعول به بجعل الاسم المشتغل عنه مفعولاً به مقدماً.

إلا أن هناك رأياً آخر يقوم على إلحاق أسلوب الاشتغال بباب المبتدأ، وهذا يتماشى مع النظرية القائلة بجواز نصب المبتدأ والخبر كجواز رفعهما، فيقول الأستاذ الصعيدي منكرًا باب الاشتغال: "والحقيقة أن المعنى واحد في باب الاشتغال عند رفع الاسم قبل العامل وعند نصبه، ولهذا جاز التقديران فيه على السواء إذا لم يكن هناك ما يوجب أحدهما أو يرجحه، ولا شك أن المتكلم عند الرفع يقصد الحكم على الاسم السابق بالجملة بعده، فكذلك يكون قصده عند النصب، ويكون الاسم المنصوب مبتدأ محكوماً عليه كما يكون مبتدأ محكوماً عليه عند رفعه، ولا داعي إلى تكلف ما لا يقصده المتكلم من تقدير ذلك العامل، ولا شك أنه لا يمنع من جعل ذلك الاسم المنصوب مبتدأ إلا التزامهم في المبتدأ أن يكون اسماً مرفوعاً مجرداً عن العوامل اللفظية، وهذا غير مسلم لهم كما سبق، لأن المبتدأ قد يكون اسماً منصوباً بعد إن وأخواتها، فليكن اسماً منصوباً في هذا الباب أيضاً، وليلحق هذا الباب بباب المبتدأ، وبهذا لا نحتاج إلى ما يسمى باب الاشتغال، ويكون ذكره في النحو مما جاء فيه من التكلف والفضول".¹

فالأستاذ الصعيدي يساوي إذاً بين (زيد رأيت) و(زيداً رأيت)، فزيد في الحالتين عنده مبتدأ محكوم عليه بالجملة بعده، فهو مرة أخرى لا يراعي الناحية الدلالية لحركات الإعراب، ويساوي بين الحركات الثلاث من حيث الدلالة، فلم تعد الضمة علماً للإسناد، بل قد يأتي المسند إليه وفق رأيه منصوباً أو مجروراً، كالمبتدأ الواجب الجر إذا وقع بعد (رب)²، وحقته في ذلك أن المبتدأ قد جاء منصوباً بعد إن وأخواتها، وكذلك جاء الخبر بعد كان وأخواتها، وكنا ذكرنا سابقاً فساد هذا الرأي، فلا يصح له إذن الاتكاء عليه هنا وفق رأينا، وبحسب رأيه، تكون جملة (زيداً رأيت) جملة اسمية، فإذا جاءت بعد ما يختص بالدخول على الأفعال كإذا الشرطية فإن ذلك لا يشكل مطعناً في رؤيته كما يرى، فيجوز دخول هذه الأدوات على الجمل الاسمية³، وبذلك تكون هذه الرؤية ليست خاصة بأسلوب الاشتغال وحده، بل مؤدية إلى تغيير كثير من

¹ - النحو الجديد، ص ١٩٢.

² - نفسه، ص ١٩٤.

³ - نفسه، ص ١٩٢ - ١٩٣.

الأحكام والأصول النحوية القديمة، ليكون أخيراً الاسم المشتغل عنه قسماً من أقسام المبتدأ، وهو الذي يسميه المبتدأ الذي يرفع وينصب^١، متكئاً في كل ذلك على حالة واحدة من الحالات التي عدها النحاة القدماء والتي ذكرها الدكتور المخزومي للاسم المشتغل عنه، وهي جواز الرفع والنصب، ليأخذ هذه الحالة ذريعة أخرى للقول بالمبتدأ المنصوب، فقسمه أقساماً أربعة: مبتدأ واجب الرفع، ومنه ما يقع بعد كان وأخواتها وبعد إذا الفجائية، ومبتدأ واجب النصب، وهو ما يقع بعد إن وأخواتها وأدوات الشرط ونحوها، ومبتدأ جائز الرفع والنصب، وهو الواقع في أسلوب الاشتغال، ومبتدأ واجب الجر، ومنه الواقع بعد رب^٢، ولكن الأستاذ الصعيدي لم يفسر لنا سبب الحكم على هذه الأقسام للمبتدأ، فهو لا يقر للنحاة بوجوب دخول إذا الشرطية مثلاً على الجملة الاسمية، ولكنه يقرر أن الاسم الذي يأتي بعدها واجب النصب دون أن يكلف نفسه عناء تفسير وجوب النصب هنا وجوازه في مواقع أخرى، مما أكسب رؤيته ضعفاً كبيراً جعلها تدرج في إطار الرؤى المتناقضة التي لا تثبت أمام الاختبار العملي.

٦ - التنازع:

التنازع من المصطلحات المتنازع عليها بين النحاة المحدثين، ومع أن الدكتور المخزومي قرر في بداية معالجته لقوانين النحو العربي سعياً منه إلى تبسيط درسه أن هذا التبسيط أو التيسير ليس اختصاراً^٣، إلا أن هذا لم يؤد به إلى تطبيق هذا المنهج في التيسير، فقد ألغى باب نائب الفاعل كما ذكرنا وألحقه باب الفاعل، وألغى أسلوب الاشتغال وألحقه باب المفعول، أما التنازع فهو شائبة من الشوائب التي علقنا بالنحو وناء بثقلها الدارسون لأنها من آثار الفلسفة والمنطق، وإذن، " ليس هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل، وليس صحيحاً أن المسند إليه أو الفاعل لأحدهما لا لكليهما، كيف ذاك والفاعلان كلاهما له ومن فعله، فقولنا: دخل وجلس خالد، جملة فعلية فيها فعلان وفاعل واحد، وكان هذا الفاعل قد أحدث الفعلين جميعاً "^٤.

أما رأي الدكتور المخزومي في إنكار التنازع فهو قائم على عدة أصول: الأول إلغاء العامل، " وإذا لم يكن الفعل عاملاً بطل كل ما ينبني على هذا من أحكام، ثم بطل هذا الباب وغيره مما كان مبنياً على مثل هذا الأساس "^٥، والثاني جواز تعدد المسند، كما في حال تعدد

^١ - انظر: النحو الجديد، ص ٢٥٢.

^٢ - نفسه، ص ١٩٤، و ص ٢٥١ - ٢٥٢.

^٣ - انظر: في النحو العربي، ص ١٥.

^٤ - نفسه، ص ١٦٣.

^٥ - نفسه، ص ١٦٣.

الخبر والمسند إليه واحد، وقياساً على ذلك أجاز الدكتور المخزومي تعدد المسند إليه (الفاعل) والمسند (الفعل) واحد^١.

أما إلغاء العامل، فالواضح أن الدكتور المخزومي مع دعواه هذه لم يستطع إلغاؤه، فهو يقر أن الفاعل فاعل للفعليين وإن لم يقل معمول للفعليين، أما مقارنة تعدد الفاعل بتعدد الخبر ففيه نظر، ذلك لأن الاسم غير مساو للفعل فلا تجوز المقارنة بينهما حتى وإن كانا مسنداً في الجملة، فما يتضمنه الفعل من الزمان يقتضي عدم القيام بفعليين مختلفين من فاعل واحد في وقت واحد، وليس هذا من آثار نظرية العامل أو من آثار المنطق، بل من أثر تعلق اللغة بالفكر، ولعله من المفيد هنا أن نستحضر ما قاله الدكتور السامرائي عن علاقة اللغة بالفكر في دعوة منه إلى تجديد النحو بعد رفضه طريقة القدماء في معالجة أفعال المدح والذم وأسلوب التعجب من حيث الإعراب، وإن كنا نخالفه في هذه النقطة التي يبدو أنه ليس متيقناً منها تمام اليقين، فإننا نوافقه بعد في قوله: "ومن المفيد أيضاً أن نكتب نحونا الجديد على شيء من هذا الفهم فنجنب الناشئين في عصرنا الذهاب في تلك الأوهام التي تبعد اللغة عن كونها حياة يحياها المعربون، ومن هنا يكون من مفاهيمنا أن اللغة ليست وسيلة يعبر بها عن الفكر، بل اللغة هي الفكر في حركاته وسكناته، وهي الفكر مكتوباً أو منطوقاً به"^٢، فالجملة هي التعبير اللغوي عما يجول في الفكر، وطالما أنها كذلك ولها ما ذكره الدكتور المخزومي نفسه من أهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم^٣، فلا بد إذن من مطابقتها الواقع، وصحيح أن الفاعل قام بالفعليين، ولكن في وقتين منفصلين، فراعى النحاة القدماء جانب الزمان في الفعل، في حين رفض الدكتور المخزومي هذه المراعاة، لأنه يرى أن النحاة في ذلك يراعون زماناً فلسفياً لا نحوياً^٤، وفي الحقيقة فإننا لا نستطيع التسليم بسهولة بالفصل بين الزمانين الفلسفي والنحوي الفصل التام الذي دعا إليه الدكتور المخزومي، لأن اللغة صورة العقل المكتوبة أو المنطوقة، وطالما هي كذلك فلا بد من مراعاة الجانب العقلي الذي يسميه الدكتور المخزومي منطقياً أو فلسفياً، لتحقيق الغاية من الجملة في التفاهم والتواصل، فإذا أهملنا الفاصل الزمني بين قيام الفاعل بفعليين، فكيف نستطيع أن نفهم المثال الذي ذكره الدكتور المخزومي نفسه مبدئياً إعجابه بمعالجة الفراء له، وهو قولنا: ضرب

^١ - انظر: في النحو العربي، ص ١٦١ - ١٦٢.

^٢ - الفعل زمانه وأبنيته، ص ٨٠.

^٣ - انظر: في النحو العربي، ص ٣٣.

^٤ - نفسه، ص ١٥٤.

وأكرم زيد عمراً^١، فصحيح أن زيدا هو الضارب وهو المكرم، لكن كونه كذلك لا يعني جعله فاعلاً لكلا الفعلين معاً في الجملة، لأن الفاصل الزمني بين الضرب والإكرام سيفرض وجود فاعلين مختلفين في الزمان متحدين في الفاعلية.

وعلى أية حال، فإن الدكتور المخزومي يرفض هذا النوع من التنازع- أي الذي يكون فيه اقتضاء الفعلين واحداً- كما يرفض النوع الآخر الذي يكون فيه اقتضاء الفعلين مختلفاً، " كأن يقتضي الأول فاعلاً والثاني مفعولاً مثلاً، وهذا في أكبر الظن هو الأساس الذي عقد عليه باب التنازع "٢، أما سبب رفضه للنوع الثاني فهو قلة الشواهد من جهة، وكون هذه الشواهد خاصة بالشعر من جهة ثانية، وطالما هي كذلك، ولم تؤيد بشواهد نثرية صحيحة ليست من كلام السحرة^٣، فلا يصح أن يعقد لها باب نحوي، ولذلك فهو يلغي باب التنازع، ويرد الشواهد الشعرية محتجاً بقول سيبويه " يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام "٤، إلا أن الدكتور المخزومي ذكر كلام سيبويه مجتزأ، ذلك أن سيبويه ذكر هذه العبارة في باب ما يحتمل الشعر فقال: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً "٥، فلم يذكر سيبويه ما كان الدكتور المخزومي بصدده، بل حدد سيبويه الوجهة التي يتحدث فيها، ولا يجوز لنا تعميم كلامه كما أراد الدكتور المخزومي.

٧- المعرفة بالنداء:

ذكر سيبويه أن المعارف خمسة أشياء: الأعلام، والمضاف إلى المعرفة، والمعرف بالألف واللام، والأسماء المبهمة، والضمائر^٦، ولم يذكر من بينها المعرفة بالنداء، إلا أن سيبويه مع ذلك ذكر أن " كل اسم في النداء مرفوع معرفة... وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف اللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة... وصار معرفة بغير

^١ - انظر: في النحو العربي، ص ١٦٤.

^٢ - نفسه، ص ١٦٤.

^٣ - يعرض الدكتور المخزومي للأمثلة النثرية التي ذكرها النحاة كقول ابن مالك: " نحو أظن ويظناني أبا زيدا وعمراً أخوين في الرخا " (شرح ابن عقيل، ٥٥٥/١)، ليقول: " إن هذه الأمثلة ليست من العربية في شيء، بل هي بالهذر وكلام السحرة أشبه "، انظر: في النحو العربي، ص ١٦٦.

^٤ - في النحو العربي، ص ١٦٦، وهذا الكلام لسيبويه في الكتاب، ٢٧/١.

^٥ - الكتاب، ٢٧/١.

^٦ - نفسه، ٥/٢.

ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام^١، وكلام سيبويه هذا يحتمل أمرين: الأول أن يكون مصطلح التعريف عنده من المصطلحات غير المستقرة، ولذلك كان حد التعريف غير مستقر، فأطلق على هذا المعين بالنداء اسم المعرفة، والثاني أن يكون سيبويه إنما أراد بالمعرفة لما حدد أقسامها الخمسة ما كان معرفة بذاته، ولذلك خرج منه المنادى المبني على الضم لأنه إنما عين في سياق النداء، فاكتمل تعريفاً في السياق الذي هو فيه وليس بذاته.

وكذلك جعل المبرد أقسام المعرفة خمسة لم يذكر من بينها المعرف بالنداء^٢، وسار معظم النحاة فيما بعد على هذه القسمة^٣، ومن المتأخرين من أضاف إلى الأقسام السابقة المعرف بالنداء، فأفرده في قسم مستقل كما فعل ابن مالك^٤، ومنهم من جعله مع المعرف بالألف واللام وسماه ذا الأداة ومنهم ابن هشام في أحد قوليه^٥، ليعود فيخرجه من أقسام المعرفة في موضع آخر^٦، والواضح من كلام سيبويه أن منزلة المنادى المعرفة هي منزلة اسم الإشارة، وهو ما ذهب إليه بعض المحدثين^٧، مع أن ابن الأنباري يعلل سبب بنائه بأنه أشبه كاف الخطاب^٨، فكان ينبغي إذن أن تكون منزلته منزلة الضمير لا منزلة اسم الإشارة، وقد ذكر الفاكهي أن أقسام المعرفة ستة لم يذكر منها المعرف بالنداء، وأن الذي زاد هذا القسم هو ابن مالك، وهو ما لم يذكره المتقدمون، وعلل ذلك برجوعه إلى المعرف بأل التي حذفت فناب عنها حرف النداء، أو بما ذكره الرضي من أنه فرع المضمر، لأن تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب^٩، وقال الرضي: "ومن لم يعده من النحويين في المعارف، فلكونه فرع المضمرات لأن تعرفه لوقوعه

^١ - الكتاب، ١٩٧/٢.

^٢ - انظر: المقتضب، ٢٧٦/٤ - ٢٨٠.

^٣ - انظر: الجمل للزجاجي، ص ١٧٨. اللع، ص ١٨٦ - ١٨٧. الجمل للرجاني، ص ٩٦ - ٩٧. أسرار العربية، ص ٣٠٢. المفصل، ص ٢٣٧.

^٤ - انظر: شرح التسهيل، ١/ ١٢٥.

^٥ - انظر: الجامع الصغير، ص ٦.

^٦ - انظر: شرح شذور الذهب، ص ١٣٢ وما بعدها.

^٧ - انظر: النحو الوافي، ١/ ٣٩٩.

^٨ - انظر: أسرار العربية، ص ٢٠٧. وحديث الأنباري هنا عن المفرد العلم كما يبدو من تمثاله، إلا أن حديثه فيما بعد يدخل النكرة المقصودة في الحديث عن المنادى المعرفة إذ يقول: "لو سلمنا أن المضاف والنكرة وقعا موقع أسماء الخطاب إلا أنه لم يلزم بناؤهما لأنه عرض فيهما ما منع من البناء، أما المضاف فوجود المضاف إليه... وأما النكرة فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدتها، وكانت النكرة التي يقصد قصدتها أولى بالتغيير لأنها هي المخرجة عن بابها فكانت أولى بالتغيير". انظر: ص ٢١٠.

^٩ - انظر: شرح الحدود النحوية، ص ١٠٥ - ١٠٦.

موقع كاف الخطاب "١، أما سبب تعريفه فلأنك أشرت إليه وقصدت قصده كما قال سيبويه، وربما كان هذا الكلام إشارة واضحة إلى أن المعرف بالنداء ليس معرفة حقيقية، إنما هو معين أو مخصص بالإشارة بحرف النداء والتوجه، فالتعريف الحاصل في المنادى تعريف عرضي يزول بزوال حرف النداء، أي بمجرد خروج الكلمة من السياق، في حين أن الأمر مختلف في أقسام المعرفة الأخرى، لأننا إذا قنعنا بالإشارة والمواجهة لجعل الكلمة معرفة فإننا نستطيع أن نقول في جملة: هذه كأس، إن كلمة (كأس) معرفة، لأننا أشرنا إليها، واسم الإشارة (هذه) إنما هو للإشارة إلى القريب، أي تحققت الإشارة والمواجهة وتعينت الكأس تمام التعيين، ولكن مع ذلك لم يقل أحد من النحاة بأنها معرفة، ومن الباحثين من لمح هذه المسائل في المعرف بالنداء، كما لمح هذه الإشارات التي أشرنا إليها ففنع بها وقاده ذلك إلى إلغاء مصطلح المعرف بالنداء في رأي أراه مقبولاً، يقول الأستاذ يوسف الصيدوي: "والحق أن النداء من حيث هو نداء لا يعرف المقصود به، أي لا يعرف مناداه المقصود بالنداء، ولو كان يعرفه لكان كل من تتوجه إليه بنداء معرفة، والأمر ليس كذلك... فما هو نكرة قبل النداء يظل نكرة بعده، ولا ينقصه النداء من التذكير شيئاً ولا يدينه من التعريف شيئاً... قالوا: (نحو: يا زيدُ ويا رجلُ) فـ (رجل) نكرة في الأصل، وإنما صار معرفة بالنداء، وذلك أنك لما قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره.... فانظر الآن إلى ما انطوت عليه هذه العبارة من مسائل: وأولها أن المنادي هو الذي يجعل المنادى معرفة أو نكرة، والمعهود أن المعرفة معرفة والنكرة نكرة من أنفسهما بأنفسهما، والمنادي هنا إن شاء نادى المنكر فصيره معرفة، أو شاء لم يناده فتركه على حاله من التذكير، وهذا مذهب في الكلام عجيب.

وأما استعمالهم كلمة الخطاب فغير دقيق، إذ لا محل كلمة النداء بوجه.

وأما قولهم دون غيره فإسهاب تغني عنه كلمة اختصاص.

وأما عبارة قصدت قصده وأقبلت عليه، فعبارة هي باستعمال المتأديين والأدباء أليق.

وقد يسأل سائل فيقول: ولم هذا العناء... والجواب أنهم لما رأوا العربي يضم آخر المنادى إذا كان علماً والعلم معرفة، ورأوه مع ذلك يقول: يا رجلُ ويا مسافراً ويا امرأة... فيضم آخر هذه المناديات مع أنها نكرات لم يجدوا مسوغاً لضمها إلا أن يجعلوا النداء سبباً لتعريفها ومن هنا أنهم اعتدوا بالنكرة المقصودة معرفة، كما أن العلم المفرد معرفة...^٢.

^١ - شرح الرضي على الكافية، ١٣١/٢.

^٢ - الكفاف، ١٠٠١/٢ - ١٠٠٣.

والحق أن رفض أستاذنا لفكرة التعريف بالنداء الرافض المطلق قاده إلى شيء من التناقض، فكون النداء لا ينقص المنادى من التكرير شيئاً ولا يدينه من التعريف شيئاً أمر فيه نظر، ذلك أن التوجه والإقبال بالنداء على المنادى عينه بذاته، فلم يعد شائعاً بين أفراد أمته، فدنا إذن من التعريف بالتعيين وهو ما أشار إليه بقوله: تغني عنه كلمة اختصاص، ولا نستطيع أن نجعل المختص بشيء مساوياً للشائع بين أفراد أمته، كما أن تعليله لسبب جعل المنادى معرفة بأنه لتعليل بنائه على الضم هو أمر آخر فيه نظر أيضاً، فالمتقدمون من النحاة أشاروا إلى تعيينه، وربما حصل لبس في استعمال مصطلح التعريف، فلما دنا من المعرفة ونأى عن التكرير وجب أن يخالف حكمه حكم النكرات، ولذلك فإننا نرى أن خلاصة القول تتجسد في أن المعرفة هي المعرفة بذاتها، أما النداء فإنه يدين النكرة من المعرفة لكنه لا يعرفها، بل يخصها، ليكون مصطلح النكرة المقصودة خير معبر عن درجة التخصيص التي نعنيها، وليكون حد المعرفة أنها كلمة تدل على معين بذاتها، مع اعتبار الاسم وأداة التعريف شيئاً واحداً، وكذلك الاسم الموصول وصلته، كما اعتبر النحاة أن المضاف والمضاف إليه كلمة واحدة.

٨- رؤية في التوابع:

حد الفاكهي التابع بأنه: "اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً وليس خبراً"^١، ووفق هذا الحد كانت أقسام التابع خمسة هي: النعت والتوكيد والبدل وعطف البيان وعطف النسق^٢، إلا أن الفاكهي يذكر لنا في شرح حده أنه قد اعترض على هذا الحد بأنه لا يشمل كل أقسام التابع المذكورة، فهو حد غير جامع، أما ما خرج من الحد فهو "التأكيد اللفظي في مثل: نعم نعم، وجاء زيد جاء زيد، وعطف النسق في مثل: جاء زيد وذهب بكر، والبدل في مثل: ﴿واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون، أمدكم بأنعام وبنيين﴾. الآية، فإن كلاً من هذه الصور لا يصدق عليه الحد، ضرورة أنه ليس مشاركاً في إعرابه، إذ لا إعراب له لفظاً ولا محلاً، مع أن هذه الصور من أقسام التابع"^٣، وخلاصة هذه الاعتراضات تتجلى إذن في التوكيد اللفظي في الحروف والجمل، وعطف النسق في الجمل، والبدل في الجمل، أما فيما عدا ذلك فهي داخلية تحت الحد، ومع ذلك فقد ذكر الفاكهي أن هذه الصور وإن لم تكن داخلية في الحد فهي منه، بمعنى أنه وإن صح الاعتراض فإن العلة في الحد المصنوع مع بقاء تلك الصور من التوابع.

^١ - شرح الحدود النحوية، ص ١٧٥.

^٢ - انظر: شرح شذور الذهب، ص ٤٢٨. شرح الحدود النحوية، ص ١٧٧.

^٣ - شرح الحدود النحوية، ص ١٧٦.

إلا أن بعض النحاة المحدثين كانت لهم رؤية أخرى في هذه التوابع وفي عدتها، فرأى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن هذه التوابع إنما هي قسمان لا ثالث لهما: " الأول تكون فيه الكلمة الثانية من الأولى بمنزلة المكمل للمعنى المتم له، حتى لا يفهم المعنى إلا بهما معاً، وحتى يكونا في الدلالة على ما يراد بمتابئة (عبد الله) في الدلالة على مسماه... القسم الثاني من التوابع لا تكون الكلمة الثانية فيه من الأولى بمنزلة المكمل حتى لا يفهم المعنى المقصود إلا بهما معاً، بل يكون الأول دالاً على معناه مستقلاً بإفهامه والثاني دالاً على معنى الأول مع حظ من البيان والإيضاح يجيء من قرن الكلمتين إحداهما إلى الأخرى... هذا النوع الثاني يشمل الأقسام التي سماها النحاة بدلاً وتوكيداً وعطف بيان ^١، ويشمل القسم الأول من التوابع عند الأستاذ مصطفى نوعاً واحداً فقط وهو النعت، وبذلك تكون عدة التوابع عنده بإفراد الأنواع التي تتطوي تحت القسم الواحد أربعة هي النعت والتوكيد والبدل وعطف البيان، أما عطف النسق فهو عنده ليس من التوابع، والمعطوف لم يتبع المعطوف عليه، فإذا قلت: جاء زيد وعمرو، فالاسمان متحدان عنهما ولذلك رفعاً^٢، أي إن كلا الاسمين مسند إليه الفعل، وإذا كان القسم الثاني عند الأستاذ مصطفى يشمل البدل والتوكيد وعطف البيان، فهذا لا يعني أنها أقسام ثلاثة ضمن القسم الثاني، ذلك أنه يساوي بين هذه الأقسام الثلاثة، فيرى أن لا فرق بين البدل وعطف البيان، كما أنه لا فرق بين التوكيد والبدل، يقول: " أما ما بين عطف البيان والبدل من الفوارق فإننا نعفيك ونعفي أنفسنا أن نفصل بيانها... وليس بوجيه أن يفرق بين التوكيد والبدل، فإنه أسلوب واحد أن تقول: جاء القوم بعضهم، أو جاء القوم كلهم، والأول عندهم بدل والثاني توكيد، وكل ما يمكن أن يبرر به عد التأكيد تابعاً خاصاً وأن يفرد باب لدرسه هو أنه نوع من البدل جاء بكلمات خاصة لزم أن تعدد وتحدد فكان تفصيلاً لأنواع البدل وتفسيراً لجزء منه، لا تمييزاً لتابع جديد له أحكام خاصة ^٣، لتكون أخيراً عدة التوابع عند الأستاذ مصطفى اثنتان فقط هما: النعت والبدل^٤.

أما النعت، فلا خلاف فيه بين الأستاذ مصطفى والقدماء في أنه تابع إلا في نوع منه، وهو النعت السببي، كقولنا: هذا رجل كريم أبوه، فيرى الأستاذ مصطفى أن الإتيان هنا إنما هو إتيان مجاورة لا إتيان النعت، قياساً على تخريج ابن جني لقول العرب: هذا جحر ضب خرب،

^١ - إحياء النحو، ص ١١٨ - ١٢١.

^٢ - نفسه، ص ١١٥ وما بعدها.

^٣ - نفسه، ص ١٢٣ - ١٢٤.

^٤ - نفسه، ص ١٢٦.

فرأى أن يساق هذا التخريج على كل ما يسمى بالنعت السببي^١، وهذا الكلام مردود من عدة مواضع، منها أن ابن جني لم يرد القول بأن كل نعت سببي جر على المجاورة، بل الأمر على خلاف ذلك، ولكي تتضح الصورة نورد قول ابن جني كاملاً، يقول: "وتلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضب خرب جحره، فيجرى (خرب) وصفاً على ضب، وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فتجري قائماً وصفاً على رجل وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك، حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت، استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفاً على (ضب) وإن كان الخراب للجحر لا للضب، على تقدير حذف المضاف على ما أرينا^٢، فابن جني في حقيقة الأمر لا يلغي باب النعت السببي بدليل أنه جاء بشاهد له للتدليل على أن إجماع النحاة على جر (خرب) للمجاورة غلط، بل هو من قبيل النعت السببي، وعلى هذا فإن ابن جني لا يحمل النعت السببي على الإتيان للمجاورة، بل يحمل الإتيان بالمجاورة في هذا المثال على النعت السببي، وقد ذكر ابن هشام أن ابن جني والسيرافي أنكرا الخفض على الجوار كلياً^٣، وفي هذا تأييد لما ذهبنا إليه من عدم دقة الأستاذ مصطفى في فهم كلام ابن جني، ليكون بالتالي إنكاره للنعت السببي بناء على فهمه لمثال ابن جني مردوداً عليه.

ومن الباحثين من رد كلام الأستاذ مصطفى مستعيناً بالحال السببية، ومؤكداً هذا الفهم لقول ابن جني، فقال: "ورد عليه بأن العرب تقول: جاء معاوية سائرة خدمه بين يديه، فنصبوا سائرة على الحال، والحال وصف لصاحبها وهو معاوية ولكنها ليست من صفته، وإنما هي صفة خدمه، ولا سبيل إلى القول بالمجاورة هنا، لأنه لا إتيان في الإعراب، بل السبيل أنه أجريت صفة ما هو من سببه مجرى صفته، فكما تجيء صفته حالاً منه، كذلك تجيء صفة ما هو من سببه حالاً منه فتنصب، وكما تجري عليه صفته في الإعراب، كذلك تجري عليه صفة ما كان من سببه في الإعراب كمجرى صفته، ولا يريد ابن جني أن يحمل كل نعت سببي على

^١ - انظر: إحياء النحو، ص ١٢٥ - ١٢٦. وانظر: الخصائص، ١/ ١٩١.

^٢ - الخصائص، ١/ ١٩٢، باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة.

^٣ - انظر: مغني اللبيب، ٢/ ٨٩٦ (القاعدة الثانية).

أنه أعرب بالمجاورة، وإنما يريد أن يحمل كل جر بالمجاورة على أنه ليس كذلك، بل هو جر على أنه نعت سببي^١، وفيما سبق مغنى فيما يخص هذه المسألة.

أما القول بالمشابهة بين البذل وعطف البيان، فهو كلام رده كثيرون، وما أراه عائداً إلا إلى عدم العناية بالحد العناية المطلوبة، فتداخلت الحدود حتى ألغوا باب عطف البيان وجعلوه من البذل^٢، ومن النحاة من جعل البابين في باب واحد هو باب البذل مع الحفاظ على مصطلح عطف البيان وذكر الفروق بين المصطلحين^٣، وقد ذكر الأستاذ عباس حسن أنه من الأفضل القول بالمشابهة الكاملة بين عطف البيان وبذل الكل من كل، ورأى أن التفريق بينهما إنما قائم على تخيلات وتقديرات لا داعي لها^٤، وكذلك أشار بعض النحاة إلى أن هذا المصطلح -أعني عطف البيان- لا وجود له، وإنما هو بدل كل من كل محتجاً بأن سيبويه لم يذكر شيئاً اسمه عطف بيان^٥، وكنا قد أشرنا مراراً إلى أن عدم ذكر سيبويه لمصطلح من المصطلحات لا يعتبر حجة في عدم وجوده، لأن المصطلحات لم تكن مستقرة في عصره، كما يبدو ذلك في الكتاب، وكنا قد أشرنا إلى ذلك في مقام سابق، والحقيقة أننا نرى أن عدم التفريق بين عطف البيان وبذل الكل من كل إنما هو إغفال للفرق المعنوي بين هذين المصطلحين، وأهم هذه الفروق هو أن عطف البيان تابع موضح أو مخصص، في حين أن البذل تابع مقصود بالحكم بلا واسطة^٦، بمعنى أن شرط التبيين أو التوضيح الموجود في حد عطف البيان غير موجود في حد البذل، فلكل مصطلح إذن وظيفته الخاصة، هذا إلى جانب أن بين عطف البيان والبذل عدد من الفوارق تكفلت بشرحها كتب النحو^٧، وهي فروق تتعلق بأحكام كل من المصطلحين، وقد اتهم الأستاذ مصطفى هذه الأحكام بأنها لفظية محضة ترجع في أساسها إلى نظرية العامل، ولا أثر لها في المعنى^٨، ولكن النحو كله صناعة لفظية كما نراه، لكنها ليست صناعة لفظية محضة، بل يراعى فيها جانب المعنى، فإذا أنكرنا عطف البيان فماذا نصنع بالأمثلة التي لا تنطبق عليها أحكام

^١ - النحو الجديد، ص ٧٢، والكلام للأستاذ محمد عرفة.

^٢ - انظر مثلاً: النحو الجديد، ص ٢٦٣. تحرير النحو العربي، ص ١٦٥. النحو العصري، ص ١٥٧. الكفاف، ١/٢٤٠.

^٣ - انظر: الواضح في النحو والصرف، ص ٣٨٩.

^٤ - انظر: النحو الوافي، ٣/٤٤٢.

^٥ - انظر: الكفاف، ٢/٨٤٥.

^٦ - انظر: شرح الحدود النحوية، ص ١٧٩، و ص ١٨٥.

^٧ - انظر: مغني اللبيب، ٢/٥٩٣. جامع الدروس العربية، ص ٥٧٤.

^٨ - انظر: إحياء النحو، ص ١٢٣.

البذل^١ ؟ لا شك في أن ذلك سيؤدي في حال إعرابها بدلاً إلى تغيير أحكام البذل الصناعية، لتبقى لنا الناحية المعنوية التي نعول عليها ويدعو المجددون إلى اعتبارها، وهي مستقاة من حد كل من المصطلحين، ليكون " الفرق بين البذل وعطف البيان أن البذل يكون هو المقصود بالحكم دون المبدل منه، وأما عطف البيان فليس هو المقصود، بل إن المقصود بالحكم هو المتبوع، وإنما جيء بالتابع (أي عطف البيان) توضيحاً له وكشفاً عن المراد منه "٢، والفرق المعنوي الذي نتحدث عنه جار بين مصطلح عطف البيان ومصطلح البذل ككل، أما بذر كل من كل، فأرى فيه فصل الإيضاح، ولكن ليس لك بعد ذلك أن تعرب كل عطف بيان بذر كل من كل، فمن الأمثلة التي أوردها الفاكهي لعطف البيان قوله: هذا خاتمٌ حديدٌ، فحديد عطف بيان خصص النكرة^٣، ولا يجوز هنا فيما أزعـم أن نعرب (حديد) بذر كل من كل لسببين: الأول أنه لا ينطبق على هذه الكلمة حد البذر، فليست مقصودة بالحكم، وإنما المقصود هو الخاتم، والثاني أنه لا ينطبق على هذه الكلمة حد بذر كل من كل، فلا تطابق بين الحديد والخاتم من حيث المعنى، وحتى وفق حد الفاكهي له وهو قوله: " ما كان مدلوله مدلول الأول بحسب الماصـدق ويسمى البذر المطابق "٤، فلا يجوز أن تكون (حديد) بذر كل من كل، لأن مدلولها ليس مدلول الخاتم، وليس قوله (بحسب الماصـدق) بمخرج له، ويعني بهذه العبارة أن يكونا متحدين ذاتاً لا مفهوماً، إذ لا اتحاد في الذات هنا كما هو موجود في قولنا: هذا زير أخى، فأخى هو زير ذاته، في حين أن الحديد ليس الخاتم ذاته إنما هو مادته، وخلاصة القول: إن ما بين البذر والتوكيد وعطف البيان من فوارق يمنع من جمعها تحت قسم واحد هو البذر، هذا إلى جانب أن ما ذكره الأستاذ مصطفى في القسم الثاني من التوابع لا يشمل كل أنواع البذر، بل يقتصر على بذر كل من كل، كما أن ما ذكره لا يشمل التوكيد، فليس التوكيد مما يؤتى به للدلالة على معنى الأول مع حظ من البيان والإيضاح، وليست هذه فائدتـه المعنوية، وإنما هي كما قررنا الناحية: تثبيت الشيء في ذهن السامع، وليس معنى كون التوكيد لرفع اللبس وإزالة الاتساع^٥ بمساو لغاية

^١ - كقولنا: يا زير الحارث، فلا يجوز أن يكون (الحارث) هنا بدلاً، لأنه ليس في نية إحلاله محل الأول على حد البذر، ولا يجوز أن يقال: يا الحارث، ونحو: هند قام عمرو أخوها، لأنه ليس في التقدير من جملة أخرى، ولا يجوز الاستغناء عن التابع، انظر: مغني اللبيب، ٢/ ٥٩٧.

جامع الدروس العربية، ص ٥٧٥.

^٢ - جامع الدروس العربية، ص ٥٧٥.

^٣ - انظر: شرح الحدود النحوية، ص ١٨٠.

^٤ - نفسه، ص ١٨٦.

^٥ - نفسه، ص ١٨٦.

^٦ - انظر: للمع، ص ١٦٩ - ١٧٠.

التبيين أو الإيضاح، فقولنا: جاء زيد جاء زيد، الجملة الثانية تأكيد للأولى، وكذلك جاء زيد نفسه، فالنفس تأكيد، وفي الحالتين لإزالة اللبس وتقوية المعنى وتثبيتته وليس لبيانه أو إيضاحه، ذلك أن معنى قولنا (جاء زيد) بيّن ولا حاجة لما يزيد المعنى بياناً، ولكن التوكيد جاء لإثبات نسبة حكم المجيء إلى زيد لا إلى غيره، وليس لتوضيح نسبة المجيء إلى زيد^١.

ومن الغريب حقاً أن تقوم مساواة بين قولنا: جاء القوم بعضهم، وقولنا: جاء القوم كلهم، ففي الأولى نفي حكم المجيء عن القوم وإثباته على البعض، في حين أن في الثانية إثبات فقط لنسبة حكم المجيء إلى القوم، ولا نفي هاهنا، والحقيقة أن الفارق المعنوي الكبير بين الجملتين أوضح من أن نكثر الكلام فيه، ليكون مجمل القول بأننا " مضطرون إلى تقسيم التوابع إلى أقسامها الخمسة لأمر أولها أن معانيها مختلفة متميزة والغرض منها مختلف، وثانيها أن أحكامها مختلفة فيلزم التمييز بينها ليميز بين أحكامها^٢، وثالثها أن التقسيم الذي ذكره (أي الأستاذ مصطفى) ليس حاصراً، لأنه لا يدخل فيه بدل البعض من الكل، ولا بدل الاشتمال، ولا بدل الغلط، إذ القسم الثاني في تقسيمه لا يشمل إلا بدل الكل من الكل حيث يفيد اجتماع التابع والمتبوع فيه الإيضاح، ولا كذلك غيره من أقسام البدل، ورابعها أنه ليس كون الاسم تابعاً منافياً لكونه شارك الأول في الحكم، لأن التابع هو ما يتبع ما قبله في الإعراب لفظاً أو تقديراً وبهذا يشمل عطف النسق^٣.

ويدخل الأستاذ مصطفى أخيراً الخبر في جملة التوابع، بل ويجعله أهمها، فالخبر إذا كان عين المبتدأ رفع، وإذا لم يكن وصفاً له نصب، وهو ما سماه الكوفيون بالنصب على الخلاف، كقولنا: زيد أمامك، ونصبه في باب كان هو لأن المتحدث به أو الخبر في قولنا: كان زيد قائماً، ليس (قائماً)، وإنما (كان قائماً)، وإذا لم يكن (قائماً) خبراً فليس مما يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه^٤، وهو بذلك يدخل الخبر في التوابع في قسم النعت تحديداً إذا كان مرفوعاً فقط، أما في باب إن وأخواتها، فالخبر مرفوع، وهو يتبع اسم إن في الحركة، إذ كان قرر سابقاً أن الأصل في اسم إن هو الرفع، ولكن العرب " لما أكثروا من إتباع إن بالضمير جعلوه ضمير نصب، ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر

^١ - انظر: شرح الحدود النحوية، ص ١٨١.

^٢ - الأمران الأول والثاني مرتبطان بالحد، أي إن حد كل قسم مختلف عن الآخر فيلزم التمييز بينها.

^٣ - النحو الجديد، ص ٧١ - ٧٢.

^٤ - انظر: إحياء النحو، ص ١٢٧.

نصب أيضاً، وهذا موضع دقيق في العربية ولكنه صحيح مطرد عند الاختبار أثبتته النحاة وسموه الإعراب على التوهم ^١، والحقيقة أننا إذا قارنا كلامه في إثبات الخبر من التوابع مع إنكاره كون عطف النسق من التوابع فإننا سنلاحظ شيئاً من التناقض، فما يفهم من كلامه هاهنا أن الخبر تابع للمبتدأ لا لأنه عين المبتدأ فقط، بل لأنه المتحدث به أيضاً، وإذا لم يكن هو المتحدث به في باب كان لم يلزم إتباعه للمبتدأ، مما يعني أن الخبر تابع لأنه متحدث به، أي ركن في عملية الإسناد، في حين أنه أنكر أن يكون عطف النسق من التوابع لأن المعطوف والمعطوف عليه متحدث عنهما، أي هما ركنان أصليان في عملية الإسناد، فما جعله سبباً لإخراج عطف النسق من التوابع جعله سبباً لإدخال الخبر فيها، ومن الباحثين من أكد هذا المعنى مضيفاً إليه مسألة أخرى، فرد على الأستاذ مصطفى لما جعل الخبر تابِعاً " بأن التوابع تشترك في أنها مستغنى عنها في الإسناد، ولا كذلك الخبر لأنه ركن فيه، وبأن جعل حركة الخبر للإتباع يجعلها أمراً لفظياً لا يدل على معنى، مع أنها تدل على معنى هو الربط بين الخبر والمبتدأ، لأن الربط بينهما في غير العربية يكون بالألفاظ موضوعة للربط، أما في العربية فقد استغني عن هذه الألفاظ بحركة الإعراب في الخبر، فلا تكون حينئذ حركة إتباع وإنما هي حركة أتى بها لغرض الربط ^٢، وفي هذا الكلام رد على الأستاذ مصطفى ليس فقط في جعله الخبر من التوابع، بل في إنكاره دلالة حركات الإعراب على المعاني ^٣ أيضاً بمقارنة العربية مع غيرها من اللغات فيما يخص مسألة الربط بين الخبر والمبتدأ.

وقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي مذهب الأستاذ مصطفى في كثير من النواحي فيما يخص مسألة التوابع، فنظر إلى التابع من وجهتين: توابع مرفوعة وتوابع منصوبة، أما المنصوبات تبعاً فلم يفصل القول فيها، وأما المرفوعات تبعاً وهو ما نحن بصدد، فيجعلها في أربعة أقسام: خبر المبتدأ، خبر إن، النعت، عطف البيان وما يسمونه بالبدل المطابق ^٤، فهو يفصل بين خبر المبتدأ وخبر إن من حيث التقسيم، لكنه يجمع بينهما من حيث الأحكام، فقد

^١ - إحياء النحو، ص ٧٠، وانظر قوله في تفسير نصب اسم إن، ص ٦٨ وما بعدها، و ص ١٢٧ - ١٢٨، حيث يعيد هذا الكلام ليجعل الخبر تابِعاً للمبتدأ أو اسم إن.

^٢ - النحو الجديد، ص ٧٢ - ٧٣، والكلام للأستاذ محمد عرفة.

^٣ - يقول الأستاذ مصطفى: أما علامات الإعراب فقل أن ترى لاختلافها أثراً في تصوير المعنى... فلو أن حركات الإعراب كانت دوالاً على شيء في الكلام وكان لها أثر في تصوير المعنى... لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة... انظر: إحياء النحو (هـ - و) من المقدمة.

^٤ - انظر: في النحو العربي، ص ٨٤.

^٥ - نفسه، ص ٧٣ - ٧٤.

ارتفع خبر المبتدأ لأنه " وصف للمسند إليه، أو المبتدأ "¹، أما خبر إن فهو " في حقيقته خبر المبتدأ، وما قيل في خبر المبتدأ يقال فيه، فلم يكن رفعه لأنه خبر، بل لأنه وصف مطابق للمبتدأ، ولم يكن مرتفعاً بأن لأنها ليست عاملة بحال "²، وفي هذا مسألتان: الأولى أنه يعلل الإتيان كما علله الأستاذ مصطفى بأن الخبر وصف مطابق للمبتدأ، أي هو من قسم النعت، لأن رفع النعت كما يقول " ليس لشيء إلا لأنه نعت للمبتدأ وصفة له "³، فكان الأولى أن يجعل الأقسام الثلاثة: خبر المبتدأ وخبر إن والنعت قسماً واحداً، والثانية: أنه يعلل كون خبر إن تابعاً للمبتدأ مع أن اسم إن منصوب بأن هذا الاسم حقه الرفع عارضاً رأي الأستاذ مصطفى في هذه المسألة دون أن يؤيده⁴، ومنتهياً إلى أن " إن واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال وحق الاسم بعدها أن يرتفع لأنه مسند إليه "⁵، فكان إتيان خبر إن لاسمها بالعودة إلى الأصل، وهو رفع اسم إن، ووضح ما في هذا من تكلف وتوهم كان الدكتور المخزومي يدعو إلى الابتعاد عنهما.

أما القسم الرابع من أقسام المرفوعات تبعاً فهو عنده عطف البيان، ويبدو أنه يجعله والبدل المطابق قسماً واحداً، وقد عرضنا لهذا الموضوع، لكن الدكتور المخزومي يفسر إتيان هذا النوع في حالة الرفع بأنه من باب النعت أيضاً، فقولنا: " جاء أبو حفص عمر، فعمر مرفوع لأنه يؤدي هنا ما أداه النعت من توضيح المنعوت وتبيينه فهو مثله، فله أحكامه "⁶، والحقيقة أننا بعد هذا نستطيع أن نقول: إن المرفوعات تبعاً عند الدكتور المخزومي إنما تتجسد جميعها في قسم واحد هو النعت، وهو من ثم يخرج عطف النسق والبدل ما عدا البدل المطابق والتوكيد من التوابع، لأن هذه الأشياء كلها ليست توابع بل هي مسند إليه في الجملة، فقولنا: جاء زيد وعمرو، فعمرو مسند إليه ثان فهو مرفوع أصالة، وكذلك البدل، فهو المقصود بالحكم، فهو مسند إليه وارتفع أصالة، ومثله التوكيد لفظياً كان أم معنوياً، فإن كان لفظياً، فالثاني هو الأول نفسه، ولكنه كرر تثبيتاً له في ذهن السامع، فيلزم إذن أن يكرر مع جميع خصائصه بما فيها

¹- في النحو العربي، ص ٧٣.

²- نفسه، ص ٧٤.

³- نفسه، ص ٧٤.

⁴- نفسه، ص ٨٦ - ٨٧.

⁵- نفسه، ص ٨٧.

⁶- نفسه، ص ٧٤.

الرفع، وحال المعنوي حال اللفظي، إذ يؤيدان في نظر الدكتور المخزومي المعنى نفسه، ولكن ليس بلفظ المؤكد بل بمعناه، ولذلك يرفع أيضاً لأنه المسند إليه نفسه وليس لأنه تابعاً له^١.

وإذا انتهينا من ذكر التوابع عند الدكتور المخزومي وهي -كما يشير- المرفوعات تبعاً، وجدنا أنه يختلف مع الأستاذ مصطفى في غير نقطة، فالبديل المطابق عنده هو الوحيد من أقسام البديل الذي يكون مرفوعاً تبعاً، أما بقية أقسام البديل فليست من التوابع، وهو مثله يدخل الخبر في التوابع ويخرج المنسوق، لكنه يخرج أيضاً التوكيد منها، هذا بالإضافة إلى أن الدكتور المخزومي يتحدث عن هذه التوابع فقط في حالة الرفع، فإذا قلت: جاء زيد وعمرو، فعمرو ليس مرفوعاً بالتبعية لأنه مسند إليه، في حين أننا إذا قلنا: رأيت زيدا وعمراً، أصبح (عمرو) منصوباً بالتبعية، فالمنصوبات كما حددها الدكتور المخزومي هي: المفاعيل والحال والتمييز والمستثنى بإلا والتوابع للمنصوبات والمناديات المنصوبات^٢، هذا يعني أن عطف النسق في حال الرفع ليس تابعاً في حين أنه في حالة النصب من التوابع، وربما استطعنا الربط بين إخراج عطف النسق في حالة الرفع من التوابع وإنكاره فكرة التنازع، فالفكرتان مبنيتان على شيء واحد، هو إلغاء فكرة العامل، فكما جعل الفاعل للفاعلين معاً في التنازع، كذلك جعل الفعل للفاعلين معاً في عطف النسق من حيث المعنى، ليبقى العطف عطف مفردات في نحو قولنا: جاء زيد وعمرو، ولتكون الواو نائية عن إعادة الفعل^٣، ليكون قوله الأخير مؤكداً لفكرة العامل لا ملغياً لها، إذ اضطر إلى جعل الواو نائية عن تكرار الفعل لما أراد أن يفسر رفع المعطوف على أنه مسند إليه، فتكون رؤيته في نهاية المطاف رؤية ناقصة غير مكتملة لاعتداده بحالة الرفع فقط مع مناقضتها بحالة النصب، ولاقتصار رؤيته على عطف المفردات دون أن يتعدها إلى عطف الجمل كما في قولنا: جاء زيد وجلس خالد، فلم يستقم له الأمر في إخراج عطف النسق من التوابع.

وتجدر بنا الإشارة أخيراً في هذا المقام إلى أن مجرد إخراج الدكتور المخزومي هذه الأقسام من التوابع فإنه في ذلك يجعلها موقع الركن الإسنادي الأصلي في الجملة وفق رؤيته، ولذلك اضطر إلى البحث فيها في حالة الرفع فقط، ولم يتجاوز ذلك إلى الأحوال التي تكون فيها هذه التوابع منصوبة، ليكون الرد على الأستاذ مصطفى لما أدخل الخبر في التوابع وافياً للرد

^١ - انظر: في النحو العربي، ص ٧٤ - ٧٥.

^٢ - نفسه، ص ٨٤.

^٣ - نفسه، ص ٧٤.

على الدكتور المخزومي لما أخرج البديل وعطف النسق والتوكيد منها، وجعلها غير مستغنى عنها في الإسناد، هذا بالإضافة إلى تناقض بيّن في رؤية الدكتور المخزومي، فهو يدخل البديل المطابق في التوابع، ويخرج باقي أقسام البديل منها، محتجاً بحد البديل بأنه: " التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، لأن كونه مقصوداً بالحكم يشير إلى أنه الفاعل، وهو المسند إليه الذي جيء به ليتحدث عنه، أو يسند إليه " ¹، وكأن حد البديل لا ينطبق على البديل المطابق، فجعل (عمر) من قولنا: جاء أبو حفص عمر، مرفوعاً تبعاً، مع أنه بدل -كما يقول- فيجب إذن أن ينطبق عليه حد البديل -وهو المقصود بالحكم بلا واسطة- لما كان المطابق قسماً من أقسامه، فينبغي على ذلك إخراجه من التوابع كما أخرجت بقية الأقسام، وفي هذا ما فيه من التناقض الذي يؤدي بنا إلى عدم التسليم بهذه الرؤية التي نختم بها ما أردنا الحديث عنه من رؤية جديدة طرحها بعض النحاة المجددين الذين ثاروا على سلطان النحو القديم، وأرادوا أن يغيروا فيه مدفوعين بغاية نبيلة، وهي تبسيط درس النحوي وإحيائه ودفع الناشئة لتقبله والإقبال عليه، ولكنها كما أرى جاءت رؤية تحمل الكثير من الإشكالات والتأويلات التي تنأى عن قبول الفكر لها، كما نأت تأويلات القدماء عن فكر أصحاب هذه الرؤية التي لم ترق إلى مستوى المنهج النحوي القديم بأصوله المضبوطة وقواعده المحكمة الناتجة عن فكر متزن، فلم يُتفق على هذه الرؤية الجديدة بعد ذلك، لما أرادت التحرر من سلطة العقل وتجاهل بنية اللغة العربية العقلية، لتكون بذرة خلاف جديدة زرعت في رحم الدرس النحوي الحديث.

¹ - في النحو العربي، ص ٧٥.

خاتمة ونتائج

اهتم هذا البحث في فصوله الثلاثة بعرض مسألة الحدود النحوية ومكانتها في القديم والحديث كنظرية اكتست الحلة المنطقية قديماً، وضاعت شخصيتها في نحو المحدثين، وصحيح أن موضوع البحث هو الحدود في النحو الحديث، إلا أن إدراك هذا لا يحصل إلا بالعودة إلى المهد الأول للحدود النحوية ومتابعتها في مراحلها المختلفة، ولا يدرك هذا كله إلا عن طريق فهم ما تعنيه لفظة الحد لما أصبحت مصطلحاً، ولذلك كان لا بد من الحديث عن مفهوم الحد لتصبح صورته واضحة أمام أعيننا، ولكي ندرك طبيعة المصطلح الذي غزا مدونات القدماء، وكان لا بد من التوسع بعض الشيء توسعاً حاولت ألا يكون مبالغاً فيه فيما يخص مصطلح الحد في اصطلاح الفلاسفة، إذ إنه المصطلح الذي دار فيما بعد على ألسن النحاة القدماء بكل أبعاده وعناصره الفلسفية، وقد حاولت تتبع مراحل تكون هذا المصطلح عند الفلاسفة العرب مقارناً بين هذه المراحل ومراحل تكونه في نحو القدماء على مدى قرون طويلة، وذلك عن طريق عرض مصطلح الحد كما بدا في رسائل الحدود التي تركها لنا الفلاسفة العرب، ومن ثم عن طريق تتبع هذا المصطلح عند بعض أعلام النحاة في كل عصر، في محاولة لمعرفة صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة مسايرة أو تلازم بين تطور هذا المصطلح على صعيد الفلسفة، وتطوره على الصعيد النحوي أو بطلانها، إلى أن وصلنا أخيراً إلى مرحلة استقرت فيها نظرية الحدود النحوية عند القدماء كما كانت قد استقرت عند الفلاسفة، ليكون الرابط المختار بين تتبع نظرية الحدود النحوية عند القدماء وتتبعها في نحو المحدثين هو الحديث عن الحدود في نحوهم بإجمال، ليتبعه ما أتيت لي من التفصيل فيه موزعاً هذا التفصيل في الرؤى الثلاثة التي تناولت الحديث عنها.

وهكذا، فقد فرضت طبيعة البحث عدة أمور كان لا بد من التعرض لها، منها التطرق إلى بعض الجوانب الفلسفية، ومنها البحث في حدود القدماء للوصول إلى حدود المحدثين، وكان آخرها هو هذا التقسيم الثلاثي لرؤى المحدثين في دراسة النحو، ولا أشك أن جميعها قد تتجسد عند نحوي واحد، ولكن كان لا بد من فصل بعضها عن بعض إذ كنا نتناول دراسة رؤى ولا نتناول دراسة نحوي بعينه أو دراسة منهجه، وقد تجنبت في هذا البحث الخوض في رؤى لبعض الباحثين وجدتها غير واضحة أو غير شاملة لمعظم أبواب النحو العربي، فكانت بذلك

رؤى تخص جوانب محددة لا غاية لها ولا هدف واضحاً منها، مع الإشارة إلى أن هدف جميع النحويين كان تسهيل دراسة النحو العربي كما أشرنا مراراً في ثنايا هذا البحث، ولكن كل يريد أن يبسط النحو العربي على طريقته ووفق رؤيته وتحديده لمعيار السهولة والتعقيد، فكان ما ورد في هذا البحث من عرض لهذه الرؤى أو رد عليها إنما هو في حقيقته عرض لرؤية أخرى قد تكون مناسبة لتبسيط التعقيد المزعوم في نحونا العربي.

وبعد، فإننا نستطيع أن نلخص أبرز النتائج التي أفضى إليها هذا البحث في النقاط التالية:

١- تكتسب لفظة الحد معاني مختلفة بحسب العلم الذي يستعملها إلى جانب المعنى اللغوي المعجمي لهذه اللفظة، ويقترب المعنى الاصطلاحي الذي تكتسبه لفظة الحد من المعنى المعجمي أحياناً، وتبتعد عنه أحياناً أخرى، وكنا قد ذكرنا أن للحد في اصطلاح علم الشرع معاني متعددة، لكنها ترجع في نهاية المطاف إلى المعنى اللغوي الأصلي، وحتى عندما ورد أن الحد يأتي بمعنى العقوبة في اصطلاح علم الشرع، فإن ذلك لم يبتعد عن المعنى اللغوي كثيراً، ولم يجنح إلى هذا المعنى إلا بالتأويل، ونستطيع أن نقرر هذا الكلام ليشمل معاني لفظة الحد الاصطلاحية في مختلف العلوم.

٢- مر مصطلح الحد الفلسفي عند العرب بمراحل متعددة، وكان تنظير الفلاسفة العرب للحد ينمو شيئاً فشيئاً ليكتسب أخيراً الصورة الكاملة لنظرية التعريف على يد ابن سينا الذي نسبت هذه النظرية إليه ليطلق عليها نظرية التعريف السينية، ولتستقر على صورتها النهائية على يد أبي حامد الغزالي، وكان ظهور مصطلح الحد عند الفلاسفة العرب في القرن الثاني الهجري على يد جابر بن حيان الذي ترك لنا رسالة في الحدود الفلسفية أشار فيها إلى أنه كان يستعمل مصطلح الحد بمعنى مجازي، كما لم يكن تنظيره للحد في رسالته التي تناولناها تنظيراً متكاملًا، فقد كان يعتمد فيما يبدو على أشياء أنجزها سابقاً كما أشرنا، إلا أن الذي يعيننا في هذا المقام هو استعماله لمصطلح الحد بمعنى مجازي إضافة إلى تفريقه بين الرسم والحد، وبالتالي التفريق بين الغاية المرجوة من كل واحد من هذين المصطلحين.

٣- يرتبط عمل الكندي في مصطلح الحد في القرن الثالث الهجري في رسالته "الحدود والرسم" بعمل جابر بن حيان في هذا المصطلح في رسالته "الحدود" ارتباطاً وثيقاً، فصحح أن الكندي على ما بينا خالف ابن حيان أحياناً في صناعة الحدود، كما أنه لم ينظر للمصطلح في رسالته هذه، إلا أنه كان ينحو مثله بهذا المصطلح نحو الاستعمال المجازي مع تطور بسيط في صناعة الحد، ويبدو هذا جلياً في الحد الذي وضعه للفلسفة بعد ذكر حدود أخرى لهذا المصطلح

من أقوال الفلاسفة، ليدل هذا الارتباط بين عمل الكندي وجابر على سيرورة طبيعية لتطور المصطلح، وعلى اهتمام كبير به دل عليه محاولتهم التدقيق في نظرية الحد قبل القرن الرابع الهجري، ليكون عملهما بالنتيجة مرحلة مؤسسة قابلة للنمو وللتطور في القرون التالية.

٤- حصل في القرن الرابع الهجري نوع من التمازج بين علم الفلسفة وعلم اللغة، فقد سعى فلاسفة هذا القرن إلى توجيه خطابهم الفلسفي إلى اللغويين بشكل خاص كما رأينا عند الخوارزمي الذي برر توجهه إليهم بهذا الخطاب بأن اللغويين بحاجة إلى فهم هذه المصطلحات بحدودها الدقيقة، وتبدو هذه الغاية مرتبطة بطبيعة القرن الرابع الهجري الثقافية حيث شاع بين علمائه التحلي بالعلم الموسوعي، فلا يكفي إذن أن يكون اللغوي أو الأديب على دراية بمصطلحات علم الأدب واللغة، بل هو بحاجة أيضاً إلى فهم كثير من المصطلحات التي قد يواجهها في المؤلفات التي تخص العلوم الأخرى، وتلبية لهذه الغاية وجدنا أن الخوارزمي أيضاً يتعرض لوضع حدود لبعض المصطلحات المستعملة في علم النحو، كما تعرض لحدود أقسام الكلم، إلا أن ذلك كله كان دون أن ينظر الخوارزمي للحد، بل نراه مكتفياً بما أنجز سابقاً من هذا التنظير، متعرضاً للتفريق بين بعض المصطلحات كالنوع والجنس والفصل والعرض، ومبيناً الفرق بين مادة الحد ومادة الرسم، وهذا ما نجده أيضاً في فلسفة أبي نصر الفارابي الذي تحدث عن المناسبة بين علم المنطق وعلم النحو في إشارة إلى أن التقارب بين هذين العلمين أصبح واقعاً.

٥- في القرن الخامس الهجري وأوائل القرن السادس الهجري شهدت نظرية الحدود الفلسفية مرحلة تطويرية مهمة في تاريخها ابتدأها ابن سينا بصياغة موجزة لنظرية الحدود الفلسفية في رسالته في الحدود، ليبسط هذه النظرية في مؤلفات أخرى، وليرد في رسالته هذه ولأول مرة حد الحد عند الفلاسفة العرب فيما صنفوه من رسائل في الحدود، كما بدا في تنظيره للحد نضوج كبير في فهم المصطلح ووعي لصعوبة صناعة الحدود الدقيقة، ليستكمل هذه النظرية فيما بعد الغزالي الذي قدّم لكتابه في الحدود بمقدمة ذكر فيها قوانين الحد كاملة، مع ذكر الغاية منه وشرطيه اللازمين في الاطراد والانعكاس، موسعاً في بعض النواحي التي كان أوجز فيها ابن سينا، ليكون تنظيره أخيراً ممثلاً لمرحلة استقرار نظرية الحدود الفلسفية وليقتصر عمل الفلاسفة في القرن السابع الهجري وما بعده على تكوين معجمية المصطلحات الفلسفية كما وجدنا عند الآمدي في القرن السابع الهجري والجرجاني في القرن التاسع الهجري.

٦- تعددت روايات نشأة النحو العربي كما كثرت اختلافات النحويين المحدثين حول هذه الروايات، إلا أن معظم هذه الروايات التي بين أيدينا تكاد تتفق في أمر نسبة نشأة النحو العربي إلى أبي الأسود الدؤلي، لينحصر الخلاف بعد ذلك في أمر من أمر أبا الأسود بوضع ما وضعه، وهو اختلاف نرى أن لا أهمية له، ولا سيما أن البت بالحسم في هذه المسألة أمر يكاد يكون مستحيلاً مع عدم وجود دليل تاريخي مثبت ومتفق عليه من قبل كل النحويين، إلا أننا واعتماداً على هذه الروايات نستطيع أن نقول إن أولية علم النحو العربي كانت مبنية على التقسيم مع محاولة تمييز هذه الأقسام بعضها من بعض، لنقرر بعد ذلك أن علم النحو نشأ نشأة حدية، مع ملاحظة أن أبا الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه هذا التقسيم كان في القرن الأول الهجري، أي قبل أن يدخل مصطلح الحد إلى الفلسفة العربية، لذلك فإن قولنا بنشأة النحو نشأة حدية مبني على المعنى اللغوي للفظ الحد، لا على معنى اصطلاحي، لتكون الغاية من وضع تعاريف أو مميزات أولى لهذه الأقسام الثلاثة إنما هي من باب إبراز وجود تغاير بين هذه الأقسام.

٧- ليست النزعة التقسيمية التي بنيت عليها نشأة النحو العربي نزعة فلسفية، أو قائمة على أفكار المنطق اليوناني، إنما هي كما أراها نزعة قائمة على الاستقراء الدقيق للغة وملاحظة وجود ثلاثة أقسام رئيسية فيها، أي هي نزعة مبنية على التفكير العقلي غير المتأثر بعلم الفلسفة أو المنطق، ولا ضير في أن يكون الإنسان ذا نظرة عقلانية وفكر قادر على التقسيم والتمييز من دون أن يكون ملماً بعلم الفلسفة، وهذا ما لاحظناه في فكر أبي الأسود الدؤلي الذي لم تشر الأخبار إلى إلمامه أو إلى تعلقه بعلم الفلسفة مع وجود ما يدل على نزعة منطقية عقلانية في التفكير.

٨- ترد في رواية نشأة النحو التي اعتمدناها هنا بعض المصطلحات النحوية التي وضعها أبو الأسود عناوين لبعض الأبواب النحوية، ولما كان ما وضعه لم يصل إلينا، فقد بقي لنا أن نتكهن بطبيعة ما أورده أبو الأسود تحت هذه العناوين، ويعيننا هنا موضوع حد المصطلح، وإذا كنا قد رأينا أن الحد بالمعنى الاصطلاحي لم يدخل إلى الفلسفة العربية إلا في القرن الثاني الهجري، وباستقراء ما جاء من شروح لهذه المصطلحات التي وضعها أبو الأسود عند من تلاه من النحاة، وكذلك النظر في التعريفات الواردة لأقسام الكلم في رواية نشأة النحو، فإننا نستطيع أن نقول: إن عمل أبي الأسود كان مقتصرًا على توضيح مفهوم المصطلح الذي صدر به الباب، فلم يقدّم بوضع تعريف أو حد دقيق له مبني على نظرية إذ كنا لم نجد ذلك عند من أتى بعده من

النحاة ، لنقرر أن أبا الأسود بعمله هذا يؤسس لصناعة الحدود النحوية فيما أسميناه بمرحلة مفهوم المصطلح التي تابعها فيما بعد من جاء من تلامذته.

٩- استخدم أوائل النحاة بعض المصطلحات كمقابل لفظي لمصطلح النحو، ولكنهم لم يعمدوا إلى وضع تعريفات لهذه المصطلحات، فكان استعمالهم لهذه المصطلحات مرحلة سابقة لتخصيص المصطلح، وهو استعمال مبني على إدراك مفهوم المصطلح لا حده، وكذلك بقي الأمر بعد ظهور مصطلح النحو على يد ابن أبي إسحق، ليتطور ذلك إلى ظهور مفاهيم لبعض المصطلحات النحوية ليعرفوها بظواهرها المستمدة من السياق دون استخدام المصطلح، كمفهوم الاشتغال الذي تحدثنا عنه عند ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر، وكذلك استمر الأمر عند الخليل ابن أحمد، فقد بقي عمل هؤلاء جميعاً مندرجاً تحت إطار مفهوم المصطلح لا حده، إلا أننا نستطيع أن نلاحظ عند الخليل بوادر تطور لعملية تحديد المصطلح النحوي لما تحدث عن الحركات وما وضعه لها من تعريفات لا نطلق عليها اسم الحدود إلا إذا نحونا نحو الاستعمال المجازي للمصطلح على غرار ما كان عند جابر بن حيان الذي كان في العصر نفسه.

١٠- شكل عمل سيبويه مرحلة مهمة ومتطورة عن عمل من سبقه من النحاة في مجال تحديد المصطلحات النحوية، ويظهر هذا في أول باب من كتابه عندما أراد أن يعرف أقسام الكلم الثلاثة، ليكون بعمله هذا مفتتحاً مرحلة ثانية من مراحل تطور الحدود النحوية، وهي مرحلة الرسم أو الرسم الناقص بعد أن كانت عملية التحديد مقتصرة على مفهوم المصطلح، بل أننا نستطيع أن نسميها مرحلة الحد إذا أخذنا بعين الاعتبار استعمال جابر بن حيان الذي كان في زمن سيبويه لمصطلح الحد بالمعنى المجازي.

١١- تجاوزت النزعة التقسيمية عند سيبويه مسألة تقسيم الكلم لتصبح أيضاً قسمة في الكلام مع تمييز بين هذين المصطلحين، واعتماداً على الناحية الدلالية في تقسيم الكلام، ويكتفي في بعض هذه الأقسام بالتمثيل لها، ويذكر للأخرى تعريفات، مما يعني أن الغاية كانت مجرد إيضاح المصطلح، ولم تكن هناك نزعة نحو تحديد المصطلحات، أما تركه لتحديد الاسم، فأرى أن ذلك كان لسببين: الأول تعليمي، إذ كانت غاية الكتاب تعليمية، فقد انتشر فيه حديث شامل عن أحوال الاسم نقلاً عن الخليل، والثاني مرتبط بالأول وهو فيما أرى معرفة سيبويه لإشكالية تحديد الاسم.

١٢- ترد لفظة الحد في مواطن كثيرة من الكتاب وبمعان متعددة، تشرب بعضها المعنى الاصطلاحي الفلسفي مع وعي لمعنى مصطلح الحد بإدراك ماهية القاعدة التي يجري عليها

الكلام، وهو يذكر لنا تعريفات لبعض المصطلحات النحوية، ولكن دون إضافة لفظة الحد إلى المصطلح المراد تعريفه، لكننا لا نتخرج من إطلاق مصطلح الحد على هذه التعريفات وإن كانت في مجملها رسوماً، ولا سيما أنه يظهر عند سيبويه مصطلح الحد مضافاً إلى المصطلح عند تعريفه، كما وجدنا في حد الاستثناء التام المنفي، ليكون سيبويه بذلك ممثلاً لمرحلة ثنائية الوجه، ولتظهر تباشير مرحلة حد المصطلح ممهدة بمرحلة مفهوم المصطلح، لتكون إضافة مصطلح الحد إلى المصطلح النحوي سبيلاً لإطلاق مصطلح الحدود على ما أورده من شروح وتعريفات للمصطلحات النحوية، مما يشي بظهور تساير بين ظهور مصطلح الحد الفلسفي عند جابر بن حيان، وظهور الحد النحوي عند سيبويه في القرن الثاني الهجري مدعوم بمنهج عقلي في تحليل الظاهرة النحوية.

١٣- لم يكن مصطلح الحد مصطلحاً غريباً في القرن الثاني الهجري على أذهان المتلقين بدليل شيوعه في الكتاب، فإذا صح لنا أن كتاب سيبويه مصوغ لغاية تعليمية، فلا يصح إذن أن يستعمل صاحب الكتاب مصطلحاً غير معروف لدى المتلقين، ولا نزع هنا أن مصطلح الحد الذي ورد في الكتاب يحمل صبغة منطقية خالصة، إذ كنا لا نستطيع أن نقرر شيوع الثقافة الفلسفية في عصره، ولكننا نرى أن هذا الاستعمال المتكرر للفظ الحد بمعان اصطلاحية يشي بتلاقح خجول بين العلوم الموجودة في عصر واحد، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار التزامن بين الكتاب ورسالة جابر في الحدود، لتكون معاني مصطلح الحد نابعة من الاستعمال اللغوي النحوي مع وجود جذور فلسفية ساهمت في تكوين الدلالة السياقية.

١٤- لم يكن عصر سيبويه عصر استقرار المصطلح النحوي، وهذا نتيجة طبيعية لكون علم النحو ما يزال في طور النشأة والتكوين، ولا يجوز الاعتماد على عدم ورود مصطلح في الكتاب لتبرير إلغاء هذا المصطلح من النحو العربي، إلا أن عدم استقرار المصطلح في الكتاب كما رأينا لا يعني عدم وجود تطور في المصطلح، بل إن ذلك التطور كان جلياً في الكتاب، ولا سيما عندما كان سيبويه يعمد إلى إيراد شرح المصطلح، أو عندما كان يورد المصطلح النحوي ممزوجاً بحدّه، أو عندما كان يذكر حده بدلاً منه في عناوين أبواب الكتاب.

١٥- أفضى المنهج العقلي في التفكير عند سيبويه كما بدا في الكتاب إلى ذكر حدود تكاد تكون تامة لبعض المصطلحات النحوية، كالحديث الذي ذكره للمبتدأ، لكن عدم السير وفق منهج واحد في التعامل مع المصطلحات النحوية من حيث التحديد يعني أن سيبويه لم يكن يهتم بصناعة الحدود النحوية كما قلنا، لكننا نستطيع أن نقول في كل ما ذكره من شروح أو تعريفات للمصطلحات

أنها حدود، لنكون قد وقعنا على أول كتاب نحوي يجمع حدود المصطلحات النحوية بالمعنى الواسع لمصطلح النحو بشكلها البدائي، مستندين إلى إطلاق ابن جني مصطلح الحد على ما ذكره سيبويه، ليجمع الكتاب وفق قول ابن جني فيما بعد سبعة وثلاثين حداً، مع إشارة متكررة إلى الترابط بين حدود الكتاب وحدود ابن حيان من حيث استعمال مصطلح الحد.

١٦- بدأت صناعة الحدود النحوية تغزو الوسط النحوي في القرن الثاني الهجري بعد سيبويه، ويظهر ذلك مما بين أيدينا من أسماء لمصنفات في الحدود النحوية، إلا أن عناية النحويين بها لا تعني تقبل المتلقين لها، وهذا ما نجده في الأخبار التي ترويها لنا كتب التراجم، مما يعني أن البضاعة الفلسفية لم تلق رواجاً في السوق الثقافية في القرن الثاني الهجري، وطالما أن صناعة الحدود والتقسيمات ذات منهج عقلي في الأساس كما هو المنهج الفلسفي، فإن كتب الحدود هذه لم تلق رواجاً أيضاً فرغب الناس عنها، وذلك مع اعتقادي بأن منهج التحديد المتبع في هذه المؤلفات هو منهج سيبويه في الكتاب الذي أثر تأثيراً كبيراً في مناهج النحاة بعده، إضافة إلى أن المقصود بالحد في هذه المؤلفات - كما أرى - هو المقصود به منها عند سيبويه، أي هو استخدام مجازي للمصطلح على حد ما كان عند الفلاسفة في هذه الفترة، ولكن هذه المرحلة برمتها تمهد لانتشار الثقافة الفلسفية في الدرس النحوي.

١٧- لم تختلف حدود الفراء التي وصلت إلينا أسماؤها كثيراً عن حدود سيبويه في الكتاب، وأعتقد أن منهج الفراء في صناعة الحدود النحوية يقارب إلى حد كبير منهج التحديد الذي وجدناه في الكتاب، فغاية الفراء كانت - كما أرى - تبسيط الدرس النحوي، وهي محاولة ظهرت في وقت مبكر جداً، لكن الفراء في سبيل هذه الغاية نهج منهجاً مغايراً عن المناهج الحديثة لتحقيق الغاية نفسها، إذ إنه سعى في صناعة الحدود إلى ضبط المصطلحات وشرحها لتصبح غاية في البیان والسهولة ليعلم النحو الصبيان كما يقول ابن النديم في الرواية التي تحدث فيها عن السبب الذي دفع الفراء لصناعة الحدود، هذا إلى جانب حصول تطور ملحوظ من حيث استعمال مصطلح الحد بإضافته إلى الشيء المراد حده، ولكنني أعتقد أن حدود الفراء لم تلق قبولاً على غرار ما سبقها وما تلاها، فقد ذكر ابن النديم أن ابن سعدان في القرن الثالث الهجري ألف قطعة في الحدود على مثال حدود الفراء رغب الناس عنها أيضاً.

١٨- يمثل المبرد في القرن الثالث الهجري مرحلة متممة لما قام به سيبويه في القرن الثاني الهجري، وهو يتابع منهجه في الدراسة النحوية من حيث تبسيط النحو وجعله سهل المتناول، ومحاولات التسهيل هذه نراها مشروعة في الوقت الذي كان فيه علم النحو ما يزال في بدايته

بمصطلحاته غير المحددة، لكن تحديد الاسم الذي جاء في بداية المقتضب مع الاتكاء على علامة من علاماته المميزة يدفعنا إلى القول إن صناعة الحدود النحوية قد شهدت تطوراً على يده مع أنه كان ينهج منهج سيبويه نفسه في صناعته، كما كانت معاني لفظة الحد في المقتضب مشابهة إلى حد كبير لمعانيها في الكتاب، إلا أن المبرد سعى بعد استقراء الكتاب إلى ضبط المصطلحات النحوية وإيضاحها واختصارها أحياناً في خطوة لإكساب المصطلح الصفة الحدية، مشرباً منهج العام بأسلوب فلسفي كانت غايته منه إيضاح الفكرة وإيصالها إلى المتلقي، مما ينبي عن بدء تقبل الناس للثقافة الفلسفية، وعن بدء سعي النحاة أنفسهم إلى تنقيف أنفسهم بهذه الثقافة، ليكون التكامل بين المبرد وسيبويه في نهاية المطاف على مثال التكامل بين الكندي وجابر بن حيان في ميدان التأسيس لمرحلة ستشهد نمواً وتطوراً فيما بعد.

١٩- أثر انتشار الثقافة الفلسفية في القرن الرابع الهجري في منهج النحاة العام في الدراسة النحوية كمرحلة تالية للتمهيد لهذا الانتشار قبل القرن الرابع، وهذا ما وجدناه في نحو ابن السراج ليكون انتشار الثقافة الفلسفية مؤثراً أيضاً في نظرية الحدود النحوية دون سعي النحاة إلى التنظير النحوي لها، وليكون عمل فلاسفة القرن الرابع الهجري في صناعة الحدود الفلسفية مؤثراً تأثيراً كبيراً في إيصال الحد النحوي إلى مرحلة الحد التام، دون نزوع من النحويين إلى تكوين معجمية كاملة للمصطلحات النحوية، فنحن نعني هنا أن النحويين كانوا قد أصبحوا على علم ودراية بشروط الحد المنطقي وحد الحد على ما وصل إليه الفلاسفة آنذاك، فظهر في نحوهم تطبيقات للنظرية على بعض المصطلحات النحوية، هذا إلى جانب أخذ النحويين بحد الحد المنطقي وسعيهم إلى وضع الحد الدقيق التام كما يظهر لنا من كلام الزجاجي لمّا بيّن المطاعن الموجهة إلى حدود بعض النحاة لأقسام الكلم، وكنا قد ذكرنا سابقاً أن حد الحد كان قد ورد أولاً عند ابن سينا في رسالته الحدود، ولكن هذا لا يعني أن الفلاسفة قبله لم يكونوا على علم به، فابن سينا في القرن الخامس الهجري، والزجاجي الذي ورد عنده حد الحد المنطقي في القرن الرابع الهجري، ولكننا نعني أن الفلاسفة قبل ابن سينا في رسائلهم في الحدود خاصة لم يذكروا حد الحد، ولا يمنع هذا من معرفتهم له أو ذكره في مكان آخر، ليكون هذا دليلاً على أن شيوع الثقافة الفلسفية في القرن الرابع الهجري كان قد أخذ مداه، وليكون القرن الرابع الهجري بداية لتكوين نظرية الحدود النحوية بمعناها المنطقي على غرار ما كان عمل الفلاسفة ممثلاً بعمل الخوارزمي والفارابي مرحلة مهمة في تكوين نظرية الحدود الفلسفية، مع دعوة خجولة من النحاة إلى تخصيص نظرية نحوية لصناعة الحدود، كما وجدنا عند الزجاجي الذي دعا إلى

جعل الحدود النحوية مستتبطة من علم النحو وعلى ألفاظه وأوضاعه، دون أن تثمر هذه الدعوة كما يبدو من تنظير الزجاجي نفسه للحد عند سؤال السائل له عن سبب اختلاف النحويين في تحديد أقسام الكلم.

٢٠- كان عمل النحاة في كتبهم التعليمية أكثر أهمية من عملهم في كتبهم الأخرى من حيث صناعة الحدود النحوية، فقد سعى النحاة في كتبهم التعليمية إلى وضع تعريف مبسط لكل مصطلح نحوي في بداية بابه، كما نجد في جمل الزجاجي ولمع ابن جني، وكان ابن جني خاصة ينزع إلى تحديد المصطلحات تحديداً دقيقاً مراعيًا الإيجاز، وحريصاً على أن تكون حدوده تامة، متبعاً منهج الفلاسفة في صناعتها، إلا أنه بعد ذلك لم يسع إلى تطبيق كامل لنظرية الحدود المنطقية على كل المصطلحات النحوية، فغاية النحاة الأولى كانت التبسيط والتسهيل على المتعلم لا صناعة الحدود، وحتى رسالة الحدود للرماني لا تخرج عما قيل سابقاً من عدم العناية بتكوين معجمية كاملة للمصطلحات النحوية، وهو صرح بذلك في بداية رسالته، فذكر أنه إنما يصنف لجملة المصطلحات التي يحتاج إليها متعلم النحو، وكان منها مصطلحات عامة ينم تدوين الرماني لها في مصنفه هذا ذي الهدف المحدد عن ضرورة معرفة النحوي لها، مما يذكرنا بكلام الخوارزمي الذي وجه خطابه الفلسفي للأديب المبرز في الأدب على حد قوله، وكان اختلاف أسماء حدود الرماني مع حدود الفراء مبيناً لاختلاف منهج الرجلين في التحديد، وللتطور الذي أصاب المصطلح النحوي وصناعة الحدود النحوية متأثرة بنظرية الحدود المنطقية كما يبدو من استقرار حدود الرماني.

٢١- لم تكتمل نظرية الحدود النحوية في القرن الرابع الهجري، كما لم تكن المصطلحات النحوية قد استقرت بشكل تام فيه، كما لم تكن نظرية الحدود الفلسفية قد اكتملت واستقرت في هذا القرن.

٢٢- اتجهت المصطلحات النحوية في القرنين الخامس والسادس الهجريين نحو الاستقرار، واستمر سعي النحاة في هذه الفترة نحو صناعة الحدود الدقيقة التي اكتست بصبغة منطقية سواء من حيث منهج صناعة الحد النحوي أو من حيث الألفاظ المستعملة في الحدود، مع غموض في بعض الحدود المصنوعة وعدم مراعاة نظرية الحدود المنطقية دائماً، كما وجدنا عند الجرجاني والزمخشري والأنباري، مما يعني أن اتجاه المصطلح النحوي نحو الاستقرار لم يؤد إلى استقرار حده، كما أن اكتمال نظرية الحدود الفلسفية واستقرارها على يد ابن سينا والغزالي لم يفض إلى اعتناق النحويين لها في صناعة حدودهم اعتناقاً كاملاً، وكان نتيجة ذلك كله بقاء

حدود بعض المصطلحات النحوية مختلفاً فيها، وتأتي حدود أقسام الكلم في الدرجة الأولى، مما أثر تأثيراً كبيراً على اختلاف النحويين في انضواء بعض الكلمات تحت الاسمية أو الفعلية، وسبب هذا كما أرى هو كون الحدود المصنوعة لأقسام الكلم غير جامعة مانعة من جهة، وغير واضحة من جهة أخرى، وإذا كنا قد قلنا: إن النحويين لم يعتنوا نظرية الحدود المنطقية بشكل كامل، فهذا لا يعني أنهم لم يأخذوا بها، فكان ضعف الحدود وغموضها ناجمين عن مراعاة هذه النظرية المنطقية في صناعة الحدود النحوية، وهو غموض من جهة المتعلم لا من جهة العالم من جهة، وغموض ناجم عن ضرورة التأويل والشرح من جهة ثانية، وبكلمة أوجز نستطيع أن نقول: إن نظرية الحدود المنطقية غير صالحة لصناعة الحدود النحوية إذ كانت الغاية من الحد - كما أراها - هي توضيح المصطلح توضيحاً كاملاً لا يحتمل معه اللبس أو الغموض، لأن ما نعتبره فصولاً مميزة في الحد الفلسفي هو في حقيقته أعراض في الحد النحوي غالباً، وأحكام أو فصول مميزة أحياناً، ولا يجوز أن يؤتى في الحد بمادته المنطقية إلا بالفصول المميزة، لذلك لاحظنا أن المسائل الخلافية التي ذكرناها من قول الأنباري في مسائل الخلاف كان الحجاج فيها معتمداً على العلامات، أي الأعراض، وليس على الفصول المميزة الداخلة في الحد المصنوع.

٢٣- تأخر استكمال التنظير للحدود النحوية حتى القرن السابع الهجري على يد العكبري مع أن التنظير للحد الفلسفي كان قد استكمل في أوائل القرن السادس الهجري على يد الغزالي، إلا أن هذا التأخير لا يلغي فكرة المسابقة بين التنظير للحد في كل من العلمين، إذ لا يمنع أن يتم التنظير للحد في الفلسفة أولاً ثم يقتبس النحويون ذلك منها لاستكمال التنظير، ومما يؤكد حصول مثل هذه المسابقة أن العكبري كان قد نظر للحد تنظيراً يشابه إلى حد كبير تنظير الغزالي له، فأكد على شرطي الحد في النحو، وهما شرطا الحد المنطقي في الاطراد والانعكاس اللذين أكد عليهما الغزالي، مع إضافة العكبري لمسة نحوية على الحد المنطقي عندما جعله دالاً على التمييز الذي فسرناه بكمال التمييز، مع إشارة دقيقة وردت عند العكبري إلى أن نظرية الحدود المنطقية غير صالحة بكليتها المنطقية لصناعة الحدود النحوية، وذلك عندما رأى أنه إذا خرج من الحد ما هو داخل فيه يُلجأ إلى الأعراض والخواص التي تعيد الشاذ إليه، وهذه الأعراض والخواص ليست من مادة الحد المنطقي، وإذا كانت ليست كذلك ولا يتم كشف هوية المحدود أحياناً إلا بها، فإنها ضرورية الوجود في الحد النحوي على خلاف الحد المنطقي.

٢٤- وفي القرن السابع الهجري أيضاً ومع استكمال التنظير للحد بدأت مرحلة تكوين معجمية المصطلحات النحوية، ولكن ليس في مصنفات مستقلة، وإنما انبث ذلك في الكتب النحوية عامة،

وقد حاول النحاة مراعاة شروط الحد المنطقي في صناعة حدود مصطلحاتهم، وراعوا فيها الدقة كما نجد عند ابن عصفور، مع محاولته أحياناً النأي بها عن المنهج الفلسفي، وهذا ما نستخلصه من حدوده لبعض المصطلحات التي ذكر فيها ما ليس من مادة الحد المنطقي، واستمرت مرحلة تكوين معجمية المصطلحات النحوية عند ابن مالك وابن هشام، إلا أن غموض بعض الحدود - فيما أرى - هو الذي دفع هؤلاء إلى شرحها وبيان محترزاتها والمراد من ذكر فصولها، واستمرت هذه الصناعة ضمن المؤلفات النحوية حتى قام الأبذي بوضع مصنف مستقل في الحدود النحوية، وكان ذلك في القرن التاسع الهجري، أي في العصر الذي صنف فيه الجرجاني تعريفاته، إلا أن الأبذي قصر عنه، فلم تأت حدوده شاملة لكل المصطلحات النحوية التي لم يأت في حدودها بشيء جديد مختلف عن حدود من سبقه من النحاة.

٢٥- إن المقارنة بين سيروية تطور مصطلح الحد الفلسفي ونظرية الحدود الفلسفية، وسيروية تطور الحد النحوي ونظرية الحدود النحوية تقضي بنا إلى القول بصحة الفرضية القائلة بوجود تساير واضح بين تطور نظرية الحدود المنطقية وتطور نظرية الحدود النحوية.

٢٦- كانت حدود الفاكهي مع شروحها من أوسع ما صنف في الحدود النحوية، وقد تابع من سبقه من النحاة في تطبيق نظرية الحدود المنطقية على المصطلحات النحوية في أغلب الأحيان مع تساهل في بعض المواضع، وتتبع أهمية حدود الفاكهي من أنه سعى فيها لتكون خلاصة حدود القدمات للمصطلحات النحوية، هذا إلى جانب احتوائها على أقسام المصطلح الواحد مع حدودها، وكل ذلك في مصنف مستقل في الحدود، إلا أنه في متابعته القدمات في حدود بعض المصطلحات كالتحذير والإغراء وغير ذلك سبب نقصاً في تكوين معجمية مصطلحات نحوية خالصة.

٢٧- اختلف المحدثون في مرجعية القدمات في صناعة حدودهم، فرأى بعضهم أنها مرجعية فلسفية، ومنهم الدكتور مهدي المخزومي، ورأى آخرون أنها ليست كذلك معتمداً على تفسير مقالة الفاكهي في المساواة بين التعريف والحد، وكنا قد رأينا أن الفاكهي إنما يعني بالتعريف التعريف الحقيقي وهو الحد، مما يعني أن النظرية التي طبقها النحاة القدمات على المصطلحات النحوية كانت نظرية منطقية.

٢٨- يكاد مصطلح الحد يختفي في نحو المحدثين عند تعرضهم لتعريف المصطلح النحوي، ليحل محله مصطلح آخر هو التعريف مع إيراد مادة الحد القديم للمصطلح النحوي نفسها في تعريفه، مما يعني أن مصطلح التعريف في النحو الحديث ما هو إلا تعبير عن مصطلح الحد،

أي حدث دمج بين مصطلحين، أو تغير في دلالة مصطلح التعريف فلسفياً ليصبح هذا المصطلح مساوياً لمصطلح الحد المقتنع فيه بالتمييز نحوياً.

٢٩- ينذر تناول النحاة المحدثين للتنظير للحد، أو السعي لصناعة نظرية تعريف نحوية، وقد تأثرت هذه الندرة بطبيعة البحث النحوي العام، والنظرة الداعية إلى تخليص النحو العربي من آثار الفلسفة والمنطق التي من نماذجها صناعة الحدود التي هاجمها بعض المحدثين مع زعمهم أن نظرية الحدود القديمة لم تكن منطقية مما أدى بهم إلى تناقض بين مهاجمتهم لها على أنها من آثار الفلسفة وزعمهم هذا، وهم بعد هذا - وعلى الرغم من تقديمهم للحدود المصنوعة المتأثرة بالمنطق - فإنهم لم يسعوا إلى إيجاد بديل لغوي أو نحوي، بل لم ينظروا حتى لمنهج الحد النحوي، إلا من حيث رؤية نستطيع أن نستنبطها من اعتراضهم على الحدود القديمة المنطقية تتمثل في إرادتهم في أن يكتفى في الحد بمجرد التمييز لا أن تكون الحدود جامعة مانعة مما يشعر بمنهج فلسفي، لتكون نظرة المحدثين لنظرية الحد مغايرة لنظرة القدماء لها.

٣٠- إن الحدود التي صنعها النحاة القدماء لبعض المصطلحات النحوية الدالة على أساليب نحوية، وتابعهم فيها بعد ذلك المحدثون، تقضي بنا إلى القول بضرورة تكوين نظرية تعريف نحوية جديدة تكون صالحة لحد مثل هذه الأساليب، ولا سيما أن القدماء لم يطبقوا عليها نظرية الحدود النحوية بصيغتها المنطقية من حيث ذكر الجنس القريب أولاً ثم تتالي الفصول المميزة، كأسلوب الاختصاص الذي لم يذكروا له جنساً لتأثرهم بمفهوم الجنس بالمعنى المنطقي، لنصل إلى حد الأسلوب الذي نصطلح عليه على أنه حد لمصطلح دال على أسلوب، يكون فيه جنسه القريب أنه أسلوب نحوي، ولتكون طبيعة تكوين هذا الأسلوب دالة على ماهيته، ونستطيع أن نوسع مفهوم الأسلوب ليشمل كل المصطلحات النحوية، ليكون معبراً عن طريقة مجيء المصطلح في الجملة، ولتكون نتيجة ذلك نظرية تعريف نحوية جديدة قائمة على مصطلحات نحوية ومنهج نحوي في التحديد دون إهمال اعتبار الأجناس والأنواع المنطقية.

٣١- سار النحاة المحدثون في معظم مؤلفاتهم التي لا تختص بالتنظير النحوي على سنن المؤلفات التعليمية التي وضعها النحاة القدماء، فكانوا يقدمون للأبواب النحوية بتعريف المصطلح الذي يدور عليه مع الاستغناء عن مصطلح الحد أو التعرض للتنظير له، وكان المحدثون في مؤلفات أخرى يغيرون في الحدود القديمة دون أن يكون ذلك غايتهم، وذلك عبر عرض رؤى مغايرة للرؤية القديمة لبعض المسائل، وفي مقدمتها أقسام الكلام الثلاثة التي رأى بعض النحاة أنها قسمة منطقية، ونراها قسمة نحوية عربية محضة وردت في أول نص يتحدث

عن نشأة النحو العربي، وليس مهماً بعد ذلك أن يكون هذا التقسيم موازياً أو مشابهاً للتقسيم المنطقي طالما أنه ثبت نحويّاً وواقعياً ولغوياً، ولم يكن هناك سوى هذا التقسيم منذ نشأة النحو لنقول إن النحاة عدلوا عنه تأثراً بالمناطق، لكن رفض بعض المحدثين لهذا التقسيم وابتداع تقسيم جديد يؤدي بالضرورة إلى تغيير في حدود الأقسام أو في فهم حدودها على الأقل ووضع حدود جيدة للأقسام المبتدعة.

٣٢- إن التقديم لرفض التقسيم الثلاثي ببيان المطاعن الموجهة إلى حدود الأقسام الثلاثة يدعونا إلى الدعوة إلى تعديل نظرية الحدود النحوية وتطبيق نظرية جديدة في التعريف على هذه الأقسام الثلاثة لتصبح وافية ببيانها وقادرة على حصر ما هو منضو تحتها بدلاً من اعتماد تقسيمات جديدة لم يتفق عليها بين جميع النحاة.

٣٣- كانت الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل وفكرة التعليل مؤثرة في حدود بعض المصطلحات النحوية وسبباً في طرح بعض المصطلحات من الدرس النحوي، هذا إلى جانب ما لإلغاء العامل والتعليل من أثر في فكرة الحدود برمتها، وذلك مع خلط ورد عند بعض المحدثين بين مفهوم العلة ومفهوم حكم المصطلح النحوي.

٣٤- سيطرت على النحاة المحدثين فكرة تسهيل الدرس النحوي وإنهاء الاختلافات النحوية القديمة، متبنين فكرة أن النحو العربي معقد بطبيعة تكوينه وهو بحاجة إلى تسهيل، وتتنوع طرقهم لتسهيله، فكان مختلفاً فيها فيما بينهم، متأثرين بفهمهم لحد النحو ورؤيتهم لمنهج الدراسة النحوية العامة، وكل ذلك كان مؤثراً بشكل كبير على حدود المصطلحات النحوية التي دعا بعض المحدثين إلى التخلي عنها، ولكنهم بعد ذلك لم يجدوا بداً من الاتكاء عليها في بعض المسائل، إلا أن عدم إيلاء الحدود النحوية الاهتمام اللائق بها أدى من جهة ثانية إلى حدوث خلط بين بعض المصطلحات، كما حدث بين عطف البيان والبدل، وذلك مع عدم إغفال وجود رؤية سليمة للحدود النحوية تتعلق بالمصطلح الدال على أسلوب، كما كنا رأينا في بعض حديث الدكتور المخزومي عن أسلوب الشرط.

٣٥- إن النحاة المحدثين في دعواهم إلى تبسيط الدرس النحوي كانوا أغفلوا ما لبيان المصطلح من دور مهم فيما يسعون إليه، فكان رفضهم غير المتأنى لبعض مسائل النحو كما جاءت عن القدماء سبباً في السعي نحو معالجتها بشكل مغاير لهم دون تناول المصطلح النحوي.

٣٦- سلك أصحاب الرؤية التقليدية منهج تبسيط القواعد النحوية وعرضها عن طريق استعمال لغة أقرب ما تكون إلى اللغة المعاصرة بأمثلة أقرب إلى متناول المتعلمين المحدثين كطريقة

لتسهيل الدرس النحوي العام، مع قلة التنظير النحوي إذا ما قورن بالكتب التعليمية التي صنفوها، إلا أنهم في تعريفاتهم اقتفوا أثر القدماء بمنهجهم فيها كما تصوره، ولكنها جاءت قاصرة عنها في أحيان كثيرة، وتتجلى بعض جوانب هذا القصور في غموض التعريف الذي كان القدماء يحاولون معالجته عبر شرحه، وهو ما أهمله المحدثون التقليديون، وكان من ذلك الاختلاف في تفسير الوقوع في حد المفعول به الذي أثر على جانب آخر يتعلق به وهو تعدي الفعل ولزومه.

٣٧- كان من نتائج أخذ التقليديين بحدود القدماء مع اقتناعهم بأنها غير جامعة وغير وافية بإدراك المصطلح المحدود أن وقع بعضهم في بعض التردد والحيرة تجاه جنس بعض الكلمات، كما وجدنا عند صاحب النحو الوافي وحيرته تجاه اسم الفعل، ومرد هذا في رأينا إلى أن النحاة أخذوا بالحد القديم ذي الصبغة المنطقية بالخلافات التي دارت حوله، ولم يسعوا بعد ذلك إلى إرجاع ما شذ عن الحد بإضافة ما يمكن أن يعيده إليه، بل نراهم يسلكون أحد سبيلين: إما الميل إلى جعل هذا الشاذ قسماً رابعاً هو اسم الفعل، وإما الاكتفاء بمجرد التنبيه إلى شذوذه، وفي كلتا الحالتين تكون النتيجة تجاهل نظرية الحدود النحوية.

٣٨- لم يراع المحدثون التقليديون جانب الدقة في تعريفاتهم التي ورثوها عن القدماء، فمع أن مادة الحد والتعريف كانت واحدة، وفي بعض الأحيان كانت ألفاظ الاثنين متطابقة، إلا أن القدماء كانوا أشد ضبطاً للحدود وأكثر تحرياً لدقتها عن طريق إبراز متحرزات الفصول، ويبدو هذا الجانب جلياً في تعريفات المحدثين للفعل، فقد كان القدماء قد ذكروا في حد الفعل أنه ما دل على معنى مقترن بزمان، فاعتقد المحدثون أن المعنى المقصود هنا هو الحدث، فساووا بين الاثنين مساواة غير دقيقة اعتماداً على فهم خاطئ لمقولة القدماء، ذلك أن القدماء كما صرح ابن هشام اعتبروا مصطلح المعنى بالمعنى اللغوي، فهو نفس الحدث، لتسير حدود أقسام الكلم على سنان واحد، وإن كان الأمر على غير ذلك فأرى عدم دقته عندهم أيضاً، ذلك لأن المعنى لا يجوز أن يصير مساوياً للحدث، أي مساوياً للحركة، فالمعنى عام لا يقتصر بزمان، وما يقتصر بزمان هو الحدث أو الحركة، وقادت هذه المساواة بين المعنى والحدث بعض المحدثين إلى الوقوع في التناقض عند تناول بعض المصطلحات، كما وجدنا في تعليل بعضهم لتسمية كان وأخواتها بالأفعال الناقصة، كما ظهر عدم دقة المحدثين في تعريف الفعل لما اعتمدوا الحد القديم له وأقروا بفعلية ما لا يخضع له، كإقرارهم بفعلية نعم وبئس مثلاً مع أنهم يعتبرون أن هذين الفعلين

غير مقترنين بالزمان، فهما غير خاضعين للحد الذي اعتمده، مما يوحي أنهم لا يشترطون في الحد النحوي إلا مجرد التمييز الأولي.

٣٩- ذكر بعض المحدثين حكم المصطلح المراد تعريفه من حيث الحركة الإعرابية في الحد في تجاهل لنظرية الحدود المنطقية التي تمنع ذكر الأحكام في الحد، وكان لما فعله هؤلاء النحاة أثر كبير في إيضاح التعريف وجعله أكثر قدرة على إدراك المصطلح المعروف، وهو رأي نراه جديراً بالاهتمام وباعثاً على الأخذ به في نظرية تعريف نحوية جديدة ألمح إليها بعض المحدثين بشكل خجول، كما وجدنا عند الأستاذ عباس حسن لمّا عرض لتعريف الفاعل.

٤٠- تابع المحدثون النحاة القدماء في منهجهم في تعريف المصطلحات التي تدل على أساليب نحوية، كأسلوب التعجب وأسلوب التحذير ونحوهما، فجاءت تعريفاتهم أيضاً قاصرة عن إدراك مفهوم المصطلح النحوي، وكان المحدثون مع ذلك أقل دقة في تمتلهم حدود القدماء، كالتعريفات التي عرضنا لها لأسلوب التعجب، مع إشارة أحياناً إلى أن التعجب والتحذير إنما هما من الأساليب، وقد أدى اعتبار جانب المعنى وإهمال جانب الصناعة النحوية في تعريف مثل هذه المصطلحات إلى ضياع حقيقة المصطلح ليطلق على ما ليس هو في الحقيقة، كالحديث الذي ذكرناه عن التحذير، وحتى عندما أورد صاحب النحو الوافي تعريفاً للتحذير مغايراً لتعريفات القدماء المألوفة لهذا المصطلح، فإن تعريفه جاء خاطئاً لمّا جعل جنس التحذير في التعريف أنه اسم، وذلك مع عدم شكي في وضوح قصور هذه التعريفات لدى بعض المحدثين، كالإشارة التي ذكرها صاحب الكفاف، ولكن مثل تلك الإشارة كان ضائعاً لمّا لم يعمل صاحبها على تطبيقها على تعريف المصطلح.

٤١- تعرض بعض المحدثين للكلمة وأقسامها في رؤية مطورة، فكان اعتراضهم على حد الكلمة القديم مدخلاً إلى الوقوع في عدم الانسجام، كالقول بأن حرف الجر ليس كلمة مع أن الحرف من أقسام الكلمة، وكان رفض بعضهم لأقسام الكلمة مدخلاً للوقوع في التناقض، فقد عد بعضهم أن التقسيم الثلاثي غير دقيق لأن التعريفات الموضوعية لها ليست جامعة مانعة، وهم في هذا الكلام أولاً اعترضوا على شيء لأجل شيء آخر، ويفهم من كلامهم ثانياً أنهم يطالبون بأن تكون تلك التعريفات جامعة مانعة، أي يطالبون بالشرط المنطقي للحد مع رفضهم للنظرية المنطقية في النحو بكليتها، وكان الأولى بهم أن ينظروا في نظرية التعريف بدلاً من التشكيك في صحة الأقسام، هذا إلى جانب أنهم في دعوتهم إلى تقسيم نابع من اللغة، ويقتضيه واقع هذه اللغة كانوا يصدر عن منهج وصفي خالفوه لمّا أرادوا تكثير أقسام الكلمة أسوة ببعض اللغات.

٤٢ - ظهرت عدة محاولات لتغيير القسمة الثلاثية، إلا أن معظمها لم يحتفل به لعدم دقة التقسيم وعدم دقة الحدود الموضوعية للأقسام، وكان أكثرها تميزاً تقسيم الدكتور تمام حسان الذي تابعه فيه تلميذه الدكتور فاضل الساقى الذي أراد إنهاء مشكلة تخيلها، وهي مشكلة التقسيم الثلاثي المزعومة، والحقيقة أن التقسيم لم يكن يوماً مشكلة بحد ذاته، إنما وقع الاختلاف في تحديد هذه الأقسام، إلا أن الدكتور الساقى وأستاذه بعد ذلك لم يستطيعا حل هذه المشكلة، بل خلقوا مشكلة جديدة لما أتت تعريفاتهم للأقسام المقترحة متداخلة وغير مبنية على منهج محدد ودقيق في التعريف، مما يؤدي بالتالي إلى رفضها على المستويين الصرفي والنحوي لعدم ضبطها أو انسجامها، وبالتالي فإنها لا تصلح أن تكون بديلاً عن القسمة الثلاثية المشهورة، ليتصدى بعض النحاة لتفنيدها مقتنعين بالتقسيم القديم دون محاولة جادة لتصحيح نظرية التعريف، هذا إلى جانب أن أستاذنا تناولوا ناحية صرفية كانت لها انعكاساتها على نواح أخرى تتعلق بالحدود النحوية، لكنهما لم يتطرقا إليها كما وجدنا في حدود أقسام الجملة.

٤٣ - وكما ظهرت دعوات مطورة لتغيير القسمة الثلاثية، كذلك ظهرت دعوات مشابهة لتغيير حدود قسمي الجملة من جهة، ورؤية أخرى لتغيير القسمة الثنائية للجملة، أما الأولى فقد قادت أصحابها إلى التناقض لما دعوا إلى إشراك البلاغة في النحو من جهة، ومساواتهم بين جملتين مختلفتين في الدلالة من الناحية البلاغية من جهة ثانية، وهما من مثل: محمد قام، وقام محمد، فاعتبروا الاثنين من قبيل الفعلية، هذا إلى جانب خلاف بين أصحاب هذا الاتجاه في تحديد قسمي الجملة، ومناقضته بمنهج علمي حديث هو المنهج التحويلي، وأما الثانية، فرؤية ولدت ميتة لما كان ضبط الأقسام الجديدة للجملة غير محكم، مما أدى إلى تداخل بين تعريفات هذه الأقسام، والمحدثون هنا أيضاً أغفلوا المشكلة الرئيسية وانبروا لمحاولة تصحيح ما انبنى عليها، فاختلق هؤلاء مشكلة جديدة اختلفوا فيما بينهم على حلها، كما أن رؤاهم في نهاية المطاف لم ترق إلى مستوى الرؤية القديمة في تقسيم الجملة وتحديد أقسامها، مما يدعونا إلى إهمالها واعتماد الرؤية القديمة نفسها.

٤٤ - إذا استقرأنا آراء المحدثين التي وصفناها بالمطورة، فإننا سنجد أن النحاة في معظم ما طرحوه من أفكار لم يكونوا مطمئنين تماماً إلى ما وصلوا إليه من نتائج كما بدا لنا من العرض الذي قدمناه لأفكارهم فيما يخص الفعل الناقص مثلاً، ونستطيع أن نرد ذلك أيضاً إلى نظرية التعريف المتبعة، ولا سيما فيما يخص أقسام الكلم التي أرى أن يكون الحديث عنها على

المستوى الصرفي، وكما أثبتته الصرفيون في رؤية أخرى قد تكون منهية لما رآه المحدثون مشكلة تعترى التقسيم الثلاثي وحدود هذه الأقسام.

٤٥- لم يكتف بعض المحدثين بإدخال تعديلات على منهج الدراسة النحوية، ولكنهم أرادوا تجديد منهج الدرس النحوي بشكل عام وعزله عن بقية العلوم ولا سيما الفلسفة التي سعوا إلى تطهير البحث النحوي منها في ظن منهم أنهم بذلك يسهلون دراسة النحو على المتعلمين، مدعين منهجاً خالفوه في سبيل تطبيق رؤيتهم، فالدكتور المخزومي الذي قرر أن التسهيل ليس اختصاراً أو حذفاً نراه يعمد إلى حذف بعض الأبواب النحوية انسجماً مع رؤيته الداعية إلى تنقية النحو من شوائب الفلسفة، كحذف باب نائب الفاعل والاشتغال والتنازع، وإخراجه هو وغيره لفعل الأمر من حيز الفعلية، أي لا ينطبق عليه حد الفعل، لينجم عن ذلك وقوع في ارتباك ظاهر يجعل كلمة من مثل (اكتب) ليست فعلاً مع إقرارهم بالتقسيم الثلاثي، أي إن هذه الكلمة بعد خروجها من حيز الفعلية لم تقع تحت قسم آخر من أقسام الكلمة مع أنها كلمة، هذا إلى جانب ما نلاحظه من فهم خاطئ لبعض أقوال القدماء التي أتى بها المحدثون للتدليل على صحة ما يذهبون إليه.

٤٦- ظهر عند بعض المحدثين مصطلح الجملة غير الإسنادية، وهو مصطلح مضطرب في تسميته، كما اضطرب أصحابه في التعامل معه كما وجدنا عند الدكتور السامرائي لمّا ألغى علاقة الإسناد من جملة فعل الأمر، وهذا المصطلح متعلق برؤية لحد الجملة، ومتعلق بالمنهج النحوي العام الداعي إلى إلغاء الأفكار الفلسفية من بيئة الدرس النحوي.

٤٧- في مقابل الرؤية المطورة والرؤية المجددة المعتدلة التي تبدو لنا في الأولى نجد رؤية أخرى لا نستطيع إلا أن نصفها بالهدامة لبنية النحو العربي على أقل تقدير، وهي رؤية تنبني في بعض جوانبها على فهم خاطئ لبعض المصطلحات النحوية، كخطأ بعضهم في فهم مصطلح الإعراب ومصطلح اسم كان وخبرها على ما ذكرنا في هذا البحث، لينبني على ذلك تغير في حدود بعض المصطلحات أو إلغائها مع المصطلح إلغاء تاماً، وذلك مع وجود تناقض في هذه الرؤى وعدم الطمأنينة إليها من قبل أصحابها قبل غيرهم، مما يعني أنهم لا يقدمون مقترحات جادة، وإنما يقدمون فيما أرى أفكاراً دون أدنى شعور بالمسؤولية تجاه لغتهم العربية والنحو العربي، هذا إلى جانب عدم صلاحية هذه الرؤى للتطبيق في الواقع اللغوي.

٤٨- لا يمكن إنكار وجود المصطلحات النحوية التي دعا بعض المحدثين إلى التخلي عنها، فالاعتراف بها ضرورة بلاغية وضرورة نحوية، وإنكارها يؤدي إلى عبثية اللغة في أحيان

كثيرة، وإلى هدم منظومة النحو العربي المحكمة البناء في أحيان أخرى، ولا يجوز أن يكون إحكام بناء النحو العربي مبرراً لهدمه أو تغييره أو تعديله، بل إن ذلك الأمر مدعاة للافتخار بما أنجزه أجدادنا النحويون، وإننا لاحظنا أن كل تلك الرؤى الجديدة التي قدمها المحدثون قوبلت بالنقد والتفنيد من قبل دعاة التجديد أنفسهم، كما أنها لم تستطع أن تقف في مواجهة النحو القديم الصادر عن عقلية نحوية فذة لم يستطع المحدثون الرقي إلى مستواها، ولذلك وجدنا أنهم لمّا خالفوهم في منطق التقسيم والتحديد عجزوا عن ضبط أقسامهم وإحكام حدودهم، كما وجدنا ذلك عند الحديث عن التوابع وغير ذلك مما جئنا على ذكره في هذا البحث، وحتى ما ندعو إليه من نظرية حدود جديدة هو في مجمله لا يبنى على عيب كامن في النظرية القديمة، ولكنه استعصاء العقل الحديث على فهم القديم، فلا بأس في السعي نحو الوضوح.

٤٩- كانت لبعض المحدثين رؤية واعية فيما يتعلق بحدود بعض المصطلحات النحوية، ومن ذلك مصطلح المعرف بالنداء الذي دعا الأستاذ الصيداوي إلى عدم الاعتراف به، وهي دعوة تتعلق بحد المعرفة وحقيقتها، وهي دعوة أراها صحيحة لعدم ذكر كثير من النحاة للمعرف بالنداء على أنه قسم من أقسام المعرفة إلى جانب ما ذكرناه عند الحديث عنها في هذا البحث.

٥٠- إن دعوات التطوير والتجديد في النحو العربي دعوات تهدف في حقيقتها إلى تسهيل دراسة النحو العربي لمّا صعب على المتعلمين في عصرنا فهمه والتعامل معه، ولكن المحدثين جعلوا العلة في النحو العربي لا في متعلمه في نظرة أراها معكوسة لحقيقة المشكلة، ولكن غايتهم على أية حال غاية نبيلة لا يمكن أن ينكر نبيلها، ولكن الطريقة التي سلكها المحدثون لتحقيقها كانت غير وافية بما يصبون إليه، فإن الحديث مثلاً عن مبتدأ منصوب أو خبر منصوب أو مفعول مرفوع أو ظرف مرفوع وما سوى ذلك لا يخدم في حقيقة الأمر النحو العربي، بل إنه يهدم بنيته ويضيع أصوله، وإنني لا أستطيع أن أتوقع في حال من الأحوال أن يستطيع العقل العربي الحديث أن يتقبل مثل هذه المسائل، كما أن إلغاء بعض المصطلحات النحوية ومن ثم الاختلاف في إلحاقها بباب من أبواب النحو الأخرى أضاع الهدف الذي صرح به النحاة، وهو هدف لا يتحقق بعزل النحو العربي عن بقية العلوم، ولا سيما الفلسفة، فلغتنا العربية بنحوها عقلية حتى الصميم، وإننا لا نستطيع بحال - كما أرى - أن نستغني عن نظرية العامل أو فكرة التعليل، وإن كنا نستطيع الاستغناء عن العلل الثواني والثالث، كما أننا بعد أن نستقرئ تلك الرؤى التي قدمها النحاة فإننا نستطيع أن نرد مجملها إلى تعريف المصطلح النحوي، وإن العمل في هذا الاتجاه الذي لا يمكن أن نعزله عن علم الفلسفة والمنطق العقلي سيكون وبلا أدنى شك

خطوة متقدمة في سبيل تيسير الدرس النحوي في دعوة إلى إحياء منهج الفراء وتمثّل غايته في تسهيل النحو عندما أُملى الحدود كما تذكر الروايات، وهو عمل بحاجة إلى تضافر جهود كثيرة، لتكون النتيجة ملبية للطموح ومحط اتفاق بين الجميع، لا بذرة جديدة من بذور الخلاف النحوي.

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي أنصاري، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٣- أبو علي الفارسي، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، السعودية، ط٣، ١٩٨٩.
- ٤- إحصاء العلوم، أبو نصر الفارابي، صححه ووقف على طبعه وصدره بمقدمة مع التعليق عليه: عثمان محمد أمين، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٣١.
- ٥- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.
- ٦- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي، اعتنى بنشره وتهذيبه: فربنس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، دت.
- ٧- الأساليب الإنشائية = الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ١٩٧٩.
- ٨- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: د. محمد بهجة البيطار - عاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٤.
- ٩- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د. محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، دت.
- ١٠- الإشارات والتنبيهات، أبو علي بن سينا، تح: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، دت.
- ١١- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، راجعه وقدم له د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٤.
- ١٢- الأصول = الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
- ١٣- الأضداد، ابن الأنباري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠.
- ١٤- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠.
- ١٥- الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، دار الكتب المصرية، ١٩٦٣.

- ١٦- الاقتراح = الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تح: د. أحمد محمد قاسم، ١٩٧٦.
- ١٧- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل الساقى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧.
- ١٨- إنباه الرواة = إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٠.
- ١٩- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، منشورات جامعة البعث، مطابع الروضة النموذجية، ١٩٨٩.
- ٢٠- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، مصر، ط١، ١٩٦٩.
- ٢١- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٧٣.
- ٢٢- بغية الوعاة = بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٤.
- ٢٣- البيان والتبيين، الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٨.
- ٢٤- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٨.
- ٢٥- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، دت.
- ٢٦- تحرير النحو العربي (قواعد النحو العربي مع التيسير الذي قرره مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، ألفه الأساتذة: إبراهيم مصطفى - محمد أحمد برانق - محمد أحمد المرشدي - يوسف خليفة نصر - د. عبد الفتاح شلبي - محمد محمود رضوان - د. محمود رشدي خاطر - محمد شفيق عطا، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨.
- ٢٧- التعريفات، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، مكتبة البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٨.
- ٢٨- جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر بن يزيد بن محمد بن جرير الطبري، حققه وعلّق حواشيه: محمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر، دت.
- ٢٩- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، راجع هذه الطبعة ونقحها: سالم شمس الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.

- ٣٠- الجامع الصغير = الجامع الصغير في علم النحو، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: محمد شريف سعيد الزبيق، مكتبة الحلبوني، دمشق، ط١، ١٩٦٨.
- ٣١- الجمل في النحو، خليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
- ٣٢- الجمل في النحو، الزجاجي، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٦.
- ٣٣- الجمل في النحو، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تح: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
- ٣٤- الحدود في علم النحو، العلامة أحمد الأبيدي، تح: د. نجاه حسن عبد الله نولي، جدة، دت.
- ٣٥- الخاطريات، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- ٣٦- خزنة الأدب = خزنة الأدب ولب لباب العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، عني بنشره: المطبعة السلفية ومكتبتها وإدارة المطبعة المنيرية، القاهرة، ١٣٤٧ هـ.
- ٣٧- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية، دت.
- ٣٨- دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، القاهرة، ١٩٥٧.
- ٣٩- درس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
- ٤٠- دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤.
- ٤١- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه: السيد محمد رشيد رضا، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة البعث، ١٩٨٩.
- ٤٢- رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، عباس حسن، مطبعة العالم العربي، القاهرة، ١٩٥١.
- ٤٣- رسالتان في اللغة، علي بن عيسى الرماني، تح: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤.

- ٤٤- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
- ٤٥- سلم اللسان = سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، جرجي شاهين عطية، دار الريحاني، بيروت، ط٤، دت.
- ٤٦- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٣.
- ٤٧- سيبويه حياته وكتابه، أحمد أحمد بدوي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط٢، دت.
- ٤٨- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي، قدم له: مصطفى السقا، منشورات جامعة البعث، دت.
- ٤٩- شرح ابن عقيل = شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، دت.
- ٥٠- شرح التسهيل، ابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٧٤.
- ٥١- شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، تح: د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- ٥٢- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨٢.
- ٥٣- شرح شذور الذهب = شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع الروضة النموذجية، حمص، ١٩٨٩.
- ٥٤- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١١، ١٩٦٣.
- ٥٥- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: د. رمضان عبد التواب- د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- ٥٦- شرح المفصل، ابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، دت.
- ٥٧- الصاحبي في فقه اللغة العربية، أحمد بن فارس، علق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- ٥٨- ضحى الإسلام، أحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٣٨.

- ٥٩- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، تح: محمود شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٥٢.
- ٦٠- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٩٥٤.
- ٦١- العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تح: د. مها مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٥.
- ٦٢- علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣.
- ٦٣- علم اللغة بين القديم والحديث، د. عاطف مذكور، منشورات جامعة حلب، ١٩٨٧.
- ٦٤- علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، د. محمود السعران، دار الفكر العربي، مصر، ط٢، ١٩٩٢.
- ٦٥- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- ٦٦- عيون الأخبار، ابن قتيبة، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٢٨.
- ٦٧- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة، تح: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥.
- ٦٨- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣.
- ٦٩- فقه اللغة العربية وخصائصها، د. إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٢.
- ٧٠- فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة حلب، ١٩٧٩.
- ٧١- فلسفة اللغة العربية وتطورها، جبر ضومط، مطبعة المقتطف والمقطم، مصر، ١٩٢٩.
- ٧٢- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، مراجعة وتعليق: د. مراد كامل، دار الهلال، القاهرة، ط٢، ١٩٦٩.
- ٧٣- فلسفة النحو، الخوري يوسف بركات، دار الإنصاف، بيروت، ط١، ١٩٤٩.
- ٧٤- الفهرست، ابن النديم، تح: محمد أحمد أحمد، المكتبة التوفيقية، دت.
- ٧٥- الفهرست = الفهرست، ابن النديم، ضبطه وشرحه: د. يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢.
- ٧٦- فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي، تح: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٤.

- ٧٧- في الشعر، أرسطوطاليس، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي، تح: د. شكري محمد عياد، القاهرة، ١٩٦٥.
- ٧٨- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٦٤.
- ٧٩- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٧.
- ٨٠- الكفاف، يوسف الصيدواوي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٩.
- ٨١- الباب = الباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥.
- ٨٢- لسان العرب، ابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دت.
- ٨٣- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.
- ٨٤- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٧١.
- ٨٥- لمع الأدلة، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧.
- ٨٦- اللمع = اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. حسين محمد شرف، القاهرة، ط١، ١٩٧٨.
- ٨٧- مبادئ اللسانيات د. أحمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٩٩.
- ٨٨- المحيط = المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق، بيروت، ط٢، ١٩٧٥.
- ٨٩- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨.
- ٩٠- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، عبد الرحمن السيد، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨.
- ٩١- مدرسة الكوفة = مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٥٨.
- ٩٢- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٥.

- ٩٣- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى بك- محمد أبو الفضل إبراهيم- علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط٤، ١٩٥٨.
- ٩٤- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: د. محمد خير الحلواني، دار المأمون، دمشق، ط٢، دت.
- ٩٥- المصطلح الفلسفي عند العرب، د. عبد الأمير الأعسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩.
- ٩٦- المصطلح النحوي، د. عوض حمد القوزي، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١.
- ٩٧- مع النحاة = مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها، صلاح الدين الزعلاني، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط١، ١٩٩٢.
- ٩٨- معاني القرآن، الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٥.
- ٩٩- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، راجعته وزارة المعارف العمومية (في عشرين جزءاً)، دار المأمون، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٩٣٨.
- ١٠٠- المعجم الفلسفي (صليبا) = المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٧١.
- ١٠١- المعجم الفلسفي (مجمع اللغة) = المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
- ١٠٢- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث، بيروت، دت.
- ١٠٣- معجم النحو، عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.
- ١٠٤- مغني اللبيب = مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن المبارك- محمد علي حمد الله، ١٩٧٢.
- ١٠٥- مفاتيح العلوم، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٢، ١٩٨١.
- ١٠٦- المفصل = المفصل في علم اللغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري قدم له وراجعته وعلق عليه: د. محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
- ١٠٧- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: د. محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤.

- ١٠٨- المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري- عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧١.
- ١٠٩- المقصور والممدود، الفراء، أخرجه أول مرة: عبد العزيز الميمني، عارضه بنسخة جديدة وزاد في حواشيه وصنع فهارسه: عبد الإله نبهان- محمد خير البقاعي، دار قتيبة، ١٩٨٣.
- ١١٠- الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس، سلسلة اللسانيات، عدد ٦، ١٩٨٦، بحث للدكتور عبد السلام المسدي بعنوان: حد اللغة بين المعيار والاستعمال.
- ١١١- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دت، ١٩٥١.
- ١١٢- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.
- ١١٣- الموجز = الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج، د. محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، ١٩٨٠.
- ١١٤- الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، د. جعفر دك الباب، مطبعة الجليل، دمشق، ط١، ١٩٨٠.
- ١١٥- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دت.
- ١١٦- الموسوعة القرآنية الميسرة، د. وهبة الزحيلي وآخرون، دار الفكر، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢.
- ١١٧- النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، ١٩٤٧.
- ١١٨- النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩.
- ١١٩- النحو العصري، سليمان فياض، مركز الأهرام، ط١، ١٩٩٥.
- ١٢٠- النحو الوافي = النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٦.
- ١٢١- النحو والصرف، د. عاصم بيطار، منشورات جامعة دمشق، ط٦، ١٩٩٩.
- ١٢٢- نزهة الألباء = نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تح: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط٢، ١٩٧٠.

- ١٢٣- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٢، ١٩٦٩.
- ١٢٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٦٣.
- ١٢٥- همع الهوامع، السيوطي، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٣٢٧هـ.
- ١٢٦- الواضح في النحو والصرف، د. محمد خير الحلواني، مكتبة الشاطئ الأزرق، ط٣، ١٩٧٩.
- ١٢٧- الوجيز في اللغة العبرية، د. ميشيل نعمان، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة البعث، ١٩٩٧.
- ١٢٨- الوسيط في تاريخ النحو العربي، د. عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشواف، الرياض، ط١، ١٩٩٢.
- ١٢٩- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧١.

فهرس المحتويات

<u>العنوان</u>	<u>رقم الصفحة</u>
- مقدمة	١
الفصل الأول: الحد النحوي بين المفهوم والمصطلح	١٠ - ٩٢
أولاً: في مفهوم الحد:	١١ - ٣٢
- الحد في اللغة والتشريع	١١
- أنواع الحد	١٤
- ظهور مصطلح الحد الفلسفي عند العرب وتطوره:	١٦
١- جابر بن حيان	١٦
٢- الكندي	٢٠
٣- الخوارزمي ودخول فكرة الحد حيز الدراسة اللغوية	٢١
٤- ابن سينا واكتمال فكرة الحدود عند العرب	٢٤
٥- الغزالي ونضج نظرية الحدود	٢٦
- الحد والتعريف والرسم	٢٩
ثانياً: البذور الأولى للحدود النحوية:	٣٣ - ٧٠
- رواية ابتداء النحو وعلاقتها بالحدود	٣٣
- أبو الأسود وتلامذته بين المفهوم والمصطلح	٣٧
- مفاهيم لغوية تسبق الاصطلاح	٣٩
- ظهور مصطلح النحو ومتابعة مفهوم المصطلح	٤٢

- ٤٤ - الخليل بن أحمد وبسط المصطلحات النحوية
- ٤٨ - سيبويه والمصطلح النحوي
- ٥٣ - مفهوم الحد عند سيبويه
- ٦٠ - طريقة سيبويه في عرض المصطلح النحوي وحدود المصطلحات

٧١ - ٩٢ ثالثاً: الحدود النحوية حتى أواخر القرن الثالث الهجري:

- ٧٣ - الحدود عند الفراء
- ٨٠ - الحدود عند المبرد
- ٨٤ - مفهوم الحد عند المبرد
- ٨٦ - نماذج من حدود المبرد
- ٨٩ - ميل المصطلحات للاتصاف بصفات حدية عند المبرد

٩٣ - ١٨٢ الفصل الثاني: تطور الحدود النحوية

٩٤ - ١٢٦ أولاً: تشكّل نظرية الحد النحوي:

- ٩٦ - الحد عند ابن السراج
- ١٠٣ - الحد عند الزجاجي
- ١١٢ - الحد عند الرماني
- ١١٨ - الحد عند ابن جني

١٢٧ - ١٥١ ثانياً: صناعة الحدود النحوية بعد استكمال النظرية:

- ١٢٧ - الحد عند الجرجاني
- ١٢٨ - الحد عند الزمخشري

- ١٣١ - الحد عند الأنباري
- ١٣٤ - الحد عند العكبري
- ١٤١ - الحد عند ابن عصفور
- ١٤٤ - الحد عند ابن مالك
- ١٤٨ - الحد عند ابن هشام

١٨٢ - ١٥٢ ثالثاً: الحدود النحوية عند المحدثين:

- ١٥٣ - الحدود عند الفاكهي
- ١٥٧ - المنهج العام لحدود المحدثين
- ١٥٩ - اختلاف مفهوم الحد بين القدماء والمحدثين
- ١٦٥ - الحدود في إطار التأليف النحوي العام لدى المحدثين
- ١٦٦ - أقسام الكلم
- ١٦٩ - العامل والتعليل والنزوع نحو تيسير النحو
- ١٧٤ - النحو بين القدماء والمحدثين
- ١٧٦ - تعامل المحدثين مع الحد النحوي

٣٢٩ - ١٨٣ الفصل الثالث: رؤى المحدثين في دراسة النحو

٢٣٢ - ١٨٤ أولاً: الرؤية التقليدية:

- ١٨٥ - علم النحو في تعريفات المحدثين
- ١٨٩ - الاسم في تعريفات المحدثين
- ١٩٦ - الفعل
- ١٩٩ - الأفعال الناقصة
- ٢٠٤ - خلاصة تحديد الفعل

٢٠٦	- اللزوم والمتعدي
٢١٧	- المفعول به
٢٢٢	- خلاصة موقع نظرية الحدود القديمة في تعريفات المحدثين
٢٢٥	- حد الأسلوب

ثانياً: الرؤية المطورة: ٢٣٣ - ٢٧٩

٢٣٧	- الكلمة وأقسامها
٢٥٤	- الجملة
٢٦٠	- أقسام الجملة
٢٧١	- الفعل الناقص

ثالثاً: الرؤية المجددة: ٢٨٠ - ٣٢٩

٢٨٥	- أقسام الفعل
٢٩٣	- الجملة غير الإسنادية
٣٢٩ - ٢٩٦	- رؤى جديدة في بعض المصطلحات والحدود:
٢٩٦	١- الإعراب
٢٩٨	٢- المبتدأ والخبر
٣٠٣	٣- الفاعل، نائب الفاعل
٣٠٩	٤- المفعول به
٣١٢	٥- الاشتغال
٣١٥	٦- التنازع
٣١٧	٧- المعرف بالنداء
٣٢٠	٨- رؤية في التوابع

٣٣٠	- خاتمة ونتائج
٣٤٩	- المصادر والمراجع
٣٥٨	- فهرس المحتويات